

سياسات



دراسات

معالجات مفاهيمية حول

النظام السياسي الفلسطيني،

المشروع الوطني: التباساته وتحدياته،

العدوان على غزة في ضوء القانون الدولي

الندوة

الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون؟

مقالات

"أميركا أوباما": ما الجديد؟

مستقبل الوساطة التركية،

"ما تحت" الحوار الوطني

ملف السياسات العامة

دراسة نظرية تأسيسية

وأخرى تقييمية

حول "برنامج الجودة"

في وزارة الصحة



سياسات
SEYASAT



معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In Cooperation With:



Friedrich Ebert Foundation



سياسات
SEYASAT
فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة



رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف
مدير التحرير : أكرم مسلم

المراسلات : معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية : www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.org

رام الله (٨) ٢٠٠٩

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف : حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب سياسات أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياسية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تدرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسسي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب سياسات بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).
بذلك ترحب سياسات بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.
تبلغ سياسات الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم سياسات مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- النظام السياسي الفلسطيني : الحاجة للتغيير / الدكتور عاطف أبو سيف ٩
- المشروع الوطني الفلسطيني : التباسات التأسيس وتحديات التطبيق / الدكتور ابراهيم أبراش ٢٩
- العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ضوء القانون الدولي / د. عبد الله موسى أبو عيد ٥٠
- التحول العادل نحو الديمقراطية : مقارنة نظرية / رامز يونس ٧٢
- الأولى بين متساوين : النظام الدولي ما بعد الهيمنة الأميركية / د. سمير عوض ٧٨
- الحوار الفلسطيني بين تطابق البرامج وتعارض المصالح / بقلم محمد هواش ٨٣
- مستقبل الوساطة التركية في عملية سلام الشرق الأوسط / بشير عبر الفتاح ٩٠
- كوميديا الأزمات الفلسطينية / سامي العجرمي ١٠١
- الحوار الوطني : ماذا يقول المتحاورون (ندوة) / أدار الندوة : عاطف أبو سيف ١٠٦
- السياسات العامة : تطور المفهوم واقتراعات الدراسة / الدكتورة امانى مسعود ١٣٨
- تقييم برنامج تطوير الجودة في وزارة الصحة الفلسطينية / الدكتورة نهية التلباني ١٤٩
- صعود القوة الإيرانية بين محفزات الواقع وتحديات المستقبل / محمد عباس ناجي ١٦٤
- موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية (تحرير الدكتور محمد اشتية) /
- مراجعة زيد أبو العلا ١٨٤

الدكتور عاطف أبو سيف رئيس تحرير سياسات دراسةً حول تطوير النظام السياسي الفلسطيني يقرأ فيها مكونات النظام (منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية) ويقترح صيغاً لتطوير هذه المكونات بما يتلاءم وطبيعة المهام الملقة على عاتقه. وهو ما يفعله بطريقة مختلفة الدكتور إبراهيم أبراش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر ووزير الثقافة السابق، في دراسة مفاهيمية له حول (المشروع الوطني)، حيث يقترح الدكتور أبراش العمل على تأصيل مفهوم المشروع الوطني وغاياته ومؤسساته؛ لنصبح قادرين على مواجهة التحديات. ويقدم الباحث رامز يونس دراسةً نظريةً حول مفهوم (العدل الانتقالي) كوسيلة للتأسيس لمصالحات وطنية شاملة. ويقدم يونس في هذه الدراسة أول مقارنة عربية لمفاهيم العدل الانتقالي ومكوناته وسبل تحقيقه للمصالحات الوطنية. كل ذلك أملاً أن يلتفت المتحاورون إلى أبعد من مربع المصلحة الفصائلية؛ لعل هذه الدراسات تقدّم لهم شيئاً. وتستكمل سياسات ما بدأته في عددها السابع، فتقدم دراسةً حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجرائم إسرائيل وفق القانون الدولي، وكما يحذرنا الدكتور عبد الله أبو عيد، أستاذ القانون

بدأ الحوار الوطني في شباط، قبل قرابة ثلاثة أشهر، والحوار الذي كان يراد له أن يكون سريعاً ومثمراً استمرّ أكثر مما توقع المتحاورون. لم تتغيّر أشياء كثيرة منذ انتهاء العدوان على غزة؛ فالعملية السلمية لم تخط سبيلها واحداً إلى الأمام، والانقسام الفلسطيني على حاله، بل أعمق، وجرائم الحرب الإسرائيلية ضد سكان غزة الأبرياء لم تصل بعد إلى طاولة العدالة، والإدارة الأميركية الجديدة تقترب بحذر من المنطقة.

ركّز الحوار الوطني على خمس قضايا أساسية تمثل لب الخلاف الفصائلي، وتمثلت هذه في تشكيل حكومة وفاق - توافق أو وحدة - وطني، وبرنامج الحكومة ومهامها، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة قبل الخامس والعشرين من كانون الثاني المقبل (٢٠١٠)، وتطوير منظمة التحرير وتفعيلها، ودخول (حماس) و(الجهاد) تحديداً إليها، وإجراء مصالحة وطنية ترثق ما تهتّك من النسيج الاجتماعي، وتطوير الأجهزة الأمنية وتوحيدها.

رأت سياسات أن تقدّم للمتحاورين تصوّرات نظرية تساعدهم في إنجاز مهمتهم، هذه التصوّرات تلامس القضايا المطروحة، لكنها تقدم معالجات عميقة للمفاهيم المطروحة. في هذا الجانب يقدّم

الدولي وحقوق الانسان المشارك بجامعة النجاشي
ويبرز سابقاً من أن القانون الدولي قد يفيدنا إذا
ما أتقنا كيفية استغلاله لصالحنا، وذلك عن طريق
تشكيل لجان من الخبراء مدعومة بدعم معنوي
ومادي وخبراء من الدول العربية والإسلامية
والصديقة. أي أنه علينا التعلم من خصومنا، فهم
يتقنون استغلال الثغرات في القانون الدولي، على
الرغم من أن هذا القانون يقف إلى جانبنا.

في جانب المقالات يكتب كل من: د. سمير
عوض استاذ الدراسات الدولية بجامعة بير
زيت حول الإدارة الأميركية الجديدة ومقاربتها
للمنطقة، ويكتب حول الوضع الداخلي كل من
محمد الهواش وسامي العجومي. كما يكتب بشير
عبد الفتاح حول تراجع الدور التركي في المنطقة.

واستكمالاً لمحاولتها تقديم رؤى نظرية تساعد
في إنجاح الحوار الوطني رأت سياسات أن تحاور
أركان الحوار في مكاشفة عميقة حول مواقفهم
وآفاق توصلهم لحوار. تعذر على سياسات أن
تجلسهم إلى طاولة واحدة؛ وهذا وحده يكفي
ليعكس حالة الحوار الوطني، لكن رئيس التحرير
الدكتور عاطف أبو سيف حاورهم منفردين وكان
يرجع إليهم في مرات بإجابات الفريق الآخر
وتعليقاته. حاورت سياسات: عضو المجلس
الثوري لحركة (فتح) إبراهيم أبو النجا، والمتحدث
باسم (حماس) الدكتور صلاح البردويل، وعضو
اللجنة المركزية للجبهة الشعبية كايده الغول، وعضو
المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية صالح زيدان،
وعضو القيادة السياسية لحركة الجهاد الإسلامي
الشيخ خالد البطش.

في ملف السياسات العامة تكتب الدكتورة
أمانى مسعود من جامعة القاهرة دراسةً نظريةً
حول دراسة السياسات العامة والمقاربات النظرية
المستخدمة في التحليل. كما تكتب الدكتورة نهاية
التلواني، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في
جامعة الأزهر، دراسةً تقييميةً حول برنامج تحسين
الجودة الذي نفذته وزارة الصحة الفلسطينية.

ويقدم السفير زيد أبو العلا قراءةً لكتاب
«الموسوعة الفلسطينية» (تحرير الدكتور محمد
إشيتة). وكالعادة تقدم سياسات آخر ما صدر من
كتب في المكتبات الفلسطينية والعربية والدولية
حول فلسطين والقضية ومتعلقاتها.

ما إن تكون سياسات في السوق حتى تكون
الجولة الخامسة من الحوار قد انتهت، لكن هل
سيكون الحوار قد انتهى؟ وإذا ما انتهى، فهل
سيتهيئ وينتهي الانقسام ويقود إلى انتخابات تخرج
البلاد من عنق الزجاجة؟ لا أحد يملك إجابة عن
ذلك، لكن المؤكد أن سياسات تحاول أن تستشرف
المستقبل وتساعد في صياغة الخطاب السياسي عبر
دراسات نوعية وتحليلات رؤيوية؛ لعلها تكون
عوناً لمن رأى في السياسة أكثر من مصلحة آنية
وردة فعل.

بقي أن تتقدم سياسات بالتهنئة من البروفسور
فيليب شميت الذي كتب في عددها السابع؛
لمنحه جائزة (جوان سكييتي) (Johan Skytte)
للعلوم السياسية للعام ٢٠٠٩، وهي أرفع جائزة
في العلوم السياسية وتعادل جائزة (نوبل). هذا
وستقوم سياسات بنشر دراسة أخرى للبروفسور
شميت في عددها التاسع.

النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير

الدكتور عاطف أبو سيف*

الجمود؛ ليصبح أكثر فاعلياً ومقدرةً على مواجهة التحديات. وتقصد القراءة بالنظام السياسي الفلسطيني مكونات الفعالية السياسية الفلسطينية التي تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية بوصفها نظام الحكم في الأرض التي ينطلق وفقها مفهوم الدولة الفلسطينية.^١ ورغم أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست دولة بالمعنى الكامل إلا أن لها ما للدولة من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية. وصحيح أن الدولة ليست إلا مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي الذي يضم إلى جانبها مؤسسات أخرى خارج نطاقها مثل الأحزاب والتنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية وجماعات الضغط وتكوينات المجتمع. إلا النظام السياسي هو مجموعة الأسس الدستورية والقواعد القانونية والهيكل والبنى السياسية التي تفصح السلطة من خلالها عن إرادتها.^٢ صحيح أن الدولة أكبر وأهم هذه

يواجه الفلسطينيون تحديات كبيرة تفرض عليهم التفكير في مستقبلهم الوطني ومصير مشروعاتهم التحرري؛ الأمر الذي يتطلب مراجعة الكثير من القضايا المتعلقة بالراهن الفلسطيني وتداعياته على المستقبل. لم يكن الحال الفلسطيني أكثر سوءاً في السابق، وهو وإن مرّ بحالات شككت تحدياً لاستمراره فيما مضى إلا أن الواقع الفلسطيني والأزمة الداخلية شكلاً تحدياً غير مسبوق لم يشكل تهديداً فحسب للمشروع الوطني ومستقبل وآفاق تحقيق الفلسطينيين مقاصد نضالهم الوطني وإنجاز غاياته، بل شكل هذا الواقع عبئاً على الشعب والقضية بشكل عام.

تحاول هذه القراءة أن تقدّم تحليلاً لواقع النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته، وتقتراح أن ثمة حاجة لتطوير هذا النظام والبحث الجدي عن مخارج تتشمل الوضع الفلسطيني من حالة

* رئيس تحرير سياسات

المكونات، لكن لا يمكن حصر النظام السياسي بها. غير أن الدولة بمفهومها العام هي التعبير الرسمي عن المجتمع بأكمله، وهنا يتم - عادةً - استخدام كلمة دولة كمرادف للنظام السياسي.^٣ وعليه فإن السلطة الوطنية الفلسطينية مع الإطار الأوسع لمؤسسات منظمة التحرير تشكل ما تشير إليه هذه القراءة بـ (النظام السياسي الفلسطيني).^٤

حالة النظام السياسي الفلسطيني

إن التدهور الذي حصل ولعبت فيه جهات كثيرة أدواراً مختلفة ومتباينة كان أكثر حدة من الصلابة التي من المفترض أن يتمتع بها الفلسطينيون، والمناعة التي كان يجب أن تكون كفيلاً بحماية المشروع الوطني والهياكل والمؤسسات المكونة للنظام السياسي الذي نجح هذا المشروع في تطويره. ثمة شك كبير في قدرة الفلسطينيين على الخروج من المأزق الحالي دون تعاطٍ جديٍّ مع القضايا الكبرى التي تمسّ جوهر مستقبلهم والتي يقع الاختلاف حولها في قلب عملية التدهور تلك. إن متابعة السنوات الأخيرة في السياسة الفلسطينية سواء داخل الوطن أو خارجه تقول مجموعة من الحقائق التي بمجملها - ومنفردةً - تعكس سوء الحال. ومن هذه الحقائق:

زيادة التدخلات الخارجية في صنع القرار الفلسطيني، وفقدان هذا القرار كثيراً من استقلاليتها - التي كلف الحصول عليها فيما مضى معارك سياسية وعسكرية - إلى درجة صارت معها بعض الجهات الخارجية هي صاحبة القول الفصل في تحديد مصير بعض القضايا، التي هي في صلب الشأن الداخلي الفلسطيني؛ نظراً لارتباطاتها وتأثيرها على هذا الفصل أو ذاك.

لصيق بهذا، أنه لم يعد الفلسطينيون يتحدثون بصوت واحد، بل صاروا يتحدثون بأصوات مختلفة ولكنت سياسية متباينة، ويجوز القول متحاربة.

لم يعد هناك مشروع تحرري فلسطيني واحد، فيجوز الحديث عن مشاريع فلسطينية أو - لتوخي الدقة - مشاريع سياسية مختلفة يتم تنفيذها في فلسطين التي صارت حقل تجارب وصار الشعب وهمومه فتران تجارب ثممتح فيها عضلات الأنظمة ومطامعها. حقيقة الأمر أن القضية الفلسطينية كانت دائماً موضوع تدخل القوى الخارجية وكانت النزاعات الفكرية والأيديولوجية والسياسية في كل أركان الكون تجدد لها صدى في تكوينه الفصائل الفلسطينية وتركيباتها، وهذا صحيح، غير أنه رغم كل ذلك كانت هذه الفصائل تفلح دائماً في التوصل إلى صيغة وحدوية حول غايات النضال الوطني والمشروع التحرري. الآن اختلف الأمر، بل وصل حد القطيعة الداخلية. إن الكلام المعسول عن الوحدة وحرمة الدم صار شيئاً من خرافات الأجداد.

تراجع التأييد الدولي لنضال الشعب الفلسطيني سواء كان ذلك نتيجة تراجع الأداء الإعلامي الفلسطيني الخارجي أو قوة آلة إسرائيل الخارجية وحلفائها أو انعكاس الوضع الداخلي - والشقاق الفلسطيني / الفلسطيني وجر الجثث في الشوارع - على صورة الفلسطيني في الخارج أو كان ذلك لتراجع حركات اليسار الدولية التي اعتبرت حليفاً ونصيراً للقضية الوطنية. أياً كان السبب فلا أحد سيكون كاثوليكيّاً أكثر من البابا.

انغماس الفلسطينيين في تفاصيل خلافهم

الداخلي على حساب القضية الوطنية للدرجة التي بات المراقب يظن من خلالها أن المشكلة الفلسطينية تتمثل في الأزمة الداخلية أو ما بات يعرف بالانقسام وإنهاء الفرقة الداخلية. وهي تفاصيل مهمة، وبالطبع تترك أثراً على إمكانات توحيد الصف والجبهة الداخلية لمواجهة التحديات التي تفرضها إسرائيل وسياساتها خاصة في القدس والجدار وتنكرها للسلام. هناك من يرى في إسرائيل أن حالة التشرذم الفلسطيني أحدثت تحولاً دراماتيكياً وجوهرياً لا يتيح بعد اليوم التسوية مع كيان فلسطيني واحد أو ما تسميه ورقة (هرتسليا) عدم (نافذية التسوية).

ترتبط بالسابق الحية التي تعم صفوف الفلسطينيين العاديين سواء داخل الوطن أو خارجه، وتراجع منسوب الأمل لديهم بل انعدامه. ففيما مضى ورغم قوة إسرائيل المهولة عسكرياً وضعف إمكانيات الثورة في المقابل كان اللاجئ الفلسطيني يشعر بالأمل بإمكان إحداث اختراق في المعركة، وهو شعور غدّته العمليات الثورية في كثير منها وقوة الحلف في جزء آخر وأسباب أخرى. الأمر يختلف اليوم، فهناك التحولات الإقليمية وتعرّش مشروع السلام وحالة الشرذمة التي عززها انقلاب حركة حماس على السلطة في غزة، وانغماس النخب السياسية في تبعات هذا الانقلاب على حساب مقاومة الاحتلال وتجسيد الدولة المنشودة.

تغيب القضايا الكبرى لصالح الانهماك في تفاصيل الحياة اليومية من معابر ومواد غذائية ومعونات وإعادة إعمار. إلى جانب تغليب وتركيز الخطاب السياسي الفلسطيني على فلسطيني الداخل على حساب قضايا الهم الفلسطيني

الأشمل والمتمثلة بالحقوق السياسية للفلسطينيين في الشتات. بالطبع لا يمكن أن يكون هذا قد تم عن قصد بقدر ما أن الصراع على السلطة من جانب ومحاولات تجسيد الدولة من جانب آخر جعلت مثل هذه القضايا داخل الوطن أولوية على القضايا الأخرى.

إن الثابت هو أن مثل هذه الملاحظات تشير بثقة إلى تحولات وتغيّرات حدثت في مكونات النظام السياسي الفلسطيني تستدعي ضرورة المعالجة والمقاربة. ليس من المؤكد أن بمقدور الفلسطينيين التأثير على التغيّرات الدولية والإقليمية بقدر كبير، كما أنه ليس من المؤكد أن بإمكانهم إحداث تحولات جذرية في مواقف القوى الكبرى للدرجة التي تجعلهم يلزمون إسرائيل بتحقيق السلام أو مواجهة العقوبات المنصوص عليها في القانون الدولي، كما أنه ليس من المؤكد أنه باستثناء الفلسطينيين وبعض القوى الصديقة التي هي في تناقص يوجد هناك من هو مستعد للعمل بجدية لتحقيق حلم الفلسطينيين بالدولة والعودة، وليست رؤى بعض القوى الدولية للسلام إلا محاولة لجعل السلام ممكناً فقط وليس حقيقة، وهناك فرق، كما أنه ليس من المؤكد أن بإمكان الفلسطينيين في المنظور القريب - وأخذين بعين الاعتبار ثبات كل المتغيرات الحالية - أن يحققوا حلمهم حقيقةً وقيموا دولتهم كاملة السيادة ويحققوا اختراقاً تفاوضياً، لكن من المؤكد أن ثمة الكثير الذي يقع على عاتق الفلسطينيين فيما يتعلق بترتيب وضعهم الداخلي وتصلب جبهتهم الداخلية وتمتين نظامهم السياسي وإجراء تعديلات وإصلاحات عليه تجعله أكثر مقدرة على مواجهة التحديات.

إن حجم التحولات التي مست هياكل النظام الدولي وطبيعة العلاقات بين أطرافه والتي بدأت بشكل جذري مع انهيار سوربرلين في العام ١٩٨٩ وتراجع القوى الاشتراكية وانتصار الطبقة الأميريكية من الرأسمالية في المنظومة الغربية ومن ثم سياسات التدخل الخارجي تحت دواعٍ مختلفة من حماية الدولة الآيلة للسقوط إلى محاربة الإرهاب حتى حماية الأقليات وتعزيز الديمقراطية، وما رافق ذلك على الصعيد العربي من غزو العراق للكويت العام ١٩٩٠ والحرب على العراق وحصاره حتى احتلاله بعد ذلك، وانهيار فكرة التضامن العربي ناهيك عن الفكرة القومية، وصعود الإسلام السياسي بصيغ مختلفة، أما فلسطينياً فقد تمثلت هذه التحولات في اتفاقيات (أوسلو) وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وانتقال مركز الجاذبية السياسية الفلسطينية إلى داخل الوطن لأول مرة منذ النكبة، وما رافق ما سبق من صعود نجم الإسلام السياسي المعارض للسلطة والاتفاقيات التي أفرزتها حتى سيطرتها على هذه السلطة بانتخابات نزيهة ومن ثم انقلابه عليها، وتراجع وانحسار اليسار الفلسطيني بطريقة كبيرة؛ أثر ذلك على مجمل نواحي الحياة السياسية الفلسطينية، كل هذه التحولات تستدعي من النخبة السياسية الفلسطينية التفكير ملياً في مستقبل القضية الوطنية وفي الطرق الأسلم للخروج من المأزق الذي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيه. وهو مأزق كبير من شأنه أن يحوّل حياة الفلسطينيين العادية إلى جحيم وسلسلة من الأخطاء غير المتناهية وغير مأمونة العواقب.

أين تكمن المشكلة؟

تكمن المشكلة حقيقةً في مجموعة من النواقص

التي جعلت من هذا الوضع عبئاً على مستقبل المشروع التحرري الفلسطيني الهادف إلى إقامة الدولة وتجسيد الاستقلال وإعادة الحقوق غير القابلة للتصرف. إن النظر إلى الوضع الفلسطيني الحالي يكشف - بكثير من القسوة - إخفاقات كبيرة في فاعلية الحياة السياسية الفلسطينية. وبالفاعلية السياسية نقصد مقدرة النظام على تحقيق غاياته واقتربه من تحقيق هذه الغايات. بمعنى ما مدى مقدرة مكونات النظام السياسي قيد الدراسة على تحقيق تطلعات مواطنيه؟ وكما يحذر هيربرت سيبرو فإن النظام السياسي إذا عجز عن تحقيق واحدة من مهامه المتعلقة بالاستقرار والمرونة والكفاءة والفاعلية؛ فلن يكون نظاماً ولن يقوى على الحفاظ على وجوده. ° هذا يتعلق بالنجاحات التي استطاع تحقيقها لتلبية هذه التطلعات؟ وما هي السياسات التي قام باتخاذها للوصول إلى نتائج ملموسة تقترب من هذه التطلعات.

في الحالة الفلسطينية، فإن هذه التطلعات تتمثل ببساطة في الغايات السياسية للشعب الفلسطيني والكامنة في جوهر مشروعه التحرري الذي يقصد إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة واستعادة الحقوق الوطنية وعلى رأسها حق العودة وفق قرارات الشرعية الدولية. وعليه، فإن السؤال حول الفاعلية في النظام السياسي الفلسطيني يلامس مدى اقتراب النظام السياسي الفلسطيني بجميع مكوناته من تحقيق هذه التطلعات، ومدى مقدرته في المستقبل على الاقتراب من تحقيقها أكثر فأكثر.

جادلت في مكان آخر^٦ بأن البرنامج الوطني الفلسطيني ارتكز إلى ثلاث ركائز أساسية شكلت

عموده الفقري، تمثلت في :

١- تقرير المصير .

٢- إقامة الدولة المستقلة .

٣- حق العودة .

هذه الركائز قصدت إلى تجسيد حق شعبنا الشرعي والتاريخي في وطنه وتوظيف كافة الوسائل في أعمال هذه الحقوق من المقاومة المسلحة التي كفلها القانون الدولي إلى التسوية السلمية التي تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف . كان انخراط المنظمة في مشروع السلام محاولة لتحقيق القفزة الأولى وإنجاز جزء بسيط من مكونات هذا المشروع وفق الفهم المرحلي . بعد ٦ سنوات من إنشاء السلطة اندلعت انتفاضة الأقصى، وبدأت آلة الحرب الإسرائيلية تستهدف مؤسسات السلطة المدنية والأمنية، وواصلت إسرائيل تنصلها من استحقاقات السلام . وفق التقرير الإستراتيجي الإسرائيلي للعام ٢٠٠٨ الصادر عن (مدار) فإن الموقف الإسرائيلي من القضايا الجوهرية للنزاع بقي على حاله متصلباً بل صار أكثر تطرفاً . بكلمة مختلفة صارت الشكوك كبيرة حول إمكانات وجدوى السلام؛ وهذا انعكس من خلال تراجع الدعم الشعبي للمفاوضات والحديث الجدي عن جدواها .

المحقق هو أن الفلسطينيين أفلحوا خلال معارك الثورة المختلفة - على الأقل - في جعل هذه التطلعات مشروعة، واستطاعوا أن ينتزعوا اعترافاً بها، وفرضوا أنفسهم كطرف من أطراف الصراع، بعد أن كانوا مادة من مواده . وهذا وحده يحسب لهم ولفصائلهم . كما أن فكرة إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة أو على أي شبر يتم تحريره بأية

طريقة - وفق ما عرف بالمرحلية، وما تلا ذلك من تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد عودة ياسر عرفات إلى غزة في تموز ١٩٩٤ - كانت محاولة واقترباً من هذه التطلعات، وهي محاولة لم يفلح الفلسطينيون لا على صعيد إدارة المقاومة خاصة من قبل من كان لا يريد اتفاقات السلام، ولا على صعيد العلاقات الفلسطينية الفلسطينية في استثمارها وتطويرها، وبالتالي سرعان ما تراجعت فرصة اقتراب النظام السياسي من تحقيق التطلعات الوطنية .

ثلاث أفكار أساسية تصلح للتأمل في هذا السياق، خاصة حين يتم الحديث عن الشواهد المتعلقة بعدم مقدرة الفلسطينيين على استثمار وتطوير نجاحاتهم في دفع مشروعهم التحرري نحو الاقتراب أكثر من تحقيق تطلعاتهم . تتمثل هذه في :

حقيقة تراجع مشروع السلام في المنطقة الذي يجد صداه في تصريحات وزير خارجية إسرائيل الجديد ليرلمان وقلة الاهتمام العالمي والإقليمي بتطوير وحماية ودعم السلام لجعله ممكناً . كما لو كانت المحاولات السابقة لدعم السلام نزوة وانقضت .

تراجع فكرة وإمكانات تطبيق حل الدولتين . وإسرائيل لم تأل جهداً في جعل هذا الشعور حقيقة تستحق الإقرار بها، ما لم يحدث تدخل دولي قوي لإعادة الأمور إلى نصابها . تراوح هذا من سياسات الاستيطان وبلع الأراضي وفرض حقائق في القدس وتهويدها وما شابه .

التهديد الداخلي والعطب الذي أصاب وحدة الحال الفلسطيني والذي كانت آخر صرعاته الانقلاب وجولات الحوار الفاشلة وربما التي لم تؤخذ على محمل الجد من قبل بعض الأطراف

هذه الملاحظات الثلاث تقترح شيئاً واحداً وأساسياً، وهو أن فاعلية النظام السياسي الفلسطيني لم تكن قادرة على مواجهة مثل هذه التحولات والاستجابة لها. ويتعلق بهذا حقيقة أن النظام السياسي لم يطور ميكانيزمات دفاعية داخلية تحميه من الانزلاق والتمزق. وبكلمة أخرى هناك حاجة فلسطينية ماسة إلى إعادة النظر في مكونات النظام السياسي الفلسطيني والبحث في سبل تطويره وتفعيله والخروج بصيغ تتلاءم مع هذه التحديات وتستطيع مجابته.

إن الفرضية الأساسية التي ننطلق منها هنا هي أن ثمة عيوباً ونواقص كثيرة مردّها طبيعة النظام السياسي الفلسطيني والتي لا بد من معالجتها لجعل هذا النظام أكثر مناعةً وأشدّ صلابةً في مواجهة هذه التحديات، والاستجابة لهذه التحولات.

ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية جوهر النظام السياسي الفلسطيني منذ تأسيسها العام ١٩٦٤ وتعزز هذا مع دخول فصائل العمل المسلح إليها بعد ذلك.^٨ وشكلت مؤسسات المنظمة المختلفة مؤسسات النظام السياسي والتي تمثلت بالمجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية. وهي مؤسسات عكست صيغاً وتوجهات قريبة من تلك الخاصة بالدولة. فالمجلس الوطني يقارب برلمان الفلسطينيين كما أن اللجنة التنفيذية ليست بأكثر من مجلس وزراء المنظمة. وهي نزعة تحدث عنها يزيد صايغ فيما أسماه النزعة الدولانية لمنظمة التحرير.^٩ أما المجلس المركزي فقد عكس الواقع الفلسطيني

وإمكانات تعذر عقد المجلس الوطني وإحضار ممثلي الشعب من أماكن الشتات المختلفة. ومع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤ بعد توقيع اتفاقيات السلام دخل مكون أساسي إلى مكونات النظام السياسي الفلسطيني تمثل في مؤسسات هذه السلطة الناشئة. وشملت مؤسسات السلطة: الرئيس المنتخب مباشرة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والمجلس التشريعي المنتخب، أيضاً، والحكومة التي لم تكن برأس حتى العام ٢٠٠٣ حين تم استحداث منصب رئيس الوزراء. إلى جانب هذا هناك المؤسسات المختلفة التابعة للسلطة والتي توازي مؤسسات الدولة خاصةً الجهاز القضائي. بكلمة أخرى احتوت مكونات السلطة على هيئات ومكونات النظام السياسي للدول المستقلة: بمعنى السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية). كما أصبح لهذه السلطة نظام أساس ومسودة دستور يعطيان صورة جميلة عن الآلية التي يجب أن تدار فيها الحياة وتنظم في مناطق السلطة الفلسطينية.

علينا أن نلاحظ أن النظام السياسي الفلسطيني - بدخول هذه المكونات - أصبح كثيفاً كثير المؤسسات. وهذا لم يكن ليكون مضرّاً بالفطرة لو تم ترتيب الأمور وتوضيح أوجه الاختصاص. ببساطة كان ما سبق مهمة شاقة. فالنظام السياسي صار فيه مؤسسات تقومان بمهام تشريعية (المجلس الوطني والمجلس التشريعي) وأكثر من جهة تنفيذية (مجلس الوزراء في السلطة واللجنة التنفيذية) أما موضوعه رئيس السلطة ورئيس اللجنة التنفيذية فقد تم تفاديها بسبب أن الرئيس ورئيس اللجنة التنفيذية هما الشخص نفسه. حاول النظام السياسي الفلسطيني

خلق قوانين منظمة لعمل كل هذه المكونات .

حدثت الإشكالية الأولى في ترسيم العلاقة الجدلية بين المنظمة وبين السلطة الوطنية الفلسطينية منذ اللحظة الأولى لتأسيس الأخيرة . نظرياً ووفق العرف السياسي الفلسطيني فإن المنظمة هي صاحبة الولاية القانونية والسياسية على السلطة الفلسطينية . بعبارة أخرى ، فإن السلطة مؤسسة من مؤسسات المنظمة مثل بقية مؤسساتها ، فأعضاء المجلس التشريعي احتسبوا أعضاءً طبيعيين في المجلس الوطني . وبكلمة مختلفة فإن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في إدارة شؤون السلطة . كان لهذا الفصل النظري مجموعة من الأسباب^{١١} :

فيما يقتصر تمثيل السلطة على إدارة حياة الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية فإن المنظمة تمثل الفلسطينيين في كافة أماكن وجودهم . وبالتالي فإن عمل السلطة جزء من عمل المنظمة .

يرتبط بهذا الخوف الفلسطيني من إمكانية فشل عملية السلام وانهيار السلطة ، فإلى أن تتحول السلطة إلى دولة كاملة فإنها تظل فكرة تقبل الفشل وبالتالي قد يتم التراجع عنها . ودون أن يتم التصريح بهذا فإن مغزى تقيد شرعية السلطة نظرياً بالمنظمة كان حكيماً .

من جهة أخرى ، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية لم توقع أية اتفاقية سياسية مع إسرائيل بل إن منظمة التحرير الفلسطينية هي من وقعت الاتفاقات مع حكومة إسرائيل ؛ وبالتالي فإنها مسؤولة عن كل مخرجات هذه الاتفاقات ومنها السلطة . وربما كانت الاتفاقية الوحيدة التي وقعتها السلطة هي اتفاقية تشغيل معبر رفح البري بعد انسحاب إسرائيل

من قطاع غزة .^{١١}

في المقابل ، فإن إسرائيل لم ترغب أصلاً في أن تتمتع السلطة بأية صلاحيات تفوق صلاحياتها في إدارة شؤون الحياة اليومية ، فبالنسبة لإسرائيل فإن السلطة لم يكن يقصد لها أن تكون أكبر من مجلس بلدي يدير حياة السكان وليسمه الفلسطينيون ما يشاؤون . وعليه تم حرمانها في البداية من إمكانية إقامة علاقات خارجية (كانت هناك وزارة تخطط وتعاون دولي ولم تكن وزارة خارجية) ، كما أن المجلس التشريعي كان يراد له أن يكون أقرب ما يكون لمجلس محلي صلاحياته التشريعية لا تحمل أية صبغة سياسية بقدر ما هي إدارية .

نظرياً وبكلمات أكثر وضوحاً فإن هذا كان يعني جملة من المفاهيم التأسيسية التي كانت وراء تنظيم العلاقة بين السلطة وبين المنظمة . وتمثلت هذه بـ :

المنظمة تتمتع بمهام إشرافية ورقابية على عمل السلطة تتخطى مجرد النصيحة والمشورة إلى وضع السياسات والخطط ومراقبة التنفيذ .

السلطة تم تأسيسها بموجب قرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير وقرار التأسيس هذا هو الذي يعطي السلطة شرعيتها في النظام السياسي الفلسطيني . صحيح أن السلطة تم تأسيسها وفق اتفاقيات (أوسلو) ولكن فلسطينياً فإن شرعية السلطة مستمدة من شرعية المنظمة .

لم يكن القصد حصر المشروع الوطني بالسلطة الوطنية ؛ لذا لم يتم رسمياً إحلال المنظمة بالسلطة بل ورغم غياب المنظمة لفترات إلا أنها كانت ، دائماً ، حاضرة بوصفها السلطة الأعلى^{١٢} .

لكن وكما هو واضح فإن هذا كان على المستوى النظري ، وكثير من الأشياء حين يتم اختبارها

فإنها تخضع لاعتبارات أخرى. مع وجود السلطة وانشغال النخبة السياسية الفلسطينية في تطوير هذه السلطة وتعزيز وجودها في وجه الممارسات السياسية الإسرائيلية القاتلة للسلام، بدا واضحاً أن ثمة تغليباً لمهام السلطة على وظائف المنظمة. لكن الأمور اختلفت مع اشتداد عود السلطة مالياً؛ بتدفق الدعم الخارجي إلى خزانة السلطة مباشرة، ومع نمو صلاحيات المجلس التشريعي وتوسيعها إلى حد اقترابه من برلمان كامل الأهلية، وتوسيع ولاية وزارة التخطيط والتعاون الدولي على السفارات والممثلات في الخارج ومن ثم تحويلها وزارة خارجية، وازدياد عدد منتسبي الأجهزة الأمنية أضعاف ما كانت تتحدث عنه اتفاقية (أوسلو). كل ذلك كان على حساب قوة منظمة التحرير الفلسطينية. ما حدث لم يكن بقصدية من النخبة السياسية الفلسطينية. فثمة تدخلات كثيرة جعلت هذا أمراً واقعاً. فكما جادلت في موضع آخر، فإن الدول المانحة - خاصة الغربية - كانت تفضّل تحويل الدعم الخارجي عبر القنوات المالية التابعة للسلطة (حسابات وزارة المالية) لكثير من الأسباب ليس أقلها منطق دعم عملية السلام بوصف السلطة وجدت نتيجة هذا السلام، أو كما وصف أحد منشورات البنك الدولي الأمر بأنه «استثمار في السلام». من جانب آخر، فإن نزعة التشريعيين الفلسطينيين إلى تقوية مجلسهم في وجه السلطة التنفيذية زاد من قوة المجلس. ثمة أسباب كثيرة كلها تتلاقى مع رغبة ياسر عرفات والنخبة السياسية في تحويل هذه الكيان الذي تمخض عنه (أوسلو) إلى دولة كاملة السيادة حتى لو لم تكن في حقيقة الأمر كذلك، ولتحقيق ذلك كان على هذا الكيان أن يكون له ما للدولة من مؤسسات. وعليه

كان التعارض وربما الصراع بين الدائرة السياسية في منظمة التحرير وبين وزارة الخارجية لاحقاً في السلطة الوطنية، وبين الصندوق القومي ووزارة المالية، وربما وبكثير من المرات يمكن القول تم إغفال حاجات فلسطينيي الشتات على حساب رفاه سكان الداخل وتعزيز صمودهم. بكلمة أخرى تم وضع كامل الطاقات لتحويل السلطة إلى دولة في الوقت الذي صار مشروع السلام أقل يقيناً.

إلى جانب ذلك، وكما يناقش محمد أبو دقة^{١٣} فإن إسرائيل سعت إلى تقوية السلطة في مقابل منظمة التحرير وتمليزها عنها. وهي فعلت ذلك من خلال عدة خطوات مثل:

إزالة أو صرف النظر عن القيود المفروضة على السلطة الفلسطينية في إطار اتفاقيات (أوسلو) والمتعلقة بمقدرة السلطة على إقامة علاقات خارجية مثل تطوير اسم وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى وزارة خارجية.

رفع مقدرة السلطة على إدارة شؤونها الداخلية وخاصة في الجانب المدني والاقتصادي. واعتبار السلطة - وليس المنظمة - عنواناً للمسؤوليات والصلاحيات في المناطق الفلسطينية وعنواناً للمسألة الدولية. وتخفيف القيود الاقتصادية المفروضة ضمن اتفاق باريس الاقتصادي على السلطة.

إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وبعثاتها في الخارج من خلال تشجيع الدول على تركيز تعاملها واتصالاتها السياسية مع السلطة وليس مع المنظمة، ودعم عضوية السلطة الفلسطينية في المنظمات الدولية على حساب عضوية المنظمة.

لا يمكن اعتبار تراجع دور المنظمة مجرد شأن فلسطيني بحث أكثر منه سوء فهم وقصر بصيرة،

وواهم من يعتقد بأن هذا كان خطأ في الممارسة الفلسطينية الصرفة، إذ إن الأمر مربوط بتغيرات إقليمية مهولة واعتبارات سياسية كبيرة. ربما ساهمت بعض الممارسات الإدارية والسياسية الفلسطينية الداخلية - سواء من قبل النخبة السياسية الحاكمة للسلطة أو من قبل المعارضة السياسية الإسلامية التي أصرت على رفض دخول المنظمة بل اعتبرتها خصماً سياسياً لا بد من إحلاله - في تعزيز هذا التهميش، غير أن الحقيقة أن ثمة أشياء دائماً أكبر من قدرة الفلسطينيين.

النتيجة لكل ذلك كانت عدم وضوح العلاقة بين السلطة وبين المنظمة، وقيام السلطة ببعض مهام المنظمة وحصول ازدواج في بعض المهام والمواقع. إن الأزمة الحقيقية هي أزمة إعادة اعتبار المنظمة التحرير في صنع السياسة الفلسطينية وفي تفعيلها لتقوم بمهامها الحقيقية التي اكتسبتها عبر سنوات من التضحيات والنضال التحرري. إن أهم القضايا الملحة فلسطينياً تكمن ليس في كيفية إصلاح منظمة التحرير بالمعنى الذي يطفو على سطح النقاشات الدائرة في جلسات الحوار الوطني، إذ إن ثمة عمقاً لا بد من أن يكون خلف هذا السطح. المشكلة تكمن - في جزء منها - في كيفية تطوير مؤسسات المنظمة ولكن الجزء الأكبر يكمن في البحث عن صيغ تفاعلية وتكاملية بين السلطة وبين المنظمة. وعليه، فإن الأمر أكبر من مجرد توزيع حصص في اللجنة التنفيذية والمجلسين المركزي والوطني وتوزيع قطع من كعكة السفارات والمحافظين والصندوق القومي. وعلى مثل هذه العملية أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحاذير:

السلطة هي كيان في طور التحول لدولة فهي

ليست دولة ناجزة كما أنها لا تستطيع علناً أن تقوم بمهام تتنافى مع طبيعة الاتفاقيات التي وقعت عليها وأعطتها شهادة ميلادها دولياً.

إن للمنظمة مهام أخرى غير تلك المتمثلة في إدارة شؤون السلطة والإشراف عليها، وهي مهام تشمل استكمال عملية التحرير، وهي أي المنظمة يجب ألا تضع بيضها كله في سلة السلام والتوجهات الإقليمية.

ازداوجية النظام السياسي الفلسطيني وثنائياته المختلفة: المنظمة مقابل السلطة، الوطن مقابل المنفى. هذا يتطلب توزيع المهام وتكاملها وتوزيع المؤسسات وتنوعها في الساحات المختلفة.

إذا كانت السلطة من مؤسسات المنظمة فما هي طبيعة علاقة الدولة بعد إنجازها بالمنظمة. هذا سؤال كبير لا يبدو الحديث فيه قطعاً للجسر قبل وصوله بقدر ما هو محاولة لترسيم حدود علاقة مستقبلية قد تصبح حاجة ملحة قريباً إذا قدر لهذه الدولة أن تتحقق.

إن البحث عن كيفية تمثيل الكل الفلسطيني داخل مؤسسات المنظمة وعن كيفية تمثيل قطاعات شعبنا في كافة أماكن وجوده شيء أساسي في ترتيب المنظمة مؤسساتياً، لكن الأهم هو البحث عن كيفية إعادة صياغة مهام المنظمة وأهدافها التي لم تتحقق والتوصل إلى صيغ عمل مشتركة لتحقيق هذه الأهداف والحفاظ عليها من الضياع.

إن أي نقاش فلسطيني / فلسطيني حول تفعيل وتطوير مؤسسات المنظمة معزول عن محيطه الأوسع المتعلق بمجمل المستقبل الفلسطيني سيبدو سوء تقدير للمطلوب. وتأسيساً على هذا الفهم فإن الاتفاق الفلسطيني حول غايات ومقاصد النضال

الوطني وحول ما يريده الفلسطينيون وما يرغبون في تحقيقه، والكيفية التي يرون فيها إدارة شؤونهم، هذا الاتفاق سيحدد المهام الملقاة على المؤسسات الفلسطينية المختلفة وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية. إن التعمق في تفاصيل جانبية حول الحصص والتوزيع وكيفية إجراءات التمثيل وربما الانتخابات في الخارج ليس إلا طاقة قد تحترق دون فائدة. إن العمق المطلوب يقتضي الغوص وراء ذلك للمأسمة المخاطر الحقيقية التي تتطلبها المرحلة.

ودون الاتفاق الفلسطيني / الفلسطيني على مهام ومقاصد النضال الوطني الذي سيقود منظمة التحرير؛ سيكون من العبث الحديث عن كيفية تمثيل الجميع داخل مؤسساتها ليصبح قادراً على تحمل مسؤولياته في تحقيق هذه المهام وإنجازها. إن المتابع يلحظ أن جل الحديث الداخلي عن منظمة التحرير يتركز على كيفية التمثيل في مؤسساتها. وهي قضية أساسية يجب النظر إليها خاصة أن طريقة التمثيل الحالية تعكس موازين القوى التي كانت سائدة منذ زمن، وأن هذه الموازين اختلفت. بعبارة أخرى إن تطوير المنظمة يقتضي توسيع باب المشاركة في مؤسساتها ليضم حركة حماس وحركة الجهاد بالتحديد. ومجمل النقاش الدائر في أورقة الحوار الوطني ينصب على ذلك.

هناك أكثر من تصور يمكن اعتماده لتوسيع باب المشاركة في منظمة التحرير وتطويره. غير أن المنطق الذي يجب أن يقود أي تصور ليس توزيع الحصص والاستحقاقات التنظيمية بل هو كيفية الحفاظ على منظمة فاعلة وذات فاعلية وقادرة على تحقيق الحلم الفلسطيني والدفاع عنه. منظمة تنسم - بالقدر نفسه - بالمرونة الكافية للاستجابة للتحويلات؛ لتفادي

المخاطر. يمكن الأخذ بمجموعة من التصورات التي تشمل^{١٤}:

يتم اعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل في كافة أشكال وأنماط التمثيل في مؤسسات المنظمة. يصار إلى تمثيل حصة التنظيمات في غزة والضفة وفق نتائج الانتخابات التشريعية التي ستجري وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل باعتبار الوطن دائرة انتخابية واحدة.

ليس من الحكمة سحب نتائج الانتخابات داخل غزة والضفة على حصص الشتات. بمعنى لو حصل تنظيم ما على نسبة ٢٥ بالمائة فتكون هذه نسبته في المجلس الوطني. إذ إن خيارات الناخبين في داخل غزة والضفة مرتبطة بظروف عيشهم وبوصف أن أجندة التنافس الانتخابي تشمل قضايا يومية حياتية ليست من اهتمام الفلسطيني لنقل مثلاً الذي يعيش في الكويت.

تجرى انتخابات في التجمعات الفلسطينية التي تسمح قوانين البلدان التي يوجدون فيها وسياساتها بذلك. ويتم اعتماد نتائجها وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل.

في المناطق التي لا تسمح قوانينها بإجراء انتخابات أو تعيق إجراءاتها يتم احتساب حصتها وفق إحدى الطريقتين:

احتساب التمثيل الكلي لكل تنظيم من مجموع تمثيله في كل المناطق وسحب النتيجة على المناطق التي لم يصرف فيها إلى إجراء انتخابات.

احتساب نسبة الفلسطينيين في هذا البلد وفق نسبته في البلد الأقرب له من ناحية ظروف الفلسطينيين وطبيعة حياتهم. يصار إلى تحقيق ذلك باعتماد المناطق الجغرافية ككتل إقليمية للوجود

الفلسطيني. مثلاً مناطق الخليج تتشابه، كما تتشابه مناطق أوروبا، سورية ولبنان، وهلم جرا.

هل يمكن إجراء انتخابات للمنظمات والنقابات والاتحادات قبل استيفاء التمثيل؟ وفق الصيغة القديمة كان هناك تمثيل لمثل هذه النقابات والاتحادات؛ لتعذر إجراء انتخابات بين السكان. في ظل توافر صيغة لتمثيل السكان كافة هل توجد حاجة لذلك؟ وإن انتفت الحاجة فكيف سيتم ربط هذه الاتحادات والنقابات وتمثيلها في مؤسسات المنظمة.

يجب الانتباه إلى أن أية صيغة توافقية قد تنتج بعض الالتباس خاصة مع تمرکز القيادة السياسية في الداخل ومع امتلاك خزينة السلطة القرار المالي. ما العمل إذاً؟. يجب تقليص هذا الالتباس إلى أقل حد. يمكن تطوير سلسلة من القوانين والتشريعات التي تحمي سلطة المنظمة العليا في إدارة شؤون الحياة العامة للشعب الفلسطيني. يجب أن تكون المنظمة حقاً هي الوطن المعنوي للفلسطينيين وهي حكومتهم الكبيرة.

يجب البحث عن صيغ يسمح فيها لفلسطينيي الشتات أو لمن يبقى منهم أن يشارك في صنع القرار داخل دوائر الدولة الفلسطينية بعد إنجازها. مثل أن يكون هناك وزراء من الشتات. ما أقترحه هو التفكير بشكل يتيح توسيع باب المشاركة في الدولة. إذ إن هذه الدولة هي دولة الفلسطينيين أينما كانوا وإن حرموا من العيش على ترابها. الأمر الآخر، والمرتبط بهذا، إذا كانت الدولة هي دولة الفلسطينيين أينما كانوا، هل بإمكان هذه الدولة تقديم خدمات للفلسطينيين في الخارج. قد نستسهل قول نعم. لكن بالطبع مفهوم ومبدأ

السيادة سيمنعان تدخل دولة ما في تقديم خدمة للسكان في دولة أخرى.

إن العلاقة بين السلطة والمنظمة تأسست استجابة للحظة تاريخية لم يتم خلالها وضع النقاط على الحروف بالشكل الكافي. الآن جرت مياه كثيرة تحت الجسر. فالسلطة صارت هي بؤرة العمل السياسي الفلسطيني مع تمرکز هذا العمل داخل مناطق السلطة الفلسطينية. ما الذي يجب فعله إزاء ذلك؟ بالطبع أخذ كل هذه التطورات بعين الاعتبار. على كل حال يجب إعطاء المنظمة مكانتها العليا في إدارة دفة الحياة الفلسطينية داخلياً وخارجياً. إن السلطة هي كيان في طور التحول إلى دولة، وإلى أن يتحقق ذلك ستظل المنظمة صاحبة القول الفصل في الحياة الفلسطينية برمتها. صحيح أن التحدي الأساسي الذي يواجه الفلسطينيين يكمن في ضرورة إنشاء دولة تكون نقطة الجذب في الحراك السياسي لتحقيق جملة حقوقهم الأخرى وحماية الهوية الفلسطينية من الاندثار.

ناقشت في موضع مختلف أن الحاجة لوجود دولة كانت المحرك الأساس وراء العقل الوطني الفلسطيني^{١٥}. فهذه الدولة التي ستكون (الآلة) التي تشكل الهوية الوطنية ستعمل على تطوير أدوات جديدة فلسطينياً تحمي الشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة.

ما أرمي إليه هنا هو أنه بعد أن يتم تشكيل الدولة لابد من البحث عن صيغ أوسع لعلاقة هذه الدولة مع المنظمة. بمعنى آخر فإن وظائف المنظمة حينها ستختلف عما كانت عليه قبل تشكيل الدولة. وهذا يتعلق بالطبع بطبيعة الدولة وطبيعة اتفاق السلام

الذي كانت نتيجته. هذا لا يعني إلغاء المنظمة بل العمل على تطوير أدوات جديدة تستجيب للحظات والتحولات الجديدة. قد يقع البعض تحت وهم (المنجز) ونسيان أن ثمة الكثير الذي لم ينجز مثل عودة الجزء الذي سيبقى خارج حدود الدولة. ويظل السؤال الأكبر في ذلك هل سيكون تشكيل الدولة على حساب هذه الجزء. بمعنى هل سيكون دمج هؤلاء في أماكن سكناهم وتوطينهم ضمن الاتفاق الشامل على إعلان الدولة؟.

قد تنقضي المرحلة الجديدة بعد تجسيد الدولة (أو فشل مشروع السلام) وتتطلب مجموعة من الأدوات لعمل المنظمة. من ضمن الأفكار التي يمكن تداولها في هذا السياق إنشاء «الوكالة الفلسطينية» التي تقوم على رعاية مصالح اللاجئين وحقوقهم. وتكون إحدى أذرع المنظمة. إن المخاطر المحدقة بالمستقبل الفلسطيني تتطلب إنشاء وقفية مالية للشعب الفلسطيني يتم جمعها من مصادر مختلفة لكن أهم ما فيها أن تكون (وطنية)، أي مال وطني. توضع الوقفية تحت إشراف لجنة عليا (اللجنة التنفيذية، الوكالة الفلسطينية، جهة ثالثة) ويتم الاحتفاظ بها للأوقات العصيبة لو انهارت السلطة وتمت مصادرة أموال المنظمة أو أية إجراءات تشبه ذلك.

نظام الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية

يتميز نظام الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية بازدواجية وثنائية تجعل منه نظاماً رئاسياً غير كامل ونظاماً برلمانياً غير كامل أيضاً، كما أنه ليس نظاماً مختلطاً بالمعنى المعمول به في النظم السياسية الأخرى مثل النظام الفرنسي.^{١٦}

في الأساس فإن نظام الحكم في السلطة الفلسطينية كان نظاماً رئاسياً صرفاً بحيث تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة لمجموعة من الاعتبارات ليس أقلها عدم أخذ اتفاقيات (أوسلو) المجلس التشريعي - الذي نصت على انتخابه - على محمل الجد، طبعاً ما كان يرمي إليه المجتمع الدولي هو وجود رئيس منتخب مباشرة من الشعب يستطيع أن يعطي شرعية لما يتم التوصل إليه من اتفاقيات. وعليه فقد قامت اتفاقيات تأسيس السلطة على منح صلاحيات عالية للرئيس الذي لم يكن، أيضاً، وفق الاتفاقيات بأكثر من (chairman) وليس رئيساً كما قد تقترح الكلمة العربية. فهو رئيس مؤسسة أو جمعية أو مجلس منتخب أو سلطة ذاتية. ليس هذا فحسب بل إن وجود شخصية بقوة يأسر عرفات بحضوره وإثره وكاريزمته جعل من فكرة الرئيس القوي صاحب الصلاحيات أمراً فوق الجدل داخل النخبة السياسية الحاكمة على الأقل التي تمثلها (فتح) وحلفاؤها. غير أن مثل هذا السرد لا يقول كل الحقيقة. فالنخبة السياسية الفلسطينية التي كانت قائمة على مشروع تأسيس السلطة كنواة لدولة مستقبلية كانت ترى وجوب وجود رئيس قوي قادر على الإمساك بزمام الأمور، فالانتقال من الثورة إلى السلطة لا يمكن أن يتم بطريقة مؤسسية صرفة. بكلمة مختلفة لم تكن النخبة السياسية ترغب في التخلي كثيراً عن بعض المؤسسات صاحبة صناعة القرار، وكان الهم الأساس كيف يمكن الجمع بين صلاحيات رئيس السلطة ورئيس المنظمة. ولم يكن من الحكمة أن يجد رئيس المنظمة الموقعة على اتفاقيات السلام والمنشأة للسلطة وصاحبة الولاية القانونية عليها نفسه ضعيفاً أمام

مجلس منتخب محلياً لخدم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يشكلون قرابة ثلث تعداد الشعب الفلسطيني.

النتيجة التي أفرزتها كل هذه المعطيات هي وجود سلطة برئيس قوي وفق النظام الأساسي منتخب مباشرة من الشعب بمجلس منتخب، أيضاً، من الشعب ليمثل سكان المحافظات المختلفة ولتكون صلاحياته مقيدة بالتشريع المحلي. حتى إن اتفاقية (أوسلو) في البداية احتوت على بعض النصوص التي تحرم تدخل المجلس التشريعي في مجالات تشريعية معينة. مع مرور الوقت بدأ المجلس التشريعي يوسع من صلاحياته من خلال التغاضي عن النصوص المقيدة لعمله، ومن خلال النزاع مع الرئيس حول مجال الاختصاص. وكان أول هذه النزاعات حول مصادقة المجلس على الحكومة ومدى الحاجة لمثل هذه المصادقة وحول تدخل المجلس في إقرار الموازنة وفي الرقابة على أعمال الحكومة. وأفلح المجلس تدريجياً في الحصول على الكثير من المكاسب المتعلقة بالقضايا الثلاث للدرجة التي استطاع فيها أن يمنع تمرير الحكومة وأجبر الرئيس على بعض التغييرات الوزارية. غير أن كل هذا كان يتساقط مع رغبة النخبة السياسية في تحويل هذه السلطة إلى دولة تحقيقاً لغايات المشروع التحرري الفلسطيني. بمعنى أنها لم تكن رغباً عنها؛ إذ إن التيار السياسي الذي كان مسيطرًا على المجلس التشريعي حتى العام ١٩٩٦ كان من اللون السياسي نفسه الذي تنتمي إليه النخبة الحاكمة، والمتمثل بتنظيم (فتح). بكلمة مختلفة هذا الصراع بين الجهة التشريعية والجهة التنفيذية لم يكن أكثر من نقاش داخلي في أروقة العقل الوطني الفلسطيني

حول سبل تطوير مؤسسات السلطة. وبإمكان المرء أن يسوق عشرات الشواهد على سوء الممارسة التنفيذية سواء من الجهات المدنية أو العسكرية لكن تظل الحقيقة هي أن مؤسسات السلطة الوطنية هي ذاتها التي ستصبح النواة الوحيدة التي يمكن تأسيس دولة فلسطينية منها أو على شاكلتها.

مع تزايد المطالب لإصلاح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من جهات الكون الأربع ولغايات مختلفة تم استحداث منصب رئيس الوزراء الذي يكلف من قبل الرئيس تشكيل الحكومة وعرضها عليه ومن ثم على المجلس التشريعي لنيل الثقة. وبالقدر الذي كان استحداث منصب رئيس الوزراء مطلباً خارجياً - خاصة من قبل الدول المانحة التي رأت ضرورة أن يوجد رئيس وزراء يشرف على أعمال الحكومة - فإن هذا المنصب كان استجابة إلى حاجة داخلية من قبل (التشريعي) وحاجة إلى تطوير مؤسسات السلطة ومكونات نظامها السياسي خاصة في ظل الحصار الذي فرض على الرئيس ياسر عرفات.

أما بالنسبة إلى المانحين، فإن لديهم تصورهم لطبيعة الأنظمة السياسية التي يرغبون بدعمها. في ظل هذا فإن هناك حكمة غير ممتحنة تقول إن الدول ذات النظام البرلماني أكثر ديمقراطية من الدول ذات النظام الرئاسي. عموماً فإن وصفات الديمقراطية التي تحاول دوائر بروكسل وواشنطن فرضها في الديمقراطيات الجديدة أكثر ديمقراطية من تلك المطبقة في الدول الغربية نفسها كما يجادل فيليب شميت^{١٧}.

تم إحداث بعض التعديلات على نصوص القانون الأساس ليتم فتح الباب أمام وجود

المنصب الرئيس وتم الانتقاص من مهام الرئيس لصالح مهام رئيس الوزراء. وصار نظام الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية نظاماً برأسين: رئيس منتخب مباشرة من الشعب، ورئيس وزراء يمثل الأغلبية النيابية. وكما لاحظ الكثير من الدارسين فإن الاستعجال في استحداث المنصب ووجود أكثر من قاعدة قانونية تنظم عمله وتشرحه خلق حالة من الإرباك عند المشرع الفلسطيني وفي مواد ونصوص القانون.^{١٨} لم يشكل هذا التعارض قلقاً للنخبة السياسية الفلسطينية في ظل هيمنة أغلبية فتحاوية على المجلس التشريعي، وهو ما انتفى بعد صعود حركة حماس لتحتل الأغلبية في مقاعد المجلس عقب انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٦. علينا أن نلتفت إلى مجموعة من التحولات التي حدثت في هياكل ومفاعيل نظام الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية.

أولاً - صار النظام الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية برأسين العلاقة بينهما غير واضحة المعالم كثيراً.

ثانياً - نصوص القانون لم تكن كافية لجعل الأمور أكثر وضوحاً بل يمكن المجادلة بأن هذه النصوص كانت غامضة لدرجة جعلت إمكانية الاتفاق على تفسيرها صعباً.

ثالثاً - تم إجراء تحول جوهري في طبيعة القانون الانتخابي الفلسطيني ل يتم استبدال نظام الدوائر بنظام المناصفة بحيث يتم انتخاب نصف أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وفق نظام الدوائر والنصف الآخر وفق نظام التمثيل النسبي ويحتسب الوطن دائرة واحدة.

رابعاً - القانون الانتخابي لم يخل من خلل،

وعدم تزامن الانتخابات العامة مع انتخابات الرئيس واختلاف نصوص القانون حول مدة الرئيس وتزامنهما من انتهاء ولاية التشريعي ومتى يبدأ احتساب هذه المدة؟ كل ما سبق جعل الأمور أكثر تعقيداً.^{١٩}

خامساً - هذا الوضع زاد من تعقيد العلاقة بين السلطة الفلسطينية وبين منظمة التحرير؛ إذ إن وجود أكثر من رأس تنفيذي في المؤسسات من شأنه أن يخلق تعارضاً وتضارباً في جهة التمثيل، خاصة حين يكون أحد هؤلاء يمثل تنظيمًا سياسياً لا يعترف بمنظمة التحرير مثل حركة حماس ويطرح نفسه بوصفه تياراً إسلامياً بديلاً عنها. إن التعددية السياسية يجب أن تكون مبنية على مبدأ شرعية السلطة، إذ لا يجوز أن يشارك من لا يعترف بهذه الشرعية؛ لأن من شأن ذلك خلق حالة من التناقض. وفي اللحظة التي يكون فيها مشروع بناء الدولة انعكاساً لحالة وفاق داخلي فإن الدول ستكون قوية داخلياً، وهي مصدر قوة خارجية لها.

سادساً - غياب المحكمة الدستورية ساهم في عدم وجود جهة اختصاص في الفصل في النزاعات حول تفسير القوانين.

النتيجة هي أن مكونات النظام السياسي الفلسطيني أصابها المزيد من الخلل وصارت عاجزة عن القيام بمهامها. ومنصب رئيس الوزراء بدلاً من أن يكون عوناً للجهة التنفيذية المتمثلة بالرئيس صار عبئاً ومنافساً لها، وصار الشغل الشاغل للنخبة السياسية الفلسطينية - سواء أكانت الوطنية منها أم الإسلامية - تفسير مواد القانون والدفاع عن التصرفات التي تقوم بها: وبيان اختصاص

صاحبها؟

بالطبع، فإن مشكلة النظام السياسي الفلسطيني ليست في عدم وضوح باب الاختصاص والمهام فحسب، بل تتعدى ذلك لتشمل طبيعته ومجمل مكوناته. إن إعادة نظر في طبيعة عمل النظام ووظائفه ووظائف مكوناته المختلفة - بل في ضرورة وجود بعض هذه المكونات - أمر جوهري للوصول إلى نظام سياسي أكثر فاعلية وأكثر قابلية لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني وإنجاز مشروعه الوطني. وقبل الخوض في ذلك لابد من الاتفاق أولاً على المهام المناطة بمكونات النظام المختلفة، بمعنى ما هي المهام التي يصبو الفلسطينيون إلى تحقيقها عبر هذا النظام. ومرد هذا السؤال؛ حقيقة أن عمل السلطة الوطنية الفلسطينية يقتصر على مناطق قطاع غزة والضفة الغربية وأن فلسطينيي الشتات لا يشاركون في صنع القرار ولا يستفيدون من سياسات السلطة العامة وخدماتها. هذا يقتضي توضيح بعض النقاط المتعلقة أولاً بعلاقة السلطة بالمنظمة وتفصيل الاختصاص والتداخل في الوظائف، وثانياً إعادة ترسيم مكونات نظام الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية. وفيما تمت معالجة الجزء الأول في الجزء السابق فسيبحث هذا المدخل في مكونات نظام الحكم في مناطق السلطة الفلسطينية. مرة أخرى فإن نظام الازدواجية المطبق في مناطق السلطة الفلسطينية على شكله الحالي أثبت عجزه وتخلفه عن حسن الإدارة والحكم.

ما المطلوب؟

يمكن الافتراض أن هناك ثلاثة مكنات للخروج من المأزق:

يتمثل الأول منها بتوضيح نصوص القانون

وتعديل ما لزم منها للوصول إلى نظام مناصفة حقيقي بين رئيس قوي وبرلمان قوي مثلما هو معمول في الكثير من الدول.

ويتمثل الثاني في العمل على تطبيق نظام برلماني بالشكل الكامل، بمعنى أن يكون رئيس الوزراء هو الحاكم الفعلي للبلاد وهو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في شؤونها.

أما الممكن الثالث فيتمثل في العودة إلى نظام رئاسي قوي وإلغاء فكرة رئيس الوزراء الذي يتم اختياره من الأغلبية البرلمانية، ويكون الرئيس هو رئيس الحكومة.

وقبل نقاش الخيارات الثلاثة، لا بد من التذكير أن أي خيار يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاعتبارات التي لا يمكن تقويم الحال الفلسطيني وتصويبه دون التفكير فيها:

أولاً - العلاقة الشائكة بين السلطة ومنظمة التحرير.

ثانياً - الخبرة السياسية الفلسطينية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

ثالثاً - السلطة ليست دولة ناجزة وهي منقوصة السيادة ومهمتها إدارة شؤون حياة الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية حتى قيام الدولة، فيما المهام السياسية الحقيقية خاصة المفاوضات هي من اختصاص منظمة التحرير.

رابعاً - مكنات إقامة نظام ديمقراطي بشكل كامل في سياقات غير ديمقراطية. بكلمة أخرى فإن الديمقراطية الفلسطينية وبعيداً عن الكلام المعسول عنها هي ديمقراطية تحت الاحتلال، ولها وضعها الخاص الذي يجب ألا يغيب عن بال المحلل حين يتحدث عنها.

إذا كان الأمر كذلك؛ فإننا إزاء مجموعة من الخلاصات السريعة التي من شأنها أن تقودنا إلى استنتاجات أساسية حول طبيعة نظام الحكم المناسب على الأقل في المرحلة الحالية.

أولى هذه الخلاصات أن النظام المختلط أو نظام الرأسين قد يكون معيقاً في الحالة الفلسطينية. كانت الخبرة السياسية الفرنسية هي من أوجدت هذا النمط من الحكم. حيث يتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب بالاقتراع الشامل دون إلغاء البرلمان، وتنقسم السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء الذي يمثل حزب الأغلبية البرلمانية. لتتذكر أن نظام الرأسين (المختلط أو شبه الرئاسي) له مزاياه الكثيرة التي تضمن على الأقل وجود رئيس فاعل ونشط ورئيس وزراء أيضاً، ويتمتع كلاهما بصلاحيات منصوص عليها في الدستور. مثلاً في النظام الفرنسي فإن الرئيس مسؤول عن السياسة الخارجية ورئيس الوزراء عن السياسة الداخلية.

مزاياه: إلى جانب أنه في حال كان الرئيس ورئيس الوزراء من حزينين مختلفين فإن من شأن هذا نظرياً أن يخلق نظاماً شديداً من المراقبة.

لكن الوضع الفلسطيني يجعل من مثل هذه الازدواجية أزمة داخلية. لنعد إلى ما حدث بعد صعود حكومة حماس، فقد تعرض نظام الحكم في السلطة إلى شلل تام؛ بسبب اختلاف البرامج والرؤى. حتى ولو تم توضيح النصوص وتفسيرها وتمت إقامة محكمة دستورية للفصل في المنازعات والبت في الاختلافات فسيظل الوضع الفلسطيني معيقاً للنظام السياسي الفلسطيني، في ثقافة سياسية ليست ناضجة بالشكل الكامل؛

وأساس ذلك هو أن التنظيمات الفلسطينية لا تتفق فيما بينها على الغايات الأساسية لمشروع التحرر الوطني وهي متنوعة المشارب السياسية، وعليه ففي حال وجود تنظيمين على رأس المؤسسة (الرئاسة والحكومة) فإنه ومع تضارب البرامج السياسية فإن النظام السياسي سيمر بلحظات عقم وسيصبح مشلولاً. ليس صحيحاً أنه لو كانت نصوص القانون واضحة بشكل كبير لما نتج خلاف بين حكومة حماس التي ترأسها إسماعيل هنية وبين الرئاسة الفلسطينية. صحيح أن هناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن صراع الاختصاص والمهام لكن هذا لم يكن أكثر من الرغبة التي طفت على سطح عمق يمور بالخلافات حول البرامج السياسية وطبيعة إدارة الصراع؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لكان من الممكن الاحتكام إلى أية جهة خارجية لفض القضايا الخلافية. ببساطة فإن النظام المزدوج لن يكون مجدياً في الحالة الفلسطينية؛ إذ إنه سيخلق حالة من تعارض البرامج التي ستتحول إلى مناكفة سياسية، وستتم التضحية بالمصالح العليا أمام مصالح التنظيمات.

ثانية هذه الخلاصات هي أن طبيعة علاقة السلطة بمنظمة التحرير تجعل من خلق رأس جديد (رئيس وزراء) بمهام تنفيذية معيقاً لهذه العلاقة ومعقداً لها. من المهم محاولة جعل علاقة السلطة بالمنظمة سلسلة ولا تمر عبر قنوات كثيرة ومتعددة ومتشعبة؛ حتى لا يترهل النظام السياسي ويصبح من العسير خلق حالة من الانسجام بين مكوناته. هذه خصوصية فلسطينية ولا يمكن للفلسطينيين الفرار من واقع حالهم.

ثالث هذه الخلاصات أنه دون أن يتم التوافق الداخلي حول منظمة التحرير فإن دخول التنظيمات الفلسطينية مثل حماس والجهاد في مكونات نظام الحكم في السلطة دون الاعتراف بتمثيل المنظمة سيعني تمزيق هيكل النظام السياسي الفلسطيني . يمكن المجادلة بكثير من اليقين أن الكثير من الخلاف الذي ظهر بعد فوز حماس مرده في الأساس أن حماس لا تعترف بمنظمة التحرير ولا بشرعيتها؛ لأنها ليست جزءاً منها، وقد دخلت الانتخابات للمشاركة في حكم سلطة تابعة قانونياً لهذه المنظمة. وهنا حدث الالتباس. حتى في حالة التوافق فإنه لا يمكن للفلسطينيين أن يجازفوا بتعدد المؤسسات وتنوعها. قد يدل التعدد والتنوع على حالة من الغنى والثراء في الوضع المثالي، لكنه في الحالة الفلسطينية يختلف كثيراً. على الفلسطينيين أن يكونوا حذرين فالأفكار الجميلة وحدها لا تكفي لتصنع واقعاً جميلاً كما أنها قد لا تكون مفيدة.

رابعاً، يبدو النظام البرلماني الصرف مغريباً وأكثر جاذبية بالنسبة للكثير من منظري الديمقراطية وذلك لاعتبارات كثيرة تجعل منه أقرب إلى الشكل الديمقراطي الصافي. فالنظام البرلماني يعطي المواطنين مقدرة أكبر على التدخل في العمل التشريعي، فوجود ممثلي الشعب في الحكومة يمنح الناخبين المقدرة على التوقع وعلى إسقاط اللوم على المقصر. بمعنى أن النظام يوفر طريقة المساءلة المباشرة. وفيما تستطيع الأحزاب المتنافسة في النظام الرئاسي التهرب من وعودها الانتخابية بتراشق الاتهامات بين الجهة التنفيذية والسلطة التشريعية فإن الأحزاب المتنافسة في النظام البرلماني لا تستطيع الفكك من وعودها؛ إذ إن السلطة

التنفيذية مؤلفة من حزب أو أحزاب الأغلبية في البرلمان. بمعنى أنه يتمتع بالمرونة والمقدرة وسرعة استجابته للمواطنين. ولصيق بالسابق فإن المواطنين يعرفون كيف سيتصرف ممثلوهم في البرلمان لأن وعودهم الانتخابية ستوضع تحت المحك العملي. أيضاً يتمتع بسهولة عملية إصدار التشريعات؛ بسبب سيطرة الحكومة على البرلمان. لكن رغم ذلك، فإنه يمكن سوق مجموعة من العيوب التي تنتقص من فاعليته، فهو يخلق نظاماً سياسياً ممزقاً وغير مستقر، فالحكومة قد لا تستطيع الوفاء ببرامجها بسبب سحب الثقة عنها من البرلمان. بعض الدول البرلمانية مشهورة بهذا مثل إيطاليا وإسرائيل. أيضاً خلال فترة الجمهورية الرابعة في فرنسا فإن معدل بقاء الحكومة كان سبعة أشهر فقط.

حتى وإن تم الاتفاق على مزاياه الكثيرة، فإن الأمر قد يختلف في الحالة الفلسطينية كثيراً. مرة أخرى فإن الأشياء الجميلة وحدها لا تكفي لتصنع واقعاً جميلاً. لقد تميز المشهد السياسي الفلسطيني بتنوع وتعدد في التنظيمات السياسية الفلسطينية، وأفلاح الفلسطينيون خلال فترات كفاحهم الطويل في التوصل إلى صيغ جبهوية لحماية نضالهم التحرري فيما عرف بـ(ديمقراطية غابة البنادق). صحيح أن بعض القوى تمايزت عن بعضها وصار هناك ثقل للبعض إلا أن الإجماع الوطني الذي أخذ صيغاً مختلفة صار الناظم الأساس لآلية صنع القرار في النظام السياسي الفلسطيني. هذا قد يكون صالحاً في حالة الثورة أما في حالة المؤسسة المدنية التي تصبو لأن تصبح دولة قد يكون مختلفاً. إذ إن كل النشاطات السياسية وآليات صنع القرار

الحالة الديمقراطية فإنه قد يعكس ضعف النظام ومكوناته .

هل يقترح هذا أن نظام الحكم في السلطة الفلسطينية بحاجة لنظام رئاسي قوي؟

ربما أمكننا الدفاع عن هذه الفكرة من منطلق الخصوصية الفلسطينية . أولاً نحن بحاجة لإدراك حقيقة أن النظام الرئاسي الصرف ليس أقل ديمقراطية من النظام البرلماني أو المختلط . فالنظام يتميز بالفصل المطلق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . ويعزز أكثر الفصل بين السلطات حيث إن البرلمان لا ولاية له على الحكومة ، وأعضاؤه لا يطعمون بمناصب وزارية ؛ فهم يتفرغون تماماً للعمل البرلماني لمراقبة عمل الحكومة والرئيس . لكن هذا الفصل له بعض الاستثناءات المنصوص عليها في الدستور . وعليه فليس صحيحاً أن النظام الرئاسي يعطي الرئيس سلطة مطلقة بل إنه يخلق نوعاً من التوازن بين سلطته وبين سلطة البرلمان .

إلى جانب هذا يتمتع النظام الرئاسي بمجموعة من المزايا والسمات . فريئس السلطة التنفيذية (الرئيس) ينتخب مباشرة من الشعب ، وعلى العكس من النظم الأخرى فإن النظام يتميز بأحادية السلطة التنفيذية : فالرئيس ليس رئيس الدولة فحسب ، بل هو رئيس الحكومة . كما أن صلاحيات الحكومة محدودة مقارنة بصلاحياتها في النظام البرلماني . والنظام يمنح البلاد فترة استقرار سياسي قوي . كما أنه لا توجد للرئيس سلطة لحل البرلمان ، ولا توجد للبرلمان سلطة لعزل الرئيس إلا وفق إجراءات وترتيبات غاية في التعقيد ؛ كل ذلك لضمان فاعلية النظام ومرونته واستمراره . ولا يتم تغييب ممثلي

يجب أن تكون محكومة بقانون . صحيح أن النظام البرلماني التعددي يحرم أي طرف من الهيمنة على المشهد السياسي ويمنعه من الانفراد في اتخاذ القرار . بل إن تطبيق نظام التمثيل النسبي لن يمنح أي تنظيم أغلبيةً منفردةً في تشكيل الحكومة^{٢٠} ، وبالتالي سيكون على الفائز التحالف مع غيره لكسب أغلبية برلمانية تؤمن اجتياز الحكومة امتحان الثقة . لكن علينا أن نلتفت إلى عيوب النظام البرلماني الصرف والتي يكمن أهمها في حقيقة خلق نظام غير مستقر وفي الكثير من الأحيان حكومة عاجزة عن اتخاذ قرارات مصيرية . يقيني أن الشعوب التي تخوض معارك مصيرية بحاجة إلى حكومات قوية قادرة على اتخاذ قرارات مؤلمة وشجاعة . قد يحتاج البعض بأن إسرائيل - عدو الشعب الفلسطيني - تطبق النظام البرلماني وهي في حالة حرب دائمة . يتميز المشهد السياسي الإسرائيلي ببعض الخصوصية التي اقتضت التمثيل البرلماني الصرف ، وأولى هذه الخصائص تنوع المجتمع الإسرائيلي المكون من مستوطنين وفدوا للبلاد من القارات المختلفة .

مرة أخرى فإن تطبيق نظام برلماني صرف في الحالة الفلسطينية قد يعكس سوء فهم لسياقات السياسة الفلسطينية وخصوصيتها . فالسلطة الفلسطينية بحاجة إلى نظام حكم قوي ثابت قادر على اتخاذ قرارات . في الحالة الفلسطينية فإن النظام البرلماني الذي يتسم بتشتت البرلمان وتوزعه بين التنظيمات المختلفة من شأنه أن يخلق رئيس وزراء ضعيفاً تحت الضغط الدائم للحفاظ على أغليبيته الهشة . وفيما قد يكون هذا صحيحاً في

علاقة تنافسية تدميرية .

مرة أخرى، ثمة اعتقاد بأن النظم البرلمانية الصرفة أكثر ديمقراطية من النظم الرئاسية، وأن الأخيرة تتعارض مع بعض التوجهات الديمقراطية، وكما يجادل فيليب شميتر فإن هذا غير صحيح ولا يوجد إثبات عليه . ربما لأن الدول التي تميزت بغياب الديمقراطية كانت دولاً رئاسية . لكن هل يعني هذا أن النظام الرئاسي أقل ديمقراطية؟! أيضاً في الدول الديكتاتورية يوجد برلمان وفي مرات منتخب (بصرف النظر عن جودة الانتخابات)، وفي مرات كثيرة يكون هذا البرلمان أداة من أدوات الحكم المطلق .

إن المنطق القائل بأفضلية النظام البرلماني هو نفسه المنطق الذي يقوم بتفضيل نظام اللامركزية على نظام المركزية لاعتبارات يكون فيها القرار أكثر قرباً من المواطن واعتبارات أخرى تتعلق بتوزيع المصادر . ولكن يمكن المحاججة بكثير من الثقة وبعد التسليم ببعض المنطق الذي ينطلق منه هؤلاء، بأن نظام اللامركزية قد يكون مثلاً مضرراً في السياق الفلسطيني فإن تطبيق نظام اللامركزية في الحكم المحلي وفي علاقات السلطة المركزية للسلطة مع المحافظات من شأنه أن يعزز التقسيمات والعوائق التي تفرضها إسرائيل على إمكانات ربط مدن الضفة الغربية المختلفة فيما بينها، بحيث نجد أن لدينا محافظات متباعدة، العلاقة الإدارية بينها ضعيفة بل قد تصل درجة الصفر وتقوم على الإدارة المحلية .

هل نحتاج هذا؟

إن من الأسلم للفلسطينيين ألا تكون دولتهم إعادة إنتاجاً للتجارب الديمقراطية العربية المتعثرة، فهم

الشعب عن صنع القرار، فالرئيس يلتزم بتنفيذ تشريعات البرلمان ومن حقه الاعتراض، لكن مع وجود أغلبية الثلثين فإن على الرئيس الالتزام بالتشريع . ويتمتع بمرونة دستورية وقوة تنفيذية^{٢١} . حيث تتمتع السلطة التنفيذية بالقوة فيما مكان الرئيس المنتخب والذي لا يمكن للبرلمان حجب الثقة عنه أن يتخذ بعض القرارات الجريئة والحكيمة حتى وإن لم تتمتع هذه القرارات بالشعبية، في المقابل فإن رئيس الحكومة في النظام البرلماني لا يستطيع أن يتخذ أي قرار قد يتعارض مع رأي الشارع حتى وإن كان هذا القرار في مصلحة البلاد؛ لأن البرلمان سيسحب الثقة عنه .

لكن ماذا عن السياق الفلسطيني؟

إن خصوصية الوضع الفلسطيني تستدعي نظاماً رئاسياً قوياً . نحن بحاجة لرئيس قادر على اتخاذ قرارات آنية خلال عملية إدارته السلطة، قرارات قد تتعلق بالوضع السياسي العام والتفاوض مع إسرائيل أو قرارات إدارية تتعلق بالوضع الداخلي .

لكن هل يد الرئيس مطلقة؟

بالطبع لا، فيجب أن يتوفر النظام السياسي الفلسطيني على مجلس تشريعي منتخب من قبل الشعب مباشرة يقوم بمراقبة أعمال الرئيس والحكومة التي يكلفها . وعمل المجلس التشريعي لا يقتصر على الرقابة وإقرار الموازنة بل إنه يمكن إضافة بعض المهام السياسية إليه مثل الموافقة على أية اتفاقية سياسية يتم التوصل إليها بخصوص ترتيبات الحل مع إسرائيل . حتى أنه يمكن تحديد بعض القضايا التي لا بد للرئيس فيها من أن يرجع للمجلس التشريعي لأخذ رأيه وموافقته . لكن يجب ألا تتحول العلاقة بين الرئيس والمجلس إلى

الدولة. الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩٤٩ - ١٩٩٣)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
الكاظم، صالح جواد والعاني، علي غالب، ١٩٩١.
الأنظمة السياسية، كلية الحقوق، جامعة بغداد، بغداد.
نوفل، ممدوح، ٢٠٠٠. البحث عن الدولة، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن) رام الله.
Dahl, Robert A. M., 1963. Modern Political Analysis. Englewood Cliffs.

الهوامش

- ١ يعرف روبرت دال النظام السياسي بأنه "أي غط دائم من العلاقات الإنسانية، ينطوي، إلى حد مهم، على قوة أو حكم أو سلطة"، Dahl، ١٩٦٣، ٣.
- ٢ علوان والدليمي، ٢٠٠١.
- ٣ حول ذلك انظر الدكتور صالح جواد الكاظم و الدكتور علي غالب العاني، ١٩٩١.
- ٤ إن دراسة التنظيمات الفلسطينية ومواقفها ورؤيتها أساس في دراسة النظام السياسي بشموليته إلا أن معالجة المنظمة والسلطة تستدعي بالضرورة مقارنة مواقف هذه التنظيمات.
- ٥ مشار إليه في الكاظم والعاني، ١٩٩١: ٧.
- ٦ انظر أبو سيف، ٢٠٠٩.
- ٧ التقرير الإستراتيجي الإسرائيلي ٢٠٠٨، شحلت وقسوم، ٢٠٠٨، ص ١٢.
- ٨ لقراءة وافية لتطور فكرة الدولة فلسطينياً انظر ممدوح نوفل، ٢٠٠٠.
- ٩ يزيد صايغ، ٢٠٠٢.
- ١٠ انظر أبو سيف، ٢٠٠٩.
- ١١ حول هذه الاتفاقية ومغزاها وربما مخاطرها على التمثيل الفلسطيني انظر أبو دقة، ٢٠٠٨.
- ١٢ الرئيس الراحل ياسر عرفات كانت كثيراً ما يجمع اللجنة التنفيذية مع مجلس الوزراء التابع للسلطة وفق ما كان يعرف باجتماع القيادة الفلسطينية.
- ١٣ أبو دقة، ٢٠٠٨، الصفحة ٥٣.
- ١٤ مقتبسة من دراسة سابقة لي مقدمة لمتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الذي نظمه مركز التخطيط الفلسطيني المنعقد في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨ بغزة، وصدرت في كتاب عن مركز التخطيط (٢٠٠٨) حول تطور العقل الوطني الفلسطيني انظر أبو سيف، ٢٠٠٧.
- ١٦ النظام الفرنسي هو نظام شبه رئاسي تتوزع السلطة التنفيذية فيه بين رئيس منتخب مباشرة ورئيس وزراء يمثل الأغلبية النيابية.
- ١٧ شميتير، ٢٠٠٩.
- ١٨ حول ذلك انظر دراسة الدكتور موسى أبو ملوح، ٢٠٠٩.
- ١٩ انظر المرجع السابق.
- ٢٠ بعض النظم البرلمانية تتمتع بنظام الحزبين، وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة الحسم المطبق في النظام الانتخابي.
- ٢١ من بعض عيوب النظام أن أي تشريع يحتاج لموافقة الرئيس وموافقة البرلمان فإن النظام يجعل من سن التشريعات مهمة عسيرة.

ليسو بحاجة لأن يكونوا مجرد دولة، بقدر حاجتهم لبناء دولة حديثة تدير حياة الناس وفق القانون. بالطبع هناك جملة من الاقتراحات حول طبيعة هذه الدولة. بالنظر للواقع الفلسطيني وطبيعة القضية الفلسطينية فإن من الأفضل لهذه الدولة أن تتمتع بنظام رئاسي مع برلمان فاعل ونشط. إن ازدواج المهام بين الرئاسة ومجلس الوزراء رغم نجاحه في بعض الدول إلا أنه في حالة الدولة الفلسطينية والأزمات التي ستواجهها والمهام التي ستوكل إليها سيشكل عبئاً على هذه الدولة. فالدولة بحاجة لأن تكون متماسكة ومترابطة وقوية في اتخاذ قراراتها. ما أرمي إليه هو أننا يجب أن نمتحن كل الأفكار السياسية وفق معطيات وضعنا الداخلي وحاجتنا السياسية آخذين في عين الاعتبار طبيعة الصراع مع إسرائيل.

المراجع

- أبو دقة، محمد، ٢٠٠٨. «التمثيل الفلسطيني بين منظمة التحرير والسلطة» سياسات، العدد ٦، ص. ص. ٤١-٥٦.
- أبو سيف، عاطف، ٢٠٠٩. «التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً» في وقائع منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية الصادرة عن مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، ٢٠٠٨.
- أبو سيف، عاطف، ٢٠٠٧. «أزمة النظام السياسي الفلسطيني الراهنة: قراءة في تطور الحركة الوطنية»، سياسات العدد الأول، شتاء، ص. ص. ٩-٢٦.
- أبو ملوح، موسى، ٢٠٠٩. «شغور مركز الرئيس وأثره على تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية» سياسات العدد ٧، شتاء، ص. ص. ٢٧-٤٢.
- الدليمي، حافظ علوان حمادي، ٢٠٠١. النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
- شلحت، أنطوان و قسوم، مفيد، ٢٠٠٨. تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٠٨، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله.
- شميتير، فيليب، ٢٠٠٩. «العجز والنقص في جودة الديمقراطية الجديدة»، سياسات، العدد ٧، ص. ص. ٩-٢٦.
- صايغ، يزيد، ٢٠٠٢. الكفاح المسلح والبحث عن

المشروع الوطني الفلسطيني؛ التباسات التأسيس وتحديات التطبيق

الدكتور إبراهيم أبراش*

مقدمة

في ظل انغلاق أفق التسوية وحالة الانقسام الفلسطيني كثر الحديث، أخيراً، عن مستقبل المشروع الوطني بصيغته الحديثة: (الدولة المستقلة في الضفة وغزة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين). فبعد أكثر من أربعة عقود من تأسيسه، فإن المشروع الوطني يعيش مأزقاً حقيقياً بل تهديد وجودي، ليس فقط لمناعة نقيضه وعدوه الإستراتيجي - المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل - بل، أيضاً؛ بسبب تحديات من داخل الحالة السياسية الفلسطينية ومن داخل المشروع الوطني نفسه. أن يأتي الخطر والتهديد من إسرائيل وسياستها الاستعمارية والاستيطانية؛ أمر مفهوم؛ لأن إسرائيل تدرك أن إنجاز المشروع الوطني على أرض فلسطين سيكون على حساب المشروع الصهيوني وتطلعاته التوسعية، فأمر طبيعي أن *أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة، ووزير الثقافة السابق

تمارس إسرائيل كل ما فيه تدمير للمشروع الوطني بكل مكوناته، ولكن ما لا يقل خطورة هو التدمير الذاتي للمشروع الوطني الذي تمارسه النخب السياسية الفلسطينية - بعضها - مستعينة بأطراف خارجية وتحت شعارات مشاريع تبدو برّاقة، كمشروع التسوية أو المشروع الإسلامي. واليوم تنكشف فصول مؤامرة تشارك فيها إسرائيل ومعها أطراف عربية ودولية تهدف إلى توظيف مأزق مشروع السلام الفلسطيني ومأزق المقاومة للإجهاد على المشروع الوطني؛ من خلال إعادة الوصاية المصرية على القطاع أو تدويله وربط ما سيبقى من الضفة الغربية خارج مناطق الاستيطان الإسرائيلي بالأردن أو تحويل الأردن إلى وطن للفلسطينيين. مقارنة المشروع الوطني تتطلب درجة من الحيادية العلمية؛ وبالتالي ملامسة خطوط حمر يعتبرها البعض من المحرمات أو الثوابت، كالمقاومة الفصائلية أو القول إن فلسطين وقف

إسلامي أو حق العودة أو الاعتراف بإسرائيل ، حتى السلطة في ظل الاحتلال تحوّلت ثابتاً تستحق القتال دفاعاً عنها بالنسبة إلى البعض . . . إلخ . كل ذلك يتطلّب طرح التساؤلات والإشكاليات التالية: لماذا يتغيّر المشروع الوطني من حيث النطاق الجغرافي وإستراتيجيات العمل لإنجازه من فترة زمنية إلى أخرى؟ وإن كان المشروع الوطني هو الدولة المستقلة في الضفة وغزة؛ فهل الجغرافية السياسية تسمح بقيام هذه الدولة المستقلة ضمن المعطيات السياسية القائمة؟ وما علاقة المشروع الوطني بالسلطة؟ وإذا كانت السلطة أداة لتحقيق المشروع الوطني؛ فلماذا استمرت هذه الأداة أكثر من خمسة عشر عاماً دون ملاحظة تقدم نحو الدولة؟ وإذا كانت السلطة الوطنية مجرد أداة فما هي مرجعيتها وإستراتيجيتها لإنجاز مشروع الدولة؟ وإذا كانت أدواتها هي المفاوضات والتسوية السلمية فما هو مصير السلطة والمشروع الوطني بعد فشل المفاوضات أو وصولها إلى طريق مسدود؟ وما هي علاقة السلطة إذا كانت مجرد أداة للمقاومة؟ وكيف يمكن المواءمة بين الحديث عن المشروع الوطني ومواصلة الاستيطان في الضفة وتعزيز حالة الفصل والقطيعة بين شطري المشروع الوطني؟ وما هي علاقة حركة حماس والجهاد الإسلامي بالمشروع الوطني؟ وهل يمكن التوفيق بين المشروع الوطني و(المشروع الإسلامي) الذي تمثله حركة حماس؟. كل ذلك يتطلب وقفة مع تعريف المشروع الوطني من حيث ماهيته ووسائل تحقيقه وارتباطاته بالمشاريع والمحاور الإقليمية. وهل المشروع الوطني ما زال قابلاً للتطبيق - بعد العدوان على غزة وما صاحبه وتبعه من حراك

دولي - أم أننا أمام معادلة جديدة للصراع؟ . سنعمل على مقارنة الموضوع حسب التقسيم التالي:

المحور الأول - مقارنة نظرية لمفهوم المشروع الوطني:

المشروع الوطني والأيدولوجيات الأخرى (توطين الأيدولوجيات).

- المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني .
المحور الثاني - ملابسات تأسيس المشروع الوطني الفلسطيني:

جذور الوطنية الفلسطينية .
- منظمة التحرير والمشروع الوطني : بداية تمايز المشروع الوطني عن المشروع القومي .
المحور الثالث - المشروع الوطني والتسوية والسلطة:

من مشروع حركة تحرر إلى مشروع تسوية .
انقلاب السلطة على المشروع الوطني .
المحور الرابع - تحديات المشروع الوطني :
- ظهور حركة حماس : تجاوز أم تجديد للمشروع الوطني؟
الانقسام الداخلي والوصاية العربية .
خاتمة

المحور الأول - مقارنة نظرية لمفهوم المشروع الوطني

في ظل انشغال الشعب الفلسطيني بمتطلبات الحياة اليومية - بسبب سياسة الحصار التي تمارسها إسرائيل ، وفي ظل انشغال النخب السياسية بالصراع على السلطة ومكتسباتها ، ومع الانقسام الجيوسياسي ، والمد الأصولي وما صاحبه من

حديث عن مشروع إسلامي مرتبط بمرجعيات خارجية - تناسى البعض أن الشعب الفلسطيني ما زال تحت الاحتلال وأن المرحلة ما زالت مرحلة تحرر وطني، ومرحلة التحرر الوطني تحتاج مشروع تحرر وطني وليس سلطة تحت الاحتلال أو تغييراً للوطني لحساب أية أيديولوجية أخرى. هذا الخروج عن سياق الوطنية والتحرر الوطني جعل من يتحدث عن المشروع الوطني كمن يغرد خارج السرب أو كمن ينتمي إلى عالم قد ولى.

أولاً- المشروع الوطني والأيديولوجيات الأخرى (توطين الأيديولوجيات)

في كثير من الحالات نكتشف أن بعض المصطلحات والمفاهيم التي نتداولها كل يوم - في حديثنا وكتاباتنا وتشكل اللازمة في خطابنا السياسي - مبهمة وملتبسة وحمالة أوجه، ولأن كل واحد يفسرها كما يريد أو يخضعها لمنطلقه الأيديولوجي، فإنها تنتزع من سياقها وأصولها ومعانيها الحقيقية؛ لتصبح مفاهيم خلافية، حتى أن أصحاب أرواد هذه المفاهيم يصبحون عاجزين عن الدفاع عنها؛ ليس لقوة حجة ومنطق المناوئين؛ بل لأن أصحاب المفهوم تعودوا على ترديده دون فهمه أو الالتزام بمضامينه واستحقاقاته الإجرائية، ومن هذه المفاهيم أو المصطلحات (المشروع الوطني الفلسطيني).

فقد لاحظنا في الفترة الأخيرة أن مصطلح (المشروع الوطني الفلسطيني) يستفز الكثيرين ويدفع آخرين للتساؤل عن ماهية المشروع الوطني، إن لم ينفوا وجود شيء يسمى مشروعاً وطنياً، وإن

كان الرفض والشك في المشروع الوطني من طرف قوى الإسلام السياسي مفهوماً - إذا وضع في سياق واقع حال العلاقة بين الطرفين في الدول العربية والإسلامية - فإنه غير مبرر من فلسطينيين ممن هم خارج المشروع السياسي الإسلامي.

لا يوجد شعب دون وطن يمارس فيه أبنائه حياتهم الطبيعية ويحققون ذاتهم ويفتخرون بالانتماء إليه، ولا وطن دون فكر وثقافة وهوية وطنية تعزز انتماء أبناء الشعب إلى وطنهم، ولا فكر وطنياً دون مشروع وطني يحدد أهداف وطموحات الشعب وآليات تحقيق هذه الأهداف، ولا مشروع وطنياً دون ثوابت ومرجعيات تعبر عن القواسم المشتركة والحقوق الوطنية محل التوافق الوطني - بصرف النظر عن الدين أو اللون أو الطبقة أو الأيديولوجية - وتحشد من خلفها الشعب في مواجهة النزعات والارتباطات ما قبل الوطنية في مواجهة التحديات الخارجية.

إذا كان الوطن متجسداً في دولة مستقلة؛ فإن مبرر الحديث عن مشروع وطني ينتفي؛ لأن المشروع هو الفكرة قبل التحقق، وعندما يُنجز المشروع بقيام الدولة يتم التعبير عن الفكرة والثوابت الوطنية من خلال الثقافة ورموز الهوية والقانون الأساسي أو الدستور، أو من خلال أحزاب أو قوى وطنية قد تدخل في حالة صراع مع أيديولوجيات ذات امتدادات عبر وطنية كالأممية الاشتراكية أو الشيوعية والأيديولوجية القومية والأيديولوجيات الدينية وفي مواجهة النزعات التي تهدد وجود الدولة الوطنية ووحدة الأمة، ولكن عندما تغيب الدولة ويصبح الوطن

- كهوية وثقافة - مهدداً وجودياً بسبب الاحتلال، يصبح المشروع الوطني ضرورةً وجوديةً وينتفي مبرر وجود أيديولوجيات عابرة للوطنيات أو ما قبل الوطنية إلاّ كتوظيف وسائله وغائي لخدمة المشروع الوطني، بمعنى أنه في حالة وجود أحزاب وحركات في إطار حركة التحرر فعلى هذه القوى توطن أيديولوجياتها وإستراتيجياتها ضمن ثوابت وطنية لا يجوز الاختلاف عليها، فتوظف امتداداتها القومية أو الأمية أو الدينية لصالح المشروع الوطني وليس العكس، وإلاّ سيصبح الاشتغال على هذه الأيديولوجيات على حساب العمل الوطني ومتطلبات تحقيق الوطن كهوية ودولة.

المتبع لتاريخ الشعوب الخاضعة للاستعمار والتي أطرت حركتها السياسية في إطار سياسي وطني يلاحظ أن هذه المشاريع كانت دوماً مشاريع وحركات تحرر وطني، فالمشروع الوطني الحقيقي يأخذ مضموناً فكرياً وممارسةً عمليةً كحركة تحرر من الاستعمار أو في مواجهة تهديدات وجودية، وعندما ينتفي البعد التحرري الوطني بمضامينه السياسية والعسكرية والاجتماعية يتحول إلى مشروع / أداة في خدمة الاستعمار أو في خدمة نخب توظف الفكرة الوطنية وقضايا الشعب لغير المصلحة الوطنية، كما أن الشعب الخاضع للاحتلال يناضل في إطار مشروع وطني واحد بثوابت ومرجعيات محل توافق الأمة ولا يجوز وجود أكثر من مشروع وطني أو قيادة وطنية أو إستراتيجية عمل وطني للشعب نفسه وفي مرحلة حركة التحرر نفسها وإلا ستتضارب وتتصارع هذه المشاريع مع بعضها البعض ويتحول الصراع من

صراع الشعب، كل الشعب، ضد العدو المهدّد للوجود الوطني، إلى صراعات داخلية؛ مما يستنزف جهود الشعب، والمتابع لتاريخ الشعوب سيكتشف أن المستعمر كان يعمل دوماً على شقّ وحدة الشعب بخلق قوى وأحزاب تحت مسميات متعددة لتدخل في مواجهات مع الوطنيين الحقيقيين أصحاب المشروع الوطني التحرري.

نخلص للقول إن المشروع الوطني حالة نضالية قسرية، فوجود تهديد حقيقي للوجود الوطني كدولة وهوية وثقافة وطنية هو مبرر ودافع ظهور مشروع وطني، فهو مشروع يعكس ويعبر عن وجود أزمة وخوف ينتابان الشعب على وجوده السياسي؛ فيدفعانه إلى التمرکز على الذات وشحن كل عناصر المقاومة الذاتية متوسلاً كل القواسم المشتركة بين أبناء الأمة من تاريخ ودين وقيم ومعاناة ومصالح مشتركة. المشروع الوطني هو مشروع الحرية والاستقلال لكل أمة.

ثانياً - المشروع الوطني الفلسطيني : مشروع تحرر وطني

منذ أن ظهر الخطر الصهيوني في فلسطين، نهاية القرن التاسع عشر، ممثلاً بالاستيطان ثم وعد (بلفور) ثم تجسّده كياناً سياسياً بقيام دولة إسرائيل، كان من ضمن الشعارات التي رفعها الفلسطينيون للتعبير عن خطورة هذا الخطر الداهم مقولة «إما أن نكون أو لا نكون» وشعار «إما نحن وإما هم»، بطبيعة الحال لم يكن المقصود بالكينونة أو الوجود الوجود المادي فقط؛ لأنه لا قوة في الأرض تستطيع أن تلغي وجود شعب متمسك

بأرضه أو تلغي حق شعب ما دام هذا الشعب لم يتنازل عن حقوقه المشروعة، وشواهد التاريخ تبين أن كثيراً من الشعوب التي تعرضت للاحتلال أو طغت حضارة قوية وعابرة على حضارتها عادت كطائر الفينيق لتنهض من وسط الرماد بعد عقود وربما قرون من الاعتقاد بأنها اندثرت من الوجود. وعليه فإن مفهوم الكينونة أو الوجود هو الوجود السياسي للشعب الفلسطيني كدولة وكيان يعبران عن الهوية والثقافة الوطنية ويتيحان للشعب مجالاً لممارسة حياته الطبيعية على أرضه بدلاً من حياة الشتات أو العيش تحت الاحتلال.

لأن إسرائيل تريد تأسيس وجودها على حساب الوجود الوطني الفلسطيني متوسلة - في ذلك بالإضافة إلى سياسة العنف والإرهاب والاستيطان - منطلقات تاريخية مشوهة ومقولات كاذبة كالقول «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب» ونفي وجود الشعب الفلسطيني وما صاحب ذلك من محاولات تشويه وطمس معالم الهوية والثقافة الوطنية الفلسطينية¹ . . . إلخ؛ فإن الكينونة الفلسطينية هي النقيض المباشر لإسرائيل، القومية والهوية العربية لا تشكلان تهديداً آنياً لإسرائيل، والإسلام لا يشكل تهديداً آنياً لإسرائيل، في المقابل فإن إسرائيل لا تشكل تهديداً آنياً للهوية والوجود العربي أو الإسلامي سواء على مستوى الأمة العربية والإسلامية أو على مستوى الشعب الفلسطيني، الكثير من الدول العربية والإسلامية تقيم علاقات دبلوماسية أو اقتصادية أو أمنية مع إسرائيل، والهوية العربية والإسلامية للفلسطيني غير مهددة مباشرة، ولكن هويته ووجوده الوطني

هو المهدد، وهذا مبرر إعطاء الأولوية للتهديد والخطر الآتي على الخطر والتهديد البعيد، إعطاء الأولوية للخطر الذي تجسده الصهيونية على الوجود الوطني الفلسطيني كحالة نقيض للوجود الصهيوني، حتى وإن ذهبنا مع القائمين بالمشروع الإسلامي أو القومي، فهذه المشاريع لن يكتب لها نجاح إلا بعد تثبيت الوجود الوطني الفلسطيني وليس على حسابه.

وعليه؛ فإن فكرة ومصطلح المشروع الوطني تكاد تكون اليوم خاصية فلسطينية، ومسألة التعارض أو وجود ثنائيات بين المشروع الوطني والمشروع القومي أو بين المشروع الوطني والمشروع الإسلامي هي، أيضاً، خاصية فلسطينية وفي بعض أوجهها عربية، غالبية شعوب الأرض أنجزت مشروعها الوطني بقيام كياناتها السياسية في مراحل تاريخية متعاقبة وضمن سياقات مغايرة وكانت آخرها شعوب العالم الثالث التي أنجزت مشاريعها الوطنية مع منتصف الخمسينيات من القرن الماضي مع سياسة تصفية الاستعمار، فيما دول أخرى حققت وجودها الوطني المستقل بعد تفكك المعسكر الاشتراكي بداية التسعينيات، وهناك شعوب ما زالت تناضل لتحقيق وجودها الوطني ضمن أوضاع ملتبسة ومحل خلاف كشعب دارفور والشيحان . . . الشعب الفلسطيني وحده ما زال يعيش مرحلة التحرر الوطني ويناضل من أجل الاستقلال في ظل ظروف دولية وإقليمية مغايرة، وأهم المتغيرات تداخل المشروع الوطني التحرري مع المشروع الإسلامي وحركات الإسلام السياسي في صراعها الذي يتعدى حدود الدولة

نفسها ناطقة باسم الأمة العربية وتقضي بتهمة الإقليمية والشعبوية... كل من يناصبها العداء، وحيث إن هذه القوى والحركات تسعى إلى السلطة فإنها توظف هذه الانتماءات كأيدولوجيا تعبوية وتحريضية في مواجهة خصومها السياسيين، فتبتعد الوطنية والقومية والدين عن معانيها ودلالاتها الأصلية والأصيلة وبدلاً من أن تكون انتماءات موحدة للأمة تتحول إلى عوامل فرقة وفتنة، وقد لاحظنا خطورة تسييس وأدلة الانتماءات عندما مارست السلطة أحزاب باسم القومية العربية، ونلاحظ ذلك اليوم في ممارسات جماعات إسلامية في أكثر من بلد إسلامي.

رغم المنزلق الذي تؤدي إليه أدلة الانتماءات والهويات إلا أن الموضوع يبقى تحت السيطرة وقابلاً للفهم في البلدان العربية والإسلامية؛ فشعوب هذه البلدان حققت مشروعها الوطني، وبصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي فإن المواطن العربي يمارس حياته الطبيعية في وطن يعيش فيه ويُنسب إليه ويمكنه أن يجد قبراً يُدفن فيه بعد وفاته، وبالتالي تصبح الدعوة إلى مشروع إسلامي أو قومي شيئاً زائداً أو إضافياً أو عقائدياً طوباوياً يستمد شرعيته أو مبرراته من البعد العقائدي للقائلين به أكثر من تأسيسه على حقائق تاريخية وسياسية واقعية، فإذا تحقق فلا بأس بذلك؛ وإن لم يتحقق يبقى المصري مصرياً والسوري سورياً والمغربي مغربياً في وطنه؛ فالوطن الصغير يمنحه تعويضاً نفسياً ومادياً عن فشل تحقق حلمه الكبير، أيضاً، يمكن للديمقراطية أن تعالج بعض أوجه الخلاف وتجذب بعض القواسم المشتركة بين القوى الوطنية والإسلامية المعتدلة

لا شك في أن دولاً عربية تشهد حالة من التصادم أو التعايش المتوتر بين القوى الوطنية من جانب، وتيارات وأحزاب الإسلام السياسي التي تنادي بمشروع إسلامي أو مع أحزاب قومية تنادي بالمشروع القومي العربي الوحدوي، ومع أن هذا المشروع الأخير تراجع في الفترة الأخيرة لصالح الإسلام السياسي إلا أن هذه الحالة مفتعلة ولا تخدم الأمة بكل مضامينها ودلالاتها الوطنية والقومية والإسلامية وهي أقرب إلى صراع نخب ومصالح على السلطة أكثر مما هي تعبير عن تناقضات بين هذه الانتماءات، وليست المخططات المعادية ببعيدة عن الموضوع.

في الوضع الطبيعي يُفترض ألا يكون هناك تناقض بين الانتماء الوطني والانتماء القومي والانتماء الإسلامي أو الديني بشكل عام.

أن أكون مصرياً أو سورياً أو فلسطينياً لا يتعارض مع حقيقة كوني قوماً عربياً ومسلماً، تبرز المشكلة عندما تتم أدلة الهويات والانتماءات، أي عندما تظهر أحزاب ونخب تصادر الفكرة والانتماء وتُنصب نفسها صاحبة الحق في التعبير عن هذه الفكرة وهذا الانتماء أو الهوية، أحزاب تزعم أنها وطنية وبالتالي تصوغ مفهوم الهوية والانتماء الوطني حسب مشيئتها وبما يخدم مصالحها ومصالح النخب أو الطبقة التي تمثلها، وأحزاب تصادر الدين وتحتكره وتنصب نفسها ناطقة باسمه فتفسر وتؤول وتلون في الدين وتحدد المحلل والمحرم وتمنح صكوك غفران للبعض وتكفر آخرين، وأحزاب تصادر الفكرة القومية وتنصب

والقومية. ولكن ماذا بالنسبة للفلسطيني الذي لا يملك وطناً خاصاً به، وهويته الوطنية بل وجوده الوطني مهدد بعدو يؤسس وجوده على نفي الوجود الوطني الفلسطيني؟.

المحور الثاني - المشروع الوطني الفلسطيني : ملابسات التأسيس

المشروع الوطني محل التداول اليوم بمرجعياته القانونية ومحدداته السياسية والجغرافية حديث نسبياً، وحيث إنه مشروع - أي ما قبل الإنجاز - وحيث إنه مرتبط بتحقيق تسوية متعثرة وبحالة سياسية فلسطينية أهم مميزات غياب إستراتيجية عمل وطني وقيادة وحدة وطنية، فإن كثيراً من اللبس والغموض يتتابان هذا المشروع وخصوصاً أنه مر بعدة مراحل وعرف عدة صياغات تتراوح من مشروع يؤسس على الحقوق التاريخية إلى مشروع سياسي يؤسس على الشرعية الدولية ثم مشروع مرتبط ومرتهن بالعملية التفاوضية والاتفاقات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل؛ وبالتالي محكوم بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين وبموازين القوى.

أولاً - جذور الوطنية الفلسطينية

تعود جذور الوطنية أو (القطرية الفلسطينية)^٢ إلى بداية القرن العشرين عندما تلمس الفلسطينيون الخطر الصهيوني على بلدهم وهو تحت الحكم العثماني ثم مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى عندما بدأ تنفيذ مخطط (سايكس/بيكو)، وأصبح اللبناني يقول أنا لبناني والسوري يقول أنا سوري والعراقي يقول أنا عراقي... إلخ، فلم يعد

أمام الفلسطيني إلا أن يعبر عن هويته الوطنية لمواجهة الخطر الذي يهددها وهو الخطر الصهيوني والانتداب البريطاني. آنذاك لم يكن الحديث يدور عن مشروع وطني بل عن الاستقلال الوطني.

ظهرت فكرة مشروع وطني لأول مرة بعد النكبة^٣ مع انبثاق الوطنية الفلسطينية في نهاية الخمسينيات وكانت نشرة (فلسطيننا) المعبرة عن رأي حركة فتح قبل تأسيسها الفعلي إحدى منابر التعبير عن هذه الوطنية الصاعدة، ففي أحد أعدادها جاء: «أما معركة فلسطين التي اتخذت شكلاً قومياً من البداية فلا بد أن نردها إلى مركزاتها الأساسية، وعواملها في حدودها القطرية لنضمن لها النجاح والنصر في الجولة القادمة»^٤. كان يتم التعبير عن الفكرة الوطنية الفلسطينية بالهوية الوطنية والكيانية الفلسطينية، وكان واضحاً أن المقصود بالكيان الفلسطيني، دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة الخاضعين آنذاك لكل من الأردن ومصر «نحن الفلسطينيون مع تحمسنا وحبنا على تحقيق الوحدة، إلا أننا ومع كل الأسف، لا نستطيع أن نفعل شيئاً في الموقف الدولي في المنطقة؛ لعدم وجود كيان يمثلنا، ويقف على قدم المساواة مع الكيانات العربية الأخرى للمشاركة في التخطيط لتحقيق الوحدة»، وحملت (فلسطيننا) التيار القومي العربي مسؤولية ما آلت إليه القضية الفلسطينية^٥.

لم تكن الفكرة الوطنية واضحة المعالم عند منظمة التحرير الفلسطينية التي أوجدتها الحكومات العربية^٦، فبالرجوع للميثاق القومي الفلسطيني - ١٩٦٤ - لا نجد أية إشارة إلى دولة فلسطينية أو مشروع وطني بمفاهيمه المتداولة الآن؛ لأن فكرة

الدولة الوطنية كانت محرمةً وممنوعةً من القوى القومية ومن الأنظمة العربية. إلا أن نصوص الميثاق الوطني (١٩٦٨)، كانت أكثر تأكيداً على الشخصية والاستقلالية الفلسطينية وإن كانت تقرر الاستقلالية والشخصية الفلسطينية بالانتماء القومي والوحدة العربية، فالمادة الثانية عشرة أكدت أن «الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه - في هذه المرحلة من كفاحه الوطني - أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها، وأن يناهض أيّاً من المشروعات التي من شأنها إذابتها وإضعافها. وجاء في المادة الثامنة والعشرين: «يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية». أما المادة التاسعة والعشرين، فأكدت أن «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول، والأصيل، في تحرير واسترداد وطنه، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه».^٧

عاد الحديث مجدداً عن المشروع الوطني من طرف حركة فتح أيضاً في نهاية الستينيات - ١٩٦٨ تقريباً - وأنداك تداخل مفهوم المشروع الوطني مع مفهوم الدولة، ولكن هذه المرة كان الحديث عن دولة ديمقراطية علمانية على كامل التراب الفلسطيني وقد تم تبني هذا الطرح رسمياً من منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٧١ عندما تبناه المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد آنذاك.^٨ في العام ١٩٧٤ وبفعل ما أنتجته حرب أكتوبر

١٩٧٣ من مفاعيل وتداعيات سياسية وعسكرية، نصحت فكرة التسوية الفلسطينية أو خرجت من تحت الرماد، وجرت محاولة التحايل على الحقوق التاريخية بالحديث عن مشروع سلطة وطنية (على أي شبر من الأرض يتم تحريره أو يعطى لنا) ومع أن فكرة السلطة أو البرنامج المرحلي كما سمي آنذاك لم يعن التخلي عن مشروع الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني - فلسطين من البحر إلى النهر - إلا أن هذا التوجه أدى إلى انقسام حاد في الساحة الفلسطينية وأصبحت فكرة الدولة على جزء من فلسطين التاريخية محل تفكير جاد. انشغلت منظمة التحرير بالحرب الأهلية في لبنان وما أدت إليه الحرب من إخراج المنظمة من لبنان إلى الشتات، ثم جاءت اتفاقية (كامب ديفيد) وما أوجدته من حراك لفكر التسوية عربياً ودولياً، كالحديث عن مؤتمر دولي للسلام وعقد قمة فاس الأولى وفاس الثانية، كل ذلك جعل العقل السياسي الفلسطيني مهيباً أكثر لفكرة التسوية وإعادة صياغة مفهوم المشروع الوطني والثوابت الوطنية. يلاحظ أن ولادة المشروع الوطني آنذاك تزامنت مع رفع شعار استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، من منطلق أنه لا يمكن تأسيس مشروع وطني دون قرار وطني مستقل، وكانت منظمة التحرير وتحديداً حركة فتح ترمي من وراء رفع شعار استقلالية القرار إلى وضع حد للتدخلات الخارجية وخصوصاً العربية في الشأن الفلسطيني والحيلولة دون إلحاق الشأن الفلسطيني بهذا المحور العربي أو ذاك، وقد يكون العرب يرمون من وراء الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً إلى

دفعها لخيار التسوية .

يمكن اعتبار بيان إعلان الاستقلال في دورة المجلس الوطني بالجزائر العام ١٩٨٨ بداية التحول في مرجعية الحقوق المشروعة وفي مفهوم الثوابت الوطنية والمشروع الوطني، فلأول مرة يتم الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية بدلاً عن الشرعية التاريخية واعتمادها كمرجعية لمشروع وطني قد تتجه تسوية سلمية، وقد تأكدت هذه المرجعية في مؤتمر (مدريد) ثم في اتفاقية (أوسلو) ولكن في هذه الأخيرة بتوظيف انتقائي للشرعية الدولية فرضته الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث تم الاقتصار على قراري (٢٤٢) و(٣٣٨) من بين عشرات قرارات الشرعية الدولية، فمثلاً تم تغييب قرار التقسيم (١٨١) وقرار عودة اللاجئين (١٩٤)؛ الأمر الذي أدخل التسوية والمشروع الوطني في متاهات التفسيرات الغامضة للقرار (٢٤٢).

ثانياً- منظمة التحرير والمشروع الوطني . . بداية تمايز المشروع الوطني عن المشروع القومي :

بالرجوع إلى ملابسات تأسيس المنظمة والأسباب التي صيرتها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني سنجد أن عدة أسباب أو شروط كانت وراء ذلك، فرغم التباس الموقف العربي بالنسبة إلى دوافع تأسيس المنظمة بقرار قمة عربية، حيث ذهب البعض للقول إن دافع الأنظمة العربية، وخصوصاً مصر بقيادة جمال عبد الناصر، كان التخلص من عبء القضية الفلسطينية وتحميل

الفلسطينيين مسؤولية صراع يسبب للأنظمة إحراجاً ويكشف عن عجزها المتواصل عن فعل شيء، بل يمكن القول إن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ومنحها صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني شكل بداية الفصل بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي.^٩ رغم ذلك فإن ظهور المنظمة شكل منعطفاً مصيرياً في التاريخ الحديث للشعب الفلسطيني للأسباب التالية :

عبّرت المنظمة عن الهوية الوطنية الفلسطينية التي كانت معرضة للتبديد، وأخرجت الشعب الفلسطيني من حالة اللجوء والوصاية واليأس والإحباط، وجعلت القضية الفلسطينية قضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال .

مارستها الكفاح المسلح في مواجهة العدو، فصفتها التمثيلية للشعب واعتراف العالم بها استمداً من حضورها كحركة تحرر وطني، انطلاقاً من حق الشعوب في تقرير مصيرها الوطني . سواء أكان العمل الفدائي في العمق الإسرائيلي أم عبر الحدود الأردنية واللبنانية أم خارج فلسطين هو ما جعل الشعب الفلسطيني يلتف حول فصائل المقاومة وخصوصاً حركة فتح؛ وبالتالي حول المنظمة عندما سيطرت هذه الفصائل على المنظمة العام ١٩٦٨، وكان العام ١٩٧٤ عام الاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً وهو عام ظهور إستراتيجية جديدة توفّق بين المقاومة والنضال السياسي والدبلوماسي .

كانت قوة المنظمة مستمدة بالإضافة إلى ذلك من حفاظها على استقلالية القرار الوطني في مواجهة كل التحديات الخارجية . ما كانت المنظمة تستحق

صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب لو لم تكن تملك قراراً مستقلاً رغم التحديات والمعارك التي خاضتها المنظمة للحفاظ على استقلالية هذا القرار والمزالق الناتجة عن التفسير السيئ والممارسة الخاطئة أحياناً لاستقلالية القرار .

كونها إطاراً جامعاً لكل الفلسطيني مفتوحاً للفلسطينيين جميعاً أفراداً وجماعات بصرف النظر عن الأيديولوجيات، ففيها تعايشت مختلف الأطياف السياسية، يسارية وقومية وعلمانية وإسلامية ووطنية، مسلمون ومسيحيون ويهود، هذا الانفتاح هو الذي مكنها من كسب تأييد شعوب العالم دون حساسيات أيديولوجية .

عندما كان المشروع الوطني واحداً موحداً في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وكان مشروع حركة تحرر وطني حققت القضية الوطنية إنجازاتها الرئيسة، حيث انتقلت القضية من قضية لاجئين إلى قضية شعب يناضل من أجل الاستقلال، واعترف العالم بالمنظمة ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، وكان هناك إجماع وطني وقومي ودولي حول القضية الفلسطينية، وكانت التعددية السياسية تمارس ضمن إطار المشروع الوطني والإستراتيجية السياسية والعسكرية التي تحكمه، حتى الانشقاقات والخلافات التي شهدتها المنظمة وفصائلها الرئيسة - فتح والجبهة الشعبية - كانت ضمن إطار المشروع الوطني وثوابته ومرجعياته، ولم تتمكن محاولات الدول العربية والإقليمية والإسرائيلية من تشكيل قوى سياسية بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية^١ وحاولت إسرائيل تشكيل رابطة القرى وفشلت .

التحدي الرئيس الذي تعرض له المشروع الوطني من خارجه هو ظهور حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي بمرجعيات ورؤى متعارضة مع المشروع الوطني بمحدداته الثقافية والهوياتية والسياسية والأيديولوجية وارتباطاته الخارجية، أما التحدي والخطر الداخلي فيكمين في ظهور اجتهادات وتوجهات سياسية من داخل القائلين بالمشروع الوطني أسقطت عن المشروع الوطني طابعه التحرري الوطني .

ما كان للمنظمة أن تكون ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني إلا لكونها جسدت آنذاك المشروع الوطني التحرري من خلال التزامها بالشروط المشار إليها، منظمة تحرير تحمل وتحمي المشروع الوطني التحرري الذي لم يُنجز بعد، وبالتالي فإن الحق بقيادة منظمة التحرير ليس حكراً على أحد، لا أشخاص ولا أحزاب بل ملك لمن يستطيع أن يكون أميناً لما مثلته المنظمة ولمن يقدر على أن يحمل ويحمي هذا المشروع، كما أن مجرد الانتماء للمنظمة أو تسبم مواقع قيادية فيها لا يمنح شرعية لأحد . إن أي حزب - أو قائد أو حكومة - لا يمكنه الزعم بالشرعية لمجرد عمله تحت مظلة المنظمة؛ فالتاريخ لا يمنح شرعية لأحد، بل الشرعية تُستمد من الالتزام بروح المنظمة وبرنامجهما التحرري بكل مضامينه .

قبل أن تفتح حركة حماس ومن يواليها النار على منظمة التحرير وتقول إنها منظمة مهترئة وعاجزة وفاشلة . . . إلخ كان الواقع يقول ذلك بشكل ما، حيث غابت أو غُيّبت المنظمة في

المحور الثالث - المشروع الوطني والتسوية والسلطة

أولاً - من مشروع حركة تحرر إلى مشروع تسوية

تعتبر وثيقة الاستقلال ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بداية تأسيس المشروع الوطني القائل بدولة في الضفة وغزة عاصمتها القدس مع حق عودة اللاجئين، ويمكن القول إن وثيقة الاستقلال صاغت لأول مرة هدفاً فلسطينياً خالصاً حظي بموافقة أغلبية الشعب الفلسطيني، إلا أن وضوح الهدف والمرجعية لم يستمرا طويلاً. كان أخطر ما نتج عن ربط المشروع الوطني بقراري (٢٤٢) و(٣٣٨) تحديداً^{١١} هو إفقاد هذا المشروع استقلالته الوطنية وهي الاستقلالية التي دخلت المنظمة دفاعاً عنها عدة حروب ومواجهات مع أكثر من دولة عربية. مع توقيع اتفاقية (أوسلو) تم الانتقال من مشروع وطني مستقل ومقاوم لمشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة، حدث تصدع للإجماع الوطني حول هذا المشروع؛ وبالتالي غياب لإستراتيجية فلسطينية واضحة سواء إستراتيجية سلام أم إستراتيجية مقاومة، وأصبح المشروع الوطني رهينة العملية السلمية وما أنتجت من اتفاقات، والأخطر من ذلك أنه أصبح رهينة الموافقة الإسرائيلية، فلم يعد من الممكن إنجاز هذا المشروع الذي يقول بدولة مستقلة في الضفة وغزة إلا بانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي، والانسحاب مرتبط بنجاح عملية التسوية ونجاح العملية السلمية في ظل التوازنات

السنوات الأخيرة عن مركز اتخاذ القرار ليس بسبب حركة حماس - رغم أن وجودها أصلاً كان يمثل بديلاً كامناً للمنظمة - ولكن لأسباب أخرى بعضها خارجي وبعضها داخلي. الأسباب الخارجية تكمن بالمحاولات الصهيونية المتواصلة لتدمير المنظمة وإفشال مساعيها التحررية سواء العسكرية أو الدبلوماسية، وقد خاضت إسرائيل معارك شرسة عسكرية ودبلوماسية لتدمير المنظمة؛ لأن المشروع التحرري للمنظمة نقض للوجود الصهيوني وحتى مع دخول المنظمة معترك مسلسل التسوية فقد عملت إسرائيل على إفشال مشروع السلام الفلسطيني من خلال إعاقة العملية السلمية. أما الخلل الداخلي فتمثل بتاريخ طويل من الممارسات الخاطئة التي لم تجد محاسبة من أحد وعدم قدرة المنظمة على تفعيل ذاتها حتى على أدنى المستويات كتفعيل الاتحادات الشعبية، ثم عندما انقلبت السلطة التي أسستها المنظمة عليها وخصوصاً في السنوات الأخيرة، تحت شعار استحقاقات التسوية والسلام والمفاوضات، بالإضافة إلى أن فصائل المنظمة - المنظمة تحالف عدة فصائل - شقت كلها طريقاً مستقلاً سواء على المستوى العسكري أو السياسي أو العلاقات الخارجية حتى بات القول إنها فصائل منظمة التحرير قولاً لا يعني شيئاً، والأهم من ذلك حالة التجاذبات داخل حركة فتح، العمود الفقري للمنظمة، فلا يمكن استنهاض المنظمة دون استنهاض حركة فتح.

الدولية الراهنة مرتبط بالموافقة الإسرائيلية، وما يجعل الشرط الإسرائيلي شرط لزوم وضرورة لقيام المشروع الوطني هو الجغرافية السياسية، حيث تفصل أراضٍ إسرائيلية بين الضفة وغزة، وبالتالي استحالة التواصل بين شطري المشروع الوطني إلا بموافقة إسرائيل.

إذاً، فالخلل في مسار المشروع الوطني في ظل التسوية الراهنة لا يكمن فقط في أنه فقد استقلاله بل، أيضاً، في الجغرافية السياسية والتباسات تفسير القرار (٢٤٢)، فحتى لو لم تكن هناك سلطة وعملية سلمية وقام الفلسطينيون في الضفة وغزة بتحرير هاتين المنطقتين من الاحتلال أو تم إجبار إسرائيل على الانسحاب منهما، فكيف سيحدث التواصل بين المنطقتين دون موافقة إسرائيل؟ هذه الجغرافية السياسية حاضرة بقوة اليوم في الجدل حول المصالحة الفلسطينية وعودة وحدة المشروع الوطني سياسياً ومؤسسياً بعد انقلاب حركة حماس، فكيف يمكن لإسرائيل أن توافق على عودة التواصل بين غزة والضفة فيما حركة حماس المسيطرة على غزة لا تعترف بإسرائيل ولا بالاتفاقات والقرارات التي يعتمد عليها هذا المشروع الوطني؟.

لو كان المشروع الوطني الراهن مؤسساً على كامل قرارات الشرعية الدولية ولو كانت هناك إستراتيجية عمل وطني فلسطينية تؤمن بالسلام، ولو حافظت القوى السياسية الفلسطينية على استقلالية قرارها لكان الشرط الإسرائيلي أقل حضوراً وخطورةً، حيث ستكون إسرائيل مجبرةً على فتح الممر الآمن بين الضفة وغزة بضمانات

دولية أو يكون ممراً دولياً، إلا أن المرجعية الدولية أخذت تتوارى وتغيب، وبشكل مقصود وبطريقة متدرجة، وإسرائيل نكصت عن العملية السلمية وواصلت الاستيطان. ليس هذا فحسب بل تم تجاوز حتى مرجعية الشرعية الدولية بصيغتها التي وردت في اتفاقية (أوسلو) إلى مرجعية تفاوضية تقوم على ما يتفق عليه المتفاوضون على طاولة المفاوضات بضمانات أميركية، وأصبح الرئيس بوش هو المرجعية وضمان نجاح المشروع الوطني القائل بدولة فلسطينية نتيجة التسوية، وهذا ما عزز من الدور الإسرائيلي في نجاح أو فشل المشروع الوطني، ثم جاء الانقلاب الذي أقدمت عليه حماس في قطاع غزة والقطيعة مع السلطة في الضفة ليجعل قدرة إسرائيل أكبر على توظيف الجغرافية السياسية لجعل تحقق المشروع الوطني أكثر استحالة.

قد تظهر هذه المقاربة للمشروع الوطني المرتبط بالتسوية الراهنة المشروع يبدو مستحيل التحقق، وهذا كلام صحيح إذا ما بقي الوضع الفلسطيني على حاله من حيث الانقسام وغياب استقلالية القرار الوطني، فلا يمكن أن نتحدث عن مشروع وطني دون قرار وطني مستقل ودون إستراتيجية عمل وطني، أيضاً سيكون المشروع مستحيلاً إذا ما بقيت المفاوضات على ما هي عليه أو انتقلت سرياً لتؤسس لتسوية جديدة قائمة على ما نتج عن الفصل، وسيكون مستحيلاً إذا بقيت المراهنة على الولايات المتحدة كمرجعية وحيدة للتسوية ومشروع الدولة.

ثانياً - السلطة والمشروع الوطني : سلطة بديلة عن المشروع الوطني

هناك علاقة تلازمية ووجودية بين استمرار الحديث عن التسوية السلمية ووجود السلطة الفلسطينية: مؤسسات ومصالح وارتباطات من جانب، وتراجع المشروع الوطني من جانب آخر، أو بتعبير آخر أصبحنا أمام تسوية معيقة للسلام. هذه الحالة الارتدادية أو الانقلابية على المستويين نلمسها بالنسبة إلى التسوية، وخصوصاً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في أيار ١٩٩٩ المنصوص عليها في اتفاقية (أوسلو). على المستوى الأول نلمسها في كل لقاء أو اتفاقية أو مؤتمر أو جلسة مفاوضات تتم في السنوات الأخيرة تحت عنوان التسوية في الشرق الأوسط، والتي تشكل عائقاً حقيقياً على الأرض أمام السلام الحقيقي وتُضعف من موقف وموقع دعاة السلام لصالح المتطرفين وأعداء السلام، ونلمسها على المستوى الثاني - أي بالنسبة إلى السلطة - من خلال هذا التكاثر والصراع على السلطة، صراع لا يفتقر فقط إلى الأخلاق وقواعد الممارسة الديمقراطية الحقيقية، بل يفتقر، أيضاً، إلى الحس الوطني والشروط والمتطلبات الضرورية لخدمة المشروع الوطني الذي ما جاءت السلطة إلا من أجله، بحيث باتت كل خطوة نحو السلطة - أو لتكريسها وحمايتها - مرتبطة بالإرادة الخارجية وتخدم سياستها، أو بدافع المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، وبالتالي تكون على حساب المشروع الوطني، ويكفي أن نذكر بما جرى قبيل وبعد انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٦ بحيث أدى الصراع الدامي على السلطة إلى وجود سلطتين

وحكومتين فلسطينيتين .

قبل وجود السلطة الوطنية كانت العلاقة واضحة بين الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة من جانب، وإسرائيل من جانب آخر، وهي علاقة شعب خاضع للاحتلال بدولة احتلال، ومن هنا كانت دولة الاحتلال تتعامل مع الفلسطينيين على هذا الأساس ويُحمّلها العالم مسؤولية ما تقوم به، فكانت مسؤولة ومن خلال الإدارة المدنية عن شؤون التعليم والصحة وكافة المتطلبات الحياتية، وكذا كانت مسؤولة عن أمنها وأمن الفلسطينيين، وهي مسؤولية كانت تشكّل عبئاً أخلاقياً وسياسياً واقتصادياً على إسرائيل، ومع أن العلاقة كانت علاقة دولة احتلال بشعب خاضع للاحتلال بما تتضمن من تعسف وإرهاب للشعب، إلا أن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية للفلسطينيين كانت أفضل حالاً مما هو موجود اليوم في ظل وجود السلطة الفلسطينية، وحتى على المستوى السياسي كان الوضع أفضل؛ فقد كان كل سلوك إسرائيلي - أو عملية استيطان أو اعتقال للفلسطينيين أو قتلهم - يثير الرأي العام العالمي ضد إسرائيل، وكان العالم يتعامل مع إسرائيل كدولة احتلال، بينما في ظل وجود السلطة الفلسطينية فقد تراجعت المسؤولية الإسرائيلية دون أن يتراجع الاحتلال، وتزايد الاستيطان وعمليات الاغتيال والاعتقالات بشكل غير مسبوق، وتراجع التأيد الدولي للقضية الفلسطينية بالإضافة إلى تفجّر الفتنة والحرب الأهلية والصراع على السلطة التي أصبحت عبئاً على المشروع الوطني بشقيه: السلمي والمقاوم.

لسنوات والشعب - رغم تخوفات وشكوك بعض القوى والشخصيات الوطنية - يتعامل مع السلطة الوطنية على أنها أداة مؤقتة تساعد الفلسطينيين على إنجاز المشروع الوطني بالطرق السلمية بدلاً عن خيار الحل العسكري، أو هي أداة المشروع الوطني في مرحلة تاريخية يتم فيها الانتقال من مرحلة الكفاح المسلح والمقاومة كخيار إستراتيجي إلى مرحلة الحل السلمي من خلال اتفاقية سلام تقول إنها ستحقق بالسلام الأهداف الوطنية التي كان الفلسطينيون يرومون تحقيقها بالمقاومة المسلحة. بالتالي لم يكن قبول الشعب بالسلطة والتعامل معها بدافع تحسين مستوى المعيشة، فالوضع الاقتصادي والمعيشي للفلسطينيين في الضفة وغزة كان أفضل مما هو عليه الحال في غالبية الدول العربية، فلم يكن الفلسطينيون يعرفون شيئاً يسمى حصاراً اقتصادياً أو مشكلة راتب أو مشكلة بطالة، كانت وما زالت مشكلة الشعب هي غياب الحرية والرغبة في الاستقلال الوطني، ومن هنا فإن الحكم على جدوى أو عدم جدوى نهج التسوية ووجود سلطة فلسطينية يكون من خلال الخطوات التي قطعتها السلطة نحو تحقيق الحرية والاستقلال أو إنجاز المشروع الوطني، والواقع يقول إن عملية السلام السائدة جعلت المشروع الوطني أبعد منالاً والوضع الاقتصادي أكثر بؤساً مما كان عليه قبل وجود السلطة.

لا شك في أن الحديث عن جدوى وجود سلطة ليس بالشيء المستجد وسبق أن طالبنا بالتفكير الجاد بحل السلطة بعد أن تتم تهيئة المؤسسات والمرجعيات التي ستملأ فراغ انهيار أو حل السلطة؛ حتى لا يكون بديل السلطة الفوضى أو حكم الميليشيات

المسلحة أو كانتونات تديرها إسرائيل عن بُعد، إلا أن الحديث السابق عن حل السلطة كان حديثاً متردداً أقرب ما يكون للضغط على السلطة لتعيد النظر في ممارساتها، مما هو إرادة وقناعة حقيقية بضرورة حل السلطة. أما تكرار الحديث اليوم عن الدولة الواحدة ثنائية القومية أو عن جدوى وجود السلطة فهو حديث جاد بعد أن أصبح ثمن وجود السلطة والمراهنة على وعد بوش المبهم بدولتين لشعبين يُؤخذ على المكشوف من الرصيد الوطني.

المحور الرابع - تحديات المشروع الوطني

رغم أن التسوية كما تريدها إسرائيل وخصوصاً في عهد حكومة نتياهو الأكثر يمينية^{٢١}، تمثل تهديداً حقيقياً للمشروع الوطني وتطرح تساؤلات عميقة ومقلقة عن مستقبل المشروع الوطني، إلا أن وجود قرارات دولية كقرار مجلس الأمن (١٥١٥) واتفاقات موقعة تشكل إمكانية ولو مستقبلية لإنجاز مشروع الدولة الفلسطينية، إلا أن هناك تحديات من نوع آخر على المشروع الوطني تشكل بديلاً لمنطلقات ومحددات المشروع الوطني كمشروع دولة وهوية وثقافة وطنية، أهم هذه التحديات (المشروع الإسلامي) الذي تقول به حركة حماس وما يروج عن مشروع وصاية عربية أو دولية وخصوصاً على قطاع غزة.

أولاً - حركة حماس والمشروع الوطني: بديل أم شريك؟

من المعروف أن جماعة الإخوان المسلمين - وكل الجماعات المنبثقة عنها - حركة عقائدية تسعى

إلى نشر وتعزيز الدين الإسلامي كأيدولوجيا في المجتمعات الإسلامية تمهيداً لتحقيق هدفها الأعلى؛ الوصول للسلطة وإقامة دولة الخلافة الإسلامية، ولتحقيق هذا الهدف لم تكن الحركة معنية بالدخول في صراعات تعتبرها جانبية مع القوى الاستعمارية والإمبريالية كما أنها لم تعلن الجهاد لتحرير فلسطين، باستثناء مشاركتها في حرب ١٩٤٨. هدف تغيير الأوضاع الداخلية وتعزيز فروع الحركة في الخارج أسبق وأكثر أهمية من الجهاد المسلح ضد إسرائيل وضد الإمبريالية الأميركية والدول الاستعمارية، وقد لاحظنا في الفترة الأخيرة دخول فروع الجماعة في العملية الانتخابية في أكثر من بلد عربي وإقرارها الاتفاقات والعلاقات التي تقيمها الحكومات مع العالم الخارجي وخطاب المهادنة مع الغرب والولايات المتحدة الأميركية. سواء أكان الأمر تكتيكاً أم نهجاً إستراتيجياً فإن الصراع من أجل السيطرة على السلطة في كل بلد توجد فيه الحركة أصبح القضية الأساسية لدى جماعات الإسلام السياسي الإخوانية، أما تحرير فلسطين فهي مهمة مؤجلة.

لم يعد هناك مجال للشك في أن حركة حماس امتداد لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، وقد تأكد هذا في الاحتفال بالذكرى الحادية والعشرين لانطلاق الحركة، حيث وقف شيخ الجماعة في قطاع غزة عبد الفتاح دخان وطلب من الحشود رفع السبابة وأداء قسم الولاء لجماعة الإخوان المسلمين، حتى حركة حماس لم تُذكر في هذا القسم، ربما كان الشيخ عبد الفتاح دخان مدفوعاً

بقسم سابق أو رغبة دفينية بسيطرة حركة الإخوان المسلمين على القطاع تعود لأكثر من أربعين عاماً عندما كانت حركة الإخوان نشيطة في القطاع، وكانت في مواجهة ساخنة مع عبد الناصر، إلا أن الواقع اليوم ليس هو الستينيات، فغزة اليوم جزء من وطن ونظام سياسي ومشروع وطني فلسطيني. سواء قسم الشيخ دخان أو صور زعيم الجماعة البنا التي تتوج مسيرات حماس أو تصريحات قادتها، كلها أمور تؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين هي التي تحكم في القطاع وأن حركة حماس وقادتها مجرد وكلاء سياسيين للجماعة، وبالتالي فإن مشروع حركة حماس وحكومتها في غزة هو مشروع الإخوان المسلمين الذي يُغلب متطلبات هذا المشروع على أية مشاريع أخرى بما فيها المشروع الوطني والدولة الوطنية.

فصل غزة عن القطاع وتأسيس سلطة إسلامية في القطاع - وهو ما يعتبره القائلون بالمشروع الوطني تهديداً للمشروع الوطني - هو بالنسبة إلى حركة حماس والإخوان المسلمين نصر وقاعدة ومنطلق لتأسيس (المشروع الإسلامي) الذي تحلم به جماعة الإخوان المسلمين منذ أكثر من ثمانين عاماً وفشلت في إنجازه في أية دولة عربية أو إسلامية ووجدت في قطاع غزة الفقير والمحاصر والمحتل (حيطة واطية) وحقل تجارب لتنفيذ مخططاتها حتى وإن كان الثمن مجزرة توقع ١٥٠٠ شهيد وأكثر من ٥٠٠٠ جريح وربما مجازر أخرى.

الجهود التي تبذلها جماعة الإخوان المسلمين لرفع الحصار عن القطاع إن كانت ستؤدي لتكريس فصل غزة عن الضفة وإنهاء المشروع الوطني لمنظمة

التحرير، فإن هذا الرفع من وجهة نظر حركة حماس يعني تحرير القطاع من الاحتلال وإقامة إمارة أو دولة في القطاع تكون بمثابة الإقليم / القاعدة لمشروع جماعة الإخوان المسلمين. كل ذلك يفرض السؤال المحوري عن علاقة المشروع الإسلامي الإخواني الذي يتخذ من قطاع غزة قاعدة ومركزاً وحقل تجارب لها، علاقته بالمشروع الوطني الفلسطيني كأحزاب وقوى سياسية وسياسات وإستراتيجيات وتحالفات وعلاقات إقليمية ودولية؟ وهل الجغرافية السياسية تسمح بإقامة إمارة إخوانية بقطاع غزة ترفض الاعتراف بالشرعيات الوطنية الفلسطينية والعربية والدولية؟.

المشكلة في رأينا ليست في الإسلام كدين كما يُروّج البعض حيث يسوّقون الخلاف في الساحة الفلسطينية على أنه صراع بين مسلمين وكفرة أو بين مسلمين وعلمانيين مع تسويق فهم خاطئ للعلمانية على أنها الكفر والخروج عن الإسلام، المشكلة ليست كذلك لأن الإسلام لم يكن غائباً يوماً عن المجتمع الفلسطيني وحتى عن النظام السياسي والممارسة السياسية، فالميثاق الوطني الفلسطيني أكد البعد الديني للصراع، وعلى الانتماء الإسلامي للشعب الفلسطيني، وكذا الأمر في وثيقة الاستقلال ١٩٨٨ والقانون الأساسي للسلطة، هذا بالإضافة إلى أن قادة منظمة التحرير وحركة فتح لهم خلفية إسلامية وكان خطابهم وطنياً إسلامياً، ومن يعرف هؤلاء القادة يدرك أن الإسلام والبعد الإسلامي كان حاضراً وموجّهاً لنهجهم وسلوكهم السياسي، ولكن ضمن

رؤية عقلانية وفي إطار المشروع الوطني، البعد الإسلامي وتدين قادة المشروع الوطني الفلسطيني أكثر حضوراً من تدين القادة والزعماء العرب والمسلمين الذين تحتمي بهم حركة حماس وتعتبرهم حلفاء إستراتيجيين لها، وربما تدرك حركة حماس أن هؤلاء الزعماء يوظفون تأييدهم لحركة حماس ليس بالضرورة خدمة لمشروع إسلامي بل دعماً لنظامهم ودولهم الوطنية، وسواء أكانوا يدرون أم لا فإن سياستهم تصب في خدمة مخططات خارجية لتدمير المشروع الوطني الفلسطيني، فلا نعتقد بأن قادة الدول التي تدعم حركة حماس بلا حدود يريدون إقامة الخلافة الإسلامية، فالمشروع الإيراني مثلاً هو إقامة المشروع الفارسي الشيعي على حساب عديد من الدول الوطنية العربية في الخليج وعلى حساب المشروع القومي العربي والمشروع الإسلامي السني.

ما نتمناه من المتتمين للإسلام السياسي في فلسطين أن يكون الإسلام السياسي داعماً للمشروع الوطني وليس نقيضاً أو بديلاً له. المشكلة في فلسطين ليست في وجود حركة حماس؛ فهي جزء أصيل من حركة المقاومة ومن الشعب، بل بما يمارس عليها من تأثيرات خارجية لإخراجها من الإطار الوطني، كما أن المشكلة ليس أن نكون مسلمين أو لا نكون؛ لأن الإسلام متأصل فينا منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة، المشكلة في كيفية توظيف الدين في معركة التحرر الوطني لإنجاز المشروع الوطني دون رهن البعد الديني بمشاريع بعض جماعات الإسلام السياسي والمحاور الخارجية المغامرة سياسياً والغامضة والملتبسة

دينياً.

مشكلة الإسلام السياسي في فلسطين- وخصوصاً حركة حماس - أنه يريد أن ينسخ تجارب الإسلام السياسي في البلدان الأخرى ويناضل لتحقيق (المشروع الإسلامي) دون أن يلحظ خصوصية الحالة الفلسطينية. حركة حماس تكرر تجربة القوميين والماركسيين الفلسطينيين قبل أن يوطّنوا أيديولوجيتهم، توطين القوميين والاشتراكيين الفلسطينيين لفكرهم السياسي وأيديولوجيتهم والتفافهم حول المشروع الوطني متجسداً بمنظمة التحرير لم يعن تخلياً عن البعد القومي أو تخلياً عن قيم الاشتراكية بل إدراك منهم لخصوصية الحالة الفلسطينية وإعادة ترتيب الأولويات حيث تلمسوا الخطر المباشر المُحدق بفلسطين وعدم إبداء الأحزاب والقوى القومية والاشتراكية اهتماماً كافياً بهذا الخطر. حيث اعتبرت تحرير فلسطين والاشتباك مع إسرائيل قضايا مؤجلة إلى ما بعد تحقيق الوحدة العربية أو بعد انهيار الرأسمالية ونشر الاشتراكية في العالم . . . إلخ، ومن هنا كان المشروع الوطني التحرري قاسماً مشتركاً لجميع الفلسطينيين بصرف النظر عن الأيديولوجيا التي يعتنقونها.

وإذ نذكر بهذه الحدث التاريخي فإننا نؤكد أن من يريد التطلع إلى قيادة الشعب الفلسطيني لا يمكن له ذلك إلا تحت راية الوطنية الفلسطينية وبתحرر من أية وصاية خارجية مهما كانت، فلا يمكن للشعب الفلسطيني بعد هذا التاريخ النضالي الطويل أن يعود مجدداً تحت وصاية أنظمة وحركات وإن كانت تدعي أنها إسلامية. من حق حركة حماس أو غيرها التطلع لقيادة المنظمة وبالتالي قيادة الشعب

الفلسطيني، إلا أن ما يؤخذ على حركة حماس هو أنها منذ تأسيسها لم تكن جادة في أن تكون جزءاً من منظمة التحرير ومن المشروع الوطني بل كانت تتطلع إلى أن تكون بديلاً لهما وبالتالي كانت مواقفها وممارساتها معارضة بل معيقة لجهود المنظمة لتفعيل ذاتها أو التقدم نحو تحديث وتطوير النظام السياسي، أيضاً يؤخذ على حركة حماس أنها تتحدث عن بديل للمنظمة وليس تفعيلها؛ ما يعزز حالة الانقسام والقطيعة وخصوصاً في ظل وجود (كيانين) سياسيين منفصلين في الضفة وغزة، كما أن عدم وضوح البعد الوطني عند الحركة وتركيزها على الأيديولوجيا الإسلامية وارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين يؤسس لحالة من القلق والخوف عند الوطنيين الفلسطينيين من فصائل منظمة التحرير، وحتى بالنسبة إلى حركة الجهاد الإسلامي، ويطرح تساؤلاً حول قدرة حركة حماس على التعايش مع والقبول بحركات وتيارات وطنية وليبرالية ويسارية وعلمانية تختلف أيديولوجياً مع حركة حماس، أيضاً فإن طرح موضوع القيادة الجديدة للشعب أو تفعيل المنظمة خارج إطار الحوار والمصالحة الوطنية لن يساعد على تفعيل المنظمة بل يؤشر إلى تأسيس قيادة موازية مرتبطة بمرجعية خارجية؛ ما يُغيب استقلالية القرار الوطني.

نخلص للقول - إن كان يصح القول - إن واقع منظمة التحرير الفلسطينية لا يطمئن إلى أنها قادرة على قيادة الشعب في هذه الظروف الصعبة سواء على مسار السلام أو مسار المقاومة، ويصح القول إن قيادة الشعب والمنظمة ليست حكراً على أحد،

إلا أنه يجب التأكيد أن هذه القيادة لا تصح إلا تحت راية الوطنية الفلسطينية وفي إطار المشروع الوطني الفلسطيني المتصالح مع الأبعاد القومية والإسلامية للشعب الفلسطيني والمنفتح على العالم الخارجي، وليس الملحق بأي منها، ونعتقد بأن الحالة الراهنة تتطلب قيادة جماعية للشعب الفلسطيني يكون على رأسها من تمنحه انتخابات تشريعية قصب السبق.

ثانياً- عودة الوصاية العربية على الفلسطينيين

لسنا بحاجة إلى ما تحدث عنه الرئيس حسني مبارك ولا إلى تخوفات ملك الأردن عبد الله الثاني ولا إلى ما كتبه جون بولتون حول نهاية تسوية الدولتين وإنهاء القضية الفلسطينية بعودة قطاع غزة للوصاية المصرية والضفة الغربية للوصاية الأردنية^{١٣} حتى نستشعر الخطر الذي يهدد المشروع الوطني المتمثل بدولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين الفلسطينيين. الشكوك كانت تتابنا وتنتاب الكثيرين حول نوايا إسرائيل تجاه عملية السلام منذ أن بدأت تهرب من تنفيذ ما عليها من استحقاقات بمقتضى الاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وكان اغتيال إسحق رابين على يد اليمين الإسرائيلي ثم منع تفعيل الممر الآمن بين غزة والضفة وعدم الانسحاب أو إعادة الانتشار في الضفة وانتهاء المرحلة الانتقالية لسلطة الحكم الذاتي في أيار ١٩٩٩ دون حسم قضايا الوضع النهائي وبعدها ما جرى في شرم الشيخ وكامب ديفيد الثانية واجتياح الضفة في

٢٠٠٢ ومحاصرة الرئيس أبو عمار ثم تسميمه ثم الانفلات الأمني وخصوصاً في القطاع بدءاً من العام ٢٠٠٤ وبعده خروج الجيش والمستوطنين من قطاع غزة من طرف واحد ٢٠٠٥ وترك قطاع غزة معلقاً من حيث الوضعية القانونية وما تلاه من فصل غزة عن الضفة في حزيران ٢٠٠٦ . . . كل هذه كانت مؤشرات أو محطات في مسلسل تراجع إسرائيل عن نهج السلام والتخطيط لمخطط بديل لفرضه على الفلسطينيين.

لم يكن الانقلاب الذي أقدمت عليه حركة حماس، منتصف حزيران ٢٠٠٧، مجرد خلاف فلسطيني داخلي وليد نجاح حماس في الانتخابات بل كان جزءاً من مخطط خارجي لإنهاء المشروع الوطني للسلطة الذي وصل إلى طريق مسدود وتأسيس تسوية أو مشروع جديد يقوم على فصل غزة عن الضفة الغربية ومنح حماس سلطة وحكومة في غزة. كان وقف حركة حماس للعمليات الفدائية داخل الخط الأخضر - ثم مشاركتها في الانتخابات المحلية وبعدها التشريعية ثم التهدة على الحدود في قطاع غزة وعدم إطلاق صواريخ في الضفة الغربية - تعزيزاً لفرص تحقيق هذا المخطط.

ونعتقد بأن الأطراف الفلسطينية التي أعلنت مؤخراً تخوفها من هذا المصير للمشروع الوطني أدركت خطورة ما يحدث، إذ إن كل حلقات المخطط باتت تتكشف والمجازر الصهيونية في قطاع غزة كشفت أكثر عن حلقات دموية هي مرحلة تصفية المشروع الوطني في القطاع بوضع شروط وصاية عربية ودولية على القطاع بعد إنهاء المقاومة تمهيداً للانتقال للضفة في مرحلة تالية.

من المعروف أن الضفة الغربية تم ضمها للأردن

بعد حرب ٤٨ وأهلها حملوا الجنسية الأردنية ولم يحدث فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن إلا العام ١٩٨٨ وكان إدارياً، أما قطاع غزة فقد خضع للحكم العسكري المصري منذ ١٩٤٨ حتى العام ١٩٦٧، ورغم ذلك استنهض الفلسطينيون الحالة الوطنية وتمردوا على تغييب الشخصية والهوية الوطنية وانطلقوا بثورتهم الوطنية مع حركة فتح ومنظمة التحرير التي شكلت تحالفاً لقوى العمل الوطني من كل المشارب والانتماءات وهي تحت الوصاية العربية، ومنذ ذلك التاريخ فرض الشعب الفلسطيني بنضاله المسلح والسياسي والدبلوماسي معادلةً جديدةً في المنطقة مفادها أن الشعب الفلسطيني لم يعد جموع لاجئين ولا مواطنين من درجة ثانية في البلدان التي يوجدون فيها بل شعب له حقوق سياسية ومن حقه تقرير مصيره السياسي وقد تجاوب النظام الدولي مع هذه الحقيقة من خلال صدور عشرات القرارات الدولية التي بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير والدولة^١ وتم فتح أكثر من مئة سفارة لفلسطين في العالم بالإضافة إلى صيرورة فلسطين عضواً رسمياً وأساسياً في جامعة الدول العربية ومنظمات إقليمية ودولية وعضواً مراقباً في الأمم المتحدة.

إذا كان الشعب الفلسطيني وقبل خمس وأربعين سنة وعندما كان تحت الوصاية تمرد على هذه الوصاية وعلى تغييب هويته الوطنية فكيف هو الحال اليوم بعد أن قدم الشعب عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين وتعرض للعديد من المجازر وخاض انتفاضتين شعبيتين؟

ومن جهة أخرى، وبعيداً عن الجانب الإرادوي لهذا النظام أو ذاك وبعيداً عن المخططات الإسرائيلية

وربما الأميركية فإن مصير الشعوب لا تحدده مؤامرات ومخططات الدول المعادية والأجنبية بل الشعوب نفسها كما أن هناك قرارات دولية تعترف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني وهي قرارات لا تسقط بالتقادم كقرار التقسيم العام ١٩٤٧ وهو القرار الدولي الوحيد الذي منح الشرعية لوجود دولة إسرائيل بجانب دولة للفلسطينيين، وقرار (١٩٤) الذي ينص على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها وقرارات أخرى حول حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره السياسي، أيضاً، فإن منطلق مؤتمر مدريد للسلام ومن بعده اتفاقية أوسلو وخطة خارطة الطريق ومؤتمر أنابولس ووعد بوش للفلسطينيين بدولة مستقلة... وبالرغم من تحفظاتنا على هذه القرارات والاتفاقات فكلها تؤكد أن الجانب السياسي للصراع مع إسرائيل وتؤكد مسألة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعليه كيف يمكن تجاهل هذه الشرعية الدولية؟ وضمن أية شرعية أو مرجعية قانونية يمكن إدراج مخطط الوصاية العربية على الضفة والقطاع؟. إذا كان الشعب الفلسطيني في الشتات والمنافي البعيدة وبعد أكثر من ستين عاماً من النكبة لم ينس وطنه ولم يتخل عن هويته، فكيف بالفلسطينيين الذين يعيشون على أرض فلسطين أو مجاورين لها؟.

الإرادة الإسرائيلية بتصدير فشلها وعجزها عن تركيع الشعب الفلسطيني وإجباره على التنازل عن حقوقه الوطنية، إلى الأنظمة العربية في مراهنه أن يدخل الفلسطينيون في مواجهات مع مصر والأردن بدلاً من مواجهة الاحتلال، قد تجد قبولاً من بعض الشرائح السياسية والنخب

المالية الفلسطينية والعربية إلا أن الهوية الوطنية الفلسطينية ضماناً فشل كل مخططات تجاوز الرقم الفلسطيني الصعب، قد نختلف كفلسطينيين على الوسائل ويمكن على الأهداف وقد تتقاتل الفصائل، ولكن عندما يصبح الوجود الوطني مهدداً وعندما نصب مهاددين بالعودة للصياغة فالأصالة والوطنية الفلسطينية التي تعمدت بالدم ستجدد نفسها في صحوة وطنية جديدة تتجاوز الخلافات والمصالح الحزبية الضيقة.

لا شك في أن المشروع الوطني يعيش مأزقاً تأسيسياً قبل أن يكون مأزقاً ناتجاً عن الخلافات الفلسطينية الداخلية، ولكن وجود هذا المأزق الذي تكرسه المفاوضات والتسوية السياسية الفاشلة وحالة الانقسام السياسي والجغرافي لا يعني بالضرورة تصفية القضية الوطنية واللجوء لخيار الوصاية العربية بل البديل هو خيار الدولة ثنائية القومية على كامل فلسطين التاريخية، وحيث إن إسرائيل تعتبر هذا البديل مقتلاً لها وإلى تطلعها للدولة اليهودية الخالصة فإنها تدفع باتجاه خيار تصفية القضية من خلال حلول اقليمية أو من خلال دولة فلسطينية في قطاع غزة فقط تندرج في إطار مصالحة بين واشنطن والإسلام السياسي المعتدل..

خاتمة

عود على بدء نقول إن المشروع الوطني الفلسطيني هو مشروع معركة الاستقلال الوطني وهو نقيض الاحتلال ونقيض المشروع الصهيوني وبالتالي تعبير عن الكل الوطني. المشروع الوطني ليس ملكاً لحزب بل ملك لمن يستطيع تحمل استحقاقاته النضالية وحمايته من أية تدخلات خارجية تحرفه

عن وجهته الوطنية فالمشروع الوطني رديف استقلالية القرار الوطني، فمن لا يملك قراراً مستقلاً لا يمكنه أن يؤسس أو يقود مشروعاً وطنياً. لا يمكن لشعب تحت الاحتلال أن يواجه الاحتلال ومناوراته واعتداءاته إلا في إطار مشروع وطني تحرري؛ لأن بديل المشروع الوطني هو مشروع الاحتلال وأعدائه أو أي مشروع حزبي لجماعة تغذيها أجندة خارجية وفي هذه الحالة لن يكون مشروعاً وطنياً بل سيكون وقادته وكلاء لمرجعتهم الخارجية.

تراجع المشروع الوطني يعود إلى أن البعض يربط المشروع الوطني بحزب ما أو نخبة بعينها أو مرحلة محددة ويُسقط أخطاء هذا الحزب أو النخبة وموقفه السلبي منها على المشروع الوطني برمته، وبالتالي يجب إسقاط الوهم أو التصور الذي يُهيمن على تفكير البعض ويؤثر على سلوكهم السياسي في أن المشروع الوطني حكر على تنظيم حركة فتح أو على منظمة التحرير بواقعها الراهن أو مشروع (أوسلو) والاتفاقات الموقعة مع الإسرائيليين وما أفرزته من ترتيبات... إلخ، وعليه فإن تعثر المشروع الوطني نتيجة تعثر التسوية أو فشلها، أو نتيجة الانقلاب في غزة، لا يمس جوهر الحقوق الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين في إعادة صياغة المشروع الوطني سواء من حيث مكوناته أو مرجعيته أو أهدافه أو إستراتيجية العمل لإنجاز هذه الأهداف، المشروع الوطني المؤسس على التسوية لن يكون ملزماً للفلسطينيين إلا بعد أن يصبح واقعاً، أي بعد قيام الدولة الفلسطينية على كامل الضفة وغزة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

١٠ - حاولت سورية توظيف الانشقاق في حركة فتح العام ١٩٨٣ وحالة المعارضة لنهج ياسر عرفات لتشكيل جبهة سميت بالفصائل العشرة إلا أن هذه الفصائل لم تتمكن من شق طريقها وتثبيت وجودها خارج إطار منظمة التحرير وبرنامجه السياسي.

١١ - في وثيقة الاستقلال الصادرة عن دورة المجلس الوطني في الجزائر ١٩٨٨، كانت مرجعية مشروع الدولة أو المشروع الوطني كل قرارات الشرعية الدولية، إلا أنه ونتيجة الضغط الأميركي والعربي قبيل مؤتمر السلام في مدريد ثم مع اتفاقية أوسلو تم فرض أن تكون مرجعية التسوية قراراً من مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ فقط، ومن المعلوم أن هذين القرارين لا يخاطبان الشعب الفلسطيني مباشرة ولا يشير إلى أية حقوق سياسية له.

١٢ - عندما طرح نتنياهو برنامج حكومته أمام الكنيست لأخذ الثقة يوم ٣١ آذار ٢٠٠٩ رفض حل الدولتين ورفض الالتزام بالاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين وتحديث بديلاً عن ذلك عن حلول اقتصادية وأمنية.

١٣ - أثناء العدوان الأخير على قطاع غزة في كانون الثاني كتب جون بولتون مقالا في جريدة الشرق الأوسط اللندنية عبر فيه عن قناعته بأن حل الدولتين لم يعد قابلاً للتطبيق بفعل الوقائع المستجدة على الأرض، وفي خطابين منفصلين في الشهر نفسه حذر الرئيس مبارك من أن هدف العدوان على غزة هو رمي غزة في أحضان مصر، وهو التخوف نفسه الذي أبداه الملك عبد الله ملك الأردن والذي لم يغيب عن تفكيره أبداً مخطط الوطن البديل.

١٤ - قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ نص على قيام دولة فلسطينية كما أن خطة خارطة الطريق تحدثت عنها.

أبراش، إبراهيم، ٢٠٠٤. مفهوم الدولة الفلسطينية، النشأة والتطور، السياسة الدولية، عدد ١٥٧، (تموز ٢٠٠٤).

أبراش، إبراهيم، ١٩٨٧. فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بولتون، جون، ٢٠٠٩. «خيار الدول الثلاث»، الشرق الأوسط، (٦/١/٢٠٠٩).

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح فلسطيننا (١٠/٤ /١٩٦٣)

منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٤. الميثاق الوطني الفلسطيني.

منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨. الميثاق الوطني الفلسطيني.

الهوامش

١ - المشروع الصهيوني يتجاوز احتلال الأرض حيث يسعى إلى تزوير وتشويه تاريخنا الوطني وسرقة ثقافتنا وتراثنا، حيث يزعمون أن اللباس الفلسطيني هو لباس يهودي قديم وحتى المأكولات الشعبية الفلسطينية يقدمونها في الخارج وكأنها مأكولات إسرائيلية، هذا بالإضافة إلى مصادرة الآثار وتدميرها.

٢ - نظراً لرفض الشعوب العربية الاعتراف بتجزئة (سايكس - بيكو) وتمسكاً منهم بوحدة الأمة العربية أطلقوا على كياناتهم السياسية اسم أقطار وسميت حالة التجزئة بالقطرية تمييزاً لها عن الوطنية، إلا أن الأنظمة ونخبها تحولت من القطرية إلى الوطنية بما يشرعن التجزئة ويضفي عليها حكماً قيمة إيجابية وبالتالي غاب مصطلح القطرية اليوم لصالح الوطنية.

٣ - انظر حول الموضوع كتاب إبراهيم أبراش المعنون فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية والصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت. أبراش ١٩٨٧

٤ - انظر نشرة فلسطيننا (١٠/٤ /١٩٦٣)

٥ - المصدر نفسه

٦ - لم تكن منظمة التحرير في بدايتها تمثل مشروعاً وطنياً خالصاً بل مشروع فلسطيني خاضع للأنظمة وجزء من تصورها وإستراتيجيتها في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، ولم تتحول لمشروع وطني إلا بعد ١٩٦٨.

٧ - انظر مواد الميثاق الوطني الفلسطيني بنسخته ١٩٦٤ و ١٩٦٨ المعدل بعد دخول فصائل المقاومة للمنظمة.

٨ - حول تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني

أولاً - العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ضوء قواعد القانون الدولي

لا بد لأي باحثٍ جاد في دراسته لهذا الموضوع من التطرّق إلى الأمور الرئيسة ذات العلاقة الوثيقة بالعدوان المذكور، مثل: المعتدى عليهم، وعلاقتهم بالدولة المعتدية وبيان تلك العلاقة، والقواعد القانونية الدولية الواجب تطبيقها على هذا العدوان، وكذلك الوضع القانوني الحالي لقطاع غزة.

من المعروف أن معظم منظمات حقوق الإنسان الدولية البارزة مازالت تعتبر قطاع غزة إقليمًا محتلًا من قبل إسرائيل على الرغم من انسحاب القوات الإسرائيلية منه في أيلول ٢٠٠٥، علماً أن ذلك الانسحاب اعتبر من قبل العديد من المعلقين السياسيين وخبراء القانون الدولي إعادة تموضع وانتشار للقوات فقط^١؛ فإسرائيل مازالت تُعتبر قوة احتلال في قطاع غزة؛ كونها مازالت تسيطر على عناصر السيادة الرئيسة، أي السيادة الخارجية والسيادة الداخلية مثل: السيطرة على الأجواء والسواحل والمعار، والأمن الخارجي، والدخول إلى القطاع والخروج منه، والاقتصاد، وغير ذلك من العناصر والوظائف التي عادة ما تتولاها حكومة أية دولة، وذلك واضح من نص المادة (٦) من معاهدة جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩^٢.

لذلك؛ فإن إسرائيل تُعتبر - بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني واجبة التطبيق على الإقليم المحتل - مسؤولة عن رفاهية وأمن المدنيين (سكان الإقليم المحتل)، وبذلك فإن من ضمن التزاماتها القانونية الحفاظ على أرواح هؤلاء

القانون الدولي والعلاقات الدولية في عصرنا. كل ذلك يضيف تعقيدات أخرى إلى أية معالجة قانونية لهذا الموضوع، ويزيد على هذه التعقيدات مواقف إسرائيل المتغيرة كرمال الصحراء والملتونة والمأكرة، وتخاذل الجماعة الدولية وتهاونها في مجرد إبداء نقدها لتصرفات إسرائيل وبعض الجرائم الخطيرة التي تستمر في ارتكابها في القطاع وكذلك في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، بالإضافة إلى قوة إسرائيل على النطاق الدولي ودعم الحركة الصهيونية القوي لها واستنادها إلى تحالفات دولية مع عدد من القوى الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة، حيث السند القوي لإسرائيل حتى في ما ترتكبه من مخالفات خطيرة لقواعد القانون الدولي التي أرستها هذه القوى العالمية نفسها، بحيث بدت إسرائيل وكأنها محصنة ضد أية مساءلة ولا تنطبق عليها الكثير من قواعد القانون الدولي العام أو القانون الدولي الإنساني. لكل ذلك؛ فإن دراستنا هذه سوف تناقش الأمور المشار إليها من زاوية قانونية مع الإشارة إلى الجوانب السياسية قدر الإمكان، وسوف تحصر الدراسة في بحث الأمور التالية:

(١) التقييم القانوني للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨.

(٢) الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية خلال هذا العدوان.

(٣) أفضل السبل القانونية لمساءلة إسرائيل والمسؤولين السياسيين والعسكريين ذوي العلاقة بالعدوان والجرائم المرتكبة خلاله.

المدينين (الأشخاص المحميّين)^٣.

ويبدي الكثير من خبراء القانون الدولي ومنظمات حقوق الإنسان الدولية الكثير من العجب من اعتبار إسرائيل بعض المنظمات الفلسطينية معتدية على إسرائيل، واعتبار إسرائيل قطاع غزة (كياناً معادياً)^٤ وكأنه دولة مستقلة ذات سيادة تقوم قواتها بالاعتداء على إسرائيل. فمن المعلوم أن إسرائيل تحاصر القطاع منذ حوالي ستين وتتمنع دخول الكثير من ضروريات الحياة، كالغذاء والدواء والوقود وغيرها من المواد الرئيسة إلى القطاع، بحيث أصبح القطاع على حافة مجاعة حقيقية ووصلت البطالة فيه حوالي ٧٠٪. وازداد الفقر بشكل مريع وانتشرت الأمراض والأوبئة؛ بسبب: قلة المياه، والخلل في الصرف الصحي، ومنع إسرائيل المرضى من الخروج إلى الدول الأخرى للعلاج؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع الصحية وانهايار الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الرئيسة في معظم أنحاء القطاع.^٥

لذلك؛ فإنه من غير المعقول اعتبار بعض المنظمات الفلسطينية في قطاع غزة معتدية على إسرائيل وأن لإسرائيل حق الدفاع الشرعي عن النفس. فالقطاع - كما ذكرنا - منطقة محتلة، وهو محاصر حصاراً شديداً منذ حوالي ستين، وأوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية متردية بسبب هذا الحصار، زيادة على كون إسرائيل - كقوة احتلال - مسؤولة عن حماية سكانه ورعاية مصالحهم وأمنهم وليس العكس.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن حق

الدفاع الشرعي يكون بين الدول وتتوافر فيه الشروط الواردة في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على وجوب إبلاغ مجلس الأمن بأي عدوان يقع على الدولة وحق تلك الدولة في ردع هذا العدوان إلى حين يتولى مجلس الأمن بنفسه هذا الأمر، بالإضافة إلى وجوب توافر عنصر التناسب بين الاعتداء ورد الفعل.^٦

لذلك؛ فإن إسرائيل هي المعتدية ليس ابتداءً من ٢٧/١٢/٢٠٠٨ عند بدء غزوها الأخير إلى القطاع، بل منذ فرضها الحصار المطبق على القطاع وحتى منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧؛ كون الاحتلال يعتبر - بحذ ذاته - عملاً عدوانياً غير مشروع ويتنافى مع قواعد القانون الدولي العام. وبذلك يعتبر الاحتلال الإسرائيلي عملاً عدوانياً مستمراً وخرقاً متواصلاً للقواعد المشار إليها أعلاه.^٧

بناءً على ذلك؛ فإن ادعاء إسرائيل أنها شنت هجومها المسلح على قطاع غزة كدفاع شرعي عن النفس يتنافى مع الحقائق الموضوعية ومع قواعد الدفاع الشرعي عن النفس في القانون الدولي، خاصة أن إسرائيل في عدوان متواصل على الشعب الفلسطيني وإقليمه منذ احتلال الضفة الغربية والقدس العربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧.

والواقع أن قواعد القانون الدولي المعاصر - بشقيها العرفي والاتفاقي - تعطي الحق للشعب الخاضع للاحتلال بمقاومة هذا الاحتلال، وذلك واضح من قراري الجمعية العامة رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٦٢٥ لسنة ١٩٧٠، خاصة إذا كان

هذا الشعب يتمتع بحقه في تقرير المصير، وهو ما ينطبق على الشعب الفلسطيني في كافة أقاليم وطنه المحتل.^٨

زيادة على ذلك، فإننا لو فرضنا جدلاً أن إسرائيل كانت في حالة دفاع شرعي عن النفس، فإن عشرات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وعددًا كبيراً من الدول اعتبرت أن إسرائيل - بهجومها الكاسح واستخدامها كافة أنواع الأسلحة المتطورة براً وجوّاً وبحراً واستخدامها أسلحة يمنع استخدامها، خاصة في المناطق المسكونة بكثافة بالمدينين - خرقت مبدأي: «التمييز والتناسب»، أي وجوب تمييز المدينين وعدم استهدافهم أو تعريضهم وممتلكاتهم للأذى عمداً أو عن إهمال وتقصير.^٩ وبذلك تكون إسرائيل قد خرقت المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني باستخدام الأسلحة المتطورة والممنوعة في مناطق كثيفة السكان، وكان عليها أن تتوقع أن ذلك سيؤدي إلى مئات الضحايا من المدينين بمن فيهم الأطفال والشيوخ والنساء. وسوف نبين فيما بعد أن أعمال إسرائيل تخطت ذلك إلى ارتكاب عمليات تصفية بدم بارد للعديد من المدينين ومن ضمنهم الأطفال وكبار السن والكثير الكثير من المخالفات الجسيمة الأخرى كالتدمير الواسع للمباني دون وجود ضرورات عسكرية ملحة، واستخدام الفسفور الأبيض في المناطق المأهولة بالسكان، وأخذ الرهائن واستخدام المدينين، بمن فيهم الأطفال، كدروع بشرية، وغيرها من المخالفات الجسيمة التي ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، كما سنبين فيما بعد بالتفصيل. وكل هذه الأعمال

الحربية اعتبرت من عدد كبير من خبراء القانون الدولي والمنظمات الإنسانية الدولية خرقاً خطيراً لمبدأ التناسب في استخدام القوة المسلحة.

وفي هذا الصدد نقول: إنه كان على دولة إسرائيل - بصفتها دولة احتلال لقطاع غزة - أن تقدم كافة المعونات الإنسانية الضرورية للمدينين والأطفال والنساء، خاصة النساء الحوامل، وكبار السن بصفتهم (أشخاصاً محميين - Protected Persons) وفقاً لالتزاماتها القانونية الملزمة بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة الرابعة من معاهدة جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩.

وقد سلكت إسرائيل سلوكاً مناقضاً لالتزاماتها القانونية المشار إليها أعلاه بحيث أوقعت بكافة سكان القطاع المدينين أضراراً جسيمة أدت إلى وفاة (٣٠٢) من المرضى، الذين توفوا بسبب الحصار الشامل المفروض على القطاع منذ تموز ٢٠٠٧، وبذلك تعتبر إسرائيل مسؤولة عن كافة الأضرار التي أوقعتها بهؤلاء المدينين المحميين وممتلكاتهم، كما سيأتي تفصيله فيما بعد.

أما بشأن الجانب الجنائي، فإن كافة المسؤولين الإسرائيليين المشاركين في العدوان المذكور، وخاصة كبار السياسيين وقيادات الجيش، يعتبرون مرتكبين للعديد من الجرائم وتتوجب معاقبتهم، كما سنوضح فيما بعد أيضاً.

ثانياً - الجرائم المرتكبة خلال العدوان على قطاع غزة وقبله

يجدر بنا هنا أن نكرر ما ذكرناه أعلاه من أن

العدوان على القطاع مستمر، وبخاصة بعد فرض الحصار الشامل على القطاع وتكرار الهجمات الصاروخية بكافة أنواع الأسلحة المتطورة على السكان، والقتل العشوائي، وهدم البيوت، وحرمان المدنيين من المعونات الإنسانية، ومن العلاج خارج القطاع؛ بإغلاق كافة المعابر وغير ذلك من المخالفات الخطيرة لقواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ مما أدى إلى وجود حالة خطيرة من تردي الأوضاع الصحية والغذائية والاقتصادية تنذر بأشدّ الأخطار على المواطنين العزل الذين يفترض بإسرائيل - كدولة احتلال - الاعتناء بهم وتقديم كافة التسهيلات لتحسين أوضاعهم في الجوانب الإنسانية، والصحية، والتعليمية، وغيرها.

أي أن إسرائيل أوقعت أشدّ الأذى بالسكان المدنيين باستخدامها العقوبات الجماعية ضدهم دون تمييز؛ مما تسبب بوفاة العشرات ومما ينذر بموت عدد أكبر، خاصة بين كبار السن والنساء والأطفال، مما يشكل عملية إبادة (Extermination) نصّت المادة (٧) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC)، على اعتبارها ضمن «الجرائم ضد الإنسانية»، وقد عرفت هذه المادة كما يأتي: «تشمل الإبادة تعمّد فرض أحوال معيشية من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان»^{١١}، وتعتبر القواعد القانونية التي تمنع فرض ظروف صحية ومعيشية على السكان المدنيين خلال الحرب أو أولئك الخاضعين للاحتلال الحربي من ضمن القواعد العرفية الملزمة لكافة أعضاء الجماعة الدولية.

فإسرائيل ليست طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أنها ملزمة قانونياً باحترام هؤلاء المدنيين استناداً إلى الأسباب الثلاثة التالية:

١ - كونها طرفاً في معاهدة جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩^{١٢}، والتي تلزمها بالعناية بالمدنيين في ظل الاحتلال، ومنع إنزال الضرر الجسماني بهم، والإضرار بممتلكاتهم.

٢ - لأن المبدأ المذكور أعلاه، إنما هو قاعدة عرفية دولية ملزمة لكافة دول الجماعة الدولية. وقد أقرت محكمة العدل العليا في إسرائيل هذا المبدأ في عدة قضايا.

٣ - لأن المادة (٢) فقرة (ج) من (اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها) تنص على: «منع إخضاع الجماعة - أية جماعة: إثنية، أو قومية، أو عنصرية، أو دينية - عمداً لظروف معيشية يُراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً». وإسرائيل تعتبر من أوائل الدول المصادقة على هذه الاتفاقية الدولية؛ وبذلك فهي ملزمة قانونياً بكامل نصوصها.^{١٣}

وقد رأى العديد من شُرّاح القانون الدولي الإنساني أن هذا النوع من التجويع والحصار المؤديان إلى (جريمة الإبادة) المعاقب عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفي البروتوكول الإضافي الأول الصادر سنة ١٩٧٧، إنما يتطلب إثبات كونه قد ارتكب بقصد الإبادة، أي أن هناك «نية جُرمية خاصة» يجب توافرها في هذه الجريمة؛ الأمر الذي يصعب إثباته بصورة قانونية. إلا أن الحياة العملية في المحاكم الدولية أثبتت عكس ذلك. فقد استندت (المحكمة الجنائية

الخاصة بجرائم يوغوسلافيا السابقة) المنعقدة في لاهاي في حكمها الصادر ضد المتهم الصربي (دوسكو تاديتش (Dusko Tadic) إلى أن النية الخاصة لأعمال الإبادة يمكن استخلاصها من سياق الأعمال الجرمية المرتكبة من قبل المتهم أو المتهمين. وبناءً عليه؛ قدّرت المحكمة أن قتل أكثر من سبعة آلاف رجل بوسني مسلم، خلال عمليات القتل في البوسنة والهرسك سنة ١٩٩٢، فيما عرف بمجزرة (سربنيتسا) (Serbenica) الشهيرة، إنما يستدلّ منه على أن الفاعلين، ومن بينهم المتهم تاديتش، إنما هدفوا إلى السعي لإبادة الجماعة العرقية - أي مسلمي البوسنة - بقتل الذكور فقط؛ لمنع إنجاب الأطفال وتكاثر هذه الجماعة، وفقاً لنص المادة ٢ (د) من (اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها) الصادرة سنة ١٩٤٨^{١٤}،

أي أن نية الإبادة من الممكن أن تستنبط من مجرى الأحداث. ومن باب أولى تطبيق هذا المبدأ على حصار إسرائيل لقطاع غزة وأعمال القتل المتكررة والمتعمدة لمئات المدنيين غير المشاركين في أية أعمال حربية، وخاصة قتل الشباب والأطفال وتعرض مئات الآلاف من المدنيين للموت بالتجويع والإصابة بالأمراض ومنع العلاج والدواء والغذاء وضروريات الحياة كالوقود والمياه وغيرها. كل ذلك يمكن اعتباره ضمن نية الإبادة، خاصة وأنه متواتر ومستمر دون العمل على إيقافه ومنع استمراره؛ ما يشير إلى توفر النية الخاصة وتعمد الإبادة.

هذه المخالفات الخطيرة لقواعد القانون الدولي ارتكبتها إسرائيل قبل عدوانها الأخير في كانون

الأول ٢٠٠٨ واستمرت في ارتكابها خلال هذا العدوان، كما أضافت إليها عدداً كبيراً من المخالفات الخطيرة التي قد تعتبر جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وأهم هذه الجرائم هي الأفعال التالية:

١. القتل المتعمد والعشوائي لمئات المدنيين: فقد شهد عشرات المدنيين على أن القوات الإسرائيلية كانت تقصف بشكل متعمد عدداً من المناطق كثيفة السكان وكأنها تهدف إلى الانتقام من هؤلاء المدنيين. وبذلك تكون إسرائيل قد ارتكبت إحدى أخطر المخالفات لقانون الحرب وقواعد الاحتلال الحربي الواردة في القواعد العرفية التي جسّدها مجموعة القواعد الواردة في أنظمة (The Hague Regulations) لسنة ١٩٠٧ والتي تمنع القتل العشوائي، كما خالفت إحدى القواعد الرئيسة لقانون الحرب وهو وجوب التمييز بين المقاتلين والمدنيين وتجنّب الإضرار بالمدنيين بكافة الوسائل الممكنة التي قامت معظم دول العالم بإدراجها في مدونات خاصة تشتمل على تعليمات واضحة لجيوشها تلزمها بهذا المبدأ وغيره من المبادئ التي أصبحت تشكّل عرفاً دولياً ملزماً قانونياً لكافة دول العالم مثل مبادئ: الإنسانية (في القتال) والتناسب والضرورة.^{١٥}

وقد اعتبر هذا القتل المتعمد من ضمن (الجرائم ضد الإنسانية) المنصوص عليها في المادة (٧) فقرة ١ (أ) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.^{١٦}

٢. التدمير المتعمد والعشوائي للممتلكات والمنازل دون ضرورة عسكرية:

تدلُّ الإحصاءات التي أعلنتها بعض منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية على أن القصف الإسرائيلي بكافة الأسلحة الحديثة والمتطورة أدى إلى هدم وتدمير حوالى ٢٥٠٠ بيت وعمارة تدميراً كاملاً وتضرُّر عدد كبير من المنازل والعمارات لدرجة يصعب استخدامها دون إصلاح الأجزاء المتضررة، وقدّر عدد هذه البيوت والعمارات التي تضررت جزئياً بحوالى خمسة عشر ألف بيت وعمارة.^{١٧}

وقد اعتبرت المادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في فقرتها الثانية أن «مهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المباني العزلاء التي لا تكون أهدافاً عسكرية بأية وسيلة كانت» إنما هي جريمة حرب. كما وأن المادة ١٤٧ من معاهدة جنيف الرابعة اعتبرت ذلك من ضمن «المخالفات الجسيمة».^{١٨}

٣. تعمّد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو الخيرية والآثار التاريخية والمستشفيات:

قامت إسرائيل خلال احتلالها مناطق من قطاع غزة بقصف عددٍ من الجوامع والمستشفيات والمدارس ومقرّات الأمم المتحدة، وهي من ضمن المنشآت المحمية في قواعد قوانين الحرب العرفية والاتفاقية على حدّ سواء.

وقد اعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مثل هذه الأعمال الحربية جريمة حرب. وتنصّ المادة (٨) من النظام الأساسي على شرطين يجب توافرها كي تعتبر الأعمال المذكورة جريمة حرب وهما:

أ- أن تكون الهجمات متعمّدة.

ب- ألا تكون تلك المباني أهدافاً عسكرية.

وفيما يتعلق بالشرط الأول، أي تعمّد الهجوم على تلك المباني، لا يحتاج الإنسان إلى كثير من الفهم لكي يتأكد من هذا التعمّد (أي وجود نية توجيه الهجمات عمداً إلى تلك المباني والمؤسسات)، وذلك لكونه تكرر على مدى أيام العدوان وعلى امتداد القطاع، خاصة في بعض أحياء غزة ودير البلح وخزاعة، ولكون هذه الهجمات بالمئات، وقد وجهت إلى أكثر من جامع ومستشفى ومدرسة، بما في ذلك المدرسة الأميركية ومدرسة الفاخورة في مخيم جباليا التابعة لوكالة غوث اللاجئين (UNRWA) والمقر الرئيسي لوكالة الغوث وغيرها. كما وأن صدور الهجمات من وحدات الجيش الإسرائيلي البرية والجوية والبحرية بما تملكه من أسلحة كفؤة ومتطورة تصيب الهدف بدقة وعن بعد كيلومترات عديدة لا يمكن أن يترك مجالاً للشك في تعمّد هذه الهجمات على الأهداف المذكورة.

أما فيما يتعلق بوجوب كون هذه الأهداف «ليست أهدافاً عسكرية» فإن إسرائيل كانت تدّعي في معظم حالات القصف المشار إليها أنها إنما قصفت تلك المدرسة أو ذاك المستشفى لكونه مكان تجمع المقاتلين من المنظمات الفلسطينية أو لكون هؤلاء يختبئون داخلها أو يطلقون النار منها.

والردّ على هذا الادعاء هو كما يأتي:

(أ) أكد بعض المراقبين الأجانب ومصوّري التلفزة القلائل الذين كانوا في غزة أن معظم ادعاءات إسرائيل تعتبر غير صحيحة. ومن

جملتهم السيد جون غينغ، مدير عمليات وكالة الغوث في غزة ومصوّري تلفاز الجزيرة.^{١٩}

(ب) إذا افترضنا أن بعض المقاتلين كانوا يختبئون في داخل هذه المباني أو يقصفون القوات الإسرائيلية من داخلها أو من جوارها، فإنه لا يعقل أن يوجد مقاتلون في كافة هذه الأماكن وبعدها كبير بحيث يشكّلون خطراً على الجنود الإسرائيليين المدجّجين بأكثر الأسلحة فتكاً والمدعومين بطيران قوي وفعّال والموجودين داخل دبابات ومركبات حربية محصّنة تعتبر من أجود الأنواع في العالم، لذلك لا يمكن لبعض المقاتلين المزوّدين بأسلحة بسيطة ودون غطاء جوي أو دبابات أو صواريخ متطورة أو أية مركبات حصينة أن يشكلوا هذا الخطر الكبير على أفراد القوات الإسرائيلية. وبذلك تكون القوات الإسرائيلية قد خرقت مبدأً أساسياً من مبادئ الحرب وهو مبدأ (التناسب). وقد اعتبرت بعض المنظمات الدولية هذا الخرق لمبدأ (التناسب) جريمة حرب.^{٢٠}

(ج) كذلك توجب قواعد الحرب العرفية على القوات المحاربة التي ترغب في قصف بعض المباني والمنشآت في المناطق السكنية، في حالة وجود مسلّحين فيها، أن تقوم بإبذار السكان المدنيين وإعطائهم فترة معقولة لإخلاء تلك المباني،^{٢١} والقوات الإسرائيلية لم تفعل ذلك بل تظاهرت بأنها تطبق هذا المبدأ بالاتصال الهاتفي بعشرات العائلات والطلب منها ترك منازلها دون أن تكون هناك أية ضرورة عسكرية لهذا الإخلاء، ودون أن توجد لها ملاحى آمنة كي تحافظ على أفرادها من الموت أو الجرح، وإنما كان جنودها يتسلّون بإرهاب

هؤلاء السكان وتخويفهم كي يخرجوا من بيوتهم وحدث في عدد من المرات أن خرج بعض السكان معتقدين بأن عليهم تنفيذ مطالب الجنود، وكانت النتيجة أن قام بعض الجنود بقتلهم بدم بارد.^{٢٢}

(د) من ضمن القواعد العرفية للحرب البرية أنه في حالة قصف مبانٍ أو منشآت مدنية أو حتى عسكرية موجودة في مكانٍ مأهول بالسكان أن يقوم المسؤول العسكري قبل قصف ذلك المكان بالموازنة بين المكاسب الحربية المتوقعة من هذا القصف وبين الأضرار والخسائر الممكنة إنزالها بالسكان أو بالأماكن المستهدفة، بحيث إنه يجب عدم القصف إذا كانت الميزات العسكرية المتوخاة من ذلك الهجوم أقل بكثير من الخسائر المتوقعة بين المدنيين أو في المباني السكنية أو الدينية أو التعليمية أو غيرها من المنشآت.^{٢٣}

٤. العقوبات الجماعية:

تعتبر العقوبات الجماعية سمة رئيسة من سمات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧، فإسرائيل كسلطة احتلال ملزمة بالامتناع عن إنزال العقوبات الجماعية بمجموعة كبيرة من الشعب الخاضع للاحتلال بسبب حادثة أو اعتداء قام به شخص ما، وذلك بصفتها طرفاً في معاهدة جنيف الرابعة، وملزمة بتطبيق واحترام نصوصها.^{٢٤}

ولا شك في أن حصار قطاع غزة مدة تقارب الستين ومنع إدخال معظم المواد الضرورية للحياة، بما فيها حليب الأطفال وأدويتهم والأدوية اللازمة لآلاف المرضى والكهرباء والوقود والمواد الغذائية إنما يعتبر على رأس العقوبات الجماعية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعدوان على القطاع، خاصة أن

هذا الحصار وتلك العقوبات الجماعية مهّدا لشن العدوان في كانون الثاني ٢٠٠٨، وسهّلا مهمة قوات الجيش الإسرائيلي.

لقد اعتبرت المادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن «تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمّد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف»، إنما يُعتبر (جريمة حرب).^{٢٥}

زيادة على ذلك؛ فإنه يمكن اعتبار العقوبات الجماعية- خاصة تلك التي تتعلق «باضطهاد جماعة من السكان أو مجموع السكان، وذلك بحرمانهم حرماناً متعمّداً وشديداً من الحقوق الأساسية بما يخالف القانون الدولي، وذلك بسبب هوية الجماعة أو المجموع» - (جريمة ضد الإنسانية)، وفقاً لما نصّت عليه المادة (٧) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.^{٢٦}

ونكتفي هنا بالإشارة إلى رأي البروفسور ريتشارد فولك الأميركي من أصل يهودي، حيث اعتبر أن عقوبات جماعية قاسية جداً كهذه ترقى إلى بشاعات جماعية (Collective Atrocity). وبذلك يمكن تصنيفها كجريمة ضد الإنسانية.^{٢٧} وكذلك إلى رأي عالم الاجتماع الإسرائيلي البروفسور باروخ كيمرلنغ (Baruch Kimmerling) الذي أطلق على هذا النوع من العقوبات الجماعية (Politicide)، أي (إبادة سياسية)^{٢٨}، أي أن إجراءات إسرائيل المذكورة إنما تهدف إلى القضاء على الشعب الفلسطيني سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وليس جسدياً، على الرغم

من أن هناك عمليات إبادة نتيجة للحصار الصارم والهجمات الصاروخية وبكافة الأسلحة المدمّرة، والتي أبادت مئات المدنيين بصورة جماعية، حيث أيدت عائلات بجميع أفرادها في هذا العدوان.

٥. استخدام أسلحة محرّمة ضد المدنيين:
استخدمت القوات الإسرائيلية أقوى الأسلحة في ترسانتها من الصواريخ المتطورة والمدافع بعيدة المدى ومروحيات (الآباتشي) والقاذفات بعيدة المدى مثل (F١٦) التي تحمل قنابل ترن طناً أو طناً ونصف الطن، وقتلت بضربة واحدة عائلة بأكملها، كما حدث مع أحد قيادات (حماس) السياسية، وهو نزار ريان، الذي قتل هو وزوجاته الأربع، ومعظم أولاده البالغ عددهم سبعة. وهذه تعتبر بحد ذاتها جريمة حرب، فلا يجوز استهداف المدنيين أو السياسيين، حتى ولو كانوا من زعماء منظمة سياسية أطلقت عليها إسرائيل تعبير (منظمة إرهابية). فالقانون الدولي الإنساني يمنع قتل أي إنسان غير محارب. وحتى طلاب أكاديمية الشرطة الذين قتل منهم حوالي (٢٠) في الضربة الأولى التي بدأت بها إسرائيل عدوانها في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، إنما يعتبرون من المدنيين وإن كانوا شرطة إلا أنهم ليسوا في عداد الجيش المقاتل والمشارك في الحرب.^{٢٩} وقد استخدمت إسرائيل بعض الأسلحة التي لا يجوز استخدامها، خاصة في المناطق المكتظة بالسكان، ومن المعروف أن قطاع غزة بكافة مدنه وقراه ومخيمات اللاجئين فيه، إنما يعتبر من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم. لذلك فقد انتقد الكثير من خبراء الأسلحة والخبراء القانونيين استخدام (الفسفور الأبيض)

داخل المدن وبين البيوت المسكونة، الأمر الذي أوقع حرائق أحرقت بعض البيوت والأشجار وعشرات المدنيين الذين أصيبوا بحروق لا يمكن علاجها، بل تزداد اشتعالاً، كلما حاول الأطباء معالجتها بالمراهم أو ببعض الأدوية .

وقد أصيب عدد من الأطفال بعاهات دائمة جرّاء إصابتهم بالفسفور الأبيض، فأحدهم فقد نظره وطفلة أخرى فقدت ساقها.^{٣٠}

وقد تحدث بعض خبراء الأسلحة من دول مختلفة إلى بعض الفضائيات، فاعتبروا أن الجيوش يمكنها استخدام قنابل الفسفور الأبيض خارج المدن والمناطق المأهولة بالسكان كي ينتج عنها دخان كثيف يغطي تقدم جنودها إلا أنهم أكدوا أن هذا الاستخدام ممنوع ومحرم في المناطق السكنية، وخاصة تلك المكتظة بالسكان المدنيين، كما هو الحال في قطاع غزة، إذ إن هذا السلاح يتسبب بحروق يصعب علاجها، كما يتسبب بأضرار جسيمة للصحة العامة والبيئة والمياه والتربة.^{٣١}

وفي مقابلة مع فضائية الجزيرة بالعربية، قال الطبيب جون بايك: إن هذه الأسلحة استخدمت في الفالوجة في العراق سنة ٢٠٠٦، وتسببت بأمراض خطيرة يصعب الشفاء منها، كما أنها تتسبب بإصابة عشرات الناس بالسرطان.^{٣٢}

بالإضافة إلى ذلك، فقد استخدمت إسرائيل قنابل حارقة وهي شديدة الحرارة وتحرق أية مواد تسقط عليها. وقد أطلقت بكثافة على المناطق المدنية، خاصة في منطقة خزاعة، شرق خان يونس، وفي بلدة عيسان، حُرقت بيوت عديدة بكاملها نتيجة إطلاق هذه القذائف عليها.

وفي مقابلة أجرتها (الجزيرة) مع طبيين نرويجيين، خدما في غزة خلال العدوان هما: د. ايريك فوس ود. مارتس، قال الأخير: الوضع كارثي بمعنى الكلمة... لقد عملت خلال الحروب في كل من أفغانستان والعراق ولبنان، إلا أنني لم أشاهد إطلاقاً مثل هذا القتل للمدنيين، ومثل هذه الحالات البشعة من المدنيين المحروقين والممزّقين لدرجة أنني بكيت عدة مرات لدى رؤيتي لأطفال ممزّقين إرباً.^{٣٣} أما الخبير العسكري الفرنسي بيار سارفان، فقد ذكر ما يأتي بخصوص الفسفور الأبيض: «الفسفور الأبيض يستخدم كستار لحماية الجنود حين تقدمهم، إلا أن القانون الدولي يمنع استخدامه في المناطق المأهولة بالسكان».^{٣٤}

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن استخدام الأسلحة الحارقة (كالقنابل شديدة الاحتراق)، والفسفور الأبيض يؤدي إلى إنزال أضرار خطيرة بالبيئة، خاصة في قطاع محصور ومحدود المساحة وليست لديه كميات كبيرة من المياه والأراضي، ومن شأن الإضرار بالمياه والتربة وعناصر البيئة الأخرى، إيقاع أضرار جسيمة يصعب إصلاحها بالمنطقة والسكان والممتلكات.

والأخطر من ذلك هو استخدام قنابل جديدة لم تستخدم من قبل، أطلق عليها بعض الخبراء اسم الـ (دايم) (Dime)، واعتبروا أنها من أخطر الأسلحة المحرمة دولياً، وهي قنابل محشوة بأكثر من (١٠٠) قطعة من الفسفور الأبيض تتسبب بالجروح المشتعلة والتي لا يمكن إطفائها. وتتسبب قنابل (الدايم) كذلك بأضرار شديدة بالبيئة.^{٣٥}

واعتبرت نيكول شويري، الخبيرة في منظمة العفو الدولية، أن استخدام الأسلحة الممنوعة يمكن أن يشكل جريمة حرب.^{٣٦}

وبالنسبة إلى نصوص القانون الدولي اعتبرت المادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن «استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية تسبب بطبيعتها أضراراً زائدة أو آلاماً لا لزوم لها، أو أن تكون عشوائية بطبيعتها المخالفة للقانون الدولي للمنازعات المسلحة» يشكل جريمة حرب.^{٣٧}

كما وأن المادة نفسها (٨) تعتبر أنه من ضمن جرائم الحرب «تعمد شن هجوم مع العلم أنه سيحدث أضراراً واسعة النطاق وطويلة الأجل وشديدة على البيئة الطبيعية ويكون إفراطه واضحاً بالنسبة إلى مجمل المكاسب العسكرية المتوقعة والملموسة المباشرة».^{٣٨} كما يعتبر استخدام (الفسفور الأبيض) و(الدايم) خرقاً لمبدأ (تمييز المدنيين) في القانون الدولي الإنساني.

٦. الهجمات على طواقم الإسعاف ومنع تقديم المعونة الطبية للمدنيين:

قامت إسرائيل بقتل ١٧ مسعفاً خلال الأسابيع الثلاثة التي استغرقتها عدوانها على قطاع غزة كما دمرت عدداً كبيراً من سيارات الإسعاف بعضها قصف عمداً مع علم الجنود أنها مخصصة للإسعاف.

وهناك تقارير عديدة وشهادات للمسعفين والأطباء تفيد بأن قوات الجيش الإسرائيلي كانت تمنعهم من حمل أحد الجرحى، خاصة إذا ما كانت قد قصفت موقعاً أو بيتاً ونتج عنه عشرات

الجرحى، وكانت بذلك تتعمد إعاقة ومنع إسعاف هؤلاء الجرحى بهدف تركهم ينزفون دماً حتى الموت. وهي ممارسات مورست بكثرة في الضفة الغربية خلال السنوات الأخيرة.^{٣٩}

وقد اعتبرت المادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية توجيه هجمات متعمدة ضد الوحدات الطبية (كالإسعاف والممرضين والأطباء) من بين جرائم الحرب.^{٤٠}

٧. أعمال وهجمات أخرى ممنوعة دولياً ارتكبتها القوات الإسرائيلية:

لن نستطيع في هذه الدراسة تعداد وسرد كافة المخالفات الخطيرة الأخرى التي اقترفتها القوات الإسرائيلية مثل: أخذ الرهائن، استخدام المدنيين (وخاصة الشباب والأطفال) كدروع بشرية، تعمد الإضرار بالمدنيين وتخويفهم، منع المدنيين من اللجوء إلى الأماكن الآمنة للاحتباء من الأخطار العسكرية، استعمال الغدر بالطلب من المدنيين الخروج من بيوتهم لحمايتهم من آثار قصفها ثم مباغتتهم باغتيالهم من مسافة قريبة. وكلها أعمال شهد عليها الكثير من الشهود على الفضائيات وأمام بعض اللجان الدولية، وهي في غالبيتها تشكل جرائم حرب، إذا تحققت شروط معينة، خاصة كونها أعمالاً متعمدة.

ثالثاً - أفضل السبل لمساءلة المسؤولين الإسرائيليين عن المخالفات الخطيرة ونتائجها

لا شك في أن هناك أكثر من نوع من المسؤولية بالنسبة للجرائم الخطيرة التي ارتكبتها إسرائيل خلال غزوها قطاع غزة.

ونستطيع أن نشير إلى أن هناك نوعين من المسؤولية :

أ- مسؤولية دولة إسرائيل

وهي تعتبر مسؤولية مدنية عن كافة الأضرار التي أوقعتها بالسكان المدنيين، ومن ضمنهم القيادات السياسية غير المشاركة في أعمال القتال وعائلاتهم، وأملاك هؤلاء المواطنين، والبنية التحتية والبيئة. بالإضافة إلى الأضرار المعنوية التي أصابت الجرحى وأهالي الشهداء والأطفال والنساء والشيوخ من معاناة ورعب وأمراض نفسية كبيرة تحتاج إلى عقود من المعالجة.

ومن المعلوم في القانون الدولي أن التقاضي بين الدول، يتم إما عن طريق إقامة دعوى ضد إحدى الدول أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، أو عن طريق الاتفاق بين الدول المتنازعة باللجوء إلى التحكيم الدولي، كما حدث في قضية طابا بين مصر وإسرائيل.

وبخصوص التقاضي أمام محكمة العدل الدولية، فإن النظام الأساسي للمحكمة ينص في مادته (٣٤) على أن: «للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافاً في الدعاوى التي ترفع للمحكمة». كما تنص المادة (٣٥) من النظام الأساسي على وجوب أن تكون الدول المتقاضية أمام المحكمة أطرافاً في نظامها الأساسي. أما المادة (٣٦) من النظام الأساسي نفسه فتشترط موافقة الدول المتنازعة على هذا التقاضي.

لذلك، فإنه لو افترضنا جدلاً أن فلسطين اعتبرت دولة وانضمت إلى منظمة الأمم المتحدة، كأحد أعضائها، وبالتالي أصبحت طرفاً في

النظام الأساسي للمحكمة الدولية، فإنه ما زال هناك شرط آخر مهم كي يمكنها من مقاضاة دولة إسرائيل، أمام محكمة العدل الدولية، وهو موافقة إسرائيل على ذلك.

وعلى الرغم من أن بعض خبراء القانون الدولي يشيرون إلى بعض الطرق كي تنضم فلسطين إلى المنظمة الدولية، مثل البروفسور فرانسس بويل (F. Boyle) أستاذ القانون الدولي بجامعة إلينوي الحكومية، إلا أنه يصعب كثيراً تحقيق شرط الاتفاق مع إسرائيل على مقاضاتها أو على رفع النزاع إلى لجنة تحكيم دولية.

وبالرغم من ذلك فهناك إمكانية مقاضاة إسرائيل مدنياً، أمام محاكم بعض الدول الغربية التي لإسرائيل فيها مصالح وأموال وعقارات، إلا أن ذلك يتطلب شروطاً أهمها:

(١) أن يوجد شخص فلسطيني يحمل جنسية أجنبية (أي جنسية ذلك البلد الأجنبي)، كي يتقدم بدعوى ضد إسرائيل مطالباً بتعويضات.

(٢) أن يكون لهذا الشخص صفة في الدعوى ومصلحة فيها، وذلك يتحقق بكونه فقد عزيزاً عليه كأبيه أو أمه أو جده أو أحد أبنائه أو إخوته.

(٣) أن يسمح قانون تلك الدولة الأجنبية بمقاضاة إسرائيل مدنياً.

(٤) أن توجد بينات قاطعة وموثقة عن المخالفة أو الجريمة المرتكبة وأن يثبت أن إسرائيل خالفت قواعد القانون الدولي.

ومع أن إمكانية مقاضاة كهذه تعتبر ممكنة نظرياً، إلا أنه يجب أن نتذكر أن إسرائيل هي خصم غير عادي، بل وهناك عدد من الدول الأوروبية

والأميركية وأستراليا وكندا التي تعطيها حصانة خاصة، وتدعمها ضد ما يزعمون أنه إرهاب عربي أو إسلامي، وكأنها تقول إن إسرائيل تقاتل نيابة عن العالم المتحضّر، لذا يجب علينا توفير الحماية والدعم لها.

ب - المسؤولية الجنائية للمسؤولين السياسيين والعسكريين الذين خططوا ونفذوا أو شاركوا في العدوان على قطاع غزة وقتل المدنيين وتدمير آلاف المساكن وقصف الأماكن المدنية قصفاً عشوائياً وقصف المدارس والمستشفيات وسيارات الإسعاف واستخدام الأسلحة المحرّمة دولياً وغيرها من المخالفات الخطيرة لقانون وقواعد المنازعات المسلحة.

هذا من الناحية النظرية في القانون الدولي الإنساني، إلا أن الأمر يختلف كثيراً عندما نأتي إلى تطبيق هذه القواعد القانونية. فسلطة تنفيذ القانون الدولي سلطة محدودة خلافاً لما هو عليه الأمر في نطاق القانون الوطني، حيث توجد العديد من وسائل التنفيذ وتطبيق القانون كالمحاكم والشرطة والمباحث والادعاء العام والسجون وغيرها وبإمكانها تنفيذ القوانين وأحكام المحاكم بالطرق المنصوص عليها قانونياً ومن ضمنها استخدام القوة للتنفيذ الجبري على من يدان بارتكاب جريمة أو يحكم ضده بدفع تعويض بسبب الأضرار التي أوقعها بالآخرين.

والواقع أن سلطات الجزاء في القانون الدولي تعتبر حديثة العهد وهي محدودة الإمكانيات، خاصة إذا ما كانت الدولة المتهمه دولة قوية أو ذات نفوذ وعلاقات دولية مع حلفاء أقوياء كما هو حال

إسرائيل.

ويزيد الأمر تعقيداً أن الشعب الفلسطيني ليس له دولة مستقلة باستطاعتها المقاضاة دولياً وتقديم الشكاوى، إذ إن معظم العلاقات القانونية الدولية حكر على الدول المستقلة ذات السيادة التي تعتبر الأشخاص الرئيسة للقانون الدولي.

ويزيد من تعقيد الأمر، أيضاً، أن هناك بعض الغموض في الوضع القانوني لقطاع غزة، إذ إن بعض الدول المنتفذة تعتبر أن القطاع لم يعد إقليمياً محتلاً بعد انسحاب إسرائيل المحدود في أيلول ٢٠٠٥. كما أن أفراد حركة حماس بالسلطة في القطاع في صيف ٢٠٠٧ زاد الأمر تعقيداً وأضعف الموقف الفلسطيني سياسياً وقانونياً على الأقل. إلا أنه في مجال العلاقات الدولية هناك ترابط جدلي بين الأوضاع السياسية وقواعد القانون الدولي، حيث تسود الدول القوية وتحتكر القوة والنفوذ حتى في المجال القانوني. ولو كنا دولة مستقلة قوية ومحاطة بدعم قوي من كافة الدول العربية والإسلامية، ولنا نفوذ ولوبيات سياسية في بعض الدول الكبرى لاختلف حالنا ولما رأينا هذا التحيز الكبير والمخجل للعديد من الدول التي تسمى ديمقراطية إلى جانب إسرائيل، لدرجة تصل إلى منع توجيه أي نقد لفظي لها، كما حدث في مؤتمر (ديربان الثاني) في جنيف يوم ٢٠/٤/٢٠٠٩. وكما كان موقف بعض الدول الكبرى في المساواة بين الجاني والضحية، في اعتبار إسرائيل في حالة دفاع شرعي عن النفس لدى اقتحامها قطاع غزة. إن العالم دون توازن في القوى يعتبر بمثابة غابة الفوز فيها للقوي.

وعلى الرغم من هذه الحقائق فإنني أعتقد بأن لدينا بعض الآمال في جلب بعض القيادات السياسية إلى المحاكم وإمكانية محاكمتهم وإدانتهم إلا أن الأمر ليس بالسهولة التي يبدو عليها للوهلة الأولى، خاصة فيما يتعلق بجلب ومثول المتهمين في أية محكمة في الخارج. ناهيك عن إمكانية تنفيذ أي حكم يصدر ضد أي من هؤلاء، خاصة في ظل علاقات دولية غير متوازنة كهذه وفي ظل انعدام العدالة الدولية التي يتشدد بها عشرات الزعماء في الدول الغربية والتي اعتبرها ميثاق الأمم المتحدة أحد أهداف المنظمة الدولية من أجل أن يسود السلام والاستقرار والأمن الدولي. وفي هذه الدراسة سنحاول فحص الإمكانيات المتوافرة لمقاضاة المسؤولين الإسرائيليين في ضوء قواعد ونصوص القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وذلك كما يلي:

II المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي:

إمكانية إقامة شكوى أمام هذه المحكمة تعتبر ضعيفة جداً باستثناء مجال وحيد محفوف بأكثر من أربع عقبات قانونية، وهو إمكانية تقديم طلب إلى رئاسة المحكمة بالانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة، وفقاً لنص المادة (١٢) من النظام. إلا أن العقبة الرئيسة تتمثل في كون فلسطين لا تعتبر دولة مستقلة ذات سيادة. ويمكننا إرفاق دراسة قانونية بهذا الطلب نبين فيها أن فلسطين قبلت في منظمة الأمم المتحدة، وكافة هيئاتها والمنظمات الدولية ذات العلاقة بها (كمراقب) منذ العام ١٩٧٤،^{٤١} يضاف إلى ذلك حجة قانونية منطقية

وهي أن الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير مصيره، وفقاً لقواعد القانون الدولي المعاصر^{٤٢}، ونصوص ميثاق الأمم المتحدة^{٤٣}، وقرار الجمعية العامة رقم (٣٢٣٦) في تشرين الأول ١٩٧٤، وعشرات القرارات المماثلة المتواترة منذ ذلك الحين. بالإضافة إلى ذلك فإن دولة فلسطين التي أعلنت في ١٥/١١/١٩٨٨ معترف بها من أكثر من ١٠٠ دولة ولها تمثيل دبلوماسي كامل مع معظم هذه الدول، ويمكننا أن نبين أن السلطة الوطنية لها حق عقد المعاهدات في المجالات السلمية. وقد تقدمت في السابق بطلب الانضمام إلى معاهدات جنيف الأربع، كما وأن نظامها الأساسي ينص على احترام نصوص الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحمي حقوق الإنسان وعلى العمل على الانضمام إليها^{٤٤}، ومن ضمنها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومعاهدات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩. يضاف إلى ذلك إيضاح أننا الدولة الوحيدة التي مازالت محتلة وأنا بحاجة ماسة إلى الحماية الدولية، وأن انضمامنا إلى النظام الأساسي للمحكمة يشكل نوعاً من الحماية للشعب الفلسطيني، كما أن رفض الطلب إنما يعتبر مكافأة لإسرائيل على احتلالها الأرض الفلسطينية التي قبلنا إنشاء الدولة عليها إلى جانب دولة إسرائيل، فدولة فلسطين ينقصها فقط السيطرة الفعالة على إقليمها المحتل وتستطيع المحكمة بقبولها طلب الانضمام إليها المساعدة على إنهاء الاحتلال، بدلاً من مكافأته، خاصة وأنها أقيمت لمنع الظلم ولحاسبة المعتدين ومهددي السلام العالمي باقترافهم انتهاكات خطيرة

لقواعد القانون الدولي الإنساني .

إلا أنه لو افترضنا جدلاً أن المحكمة قبلت انضمامنا وأصبحنا أعضاء في النظام الأساسي للمحكمة الذي يقصر العضوية على الدول^{٤٥}، فإن هناك عقبات قانونية أخرى أهمها:

(أ) أن النظام الأساسي ينص على اعتبار اختصاص المحكمة مكملًا (Complementary) للمحاكم الوطنية .

وبذلك تستطيع إسرائيل أن تدعي أنها سوف تحاكم المسؤولين عن بعض المخالفات والجرائم التي حدثت أثناء غزو غزة . وهذا ما قامت به حكومة أولمرت قبل انتهاء ولايتها، حيث أعلنت عن إنشاء لجنة تحقيق في بعض التجاوزات التي حدثت في غزة العام ٢٠٠٢، وبذلك استطاعت وقف وتجميد النظر في القضية المرفوعة أمام محكمة إسبانية ضد بعض قيادات الجيش الإسرائيلي بخصوص جريمة قتل ١٦ مدنياً في صيف ٢٠٠٢ عند قصف منزل الشهيد صلاح شحادة^{٤٦}.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك استثناءين من مبدأ كون اختصاص المحكمة الدولية مكملًا للقضاء الوطني وهما: كون الدولة المعنية ذات الولاية (غير راغبة) في التحقيق، أو المقاضاة، أو (غير قادرة) على ذلك .

ومن نافلة القول أن إسرائيل تعتبر في نظر الدول الغربية المسيطرة على المحكمة الدولية قادرة على إجراء تحقيق ومحاكمة، بل هي تتفوق على العالم كله في براعة التمثيل واستغلال الثغرات القانونية^{٤٧}.

(ب) أن فلسطين حتى لو أصبحت عضواً في

النظام الأساسي للمحكمة يجب أن تقنع المدعي العام ومن بعده الدائرة التمهيدية (Pre-trial Chambre) بأن لديها الأدلة القانونية الكافية والملفات اللازمة لإقناع المدعي العام والدائرة التمهيدية بوجود بينات أولية (Prima Face) على وقوع المخالفات الخطيرة والجرائم المنسوبة إلى إسرائيل .

وفي هذا الصدد، فإنني أعتقد بأن المحكمة تحتاج إلى أدلة ميدانية مقنعة ودامغة مثل تقرير صادر عن لجنة دولية محايدة للتحقيق في الوقائع، وخبراء عسكريين، وخبراء في الطب الشرعي، وشهادات موثقة بتصاريح تحت القسم، تجمعها هيئات دولية أو محلية ذات ثقة، وغير ذلك من الأدلة القانونية .

(ج) ولعل العقبة الأكثر خطورة في هذا المجال هو إمكانية إسرائيل منع دخول لجنة دولية لتقصي الحقائق أو للتحقيق ومنع أية هيئات قانونية أو منظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية من القيام بعملها كونها تسيطر على المعابر وعلى البر والجو والبحر، ولديها القدرة على هذا المنع، فهي منعت الإعلام والصحافيين والمنظمات الإنسانية من مراقبة الهجمات الإسرائيلية، وطريقة القتال واستخدام الأسلحة، وبذلك وضعت عقبات أمام جمع الأدلة على الجرائم المرتكبة .

ومن المعلوم أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرّر تشكيل لجنة تحقيق دولية برئاسة حقوقي يهودي بارز من جنوب أفريقيا منذ أكثر من شهر إلا أنها لم تبدأ عملها لأسباب مازالت مجهولة أهمها إمكانية منعها من دخول قطاع

غزة، كما فعلت إسرائيل في العام ٢٠٠٢ بعد مجزرة مخيم جنين، حينما منعت رئيس اللجنة التي شكلت للغرض نفسه وهو الرئيس الفنلندي السابق السيد اهتساري، فبقي ينتظر في جنيف فترة طويلة على أمل السماح له بدخول الأراضي المحتلة، ثم نسيت القضية وأنهيت اللجنة ومهمتها. وهذا يبين أن القانون وحده غير كافٍ وأن امتلاك عناصر القوة والنفوذ - وعلى رأسها التنظيم والإرادة والنفوذ الدولي - هي الوقود الذي يحرك محرك سيارة القانون.

ووفقاً لنصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فإن الدعوى يمكن تحريكها من إحدى الجهات الثلاث التالية:

١- دولة طرف في النظام الأساسي وقع في إقليمها الفعل المكون للجريمة أو كان المتهم أحد رعاياها.^{٤٨}

٢- مجلس الأمن الذي يمكنه إحالة الموضوع إلى المحكمة استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٣- المدعي العام: وله حق بدء التحقيق في إحدى الجرائم، وفقاً للمادة (١٥) من النظام الأساسي. ولدى الرجوع إلى المادة (١٥) نرى أنها تشترط أن يكون ذلك التحقيق في «جرائم تدخل في اختصاص المحكمة»، وهي فقرة شرطية إذا ما عطفنا على نص المادة (١٢) نرى أن التحقيق يجب أن ينحصر في قضايا تدخل في اختصاص المحكمة وفقاً للمادة (١٢) كما أشرنا أعلاه.

وبذلك يمكننا القول إن النصوص الواردة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جاءت

معقدة وفيها ما يمكن تسميته (تحيالاً) على القانون، خاصة فيما يتعلق بإعطاء الصلاحية لمجلس الأمن بأن يحيل دولة غير عضو إلى المحكمة، إذ إنه بالإضافة إلى كون ذلك يتناقض مع نصوص اتفاقية فيينا المشار إليها أعلاه فإنه لا يعقل أن يمارس مجلس الأمن، المسيطر عليه وعلى قراراته من قبل الدول الخمس الدائمة العضوية وصاحبة حق الفيتو، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، هكذا صلاحية وثلاث من هذه الدول الخمس ليست عضواً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين الشعبية. فهذا النص القانوني يتنافى أيضاً مع العدالة الدولية ومع المنطق السليم، خاصة وأن الولايات المتحدة وقعت وثيقة روما،^{٤٩} في ٣١/١٢/٢٠٠١، إلا أنها لم تصادق عليها، وبذلك لم تصبح عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، بل إنها نشطت بعد ذلك في الضغط على أكثر من (٣٠) دولة معظمها من دول العالم الثالث لتوقيع اتفاقية ثنائية تمنع كل واحدة من هذه الدول من محاكمة أو اعتقال أي من المواطنين الأميركيين خلال العمليات التي يقومون بها خارج أميركا، أي انها عملت على تخريب صلاحيات المحكمة، ثم تعطي الحق عن طريق مجلس الأمن بمعاينة الدول غير الموالية لها، الأمر الذي يعتبر إنكاراً للعدالة الدولية وتحيالاً على قواعد القانون الدولي.

II - الاستفادة من المحكمة عن طريق دولة

صديقة عضو فيها

تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية - بصفتها

تمثل دولة فلسطين - أو أي من المنظمات الأهلية الفلسطينية أن تطلب من دولة صديقة وعضو في النظام الأساسي للمحكمة أن تتقدم بطلب لمحاكمة أحد مواطنيها إذا كان يحمل جنسيتها ومهاجراً إلى إسرائيل ويحمل أيضاً الجنسية الإسرائيلية وشارك في المخالفات الجسيمة التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة.

مثال ذلك أن يكون أحد القيادات العسكرية أو السياسية في إسرائيل الذي يُنسب إليه ارتكاب جرائم خطيرة هاجر من فنزويلا وما زال يحمل الجنسية الفنزويلية. تستطيع فنزويلا كعضو في المحكمة (وهي فعلاً عضو فيها) أن تتقدم بطلب إلى المحكمة لمحاكمته بحجة أنها - أي فنزويلا - غير قادرة على محاكمته في بلادها كونه يقيم في إسرائيل ويرفض الحضور إليها، وبذلك يكون لفنزويلا صلاحية تقديم دعوى كهذه استناداً إلى المادتين ١٢ و١٣ من النظام الأساسي للمحكمة.

من الناحية النظرية البحتة، يمكننا الاستفادة من المحكمة الجنائية إلا أن ذلك أمامه عقبات عملية مثل: إيجاد الدولة الصديقة التي لها في إسرائيل مواطن ذو رتبة بارزة في الجيش أو السلطة التنفيذية واشترك في اقرار بعض المخالفات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وتقبل أن تتقدم بدعوى كهذه.

كما أن هناك إمكانية كبيرة لأن تمارس على تلك الدولة ضغوط كبيرة قد تصل إلى التهديد من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الغربية كي تسحب شكاوها وأن تنجح هذه الضغوط في ذلك. وهناك أيضاً احتمال أن يقوم المتهم مزدوج الجنسية حال تقديم شكوى ضده من

فنزويلا بالإعلان عن تخليه عن الجنسية الفنزويلية، وبذلك ينشأ وضع قانوني معقد قد يطيح بالشكوى المقدمة ضده.

وبالإضافة إلى ذلك فإن النظام الأساسي للمحكمة أعطى مجلس الأمن حق سحب ملف أية دعوى من المحكمة !!!.

III- الاستفادة من قضاء بعض الدول

التي يأخذ قانونها بالاختصاص الدولي

هناك عدد محدود من الدول التي لديها قوانين تأخذ بمبدأ الاختصاص الدولي (International Jurisdiction). وهذا النوع من الاختصاص أساسه أخذ هذه الدول بالمبدأ القائل إن هناك مصلحة مشتركة عامة لكل دول الجماعة الدولية في أن ترى حقوق الإنسان الأساسية، كالحق في الحياة، والحق في الحرية، والحق في سلامة جسده (أي منع التعذيب)، وغيرها من الحقوق الأساسية تحترم من قبل جميع أعضاء الجماعة الدولية لكي يسود السلام العالمي، وتحقق العدالة والديمقراطية. ويدعى هذا المبدأ باللاتينية (erga omnes).

وحيث إن معاهدات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩ تنص في مادتها الأولى المشتركة على وجوب «احترام الدول الأعضاء وضمأن احترام نصوص الاتفاقية»، أي أن الدول الأعضاء، خاصة في المعاهدة الرابعة، وعددها ١٩٣ دولة - أي كافة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة - يتوجب عليها، وفقاً لهذا النص أن تؤمن احترام الآخرين، دولاً وأفراداً، لنصوص تلك المعاهدة. وهذا الالتزام نصت عليه الكثير من قرارات الجمعية

العامة، خاصة فيما يتعلق بالتزام الدول كافة بمساعدة الشعوب المستعمرة والمحتلة أراضيها في التخلص من السيطرة الأجنبية وتقرير مصيرها. وبذلك نستطيع تقديم طلبات إلى القضاء في بعض هذه الدول ضد بعض المتهمين الإسرائيليين عن طريق بعض منظمات حقوق الإنسان في تلك الدولة أو بالتعاون معها. وبناء عليه يمكن للمدعي العام في تلك الدولة أن يحقق في الشكوى، فإذا اقتنع بالمستندات والبيّنات التي يجب إعدادها بدقة ومهنية رفيعة، وفقاً للمعايير الدولية للتحقيق وتقديم البيّنات مع شهادات الشهود وتقارير الخبراء ذوي العلاقة، أي ملف متكامل، وبذلك يمكن للمحكمة أن تصدر قراراً بجلب المتهم إليها لمحاكمته، ويبلغ عن طريق سفارة دولته، أو بالنشر في الصحف اليومية.

وقد قبلت في السابق عدة قضايا من عدة دول ضد جنرالات وسياسيين شاركوا في جرائم خطيرة، خلال منازعات دولية، لعل أهمها تلك الدعوى التي قدمت ضد الجنرال أريئيل شارون في محكمة بلجيكية في بروكسل، إلا أن حكومة بلجيكا تعرّضت لضغوط كبيرة، خاصة من حكومة بوش الابن في الولايات المتحدة ومن اللوبيات الصهيونية في أوروبا؛ ما أدى إلى قيام البرلمان البلجيكي بتعديل القانون ذي العلاقة والنص على عدم إمكانية محاكمة رجل دولة خلال حكمه، الأمر الذي جعل محاكمة شارون تلغى.^{٥١}

وهناك مثالان آخران معروفان في هذا الصدد هما: محاكمة الجنرال بينوشيه الدكتاتور التشيلي أمام محكمة بريطانية بعد تسليمه إليها من إسبانيا، حيث حوكم بسبب الجرائم الخطيرة

المرتكبة بإشرافه خلال انقلابه في ١١/٩/١٩٧٣ في التشيلي. إلا أن النتيجة كانت إطلاق سراحه بذريعة كونه كبيراً في السن ومريضاً ولا يستطيع الخضوع للمحاكمة.

والحالة الأخرى، هي الطلب الذي قدم للمدعي العام في مدريد بإسبانيا ضد الجنرال الإسرائيلي حالوتس ومسؤولين آخرين من ضمنهم الوزير بن أليعازر بتهمة إلقاء قنبلة تزن ألف كيلوغرام على منزل الشهيد صلاح شحادة في صيف ٢٠٠٢ وقتله مع أفراد عائلته، مع عدد كبير من الأطفال من البيوت المجاورة. إلا أن المحكمة جمّدت الدعوى، بعد أن قبلت بها، إذ قامت إسرائيل بإبلاغ المدعي العام الإسباني أنها فتحت تحقيقاً في وقائع الجريمة المذكورة، ما حدا بالمحكمة إلى أن تعلن عن تجميد النظر في الدعوى.

من كل ذلك نرى أن مجالاً كهذا فيه الكثير من العقبات، خاصة إذا كان الطرف المشتكي أضعف من خصمه في مجال العلاقات الدولية وامتلاك عناصر القوة.

لذلك أكرّر القول إنه لا مناص من العمل الدؤوب في المجال السياسي والإعلامي والدبلوماسي من أجل امتلاك عناصر قوة، وعلى رأسها الوحدة الوطنية والتناغم بين الحاكم والمحكوم والتضامن الحقيقي بين شعوب وحكومات الأمة العربية والدول الإسلامية.

إلا أنه لا بدّ من القول إن إقامة مثل هذه الدعاوى في الدول التي تأخذ بنظام (الاختصاص الدولي) له فائدة في بثّ الخوف لدى بعض كبار المسؤولين الإسرائيليين وجعلهم يتردّدون في السفر إلى بعض الدول.

وهناك فائدة ثانية لهذه الدعاوى وهي في مجال الإعلام، إذ من شأنها زيادة معلومات الرأي العام في بعض الدول، عما تفعله إسرائيل في الأراضي المحتلة. إلا أن ذلك يحتاج إلى كفاءات مهنية تدير معارك كهذه بحكمة ودراية في مجال العلاقات الدولية والإعلام والدبلوماسية.

IV- محاكمة مزدوجي الجنسية من المتهمين

تحدثنا سابقاً حول محاكمة أحد المتهمين من مزدوجي الجنسية أمام المحكمة الجنائية الدولية عن طريق تقديم دولته الثانية شكوى للمحكمة الجنائية الدولية طالبة منها محاكمتها.

إلا أن الحالة التي نحن بصددتها الآن هي قيام دولته بمحاكمته بنفسها في حالة وصوله إليها. ويكون ذلك بأن تتعاون منظمات أهلية فلسطينية مع منظمات أهلية في دولة أوروبية كإنكلترا مثلاً كي يحاكم (س) من كبار المسؤولين الإسرائيليين الذين شاركوا في العدوان على قطاع غزة، وتجميع كافة المعلومات والبيّنات ضده في ملفٍ يقدم إلى واحدة أو أكثر من منظمات حقوق الإنسان في لندن كي تتقدم بشكوى ضده حال علمها بوصوله إلى دولته الثانية - بريطانيا - أي أن تقوم بريطانيا بمحاكمته ليس وفقاً لنظام الاختصاص الدولي، بل (الاختصاص الوطني) بصفته مواطناً بريطانياً ارتكب جرائم خطيرة في الخارج.^{٥٢}

وهذا الأمر يحتاج إلى تعاون دولي مع منظمات صديقة في أكثر من دولة، كما يحتاج إلى إمكانية جمع المعلومات عن سفر كبار المسؤولين وذلك بمساعدة بعض المنظمات الإنسانية في إسرائيل. فإذا تحققت هذه الشروط، وقامت المنظمات التي

تبنى هذا الملف بعمل جيد ومتقن مهنيّاً وقانونياً، فإنني أعتقد بأن هذه الوسيلة تعتبر إحدى الوسائل المجدية.

V- قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة

بالتدخل وتشكيل محكمة جنائية خاصة

نستطيع الاستفادة القانونية من الجمعية العامة

للأمم المتحدة بثلاثة طرق هي:

أولاً- طلب عقد جلسة خاصة للنظر في العدوان الإسرائيلي، وما نشأ عنه من جرائم، وذلك وفقاً للقرار (٣٧٧) لسنة ١٩٥٠ الذي عنوانه: (الاتحاد من أجل السلام) Uniting for Peace، ويمكن للجمعية العامة أن تصدر قراراً بإدانة إسرائيل والمطالبة بمحاكمة المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية؛ بسبب كون مجلس الأمن يرفض تحويل الموضوع إلى المحكمة الدولية لوجود من يدعم إسرائيل ويحميها بالفيتو، لذلك يأتي دور الجمعية العمومية كي تنظر في الأمر وتصدر قرارها بإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة (١٣) من النظام الأساسي للمحكمة.

وهذه الوسيلة فيها الكثير من الدعاية والإعلام، إذ إنه على الرغم من إمكانية جمع أغلبية من الدول لصالح اتخاذ قرار ضد إسرائيل إلا أن هذا القرار سوف يثير حساسيات كثيرة، وقد يدفع أميركا وبريطانيا ودولاً أخرى إلى الامتناع عن دفع اشتراكاتها للمنظمة الدولية.

ثانياً- تقديم طلب إلى الجمعية العامة كي تعقد جلسة خاصة يقدم إليها ملف القضية المعدّ بشكل جيد حول البيّنات والوثائق الثبوتية بالجرائم المرتكبة والطلب منها ممارسة اختصاصها في إنشاء

فرع ثانوي هو «محكمة جنائية خاصة» لمحكمة الجرائم المرتكبة خلال العدوان على قطاع غزة على غرار محكمة يوغوسلافيا سابقاً ومحكمة رواندا اللتين أنشأهما مجلس الأمن في ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على التوالي. ويستند هذا الطلب إلى صلاحية الجمعية العامة بموجب المادة (٢٢) من الميثاق في «أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها».

إمكانية النجاح في هذا الأمر واردة وغير مستحيلة، إلا أن محاذيرها هي المحاذير المذكورة في البند (أولاً) أعلاه. وهي على العموم ستكون مفيدة في مجال تحريك القضية الفلسطينية إعلامياً واستخدام ذلك كوسيلة ضغط على الدول الكبرى كي تقوم بدورها في الضغط على إسرائيل.

ثالثاً- هناك (١٠) دول عربية أعضاء في «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» الصادرة سنة ١٩٤٨ والتي بدأ سريان مفعولها في ١٢ كانون الثاني ١٩٥١ وإسرائيل تعتبر من أوائل الدول المصادقة عليها.

المادة الثامنة من هذه الاتفاقية تعطي الحق لأية دولة طرف في الاتفاقية أن تقدم طلباً إلى أجهزة الأمم المتحدة المختصة كي تتخذ طبقاً للميثاق ما تراه مناسباً من التدابير لمنع وقمع أفعال الإبادة الجماعية أو أي فعل منصوص عليه في المادة الثالثة في الاتفاقية، وذلك يشمل (محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية)، لذلك تستطيع أي من الدول العربية العشر الأعضاء في الاتفاقية تقديم الطلب المذكور إلى الجمعية العامة (أو مجلس الأمن وفي حالة رفضه، التقدم من ثم إلى الجمعية العامة)، مدعية أن إسرائيل ترتكب محاولة وشروعاً في

عملية الإبادة الجماعية.

كذلك يمكن لأية دولة عضو في الاتفاقية أن تعرض على محكمة العدل الدولية الموضوع كي تقوم بالحكم فيه، فيما يتعلق بتفسير الاتفاقية، أو تطبيقها، أو تنفيذها.

وهذه الوسيلة في رأيي شبيهة بطلب فتوى حول الجدار العنصري من محكمة العدل الدولية عن طريق الجمعية العامة، إلا أن الفارق بين الحالتين: أن الأولى فتوى استشارية غير ملزمة قانونياً بل أدبياً، بينما رأي المحكمة في حالتنا هذه سيكون قراراً ملزماً مستنداً إلى نصوص اتفاقية دولية، وهي اتفاقية منع الجينوسايد لسنة ١٩٤٨ المذكورة أعلاه.

الخلاصة

مما ورد أعلاه نرى أن تنفيذ القانون الدولي يعتبر عملية شاقة ومعقدة، فإذا كانت الدولة الخصم المراد التنفيذ ضدها هي إسرائيل فإن الأمر يكون أكثر تعقيداً وصعوبة.

لذلك فإنني أكرر للمرة الثالثة أن قضيتنا سياسية بالدرجة الأولى والقانون الدولي قد يفيدنا إذا ما أتقنا كيفية استغلاله لصالحنا، وذلك عن طريق تشكيل لجان من الخبراء مدعومة بدعم معنوي ومادي وخبراء من الدول العربية والإسلامية والصدقية. أي أنه علينا التعلم من خصومنا فهم يتقنون استغلال الثغرات في القانون الدولي، على الرغم من أن هذا القانون يقف إلى جانبنا، حيث إن الحق بجانبنا، إلا أنهم لا يعتمدون عليه وحده بل على قوتهم السياسية والإعلامية والدبلوماسية، ويعتبرون القانون عاملاً مساعداً ولا يهملونه.

لذلك علينا إعداد أنفسنا كي تكون لدينا عدة أوراق تدعم حقنا القانوني الواضح وليس بديلاً عنه، وذلك يحتاج إلى صبر ونفس طويل. واستخدام الكفاءات الموجودة لدينا والتي تضيع هباءً لانعدام الإرادة والتنظيم ومعرفة أفضل الطرق في استثمار قدراتنا وإمكاناتنا.

وزيادة على ذلك يجب علينا زيادة وتقوية علاقاتنا العربية والدولية والاستعانة بالأصدقاء ومن يناصرون الشعوب المظلومة والابتعاد عن التطرف والمغالاة في التفاخر بالماضي والعمل من أجل المستقبل بنظام ومهنية رفيعين والتعلم من أعدائنا كيفية التفكير العقلاني وتشغيل العقل بدلاً من القلب والعاطفة.

المراجع

International Review of the Red Cross, Volume 82, No 840, Dec. 2000, pp. 863 - 4.
ICRC Expert Meeting on Legal Review Weapons, 29 - 31 January 2001, The International Review of the Red Cross, Col. 83, No 842, 2001, pp. 539 - 542.
Mcmahon, Sean, 2009. Globalizing Politicide, retrieved from <http://www.counterpunch.org/mcmahon04132009.html> (last access 15/4/2009)
Sweeney, Joseph et al, 1995. The International Legal System, Cases and Material, West Publishing Company.

الهوامش

١ - انظر رأي البروفسور ريتشارد فولك (R. Falk)، أستاذ القانون الدولي البارز، وممثل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الذي منعت إسرائيل من الدخول في صيف ٢٠٠٨، في نشرة بديل الصادرة في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٨، Badil English Media: mediaenglish@badil.org
وكذلك رأي البروفسور جون دوغارد (J. Dugard) الممثل السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الموقع الإلكتروني:

(<http://www.thejerusalemfund.org>)

٢ - اعتبرت المادة (٦) المذكورة أن الاحتلال يعتبر مستمراً ما دامت سلطة الاحتلال تسيطر على عناصر الحكومة في الإقليم المحتل.

٣ - أطلقت المادة (٤) من معاهدة جنيف الرابعة على هؤلاء المدنيين المقيمين في الإقليم المحتل تعبير (الأشخاص المحميين - "Protected Persons")، ونصّت المعاهدة على وجوب تمتعهم بالكثير من الحماية والرعاية من قبل الجماعة الدولية والدولة الحامية - إن وجدت - وعلى احترام سلطة الاحتلال لأشخاصهم وشرفهم وممتلكاتهم وتأمين الخدمات الرئيسة من غذاء وصحة وتعليم لهؤلاء الأشخاص المحميين
٤ - أبدى البروفسور دوغارد استغرابه لتعبير (كيان معاد) قائلاً: "لم أسمع في حياتي بهذا التعبير"، انظر مقابلة مع دوغارد، مرجع سبق ذكره في الملاحظة (١) أعلاه.
٥ - انظر رأي مجموعة من النواب الأوروبيين، جريدة القدس عدد ٢٠٠٨/١١/١٤؛ وكذلك انظر رأي خمس منظمات بريطانية لحقوق الإنسان وعلى رأسها منظمة العفو الدولية في هذا الخصوص على الموقع الإلكتروني لـ: (بي. بي. سي) بالإنكليزية: <http://news.bbc.co.uk>
٦ - انظر البيان الصادر عن منظمة (دياكونيا) (Diakonia) السويدية لحقوق الإنسان في القدس، الصادر في كانون الثاني ٢٠٠٩ حول عملية (الرصاص المسكوب).
٧ - تنص المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة على: "منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

كما نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥، الصادر في تشرين الثاني ١٩٧٠ على المبادئ نفسها. انظر: Sweeney et al, pp ١٤٨٨ - ٨٩.

٨ - وهذا المبدأ مجمع عليه من غالبية فقهاء القانون الدولي ووارد في القرارات المذكورين الذين أقرّوا بإجماع الدول وتحولاً مع مرور الزمن إلى عرف دولي ملزم. انظر: Sweeney et al, op. cit. p. ١٤٧١.

٩ - انظر بيان منظمة (دياكونيا)، المشار إليه في الملاحظة رقم (٦) أعلاه، وكذلك بيان عدد من منظمات حقوق الإنسان البريطانية، ومن بينها منظمة العفو الدولية (أمستري إنترناشونال)، الصادر في ٢٠٠٨/٣/٦، والذي يحدد الالتزامات القانونية لإسرائيل تجاه قطاع غزة وسكانه في الجوانب الإنسانية بصفته إقليماً محتلاً. وهو منشور على الموقع الإلكتروني: <http://news.bbc.co.uk>

١٠ - جريدة القدس، ٢٠٠٩/٤/١١.
١١ - الفقرة الثانية (ب) من المادة (٧) من «النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية»، الصادر في روما سنة ١٩٩٨، والذي دخل حيز النفاذ في ١/٧/٢٠٠٢. كذلك نصّت المادة (٥٤) من البروتوكول الإضافي الأول إلى معاهدات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩، والصادر سنة ١٩٧٧ على: «يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب». ورغم أن إسرائيل ليست طرفاً في كلتا الوثيقتين المذكورتين هنا، إلا أن المبدأ المشار إليه يعتبر قاعدة عرفية دولية ملزمة لكافة دول الجماعة الدولية.

١٢ - أصبحت إسرائيل طرفاً في معاهدات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩ بتاريخ ١٥/٧/١٩٥١.

١٣ - أعلنت هذه الاتفاقية وأقرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول ١٩٤٨، ودخلت حيز النفاذ في ١٢ كانون الثاني ١٩٥١.

١٤ - انظر: International Review of the Red Cross, ٢٠٠٠، pp. ٨٦٣ - ٤.

٤١ - بموجب قرار الجمعية العامة رقم (٣٢٣٧)، الصادر في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٤.

٤٢ - خاصة قرار الجمعية العامة المتخذين بالإجماع، وهما: القرار رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠، والقرار رقم ٢٦٢٥ لسنة ١٩٧٠، واللذين ينصّان على حق الشعوب المستعمرة أو المحتلة أراضيها في الاستقلال وإنشاء دولة مستقلة والسيطرة على ثرواتها الطبيعية.

٤٣ - المادتان ١ و ٥٥ من الميثاق.

٤٤ - المادة ١٠ فقرة (٢) من النظام الأساسي المعدّل.

٤٥ - كافة نصوص النظام الأساسي للمحكمة تنص على تعبير الدول الأعضاء أو الدولة العضو، كما هو حال الديباجة والمادتين ١١، ١٢ من النظام الأساسي. والأمر المثير هو أن هناك أكثر من خمس عشرة دولة أعضاء في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، عدد سكانها أقل كثيراً من عدد مواطني مدينة غزة أو أن مساحتها أقل من مساحة مدينة الخليل وحدها. ومن الأمثلة على ذلك: اندورا، انتيجا وبربودا، برباد، ترينداد وتوباغو، ساموا، سان فنسنت جرنادين، سان مارين، فيجي، ليتوني (وهي بجانب ليتوانيا أو جزء من هذه الدولة)، مالطة ونورو.

٤٦ - وقد أعلن القاضي الإسباني قبل أسبوعين أن المحكمة جمدت النظر في هذه القضية بسبب إجراء إسرائيل تحقيقاً فيها. انظر جريدة القدس ٣/٤/٢٠٠٩.

٤٧ - وهذا ما تنص عليه الفقرة (٢) من المادة (١٨) من النظام الأساسي للمحكمة.

٤٨ - نص المادة (١٢) من النظام الأساسي التي تعتبر الحالتين المتعلقةتين بالدولتين اللتين تستطيع كل منهما التقدم بطلب إلى المحكمة، إنما هي شرط مسبق يجب توافره في أية دعوى تقدم إلى المحكمة من قبل دولة عضو أخرى أو من قبل المدعي العام باستثناء إحالة القضية إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن، إذ إن الدولة المحالة إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن لا يشترط أن تكون عضواً في النظام الأساسي للمحكمة، كما حدث في السودان التي أحالها المجلس سنة ٢٠٠٥ إلى المحكمة بموجب القرار رقم ١٥٩٠.

وهناك طعن في صلاحية مجلس الأمن في إحالة دولة غير عضو في النظام الأساسي للمحكمة من قبل عدد كبير من خبراء القانون الدولي على أساس أن ذلك يتنافى مع المادة (٣٤) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ التي تنص على أن الاتفاقيات الدولية مقصورة على الدول الأعضاء فيها فقط. أي أن نص الفقرة (ب) من المادة (١٣) من النظام الأساسي للمحكمة يتناقض مع قاعدة أمرة في اتفاقية فيينا المذكورة، وبذلك يعتبر هذا النص باطلاً ويتناقض مع سيادة الدول المعنية، إذ يلزمها بنصوص اتفاقية لم تصادق عليها.

٤٩ - وهي نفس النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي بدأ سريان مفعوله في ١/٧/٢٠٠٢.

٥٠ - من هذه الدول: إنكلترا، إسبانيا، فرنسا وبلجيكا.

٥١ - الولايات المتحدة هدّدت حكومة بلجيكا بنقل مقر حلف الأطلسي من بروكسل، الأمر الذي لعب دوراً كبيراً في الضغط على الحكومة البلجيكية.

٥٢ - كما حصل قبل عامين في إنكلترا، حينما أبلغ أحد كبار الضباط الإسرائيليين بوجود شكوى ضده، وأمر بالتحقيق معه حول شكوى مقدمة ضده بتهم ارتكاب جرائم حرب، إلا أن السفارة الإسرائيلية طلبت منه عدم مغادرة الطائرة والعودة إلى إسرائيل.

١٥ - انظر: ICRC Expert Meeting on Legal Reviews Weapons The, ٢٩ - ٣١ January ٢٠٠١, vol ٨٣, No ٨٤٢, ٢٠٠١, pp. ٥٣٩ - ٥٤٢.

١٦ - انظر تصريحات البروفسور الأميركي ريتشارد فولك، الذي اعتبر هذا القتل العشوائي جريمة ضد الإنسانية، المرجع السابق الوارد في الملاحظة (١) أعلاه.

أما البروفسور فرانسيس بويل، أستاذ القانون الدولي بجامعة لينوي الحكومية، فقد اعتبر أن هذه الأعمال تشكل جريمة إبادة الجنس البشري (Genocide) www.academicsforjustice@yahoo.com See

١٧ - انظر البيان الصادر عن «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة» في ١٦/٤/٢٠٠٩. وكذلك رأي البروفسور دوغارد، المشار إليه أعلاه في الملاحظة رقم (١).

١٨ - المادة ٨ فقرة ٢ ب (٩) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

١٩ - تصريحات لجون غينغ بعد حرق مخازن وكالة الغوث وضرب مدرسة الفاخورة التي كان بداخلها مئات المدنيين، وقد أديعت هذه التصريحات في عدد من الفضائيات، وبثتها الإذاعات، ونشرتها الصحف خلال العدوان.

٢٠ - انظر: بيان منظمة (دياكونيا) لحقوق الإنسان، المرجع السابق في الملاحظة رقم (٦) أعلاه.

٢١ - المرجع نفسه، صفحة (٢).

٢٢ - ورد ذلك في عدة نشرات لفضائية الجزيرة خلال العدوان.

٢٣ - بيان (دياكونيا)، المرجع السابق، صفحة (٢).

٢٤ - المادة (٣٣) من معاهدة جنيف الرابعة، نصّت على: "تخظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب".

٢٥ - الفقرة ب (٢٥) من المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٢٦ - الفقرة ٢ (ز) من المادة السابعة من النظام الأساسي.

٢٧ - انظر المرجع السابق، الملاحظة رقم (١٦) أعلاه.

٢٨ - انظر McMahon، ٢٠٠٩.

٢٩ - انظر بيان منظمة (دياكونيا)، المشار إليه أعلاه في الملاحظة (٦).

٣٠ - نشرة الجزيرة الفضائية باللغة العربية، الأحد ١١/١/٢٠٠٩، برنامج الجزيرة منتصف اليوم.

٣١ - مقابلة نشرة الجزيرة بالعربية، مساء الأحد ١١/١/٢٠٠٩ مع الدكتور رمزي منصور أستاذ العلوم بجامعة بيرزيت.

٣٢ - نشرة أخبار الجزيرة بالعربية، مساء الأحد ١١/١/٢٠٠٩.

٣٣ - نشر الجزيرة بالعربية، مساء الأربعاء ١٤/١/٢٠٠٩.

٣٤ - مقابلة أجرتها فضائية الجزيرة في نشرتها بالعربية مساء الثلاثاء ١٣/١/٢٠٠٩.

٣٥ - هذا ما قاله خبير الأسلحة البريطاني داي ويليامز (Dai Williams) في مقابلة مع فضائية الجزيرة بالإنكليزية، مساء الجمعة ٢٠/٢/٢٠٠٩.

٣٦ - المرجع نفسه.

٣٧ - المادة (٨) فقرة ٢ (ب) ٢٠.

٣٨ - المادة نفسها (٨) فقرة ٢ (ب) ٤.

٣٩ - انظر بيان (دياكونيا) المذكور أعلاه في الملاحظة رقم (٦).

٤٠ - المادة (٨) فقرة ٢ (ب) ٢٤.

التحوّل العادل نحو الديمقراطية: مقارنة نظرية

رامز يونس*

سلطوية أو صراعات دامية وعنفقة بفعل الحروب الأهلية، أو العنف بكافة أشكاله السياسي، والإثني والديني وغيرها، كما وأنه يشمل الحالات التي تتمكن فيها الدول من التخلص من الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي.

وبناءً على حقيقة أن الأنظمة الاستبدادية السابقة أساءت استخدام السلطة وارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحق مواطنيها؛ فإنه يجب على النظام الجديد أن يبنى على فكرة جوهرية راسخة ألا وهي وجوب إحقاق الحق وإرساء سبل العدل وإنصاف الضحايا سواء أكانوا أفراداً أم جماعات. أولئك الضحايا الذين عانوا من الظلم والفظائع والألم وخسائر في الأرواح والممتلكات على يد النظام البائد.

(transitional justice) يختص بمجموعة من القضايا المتعلقة بالتعامل مع الميراث المؤلم

يرتبط مفهوم التحوّل العادل نحو الديمقراطية (transitional justice) بالمرحلة الانتقالية التي تعيشها دولة ما إثر تغييرات جوهرية تطرأ على نظامها السياسي، حين يتحوّل ذلك النظام من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي. ويعرّف المركز الدولي للتحوّل العادل (International Center for Transitional Justice) هذه العملية بأنها «مجموعة من الإجراءات التي تتخذها المجتمعات لتصفية ميراث من الانتهاكات الواسعة والمنهجية لحقوق الإنسان خلال فترة انتقالها من حقبة الصراع العنيف أو الاضطهاد إلى مرحلة السلام والديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحقوق الفردية والجماعية للإنسان»^١.

وبهذا المعنى، فإن ذلك التحوّل يشمل الدول التي انتقلت من مرحلة الرزوح تحت ولاية أنظمة

* مختص في حقوق الإنسان وحل النزاعات

من الماضي وتحديد المسار الذي يمكن من خلاله للمجتمع وأفراده استرجاع حقوقهم الضائعة وجبر الضرر .

وتكمن أهمية هذا الفرع من العلوم في حقيقة أن الشعوب يجب ألا تبقى أسيرة الماضي رغم صعوبته وآلامه، وإنما يجب عليها أن تتعافى وتتصالح؛ لأن ذلك هو الطريق الوحيد الذي سيمكنها من إعادة بناء وحدتها من جديد؛ والذي هو شرط تقدمها وازدهارها في المستقبل . ويجب أن تكون هذه العملية عملية واعية ومنظمة وقائمة على فكرة سامية ألا وهي إحقاق العدل، وليس الانتقام من عناصر ورموز النظام البائد . فالشعوب تتعلم مما حدث لها في الماضي، وعليها أن تعمل على أن ما حدث في الماضي لن يتكرر مرة أخرى وهذا يشمل مرحلة التحول نحو الديمقراطية أيضاً .

لذلك يجب أن تركز جهود المجتمعات على القضايا المهمة وأبرزها: إعادة اللحمة والوحدة بين أبناء الوطن الواحد، وإعادة بناء الإنسان والمجتمع، وإعادة الثقة بين أفراد المجتمع بكافة شرائحه، وإعادة الثقة بين أفراد المجتمع والسلطة، وبناء مؤسسات قائمة على الديمقراطية، ونشر حقوق الإنسان وضمان احترامها، وفرض سيادة واحترام القانون، وإرساء قيم وأحكام العدل والمساواة والتسامح وتقبل الآخر .

خلال مرحلة التحول إلى الديمقراطية يضطر المجتمع إلى التعاطي مع جملة كبيرة من العوامل النفسية والانفعالية والعاطفية والعقلية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية؛ لكي يتمكن من التعافي من الماضي وآلامه . لذلك

لا بد لنجاح عملية التحول من أن تكون مصحوبة بعملية تحول جذري وحقيقي للنظام الاجتماعي والثقافي، بحيث يتوازى هذا مع التطور الإيجابي الذي أصاب النظام السياسي عند تحوله إلى الديمقراطية .

يتم عادة تحديد ثلاثة مستويات من العدالة لكي يتم التعامل معها أثناء مرحلة التحول وتشمل: إعادة العلاقات (التطبيع)، والجزاء (العقاب)، وعدالة توزيع الموارد .

الجزاء (العقاب) (Retributive justice)

يقوم هذا المبدأ على فلسفة إيقاع العقوبة على المخالفين أحكام القانون وخاصة أولئك الذين ارتكبوا أعمالاً إجرامية ذات تأثير كبير، وهي فكرة قائمة على ضرورة إيقاع العقاب على من نفذ أو أمر بتنفيذ انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من عناصر وقيادات النظام البائد . فإيقاع العقوبة في هذه الحالة ليس مبرراً فقط وإنما قد يكون إجبارياً أيضاً، بحيث يتم إيقاع المسؤولية الفردية ومحاسبة مقترفي تلك الانتهاكات كافة دونما تمييز^٢ . كما وأنها، أيضاً، مهمة لإرساء نهج واضح يتم تعلمه والعمل به في المستقبل أيضاً، ومفاده أن كافة مرتكبي الانتهاكات سيتم إحضارهم إلى العدالة لتقول كلمتها فيهم، ومن ثم سيتم تطبيق أحكامها عليهم وعلى كل فرد تسنى له القيام بأعمال كهذه . كما وأن هذا الأمر يشكل جزءاً أصيلاً من النظام السياسي الجديد القائم على سيادة القانون وفرض هيئته وتنفيذ أحكامه، وأن التساهل وعدم تطبيقه على الجميع

قد يحمل في طياته بذور مشاكل قد تحدث في المستقبل؛ إذا ما أسيء العمل به. ومن الضروري أن تتم محاكمة أولئك المنتهكين بالدرجة الأولى في محاكم وطنية خالية من أي تدخل أجنبي؛ لأن هذا الأمر من صميم سيادة البلد، ومن شأنه وحده ضمان وحدة الشعب، وبالرغم من ذلك يمكن للقائمين على النظام الجديد الاستعانة بدول أخرى صديقة لدعم النظام القضائي ولاسيما في حال كون النظام القضائي غير ناضج أو مؤهل بالشكل المطلوب. وفي بعض الحالات الأخرى قد يكون عدد من مسؤولي النظام البائد مطلوبين لجهات أخرى دولية للمحاكمة، كما في المحكمة الخاصة التي شكلت لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة مثلاً؛ وبالتالي يجب على النظام الجديد التعاون في تسليم أولئك المطلوبين للعدالة الدولية إذا لم يكونوا مطلوبين للقضاء في دولتهم. وأيضاً محاكمات نومبرغ وطوكيو بالرغم من أنها كانت محاكمات سياسية بالدرجة الأولى إلا أنه يعتد بها كأمثلة على ضرورة تقديم مسؤولي ورموز النظام السابق للعدالة.

إعادة العلاقات (التطبيع) (Restorative justice)

تقوم فلسفة هذا المستوى على تشجيع التسامح وإعادة تطبيع العلاقات التي تأثرت سلباً بين أفراد المجتمع أو بين شرائحه المختلفة وإعادة اللحمة إلى كل الفئات التي يتكون منها المجتمع وتوحيد القيم والمبادئ التي قد تكون قد تأثرت في الماضي؛ لأن هذا هو الضمانة لثبات النظام الاجتماعي

والسياسي واستقرارهما في المستقبل^٣. ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن تكون عملية الصلح والتصالح عملية شموليةً جامعةً ويجب ألا تستثني أحداً من أولي العلاقة بالماضي سواء الضحايا وعائلاتهم أو مرتكبي الانتهاكات وعائلاتهم. ولعل تجربة جنوب إفريقيا خير شاهد على ضرورة العمل الحثيث بهدف إعادة العلاقات وتوحيد كافة فئات الشعب من خلال ما عرف بلجنة الحقيقة والتصالح (Truth and Reconciliation commission)

وفي كثير من الدول مثل الأرجنتين والأوروغواي وتشيلي والسلفادور وموزمبيق كان لزاماً إنشاء لجان وطنية من أجل الوصول إلى الحقيقة وكشف ما حدث أثناء الفترات المظلمة التي عاشتها تلك الدول قبل فترات التحول التي كان أبرزها اختفاء العديد من الأشخاص قسرياً، فمن المهم لكي تطوى صفحة الماضي بالنسبة إلى تلك العائلات أن يتم الكشف عن مصير أبنائها وأعراسها. وهذه نقطة غاية في الأهمية لنجاح عملية التحول، وبالتالي من الضروري الاعتراف بحق هؤلاء في الوصول إلى معلومات ومساعدتهم على الحصول عليها تمهيداً لما ستترتب عليه من إجراءات أخرى في المستقبل.

عدالة توزيع الموارد (Distributive justice)

تقوم فلسفة هذا الفرع على ضرورة النظر في توزيع الموارد، الأموال، المناصب، مركز القوة، وغيرها بين أفراد وفئات المجتمع بحيث يتم ضمان تمتع كل فرد في المجتمع بالحقوق في الحصول على

فرص عادلة ومتساوية من الإمكانيات والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية المتوافرة داخل الدولة. وتقع على عاتق النظام الجديد التأكد من إجراء تلك المراجعات؛ منعاً لاستئثار أفراد أو مجموعات معينة داخل المجتمع بالمزايا أو الموارد التي تتوافر في الدولة خاصةً بعد التحوّل إلى الديمقراطية. ولعل التجربة الروسية تبقى حاضرة في الذاكرة عند الحديث عن هذا الموضوع، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفيتي ومن قبله سياسة البروسترويكا إلى بروز طبقة اجتماعية جديدة أفرزت عدداً من المليارديرات الذين سيطروا على الكثير من موارد الدولة بعيد انهيارها وبيعها للقطاع الخاص ومن أبرزها قطاع البترول والغاز والكثير من المصانع الكبيرة التي كانت تملكها الدولة.

عدالة التوزيع تقتضي أن تتم معالجة كافة الأخطاء التي ارتكبت في الماضي والتي أدت إلى وجود الظلم القائم على سوء توزيع واستغلال موارد الدولة وإزالة آثاره وضمان عدم حدوث تلك الأخطاء في المستقبل ومنها عدم استئثار أفراد أو جماعات محددة بتلك الموارد بما فيها السلطة نفسها. ويجب الانتباه إلى أنه في كثير من حالات عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة التي أرهقت ومزقت العديد من دول العالم كان الباعث الأساس فيها هو الصراع على الموارد الاقتصادية وغيرها التابعة للدولة وسوء توزيعها واستغلالها أو استئثار فئات جديدة بها دون غيرها من فئات الشعب. ولعل مثال ألمانيا بعد انهيار حائط برلين في العام ١٩٨٩ يمثل نموذجاً ناجحاً لما يجب أن تكون عليه إعادة التوزيع، حيث تمكن الألمان من

تخطي اختلافاتهم السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة بين ضفتي الوطن لحوالي أربعين عاماً والانصهار في نظام جديد مبني على العدل في توزيع الثروات الوطنية.

وفي هذا السياق، يقول العالم بوخنان: «دون وجود بنية تحتية أساسية للقطاع الصحي، ودون وجود الأمن والأمان للمواطنين اللذين يتأنيان فقط من خلال فرض هيبة وسيادة القانون، لن يكون هنالك مجال لنجاح الجهود الدولية الهادفة إلى فرض معايير عدالة التوزيع على أي مجتمع»^٥.

الطرق التي يمكن اتباعها في فترة التحوّل

هناك العديد من الطرق التي مارستها بعض الدول في فترة تحوّلها إلى الديمقراطية من أجل إغلاق صفحة الماضي، وهذه الطرق جميعها تشمل بشكل أو بآخر أقسام العدالة التي تمت مناقشتها سابقاً. المهم في الأمر أن تكون أي من الوسائل التي تقرر دولة ما اتباعها مركزة على إنصاف ضحايا النظام السابق وعائلاتهم وتأمين احتياجاتهم النفسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. كما ويجب أن تكون متوازية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على وجه الخصوص^٦.

في كتابه (العدالة والتسامح بعد العنف) يذكر أندرو ريجبي أربع طرق رئيسة مستمدة من تجارب بعض الدول التي مرت بمرحلة تحوّل وهي^٧:

أولاً - النسيان (amnesia)

وهو يتأتى عندما يتم خلق ما يعرف بالاتفاق

رابعاً - التسامح (reconciliation)

وهو عملية تشمل تطبيع العلاقات التي تأثرت بسبب الأحداث التي مر بها المجتمع وتشمل كافة النواحي اللازمة لتجاوز خلافات الماضي وآثامه من أجل التطلع إلى مستقبل أفضل. ولعل مثال جنوب إفريقيا بعد نجاحها في التخلص من نظام الفصل العنصري يبقى هو الأوضح بالرغم من أنه تم دمج التسامح بإنشاء لجان قول الحقيقة والمكاشفة.

وإلى ما تقدم يضيف المركز الدولي للتحوّل العادل (International Center for Transitional Justice) طرقاً أخرى من أهمها:

أولاً - إجراء تعديلات هيكلية في القوانين. حيث إن من المهم أن يتم إقصاء أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان أو أولئك الذين أدينوا بالفساد واستغلال النفوذ والسلطة من تولي مناصب حكومية في النظام الجديد.

ثانياً - بناء المتاحف والتذكارات، حيث إنه من المهم الاعتراف بما حدث في الماضي وتخيل ذكرى ضحاياه؛ حيث يوثق لحقبة تاريخية مرت بها دولة ما، ويساعد الأهل الذين لا يزالون على قيد الحياة على تقبل ما حدث والانخراط في النظام الجديد، والأهم أنه يبقى عبرة للأجيال القادمة ولأولئك الذين سيتبوؤون مناصب حكومية في المستقبل.

تلك هي أبرز الطرق التي يمكن لدولة - أو مجتمع ما - أن تتبناها أثناء تحولها إلى الديمقراطية ولكن يبقى الأهم هو أن أية دولة يجب أن تكون واعية في عملية اختيار الطريقة المناسبة لشعبها بناءً على جملة كبيرة من المعطيات التي يجب أن تكون معروفة لديها؛ لأن اختيار الطريقة له بالغ الأثر

الشعبي العرفي على النسيان، حيث يتوصل الشعب بطريقة ما إلى خلاصة أنه لا يريد أن يفتح صفحة الماضي وإنما يفضل أن يضعها في الظل على ألا يعود إلى ذكرها مرة أخرى. ويضرب ريجبي مثال إسبانيا بعد انهيار النظام القمعي الذي عاشته تحت سيطرة الجنرال فرانكو.

ثانياً - العقوبة (tribunals)

ولعل أشهر الأمثلة على ذلك هو المحاكمات التي تلت الحرب العالمية الثانية في نورمبرج وطوكيو، وكذلك محاكمة صدام حسين بعد احتلال العراق. وكما ذكر سابقاً تقوم هذه الطريقة على اعتبار أنه يجب محاكمة من تورطوا في ارتكاب الجرائم ومعاقتهم عليها تحقيقاً لمبدأ (العدالة في العقاب) (justice by punishment).

ثالثاً - إنشاء لجان المكاشفة وقول الحقيقة.

وهذه الطريقة تقوم على الاعتراف بحق الشعب في الوصول إلى حقيقة وطبيعة ما كان يجري في الماضي، والأهم كشف النقاب عن مصير الأشخاص الذي اختفوا قسرياً أو فقدوا الاتصال بذويهم أو المعتقلين في أماكن سرية، ويشمل الكشف عن مكان دفن جثث الضحايا وغيرها. بالإضافة إلى تقبل اعترافات الأشخاص الذين ارتكبوا تلك الأفعال وتقبل اعتذاراتهم وندمهم على ما اقترفت أيديهم. كما حدث في بعض دول أميركا اللاتينية ومنها تشيلي.

أي من المكونات الثلاثة قد يؤدي إلى خلل جسيم في العملية برمتها.

المراجع

AMSTUTZ, M. R., 1999, International Ethics: Concepts, theories, and cases in global politics, Rowman & Littlefield Publishers, Inc., Oxford.

BUCHANAN, A., 2004. Justice, Legitimacy, and self-determination: Moral Foundations for International Law. Oxford University Press, Oxford

LONG, W. J., & BRECKE, P., 2003. War and Reconciliation: Reason and Emotion in Conflict Resolution, Massachusetts Institute of Technology, Massachusetts.

MENDEZ, J. E. ,1997.» In Defense of Transitional Justice» in McADAMS, A. J. (Ed.), Transitional Justice and the Rule of Law in New Democracies, University of Notre Dame Press, Minnesota, (PP. 126-).

RIGBY, R., 2001. Justice and Reconciliation after the Violence, Lynne Rienner Publishers, London.

The International Center for Transitional Justice, 2007. What is Transitional Justice? Retrieved from <http://www.ictj.org/en/tj/>, (last access April 28, 2007)

الهوامش

1 The International Center for Transitional Justice, 2007.

2 Mendez, 1997

3 Amstutz,

4 Long, & Brecke 2003.

5 Buchanan, 2004.

6 The International Center for Transitional Justice, مصدر سابق

7 Rigby, 2001

8 Mendez, مصدر سابق

على مدى نجاح مرحلة التحوّل وتحقيقها أهدافها. لكم وكما يقول ماندنز فإنه حتى لو قبلنا الافتراضية القائلة بوجود بعض الالتزامات تجاه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان فإن الكثير من الباحثين حذروا من أن القول بأن العقاب (واجب) يجب تنفيذه هو أمر خاطئ أخلاقياً إذا ما عرّضت السلطات خلال تحقيق هذا الواجب وجود الديمقراطية نفسها للخطر وأعاقت فرص تحقيق مصالحة حقيقية بين أطراف النزاع.^٨

خطة التحوّل

لضمان مرحلة تحوّل ناجحة في بلد ما يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل وهي على النحو التالي: يجب أن يكون الهدف من الخطة هو دعم عملية التحوّل إلى الديمقراطية (Democratic Transformation) من خلال دعم عملية بناء مؤسسات ديمقراطية ونشر مبادئ حقوق الإنسان وإعلاء قيم الحرية والسلام والتصالح والتسامح وتقبل الآخر. ومن الضروري أن يتوازى ذلك مع فرض سيادة القانون وتعزيز قيم احترامه وأن يضمن تطبيقه على الجميع دون استثناء وأن أية مخالفة له يتم التعامل معها بحزم ووفقاً للقانون نفسه، ولهذا يجب ضمان بناء ثلاثة أركان رئيسة وهي: بناء أو تطوير القانون بما يشمل المستجدات شريطة أن يتضمن كافة المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تعتبر الحد الأدنى الذي يجب أن يتمتع به بنو البشر للحفاظ على كرامتهم، وبناء قوة إنفاذ القانون بحيث يكون ولاؤها للقانون والوطن فقط، وتطوير حقل القضاء وضمان عمله بالشكل السليم. فالإخلال أو فقدان التوازن بين

انعكاسات منتظرة على القضية الفلسطينية

الأولى بين متساوين: النظام الدولي ما بعد الهيمنة الأميركية

د. سمير عوض*

مقدمة

يميل النظام العالمي إلى إعادة توزيع القدرات ضمن المستويات المختلفة، سواء على مستوى النظام الدولي أو مستوى الدولة أو حتى الفرد، خصوصاً بعد تجاوزه حرباً دولية أو أزمة عالمية. كما كانت الحال بعد انتهاء الحرب الباردة، وانتهاء الاتحاد السوفييتي، وكذلك أحداث ١١ أيلول وما أعقبها من حرب (المحافظين الجدد) على الإرهاب أو الإسلام. تلك الحرب التي أنتجت ما عرف باسم (مبدأ بوش) وهو «أن من ليس معنا فهو ضدنا». هذا المبدأ الذي يعني أنه لا توجد منطقة محايدة أو منطقة وسطى بين الولايات المتحدة وأعدائها؛ وبالتالي على الدول جميعها الاختيار. وهكذا تورط العالم أجمع في الحرب اللامسؤولة التي تقودها الولايات المتحدة على المسرح الدولي وبالأخص في أطراف الدول الإسلامية في: أفغانستان والعراق والصومال

* استاذ الدراسات الدولية بجامعة بيرزيت

واليمن وغيرها... هذه كانت السمة المميزة للإدارة الجمهورية السابقة التي تميّزت بالإفراط في استخدام القوة العسكرية وأخضعت الدبلوماسية الدولية للاعتبارات القومية الأميركية؛ إذ شهدت هذه الفترة استخفافاً بالمؤسسات الدولية والقانون الدولي، وممارسةً للخداع على نطاق عالمي ودون اعتماد الأدلة الكافية، كما شاهدنا في حال الاتهام الأميركي للعراق بتطوير أسلحة الدمار الشامل، التي لم يجدها الأميركيون لغاية اليوم، بعد سبع سنوات من إزالة نظام صدام حسين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن الأزمة المالية العالمية قد تهيئ الأجواء لنهاية عصر تحكم الولايات المتحدة الأميركية بالنظام المالي العالمي وسيطرتها على كل من: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات التجارة العالمية. إن امتداد الولايات المتحدة بشكل واسع وتورطها في حروب لا يمكن أو لا تستطيع الولايات المتحدة الانتصار فيها،

مثل الحرب على الإرهاب والحرب في العراق وأفغانستان، كل هذا يشكل تحدياً لفكرة الهيمنة الأميركية أو النظام العالمي أحادي القطبية، الذي ترتب الولايات المتحدة على رأسه وتنفرد بالقرار في مختلف مؤسساته السياسية والاقتصادية.

وتتعدد الأصوات المطالبة بتغيير النظام المالي العالمي الذي يعتمد على قاعدة الدولار دون أية قيود مفروضة على السياسة المالية غير المسؤولة للولايات المتحدة الأميركية. فالرئيس الجديد للولايات المتحدة عليه أن يتعامل مع عالم متغير يشهد منافسة حادة من كل الجوانب وبالأخص تلك الاقتصادية. إن حجم المديونية الداخلية للولايات المتحدة الأميركية قد تجاوز العشرة ترليونات دولار، سيقع على عاتق الأجيال القادمة - من العمال والموظفين والمستثمرين والإداريين الأميركيين - معالجة هذه الديون بشكل لائق، بمعنى تسديدها وليس الإفلات من ردها عن طريق افتعال أزمات مالية أو اتباع سياسة تضخمية أميركية. هذا الموقف يصبح أكثر إلحاحاً عند مقارنة حجم الاقتصاد الأميركي البالغ ١٤,٥ ترليون دولار بالاقتصاد الصيني البالغ ٧,٨ ترليون دولار، والأوروبي البالغ ١٤,٨ ترليون دولار. وعند النظر إلى حجم الشركات الكبرى في كل من الولايات المتحدة واليابان نرى أن شركة (جنرال موتورز) التي كانت المشغل الرئيس للعمال قبل الأزمة المالية الحالية، قد تراجع حجمها في السوق إلى ٧٥٠ مليون دولار، بينما شركة (تويوتا) اليابانية تزيد قيمتها في السوق على ١١٥ بليون دولار؛ مما يطرح العديد من الأسئلة حول مستقبل الهيمنة الاقتصادية الأميركية.

كان المثل الدارج في الولايات المتحدة يقول إنه «إذا عطس الاقتصاد الأميركي؛ فإن بقية اقتصاديات

العالم ستصاب بالأنفلونزا»، واليوم وبسبب الأزمة المالية العالمية التي نشأت في الولايات المتحدة وبالذات في سوق الرهن العقاري وامتدت إلى باقي دول العالم، فإن العالم اليوم يبحث عن حلول لتخفيف اعتماده على الاقتصاد الأميركي وتحرير مؤسساته المالية من الهيمنة الأميركية.

هناك داع لتشكيل نظام مالي عالمي جديد يذكر بالفترة بعد الحرب العالمية الثانية، حين تمكنت الدول الكبرى من صياغة نظام (بريتون وودز). فالصين مثلاً أشارت في صحيفتها الرئيسة إلى رصيدها الهائل من سندات الخزانة الأميركية البالغ نصف ترليون دولار، والقابل للاستخدام في حال وجود محاولات أميركية لإعادة النظام المالي والمصرفي الذي يعتمد قاعدة الدولار، وطالبت باعتماد سلة عملات بما فيها (اليوان) الصيني، بدلاً من الدولار كقاعدة للاقتصاد العالمي.

إعادة تشكيل النظام العالمي : مرحلة ما بعد الهيمنة الأميركية

يشهد النظام العالمي، حالياً، بروز قوى باتجاه التغيير وإعادة ترتيب النظام الدولي في إطار متعدّد الأقطاب لا أحادي القطبية؛ إذ لم يعد ممكناً للولايات المتحدة الانفراد بالقرار السياسي العالمي، كما كان الحال منذ نهاية الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفيتي عن الساحة. فالقوى الكبرى - مثل: الصين وروسيا والهند واليابان وألمانيا - تتمتع بثقل سياسي كبير لن تستطيع الولايات المتحدة إهماله أو تجاوزه أو مواجهته؛ وبالتالي قد نشهد بوادر لإعادة تشكيل النظام العالمي على أساس تعددية القطبية.

فشكل المواجهة في النظام العالمي في المرحلة المقبلة

سيكون مختلفاً عن ما عهدناه في القرن الماضي . حيث إن السيناريو الأقرب سيشهد منافسةً إن لم يكن مواجهة بين القوى الكبرى المذكورة والقوة العظمى الوحيدة (الولايات المتحدة) التي لم تعد قادرةً على إخضاع العالم لإرادتها، وهي كذلك غير قادرة على الانسحاب سلمياً وبهدوء إلى حدودها القومية المعترف بها والتوقف عن التدخل غير المبرر وغير المرغوب في الدول الأخرى . وفي هذا الصدد، ستقوم إدارة الرئيس أوباما بمحاولة التخفيف من حالة العداء المتراكمة للسياسة الأميركية لدى دول العالم، وذلك عن طريق إشراك دول العالم وبخاصة الكبرى في القرار والمسؤولية عن مختلف القضايا، وبخاصة النزاعات والحروب . سيعمل أوباما على أن يظل الجيش الأميركي الأقوى في العالم، ولكنه قد يخفف إلى حد كبير من الانتشار الزائد للجيش الأميركي في مختلف أقاليم العالم، وبخاصة في أطراف العالم الإسلامي . وما زيارة الرئيس أوباما إلى تركيا وتوجيهه خطاب الصداقة والتعاون إلى دول العالم الإسلامي من هناك، إلا دليل على قرب انقضاء فترة تفرّد أميركا في تقرير السياسة العالمية .

الخطة الاقتصادية للرئيس أوباما

في النظام السياسي الأميركي لا بدّ من تعاون المؤسسات التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية في اتخاذ قرارات كبرى بحجم معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية . وفي اجتماعه مع حكام الولايات من كلا الحزبين تعهد الرئيس بالمشاركة في اتخاذ القرارات على كافة المستويات، وطلب منهم المساهمة في إنجاح الخطة الاقتصادية ومدد للحكام الجمهوريين يد الصداقة كالديمقراطيين . وأوضح أنه يريد خلق (٥, ٢) مليون فرصة عمل، وخيرهم

بين أمرين : إما لجم الإنفاق وإما زيادة الضرائب، وسوف يبقى أوباما صاحب الكلمة الأخيرة وصانع القرار والقوة في التغيير الجديد .

يؤدي الركود الاقتصادي والبطالة إلى ارتفاع التكاليف الصحية للفقراء، ويعني هذا زيادة (طابع الطعام) وتعقيدات وضغطاً على الرفاه . طلب حكام ٤١ ولاية المساعدة بقيمة (٤٠) بليون دولار للصحة، و(١٣٦) بليون دولار للبنية التحتية (مشاريع طرق، صيانة جسور) يمكن البدء بها بشكل خاص وبسرعة بالإضافة إلى مشاريع أخرى تتعلق بالمياه والمدارس، أما في الولايات التي تجري فيها مشاريع بنية تحتية ورعاية صحية، فاقترح الرئيس عمل تخصيصات ضريبية (في الاستثمار) مع زيادة (طابع الطعام) (Food Stamps)، وكذلك تجديد مشاريع الطاقة ومبادرات المشاريع الخضراء، وكذلك زيادة (٤٠) بليون دولار كمساهمة فدرالية في برنامج الرعاية الصحية للفقراء والمعوقين (Green Jobs) .

مستشاروا الرئيس ناقشوا خطة لستتين تبلغ نفقاتها (٧٠٠) بليون دولار للتحفيز الاقتصادي، وقد قالت نانسي بيلوسي (الديمقراطية) (House Speaker) إنه إجراء التحفيز الاقتصادي سيكون جاهزاً لتوقيع أوباما بمجرد تسلمه السلطة في ٢٠/١/٢٠٠٩ .

إدارة أوباما والقضية الفلسطينية

من المعروف أنّ عملية صنع القرار في الإدارات الأميركية لا تأتي فقط عن طريق الرئيس أو نائب الرئيس، إذ إنّ النظام السياسي الأميركي هو نظام يعتمد على وجود مؤسسات مختلفة متصارعة يجمعها

الولاء المطلق للمصالح الأميركية بتعريفها الشامل .
وقد أكدت الإدارة الأميركية بمختلف ممثليها تمسكها الواضح بإقامة دولة فلسطينية ضمن رؤيا حل الدولتين؛ لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي .
ورغم التخوف الأولي من بعض رموز الإدارة الأميركية الجديدة مثل (رام إيمانويل) - كبير موظفي البيت الأبيض الذي كان يحمل الجنسية الإسرائيلية ، بالإضافة إلى الأميركية ، وسافر إلى إسرائيل خلال فترة حرب الخليج الثانية ، حيث تطوع في قاعدة عسكرية إسرائيلية - ووزيرة الخارجية الأميركية (هيلاري كلينتون) المعروفة بمواقفها المؤيدة لإسرائيل . هذه التعيينات التي جاءت نظراً لاعتبارات داخلية أميركية ليست بالضرورة تعبيراً عن الموقف السياسي للحكومة الجديدة . وهنا من الأهمية بمكان تعيين السيناتور (جورج ميتشل) كمبعوث للشرق الأوسط؛ نظراً لما يتمتع به من مصداقية عالية وخبرة دولية واسعة .

وما يعنينا هنا كلفلسطينيين هو استغلال التغيير العالمي الكبير وإعادة القضية الفلسطينية بتعريفها الجديد إلى مركز الحدث العالمي . وهنا قد يفيد هذا الجهد الاستعانة ببعثنا العربي والإسلامي ، إذ إن الدول العربية النفطية ستلعب دوراً مهماً كدول دائنة كبيرة؛ وذلك بسبب توفر سيولة نقدية هائلة لديها . هذا سيعطيها دوراً أساسياً في المرحلة المقبلة يمكنها استخدامه - إذا شاءت - في تحسين موقعها العالمي .
وهنا ، من الملاحظ أن العديد من القادة الأوروبيين توجهوا إلى دول في الخليج العربي؛ من أجل عقد اتفاقيات تجارية والترويج لمنتجاتهم الصناعية . وبخصوص الصراع العربي الإسرائيلي ، فإن المبادرة العربية بدأت تأخذ حيزاً في السياسة الإقليمية

وأصبحت جزءاً أساسياً من الخطاب السياسي المتعلق بحل الصراع العربي الإسرائيلي وتحقيق سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط . وهذا الدور العربي في المنطقة يلقي دعماً لدى الإدارة الجديدة في واشنطن؛ لاعتبارات عديدة أهمها محاولة تحجيم الدور الإيراني والتعاون من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي وتجنيب فائض رأس المال العربي لإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة ، سواء في الولايات المتحدة أو في أوروبا .

الرئيس الأميركي أوباما يواجه ، حالياً ، سلسلة من الأزمات المتراكمة والناجمة عن سياسات الجمهوريين والمحافظين الجدد غير المسؤولة ، والتي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية ، وتورط الولايات المتحدة في العديد من مناطق العالم - وخاصة الشرق الأوسط - في معارك غير مضمونة وضد أعداء وهميين لا يمكن تحقيق النصر ضدهم . وفي أولى خطواته كرئيس للولايات المتحدة قام أوباما بإعادة تقييم فكرة الحرب على الإرهاب ، ونفى فكرة الحرب على الإسلام أو الدول الإسلامية . وقرر إغلاق معسكر الاعتقال في (جوانتانامو) ، والانسحاب التدريجي من العراق .
والإدارة الأميركية تدعم بقوة في كل المؤسسات الدولية فكرة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بحسم معادلة دولتين لشعبين ، وهي المعادلة المقبولة فلسطينياً بشروط . والسياسة الأميركية تشهد تداخلاً كبيراً بين بعديها الداخلي والخارجي ، فالرئيس أوباما يمثل توجهاً جديداً يختلف من حيث الشكل والمضمون عن إدارة الجمهوريين ، ولكنه لن يستطيع تحقيق أي إنجاز في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، ولا في غيره من المجالات ، ما لم يبدأ بتغيير الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة

وإعادة ترتيب أوضاع السوق الداخلية. رغم ذلك كرر الرئيس أوباما التزامه بحل الدولتين وإصراره على تطبيق خارطة الطريق والعودة إلى مفاوضات السلام. وهنا قد نشهد تصادماً بين مخططات الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة ورؤيا الرئيس أوباما لحل الصراع. ومما يدعو إلى التفاؤل كون رؤيا الرئيس أوباما للحل أقرب بكثير إلى الرؤيا الفلسطينية القائمة على مبدأ دولتين لشعبين، منها إلى موقف الحكومة الإسرائيلية كما عبّر عنه وزير الخارجية الإسرائيلي (ليberman).

إن خارطة الطريق هي الأساس المقبول دولياً للحل السلمي المنتظر بين الفلسطينيين وإسرائيل بالرغم من أن إسرائيل قد «وافقت» عليها مع أكثر من ١٤ تحفظاً. ولذلك على الرئيس الفلسطيني والدبلوماسية الفلسطينية أن يجابها هذا الموقف بإعادة توحيد الوطن وإنهاء حالة الانقسام وإنجاح حالة الحوار الوطني. وأن يعيدا تشكيل الحكومة الفلسطينية لتقوم بدورها على الساحة الدولية، وأن يجعلها من المقبول على حماس أن توافق على برنامج إجماع وطني بتحفظ واحد أو تحفظين على الأكثر. برنامج الإجماع الوطني هذا قد يكون بداية رسم إستراتيجية سلام فلسطينية مقبولة لدى كافة الأطراف، وهذا بدوره قد يكون الخطوة الأولى نحو فك الحصار وكسر حلقات العزلة المفروضة على قطاع غزة وعلى الشعب الفلسطيني عموماً. إن الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية ومختلف المؤسسات القيادية تعاني من حالة الانقسام التي تعيق ظهورها وتحركها على المسرح الدولي والإقليمي، في حين هناك حالة شاملة من الإجماع الدولي على ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة. وتفتقد الأجندة السياسية

الفلسطينية الحالية أية خطة سياسية علمية وعملية وقابلة للتطبيق وكفيلة بإفشال المشروع الإسرائيلي لفرض الحل النهائي على الشعب الفلسطيني من جانب واحد. إن تجارب التحرر من الاستعمار لم تشهد إلاّ فيما ندر حالة تشبه الحالة الفلسطينية من حيث الانقسام الداخلي بين شطري الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة وكون القوة المحتلة تتصرف كما يحلو لها في الأراضي المحتلة ولا تبالي بأية عواقب على الساحة الدولية. قد تشهد الأجواء السياسية في المنطقة حالة من تصادم الأصدقاء بين الولايات المتحدة وإسرائيل كما أسلفنا؛ بسبب خلافات حول الموقف من عملية السلام وكذلك بين إيران وحلفائها بسبب التقارب الأميركي الإيراني، الذي بدأت إدارة الرئيس أوباما. وفي كلتا الحالتين قد تضطر الأطراف المعنية إلى إعادة صياغة أهدافها وخططها.

يمكن للمراقب أن يرى أنّ إدارة الرئيس أوباما لم تتمكن من المضي قدماً في مشاريعها السياسية دون التعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية. وأغلب الظن أنّ الرئيس أوباما لن يتعجل إنجاز الاتفاقيات السياسية قبل بدء تحسّن ملحوظ في الاقتصاد الأميركي، لئلا يبدو منشغلاً بالسياسة الدولية عن الهموم والمشاكل الداخلية. مما يذكّرنا ويذكّر الرئيس أوباما كذلك بتجربة الرئيس الديمقراطي (جيمي كارتر) الذي نجح بجمع الإسرائيليين والمصريين في (كامب ديفيد) في الولايات المتحدة لإنجاز اتفاقية (كامب ديفيد الأولى) بين مصر وإسرائيل، ثم خسر الانتخابات الرئاسية الأميركية فيما بعد. قد لا يُصّرّ الرئيس أوباما على إجراء أي تحرك قبل انتخابات الرئاسة الفلسطينية على الأقل؛ ليكون مطمئناً إلى أنّه لن يضطر للتعامل مع رئيس فلسطيني معارض للمفاوضات مع إسرائيل.

الحوار الفلسطيني بين تطابق البرامج وتعارض المصالح

* بقلم محمد هواش

شرعية بخلاف شرعية مشروع التحرر والاستقلال وإقامة الدولة .

ضرورة الحوار

والحوار اليوم ليس ترفاً زائداً على الحاجة بل ضرورة- لأن الشعب الفلسطيني يقع تحت الاحتلال الإسرائيلي ويواجه مخاطر فرض حل إسرائيلي للقضية الفلسطينية جوهره وعنوانه اليوم يتجلى في تعبيرات (السلام الاقتصادي) أو (تحسين مستوى الحياة للفلسطينيين) - وليس للشعب الفلسطيني - مثلما اقترح قبل ربع قرن وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية جورج شولتز - والضرورة تنبع من أن الوحدة ربما تقوي الفلسطينيين في مواجهة هذه التحديات، إلى أنها تسحب الذريعة الأساسية لدولة الاحتلال الإسرائيلي التي مفادها أن الفلسطينيين لا عنوان سياسياً واحداً لهم

يطرح الحوار الفلسطيني الداخلي الذي بدأ في القاهرة، في ١٠ آذار الماضي، برعاية مصرية إشكالات وإحالاتٍ سياسية معقدة من مستوياتٍ مركبةٍ يتداخل فيها المحلي بالإقليمي والدولي، كما يتداخل فيها الداخلي بالخارجي، والسياسي بالاجتماعي، مع أن خيارات الشعب الفلسطيني في مرحلة التحرر الوطني تستدعي التغلب على مجمل الخلافات الأيديولوجية والتكيف مع التنوع في المجتمع من كل الأنواع في إطار الوحدة، لا في تقسيم الوطن على مقاس مصالح سياسية من أي نوع؛ فالحركة الوطنية الفلسطينية أغنت تجربتها على مدار عشرات السنين بالتنوع السياسي والفكري مع وحدة الهدف، ومن الخطأ الوقوع في الانقلاب على ذلك تحت أي داعٍ أو ظرفٍ أو

* كاتب فلسطيني مقيم في رام الله

لإعطائهم دولةً كما تطالب بذلك دول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية (الراعية الأساسية للدولة العبرية وسياساتها الاحتلالية إلى اليوم). مع أن هناك اليوم ميلاً جديداً لديها إلى مطلب إنهاء الاحتلال والذي يحتاج إلى أقصى درجات الوحدة الفلسطينية ووحدة الموقف العربي وإلى دبلوماسية نشطة متدرجة لترجمة هذا الميل إلى سياسات، وتشجيع أصحابها إلى نقلها من حيز الأفكار والأقوال إلى حيز الأفعال.

لهذا؛ فإن الحوار ضروري أيضاً؛ أولاً، لأنه للمرة الأولى في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة يتمخض خلاف سياسي داخلي عن وجود حالة انقسام جيوسياسية تطاول كل شيء في حياة الفلسطينيين: إدارة الحياة اليومية من خلال حكومتين واحدة في الضفة وأخرى في غزة، بصرف النظر عن نجاعة أي منهما، وعن المسؤوليات الوطنية في إدارة الحياة الفلسطينية لدى كل منهما. وتطاول أشكال مواجهة إسرائيل السياسية والدبلوماسية والكفاحية من دون استبعاد أي من أشكالها على قاعدة حسابات الجدوى الوطنية لأي منها. والحوار كذلك سبيل مناسب لإنهاء هذا الوضع غير العادي وغير المسبوق.

ثانياً، الحوار ضروري لأنه الأسلوب السياسي والسلمي لحل الخلافات بدل المواجهة والاقتتال والانقسام وما تفضي إليه هذه الأساليب من خسائر إضافية للشعب الفلسطيني هيئةً وأفراداً وجماعاتٍ (سياسية ومعنوية ومادية).

والحوار ضروري أيضاً لمعرفة المشاريع السياسية

الأخرى والبحث عن تقاطعات وأوراق تقوي الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية أو أقله نفوذ الأوهام والبحث عن طرق علاج جذرية لمشكلة الانقسام وخروج غزة المؤقت من الولاية الشرعية الفلسطينية مع أن الشرعية الفلسطينية تتولى إلى اليوم المسؤولية عن حياة السكان في الوقت الذي تطالب فيه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحكومة رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية بمد سلطتها إلى الضفة الغربية من دون أن تمد مسؤوليتها عن حياة السكان لا إلى الضفة ولا في غزة حتى، وهي لا تعترف بالمسؤولية إلا على أنصارها وتشكيلاتها الانقلابية.

مأزق الحوار الفلسطيني

منذ أن بدأ الحوار اعتبر إنجازاً حتى من دون أن يحقق اختراقاً في أي من موضوعاته السياسية المعقدة. ومن غير المتوقع أن يحقق اختراقاً قريباً. لكن التدريب على الحوار مسألة تستحق المجازفة وتكريسه أداة لحل الخلافات مسألة في غاية الأهمية، خصوصاً مع الانسداد السياسي في وجه مشروع الانقسام، والانسداد السياسي العام في آفاق التسوية المتعثرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن تعدد عناوين الحوار - في قضايا عدة إجرائية كتشكيل حكومة أو ترتيبات دخول حركة (حماس) إلى منظمة التحرير الفلسطينية بمعزل عن الرؤية السياسية والأهم البرنامج السياسي الواضح - يجعل الحوار يدور في حلقة مفرغة.

تقارب البرامج

الخلافاً الفلسطينية عميقة في مستواها الإقليمي لا في مستواها الفلسطيني.

وما يبدو في المستوى الفلسطيني خلافاً على برنامجين، واحد راديكالي، وآخر معتدل، هو كلام فارغ. ولا يستند إلى حقائق ووقائع ولا يستقيم مع إعلانات متقاربة من الفصائل السياسية الكبرى حيال موضوع حل الدولتين.

فالبرنامج السياسي الحقيقي لحركة (حماس) لا يختلف عن البرنامج السياسي لحركة (فتح) والذي يقوم على قبول مبدأ التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وعروض حركة (حماس) لدولة مع هدنة أو لقبول (حل الدولتين) - الذي صرح به رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل لصحيفة (نيويورك تايمز)، أخيراً، بقوله: «إن حركة حماس أوقفت إطلاق صواريخها على إسرائيل وتسعى إلى هدنة طويلة معها وإنها ستدعم الحل القائم على دولتين على حدود ١٩٦٧. ومع أن خالد مشعل قال في دمشق: «إن أقواله حرّفت». إلا أن (آثان برونر)، التي أجرت الحوار مع مشعل، أكدت لـ(الشرق الأوسط) «أن لديها نسخة مسجلة بصوت مشعل لهذه الأقوال». - لا تختلف كثيراً عن مطلب حركة فتح والسلطة والمنظمة بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية.

هذا إلى جانب وثيقة أحمد يوسف التي وافقت فيها (حماس) على دولة مؤقتة الحدود من دون تفكيك المستوطنات، وضرورة ضمان وصول سكان الضفة إلى الأماكن المقدسة من دون الحديث عن القدس عاصمة لفلسطين.

إن هذه المواقف تطرح إشكالية عميقة وبسيطة في آن. عميقة؛ لأن كل برامج حركة (حماس) الإعلامية منصبة على إيجاد تمايز إيجابي لصالحها عن برنامج حركة (فتح) ومنظمة التحرير الذي يؤكد ضرورة إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية متصلة ذات سيادة على كامل الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس مع حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين. مع أن برنامج حركة (حماس) أقل بكثير من برنامج المنظمة وفي أحسن الأحوال متطابق معه من حيث القبول بمبدأ التسوية، والقبول بحل الدولتين.

بيد أن الحوار الفلسطيني الذي ترعاه القاهرة لا يركّز على هذه النقطة الجوهرية ويحاول أن يذهب إلى حلول عملية من دون حسم لأية قضية خلافية أكانت عميقة أم سطحية.

كان يبحث في إمكان تأليف حكومة توافق وطني لا برنامج سياسياً لها يصطدم مع برنامج حركة (حماس) المعلن (مقاومة في الضفة) و(سلطة منضبطة في غزة). والمقاومة يمكن تفسيرها على أنها مقاومة وجود سلطة فلسطينية لا مقاومة إسرائيل؛ لأنه من غير المعقول أن تكون السلطة الفلسطينية بكل ضعفها قادرة على ضبط حركة (حماس) وأفرادها في الضفة الغربية ومنعهم من القيام بعمليات عسكرية ضد الجيش الإسرائيلي ومستوطنيه في الأراضي المحتلة على الأقل، ولا أحد يمنع أي فلسطيني من تنفيذ عمليات عسكرية ضد معسكرات الجيش الإسرائيلي ومواقع المنتشرة في عموم الضفة ومستوطناته. إلا إذا كانت تعليمات صارمة بأن هذا ليس من سياسات

الفصائل الفلسطينية. صحيح أن السلطة الفلسطينية تقوم بضبط الأمن وحقت نجاحات مهمة على هذا الصعيد خلال السنة الماضية إذ سيطرت على الشارع وأعادت الاعتبار إلى القانون وأعادت الحياة شبه الطبيعية إلى مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية واحتكرت استخدام القوة، ولكنها مع ذلك لا تسيطر على مناطق خارج المدن وبعض التجمعات الريفية.

ولذلك؛ فإن قصة البرنامج هذه لا تفسر سلوك حركة (حماس) تماماً حيال تمسكها بالسيطرة على قطاع غزة وعزل القطاع عن الضفة إلا باعتباره يحقق هدفاً أسمى لها. فما هو هذا الهدف الأسمى؟ هل هو تحويل قطاع غزة ورقة للمساومة على مكانة الحركة في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية؟. وهذا مشروع كلياً. أم أنه للمساومة على إسقاط كل شرعية فلسطينية أخرى للكفاح من أجل برنامج منظمة التحرير الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة ومن ثم تعطيل أية حلول ممكنة استعداداً لاستحقاقات خارجية للصراع الدولي في الإقليم وعليه وعلى مستقبله. وهذا ما يحتاج إلى اختبار. وإلى فحص حقيقي. من خلال سلوك الأفرقاء الفعلي على الأرض والتحالفات الإقليمية ومكانة كل طرف فلسطيني في هذه التحالفات. وهو أمر لا يوضع على طاولة الحوار مع أنه يوجد في كل زاوية وكل ورقة تستخدم في هذا الحوار لتحقيق مكاسب سياسية.

فالسلطة الفلسطينية بما هي سلطة للشعب وذراع منظمة التحرير الفلسطينية في عمليات إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين وكذلك في التفاوض

لتحصيل الحقوق الوطنية الفلسطينية وأيضاً من دون إسقاط لخيارات المقاومة الشعبية التي تكمن في مبنى برنامج المنظمة الكفاحي، إذ كان واضحاً ومثالاً أن انسداد أفق المفاوضات - في (كامب ديفيد الثانية) وكذلك في المفاوضات اللاحقة في (طابا) التي أدارتها المنظمة - فتح أفقاً لمواجهة واسعة لم يخرج منها الشعب الفلسطيني من دون جراح. ولم يخرج منها من دون مكاسب (حل الدولتين مثلاً) على الرغم من الخسائر الكبيرة في مبنى النسيج الاجتماعي للشعب والسلطة وفي التشكيك المتواصل في عملية إدارة الحياة اليومية وفي محاولة الفصائل الفلسطينية الهيمنة على هذه الإدارة وأثقالها بالصراعات السياسية.

ومع ذلك؛ فإن الخلافات السياسية في الحوار الفلسطيني الداخلي الذي ترعاه القاهرة يتمحور حول ٣ قضايا هي: توحيد الأجهزة الأمنية. وقانون انتخابات المجلس التشريعي، وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية لضم حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها في جولة الحوار الخامسة التي بدأت في ١٥ أيار. وذلك من دون موافقة مسبقة وصريحة لهذه الفصائل على برنامج المنظمة السياسي. ومواصلة هذه الفصائل التشكيك في برنامج المنظمة وفصائلها مع أن (حماس) و(الجهاد) لم تقدما علناً إلى اليوم برنامجاً سياسياً أكثر وضوحاً واستجابةً لصالح إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. وهذا لا يعني أن خطابهما الإعلامي الشعبوي لا يتضمن شعارات وأهدافاً كبيرة. فهذه الشعارات يمكن ضبط وظيفته في التشويش على الأهداف الحقيقية لهما.

وطمس عيوب هذه السياسات قدر الإمكان في مستوياتها الإستراتيجية والتكتيكية .

وفوق كل ذلك فهما تطالبان مع فصائل فلسطينية أخرى متحالفة مع دول وقوى إقليمية على برامج سياسية أخرى بالسيطرة على العنوان السياسي الشرعي للشعب الفلسطيني من دون قدرة مختبرة على المحافظة على هذه الشرعية، أو تأسيس شرعية جديدة في عالم متغير تحاول إسرائيل فيه هدم كل شرعية فلسطينية لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية .

ومع كل هذا الوضوح، فيما يتعلق بالسياسات المتباعدة للفصائل الفلسطينية، فإن الحوار بالنسبة إلى (حماس) هو جزء من سعيها لتأكيد شرعيتها في الحياة العامة الفلسطينية بعد فوزها في الانتخابات التشريعية فيما يعتبر الحوار بالنسبة للسلطة الفلسطينية وحركة (فتح) هو المدخل وربما الوحيد الآن لتوحيد الولاية الفلسطينية وإنهاء الانقسام ووحدة الفلسطينيين من خلال تأليف حكومة توافق فلسطينية . ولهذا فهي إلى معرفتها وإدراكها وجود مسافات ليست بسيطة مع هذه السياسات، فإنها تتمسك بالحوار ومواصلته سعياً إلى إقناع حركة (حماس) بلا جدوى سياساتها الانقسامية وتحويل طاقتها الكفاحية من طاقة سلبية مقسمة إلى طاقة إيجابية موحدة . تفيد في تعزيز النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني وتقويه أمام تحديات الخارج كما تنزع من إسرائيل ذريعة «عدم وجود شريك فلسطيني» لحل الدولتين . خصوصاً مع وجود مناخ دولي يفسح المجال أمام تحويل الضغوط الدولية على المجتمع الفلسطيني إلى

ضغوط دولية على إسرائيل .

وهذا لا يعني بكل الأحوال أن الطريق إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة مفروش بالورد، ولكن الوحدة وإنهاء الانقسام يشكلان اليوم أقصر الطرق لتحقيق هذا الهدف أو السير في طريق واضح نحوه . وإلى ذلك، فإن مستويات الحوار الفلسطيني الداخلي تصطدم بعقبات إقليمية كبيرة وخطرة تكاد تشكل في لحظات محددة هدفاً أعلى للحوار من قبل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) .

الحوار في بعده الإقليمي

يكاد عمق ارتباط حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بمحور إقليمي تقوده طهران يجرد الحركة من بعدها الاستقلالي . ومن دون الدخول في تفاصيل المساعي الإيرانية لجمع أوراق سياسية وجيوسياسية في المنطقة (غزة، ولبنان، والعراق)، فإن طهران تسعى بكل عمق وعلناً إلى إفشال أي مسعى عربي للنجاح في حل أي خلاف بيني عربي . إلا إذا كانت لها مشاركة في الحصص التي تحصل عليها ومن خلال حلفائها المحليين . وإذا كان حزب الله يعترف علناً بأنه امتداد لولاية الفقيه الإيرانية فإن حركة (حماس) لا تزال تحتفظ بمسافة واضحة عن هذه الفكرة . لأن من أهداف (حركة الإخوان المسلمين) التي تعد حركة (حماس) فرعها الفلسطيني مقاومة الشيع في العالم الإسلامي وفي المنطقة العربية تحديداً . لكن تحالف إيران و(الإخوان المسلمين) هو تحالف سياسي يجعل العلاقة مع (حماس) ودعمها في (مواجهة) إسرائيل عنواناً لإضعاف السلطة

الفلسطينية وإسقاط شرعيتها أمام شرعية أخرى لحركة (حماس) تعطي التحالف السياسي المذكور أوراق قوة ووجوداً أرضياً لإيران في فلسطين؛ من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية على حساب مكانة الدولة المركزية في النظام العربي كمصر والعربية السعودية إلى حد ما بعد. وقد ظهرت هذه السياسة جلية مرات عدة في مواجهات بين هذا الحلف ومصر، مع تزايد ضغوط الحصار الإسرائيلي الظالم لقطاع غزة بعد الانقلاب وبعد نزع غزة من الولاية الفلسطينية ومن السياسة الرسمية الفلسطينية التي ترتبط بشبكة مصالح حيوية مع مصر والدول العربية. وقد بدأت هذه السياسة تأخذ منحى خطراً عندما اجتاحت مليشيات حركة حماس الحدود المصرية. وكذا محاولات تحميل مصر مسؤولية إغلاق معبر رفح وتطور ذلك إلى محاولة هذا الحلف التشهير بمصر ودورها ومكانتها كهدف مركزي في سياساته، بدل تحميل إسرائيل مسؤولية الحصار الظالم. وقد وصل هذا الهدف إلى محاولات تحميل مصر مسؤولية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مطلع السنة الجارية وغلبت الدعاية والتشهير بمصر على الدعاية والتشهير بالعدوان الإسرائيلي في بعض النواحي والعناوين. وكل ذلك يضع أساساً لتفسير منع مصر من تحقيق نجاح في رعايتها الحوار والتشكيك بقدرتها على مساعدة الفلسطينيين في الوحدة والاتفاق على تشكيل حكومة توافق فلسطينية كمدخل وتجسيد لإنهاء الانقسام.

إن هذه الإستراتيجية الإيرانية تلقي بثقلها على حوار الفلسطينيين في القاهرة وتمنع إلى أسباب

أخرى من التوصل سريعاً إلى إنجاز ذي معنى ينسجم مع هدف الحوار. مع أن شروخاً لا بأس بها ظهرت في هذه الإستراتيجية الإيرانية بعد تولي باراك أوباما الحكم في الولايات المتحدة الأميركية واعتماده مبدأ الحوار والمواجهة، بدل المواجهة والضغط في الصراع على الإقليم وعلى المصالح الأميركية الواسعة فيه وإلغاء مصطلح (محور الشر) من السياسة الرسمية الأميركية وإلغاء أي تمييز على أسس غير سياسية بين دولة وأخرى في المنطقة. وأول هذه الشروخ يتمثل في الانفتاح الأميركي على دمشق التي تعد ركناً مهماً في الإستراتيجية الإيرانية. ولا يغير تجديد العقوبات الأميركية على دمشق، أخيراً، من مغزى الانفتاح الأميركي عليها قبل أن تظهر نتائج إيجابية ملموسة في سياسات دمشق الإقليمية وتحويلها قوة دعم للحوار الفلسطيني بهدف إنهاء الانقسام.

جولة الحوار الرابعة التي انتهت في القاهرة بين حركتي (فتح) و(حماس)، أواخر نيسان، لم تحقق أية نتائج إيجابية سوى التقارب في وجهات النظر حيال بعض القضايا، لكن ملفات الخلاف بقيت كما هي، والأقرب إلى الموضوعية أنها زادت، فإضافة إلى الخلاف حول حكومة التوافق الوطني وطبيعة تشكيلها وتركيبتها وبرنامجهما، فإن الخلافات تمحورت كما ذكر سابقاً حول ثلاث قضايا هي: توحيد الأجهزة الأمنية، وقانون انتخابات المجلس التشريعي، وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية لضم حركتي (حماس) والجهاد الإسلامي إليها. ومن المشكوك فيه إحراز تقدم في الجولة الخامسة التي

تصادف مع بدء إحياء ذكرى النكبة، مع تراجع الحوار من شكله الجماعي بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية في الجولات السابقة، التي أحرزت في أجوائها خطوات من التقدم لا بأس بها، إذ مدت جسور الثقة بين الطرفين الأساسيين المختلفين، إلى الشكل الثنائي من الحوار بين الجانبين بما يحمله من إقصاء للتنظيمات الأخرى، وبما يعنيه من محاصرة وهيمنة فصائلية على إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين. مع ما يحمله ذلك من إثقال الحوار بقضايا وطنية عامة غير سياسية. بل وتحويلها مع كل الأزمات البنيوية والطارئة والمتجددة بفعل الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية إلى أداة ابتزاز فصائلية للشعب وإدارة حياته اليومية. فضلاً عن الآثار السلبية التي يتركها الانقسام على عموم الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده وعلى أدائه الوطني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

ومع ذلك، فإن الأمل في إمكان تحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام لا يزال حياً لعدة أسباب. أهمها أن مشروع حركة (حماس) للسيطرة على العنوان السياسي الفلسطيني من دون توافق وطني على برنامج سياسي واحد يلبي احتياجات الشعب الفلسطيني يواجه انسداداً إن لم نقل تراجعاً. ولا يحمل للشعب الفلسطيني اليوم أي أمل بتحقيق مكاسب وطنية. وأقصى ما يمكن أن يحققه أن يؤسس لمعارضة تعطل أي حل سياسي ليس إلا. وفي كل الأحوال فإن المعارضة ليست برنامجاً وطنياً. ولا تلبي احتياجات شعب تحت الاحتلال يريد أن يتحرر وأن يتمسك بأرضه ووجوده ومستقبله في إطار إستراتيجية بقاء اقتصادية واجتماعية وسياسية إذا ما فشلت جهود التسوية

الراهنة وفشل التغيير الأميركي في التحول من أفكار إلى سياسات وبرامج عمل لتطبيق خطط السلام المتعددة التي تنص في معظمها على إقامة دولة فلسطينية على أنقاض الاحتلال لا بالتكليف معه. وهذا الشعب الذي يكافح منذ مائة عام تقريباً، لا يجوز أن يفرض عليه استمرار حالة الانقسام وتدمير الذات الوطنية، خصوصاً أن الطريق لإنجاز أهدافه الوطنية لا يزال طويلاً، وهو بحاجة إلى تضحيات كثيرة هائلة، ومسؤولية وطنية عالية حيال التحديات الإسرائيلية. ومحاولات إسرائيل فرض حلول لا تلبي الطموحات الوطنية ولا الأهداف الواقعية لنضاله في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة تكون ناظمة لتطوره اللاحق.

إن مراوحة الفصائل الفلسطينية مكانها، حيث الانقسام جغرافياً ووطنياً وعنواناً ومرجعيةً وشرعيةً لن يؤدي إلا إلى إضعاف القضية وإضعاف قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة التحديات والمشاريع الإسرائيلية التي ت طرحها حكومة يمينية متطرفة- برئاسة بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته أفيغدور ليبرمان - تسعى إلى شراكة اقتصادية فقط تحجف بالحقوق السياسية والوطنية للشعب الفلسطيني، ولهذا فإن مواصلة الحوار هو ضرورة تقتضيها المصالح الوطنية العليا للشعب، وهي تقطع الطريق على إيجاد شركاء فلسطينيين للحل الإسرائيلي. من دون أن يعني ذلك إبقاء الحياة الفلسطينية رهينة السياسات الفصائلية. ولهذا فإن مطلب تشكيل حكومة توافق وطني هو المدخل لسد كل الثغرات للحل الإسرائيلي للقضية الفلسطينية. وهو هدف يستحق كل الجهد والحوار والانتظار والأمل.

مستقبل الوساطة التركية في عملية سلام الشرق الأوسط

بشير عبد الفتاح*

السلبية الخطيرة للعدوان الإسرائيلي البربري الأخير على قطاع غزة ، والذي ألقى بظلال من الغيوم على العلاقات الإسرائيلية التركية ، التي كان التفاهم والتقارب اللذين يظلمانها يمثلان ركيزة مهمة من ركائز تلك الوساطة التركية . فما إن هب رئيس الوزراء التركي معنفاً الحكومة الإسرائيلية على ذلك العدوان ومطالباً المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات رادعة في حقها ، مكللاً موقفه الهجومي هذا بانسحاب من منتدى (دافوس) الاقتصادي الأخير احتجاجاً على كلام الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس ومما لآلة مدير الحوار له ، حتى أظلت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب هزة ملحوظة ، تجلت في رفض وزير الخارجية التركية استقبال نظيرته الإسرائيلية وقتها تسببي ليفني ، فضلاً عن اشتعال الحرب

«تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن» ربما تقدم تلك المقولة أبلغ وصف للمآل الذي آل إليه الدور الإقليمي التركي خلال الأشهر القليلة الماضية فيما يخص عملية التسوية السلمية المتعثرة والمستعصية بين الإسرائيليين من جانب وكل من الفلسطينيين والسوريين كل على حدة من جانب آخر . فلقد حاصرت تلك الوساطة حزمة من التحديات الثقال ، ارتبط شطر منها بتطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية ، فيما أتى شطرها الآخر من رحم تفاعلات الداخل التركي القلق وتركيبته المعقدة .

وحينما ينصرف الحديث صوب الشطر الأول من تلك التحديات ، يمكن القول إن جهود الوساطة التركية لم تسلم هي أيضاً من التداعيات

* كاتب صحفي وباحث سياسي بالأهرام

الكلامية بين الجانبين إلى الحد الذي شجع قائد القوات البرية الإسرائيلية آفي مزراحي على ذكر المذابح التي ارتكبتها الدولة العثمانية ضد الأرمن العام ١٩١٥، ملمحاً إلى إمكانية تجميد ما أسماه دعم اللوبي اليهودي من أجل منع تمرير قانون في الكونغرس الأميركي يعترف بالإبادة ضد الأرمن، ومندداً بما أسماه «قمع تركيا للأكراد»، واحتلالها شمال قبرص. وكتخريج منطقي لتلك التوترات المتصاعدة، أعلنت حكومة العدالة والتنمية تأجيل جهود الوساطة التركية في عملية التسوية السلمية بين إسرائيل وكل من سورية والفلسطينيين إلى أجل غير مسمى جراء ما تمخض عنه العدوان الإسرائيلي على غزة من مردودات سلبية على تعاملات إسرائيل على كافة المسارات والأصعدة.

ومن جانبها، كانت الساحة الداخلية التركية حبلت بمنغصات داخلية عديدة لحكومة العدالة والتنمية أثارت جدلاً حامي الوطيس حول شعبيتها وقدرتها على مواصلة دورها الإقليمي، وهي المنغصات التي سبقت إجراء الانتخابات المحلية الأخيرة. فإلى جانب ركائز القوة التي كانت في جعبة حزب العدالة، برزت تحديات عديدة لتلقي بظلالها على موقفه التنافسي في تلك الانتخابات منها: (الفساد، الأزمة الاقتصادية، استياء الأكراد، تراجع شعبية الحزب). وفيما يخص الفساد، يمكن القول إن أهم سمات الانتخابات البلدية هذه المرة، كانت غياب البعد الأيديولوجي عن الحملات

الانتخابية مفسحاً المجال للملفات الفساد، حتى إن الناخب التركي بات يرى في فترة الحملة الانتخابية فرصة مهمة لتسابق الأحزاب فيما بينها لكشف الفساد، وفي حين كانت نزاهة رجالات حزب العدالة وثورته على فساد الحكومات التي سبقتهم أحد أبرز مسوغات انحياز الناخب التركي إليهم، بات اليوم بعض مسؤولي الحزب محاصرين باتهامات بالفساد.

وبدورها، نشطت المعارضة التركية، مؤخراً، في التنقيب وكشف النقاب عن تورط بعض قيادات ورموز حزب العدالة الحاكم أو المؤسسات القريبة إليه في عمليات فساد، وشنت حملات قوية اتهمت خلالها أقطاب الحزب الحاكم بالفساد، حيث قدم حزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي المعارض ملفات فساد تؤكد تورط رئيس بلدية إسطنبول (قادر طوب باش) فيها. كذلك نجحت المعارضة خلال الآونة الأخيرة في الإطاحة باثنين من أهم مساعدي رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في الحزب، هما شعبان ديشلي ومير دنغير فرات، بسبب تورطهما، أيضاً، في قضايا فساد. كما كشف النقاب، أخيراً، عن قضية فساد تورطت فيها الحكومة والمعارضة معاً، إذ أقرّ محمد سفيغان نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري بتوسطه لدى أعضاء مجلس بلدية إسطنبول من حزب العدالة والتنمية الحاكم والمعارضة، من أجل تسهيل إقامة مشروع تجاري، ورغم تأكيد سفيغان أنه لم يحصل على المال لقاء ذلك، إلا أنه اعترف

بأن ما قام به مخالف للأعراف السياسية، وبدا واضحاً أنه لولا تعاون أعضاء مجلس البلدية من الحزبين معاً، لما تمت الموافقة على إقرار ذلك المشروع الذي جمع المعارضة والحكومة للمرة الأولى على مصلحة واحدة.

وبدورها، جاءت الأزمة المالية العالمية لتلتهم إنجازات حكومة أردوغان الاقتصادية، فرغم تفنن المسؤولين الأتراك في التقليل من تأثير تلك الأزمة على اقتصاد بلادهم، الذي ستسهم قوته وتنوع مصادر دخله واستناده إلى قاعدة صلبة صناعية وسياحية ومصرفية وإنتاجية علاوة على ما اتخذته الحكومة من إجراءات احترازية لمواجهة الأزمة المالية في سرعة احتواء آثارها، يؤكد محللون اقتصاديون أتراك وعالميون أنه لم ينج أي قطاع اقتصادي في تركيا من براثن تلك الأزمة، خصوصاً قطاع صناعة السيارات، الذي يعتبر الدعامه الرئيسة لاقتصاد البلاد، حيث تراجعت صادرات هذا القطاع في كانون الأول ٢٠٠٨ بنسبة ٤٥.٥٪، بينما شكوا مصنعو السيارات في تركيا مثل (فورد) و(رينو) و(فيات) «البطالة التقنية»، ويتوقع الاقتصاديون أن ينضم ٥٠٠ ألف تركي إلى سوق البطالة في ٢٠٠٩، التي تضم حالياً ٢.٦ مليون عاطل عن العمل.

كذلك، تشكك المعارضة التركية في جدية الإنجازات الاقتصادية المنسوبة لحكومة أردوغان، فالشق الحقيقي منها لا يعدو أن يكون ثمرة لجهود حكومة تورجوت أوزال وإجراءاتها الإصلاحية،

التي لم يقدر لها قطف ثمارها فكانت من نصيب أردوغان. أما الشق الآخر الذي تدعي حكومة العدالة أنه استقرار اقتصادي، فيؤكد خبراء من حزب الشعب الجمهوري أنه وهمي وقصير الأمد؛ ذلك أنه لا يمكن اعتبار زيادة معدلات الاستثمارات الأجنبية دلالة على تحسن في أداء الاقتصاد التركي، حيث تعود تلك الزيادة إلى نسبة الفائدة العالية التي تعطيها الدولة التركية لرؤوس الأموال الوافدة، والتي تبلغ ١٧٪؛ وهو ما يشجع رؤوس الأموال الغربية على التدفق للاستفادة من تلك الفائدة منقطة النظر، غير أن هذه النسبة ستكون سبباً في أزمة اقتصادية مستقبلاً.

ومن جانبهم، بدأ الأكراد رقماً صعباً في هذه الانتخابات، ففي حين نجح حزب العدالة في انتزاع أكبر عدد من أصواتهم في انتخابات ٢٠٠٧ البرلمانية اعتماداً على وعود أطلقها بتوسيع نطاق الحقوق للأقلية الكردية وتحقيق الرخاء الاقتصادي، إلا أنه يتعرض هذه المرة لمنافسة شرسة من الأحزاب الكردية خصوصاً حزب المجتمع الديمقراطي الذي يواجه احتمال صدور حكم قضائي بحله لشبهة علاقة بينه وبين حزب العمال الكردستاني.

وفيما يرى بعض الأكراد أن حزب العدالة هو أفضل الأحزاب التركية في التعاطي مع قضيتهم، خصوصاً أن أردوغان كان قد كسر في العام ٢٠٠٥ المحرمات حينما اعترف بأن تركيا لديها «مشكلة كردية»، كما وافق على إطلاق

التلفاز الحكومي التركي في شهر كانون الثاني الماضي فضائية ناطقة باللغة الكردية استهلهها أردوغان بجملة «حظاً سعيداً» بالكردية، وهو ما أسعد ملايين الأكراد؛ لأنه يعد اعترافاً رسمياً بلغتهم، يتهمة بعض آخر من الأكراد بالمرافعة والتحاييل من أجل كسب أصواتهم بينما لا يقدم حلولاً عملية لأزمة تهميشهم والنهوض بالمناطق الكردية التي تغص بالفقر والبطالة والعشوائيات.

كذلك، توالى اتهامات كردية لأردوغان بالتأييد المطلق لسياسة الجيش في التعاطي مع القضية الكردية متخلياً بذلك عن طروحاته السابقة لحل القضية سلمياً، كما تصاعدت، مؤخراً، لهجة أردوغان ضد الأكراد لدرجة جعلت الأوساط الكردية تعتبره عدواً للشعب الكردي، مستشهدين بكلمته التي وجهها إلى حزب المجتمع الديمقراطي الموالي لحزب العمال الكردستاني قبل شهرين والتي قال فيها: «نحن أمة واحدة وبلد واحد ولدينا علم واحد، ومن لا يعجبه ذلك فليس عليه سوى الرحيل». هذا فضلاً عن قيامه بتغيير (مير فرات)، النائب السابق لرئيس حزب العدالة والتنمية، لصالح (عبد القادر اكسو)، المعروف بمواقفه المؤيدة لموقف الجيش تجاه المسألة الكردية رغم كونه كردياً، وهي خطوة اعتبرها ناشطون أكراد مؤشراً على تغيير سلبي في سياسة أردوغان إزاء المسألة الكردية.

وأطل هدوء وتيرة المسيرة الإصلاحية لحكومة

العدالة كمعول هدم جديد في شعبية حزب العدالة، حيث يرى مثقفون أترك أن الشعب التركي بات يفتقد أردوغان القديم الذي كان مملوءاً بسعة الصدر وقبول الرأي الآخر والتحدي والإصرار على تنفيذ إصلاحات رأى الناس أنه بدأ يهملها ويتجه بشكل تدريجي إلى موالاة المعسكر العلماني والجيش وتجنب الاصطدام بهما خصوصاً بعد نجاة حزبه من الإغلاق على يد المحكمة الدستورية في تموز الماضي حتى يستمر الحزب، على نحو ما بدا جلياً في شكوى بعض وسائل الإعلام التركية من تقييد حكومي لنشاطاتها، خصوصاً المجموعة الإعلامية التابعة لآيدين دوغان، التي ناشد أردوغان الجماهير مقاطعتها كما فرضت عليها وزارة المالية غرامة تقدر بنصف مليار دولار؛ بحجة تهربها من دفع الضرائب؛ ما دفع بعض النقاد لتشبيهه بالرئيس الأميركي باراك أوباما الذي زين برنامجه الانتخابي بشعار التغيير، لكنه بدأ ينتهج على نحو متدرج نهج سلفه بوش الابن، كما شبهه آخرون أيضاً بالرئيس التركي السابق سليمان ديميريل الذي تولى رئاسة الوزارة سبع مرات قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية في الفترة ما بين أيار ١٩٩٣ حتى أيار ٢٠٠٠، وفي حين تحدث كثيراً عن الإصلاح والتغيير في بداية عهده إلا أنه سرعان ما غدا أسيراً للدولة وتخلي عن برنامجه الإصلاحية حتى تراجعت شعبيته.

وقد كان من شأن تلك التطورات أن تؤثر سلباً على شعبية حزب العدالة قبيل الانتخابات،

فبينما أعلن الحزب رفع سقف التحدي متوخياً الحصول على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات في الانتخابات البلدية المزمعة، إلا أن مؤشرات شتى ظلت تشي بتراجع شعبية الحزب مؤخراً، إذ أظهرت استطلاعات للرأي تراجعها في عدد مهم من المحافظات، داخل الأناضول التركي وكذلك في الجنوب الشرقي حيث الغالبية من الأكراد؛ بسبب استمرار عمليات قصف الجيش التركي لمواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وهو الأمر الذي دفع وزير المواصلات في حكومة أردوغان إلى التصريح بأن حصول الحزب على ٤٠٪ من الأصوات سيكون كافياً، مقارنة بنسبة ٤٧٪ التي حصل عليها في انتخابات تموز ٢٠٠٧، كما تتوقع بعض الأوساط السياسية ألا تتجاوز تلك النسبة حاجز ٣٦٪.

وقد برزت دلائل شتى على تراجع شعبية حزب العدالة خلال الآونة الأخيرة أبرزها: إحجام قسم كبير من الأتراك عن التبرع بأضاحيهم - لمناسبة عيد الأضحى الأخير - لجمعية (دiniz فناري) القريبة إلى الحزب الحاكم، بعد كشف عملية فساد كبيرة قام بها مسؤولو فرع الجمعية في ألمانيا، وأشارت الإحصائيات إلى أن التراجع في التبرع بأضاحي العيد للجمعية بلغ ٧٥٪ ذهبت إلى جمعية (محمد شيك) التابعة للجيش التركي، والتي ضاعفت عدد الأضاحي التي تسلمتها هذه المرة لتكون أكبر جمعية تحصل على التبرعات في هذا العيد بواقع ١٧٠ ألف

أضحى.

كذلك، أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجراه قبيل الانتخابات بأيام مركز أنقرة ميتربول للبحوث الإستراتيجية والاجتماعية تراجعاً شديداً في شعبية أردوغان منذ شهر تموز الماضي، كما توقعت استمرار هذا التراجع خلال الشهور المقبلة؛ ما يهدد بتآكل التأييد الشعبي الواسع الذي يحظى به حزب العدالة والتنمية الحاكم، وأكد الاستطلاع أيضاً؛ أن ثقة الناخبين في حزب العدالة والتنمية الحاكم نفسه بدأت في الانخفاض الأشهر الماضية، ففي أيلول الماضي، كان نحو ٥٠٪ من الأتراك يدعمون الحزب، وهذه النسبة انخفضت إلى نحو ٣٥٪ في تشرين الأول الماضي، ثم واصلت انخفاضها لتصل إلى ٣٢,٦٪، وهي أقل بكثير من الدعم الذي كان الحزب يحظى به في تموز ٢٠٠٧ عندما فاز في الانتخابات التشريعية وحصل على نحو ٤٧٪ من الأصوات. وانطلاقاً من ذلك التراجع في شعبيته، شرع مثقفون أتراك في تحذير أردوغان من تأثير تراجع شعبيته على مستقبل حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يترأسه، مطالبين إياه بالعودة إلى نهجه الإصلاحية القديم المناهية بالحرية والديمقراطية، وعدم موالاة الجيش أو النظام القائم الذي يروونه مضرراً بمصالح تركيا ومستقبل شعبها.

استعادة زمام المبادرة

رغم الضربات التي وجهت إلى حكومة

العدالة والتنمية وما علق بتلك الضربات من تداعيات على الدور الإقليمي البارز والنشط لتلك الحكومة، خصوصاً فيما يتصل بوساطتها في عملية التسوية السلمية بين إسرائيل وأطراف عربية، إلا أنها لم تتوان عن مواجهة التحديات وتطويعها لمصلحتها. ففيما يتصل بالتحديات الإقليمية والدولية والتي تجلّى أبرزها في اهتزاز العلاقات التركية / الإسرائيلية على خلفية العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، نجحت حكومة العدالة في تجاوز الأزمة وإعادة تلك العلاقات إلى سابق عهدها، مستعينةً - ليس فقط بالحرص الإسرائيلي الشديد على الاحتفاظ بدفعها، - بالدعم الأميركي القوي للإبقاء على ذلك الدفع وتعزيزه.

وعلى الصعيد الداخلي، حظيت حكومة العدالة بدفعتين مهمتين أعادت الثقة إليها وأنعشت دورها الإقليمي وهيأتا الداخل التركي مجدداً لإنجاح الوساطة التي تقوم بها في عملية سلام الشرق الأوسط. أما أولى هاتين الدفعتين فتمثلت في تمكن حزب العدالة من انتزاع فوز غال وثمانين في الانتخابات المحلية التي شهدتها تركيا نهاية شهر آذار الماضي، والتي كانت بمثابة استفتاء جديد على شعبية الحزب وحكومته في وقت بالغ الحساسية ولا سيما بعد أن حاصرتهما تحديات جسام خلال الأشهر القليلة الماضية وضعت شعبيتهما على المحك. وأما الدفعة الثانية فكانت زيارة الرئيس الأميركي أوباما لأنقرة وإعلانه دعمه الكامل لتركيا وتأييده

الملحوظ للدور الإقليمي لحكومة العدالة والتنمية خصوصاً الوساطة التي تقوم بها في عملية التسوية السلمية بين إسرائيل وأطراف عربية.

ففيما يخص الانتخابات المحلية التركية الأخيرة، وتحت وطأة التحديات التي أحاطت بحزب العدالة على مشارفها، هرع أردوغان إلى تكثيف جهوده وخططه على مختلف الأصعدة من أجل استعادة ثقة الناخبين في حزبه وحكومته. فبخصوص الاستياء الكردي، وفي إطار حملته الدعائية قبل الانتخابات البلدية المقبلة، قام أردوغان بزيارة مدينة ديار بكر كبرى مدن جنوب شرقي تركيا وأكثرها كثافة بالأكراد يوم ٢١ شباط الماضي، في مسعى منه لترميم شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم بين صفوف الأكراد؛ توطئة لحصد أكبر عدد ممكن من الأصوات والفوز بالانتخابات. وأعلن أردوغان أن السبيل المثلى للتعاطي مع المسألة الكردية تكمن في التنمية الاقتصادية للأقاليم الكردية ووقف البطالة التي طالما غدت صفوف حزب العمال الكردستاني.

وبعد نجاح أردوغان في سحب ملف التصدي لحزب العمال من الجيش وإسناده لوزارة الداخلية التي كلفت لجنة فنية وضع خطة سياسية متكاملة لحل القضية الكردية من خلال دراسة علمية وحوار يكون الأول من نوعه مع الأطياف السياسية الكردية، عمدت حكومة العدالة إلى تبني خطة للانفتاح على الأكراد؛ بغية دحض

الاتهامات الموجهة لأردوغان بالتراجع عن سياسته الإصلاحية والانفتاحية حيالهم في ظل تحسن علاقته مع قيادة الجيش . وتتضمن الخطة خطوات عملية مثل تخفيف عزلة زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان الذي يقضي عقوبة السجن المؤبد في جزيرة إمرالي ، من خلال نقل ستة سجناء سياسيين أكراد للإقامة معه في سجنه . كذلك ترمي خطة العدالة والتنمية إلى توطيد العلاقات مع أكراد العراق ؛ سعياً إلى كسب دعمهم في الانتخابات المقبلة ، من خلال إقناع قيادات كردية عراقية أن تحت أكراد تركيا على التصويت لحزب العدالة على غرار دعوة الرئيس العراقي جلال طالباني أكراد تركيا قبل أشهر للتعاون مع حكومة الحزب . وبعد أن أقرت خطة حزب العدالة والتنمية إنشاء الفضائية الكردية التي بدأت بثها مطلع العام الجاري ، تضمنت ؛ أيضاً ؛ اعتماد دعاية نفسية موجهة إلى الأكراد ، من خلال تسريبات عبر مقربين منهم فحواها أن مؤسس الدولة مصطفى كمال أتاتورك كان قد وعدهم بحكم ذاتي ، في مقابل تخليهم عن أحلام الانفصال والدولة المستقلة . ورغم إخفاق حزب العدالة في استمالة غالبية الأكراد للتصويت لمصلحته ، إلا أنه استطاع أن يقنع قطاعاً كبيراً من الأكراد بجدارته وحكمة سياسات حكومته .

وفيما يخص أداء الحكومة الاقتصادي وما علق ببعض رجالاتها من اتهامات بالفساد ، أعلن أردوغان قبل أيام من الانتخابات تبني

سياسة جديدة تقوم على الشفافية والمحاسبة ، كما ستعتمد التقشف من قبل الحكومة وقيادات حزب العدالة في محاولة لمواجهة آثار الأزمة المالية ، التي تزامنت مع قرار المحكمة الدستورية خصم نصف المساعدات المالية التي يتلقاها الحزب من الدولة جراء اتهامه بمناهضة العلمانية ، إضافة إلى تقليص حدة الانتقادات الموجهة للحكومة إثر تفاقم الفساد . وتتضمن خطة أردوغان التقشفية ، أيضاً ، الامتناع عن دفع فواتير الهواتف المحمولة لنواب الحزب وكبار العاملين فيه ، وعدم السماح لهم باستخدام سيارات الحزب في تنقلاتهم الخارجية ، فضلاً عن تقديم وجبات الطعام في الحزب ثلاث مرات في اليوم بدلاً من تقديمها كل ساعة .

ويبدو أن مساعي أردوغان قد آتت أكلها ، حيث تمكن حزبه من انتزاع فوز ثمين في الانتخابات المحلية الأخيرة ، حاصداً قرابة ٤٣٪ من البلديات . وهو الفوز الذي من شأنه أن يتيح له تعزيز وجوده في السلطة ومنحه دفعة لمواصلة سياساته الإصلاحية الداخلية خصوصاً ما يطال الدستور التركي من جانب ، كما يدعم دوره الإقليمي ووساطته في عملية سلام الشرق الأوسط من جانب آخر ، ولا سيما أن البلديات تشكل سندا مهماً ، مالياً وسياسياً ، للأحزاب السياسية ، إذ توفر مشاريعها الدعم المالي للشركات المقربة من الحزب ومن خلالها يكون التواصل أفضل وأقرب مع الناخبين ، خصوصاً أنه يتم انتخاب المخاتير ومجالس إدارة البلديات

إضافة إلى رؤساء البلديات الصغيرة والكبيرة مرة واحدة.

أما الدفعة الثانية التي تلقتها حكومة العدالة والتنمية، فتجلت في الاعتراف الأميركي الرسمي والمعلن بالدور الإقليمي التركي وبالوساطة التي تقوم بها أنقرة في عملية سلام الشرق الأوسط، وإعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما من أنقرة دعم بلاده الواضح لهذا الدور وتأييدها لتلك الوساطة على مرأى ومسمع من العالم.

فما كادت تمضي أيام قلائل على تجاوز حكومة حزب العدالة والتنمية للاختبار الصعب المتمثل في الانتخابات المحلية، حتى جاءت زيارة أوباما التاريخية لتركيا والتي صب خلالها إطراءته ودعمه لأنقرة وحكومة العدالة والتنمية توخياً منه لإعادة الدفء إلى علاقات بلاده مع تركيا وإطلاق عملية مصالحة سياسية وحضارية مع العالم الإسلامي.

ففي مسعى منه للتخفيف من وطأة التوتر الذي تمخضت عنه سياسات سلفه بوش الابن، حرص أوباما على إبراز اهتمام بلاده بالعلاقات مع تركيا، التي دعاها إلى تدشين شراكة إستراتيجية تعيد الدفء إلى العلاقات الإستراتيجية المميزة والتاريخية بين البلدين وتساعد على تجسير الفجوة بين الإسلام والغرب، كما جدد دعم بلاده للمساعي التركية الخشنة الرامية إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي مثنياً على الإصلاحات الهائلة التي شهدتها

تركيا على مختلف الصعد، ومسجلاً إعجابه بالتجربة الديمقراطية التركية، التي سمحت بمنح الأكراد مزيداً من الحقوق إلى الحد الذي أتاح إطلاق قناة فضائية ناطقة باللغة الكردية. وفي معرض تأكيده التزام بلاده بالعمل على تسوية الصراع العربي / الإسرائيلي وتمسك إدارته بحل الدولتين، أعلن أوباما تأييد بلاده التام للدور التركي في هذا الخصوص، وهو الأمر الذي يعد اعترافاً أميركياً رسمياً وصريحاً بالوساطة التركية والتزاماً واضحاً بتأييدها. كذلك أشاد أوباما بدور تركيا المتميز في الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان. وفي خطابه الذي ألقاه على هامش فعاليات منتدى حوار الحضارات الذي استضافته مدينة إسطنبول بحضور حوالى ١٥٠٠ شخصية عالمية، عمد أوباما إلى أن يجعل من تلك المدينة التركية التاريخية منبراً يخاطب من خلاله العالم الإسلامي، ويبرز أهمية تركيا كجسر بينه وبين الغرب، حيث ألقى كلمة أكد خلالها أن تركيا تشكل نموذجاً يحتذى به للتلاقي بين الغرب والشرق معتبراً أنها تمثل الركن المسلم في العالم الغربي.

وحرصاً منه على تفعيل ذلك المنحى التصالحي حيال تركيا، أثر أوباما إثلاج صدور الأتراك حينما أبدى دعم بلاده لهم في اثنتين من أشد قضاياهم حساسية وهما الأرمنية والكردية، إذ أكد أنه لن يستخدم تعبير «جريمة تطهير عرقي» لوصف المجازر التي اتهمت بارتكابها الدولة العثمانية ضد الأرمن إبان الحرب العالمية

الأولى، وإن لم يتردد في مناشدة البرلمان التركي مناقشة القضية الأرمنية، كما أبدى تفهماً لجهود أنقرة المستمرة من أجل مناهضة مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

ويبرز اختيار تركيا من قبل الرئيس الأميركي باراك أوباما لتكون أول دولة إسلامية يزورها خلال المائة يوم الأولى لتوليته منصبه رسمياً ويخاطب منها العالم الإسلامي مقدار الأهمية التي يوليها البيت الأبيض للعلاقة مع أنقرة، التي يوقن الأميركيون أنها أصبحت تؤدي دوراً إقليمياً مهماً يمكن لواشنطن التعويل عليه في ظل إستراتيجيتها الجديدة القائمة على توظيف الأدوار الإقليمية المتنامية للقوى الإقليمية بما يخدم المصالح الأميركية حول العالم، إذ يمكن لتركيا لعب دور مهم في محيطها الإقليمي خصوصاً فيما يتصل بالتسوية السلمية للصراع العربي / الإسرائيلي، الذي تتمتع أنقرة بعلاقات طيبة مع أطرافه، مروراً بالخلاف الأميركي / الإيراني رغم إعلان نجاد مؤخراً رفضه الوساطة التركية في هذا الشأن، فضلاً عن تنامي دور أنقرة في إطار المشاركة الأطلسية في أفغانستان وحضورها البارز في المشهد العراقي؛ الأمر الذي حض وزير الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون على التأكيد في مقابلة مع شبكة (سي.أن.أن) التركية قبل زيارة أوباما، على التصريح بأن النموذج التركي قد أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الديمقراطية والحداثة والإسلام يمكنها جميعاً التعايش معاً، مضيفاً إنها تنظر إلى

تركيا كزعيم عالمي بالغ الأهمية. وبقراءة موازية، يمكن الادعاء بأن زيارة أوباما لتركيا وما أمطر به تلك الدولة من إطراءات وأغدق على حكومتها من دعم وتأييد على كافة الأصعدة، إنما جاءت لتعضد من مكانة حكومة حزب العدالة والتنمية، حيث تعد تلك الزيارة التاريخية وما تخللتها من ترضيات أميركية لتركيا بمثابة دفعة قوية لحكومة العدالة والتنمية، التي سيتسنى لها الاستفادة منها في ترميم التصدعات التي أصابت شعبيتها مؤخراً وتدعيم موقعها التنافسي مع خصومها في الداخل من العلمانيين والعسكريين والقوميين المتطرفين وذلك عبر تعزيز موقفها التفاوضي في مواجهة شركائها الأوروبيين، وإضفاء شرعية دولية على الدور الإقليمي الذي تضطلع به في منطقة الشرق الأوسط، والذي شهد تنامياً لافتاً خلال العامين الماضيين، خصوصاً فيما يخص جهود الوساطة في عملية التسوية السلمية بين إسرائيل وكل من سورية والفلسطينيين؛ الأمر الذي من شأنه أن يهيئ الأجواء الدولية والإقليمية وحتى الداخلية في تركيا على نحو لا يجدد الآمال في إمكانية استئناف تلك الوساطة مستقبلاً فحسب وإنما يعظم، أيضاً، من فرص نجاحها.

ويمكن الادعاء بأن ارتفاع سقف التطلعات بخصوص الدور الإقليمي التركي في المرحلة المقبلة يبقى مرتبطاً بالدعم الأميركي المتوقع لهذا الدور؛ خصوصاً فيما يتصل بعملية التسوية السلمية بين إسرائيل وأطراف عربية، وهو

الأمر الذي يجعل هذا الدور عرضةً للتأثر بتغير مستوى هذا الدعم؛ على أثر تطوّر العلاقات الأميركية التركية صعوداً أو هبوطاً، في ظل وجود حزمة من الألغام التي تعترض طريق تلك العلاقات في أكثر من موضع استناداً إلى مسحة الغموض والمراوغة التي تكتنف التعاطي الأميركي مع بعض القضايا التركية.

ففيما يخص القضية الأرمنية، وعلى الرغم من تلافيه وصف ما تعرض له الأرمن على أيدي الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى بالإبادة الجماعية سواء في تركيا أو في تعرضه السنوي لهذه المناسبة يوم ٢٤ نيسان، مبرراً ذلك بحرصه على إفساح المجال لحوار المصالحة الأرمنية - التركية الذي بدأ في تشرين الأول الماضي بزيارة الرئيس التركي عبد الله جول لأرمينيا، أملاً أن يفضي تذويب الجليد بين البلدين إلى إضعاف وشائج التقارب بين أرمينيا وروسيا، يمكن القول إن تعاطي إدارة أوباما مع القضية الأرمنية لا يزال مشوباً بالغموض. فإبان حملته الرئاسية الانتخابية لم يتورع عن إعلان ذلك الوصف في بيان كان قد أصدره بتاريخ ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٨.

وإبان زيارته الأخيرة لتركيا وإلقائه خطاباً من برلمانها، تعمّد الإشارة إلى تلك القضية مناشداً إياهم ضرورة التصالح مع الماضي، والاعتراف بقبائحه واستبعاد خيار القوة عند التعاطي مع المشاكل الإثنية، ضارباً أمثلة من الماضي الأميركي في التعامل مع الهنود الحمر والسود

ومآسي العبودية. وشدد أوباما على قوة وثرأ التنوع. وما برح أوباما يتعرض لضغوط هائلة من قبل اللوبي الأرمني في بلاده لحمله على الاعتراف بمذابح الأرمن، إذ حثه أربعة أعضاء في مجلس النواب الأميركي على إصدار بيان قبل يوم الرابع والعشرين من نيسان يعترف بمذابح الأرمن. وتجدر الإشارة إلى أن سياسة واشنطن حيال هذه القضية تكمن في الحرص على إرضاء الأرمن وعدم إغضاب تركيا في الوقت نفسه، إذ سبق وأن دانت هذه المذابح، لكنها لم تصفها رسمياً بأنها عملية إبادة جماعية.

وفيما يخص المسألة الكردية، وبرغم تأكيد أوباما اتهاماته لحزب العمال الكردستاني بممارسة الإرهاب وتفهم واشنطن لمساعي أنقرة تقويض نشاطاته ودعمها لتلك المساعي، طالب تركيا بعدم التردد في الانفتاح على أكرادها. ورغم إشارات بعض الخطوات التركية في هذا السياق إلا أنه اعتبرها غير كافية وطالب بالمزيد. كذلك، التقى أوباما رئيس حزب المجتمع الديمقراطي الكردي، الذي فاز بغالبية بلديات المحافظات الكردية جنوب شرقي البلاد ليرفع رصيده من ٥٦ إلى ٩٨ بلدية على حساب حزب العدالة والتنمية الحاكم، وذلك رغم علم أوباما بموالة ذلك الحزب لحزب العمال الكردستاني ورفض أردوغان الالتقاء بقيادته قبل أن تنعت حزب العمال بالإرهاب. وفيما كان مقرراً لهذا اللقاء أن يستغرق ثلاث دقائق فقط، امتد إلى قرابة عشر دقائق، قدّم خلالها رئيس الحزب

أحمد ترك تصوّر حربه لحلّ القضية الكرديّة في تركيا، شفهيّاً وكتابيّاً، ضمن مذكرة مؤلّفة من ثلاث صفحات، كما زعم ترك أن أوباما وفّر عليه التعريف بنفسه، قائلاً إنه يعرفه وقدم نفسه على أنه صديق للشعب الكردي ويساند نضاله من أجل نيل حقوقه شريطة أن يكون نضاله سلميّاً ديمقراطيّاً وألاً يكون عنيفيّاً عبر الحرب والكفاح المسلّح.

وعلاوة على ما سبق، لاحت في أفق العلاقات التركية الأميركية مجدداً منغصات من شأنها أن تزعزع الثقة المتنامية بين الطرفين، كان من أبرزها : إصرار تركيا على موقفها الراض للطلب الأميركي بإرسال قوات تركية مقاتلة إلى أفغانستان، علاوة على عدم ترحيب الأتراك بدعوة أوباما إياهم لإعادة فتح مدرسة تأهيل الرهبان المسيحية في جزيرة (هيللي أضاً) التركية، ما أعاد إلى أذهان الغرب حساسية أنقرة حيال الأقلية المسيحية في تركيا والتي تشكو الغبن وضياح حقوقها وممتلكاتها. فضلاً عن تحفظ أنقرة على تولّي رئيس الوزراء الدانمركي الأمانة العامة لحلف (الناتو) في آب ٢٠٠٩، رغم أنه يحظى بدعم واشنطن وسائر دول الحلف، بسبب رفضه الاعتذار عن الرسوم الكاريكاتوريّة المسيئة للرسول محمد، والتي نشرتها صحف دانمركية قبل أعوام، متعللاً باحترامه قوانين حرية الصحافة، ولما كانت مهمة (الناتو) ستركز على أفغانستان خلال السنوات القليلة

المقبلة، فقد ارتأى أردوغان أن راسموثين لن يكون الشخص المناسب لقيادة (الناتو) في بلد إسلامي. ورغم أن محللين غربيين يرجعون هذا التحفظ التركي لسبب آخر هو رفض الحكومة الدانمركية طلب نظيرتها التركية وقف بث قناة (روج تي. في) التابعة لحزب العمال الكردستاني لبرامجها من الدانمرك على الرغم من اعتبار أوروبا الحزب منظمة إرهابية.

وبناء عليه، وما بين فرص عديدة متاحة لتنامي الدور الإقليمي التركي عقب زيارة أوباما لأنقرة، وتحديات شتى تعترض طريق ذلك الدور، يظل مستقبله مرتهاً بمدى قدرة الأتراك على تعظيم استفادتهم من الفرص المتاحة وتطويع التحديات المحتملة توطئةً لتجاوزها من جهة، فضلاً عن جدية المسعى الأميركي لدعم هذا الدور وحسن توظيفه من جهة أخرى.

كوميديا الأزمات الفلسطينية

سامي العجرمي*

فالكثير من شعوب العالم مر بتجارب مشابهة أو حتى أسوأ منها، وعلى فترات طويلة سطرها التاريخ بسلبية أحياناً، وروح إيجابية خلاقة وبناءة في أحيان أخرى، ولكنها تبقى في إطار التجربة العملية، التي قد يستفيد من دروسها أولئك الذين كانوا طرفاً فيها، أو أولئك الذين سيدرسونها ويستخلصون العبر منها في أوقات لاحقة، وقد يكتب التاريخ أن الحالة الفلسطينية وصلت إلى مرحلة من النضج والوعي والمسؤولية السياسية، ليكتب: ذات يوم (Never Again)، في كل مكان أريقت فيه قطرة دم فلسطينية على أيدي فلسطينيين.

من الطبيعي أن ينزل المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته نحو هاوية حاجاته الأساسية، وتتقرّم طموحاته في هذه المرحلة إلى مجرد مصالحة «من الممكن أن يحلّ عُقدها أربعة مخاطر يجهلون الكتابة والقراءة»، مع احترامي لكل العُقد طبعاً، ومن الطبيعي، أيضاً، أن يرتكب القادة السياسيون

المضحك المبكي في قراءة الأزمات الفلسطينية الحالية، هو أنها تبدو، أحياناً، في أبسط حالاتها، وتتقرّم لتكون خلافات شخصية أو حزبية داخلية يمكن حلها دون عناء أو جهد، وتبدو، أحياناً أخرى، أكثر تعقيداً من صراعات العالم مجتمعة، وأن كل الحلول المطروحة تبدو غير واقعية وغير قابلة للتنفيذ مهما كان الثمن، فتارةً يكون الحوار وطنياً شاملاً تشارك فيه كافة الفصائل، وتضع خططاً وآليات لاستعادة اللحمة الفلسطينية، وتارةً أخرى يعود الصراع إلى دائرة الثنائية بين فصيلي أزمة بحد ذاتها، وكأن القضية الفلسطينية برمتها ومصير الشعب الفلسطيني مرهونان بشرعية طرف وصلاحيات الآخر.

الخوض في توصيف الحالة الفلسطينية يبدو مخجلاً ومأساوياً في كثير من الأحيان، ولكن المسألة لا تدعو إلى التشاؤم بالحد الأقصى؛ فالتجربة الفلسطينية ليست فريدة من نوعها إلى هذا الحد،

* كاتب وصحافي فلسطيني

وقادة الكفاح المسلح والكفاح غير المسلح كلّ الجرائم بحق أنفسهم أولاً وبحق الشعب الفلسطيني ثانياً، فترسبات الماضي، وتراكمات المراحل التاريخية المختلفة، التي مرّ بها الشعب الفلسطيني عبر تاريخه النضالي الطويل، لا بد أن تقضي إلى مثل هذه الحالة، ومن المؤسف أنها لم تقد في أي وقت مضى إلى حالة المراجعة التاريخية ونقد الذات بأسلوب حضاري، من أجل التوصل إلى وضع مجموعة من الأهداف التي يرجو الفلسطينيون تحقيقها، باختلاف وسائل التحقيق، لكي لا يختلفوا على الأهداف ويتفقوا على طرق الوصول إليها.

على هذا الأساس يمكن القول إن الحالة الفلسطينية وصلت بعد هذا الجهد والعناء والتمن الفادح، إلى مرحلة يمكن فيها طرح كافة المراجعات التاريخية على طاولة الحوار الوطني الشامل، خصوصاً أن الفلسطينيين جربوا طريق الكفاح المسلح على مدار عقود من الزمن، وبكل أسف فشلوا في الصمود على مبدأ «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»، وجربوا طريق المفاوضات مع الكفاح المسلح، وأيضاً خلال هذه المرحلة لم ينجحوا في إبقاء (الثواب الوطنية) حتى حبراً على ورق، وجربوا كذلك طريق المفاوضات وحدها، ولم ينجحوا حتى في الاقتراب من حلم الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي الوقت الذي يعتبر فيه الفلسطينيون (ثوابتهم الوطنية) أمراً محسوماً وحتمية تاريخية؛ وبالتالي لا ضير من إغفال المسألة لبعض الوقت، والالتفات إلى بعض التفاصيل الشيطانية من (اتفاق مكة) إلى (حوار القاهرة)؛ تقوم إسرائيل بإفراغ الثوابت الوطنية من مضمون حتميتها التاريخية بفعل الأمر الواقع على الأرض، ولن يجد الفلسطينيون بعدها (قدساً)

للتفاوض عليها، ولا حدوداً يحتمون خلفها، ولا لاجئين (قدامى) يسعون إلى إعادتهم، بل لاجئون جدد، إما طوعاً نتيجة اليأس والإحباط من تردي الوضع الفلسطيني والحمالات العسكرية الإسرائيلية المتتابة، وإما قسراً نتيجة الممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى طرد فلسطيني الـ ٤٨ من أرضهم، وسلبهم حقهم في المواطنة، وهدم منازلهم، وبناء مستوطنات جديدة حول قراهم لخنقهم ودفعهم للرحيل.

وعندما يعتبر الفلسطينيون قضيتهم حتمية تاريخية، فإن المجتمع الدولي لا يدرك ذلك، وإنما تستوجب المطالبة بالحقوق إسناداً قانونياً وتحالفات إقليمية ودولية قوية، أساسها المصالح المشتركة، وعدم اعتبار القضية حقاً تاريخياً لا يستوجب العمل المضني من أجل ترسيخه، وبالتالي يمكن القول إن الفلسطينيين، بشكل أو بآخر، يساندون إسرائيل في ادعاءاتها بعدم أهلية الشعب الفلسطيني حتى لحكم نفسه بنفسه، والأخطر من ذلك، أن غياب الدور الفلسطيني الفاعل في هذه المرحلة التاريخية الحرجة، يعني انحسار وتراجع القضية الفلسطينية ربما لعشرات السنين، خصوصاً أن الأزمة الاقتصادية العالمية تهدد بزعة واستقرار الكثير من الدول الصناعية الكبرى ذات النفوذ، وحتمية ظهور قوى جديدة، تستوجب الحضور السياسي الفلسطيني بقوة، وعدم دمج المجتمع الدولي الفلسطينيين ضمن محاور غير مجدية.

إسرائيل بتركيتها الحالية لا تسعى إلى حل الدولتين، ومن المنطقي، أحياناً، أن نراقب الوضع الفلسطيني بأعين إسرائيلية، ونطرح الأسئلة كما يطرحونها هم، فلماذا يقدم الإسرائيليون على

التنازل عن الأرض من أجل مجموعات من الناس لا يشكلون وزناً سياسياً ولا أمنياً، لماذا تقدم إسرائيل على حل الدولتين وهي في أوج قوتها، والطرف الآخر في أسوأ حالاته، وكيف يمكن لإسرائيل أن تقبل بخلق واقع جديد في المنطقة يختزل حدودها ومياهها وسيادتها، إلا إذا كان الطرف الآخر قد وصل إلى مرحلة من النضج السياسي والاجتماعي والقانوني، وفهم كيف تدار الصراعات التي يشوبها الخلل في موازين القوى، وشكل بذاته وقدراته وزناً سياسياً وتحالفات إقليمية ودولية تزيل عوائق ذلك الخلل، وتفرض على إسرائيل قبول حل الدولتين والتنازل مرغمةً عن ثوابتها التاريخية المزعومة، وحملها بـ (أرض إسرائيل الكبرى).

إن كثرة الحديث عن حل الدولتين، لا يجعل بالضرورة هذا الحل ممكناً وسهلاً، خصوصاً أن إسرائيل قامت في كل المرات بإفشاله بمبررات يقدمها الفلسطينيون أنفسهم لإسرائيل، وما زالوا أكثر خلافاً مع أنفسهم، من خلافهم مع إسرائيل، أو إدراكهم حدود قوتها وإستراتيجياتها المستقبلية، ومحاولاتها المتواصلة لتفكيك البنية الفلسطينية سياسياً واجتماعياً بكل الوسائل المتاحة والمستحيلة أحياناً، وإسرائيل، أيضاً، لا تغفل المجتمع الدولي، وتصر، دائماً، على استغلال كل ما يمكن استغلاله من أجل خدمة مصالحها، في حين يغفل الفلسطينيون الحاجة للمجتمع الدولي، وإلى وسائل الإعلام، وإلى الترويج لقضيتهم في المحافل الدولية، على أساس أنها مفهومة مسبقاً، وأن الحق الفلسطيني التاريخي لا يمكن إلغاؤه ولا بكل الحجج الإسرائيلية الباطلة، في حين نسوا أن إسرائيل استطاعت بكل أسف بناء دولة قوية ومستقرة في حدود زمنية قصيرة جداً،

دولة دفاعية بقوة ردع نووية، دولة لا حق تاريخياً لها في الوجود، ولكنها أصبحت أمراً واقعاً جاثماً في قلب الأمة العربية.

الحالة الفلسطينية بحاجة إلى إعادة هيكلة وتركيب، على أسس مختلفة عن الوضع السابق، تسمح بإعادة تأهيل سريعة ومتزنة، ولا يجوز - في الوقت الراهن - الحديث عن مصالحة وطنية على أسس يشوبها الخلل البنوي، وإذا كانت المصالحة الوطنية هدفاً يسعى الفلسطينيون إلى تحقيقه، وإنهاء حالة الانقسام، فالمؤكد أن هذه المصالحة ستكون هشة وغير مستقرة، وأن مخلفاتها وتداعياتها ستبقى حاضرة في الأذهان؛ لكونها لم تعالج جذور الأزمة الحقيقية، وأن النظام السياسي الفلسطيني بحاجة إلى إعادة تركيب، وإعادة صياغة مؤسساته السيادية، بحيث لا تتكرر مثل تلك المواجهات، وأن المنظومة الدفاعية والهجومية الصاروخية الفلسطينية، أي (المقاومة) و(سلاح المقاومة)، بحاجة إلى إعادة نظر موضوعية، وإعادة الأهلية والصلاحيات للمنظومة الحقوق المدنية والسياسية، وإلا فإن حوارات القاهرة المتكررة لن تفضي إلى نتيجة مقدسة.

لقد وضع المتحاورون في القاهرة مجموعة من الأعباء لا يمكن للحوار الاقتراب منها، كمن يضع مسبقاً شروط فشل الحوار، وخصوصاً إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، إن منظمة التحرير بحاجة لتفعيل، وكان العقد الأخير يشكل مساراً لا تراجع فيه بخصوص المنظمة وعملها ومؤسساتها، وأصبحت السلطة الفلسطينية - بمعايير مختلفة - هي المهيمن وصاحبة القول في السياسة الفلسطينية، وهذا التناقض يجعل من المستحيل في

الوضع الراهن اشتراط إعادة تفعيل المنظمة لإنجاح الحوار والمصالحة، وكان بالإمكان إرجاء مسألة المنظمة إلى وقت يكون فيه الفلسطينيون موحدين، ويتمتعون بروح عالية من الوفاق والتآخي، ليتمكنوا من إجراء أية انتخابات على أسس ديمقراطية، وبالتالي من الضروري إرجاء كافة العراقيل الثقيلة لمراحل متقدمة.

وطالما أن الوضع الفلسطيني دخل إلى مرحلة النفق المظلم، وهي مرحلة لا شك في أنها صعبة ومؤذية، وتحتاج إلى وقت كبير وجهود متضافرة، إلا أن هذا النفق لا بد أن يفضي في النهاية إلى النور، وأن كل الحالات التاريخية الشاذة لم تدم إلى الأبد، وأن الخروج منها، يعني بالضرورة أن أطراف الصراع قد وصلت إلى مرحلة استخلاص العبر ودراسة النتائج، وأن هذه التجربة الغنية بالمشاحنات والعنف وغياب الحريات لا بد أن تقود إلى ترسيخ نظام مستقبلي أفضل، بحيث يعتمد الوصول إلى النتائج المرجوة، على قدرة الفلسطينيين على إظهار القدر الكافي من المسؤولية الوطنية، واستيعاب التحديات الجسيمة والمخاطر الكارثية التي تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته، وهو المحدد للفترة الزمنية التي تحتاجها الحالة الفلسطينية للخروج من النفق المظلم.

أساس التوتر في الحالة الفلسطينية الحالية، يكمن في رغبة إسرائيل في تعزيز وترسيخ الأزمة، وقد خلق الفلسطينيون أنفسهم مبررات العبث الإسرائيلي بالحالة الفلسطينية، ونعود ونذكر بأن إسرائيل فتحت باب المفاوضات السرية والعلنية في ملف الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليت، في ذروة محادثات المصالحة الفلسطينية في القاهرة، والسؤال هنا: هل تريد إسرائيل بالفعل إنهاء ملف

جلعاد شاليت؟ وهل ترغب في استعادته في الوقت الراهن مهما كان الثمن؟ وهل هناك في مذكرات التاريخ الإسرائيلي أية سابقة توحى بأن إسرائيل تفاوض على جنودها الأسرى في الأراضي المحتلة العام ٦٧؟؟ ورغم أن الإجابة تبدو واضحة للجميع، وأن تجربة الفلسطينيين في أسر جنود إسرائيليين داخل الأراضي المحتلة العام ٦٧، وعلى مدار عقود الصراع من أجل إبرام صفقات تبادل أسرى، انتهت بحلول عسكرية فقط أفضت في غالبيتها إلى قيام إسرائيل بقتل جنودها الأسرى، حتى لو خاضت إسرائيل مفاوضات لإطلاق سراحهم.

وبسبب التداخل الجغرافي الكبير بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن إسرائيل وضعت ضمن إستراتيجيات إدارة الصراع، عدم قبول مبدأ تبادل الأسرى داخل حدود فلسطين التاريخية، وذلك بالطبع من أجل انتزاع أية رغبة فلسطينية مستقبلية في أسر أو اختطاف إسرائيليين، وإرغام الفلسطينيين على استيعاب عدم جدوى تلك العمليات، وعليه يجب أن يفهم الفلسطينيون أن إسرائيل تستخدم مسألة وجود الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت في غزة أشع استخدام، فمن جهة تلعب إسرائيل على وتر التناقضات الفلسطينية، وتزيد من حجم الخلاف الفلسطيني الداخلي، وعلى سبيل المثال، تعمل على تأجيج الخلاف الفلسطيني الداخلي بإطلاق سراح مئات الأسرى الفلسطينيين دون أي مقابل للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، في حين تحاور حماس على صفقة تبادل الأسرى وتقوم بإفشالها في ذروتها، ومن جهة ثانية تدمر إسرائيل مقومات صمود الشعب الفلسطيني ورموز سيادته على الأرض وتدفع الشباب إلى الإحباط واليأس

والرغبة في الرحيل .

في اعتقادي أن الأزمة الفلسطينية الحقيقية والجوهرية، تكمن في غياب (الثقافة السياسية)، ويمكن في بعض الأحيان إيجاد مبررات غياب مثل هذه الثقافة، وهي أن البنية السياسية الفلسطينية سواء قبل ١٩٩٤، أو ما بعدها من اتفاقيات مرحلية وحياة مرحلية مأزومة، لم تكن في وضع استقرار سياسي يتيح بناء المؤسسات السياسية والمجتمعية والحزبية على أسس سليمة، وأن مسألة بناء الكيانية الفلسطينية في كافة مراحلها، لم تصل إلى حد البيئة الصحية الملائمة للنشأة الطبيعية، وفي المقابل يمكن هدم وإزالة كافة المبررات، والقول إن التجربة الفلسطينية - الغنية بما يكفي من طاقات ومفكرين وأحداث وإشكاليات وحروب وصراعات داخلية - من شأنها أن تبني وتشكل أفضل ثقافة سياسية على أسس ديمقراطية رغم وجود الاحتلال وسياساته الفوقية، وأن تعليق العيوب على شماعة الاحتلال أمر لا بد أن يتخلص الفلسطينيون منه، والبدء بالتفكير بموضوعة أكثر.

على الرغم من ذلك، لا بد من جلد الذات والتطرق إلى مسألة غاية في الأهمية، وهي أن الحالة السياسية الفلسطينية تجيد الانقسام، ولا تجيد الاندماج والتقارب، تجيد فن خلق التوتر والقطيعة، ولا تجيد فن المصالحة الوطنية أو حتى الحزبية الداخلية، تنسجم مع نفي الآخر ولا تعترف بقبول الآخر، وأشعر، أحياناً، بالحسرة، عندما أتابع كيف تم اندماج حزب (شعب واحد) برئاسة عمير بيرتس، وحزب (العمل) التاريخي في إسرائيل، وأن الانتخابات التمهيدية التي جاءت مباشرة بعد هذا الاندماج أفضت إلى انتخاب عمير بيرتس

رئيساً لحزب العمل، وكان حزب العمل برئاسة إيهود باراك في تلك الفترة والذي شكّل الحكومة الإسرائيلية التي قامت بتنفيذ عملية الانسحاب من جنوب لبنان، وعمير بيرتس لا يمتلك إلا عضوين في الكنيست، ولكن الثقافة السياسية السائدة تسمح بتجاوز الشكليات الشخصية البسيطة، وتنظر إلى المصالح العامة أكثر منها إلى المصالح الشخصية، مع أن عمير بيرتس كان أسوأ الشخصيات التي قادت حزب العمل في العقود الأخيرة.

غياب الثقافة السياسية، خصوصاً في هذه المرحلة بالذات، أصبح ثقلاً لا يمكن تحمله، فمن جهة، يدفع الجمهور الفلسطيني إلى فقدان الثقة بالنخب السياسية والحياة السياسية برمتها، وقد يؤدي إلى غياب روح المشاركة السياسية بكل أشكالها في السنوات المقبلة، ومن جهة ثانية وهو الأخطر، غياب الطرف الفلسطيني عن دائرة الفعل السياسي، وتحويله إلى مفعول به نكرة عاجز، في ظل تحولات دولية وإقليمية خطيرة، تلعب فيها إسرائيل وأميركا الدور الأبرز، وقد تفرض على الفلسطينيين حلول لا ترتقي إلى أدنى مستويات الطموح الفلسطيني، فهل سيصل الفلسطينيون يوماً إلى مرحلة إنتاج ثقافة سياسية يُحتذى بها وتكون محل غيرة في الوطن العربي نظراً لمأساتهم المتواصلة تحت الاحتلال، أم أنهم سيفقدون القدرة على حساب نكباتهم المتتالية التي خلقوا جزءاً كبيراً منها بأيديهم؟.

الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون؟

المشاركون:

أدار الندوة: د. عاطف أبو سيف

عن حركة (فتح): عضو مجلسها الثوري إبراهيم أبو النجا (أبو وائل)
عن حركة (حماس): الناطق باسمها الدكتور صلاح البردويل
عن الجبهة الديمقراطية: عضو مكتبها السياسي صالح زيدان
عن الجبهة الشعبية: عضو لجنتها المركزية كايد الغول
عن الجهاد الإسلامي: عضو قيادتها السياسية الشيخ خالد البطش

طاولة واحدة؛ لتحوارهم في هذه القضايا، ماذا قالوا وماذا يقصدون من مواقفهم وإلى أين هم ذاهبون؟ لكن تعذر جمعهم إلى طاولة واحدة؛ بسبب الوضع بين (فتح) و(حماس) في غزة؛ وما قالته لنا (فتح) من مضايقات تعرضت لها قيادتها في قطاع غزة عند عودتها من اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر السادس. لذا رأيت سياسات أن تحاور الفصائل المشاركة وتطرح عليها الأسئلة والاستفسارات وترمي إليها موقف التنظيمات المختلفة في عملية تحاورية أخذت في بعض المرات أكثر من جولة.

وبصدر مفتوح ونقاش ثري استجابت الأطراف لذلك، وقدمت - بصراحة - مواقفها وناقشتها بانفتاح مع رئيس تحرير سياسات الدكتور عاطف أبو سيف.

توجهت سياسات إلى كل من: حركة (فتح)

صار الحوار الوطني الهَمَّ الأساسي للشعب الفلسطيني وثنَّيه السياسية، بوصفه الطريق الأمثل لإنهاء حالة الانقسام، وإعادة ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني، وإعادة اللحمة للوطن والشعب، وتوحيد طاقاته. والحوار الذي بدأ في شباط الماضي، مستمر ولم يفلح بعد أربع جولات - وخامسة تجري مع صدور هذا العدد من سياسات - في التوصل إلى حلول تنهي الانقسام وتعيد مكوّنات النظام السياسي الفلسطيني إلى وضعها الطبيعي، وصار المتابع يتخيّل أن الخلاف أكبر من الاتفاق.

تركّز الحوار الوطني على خمس قضايا أساسية: (المصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة توافق، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وتفعيل منظمة التحرير وتطويرها، وبناء الأجهزة الأمنية).

أرادت سياسات أن تجمع أركان الحوار حول

وحركة (حماس) والجبهة الشعبية وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الديمقراطية، وسألت ممثليها في الحوار الوطني حول مواقفها. تحدث لسياسات عن حركة (فتح) عضو مجلسها الثوري إبراهيم أبو النجا (أبو وائل) وعن حركة (حماس) الناطق باسمها الدكتور صلاح البردويل، وعن الجبهة الديمقراطية عضو مكتبها السياسي صالح زيدان، وعن الجبهة الشعبية عضو لجنتها المركزية كايد الغول، وعن الجهاد الإسلامي عضو قيادتها السياسية الشيخ خالد البطش، وجميعهم شاركوا عن فصائلهم في جلسات الحوار في اللجان المختلفة.

المصالحة الوطنية

عاطف: تقول (فتح) إنها الأكثر تضرراً مما حدث وإن عناصرها وقياداتها وممتلكاتها تضررت؛ وبالتالي فإنها الطرف الذي يجب أن يبدي تصلباً في لجنة المصالحة، أبو وائل، أنت كنت تمثل الحركة في لجنة المصالحة وتفاجأ الجميع بأن (فتح) تعاطت بسهولة وقدمت كثيراً لتسهيل عمل اللجنة.

أبو وائل: أولاً، اللجان الخمس شُكلت - وأنا أؤكد لك - برغبة ونصيحة من حركة (فتح). كان من المقرر أن تكون هناك لجنة واحدة، وعندما سمعت ذلك؛ قلت هذا لن يكون لصالح نجاح الحوار، ومن هنا لا بد من وجود عدة لجان تتناول القضايا الأساسية، فتعهد أشقاؤنا المصريون بهذه التوصية وشكلوا لجاناً خمساً وهناك لجنة سادسة وهي لجنة الإشراف التي تحال إليها القضايا الكبيرة. كما قلت أنت، نحن قدمنا كثيراً في هذا

المجال. أول لجنة أنجزت عملها هي لجنة المصالحة الوطنية وعملها حساس جداً؛ لماذا؛ لأنها ستتناول كل الأضرار وكل ما لحق بالناس وكل القضايا الشائكة، وبالتالي نحن حرصنا على أن نجد لها حلولاً علماً تكون دافعاً لبقية اللجان حتى تسرع في عملها، ولا سيما أنها تتعلق بالمرحلة الانتقالية، أي أن عمل اللجان الأخرى يتعلق بالمرحلة الانتقالية، باستثناء المصالحة التي تستمر لسنوات، ووضعنا لها هيكلية حتى في بقية المناطق وسميت (اللجنة الوطنية العليا للمصالحة الوطنية)، على أن تشكل لها لجان في المحافظات كافة.

عاطف: حتى في الضفة الغربية؟

أبو وائل: نعم، حرصاً منا على أن نعالج كل شيء مهما كان صغيراً ومهما كبر؛ حتى لا يقال إن اللجنة يقتصر عملها فقط على قطاع غزة، حتى لا يقول أحد إننا نظرنا إلى الموضوع من زاوية خاصة أو لم نعطه حقه، واعتبرت أن ذلك يشكل إنجازاً كبيراً؛ لعل الآخرين يسارعون إلى ذلك، وجدنا أن القضية معكوسة، تقدمنا في لجنة المصالحة وتعطلت الحوارات واللجان، وتعطل العمل كله عند هذه الكلمة أو تلك، عند هذه الفقرة أو تلك، عند هذه العبارة أو تلك، مما أساء إلينا عند الجميع، الكل كان ينظر إلى الحوارات الفلسطينية، وكانت هذه منطلقات من خلالها سيحكم علينا العالم، وصدقاً فإن أشقاءنا المصريين لعبوا دوراً كبيراً وأعدوا كل شيء ولم ييخلوا بشيء على الإطلاق في سبيل إنجاح عمل هذه اللجان، وقدموا لنا رؤى تساعدنا، والفصائل كانت أعدت أوراقاً، ونحن ذهبنا من هنا متفقين على رؤى معينة، ولم

يخطر على بالنا أن هذه اللجان ستأخذ وقتاً أكثر مما هو محدد لها في تلك الجولة، وهي الجولة الأولى التي كنا نعتبرها جولة نهائية وحاسمة، وأنها ستتكلل باتفاق وحضور عربي كبير إلى غير ذلك. لذلك وللأسف الشديد وجدنا أن القضايا الخلافية لا يمكن أن تطرح بالنظر إلى المأساة التي يعيشها شعبنا، وبالنظر إلى القضية واستحقاقاتها، وبالنظر إلى ما تتطلبه حالتنا الفلسطينية، وجدنا أننا لسنا بمستوى ولم نرتق حقيقة إلى داخل الحوار.

عاطف: ماذا عن (حماس)؟

صلاح البردويل: لا بد أن نؤكد أن حركة (حماس) لديها إرادة كاملة للوصول إلى اتفاق وأنها تعتبر الحوار عملية إستراتيجية وليست تكتيكية لتحصيل نتائج هنا وأن الهدف الرئيس من وراء هذا الحوار هو إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني وتحشيد قوة الشعب الفلسطيني وقواه الحية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وكل إجراءاته على الأرض، (حماس)، أيضاً، من ناحية مبدئية وجوهرية لا تريد لهذا الحوار أن ينحرف لتلبية مطالب خارجية، وإنما تريد لهذا الحوار أن يكون عملية توصلنا إلى تحقيق أهدافنا الوطنية، (حماس) تدرك، أيضاً، في ثنايا هذا الحوار أنها تحاور طرفاً فلسطينياً إذا لم نقل إنه ملتزم نقول إنه متورط باتفاقيات مع العدو الصهيوني وإنه ليس من السهل أن يتملص منها؛ نظراً لأن وجوده مرتبط بها؛ لذلك هي لا تريد أن تصل إلى طريق مسدود وإنما تريد أن تصل عبر بوابات مختلفة وعبر بدائل مختلفة إلى حل يحمي هذا الطرف الفلسطيني من أن يقع تحت ضغط

كبير جداً ينهي وجوده ومن طرف آخر يحمي الثوابت الوطنية الفلسطينية من أن تنهار مرة واحدة تحت ضغط خارجي. بخصوص ملف المصالحة الوطنية، تم الاتفاق على كل عناصرها، لا مانع من إنشاء صندوق وطني فلسطيني (للتعويضات) ومن أن تقدم التعويضات بآليات محددة، وتم الاتفاق على تفاصيلها، لكن المشكلة هي أنه لا يمكن أن تنفذ بنداً أو ملفاً دون الآخر.

كايد الغول: أعتقد بأننا قد توصلنا في الحوار إلى حلول في لجنة المصالحة، برأينا هذا موضوع في غاية الأهمية ويحتاج إلى جهد متكامل شعبي ورسمي، بحيث نعالج معالجة شاملة كل ما ترتب على حالة الانقسام، وفي الوقت نفسه فإن من مارس عمليات تعدد أدت إلى القتل المتعمد أو الإصابة المتعمدة يجب أن يعالج وفق القانون أو تقديم حلول وطنية تحول دون سفك المزيد من الدماء.

خالد البطش: نحن في الجهاد الإسلامي نتمسك بمبدأ الحوار الوطني الشامل؛ لإنهاء الانقسام الداخلي الذي ضرب ساحتنا الفلسطينية الداخلية منذ قرابة العامين، بالتالي كان موقف الحركة من الحوار الذي انطلق في القاهرة في ٢٦ شباط من هذا العام هو تسهيل مهمات هذا الحوار وعدم وضع عراقيل والحرص الشديد على الوصول بالحوار إلى المصالحة الوطنية التي تنهي عذابات الشعب الفلسطيني وتنتهي هذا التعسف الجائر بأبناء شعبنا، ولذلك موقف حركة الجهاد الإسلامي من القضايا الخمس الرئيسة على طاولة الحوار قدمناه في الحوار الوطني لتسهيل مهمته.

بخصوص موضوع المصالحة الوطنية، كان موقفنا واضحاً نحن مع المصالحة ومع إعطاء الناس حقوقهم ومع إنصاف الآخرين ومع تقديم كامل العون والمساعدة لأهالي الضحايا وللناس الذين تضرروا نتيجة لهذا الانقسام. ثانياً، الانتخابات، حركة الجهاد الإسلامي، أيضاً، كانت حاضرة وموقفنا كان في جميع القضايا التي نوقشت في لجنة الانتخابات هو أن الجميع اتفق على إنجاز موضوع محكمة الانتخابات وموضوع مجلس القضاء والقضاء الأعلى وأيضاً المدة الرئاسية للرئيس أبو مازن وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني فيما لا يتجاوز ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠، أما فيما يتعلق بالنظام الانتخابي - والذي لا يزال عالقاً - فإن حركة الجهاد الإسلامي أعلنت موقفاً واضحاً وهو أنها مع التمثيل النسبي الكامل ورفض النظام المختلط مع وجود نسبة حسم يتم التوافق حولها؛ وبالتالي هذا كان موقفنا بالنسبة للانتخابات وهذا ما قدمناه للفصائل وما قلناه لـ(فتح) و(حماس) حتى في الجلسات الانفرادية من أننا نعتقد بأن التمثيل النسبي يمثل حلاً للجميع وإنصافاً للجميع، التمثيل النسبي الكامل هو لك وعليك، لذلك يجب أن نقبل هذه الفكرة.

عاطف: أبو وائل قال إننا تقدمنا في ملف المصالحة على أمل أن تتقدم (حماس) في قضايا مثل الانتخابات أو منظمة التحرير.

صلاح البردويل: لا لا، المصالحة هي رغبة من الطرفين، لا تنس أن المجتمع الفلسطيني ضاغط. أنت لا تحتمل التفكك في النسيج الاجتماعي ولا

تحتمل أن يبقى جارك له عليك دم والجروح الوطنية هي حالة فرضت على المجتمع الفلسطيني فرضاً استثنائياً، ولا يعقل أن نبقي في حالة الخصومات، وأعتقد بأن جبر الجروح تأسيس لحالة من الانسجام والسلم المجتمعي ومصلحة للجميع.

عاطف: ما الذي تم الاتفاق عليه؟

البردويل: تم الاتفاق على تشكيل الصندوق، وإيجاد آلية لتعويض الناس الذين تضرروا من هذه الحرب وأن يشارك القضاء والشرع والقانون في إحقاق الحقوق.

عاطف: ما الذي تم إنجازه تحديداً أخ أبو وائل؟

أبو وائل: استعرضنا ما حدث على الساحة الفلسطينية

عاطف: سردتم التاريخ وما حصل فيه؟

أبو وائل: كل ما حدث، من أفراد ومجموعات ومبان وقتلى وأضرار وجرحى، من قتل حصل أثناء الاشتباكات ولم تعرف الجهة التي قامت بالقتل، هذا الكل مسؤول عنه، تقوم السلطة أو تقوم الحكومة بمعالجة قضيته، القضية الأخرى من قتل مع سبق الإصرار والترصد من أشخاص معروفين، لابد أن يأخذ القضاء مجراه، من قتل بإيحاء وإيعاز وتأثير وعلانية، على الفصيل أن يتحمل مسؤولية تسوية الوضع مع ذويه. قلنا نريد أموالاً من أجل دفع الديات ودفع التعويضات، وقررنا تشكيل صندوق وطني يمول عربياً أو من أية جهات أخرى تمويلها ليس مشروطاً، أكدنا ذلك. قلنا إن اللجنة يجب أن تكون لها لجان أخرى في المحافظات وفيها رجال دين ورجال

إصلاح وشخصيات مستقلة وشخصيات اعتبارية وعلماء، من أجل أن نبحث في كل قضية حدثت، وهذه اللجان تستقبل كل الحالات التي حدثت والأضرار التي حدثت وتقوم بالتالي بوضع برامج لها من أجل عملية التعويض النهائي وما يترتب على ذلك؛ تخوفاً من عمليات الثأر؛ فشعبنا يؤمن بالثأر، بالتالي علينا أن ننتبه إلى تداعيات ما حدث مجتمعياً، كان لابد أن نشارك جميعاً من خلال هذه اللجان الموسعة في إنهاء الإشكالية إنهاءً نهائياً حتى تصبح لدينا مصالح وطنية لها آليات ومواثيق. وهناك ميثاق شرف يحدد أن الدم الفلسطيني خط أحمر وأن الوحدة ضرورة فلسطينية بالأساس وأن الحوار الوطني هو الأساس وأنه لا يجوز على الإطلاق ومن المحرمات أن تمتد اليد الفلسطينية لتقتل فلسطينياً، يمنع ويحرم تماماً تكميم الأفواه أو منع الحريات، كما أن التظاهر حق طبيعي في حدود القانون، والقانون يجب أن يعالج القضايا كافة. بكلمة أخرى ناقشنا كل ما يخطر على بال أحد من أجل أن نعيد اللحمة إلى شعبنا، وتم ضعه في ميثاق الشرف الذي كنا بصدد الإعلان عنه في الاجتماع الموسع الذي سيتمخض عن اللقاءات كافة.

عاطف: لكن ذلك لم يحصل؟

أبو وائل: مما يؤسف له.

الحكومة

عاطف: رفيق صالح، ماذا قالت الجبهة الديمقراطية بخصوص الحكومة؟

صالح زيدان: نحن نعتبر أن موضوع الحكومة

يمكن الوصول إلى حل فيما يخصه والخروج من المأزق؛ باحترام والتزام وتمسك حركة (حماس) بالالتزامات السابقة وحركة (فتح) كذلك، من خلال صيغة تتماشى وتتمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية من ناحية، ومن الممكن أن تكون مقبولة من المجتمع الدولي من ناحية أخرى، صيغة في برنامج الحكومة المقبلة تقوم على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، هذا يفتح الطريق لحل موضوع البرنامج حتى ندخل في حكومة توافق وطني انتقالية ضمن المهمات التي حددت لهذه الحكومة في الحوارات الشاملة، بمعنى هذه الحكومة مهماتها فك الحصار وإعادة إعمار قطاع غزة وإعادة الوحدة للمؤسسات بين الضفة وغزة بما في ذلك إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية وطنية، وأيضاً، التحضير والإشراف على الانتخابات الرئاسية والتشريعية قبل ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠ حيث تنتهي فترة الحكومة الانتقالية مع إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

عاطف: إذا كانت الحكومة الفلسطينية محصورة

مهامها، فلماذا هذا النقاش؟

صالح زيدان: علينا النظر إلى الحكومة باعتبارها - كما تم التوافق عليه في حوار القاهرة - حكومة توافق وطني انتقالية مؤقتة وتم التوافق، أساساً، على إجراء انتخابات قبل ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠، فلا تحتاج الحكومة إلى هذا التصلب أو العناد للوصول إلى شيء مشترك يمكن من تشكيل هذه الحكومة، لكن كما ذكرت يبدو أن الأمور أعمق من ذلك بما له علاقة بالمصالح الفئوية والأوضاع الإقليمية، لأننا لو أخذنا ما جرى في اتفاق الدوحة

بخصوص لبنان كنا نأمل أن يكون الوضع العربي موافقاً لنا وأن يتواصل الحوار الفلسطيني حتى نصل إلى حل، وألاً يستمر الحوار الفلسطيني إلى ما لا نهاية، يجب أن نصل إلى نتيجة لأن هذا أمر غير صحي.

عاطف: الكل يقول إن موضوع الحكومة هو العقبة الأساسية، هل ترى حركة (فتح) ذلك؟

أبو وائل: لا أدري لماذا يقال عنها العقبة الأساسية، ولا سيما أن مهامها معروفة ومعروفة مدتها، مهامها كبيرة وثقيلة ومدتها قصيرة، عليها أن تشكل وأن تستقطب الدعم الخارجي لإعادة الإعمار. الحكومة معنية بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية على قواعد مهنية، الحكومة معنية بالتحضير والإعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية، أين المشكلة في ذلك؟ هذا يتطلب أن تكون متوافقاً عليها، ونحن لا نطرح أن تكون حركة (فتح) في الحكومة، قلنا لتتفق عليها أن تكون من أشخاص يضطلعون بهذه المهام ويكونون مقبولين عند العالم، العالم الذي يريد أن يعطيك لباساً ومنحاً وأموالاً يقول لك عليك أن تحترمنا، علينا أن نحترم هذا العالم، لا يعني هذا أنها شروط علينا.

عاطف: (حماس) تقول إن (فتح) تقول لها إن عليها أن تعترف بإسرائيل وأن تعترف بشروط (الرباعية)...؟

أبو وائل: والله هذا ليس بصحيح، أولاً، هذا للأسف الشديد كلام، لماذا ندخل في هذه التفاصيل، لماذا نضع أنفسنا في دوامة ونلبس أنفسنا ثياباً ليست لنا ولا نريدها؟ ولماذا نقول بعضنا أقوالاً ليست صحيحة؟ هذه الحكومة التي

تقول إنني ملتزمة بما التزمت به منظمة التحرير، ليس مطلوباً منها أن تعترف وليس مطروحاً عليها أن تعترف أي فصيل بإسرائيل، (فتح) لم تعترف بإسرائيل وكيف تقبل على نفسها أن تقبل بقية الفصائل أو تجبر بقية الفصائل على الاعتراف، نحن برنامجنا واضح، نحن ذاهبون إلى المؤتمر السادس على البرنامج نفسه، فكيف يمكن أن نقول شيئاً أو نقول ما لم نقله ولا نقبل أن يفرض علينا ولا نقبل أن نفرض على الآخرين شيئاً. هذه الحكومة يجب ألا يتوقف تشكيلها على كلمة أو عبارة ونعقد الأمور كما فعل اليهود ببقرة موسى: ما لونها وما عمرها وما شكلها إلى ذلك. لماذا؟ العالم يقول نريد حكومة تستقبل المال، ونحن نريد أن تكون لها مهام فعلية، لماذا نتوقف كثيراً ونبدأ نبحث عن المحاصصة وعن حجمنا في هذه الوزارة أو تلك الوزارة؟ لم نطرح نحن المحاصصة ولم نطرح حجماً ولم نقل إننا نريد أن نكون ممثلين في هذه الحكومة، كل من يتحدث غير ذلك هو متجن على موقف الحركة، والفصائل شاهدة على ذلك.

عاطف: المتابع للشأن الفلسطيني يرى أن حركة (فتح) والرئيس أبو مازن يعلنان أنهما في طور تشكيل حكومة جديدة، و(حماس) زادت عدد وزرائها، وبصراحة لو أن متابعاً خارجياً يرى ذلك فإنه سيقول إن الطرفين لا يريدان حواراً. لماذا الحديث عن حكومة جديدة؟؟

أبو وائل: هذه هي المشكلة. هذه نتائج، عندما ذهب الدكتور سلام فياض وقدم استقالته للرئيس ليؤكد له أنه يضع نفسه تحت تصرفه لإنجاح الحوار

الأمر معقداً إلى هذه الدرجة؟

صلاح البردويل: (حماس) وافقت على حكومة وفاق فلسطيني، نحن نؤكد أن الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة هما الوسيلة المثلى لاستمرار الحياة السياسية الفلسطينية وأن ما حدث في قطاع غزة أو ما حدث في فلسطين بعد الانتخابات الفلسطينية من ضغوط خارجية من أجل إنهاء العملية الديمقراطية - لأن (حماس) دخلت إليها كشيء استثنائي - لا يمكن أن يبنى عليه، لابد أن تعود العملية الديمقراطية كمحدد أساسي لتداول السلطة الفلسطينية وترتيب أوضاع الشعب الفلسطيني. نوافق على حكومة وفاق وطني فلسطيني تشكل إما من الفصائل الفلسطينية وإما من أناس مقربين من هذه الفصائل أو من قيادات فلسطينية مشهود لها، المهم أن تكون حكومة وفاق وطني توافق عليها الأطراف وتوافق على أن هذه الحكومة لها صلاحيات محددة؛ لأن هذه ستكون حكومة انتقالية وليست حكومة نهائية وعلى رأس هذه الصلاحيات الإعداد للانتخابات المقبلة وأيضاً عملية إعمار قطاع غزة وأيضاً تنفيذ عملية المصالحة بين أبناء الشعب الفلسطيني وعملية إصلاح الأجهزة الأمنية، يعني لها صلاحيات محددة.

عاطف: أين الخلل إذاً؟

صلاح البردويل: الاختلاف حول موضوع البرنامج السياسي، نحن لا نرى ضرورةً للانهاك كثيراً في موضوع البرنامج السياسي المفروض غريباً والمفروض من قبل (الرابعة)، والمفترض أن نقوم جميعاً كمجموع وطني فلسطيني:

وإنجاح تشكيل الحكومة المزمع تشكيلها حتى لا تكون حكومته حجر عثرة؛ ومن هنا قدم استقالته. الوضع الطبيعي أن يقول له الرئيس، استمر حتى تشكل حكومة توافق. الذي حدث أن التوصل إلى اتفاق بشأن حكومة توافق طال أمده وصار يجب أن يتم ملأ الفراغات. هذه ليست مناكفة. لماذا كل ذلك؟ هل نحن في حالة تحد لبعضنا؟ من المستفيد؟ هل نحن في حالة عناد؟ من المستفيد؟ هل نحن في حالة عدم توافق؟ من المستفيد؟ العالم كله لن يقف إلى جانبنا ولن يشكرنا على هذا الأمر، وشعبنا حزين لما يحدث. مصلحة الشعب تكمن في حكومة وحدة وطنية، في حكومة توافق وطني، وليست مصلحته في حكومة هنا وحكومة هناك، هذه جريمة كبرى وكارثة علينا جميعاً.

عاطف: الحديث يقال عن حكومة في رام الله

ولجنة في غزة ولجنة إشراف؟

أبو وائل: حقيقة هناك أفكار كثيرة، أحدها يقترح الإبقاء على هاتين الحكومتين على أن يصار إلى تشكيل لجنة للتنسيق بينهما وهو تكريس لا نريده. ولا نريد أن يقال في تاريخنا إننا أصبحنا جهتين مختلفتين أو دولتين. يجب ألا نسجل في التاريخ، وكل ذلك يسجل وستلعبنا الأجيال المقبلة، زيادة على انتقادات العالم لنا بالإضافة إلى أنها مصلحة إسرائيلية أكثر منها مصلحة فلسطينية، لماذا يتم طرح هذه المخرجات، ما ثمن ذلك؟ من أجل ماذا؟ لماذا لا نفكر تفكيراً عميقاً في المصالحة وننهي حالة الانقسام؟.

عاطف: دكتور صلاح البردويل، ما هو موقف

(حماس) من قضية تشكيل الحكومة؟ ولماذا يبدو

(فتح) و(حماس) وغيرهما بعمل جهد مضاعف وحث الدول العربية على أن تساعدنا في ذلك لمواجهة شروط (الرباعية) الظالمة؛ لأنها شروط ظالمة تأخذ ولا تعطي للشعب الفلسطيني، تأخذ إلى إسرائيل وتغطي جرائمها ولا تعطي للشعب الفلسطيني، وإذا فقدنا هذه الورقة فإن العالم لن يعطينا بعد اليوم شيئاً، لأننا رأينا أن منظمة التحرير أعطت كل شيء وأخذت في النهاية فتاتاً صغيراً جداً لا يسمن ولا يغني من جوع. هذه هي النقطة الرئيسة، محاولة جر (حماس) إلى مربع الاعتراف بإسرائيل عن طريق ما يسمى الالتزامات، وإسرائيل لم تلتزم بشروط (الرباعية) أو ما إلى غير ذلك، هي محاولة عقدت الأمور ويجب الخروج من هذه الأزمة، في النهاية مصر عرضت بدائل، عرضت لجنة تكون مرجعيتها السياسية في رام الله ومرجعيتها التنفيذية في غزة؛ لإعادة إعمار غزة، لكن هذه اللجنة لا تجيب عن أسئلة كثيرة جداً في الواقع الفلسطيني وهي مدخل لقتل الديمقراطية الفلسطينية؛ لأنها لا تتحدث عن مصير الحكومة الشرعية في غزة، ومصير المجلس التشريعي؟ هل ستكون هناك حكومة في رام الله وغزة، هناك الكثير من التعقيدات، لذلك نحن قلنا إن هذا الحديث عن اللجنة يجب أن يتم تعديله والحديث عن إيجاد بدائل أخرى. نحن نوافق على حكومة مهمات بلا برنامج سياسي في هذه المرحلة بالذات، ولا سيما أننا في هذه المرحلة في غنى عن الدخول في هذه المسألة، في حين أن العدو الصهيوني منهمك في تكريس أمر واقع على الأرض.

عاطف: يعني الحكومة ليس لها أن تتدخل بالسياسة لا تصريح ولا...؟
صلاح البردويل: حكومة مهمات، إعمار، إعداد لانتخابات وغير ذلك، لكن لا علاقة لها بالسياسة.

عاطف: ماذا قالت لكم (فتح)؟
صلاح البردويل: مفروض أن هذا يريح أبو مازن... أبو مازن معه التفويض السياسي من أيام وثيقة الوفاق الوطني، على أية حال هذا الطرح كان مطروحاً ولا يزال قائماً، لكن أي بديل ينتقص من العملية الديمقراطية، ينتقص من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ينتقص من قدرتنا على المناورة من أجل حقوقنا، هذا يعتبر كلاماً فاشلاً وتكريساً للفشل الذي تم بعد اتفاقيات (أوسلو) التي أوصلتنا لحالة الانزلاق التي نراها.

عاطف: رفيق كايد، ما هو موقف الجبهة بخصوص حكومة التوافق التي يجري النقاش حولها؟

كايد الغول: أولاً، حول الحكومة، نحن مع حكومة توافق وطني، لا يستثنى من المشاركة فيها أي أحد لا قوى سياسية ولا شخصيات، وتكون مهماتها محددة في توحيد وزارات السلطة وإعداد المجتمع لانتخابات تشريعية ورئاسية مقبلة وإعادة إعمار قطاع غزة والبدء في توحيد الأجهزة الأمنية، وبرأينا هذه الحكومة يجب ألا تزج بأية التزامات سياسية؛ لسببين: أولاً، أنها حكومة انتقالية وهي تسعى إلى توحيد الوجهة الإدارية بعد أن عصفت بها الانقسام، وطابع مهماتها الأساسي هو إداري، والشق الثاني أن من يتولى

التفاوض وفقاً للالتزامات هو منظمة التحرير. نحن نعتقد بأن محاولة إلزام الحكومة بالاتفاقات الموقعة هو لتكييف مواقف كل القوى السياسية مع خيار سياسي هناك خلاف شديد بشأنه في الساحة الفلسطينية، وهذا الخيار السياسي لم تثبت حتى الآن صوابيته، على العكس من ذلك تؤكد التجربة أنه قد أدخل الوضع الفلسطيني في مأزق شديد وجعل الوضع الفلسطيني عرضة لتأثيرات خارجية أكثر من أية فترة سابقة، بحيث بات العامل الخارجي مقررًا بشكل كبير في الشأن الداخلي الفلسطيني، وربما تجربة الحوار عكست هذه الحقيقة، فموعد الحوار لا يتم إلا عبر طرف خارجي وموضوعات الحوار لا يتم التوافق عليها إلا عبر طرف خارجي ونجاح الحوار بالمحصلة لن يكون إلا بموافقة أطراف خارجية. أيضاً عندما يتم وضع اشتراطات أميركية ومن قبل اللجنة (الرابعة) قبل بدء أية جولة من جولات الحوار، هذا يعني مسبقاً أنها تريد إفشال الحوار أو إخضاع الجميع مرةً أخرى لخيار سياسي بعينه هناك خلاف سياسي حوله. إذاً نحن نعتقد بأننا لسنا بحاجة إلى التزام بالاتفاقات الموقعة واحترام الاتفاقات الموقعة، إنما يمكن أن يتم الأمر بحكومة انتقالية ذات مهمات محددة وهذه المهمات لا تفترض على الحكومة إعلان هذا الالتزام.

عاطف: يعني موقف الجبهة هو أنه يجب على الحكومة ألا تقوم بأية مهام سياسية؟

كايد الغول: نعم، هذا ليس دورها ويجب ألا تقيّد بمثل هذه الالتزامات؛ لأنه مرةً أخرى أية شروط على الحكومة تعني محاولة جديدة لتكييف

مواقف كل القوى السياسية بهذه الوجهة. نحن في الجبهة طرحنا حكومة دون برنامج سياسي أو أن يحال ما يتعلق بالشق السياسي إلى منظمة التحرير، هذه هي النقاط التي نعتقد بأنها يمكن أن تشكل مخرجاً من موضوع تشكيل الحكومة، أما بصدد أعضاء الحكومة فنحن، أيضاً، من القوى التي ترفض ابتداءً حظر مشاركة القوى السياسية أو القول إنه يجب أن تكون القوى المشاركة غير سياسية، نحن نقول لأن هذه الحكومة يجب أن يتوافر فيها أفضل الكفاءات التي تمكنها من النجاح في عملها فعلى القوى السياسية المشاركة في هذه الحالة إذا ما شاركت فيها أن تقدم شخصيات مهنية يمكن أن تشكل قوة للحكومة وليس بالضرورة أن تكون هذه الشخصيات من الوجوه السياسية الكبرى في التنظيمات؛ لأن استثناء التنظيمات ابتداءً من المشاركة في هذه الحكومة يعني إدانة مسبقة للتنظيمات، ونعتقد بأن استمرار الجدل حول الالتزام أو احترام الاتفاقات الموقعة يدور في الحلقة المغلقة نفسها، وربما يقود في نهاية الأمر إذا ما جرى التوافق على أي من الصيغتين إلى عدم مشاركة قوى عديدة في هذه الحكومة.

عاطف: الجهاد الإسلامي لن يكون طرفاً في الحكومة، لماذا هذا النقاش الطويل سيد خالد البطش؟

خالد البطش: مسألة الحكومة هي الأبرز، نحن في حركة الجهاد الإسلامي لا نقبل بالمطلق أن يتم تقديم أو الالتزام بشروط اللجنة الرباعية أو أن نستجيب للطلبات الأميركية؛ لأن هذا الموضوع تم الحديث فيه منذ زمن وأعتقد بأنه في عهد رئيس السلطة السابق - رحمة الله عليه أبو عمار

- ، لم تكن هناك شروط أو لم تكن هناك عقبة أمام الحكومات التسع ، وعندما تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية العام ٢٠٠٧ طرح هذا الموضوع وكنا ضد هذه الفكرة ولكن مع ذلك ولأننا لن نشارك في الحكومة إلا أننا حرصنا على أن نقدم اقتراحات وقدمنا الاقتراحين التاليين: قدمنا الاقتراح الأول وهو أن نعود ببرنامج الحكومة إلى برنامج حكومة الوحدة الوطنية ٢٠٠٧، أي أن تكون حكومة التوافق الوطني تعتمد برنامج حكومة ٢٠٠٧ حكومة الوحدة الوطنية، إذ ارفض هذا الطلب قدمنا مقترحاً له علاقة بأن تكون حكومة التوافق بلا برنامج سياسي، أي تكون حكومة مهمات وهي المهمات الثلاث الرئيسة: إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، إعادة إعمار قطاع غزة وترتيب الوضع الأمني وحفظ الأمن وما شابه ذلك، هذه هي ملفات الحكومة تنفيذية ويبقى البرنامج السياسي بعيداً عنها حتى نتخلص من عقبة البرنامج السياسي؛ باعتبار أن الحكومة إن طال أجلها لن تتجاوز ٧ شهور؛ وبالتالي الفترة المتبقية لا تكفي فقط لإزالة آثار العدوان؛ لذلك نحن قلنا يجب أن نكون بعيدين عن الاشتراطات، والمجتمع الدولي يجب أن يحترم رغباتنا ويحترم توافقاتنا في اللحظة التي يشترط علينا كفلسطينيين أن نعترف باللجنة الرباعية وشروطها، هناك ليبرمان ونتنياهو يتحدثان عن يهودية الدولة وعدم اعترافهما بـ(أنابوليس) وحتى بـ(أوسلو) وهذا كلام واضح من قبل ليبرمان، لذلك من غير المنصف أن يتم الاشتراط على حكومة توافق فيما تطلق يد إسرائيل حرة في تهويد القدس وطردها سكانها.

عاطف: مرة أخرى (حماس) تقول إن موضوع الحكومة شائك.

أبو وائل: لماذا نقول عنه إنه شائك؟ لنقنع بعضنا. هل هناك ما يدعو إلى القول إنه شائك، شعبنا ما زال يعيش في الخيام وتنتظر الحكومة مهام كثيرة، ونشتكي من الحصار والإغلاق، ونحن نشتكي من كل شيء والحل بأيدينا ونقول إن الوضع شائك، لنحدد إذا كان شائكاً بسبب الضغوط الخارجية علينا، لتتوحد من أجل أن نصد أو أن نواجه الضغوط الخارجية، أما إذا كان شائكاً بسببنا نحن، فعلينا أن نعترف، وشعبنا ليس غيباً حتى يسمع كلام هؤلاء. لماذا يلعبون بعقول مناظلينا والطلبة والجامعات والمؤسسات، إلى متى سنبقى نغطي عيوننا ونعتبر أنهم يسرون وراءنا معجيين بصياغاتنا وحديثنا. يجب أن نلجأ إلى الناس لنسمع رأيهم.

عاطف: صلاح البردويل قال إن (حماس) وافقت على حكومة مهام، بمعنى حكومة بلا برنامج سياسي.

أبو وائل: أنا لا أجد منطقاً في القول حكومة مهام وكفى وقضية برنامج وكفى هذا كلام من شأنه أن يجد الإنسان فيه مبرراً وليس حلاً، أنا أريد أن تشكل حكومة وإذا ما شكلناها نحن غير فصائية ولا توجد فيها محاصصة، هي التي تضع لنفسها المهام. كيف لي أنا أن أضع شروطاً وبرامج نيابة عن هذه الحكومة التي هي مسؤولة أمام الشعب وأمام الحالة الفلسطينية. هنا إذا أردنا أن نقول إننا سنضع لها مهام وسنضع لها برامج فكأننا اشترينا أناساً لا قيمة لهم، لماذا ألغى عقول الآخرين، علي أن

أنطلق من الثقة في الشخصية الفلسطينية، ثقتنا فينا كفلسطينيين نجعلنا لا نقلل من قيمة بعضنا البعض، (فتح) لا تدعي الوطنية ولا تدعي أن غيرها ليس وطنياً، كذلك على الآخرين ألا يدعو الوطنية وأن يعتبروا غيرهم غير وطنيين، الكل يجب أن يثق في الشخصية الفلسطينية المنكوبة التي تخرج من عمق الجراح ويسلمها المرحلة الانتقالية، الحكومة لا تستطيع أن تبرم اتفاقيات أو أن تباع القضية أو أن تفرط في حقوق اللاجئين أو أن تبارك الاستيطان والجدار وتساوم على القدس، هذه القضايا للناس كبيرة أكبر من الحكومة، لا تستطيع أن تقترب هذه الحكومة من الخطوط الحمر، معروفة مهامها فلماذا نتوقف عند هذه القضايا الصغيرة.

الانتخابات

عاطف: يبدو أن الكل مع التمثيل النسبي إلا (حماس)، هل هذا صحيح؟

صلاح البردويل: كما تعلم كانت العقدة الأساسية في الانتخابات هي موضوع التمثيل النسبي والدوائر. هم يرون أنه يجب أن تكون هناك انتخابات بتمثيل نسبي كامل، ونحن اعترضنا وقلنا مختلطة وفي النهاية مقابل الموافقة على مرجعية المنظمة مع الفصائل تمت الموافقة على أن يكون النظام مختلطاً، ولكن (فتح) حتى هذه اللحظة وافقت، لكن النسبة التي أعطتها من ٢٠ إلى ٢٥.

عاطف: إذا كانت (حماس) تقول إنها تتمتع بشعبية كبيرة تؤهلها للفوز، ما هو منطق (حماس) في الإصرار على الدوائر، أنا مدرك أن نسبة

(حماس) في الشارع الفلسطيني كبيرة. صلاح البردويل: أولاً، النظام المختلط له فوائد كثيرة جداً غير المصلحة الحزبية لـ(حماس). أولاً، عندما نتحدث عن نظام نسبي كامل فهذا يجري في مؤسسات سياسية مغلقة كأنه لا يوجد مجتمع مدني ولا يوجد شعب ولا توجد طبقة مستقلة ولا نقابات، لماذا أعطى المجلس الوطني الفصائل نسبة قليلة والباقي للمستقلين أكثر من ٤٠٪، لماذا اليوم عدنا لنلغي كل الشرائح الفلسطينية لنبقي على الممثلين السياسيين وكأنه لا توجد فئات أخرى في الشعب الفلسطيني، نحن نعتقد بأن النظام النسبي الكامل هو شطب لكل طبقات الشعب الفلسطيني ولكل ما يتعلق بالمجتمع المدني الفلسطيني وتحويلنا إلى أجنحة عسكرية وهذا غير عادل وغير صحيح. ثانياً، إصرار حركة (فتح) من ناحية والفصائل من ناحية أخرى على ذلك مرجعه أنهم شعروا أن الوجوه التي تقدم للمجتمع وجوه غير مقبولة، والتحاييل على الشعب الفلسطيني من خلال التنظيمات وهي محبوبة، تقول (فتح) ولكن لا تعرف من الذي سينضم إلى القائمة ربما يكون إنساناً منبوذاً أو مكروهاً لكن من أجل عيون (فتح) أنا ألتخب القائمة ككل؛ فيفوز إنسان مقصر أو له تاريخ مشوه؛ وهذا غير عادل، على الأقل نعطيك ٥٠٪ لكن لا نعطيك ١٠٠٪ لأناس غير مقبولين لدى الشارع الفلسطيني، هذا تحاييل غير مقبول، أظهروا الوجوه الحسنة المحبوبة للشعب الفلسطيني، دعها تكون من (فتح)، لا نقول وجوه من (فتح) لكن نقول وجوه مقبولة، أما أن تضع الوجوه السيئة في قائمة واحدة لتأخذ الناس

الخبث مع الطيب، هذا سيضر بالمستقبل بتمثيل الشعب الفلسطيني لأن هذه الطريقة ستفرز وجوهاً غير مرغوب فيها على الإطلاق ولها تاريخ سيئ، من هنا (حماس) ترفض قضية التمثيل النسبي. أنا أؤكد لك أن (حماس) بالدراسة الحسابية تأخذ نسبة أكبر من (فتح) هذا لو راجعنا نتائج الانتخابات التشريعية والبلدية التي جرت في المناطق أنا أؤكد لك أن (حماس) أخذت أكثر من (فتح)، أخذت (حماس) ٤٣٪ فيما أخذت (فتح) ٤٠٪، القضية ليست قضية نسب وهذا لها أهمية لأن كل فصيل يحرص على أن يفوز ولكن الجانب الآخر هو التمثيل الحقيقي للشعب الفلسطيني والوجوه المقبولة لدى الشعب الفلسطيني.

كايد الغول: نحن نعتقد بأن النظام الأكثر عدلاً هو التمثيل النسبي الكامل، لأن هذا النظام يقود إلى عدم احتكار أي من الفصائل لأي من مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وهو النظام الذي يؤدي إلى الشراكة الفعلية من خلال مشاركة قوى يمكن أن تنجح بنسب معينة وتعكس وجوداً في إطار المجتمع وهو مدخل إلى الاعتراف بحجمها في هذه الحكومة أو المجلس التشريعي المقبل. وأعتقد بأن ما يزكي، أيضاً، هذه المسألة هو أننا في مرحلة تحرر وطني، ومن الطبيعي أن نسعى في هذه المرحلة إلى مشاركة كل القوى السياسية في الساحة الفلسطينية وأي شيء غير ذلك يعني استبعاد القوى من هذه الشراكة، ومن ثم هذه التعددية التي سننشأ بفعل هذا النظام الانتخابي الذي يمكن أن يقود إلى تشكيل الحكومات وغيرها

وفقاً للبرامج السياسية، وهذا النظام الانتخابي، أيضاً، هو الذي سيحول دون تكريس حكومات يمكن أن تتسم بالفساد أو العجز، لأن نظام الأغلبية هو الذي سيحمي أية حكومة سيشكلها حزب الأغلبية من أية مساءلة جدية سواء أكانت هذه الحكومة عاجزة أم قاصرة عن أداء عملها أم حتى يمكن أن تغطي الفساد، لذلك نعتقد بأن هذا النظام هو الذي سيحول دون تكريس حكومات فاسدة أو عاجزة. أيضاً نحن بحاجة إلى توحيد كل البرامج السياسية، فنحن عندما اتفقنا على أن تُجرى انتخابات المجلس الوطني وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي الكامل، ثم عندما اتفقنا على أن تُجرى انتخابات البلديات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل وندعو أن تُجرى انتخابات النقابات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، يصبح من غير المفهوم أن يجري الإصرار على عدم إقرار هذا النظام في الانتخابات التشريعية والأسباب التي تساق لتبرير هذه المسألة أعتقد بأنها أسباب بحاجة إلى تدقيق وغير جدية. تقول لنا حركة (حماس) على سبيل المثال إن الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي قد سببت لها ثغرة أمنية في الضفة الغربية حيث اعتقلت إسرائيل قائمة (التغيير والإصلاح)؛ لأنها قائمة محظورة، وجرى اعتقال بعض النواب على هذا الأساس، جوابنا عن ذلك أن من اعتقل ليس من كان على القائمة وهناك العديد من النواب وعددهم أكثر، هم من مرشحي الحركة عن الدوائر ثم إن حملة الاعتقالات لـ(حماس) وغيرها لا تقتصر على نواب المجلس التشريعي إنما تطال أفراداً في التنظيم ليست لهم علاقة بالمجلس التشريعي، نحن برأينا

العكس من ذلك، نظام التمثيل النسبي الكامل هو الذي يمكن أن يحمي حقوق كل فصيل إذا ما اعتقل منه عضو، بحيث يمكن أن يستبدل بالعضو الذي يليه بالأصوات، وبالتالي نحن هنا نحاصر السياسة الإسرائيلية ونتجاوزها. من أجل تأمين حصة الفصيل كما حصل في هذه الانتخابات. غير ذلك سنضطر إلى اللجوء إلى التوكيلات عند اعتقال أعضاء التشريعي وهو نظام مشكوك فيه. لا أعتقد بأن الشخص الذي انتخب في دائرة على سبيل المثال والناس انتخبته لمواصفات محددة من حقه أن يوكل أحداً آخر ليمثل الناس نيابة عنه لأن عقله ليس كعقله والسمات مختلفة، وهذه أعتقد بأنها بدعة فرضها الواقع وفرضتها ممارسات الاحتلال، لكن أعتقد بأن نظام القوائم هو الذي يمكن أن يعدل هذه المسألة. إضافة لهذا فإننا ومع واقع التشتت الجغرافي الذي تفرضه قوات الاحتلال بين غزة والضفة فإن اعتماد نظام القوائم سيكون محاولة جادة لتوحيد خيارات الناخبين بحيث ينتخب المواطن في جنين وفي رفح وفق رؤية وبرامج انتخابية واحدة، وبهذا فإن التمثيل النسبي يساعد على توحيد الناس والوطن. نحن في الجبهة بصراحة نستغرب من موقف الإخوة في حركة (حماس) الذين لا يتعاطون مع حل بالإجماع تجاه هذا الموضوع. كل القوى السياسية باستثناء حركة (حماس) وكل الشخصيات التي شاركت كانت مع التمثيل النسبي.

صالح زيدان: الانتخابات هي الحل الجذري للأزمة الداخلية عبر العودة إلى الشعب، لكن

الشيء الرئيس في الانتخابات هو الاتفاق على مسألتين: المسألة الأولى هي قانون الانتخابات الذي يمكن من الدفع باتجاه الوحدة والتعددية وإعادة بناء النظام على أساس ديمقراطي عصري من خلال إقرار قانون التمثيل النسبي الكامل باعتباره القانون الأكثر عدلاً والأكثر ديمقراطية، بنسبة حسم لا تتعدى ١ أو ١,٥ بالمئة حتى يتم التمكن من تمثيل أوسع إطار ممكن من القوى والفصائل والشخصيات، هذا الأمر غاية في الأهمية. على سبيل المثال نسبة حسم متبعة في إسرائيل هي ١,٥ بالمئة وقبل فترة قليلة جرت انتخابات في جنوب إفريقيا على قاعدة تمثيل نسبي دون تحديد حتى نسبة حسم، مكن هذا الأمر من تمثيل لأوسع القوى في إطار المجلس النيابي في جنوب إفريقيا. المسألة الثانية في هذا الموضوع هي إجراء هذه الانتخابات التشريعية والرئاسية قبل الموعد المحدد في ٢٥ كانون الثاني.

عاطف: أنت قلت لي قبل بدء هذا التسجيل بالنسبة للتمثيل النسبي إن حركة (فتح) تراجعت قليلاً عن مطالبتها بالتمثيل النسبي الكامل لصالح نسب معينة؟

زيدان: نحن نعتبر أن (فتح) تراجعت عن مسألة الحوار الوطني الشامل وانزلت من جديد نحو حوار ثنائي بينها وبين (حماس)، وهذا مقابل كل قرارات المجالس المركزية وقرارات القيادة في منظمة التحرير، وهذا الانزلاق في الحوار والانحراف في منهج الحوار قاد إلى انحراف آخر وهو الدخول في مساومة حول النظام الانتخابي بعد أن أكد المجلس المركزي في أربع دورات له

وأكدت القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية وبعد أن أصدر الرئيس أبو مازن مرسوماً بالتمثيل النسبي الكامل، رأينا أن (فتح) دخلت في مساومة مع حركة (حماس) في تحويل نظام التمثيل النسبي الكامل كنظام انتخابي إلى نظام مختلط وهذا أيضاً لحقته نسبة الحسم وأن تكون نسبة الحسم مرتفعة، نحن نعتقد بأن هذا الأمر يضر في فرص إصلاح أو إدخال الإصلاحات الحقيقية في النظام السياسي الفلسطيني وإجراء مصالح حقيقية وليست مصالح حزبية كما يمكن أن تقود إليه مثل هذه الحوارات الثنائية ومثل هذه المساومة على النظام الانتخابي، من هنا نحن نعتقد بأنه ينبغي تصويب هذا الحوار على أن يكون حواراً وطنياً شاملاً والتمسك بنظام التمثيل النسبي الكامل كقانون انتخابي في كل الانتخابات الفلسطينية والذي يوافق على النظام النسبي في المجلس الوطني لماذا لا يوافق على التمثيل النسبي في المجلس التشريعي مع أنه أقل أهمية؟ إذا نظرنا إلى المصلحة الوطنية وأيضاً في كل مؤسسات المجتمع المدني أن تكون أنظمة الانتخابات تستند إلى النظام النسبي لتمكين أوسع القوى ليكون هناك تنوع في تمثيل كافة الشرائح.

عاطف: في حال تم التوافق على الانتخابات البرلمانية والرئاسية، هل ستشارك (الجهاد)؟

خالد البطش: على الأرجح أن الجهاد الإسلامي لن تشارك، الجهاد الإسلامي عندما رفضت الانتخابات الماضية، أقول بوضوح رفضها يعتمد على رفض سياسي وليس على رفض شرعي، نحن لا نتعامل مع الانتخابات بمنطق حلال وحرام أو كبيرة من الكبائر أو حلال مطلق، هذا ليس

منطق الجهاد الإسلامي نحن نتعامل مع الانتخابات من منطلق سياسي، أن المظلة السياسية للانتخابات في الدورات الماضية لم تتناسب مع رؤية الجهاد الإسلامي وبالتالي الجهاد قاطعتها، إذا حدث تغير في الموقف السياسي أو في المظلة السياسية وفي المعطيات الراهنة على الأرض وتغيرت لصالح مفاهيم تقتنع بها (الجهاد) فستشارك (الجهاد).

عاطف: مثل ماذا؟

خالد البطش: يعني إذا تغيرت المظلة السياسية ك(أوسلو) مرجعية للسلطة. يجب أن تتحول السلطة إلى سلطة ذات سيادة ذات بعد حقيقي لإدارة شؤون البلاد واستمرار المقاومة والجهاد في أرض فلسطين لكي نستعيد لاجئين وحقوقنا، إذا ارتفعت المظلة السياسية الظالمة عن الشعب الفلسطيني وعن السلطة، (أوسلو) هي المرجعية السياسية، إن تغيرت بنسبة تقنع (الجهاد) فستشارك.

عاطف: يعني من المرجح أنها لن تشارك في انتخابات كانون الثاني؟

خالد البطش: طبعاً، المرجح الأكبر أن (الجهاد) لن تشارك.

عاطف: (فتح) ترى الحل في الانتخابات، ما هو موقف (فتح) أخ أبو وائل؟

أبو وائل: صحيح. فيما يتعلق في انتخابات المجلس التشريعي، أرادت (فتح) أن تكون الانتخابات بشكل عام حسب قاعدة التمثيل النسبي الكامل ونسبة الحسم تكون ١,٥ أو ٢ بالمائة، كانت هناك وجهة نظر أخرى البعض طرحها ٨ والبعض طرحها ٦ ولكن لم يقبلوا أن

تكون الانتخابات بتمثيل نسبي كامل وفي آخر جلسة طرحت (حماس) أن تكون القوائم ٦٠ والدوائر ٤٠، الإخوة المصريون طرحوا ٧٥ إلى ٢٥ (فتح) طرحت ٨٥ إلى ١٥، اتفق على أن يعود الجميع في ١٦ و ١٧ من هذا الشهر، وأعتقد بأن إخواننا المصريين سيرجعون اقتراحهم أو المرجح أن تكون هي التي سيتفق عليها الجميع، أما نسبة الحسم فنحن لا نقبل أن تزيد على ٢ بالمائة.

عاطف: صالح زيدان يقول إن (فتح) تراجعت عن قرارات المجلس الوطني الأربعة الأخيرة بضرورة الالتزام بالتمثيل النسبي الكامل.

أبو وائل: (فتح) لم تتراجع، ولكن عندما نرى أن الحوار تركز على قضية وتم طرح حل توفيقى، نحن أمام الحالة الفلسطينية هذا حقيقة لا يعتبر تراجعاً، والأخوة جميعاً يعرفون موقفنا من هذه القضية، ولكن لا نريد أن يسجل علينا كذلك أننا كنا سبباً في التعطيل، نحن مع أن يعود الجميع إلى التمثيل النسبي الكامل، ليست لنا شروط على الإطلاق، لكن عندما يرى إخواننا المصريون أنهم يريدون أن يخرجوا من هذه الأزمة، نحن لا نستطيع أن نرفض إلى ما لا نهاية، إلى متى وهذا ليس تراجعاً على الإطلاق نحن نتمنى أن يراجع الجميع موقفه.

عاطف: دكتور صلاح البردويل، لماذا تصر (حماس) على نسبة حسم مرتفعة، هذا يحرم الأحزاب الصغيرة من دخول البرلمان ويضر بالتعددية التي كنت تشير إليها.

صلاح البردويل: هناك مشكلة، الآن الدول بدأت ترفع نسبة الحسم.

عاطف: ما رؤية (حماس) في هذا الجانب. صلاح البردويل: نحن رؤيتنا أنه لا داعي لموضوع الابتزاز واستخدام الأحزاب الصغيرة أو ابتزازها لنا، كلها لا تأخذ أصواتاً كاملة ومع ذلك تحصل على مقعد أو مقعدين، لو حصلت على مقعد ونصف تحصل على مقعدين وذلك يكون على حساب الفصائل الكبيرة، نحن نقول لابد من رفع نسبة الحسم، مقابل أننا من الممكن أن نغير في الدوائر، يمكن الحديث عن رفع نسبة الحسم ليس إلى نسبة كبيرة ولكن من الممكن الاتفاق عليها المهم ألا تبقى منخفضة. لدينا أمل أن تكون جولة الحوار المقبلة فيها أمل أن يكون فيها وصول إلى حلول وعدم الرجوع إلى جولة أخرى مثل التفاوض، لأنه يجب أن نصل إلى حل عبر كل هذه القضايا.

عاطف: لأي مدى (حماس) مستعدة أن تذهب بالخطوة هذه؟

صلاح البردويل: أنا أؤكد أنها يمكن أن تحل.

عاطف: الدكتور صلاح البردويل قال إن نظام الدوائر يمكن المجتمع المدني والمستقلين من المشاركة ومن الفوز إذ إنهم غير ممثلين في تنظيمات، هل هذا صحيح رفيق صالح زيدان؟

صالح زيدان: الذي يقول إن نظام الدوائر يمكن المستقلين وليس النظام النسبي ينسى أنه هو من أنجح المستقلين العام ٢٠٠٦، فلم يفز مستقل إلا إذا كان ضمن قائمة (فتح) أو (حماس) فقط، بينما كل المستقلين وكل القوى التي نزلت لم ينجح منها

أحد، لذلك هذا الأمر ليس طريقة لتمثيل المستقلين وإنما الطريق الذي يمكن والذي نجح فيه مستقلون هو نظام التمثيل النسبي الكامل .

عاطف : أنا فهمت من كلام أبو وائل وأبو النجا أن (فتح) أصبحت تميل إلى حل بين النسبي والدوائر ما رأيك رفيق كايد؟

كايد الغول : هذا مؤشر على خطورة الحوارات الثنائية، نحن في الجبهة وغيرنا سبق وحذرنا من خطورة الحوارات الثنائية؛ لأن الحوارات الثنائية ستفقد موضوعياً إلى بحث مصلحة كل فريق تجاه كل قضية من القضايا، وهنا يمكن أن يحصل التراجع هنا أو التراجع هناك، وهذا ليس ارتباطاً بالمصلحة الوطنية العامة بل ارتباط بمصلحة الفصيل، وهذا يؤثر مرة أخرى إلى أن الحوارات الثنائية يمكن أن تقود إلى حلول غير مجمع عليها وطنياً ويمكن أن تعمق الأزمة من جديد، ولنا في اتفاق مكة مثل صريح على هذا. إذا نحن مرة أخرى نعتقد بأن التمثيل النسبي الكامل هو الأكثر عدلاً وهو النظام الذي يرسخ مبدأ الشراكة والتعددية الحقيقية وهو النظام الذي نستطيع من خلاله تثبيت وجودنا في إطار معركة التحرر الوطني التي نخوضها .

منظمة التحرير

عاطف : ماذا بخصوص ملف تفعيل منظمة التحرير وتطويرها ؟

خالد البطش : في مسألة المنظمة، الخلاف الجوهري كان حول مكانة المنظمة في الفترة الانتقالية؛ لأننا توافقنا على إجراء انتخابات فيما

لا يتجاوز ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠، من يوم توقيع الاتفاق دعنا نقول في حزيران إلى حين إجراء الانتخابات في كانون الثاني ٢٠١٠ تكون هناك ٧ شهور، هذه الفترة كيف ستكون مكانة المنظمة القانونية والتمثيلية فيها، وبالتالي تم الاتفاق على تشكيل لجنة لإعادة صياغة المنظمة وإعادة تفعيلها وإعادة بناء أطرها السياسية، لذلك قدم اقتراحان : أن تبقى المنظمة بهيكلها وأطرها كما هي مرجعية، وقدم اقتراح آخر من قبل (حماس) أن تكون اللجنة المشكلة هي المرجعية . هنا بدأت الأزمة : أن تكون اللجنة هي المرجعية أم أن تبقى المنظمة المرجعية .

عاطف : ما هو موقف الجهاد الإسلامي؟

البطش : نحن كنا مع أن تكون اللجنة المشكلة هي المرجعية، لكن الجهاد الإسلامي لن تكون حجر عثرة، قلنا إنه يمكن أن نجد حلاً لهذه المشكلة من خلال أن تبقى اللجنة التنفيذية ورئيسها كما هما وتكون اللجنة التي فيها الأماء العامون التي فيها رئيس المجلس الوطني والرئيس تتشاور وتتوافق إلى حين إجراء الانتخابات ومن ثم بناء مجلس وطني جديد ولجنة تنفيذية ومجلس مركزي. هذا الموضوع ليس صعباً، المهم الآن فقط هو موضوع البرنامج السياسي، أنا أؤمن أن موضوع البرنامج السياسي ليس موضوعاً فلسطينياً داخلياً وليس مشكلة بين (حماس) و(فتح) أو بين (الجهاد) و(حماس) و(فتح)، بل بين المجتمع الفلسطيني واللجنة الرباعية، وأنا أؤكد لك أن هذا البند إن لم يكن له دعم عربي مصري أو سعودي أو من الجامعة العربية فإنه لن يحل، لأن المطلوب هو دعم عربي لتخطي هذه العقبة، لأن

الفلسطينيين هذا هو موقفهم، فإذا أراد العرب أن يقدموا مساعدة في هذا الجانب فيمكن تخطي هذا البند، أما إذا بقي الموضوع على ما هو عليه فأتصور أن المسألة ستحتاج إلى المزيد من الوقت ومزيد من الاقتراحات، لكن لن يحل هذا البند دون دعم عربي وتوافق واستجابة وقبول لموقف الإجماع الوطني الفلسطيني.

صلاح البردويل: بخصوص منظمة التحرير لقد أصبح واضحاً للجميع أن الجميع يلوكون بألسنتهم ويكررون ويعيدون أننا مع إعادة صياغة منظمة التحرير ونحن نوافق على ذلك، نحن مع إعادة صياغتها على المستوى البنوي مع إعادة الانتخابات الديمقراطية، النهج الذي حدث في الانتخابات التشريعية والبلدية أيضاً يجري في منظمة التحرير. نحن مع إجراء انتخابات متزامنة تشريعية ورئاسية وللمجلس الوطني أيضاً في آن واحد. نحن وافقنا في آخر مرة، كان هناك طرح أن تكون هناك مرجعية، نحن علينا الإقرار أن منظمة التحرير تعاني من كونها مرجعية غير صالحة للشعب الفلسطيني، ولا سيما أن اللجنة التنفيذية هزيلة وضعيفة ولا وزن لها في الشعب الفلسطيني خاصة وأنها تجمع شخصيات غير مثلة تمثيلاً حقيقياً في الشارع الفلسطيني، مع ذلك قلنا إنه لا بد من إيجاد مرجعية كبرى، وكانت فكرة تشكيل مرجعية وطنية دون اللجنة التنفيذية ولكن مع ذلك وافقنا.

عاطف: وافقتم على قضية شمل الرئيس واللجنة التنفيذية...؟

البردويل: طبعاً ضمن الرزمة، هذه لا يمكن

تطبيقها إلا ضمن اتفاق رزمة بكل القضايا المختلفة على رأسها قضية الانتخابات.

أبو وائل: فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية (فتح) انطلقت من إعلان القاهرة. إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني مرجعتان كافيتان وتلزمان أية جهة يمكن أن تحاول التلويح بغير ذلك، لأن الكل وقع على اتفاق القاهرة. كانت هناك قضية المرجعية التي يراد الاتفاق عليها، البعض أراد للتشكيلة التي أعلن عنها في إعلان القاهرة أن تكون مرجعية لمنظمة التحرير، ولكننا والفصائل رفضنا، لا يمكن أن تكون هناك منظمة تحرير وتكون لها مرجعية، فاللجنة التنفيذية هي المسؤولة، وإذا قبلنا وجود هيئة أعلى منها فإننا نسفها، لن نقبل أن توجد مرجعية، الكل كان ضد ذلك على الإطلاق، وبالتالي الموقف ثبت تماماً وصحح ما كان يريده البعض، ونقول إن هذه اللجنة ليست بديلاً بل جزء، من شأنها كما ورد في النصوص أن تشكل عاملاً مساعداً للجنة التنفيذية من أجل تفعيل المؤسسات ومن أجل التحضير لانتخابات ومن أجل رفع سوية الأداء، هذه لا اختلاف عليه على الإطلاق. وفيما يتعلق بعملية انتخاب المجلس الوطني تم الاتفاق على اتباع قاعدة التمثيل النسبي الكامل، هذه القضية كان موقفنا منها واضحاً وحتى الذين كانت لهم وجهة نظر مختلفة اتفقوا معنا أخيراً.

صالح زيدان: فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، أعتقد بأنه جرى التوصل إلى حل حول الإطار المؤقت بإزالة كلمة لشعبنا قيادة مؤقتة. الصيغة كانت تطرح تشكيل لجنة من

الأمناء العامين، هذه تكون معنية بتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت طرحت صيغة مؤقتة لقيادة شعبنا بما لا يتعارض مع صلاحيات مؤسسات منظمة التحرير، فأزيلت كقيادة مؤقتة لشعبنا من أجل الصيغة، لكن نعتقد بأن الشيء الرئيس بالنسبة لمنظمة التحرير هو إقرار قانون انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل وإجراء هذه الانتخابات في الداخل أو حيثما أمكن في الخارج. هذا هو المجرى الرئيس لتفعيل جدي وإعادة بناء كل مؤسسات المنظمة على أساس ديمقراطي، وهناك قانون جاهز وفي متناول الجميع مقدم على هذا الأساس.

عاطف: هناك اتفاق يقول إن إصلاح منظمة التحرير أو إعادة الهئية لمؤسسات منظمة التحرير هو الحل لجميع الأزمات. ماهي رؤية الجبهة لطبيعة عمل المنظمة في المرحلة المستقبلية من ناحية مهامها وأطرها ومن ناحية علاقتها بالسلطة؟ كثير ما يقال إن السلطة قامت بمهام منظمة التحرير بدل أن يكون العكس.

صالح زيدان: نحن نقول إن منظمة التحرير بحاجة إلى مسألتين هما: تطوير وتفعيل وبحاجة إلى إعادة البناء على أسس ديمقراطية. التفعيل والتطوير يبدأ بالصيغة المؤقتة إلى حين إجراء الانتخابات، بمعنى الصيغة التي يمكن أن تشمل من هم خارج المنظمة الآن بإضافة مندوبين من (حماس) و(الجهاد) إلى اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي وإلى هيئات منظمة التحرير الأخرى والعمل على تفعيل الدوائر في منظمة التحرير بما في ذلك الاتحادات الشعبية وتفعيل هذه الأطر

بمجموعها على قاعدة التمسك بالبرنامج والثوابت الوطنية وخاصة وثيقة الوفاق الوطني باعتبارها الوثيقة المجمع عليها فلسطينياً، طبعاً هناك المدى الأبعد في إعادة البناء وهو ضروري، إعادة البناء تحتاج إلى فترة أكبر، إعادة البناء تحتاج إلى انتخابات شاملة في الداخل وحيثما أمكن في الخارج على أساس التمثيل النسبي الكامل بنسبة حسم لا تزيد على ١ أو ٥، ١ بالمائة بما يمكن أوسع إطار ممكن من التمثيل والدخول في منظمة التحرير الفلسطينية ومن خلال إعادة انتخاب المجلس الوطني يعاد انتخاب الهيئات الأخرى مثل المجلس المركزي وتشكيل الدوائر، ثم الانتقال بالتوازي سواء مع المرحلة الانتقالية المؤقتة أو مع مرحلة إعادة البناء بإقرار هيئات الاتحادات الشعبية لقوانين التمثيل النسبي وإعادة بناء هذه الاتحادات بالانتخاب على أساس التمثيل النسبي بما يمكن من تفعيل القطاعات الشعبية الشاملة التي تضمها هذه الاتحادات وتجديد برامج هذه الاتحادات وبنية هذه الاتحادات بما يمكن منظمة التحرير من أن تجسد المرجعية الأولى ويعزز أيضاً من مرجعيتها الوطنية العليا للسلطة ومجمل الشعب الوطني الفلسطيني.

كايد الغول: نحن من يقول ويتمسك بضرورة إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير على أسس ديمقراطية حسب انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني حيث أمكن ذلك وعلى قاعدة التمثيل النسبي الكامل كما توافق عليه في إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، وما جرى التوصل إليه في حوارات القاهرة كان شيئاً مهماً في هذه الوجهة، وحتى نصل إلى مرحلة الانتخابات توافقنا على

هيئة قيادية مؤقتة تضم الأمراء العامين وأعضاء اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني وبعض الشخصيات، تتولى هذه الهيئة في هذه الفترة الانتقالية معالجة الشأن الفلسطيني العام دون الإخلال بصلاحيات هيئات منظمة الأخرى.

عاطف: ليست بديلة عن منظمة التحرير؟

كايد الغول: على الإطلاق، يمكن الاتفاق على آلية عمل لها، لكن يجب ألا تكون هذه الهيئة بديلاً لهيئات منظمة التحرير؛ لأن هذه الهيئات لها ممثلات رسمية وهي التي تمثل الشعب الفلسطيني.

وأعتقد بأن الخلاف الذي جرى هو في توصيف هذه الهيئة، فغالبية الفصائل تعتبرها هيئة سياسية مؤقتة تتولى القيام بالمهام التالية التي يتم تحديدها لها، في الوقت الذي كانت فيه حركة (حماس) تصر على أنها هيئة قيادية مؤقتة لشعبنا وهذا يعني أنها بديل لمنظمة التحرير، لكن تراجع (حماس) عن هذا النص أعتقد بأنه قد فتح المجال للتوافق في هذه النقطة، لكن في كل الأحوال نحن نعتبر أن إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيل مؤسساتها حلقة مركزية في النظام السياسي الفلسطيني وهي التي يمكن أن تشكل صمام الأمان لنا أمام المخاطر التي تحدق بالسلطة وشعبنا وفي ظل المحاولات الجارية للقطع بين فلسطيني الداخل والخارج، هناك استهدافات لتدمير منظمة التحرير وتذويب منظمة التحرير كجزء من تذويب هوية الفلسطينيين في الخارج على طريق إنهاء حق اللاجئين في العودة.

إذاً فإن الكيان السياسي الفلسطيني الموحد للشعب الفلسطيني الآن، هذا الكيان المعترف به دولياً وإقليمياً وعربياً إذا لم يجر تفعيله وإذا لم يجر

إشراك الجميع فيه عبر انتخابات ديمقراطية فإنه يمكن أن يذوب في مجرى العملية الجارية وفي ظل الاستهدافات. نحن نعتقد بأن هذه حلقة مركزية يجب أن نعمل على أساسها، وأعتقد بأننا توصلنا إلى شيء مهم، عندما توافقنا في لجنة الانتخابات على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني في ٢٥ كانون الثاني بالتزامن، أعتقد بأن هذا تقدم مهم، لأننا قد حددنا نقطة البداية لإصلاح منظمة التحرير.

عاطف: ما نوع منظمة التحرير التي تريدها (حماس)؟

صلاح البردويل: نحن نريد منظمة التحرير بمعنى الكلمة، أي التي تؤمن بأننا مشروع تحرر وطني بما يتبع ذلك من وضع أهداف وإستراتيجيات وآليات عمل وعلاقات وطنية وخارجية، وببساطة شديدة جداً لا بد أن يعاد إلى هذه المنظمة الهيكلية التي تخدم هذا الهدف (التحرير). بمعنى، يتحدثون اليوم عن منظمة تحرير بلا جيش تحرير، بلا صندوق قومي، بلا قيادة تنفيذية، بلا برنامج واضح سوى رؤية بوش، بلا ميثاق، نحن نريد منظمة تحرير، ثم يتحدثون عن أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، للأسف تمثيل غير حقيقي لكل التنظيمات الفلسطينية، فالجهاد و(حماس) خارجها، حتى لم تحدث عملية تحديث لهذه المنظمة، هذا كلام غير منطقي بوجود أحزاب لها تاريخ وليس لها حاضر.

عاطف: ما الذي تريده (حماس)؟

صلاح البردويل: نحن نريد للمنظمة أن يعاد صياغتها، نحن بحاجة أن تظل منظمة التحرير

عنواناً، لماذا، حتى نستكمل قيام الدولة، ومنظمة التحرير هي نواة الدولة إلى أن تتحقق الدولة والسلطة ليست بديلاً. أولاً، نريد ألا تكون السلطة بديلاً عن المنظمة. ثانياً، نريد للمنظمة أن تتعامل بمعزل عن الضغوط السياسية التي تمارس على السلطة، بمعنى أن تظل المنظمة بميثاقها وبرنامجه بتشكيلاتها العسكرية والسياسية التي تخدم مشروع تحرر وطني وليست ركناً من أركان السلطة أو ملحقة. يعني ليس من المنطق أن تختزل منظمة التحرير في بضعة أشخاص تحت قبة المقاطعة ثم تتخذ قرارات مصيرية باسم الشعب الفلسطيني تحت إمرة السلطة والسلطة تحت إمرة إسرائيل. إذاً لماذا وضعوا المنظمة كلها تحت إبط السلطة ووضعوا السلطة تحت إبط إسرائيل.

عاطف: إذاً كيف ترى (حماس) علاقة المنظمة بالسلطة؟

صلاح البردويل: المنظمة يجب أن تكون مرجعية عليا.

عاطف: كيف؟

صلاح البردويل: بمعنى، أولاً، أن تتحرر من وقوعها تحت ضغط الاحتلال الصهيوني.

عاطف: أن يكون مقرها بالخارج؟

صلاح البردويل: بالضبط. ثانياً، يجب أن تمثل المنظمة تمثيلاً حقيقياً بالسفارات الفلسطينية. السفارات الآن غير معروفة تمثل من؟ أين الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لأنه لا يراد للمنظمة أن تكون لها رؤية سياسية مختلفة عن رؤية السلطة. البنية الإدارية لمنظمة التحرير انهارت، نحن نريد إعادة بناء البنية الإدارية،

نريد إعادة البنية الفكرية والثقافية والمرجعية لمنظمة التحرير ونريد بناء مؤسسات منظمة التحرير. كان في السفارات في السبعينيات بعض الحراك بالرغم من الفساد لكنها كانت موجودة، الآن الناس لا يعرفون ما هي السفارات الفلسطينية. العلاقة بين الشعب الفلسطيني في الخارج وبين هذه السفارات علاقة السب والشتم والانتقادات، ويقول موظفو السفارات إن السلطة أخرجت رواتبنا، السلطة تعطي رواتب لمنظمة التحرير؟. نحن نريد منظمة تحرير قوية، السلطة تكون تحتها ليس أن تكون هي تحت السلطة، لذلك من أجل قوتها يجب أن تضخ بها دماء جديدة و(حماس) مطلوبة منها أن تكون في منظمة التحرير ويجب الاستفادة من موقف (حماس) ومن الزخم الجماهيري ل(حماس) ومن الزخم العربي ومن الزخم السياسي الذي أحدثته المقاومة.

عاطف: ما نوع منظمة التحرير التي تريدها الجهاد الإسلامي؟ من ناحية المهام والوظائف والهيكلية؟

خالد البطش: أولاً، إن تصور الجهاد الإسلامي هو مع المنظمة التي أعلنت عن نفسها أنها منظمة للتحرير، أي أن مهمتها الوظيفية هي تحرير فلسطين، أن تتبنى المنظمة عنوانها وأهدافها، هذا ما نفهمه عن المنظمة وألا تنحصر المنظمة فقط في تسيير عملية سياسية. نريد لها أن تكون منظمة تحرير، لكن في باقي الهياكل فإن طاولة الحوار هي سيدة المواقف، أنا لا أريد أن أقدم اشتراطات مسبقة حتى لا يفهم الناس أننا ضد المنظمة، نحن دافعنا عن المنظمة في أوقات كان يجب أن نحتمي

المنظمة وأعتقد بأن موقف الجهاد كان واضحاً في مسألة المنظمة ولولا موقف الجهاد لصار هناك شرخ قبل أشهر، لكننا نقول دع طاولة الحوار وما ينتج عن طاولة الحوار من تفاهات هي التي تحدد لنا ماهية منظمة التحرير الفلسطينية، نحن نريد منظمة تحرير لتحرير فلسطين، لكن لا أريد أن أزيد، دع الحوار الوطني وما يتم التوافق عليه على طاولة الحوار وإذا أعلنت الجهاد التزامها فيه سنلتزم وإذا لم نجد قواسم أو طرقاً للتوافق فسيكون موقفنا الاعتذار لكن دون الإساءة إلى أحد.

عاطف: ماذا عن البرنامج السياسي للمنظمة؟

خالد البطش: هذا محل حوار. المنظمة وبرنامجهما السياسي، هياكلها والاتفاقات التي وقعتها، كل هذا سيكون على طاولة الحوار والنقاش الداخلي في إطار لجنة إعادة إحياء المنظمة وإعادة برمجتها وصياغتها وإصلاحها. إن توافقنا عليه وقبلناه أو إن لم نتفق عليه ورفضناه، ما ينتج عن طاولة الحوار الوطني، إذا أرادت الجهاد الإسلامي أن تلتزم بذلك سندخل المنظمة وإن لم نتفق مع المنظمة سنبقى خارجها دون تشكيك أو طعن فيها. لكن هذه القضايا لم تزل على طاولة الحوار ولم يتم بحثها بالمطلق لأنها من ضمن صلاحيات لجنة إعادة تفعيل وبناء المنظمة.

عاطف: رفيق صالح، ما هي علاقة أطر السلطة

بأطر المنظمة؟

صالح زيدان: التكامل وبالتالي إقامة صلة فعلية وعضوية وحيوية بين مؤسسات المنظمة ومؤسسات السلطة. لنبدأ أولاً بالمجلس التشريعي، من الممكن أن يجري تمثيله أو أن ينتخب إذا لم يجر تمثيله في

المجلس الوطني تتم انتخابات شاملة للمجلس الوطني من الداخل والخارج، وبهذا الإطار من الممكن أن يكون هناك نوع من اللاتاحة ومن الممكن إيجاد هذه الصلة إذا جرى تفعيل بناء النظام السياسي الفلسطيني. النظام السياسي الفلسطيني مكون من ثلاث ركائز: منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، هذا الأمر عندما يعاد بناؤه على أساس ديمقراطي يمكن من خلال لوائح معينة إيجاد الصلة المطلوبة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية بين الدوائر المتماثلة أو أن يكون هناك تكامل بين هذه وتلك.

الأمن

عاطف: الملف الآخر في الحوار هو ملف

الأجهزة الأمنية، ما هو موقفكم رفيق كايد؟

كايد الغول: نحن مع القوى التي تقول إنه يجب أن يعاد بناء هذه الأجهزة وفقاً للمهنية وبعيداً عن الحزبية، ندرك التعقيدات التي نشأت الآن بفعل حالة الانقسام، لكن ليس من خيار أماننا إلا السير في هذه الوجهة وهذا يتطلب إعادة بحث معمقة، أولاً في رسالة الأجهزة الأمنية ووظيفتها ثم النظر إلى تشكيلاتها التي يجب أن تتعد كلياً عن الفصائلية، بحيث يتم تحديد معايير على ضوء هذه المعايير يجري بقاء هذا الشخص أو عدم بقاءه في إطار الأجهزة الأمنية ويجري تعيين قيادات لها لا تنتمي لهذا الفصيل أو ذاك وكل القيادات التي لها عضوية فصائلية يجب أن تجمد عضويتها لأن التجربة أيضاً أكدت أن المسؤول يسعى إلى تنفيذ سياسات الفصيل الذي ينتمي إليه من

خلال الجهاز .

عاطف : يقدم استقالته أو يطلب تجميد عضويته في التنظيم؟

كايد الغول: تجميد عضويته ولا يمارس أي نشاط تنظيمي وأعتقد بأن تجربة إسرائيل واضحة وأميركا كذلك . حتى يتمكن من تمثيل السياسة الأمنية الوطنية المتفق عليها يجب ألا تكون له أية ارتباطات تنظيمية بحيث يؤثر في تنفيذ هذه السياسة . الحوار الثنائي لن يقود إلى هذه المسألة ، الحوار الثنائي سيقود إلى كيفية استيعاب ما جرى تنظيمه في غزة من الأجهزة الأمنية ، وكيفية استيعاب ما جرى تنظيمه في الضفة الغربية ويبدأ الصراع بمن يتبع هذا الجهاز أو ذاك ثم من يترأس هذا الجهاز أو ذاك ، ونعود مرة أخرى للحلقة نفسها في تشكيل الأجهزة الأمنية مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر أعتقد بأننا لمسناها .

صالح زيدان : نحن نعتقد بأن هناك مرحلتين بالنسبة إلى هذا الموضوع . المرحلة الأولى وهي تلك المتمثلة بإيجاد قوة أو التي نسميها المرحلة الانتقالية التي يمكن أن تكون قوة أمنية في قطاع غزة يمكن أن يتفق عليها تمهد أو تكون مشرفة أو تمكن من إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ضمن إجراءات آمنة ، ثم هناك المرحلة الجذرية بمعنى عملية إصلاح شاملة على أساس مهني ووطني بعيد عن الحزبية والفصائلية وهذا يتطلب التأكيد أو إعادة النظر في وظيفة الأجهزة الأمنية (العقيدة الأمنية) بمعنى أن تكون وظيفتها الدفاع عن الوطن والمواطن وأن تعمل من أجل أن ترعى سيادة

القانون بما يمكن هذه الأجهزة الأمنية من أن تلعب دوراً وفق القانون الأساسي الفلسطيني ، لكن هناك نقاطاً أخرى تفصيلية تم الاتفاق عليها في القاهرة لا داعي لإعادة سردها من جديد .

صلاح البردويل : فيما يتعلق بموضوع الأمن ، الحقيقة أن نظرة (فتح) لإصلاح الأجهزة الأمنية نظرة غريبة جداً ونظرة بعيدة كل البعد عن المنطق والواقعية . (فتح) ترى أن أجهزة الأمن يجب أن تصلح في غزة ويجب ألا تصلح في الضفة الغربية .

عاطف : قيل لكم هذا على الطاولة؟

صلاح البردويل : طبعاً ، هذا كلام غير منطقي وغير عادل . لا ينفع أن يكون ألف وباء . (فتح) ترى أن النموذج الجاري في الضفة الغربية هو نموذج رائع ، هو نموذجي وبالتالي يجب عدم الحديث عن أية عيوب هناك بما في ذلك الاعتقالات السياسية ، هم يقولون إن هذه ليست اعتقالات سياسية ، هذه اعتقالات مشروعة وتعتبر اعتقالات قانونية ، بالقياس للقانون هناك أكيد أن اعتقال كل أبناء حركة (حماس) ومصادرة أموال الجمعيات وإلى ذلك قانوني . بالتالي صعب أن نتعامل مع هذا الوضع في قطاع غزة أن تقوم بفتح مؤسسة في قطاع غزة وتطالب بنوع من الحرية هنا وهناك يقولون كيف تسلب كل أموالهم وتعتقل أبنائهم بهذا الشكل بالملئات وتهان حتى نساء الشهداء والأسرى .

نقطة ثانية ، أن الاختلاف جاء من الاختلاف في العقيدة الأمنية ، عندما تقول لي أن الضفة

الغربية هي نموذجية بذلك أن تكرر العقيدة الأمنية بحماية أمن إسرائيل عبر تطبيق الأمن وهذا مرفوض لـ(حماس)، نحن لدينا قانون في المجلس التشريعي الذي أسسه أبناء المجلس التشريعي السابق هو اعتبار أن التخابر مع الاحتلال خيانة أمنية وخيانة وطنية عظمى يعاقب عليها بأشد العقوبات، وأنت عندما تتحدث عن تبادل الأدوار مع العدو الصهيوني في اعتقال أبناء (حماس) وملاحقة المقاومة وتشدد على ذلك وتصرح بذلك، معنى ذلك أنك تقر بالتنسيق الأمني مع الاحتلال والتخابر مع الاحتلال من أوسع أبوابه، هذا أمر خطير جداً وعقيدة أمنية فاسدة. نحن لدينا عقيدة أمنية أن العقيدة الأساسية تقول أن تكون أجهزة الأمن في خدمة المواطن الفلسطيني وقضاياه وليست في خدمة الاحتلال وهذا الأمر مستهجن، و(حماس) عندما تخاطب الأميركيين وخاصة الأوروبيين الذين يزوروننا يستغربون كيف يمكن لأمن فلسطيني أن يخدم احتلاله.

عاطف: ما هي خطة (حماس) للأجهزة الأمنية؟

صلاح البردويل: نحن وضعنا خطة وقدمناها، أن يتم تقليص الأجهزة الأمنية إلى ثلاث أجهزة، جهاز الشرطة المدنية ثم الأمن الوطني وله وظائف محددة على المعابر والحدود وغير ذلك ثم جهاز المخابرات العامة وله وظائف محددة خارج البلاد وحماية أمننا السياسي، ودون ذلك كل تلك الأجهزة لا لزوم لها، وقضية العلاقة مع الاحتلال لا يجوز لجهاز أمني أن يعقد اتفاقيات وصفقات

مع الاحتلال وتنسيقات أمنية وهذا أمر خطير جداً. هذا الكلام وضحناه لهم ووضحنا لهم خطورة التنسيق الأمني ورفض هذا الأسلوب وما يجره من اعتقالات سياسية ومنع للمقاومة، من العار أن نضع المقاومة هدفاً لنا ونحن في مرحلة تحرر وطني، ربما لا نقوم نحن بالمقاومة كأجهزة أمنية ولكن لا نقف في وجه المقاومة بهذا الشكل أو بآخر كما تفعل الأجهزة الأمنية، وهناك جدل كبير في هذه القضية ولا يمكن لهم التملص منها لأن هناك من لهم ارتباطات ومصالح وربما أصبحت في بعض الأحيان مصالح شخصية لبعض قيادات الأجهزة الأمنية.

عاطف: ما هي رؤية (فتح) لإصلاح الأجهزة الأمنية أخ أبو وائل؟

أبو وائل: تشكل لجنة عربية بمساعدة إخواننا العرب تساعد في إصلاح الأجهزة . . .

عاطف: ما هي مهام اللجنة العربية؟
أبو وائل: تساعد في عملية إعادة هيكلة الأجهزة وتساعدنا حتى لا يقال إن هذا الفصل بقي متمسكاً بموقفه وذاك متمسكاً بموقفه وبالتالي لن نحرز أي تقدم.

عاطف: لكن ليس لجنة وصاية كما تقول (حماس)؟

أبو وائل: أية لجنة وصاية؟ هل نحن نريد أن نأتي بوصاية؟ من أين ستأتي الوصاية؟ لم نطلب وصاية من أحد ولن نقبل بأية وصاية، خرجنا نحن من الوصاية والتبعية خرجنا وقدمنا قوافل الشهداء، لا نقبل أن نعود أو أن يأتينا أحد، في المقابل

البعض له أجنداث أو رؤى إقليمية أو دولية إلى غير ذلك، نحن قلنا إن قرارنا الوطني الفلسطيني مستقل وقدمنا عشرات بل مئات وآلاف من الشهداء من أجل ذلك، ولا يسعنا جيب احد ولا تسعنا عاصمة، والحريص علينا يجب أن يقول لنا بوركت خطواتكم وألا يتدخل في شؤوننا الداخلية على الإطلاق، من يريد مصلحتنا ومصلحة شعبنا عليه أن يقف إلى جانبنا لا أن يحرض بعضنا على البعض لا أن يجعل من عاصمته منطلقاً لعملية التشكيك وعملية العرقلة لعملنا الفلسطيني.

مكونات النظام السياسي

عاطف: النظام السياسي الفلسطيني خلال الفترة التي مر بها من سلطة وتغليب السلطة على المنظمة، بحاجة صراحة لإصلاحات جذرية. هل تعتقد بأن الحوار الوطني الفلسطيني سيقود إلى بناء نظام فلسطيني؟ ما هي مكونات هذا التغيير؟ ترسيم بعض العلاقات بين مؤسسات السلطة والمنظمة وبين الداخل والخارج بين مالية المنظمة ومالية السلطة؟

كايد الغول: بالتأكيد، من الأسباب الرئيسة لضعف المنظمة ربطها بمؤسسات السلطة، رغم أن السلطة هي التي تتبع للمنظمة، وبالتالي أصبح الوزير في السلطة أهم من عضو لجنة تنفيذية وأصبح رئيس الوزراء في السلطة أهم من كل اللجنة التنفيذية للمنظمة وبالتالي أصبح رئيس المجلس التشريعي أهم من رئيس المجلس الوطني في فترة من الفترات، وبالتالي كان هناك مزج بين قسمي النظام السياسي لصالح السلطة وليس

لصالح المنظمة وهذا أمر بحاجة إلى تصويب.

عاطف: كيف؟

كايد الغول: أولاً، تفعيل مؤسسات المنظمة نفسها وإعادة بنائها كما ذكرنا عبر انتخابات المجلس الوطني في إعادة بناء المؤسسات نفسها وفي إعادة تجديد عضويتها وتحديد مهامها بحيث تكون السلطة هي التي تتبع المنظمة وليس العكس، وهذا أمر غاية في الأهمية. ولكن في مجرى هذه العملية جرى تغليب مؤسسات السلطة على مؤسسات المنظمة بحيث أصبحت مالية السلطة هي التي تصرف على المنظمة وليس الصندوق القومي هو الذي يصرف على المنظمة وهكذا في مختلف المجالات، إذ أننا بحاجة أولاً إلى إعادة بناء المنظمة كما ذكرت من جديد وإعادة تصحيح العلاقة بحيث تصبح المنظمة هي التي تقود السلطة في كل المجالات وتصبح هي المرجعية للسلطة، هي التي تحكم أداء السلطة بالحصلة، صحيح هناك مجلس تشريعي ينتخب الحكومة لكن أداء كل السلطة بكل مكوناتها يجب أن يكون دائماً على جدول منظمة التحرير، ثم بعد ذلك نبحت مستقبل السلطة إذا أردنا أن نأخذ المسائل بعمق أكثر، والمنظمة هي التي تضبط الخط السياسي للسلطة وهي التي تضبط التحرك السياسي للسلطة.

عاطف: بخصوص النظام السياسي الفلسطيني، ما هي رؤية (حماس) للسلطة، الشيخ أحمد ياسين تكلم عن هذا: دولة في حدود ١٩٦٧، حتى نستطيع أقل شيء أن نقاوم منها، (حماس)

تاريخياً هي ضمن النظام السياسي لكن دخول لعبة السلطة وتداول السلطة غير أشياء كثيرة، ما رؤية (حماس) بخصوص دولة في مناطق ٦٧ وهو دولة مضطرة إلى أن توقع اتفاقية مع إسرائيل .

صلاح البردويل: رؤية (حماس) برزت خلال وثيقة الوفاق الوطني ومن خلال اتفاق مكة، وافقت (حماس) على أساس القاعدة الأولى وهي عدم التنازل عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتثبيتها وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال. لكن أن تكون لك دولة فلسطينية وتكون هذه الدولة جارة لإسرائيل وتتعامل مع إسرائيل ربما في محركات معينة على قاعدة عدم الاعتراف، هذا طبيعي جداً فليس كل دول العالم يجب أن تعترف بجيرانها، أنا لا أعترف لكن لا أحارب . الشيخ أحمد ياسين طرح هدنة طويلة مقابل دولة في حدود ٦٧، هذه القضية واضحة جداً، يأتون ويقولون هذه موافقة على دولة مؤقتة وهذا تنازل، أقول لهم هل ٦٧ يعتبرونه حلاً نهائياً؟ لا، يجب تثبيت حق اللاجئين وتثبيت القدس وإزالة الجدار والمستوطنات، وحدود لدولة ٦٧ . قبل قليل كنا في لقاء مع الأميركيين وقلنا لهم بشكل واضح كيف تتحدثون معنا عن الاعتراف بإسرائيل وعن الاعتراف بدولة ٦٧ فلسطينية، قلنا لهم أقيموا الدولة وأرجعوا اللاجئين وأزيلوا المستوطنات بعدها ناقشنا بالاعتراف، هذه جريمة وهذا الكلام نحن مقتنعون به، أعطني دولتي كي أعترف بدولتك، وأنا شعب تحت الاحتلال تقول

لي اعترف بي، ما قيمة الاعتراف وأنا مشرد وليس لي وزن وليس لي دولة ولا حدود .

عاطف: مشروع السلطة هو مشروع دولة وليس مشروع تحرير في هذه اللحظة وبالتالي دخول (حماس) إلى السلطة كثيرون رأوا به قبولاً . . .

صلاح البردويل: دخول (حماس) إلى الحياة السياسية ودخولها إلى مؤسسات القرار من أجل الحد من عملية التنازل وبيع القضية الفلسطينية من باب السلطة، لأن الناس شعروا أن السلطة هي التي هيمنت على المنظمة وبالتالي كانت هناك خشية من خلال هذه الرسمية أن تقوم هذه السلطة بعملية تنازل لذلك دخلت (حماس) إلى الخارطة لتشكيل عائقاً أمام هؤلاء، لم تكتسب (حماس) سوى المزيد من الضغوط الخارجية لكن شكلت وقفاً وعملت على وقف النزيف الفلسطيني ووقف حالة التدهور في القضية الفلسطينية من خلال هيمنة السلطة على القرار الفلسطيني .

عاطف: هناك تركيز كثير على السياسة الفلسطينية في الداخل وأنا مع الناس الذين يكتبون عن ضرورة تفعيل أهلنا في الخارج في صنع السياسة الفلسطينية بحكم وجود السلطة، ووجود العمل الإسلامي والوطني في غزة والضفة خلق نوعاً من المركزية في الضفة وغزة، هناك نوع من الإهمال صراحة لأهلنا في الخارج، هل تناقشون من خلال الحوار الوطني كيف لنا إشراك أهلنا في الخارج في صنع القرار والتأثير على السياسة الداخلية، طبعاً هذا يخص منظمة التحرير وغيرها؟

خالد البطش: أولاً، الحوار الوطني عندما انطلق في القاهرة، أعتقد بأن أكثر من ثلاثة أرباع الأعضاء الذين كانوا في الحوار هم من الخارج، أنت لا تتحدث عن الفصائل في غزة بل كانوا حاضرين من سورية ولبنان والأردن وشخصيات مستقلة وشخصيات مستقلة كبيرة، لكن أقول لك إن سبب كل ما تقوله هذا هو بسبب الانقسام الداخلي. لولم يكن هناك انقسام وطني لفعلت ولربما تم التوافق على قضايا كثيرة، وربما لتحدثنا عن قضايا جوهرية بأريحية أكثر، وبالتالي أصبح التركيز كله على الانقسام، يعني عندما يدخل جسمك (فيروس) غريب تصبح كل قوى الجسم تقاوم لتطرده ومن ثم عندما تنهي عملها تعود لتتمركز في أماكنها الدفاعية والإستراتيجية، نحن الآن نذهب إلى التركيز على إنهاء الانقسام وهذا يأخذ وقتاً طويلاً منا، لذلك إذا انتهينا من الانقسام فيمكن أن نتحدث عن موضوع اللاجئين وعن موضوعات مهمة أخرى، لكن أقول لك بوضوح إن المنظمة وليست السلطة هي التي تشكل مرجعية للشعب الفلسطيني وتشكل حاضنة للشعب الفلسطيني، فطالما أن المنظمة ضعيفة ومغيبة وتحتاج إلى إصلاح وترتيب فإن هناك انقساماً وطنياً كبيراً، إذاً كيف نتحدث عن لاجئين وعن تفعيل لاجئين ونحن في غزة والضفة منقسمون، لذلك الأولوية الآن لإنهاء الانقسام، لكن إن تصالحنا وأصبحت هناك وحدة وطنية يصبح الاهتمام أكثر بالمنظمة وتمثيل اللاجئين وتمثيل أبناء شعبنا، لأن الغالبية

المطلقة لشعبنا هي خارج فلسطين وليست داخل فلسطين.

كايد الغول: الخارج يعالج ضمن منظمة التحرير، ولا تستطيع مؤسسات السلطة أن تعالج ملفات الخارج. عاطف: لكن الحوار كله كان يدور حول الداخل.

كايد الغول: نعم، الحوار كله كان يدور حول الانقسام الذي حدث في الداخل، ومؤسسات السلطة وكيف يعاد توفيقها، طبعاً هذا الانقسام طال شعبنا بالخارج، وبالتالي نحن نعيد تصحيح هذه المسألة مرة أخرى عبر إعادة مكانة منظمة التحرير وإجراء انتخابات سيشارك فيها أهلنا بالخارج بطبيعة الحال وفي المناطق التي سيجري فيها يجب التوافق على طريقة كيفية تمثيلهم وأن يعطى المجلس الوطني صلاحيات أكثر مما هو قائم الآن. يجب أن يقرر المجلس الوطني في سياسات المنظمة ويجب أن يحاكم أعمال اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي للمنظمة يجب أن يعطي الثقة أو يمنحها لرئيس المنظمة وأعضاء اللجنة التنفيذية. نحن بحاجة إلى إعادة تجديد شاملة ليس فقط في البنى ولكن في برامج المنظمة وإلى آخر ما هنالك. أعتقد بأن هذا يمكن أن يساهم في إشراك أهلنا في الخارج في إطار أعلى مما هو قائم، وهو مرة أخرى الرابط بين المنظمة والسلطة وسيجعل أهلنا مقررين فيما يحدث في السلطة عبر التمثيل الذي سيكون في مؤسسات منظمة التحرير إذا ما ضببطت العلاقة على أساس

إجراء الانتخابات .

الحوار الوطني : بين تفاؤل المشاركين والعثرات على الطاولة

عاطف : هل أنت متفائل بصراحة بنجاح
الحوار؟

زيدان : الحوار الثنائي لا يعطي تفاؤلاً بصراحة
ولا سبيل للتفاؤل إلا بعاملين . أولاً تصويب
هذا الحوار والتراجع عن موضوع المساومة على
تمثيل نسبي كنظام انتخابي وإقراره كنظام انتخابي
للمجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني
وبنسبة حسم كما ذكرت من ١ إلى ١,٥ بالمائة .
ثانياً ، أنا أقول إنه على شعبنا أن يمارس ضغطاً
أعلى ونحن ندعو جماهير شعبنا إلى ضغط أعلى
وممارسة أوسع الضغوط الجماهيرية الممكنة على
الطرفين ، سواء على (حماس) التي تعطل الحكومة
أو على (فتح) التي عطلت موضوع منظمة التحرير
الفلسطينية وإصدار قانون انتخابي على أساس
التمثيل النسبي بما يمكن من إعادة تفعيل المنظمة
وبنائها على أسس ديمقراطية ، ينبغي ممارسة
أوسع الضغوط لتصويب الحوار الوطني الشامل
وأيضاً مضمون هذا الحوار ليصل إلى كما ذكرت
إلى حل جذري للأزمة الداخلية وإصلاح جذري
للنظام السياسي الفلسطيني وبما يمكن ليس فقط من
الخروج من الأزمة الحالية ولكن من فتح المجال أمام
نظام سياسي فلسطيني قادر على أن يحل مشكلاته
الداخلية بالحوار والعملية الديمقراطية وأن يوجه
كل الجهود نحو مواجهة الاحتلال وتعبئة طاقات
شعبنا بإنهاء هذا الاحتلال عن أرضنا والوصول إلى

أن المنظمة هي مرجعية السلطة وتحاكم السلطة
من خلال ذلك ، أعتقد بأن هذا يحقق الترابط بين
الداخل والخارج .

صفقة شاملة أم مراحل

عاطف : (حماس) تقول إنها لن تذهب إلى
اتفاق إلا بصفقة كاملة؟

أبو وائل : ماذا تعني الصفقة الكاملة؟

عاطف : بمعنى إنجاز جميع الملفات .

أبو وائل : ونحن مع ذلك ، لماذا لا نتفق لنعلن
إعلاناً ، وهذا كان متفقاً عليه . كان متفقاً أننا بعد
أن ننتهي من أعمالنا في اللجان أن نعلن ذلك
وأن تكون هناك أطراف عربية ويصار إلى احتفال
كبير . نحن لسنا ضد ولكن يجب ألا ينظر إلى هذه
القضية على أنها شرط ، وأننا لا ننجح هذه العملية
ونشترط أن تكون العملية كاملة ، كيف يمكن أن
أربط بين انتخابات المجلس الوطني وبين انتخاب
المجلس التشريعي . لسنا على أرض واحدة
أساساً ، قد يأخذ المجلس الوطني سنوات بالنظر
إلى أننا لسنا موجودين على أرض الوطن .

عاطف : هل هناك إمكانية لإجراء
انتخابات . . .

أبو وائل : بسهولة . أما قضية المجلس الوطني
فسنعرف الدول التي سيمكن إجراء الانتخابات
بها والدول التي لا يمكن ، وتجري الانتخابات
حيثما أمكن ، إذا كانت القضية ستأخذ وقتاً طويلاً
فكيف سأربطها بقضية الحكومة التي ستنهي عملها
قبل ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠ ثم تنتهي مهمتها بعد

الحرية وإلى سيادة حق العودة لشعبنا الفلسطيني .

أبو وائل : حتى لو تعطلت الجولة الأخيرة فلا بديل عن مزيد من الحوارات والإبقاء على الحوار، وكل من يعتقد بأن أمد الحوار سيطول لمصلحته فهو مخطأ. ضرر الحوار الطويل علينا أكثر من نفعه لأن من شأنه أن يفتح إشكاليات جديدة وأن يبعدنا عن بعضنا وأن يجعل الآخرين يدسون أنوفهم في قضيتنا، علينا أن نتناول موضوعنا بأيدينا، علينا أن نتذكر أنه ليس هناك أحد أحرص منا على مصلحتنا الوطنية. جربنا الحرب المدمرة علينا، من وقف معنا؟ فقط كان يقال ستأتيكم مساعدة، نحن لسنا شعباً جائعاً، نرفض هذه المساعدات التي يعتبرونها موقفاً، الموقف كان يجب أن يكون لجانب قضيتنا لمنع العدو عنا ولمنعنا من الاقتتال والتوقف عن التحريض على بعضنا.

صلاح البردويل : أنا شخصياً متفائل وهذا يأتي من أن إرادتنا قوية جداً ولا يمكن أن نقلب البوصلة، ولا بد أن نوحّد الشعب الفلسطيني . ثانياً، أن الحكومة الصهيونية الجديدة لا تعطي شيء . ثالثاً العالم بدأ يتغير، الأوروبيون يحتاجون إلى دفعة، لا يصرون كثيراً على قبول شروط الرباعية، لو بذلوا جهد معنا ولو أضيف إلى هذا جهد عربي سنخترق هذا الحصار السياسي . عندما يرانا الأوروبيون في حالة انهيار وتراجع تزيد توجهاتهم لفرض شروط علينا. إذا استشعرنا هذا الخطر علينا من تهويد القدس وضياح حق اللاجئين والجدار والمستوطنات وحكومة متطرفة . الأمور ليست مغلقة، الشروط علينا ليست أبدية بل تحتاج إلى نضال . مع إصرارنا على الوحدة الوطنية أنا باعترادي ك(حماس)

سيوثر، حتى على الدول العربية ومصر ستحاول أن تدفع بتقدم الحوار .

كايد الغول : برأيي الأمر في ظل مجرى الحوارات، يصعب الحديث عن تفاؤل أو تشاؤم، الأمر نفسه عند كل الأطراف المتحاوره وخاصة عند طرفي النزاع، إذا توفرت الإرادة لإنهاء الانقسام وإذا جرى تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية أو الخاصة، أنا شخصياً شاركت في جولة الحوار الأخيرة كنت قبل ذلك متفائلاً بأننا أمام ظروف تهيب لنا إمكانية نجاح الحوار فحينها كانت غزة خارجة من الحرب، في حينها بدأت بعض المصالحات العربية قلنا عليها تنعكس على المصالحة الفلسطينية، في حينها كان هناك يمين متطرف في إسرائيل قد نجح وبدأ تشكيل الحكومة، وبالتالي كانت كل هذه العوامل يمكن أن تشكل حافزاً أمامنا لأن نعمل لإنجاح الحوار وإنهاء الانقسام لكن في ضوء نتائج الحوار وفي ضوء ما شاهدته في جلسات الحوار، كنت دائماً أعطي جواباً عندما أسأل هل أنت متفائل أقول إنني لست متفائلاً، أنا شخصياً أخشى من أن يكون البعض استمرراً السلطة ويجري لتكليف كل الحلول أو يجري البحث عن حلول لتكليف مع هذا الاتجاه وأعتقد بأنه قد ظهر من الحوار مدى التمسك الشديد بالسلطة والدفاع عن ما تحقق من خلالها من مكاسب ولذلك برأيي حتى هذه اللحظة الأمور ليست سهلة، إلا إذا مرة أخرى أدرك الجميع أن مصلحة الشعب تقتضي البحث عن حلول وطنية جديدة وتتجاوز الحلول التي تؤمن مكتسبات هذا الفريق أو ذاك، أعتقد بأن كل تجارب الشعوب قالت إنها عندما تعيش

أزمات فالحلول لها إما باستفتاء الشعب وإما بإجراء انتخابات جديدة، ولكن للأسف نحن لسنا مع هذا الطرح، يتم اشتراط إجراء الانتخابات بالتوافق، ويتم اشتراط إيجاد الحلول بالتوافق ولا يأخذ رأي الشعب الذي تضرر كثيراً من حالة الانقسام.

خالد البطش: يجب أن نذكر هنا ونقول إن أية محاولة أو سلوك لاستنزاف الوقت هو سلوك مرفوض، أي جهة فلسطينية تريد أن تستنزف الوقت وأن تستهلكه هي جهة تضعيف الوقت على الشعب والقضية، بالتالي يجب أن يتحول الحوار الفلسطيني من مصلحة وطنية ومن حاجة للفلسطيني يريد أن ينتهي منها بسرعة إلى عملية تفاوضية أي أن ننهي كل ملف في شهر وهذا ما لا تقبله الجهاد: أن يتحول الحوار إلى عملية تفاوضية بين الفلسطينيين، مع ذلك أقول لك إن الحوار يمكن أن ينجح والفلسطينيين قدموا بالذات في طاولة الحوار واتفقوا على أكثر من ٧٠٪ وأقولها بصراحة ولكن المعوق الأكبر هو التدخل الخارجي، وهنا أشير إلى أن التدخل الخارجي هو من شروط اللجنة الرباعية وليس من أطراف عربية ولا إسلامية، المعوق هو ما طالبت به هيلاري كلينتون وما طالبت به اللجنة الرباعية من اعتراف بإسرائيل، لذلك إذا ارتفع هذا الشرط وإذا وجد المصريون والسعوديون وغيرهم أفكاراً قد تساعد في تجاوز هذه النقطة الحوار حتماً سينجح، لكن الحوار لن يفشل وإن لم نتفق على النقطة الأخيرة. كانت هناك عقبات أكبر وحلت، كان موضوع شرعية الرئيس أبو مازن، كانت (حماس) ٢٤ ساعة تقول إنه غير شرعي والآن تم الاتفاق على

أن يتم انتخاب الرئيس والتشريعي في ٢٥ كانون الثاني باعتراف (حماس) و(حماس) قالتها سابقاً إن الرئيس أخذها غضباً. اختلف الأمر الآن. كانت هناك مشكلة حول محكمة الانتخابات وتم حلها. كان هناك مشكلة حول مجلس القضاء الأعلى لأنه في رام الله هناك مجلس قضاء أعلى، وفي غزة مجلس عدل أعلى شكلته حكومة هنية، وبالتالي تم الاتفاق على إعادة بناء مجلس القضاء.

عاطف: ماذا بخصوص محكمة الانتخابات؟ خالد البطش: نعم هي محكمة تلجأ إليها أطراف العملية الانتخابية إذا كانت هناك شكاوى في عملية الانتخاب لكي تبت فيها فيما لا يتجاوز ٢٤ ساعة بعد إقفال الصناديق، هذا الأمر لم يكن سابقاً موجوداً وهذا الأمر سيتم الآن. مجلس القضاء الأعلى انتهينا منه. موضوع الاتفاق على انتخابات رئاسية وتشريعية أيضاً كانت ورقة عالقة وانتهينا منها. بقي فقط النظام الانتخابي نسبي أو مختلط والأغلبية تقول بالنظام النسبي. لكن بجميع الأحوال هناك كلام بأن المصريين اقترحوا ٢٥ بالمائة للدوائر و٧٥ للنسبي وإذا تم الاتفاق بين الفصائل فإن الجهاد لن تشكل عقبة.

عاطف: (حماس) تقول إنها أعطت في موضوع منظمة التحرير وهكذا قال الشيخ خالد البطش عن الجهاد الإسلامي أين أعطت (فتح) في الحوار، أين قالت إن هذه مصلحتي فلا أريدها وأتخلى عنها؟ أبو النجا: أعطت كل شيء. قالت إننا لا نريد أن نشارك في حكومة فصائلية وإذا أردتموها نحن لا نريد أن نكون جزءاً منها.

عاطف: وإذا (حماس) أرادت الحكومة؟

أبوءائل : فليكن، المهم أن تكون هذه الحكومة مقبولة لتستقبل الأموال ولترفع الحصار وتفك الإغلاق وتعيد هيكلة الأجهزة الأمنية على قواعد صحيحة، لا يهمننا من الذي سيكون في الحكومة لكن عليه أن يتحمل المسؤولية كاملة وأن يضطلع بالمهام المطلوبة من الحكومة في هذه الفترة الانتقالية. لم نتوقف في أية لجنة من اللجان عند أية قضية، حتى الأجهزة الأمنية، كيف يمكن لنا في هذه المرحلة الانتقالية وكيف يمكن لنا أمام العالم أن نسجل أننا نريد أن نذهب إلى انتخابات وأنها نريد أن نصنع أجواء فيها من الأريحية وفيها من الانسجام وفيها من حرية الرأي وفيها من القدرة على التحرك والحركة، كيف، هذه تريد أن تكون الأجهزة الأمنية أجهزة توافقية. أنا لا أريد أن يلغي أحد نفسه ولكن لا أريد أن يتم إلغاء الآخرين، الكل يجب أن يكون موجوداً في الأجهزة الأمنية.

الانتقادات

عاطف: ما هي انتقادات الجبهة للفصائل الأخرى، يعني (فتح) متمسكة ببعض النقاط و(حماس) متمسكة ببعض النقاط، أين انتقادات الجبهة للحوار؟

كايد الغول: الانتقاد الرئيس بالنسبة إلينا هو الانزلاق للحوار الثنائي وهذا برأينا يشكل خطراً.

عاطف: ضغطتم على (فتح) و(حماس)؟

كايد الغول: نعم، نحن في إطار حوار شامل لإنهاء الانقسام بتداعياته وطال الكل، وبالتالي المعالجة لأسباب الانقسام يجب أن تكون معالجة

وطنية وأعتقد بأن جولات الحوار الوطني التي جرت قد أكدت أن الأطراف الفلسطينية قد تقبل الحلول بالأفق الوطني وبعيداً عن الحسابات الخاصة، الحوار الثنائي سيقود لبحث ماذا لـ(حماس) وماذا لـ(فتح) تحت عنوان أنهما التنظيمان الأكبران وهذا موضوع يؤدي إلى تقاسم النظام السياسي وهذا يعني إعادة تجديد للأزمة. وحتى لو جرت مصالحات مع (فتح) تكون مؤقتة ويمكن أن تتفجر في مرات مقبلة، إذا المعالجة لقضايا الخلاف يجب أن تكون معالجة وطنية ومن قبل الكل الوطني حتى تحمي بعد ذلك من المحاصصة وحتى تحمي من أية ضغوط خارجية قد تعترض الوضع الفلسطيني. أما ما جرى في الحوار الثنائي فأعتقد بأن نتائجه قد ظهرت خلال تراجع حركة (فتح) عن التمثيل النسبي وبدأت تبحث عن صيغ وبصرف النظر عن هذه الصيغ ربما تجري المساومة عليها وتجري المساومة عليها (حماس) ٨٠ إلى ٢٠ و(فتح) ٦٠ إلى ٤٠ والمصريون ٧٥ إلى ٢٥ يمكن أن تصل إلى ٧٠ إلى ٣٠ وأنت لا تستطيع المساومة على النسبة وهنا تتنازل عن الفكرة، وقد تجري المساومة على نسبة الحسم، والحديث عن نسبة حسم مرتفعة حرمان بعضنا من الشراكة وكأننا نعود مرة أخرى إلى الدوائر، لذلك أعتقد بأن نسبة الحسم يجب ألا تتجاوز ١ إلى ٥، ١ بالمائة، هناك بلدان عديدة تستخدم هذه النسبة وبالتالي إذا كنا نحن حريصين على الشراكة من الجميع وحريصين على أن نتوحد من أجل دحر الاحتلال نحن بحاجة إلى صيغ تؤمن أوسع شبكة، ولذلك نحن في الجبهة

ندعو إلى نسبة لا تتجاوز ١ أو ٥, ١ بالمائة حتى تتاح الشراكة من قبل أوسع طيف سياسي ممكن وطيف مجتمعي، أعتقد بأن القوى الاجتماعية ستكون لها فرصة في ظل هذا النظام والقوى السياسية ستكون أمامها فرصة وبالتالي نوفر شراكة تستند إلى انتخابات.

عاطف: رفيق صالح أين تكمن من وجهة نظرك الأزمة الحقيقية في الحوار؟ الحوار أخذ أربع جولات والخامسة في الطريق والله أعلم إذا كانت هناك سادسة أو سابعة والبعض يقول إنها قضية طويلة.

زيدان: هناك قضيتان. القضية الأولى أن هناك أناساً يضعون المصالح الفئوية بما في ذلك مصلحته واستمراره واستثماره لأطول مدى ممكن والمسألة الثانية أن الوضع الإقليمي لم ينضج بعد لمصالحات فلسطينية حقيقة وما زالت بعض الأوضاع الإقليمية ترى في تمثيل وإدامة الانقسام ما يحقق مصالحها إلى أن تصل إلى تسويات معينة أو إلى حلول معينة لمشكلاتها مع الولايات المتحدة الأميركية ويضاف لهذين العاملين العامل الفلسطيني الداخلي والعامل الإقليمي الخارجي اللذان يشكلان عائقاً أمام الحوار الفلسطيني يمنعه من أن يصل إلى هدفه في إنجاز مصالحة وطنية فلسطينية حقيقية تنهي الانقسام.

عاطف: البعض ينتقد (فتح) و(حماس) لثنائية الحوار، بحكم أنهما الفصلان الكبيران وبينهما الأزمة الحقيقية وأن الحوار يطيل الانقسام. أين الأمور التي يجب حسمها وما هي؟

صلاح البردويل: فيما يتعلق بالحديث عن ثنائية الحوار، الفصائل الصغيرة دائماً تتحدث أن هذه الثنائية هي التي أفشلت اتفاق مكة، نحن مع ذلك اتفقنا على أن يكون الحوار شاملاً وأن تكون الحكومة حكومة وفاق، لكن القضايا العالقة تمس (فتح) (حماس)، فالحديث عن خلفية الحكومة والإشكاليات التي تحوم حولها تمس (فتح) و(حماس)، في الأجهزة الأمنية واقعياً (حماس) لها أجهزة أمنية و(فتح) لها أجهزة أمنية، وبالتالي لابد من ترويض أو تذليل العقبات الثنائية وهذا سيسهل عملية الحوار الشامل. لو جلست في جلسة موسعة فيها عشرون فصيلاً سيطول النقاش فيما بالمقارنة لو جلست (فتح) و(حماس)، نحن لا ننكر أن الحوار يجب أن يكون شاملاً، بالعكس لكن الحوار الثنائي هو لتذليل العقبات فقط لا غير. أبو وائل: نحن لا نقبل الثنائية ونعتبرها ضارة ولا نقبل المحاصصة لأنها تقصي الآخرين ونحن لسنا كذلك. أنا أؤكد لك أننا لن نذهب إلى ثنائية ولسنا مع المحاصصة ولسنا مع إقصاء أي فصيل وهذا ما جعلنا نتمسك بنسبة الحسم حتى لا نخرج فصيلاً من هذه اللوحة المرسومة منذ ٥٠ عاماً أو أقل. موقفنا لن يتغير على الإطلاق، لكن لا يهمنا ما يقوله عنا الآخرون.

عاطف: لكن في الأسبوع الأخير تمت جلسات تحضيرية؟

أبو وائل: هذه لا نعتبرها جلسات ثنائية إذ أرادها إخواننا المصريين لكننا نحن ذهبنا نمثل الجميع حقيقة، ولو ذهب غيرنا لن يقول إلا ما قلناه، ليست لنا وجهة نظر وقيلت إنها وجهة نظر

(فتح)، استمعوا إلى ما قاله الإخوة المفاوضون في حركة (فتح) وقارنوا بينه وبين ما قالته بقية الفصائل، لا خلاف فيه حتى ولو في حرف واحد، ليست هناك ثنائية ولو كان الأمر كذلك لما ذهبنا لأنها عرضت علينا ورفضنا.

خالد البطش: الجهاد الإسلامي لا يبحث عن هذه القضايا، أنا أقول لك وليس لأننا زاهدون لأننا كما يقولون نريد حلاً، لأن الذي انقسم وتقاتل في الشارع ليس اليسار ولا اليمين إنما (فتح) و(حماس)، هل المطلوب من (فتح) و(حماس) أن يتقاتلا في الشارع وحدهما، وإذا أصبحت هناك فرصة للصالح نرفض أن يصطلحا وحدهما، لكن أي حوار فيه (فتح) و(حماس) بالتأكيد هما أكبر فصيلين في الشارع الفلسطيني، هذا لا ينكره عاقل، حتى في تشكيل أية قائمة الأغلبية ستكون لـ(فتح) و(حماس)، لكن تخويفات اليسار منطقية؛ لأن تجارب اتفاق مكة كانت سيئة والعمل الثنائي عمل شيء ونتائجه ضعيفة، نحن نأمل أن يكون الحوار حواراً شاملاً وأعتقد بأن في كلامهم شيئاً من الصحة إلى حد ما، لكن الجهاد الإسلامي رغم أنه يعترف بذلك ما يهمننا هو المصالحة نحن نريد أن ينتهي الأمر وإذا بقيت هناك قضايا عالقة فإنه بعيداً عن استخدام السلاح والقوة يمكن أن تحل بالحوارات وباستمرار حالة الحوار الداخلي.

عاطف: البعض يقول من يتذكر الضفة الغربية؟ كلنا نتقاتل على الحكومة ولا أحد يتذكر الضفة الغربية والوضع هناك من بلع للأراضي والمستوطنات والمصادرات... إلخ، وفي

الوقت نفسه من يتذكر أهلنا في الشتات؟ أعرف أن ثلثي المحاورين هم من قيادات التنظيمات بالخارج.

صلاح البردويل: قد يكون صحيحاً أن خطابنا الإعلامي منهمك جداً بقضية الحوار، أريد أن أقول لك شيئاً، إذا تم التوافق الوطني هذا هو المدخل إلى الدخول إلى القضايا الكبرى، لكن كيف يمكن أن نصل إلى رؤية إذا كنا متفرقين.

عاطف: ما هي أولويات الحوار؟

أبو وائل: كل ذلك من أجل إنهاء حالة الانقسام، لنذهب إلى انتخابات متزامنة رئاسية وتشريعية لإنهاء حالة الانقسام، هذا هو الهدف الأساس، هناك قضايا لها جذور كثيرة نريد أن نصححها فيما بعد. هل قضية المصالحة الوطنية ستنتهي في يوم وليلة؟ نحن عندما تحدث مشكلة بسيطة بين عائلة وأخرى نأخذ كبارات الرجال من أجل عطوة أو من أجل مصالحة، فماذا تقول عندما سالت الدماء والأرواح هل هذه عملية بسيطة؟ (فتح) حريصة كل الحرص على أن تنهي كل شيء من شأنه أن ينهي حالة الانقسام الحالية، ولا يستطيع أحد أن يسجل على (فتح) في أي من اللجان الخمس أنها كانت تقف حجر عثرة أمام تقدم أو إنجاح هذه اللجنة، والفصائل والمستقلون خير شاهد على ذلك وأنا أريد شهادتهم ويمكن لك أن تسال الإخوة جميعاً ومحاضر الجلسات موجودة عند أشقائنا المصريين، بل عند كل أخ من الإخوة الذين شاركوا في كل لجنة وكانوا يدنون كلمات ومواقف الجميع.

السياسات العامة: تطور المفهوم واقتربات الدراسة

الدكتور أمانى مسعود*

سياسة عدة اقتربات تدور معظمها حول كيفية تفسير السياق السياسي لصنع سياسة ما، ومن هذه الاقتربات الاقتراب المؤسسي والاقتراب النخبوي/ التعددي والاقتراب الماركسي الجديد، واقتراب النظم الفرعية والاقتراب الخطابى لتحليل السياسة وغيرها من الاقتربات التقليدية والجديدة والتي أفرزتها طبيعة التطورات المحلية والعالمية في عالم اليوم على كافة الأصعدة.

أولاً - تعريف وتطور علم السياسات العامة

يتفق كثيرون من الدارسين على أن السياسة العامة هي الدائرة الرئيسة من النظام السياسي التي تهتم المواطن. فهي تهتم بدراسة ما يفعله النظام السياسي سياسياً وحكومياً وإدارياً؛ وذلك للإجابة عن سؤال (هارولد لاسويل) الشهير

لم تحظ السياسة العامة -وهي أحد الموضوعات الحيوية القومية في أي مجتمع- بالاهتمام الأكاديمي الكافي من قبل الباحثين في علم السياسة، رغم أنها تمثل جزءاً لا يتجزأ من تعريف واسع لهذا العلم¹، فالفرق بين (السياسة) و(السياسة العامة) يعكس الفرق ما بين الكل: «وهو فن إدارة شؤون البشر». والجزء: «وهو كيفية تفعيل هياكل القوة ومؤسساتها بمكوناتهما في إدارة سياسة ما تتعلق بهذا الجزء من «أجزاء» إدارة شؤون الأفراد داخل المجتمع. ولا شك في أن الإطار التحليلي والنظري للسياسة العامة يستدعي تفاعل مكونات صنع السياسة والدور الذي تؤديه القوى الرسمية وغير الرسمية في ظل أي سياق سياسي / مجتمعي يتسم بالتعقيد وتنوع الضغوط ويواجه التحديات المختلفة. ويتضمن عادة الإطار التحليلي لأية

* أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

«من يحصل على ماذا، متى وكيف؟»^٢. فدراسة السياسات العامة هي دراسة التوزيع السلطوي للقيم أو التخصيص السلطوي للقيم بعبارة (ديفيد إيستون)^٣، وإلى جانب هذا التعريف الذي يوضح جانباً من السياسات العامة، هناك تعريف آخر يختص بدراسة وظائف النظام السياسي أو قدراته، وبذا تصبح دراسة السياسات العامة هي دراسة الأداء السياسي والحكومي والإداري لدولة ما.^٤

وتعتبر دراسة السياسة العامة مرآة صادقة لدراسة حركة وديناميات القوى المؤثرة في نظام سياسي ما، وإيضاح كيف يدار النظام، ويؤدي وظائفه ويقترّب من المشاكل اليومية للمواطن سواء أكان نظاماً ديمقراطياً أم غير ديمقراطي.

ولا شك في أن دراسة تلك السياسات لها وقعها في العالم الديمقراطي، إذ تتوجه بالأساس نحو صانع القرار وخبراء السياسات، وقد يترتب على هذا إمكانية تخطي الفجوة بين «المستهدفين» من السياسة من جهة، ومصالح وتفضيلات «السياسيين» من جهة أخرى، ومن ثم بين الحاكم والمحكوم، ويؤدي إلى نقلة نوعية في مسار علم السياسة وعالم السياسة معاً والذين ليسا متطابقين بالضرورة في عالم الواقع.^٥

ظهور وتطور السياسات العامة

كان لـ(هارولد لاسويل) - عالم السياسة الأمريكي - الفضل في ظهور علم (السياسات العامة) في خمسينيات القرن الماضي مع ظهور كتابه (The science policy)، وفي نهاية الستينيات

تطور هذا الحقل مع ظهور المدرسة السلوكية التي وجهت الاهتمام إلى ضرورة دراسة مخرجات النظام السياسي، ولاسيما السياسات العامة. ومع الثمانينيات بدأ الاهتمام بدراسة السياسات العامة؛ نتيجة إدارة الولايات المتحدة حلّ المشكلات المتفاقمة آنذاك في المجتمع الأمريكي من: التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي ومشكلات الشرق الأوسط والتجارة الدولية؛ وفي محاولة الخروج من مأزق المشكلات المتفاقمة، كان الاهتمام بهذا الحقل.^٦

ويستدعي الحديث عن السياسات العامة إيضاح الفرق بين عدة مفاهيم متداخلة معها أهمها: السياسة العامة: الأفعال التي تختارها الحكومة قاصدة خدمة الأغراض العامة.

وإدارة السياسة العامة: وهي العملية التي بها تعرض المنظمات الحكومية السلع والخدمات الأساسية وتدير الموارد، وتسوي الصراعات شرط أن تفعل هذا بإنصاف وكفاءة، وتكون مسؤولة أمام الجمهور عن الوسائل والنواتج.

وإملاء السياسة العامة: وهي عملية تحقيق السياسة العامة، وبالتالي محاولة إنجاز الأغراض العامة التي صنعت السياسة من أجلها.

وأثر السياسة العامة: والتي تتناول عواقب إملاء السياسة العامة والمضاعفات طويلة المدى بالنسبة إلى الجميع.

وتمر عملية صنع السياسة العامة بعدة مراحل، أهمها مرحلة وضع جدول الأعمال، ويتضمن اختيار المسائل التي تستحق اعتباراً جاداً في صنع أو إعادة صنع السياسة العامة، ويتم التمييز بين

جدولين للأعمال: جدول شعبي: وهو قائمة بالمشكلات والمسائل التي يهتم بها ولها الجمهور كثيراً^٧ و جدول الأعمال المؤسسي: ويضم البنود التي يعدها قادة أو أجهزة الحكومة.

ولفهم السياسة العامة؛ علينا تصور نظام له عدة مكونات:

١- بيئة تحرك موظفي الحكومة وتستقبل نتائج شغلهم.

٢- مطالب وموارد تحرك المنبهات من البيئة إلى صناعات السياسة.

٣- عمليات تحويل بما فيها الأبنية والإجراءات الرسمية للحكومة والتي تحول المطالب والموارد إلى سياسات عامة.

٤- سياسات تعرض الأهداف أو النوايا أو الأقوال الرسمية لموظفي الحكومة.

٥- أداء السياسة العامة كما يوصل فعلاً إلى المستهدفين.

٦- تغذية عكسية عن السياسات والأداء وترتد إلى عملية التحويل في صورة مطالب وموارد^٨.

والجدير بالذكر أن هناك عدة محاور لتحليل السياسات العامة، يتناول كل محور عدداً من الدراسات، فهناك دراسات متعلقة بمحتوى السياسات وفحواها، دراسات متعلقة بعملية صنع السياسات، دراسات متعلقة بمخرجات السياسات، دراسات تقويم السياسات العامة، دراسات تقديم المعلومات اللازمة لصنع السياسات، دراسات متعلقة بكيفية تحسين عملية صنع القرار، دراسات متعلقة بتعزيد بعض السياسات أو ما يعرف بـ (advocacy policy)

وحتى السبعينيات كانت وحدة تحليل السياسات العامة هي الدولة باعتبارها فاعلاً رئيساً في صنع السياسات، وحتى الدراسات التي كانت تستهدف دراسة وتحليل دور جماعات المصالح أو الأحزاب في قضايا بعينها كانت تتعامل معهم ليس باعتبارهم فاعلين مستقلين، ولكن من خلال تحليل قدرتهم على التأثير في صياغة الدولة للسياسات العامة. ولكن مع تغير مفهوم الدور التقليدي للدولة وسيادة الدولة، بدأ التركيز على دور الفاعلين الجدد من أمثال الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية في رسم وتحديد أولويات السياسات العامة^٩.

ولقد تطور مفهوم السياسات العامة في ظل العولمة، إذ اعتري مفهوم السياسة العديد من التغيرات وبدأ الاهتمام بقضايا جديدة ذات صبغة عالمية تحتل أجندة السياسات العامة مثل: قضايا البيئة، والخصخصة، والإدارة المالية والميزانية، وقضايا حقوق الإنسان، وقضايا متعلقة بأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وأضحى هناك ما يسمى السياسات العامة العالمية. وظهرت الموضوعات ذات الصبغة العالمية والتي لم تكن تلقى الاهتمام الكافي، مثل: تقييم السياسات العامة، أو المتعلقة بإخفاق السياسات العامة، ودراسات تنفيذ السياسات العامة.

كما تطورت منهجية تحليل السياسات العامة بحيث أصبحت تجمع بين التحليل الكمي والكيفي وتأخذ بالأسلوب المقارن، كما أصبح تحليل وتقييم السياسات العامة يعتمد على اتباع الأسلوب الوقائي

وليس فقط الأسلوب العلاجي، حيث عادة ما يتم التفكير في المشكلات وأساليب علاجها قبل أن تتفاقم. كما تطورت منهجية تحليل السياسات العامة فيما يتعلق بتقييم البدائل، وأصبح هناك تأكيد على مفاهيم مثل الرضاء العام والمشاركة، وعدالة الإجراءات، كذلك شهدت الحقبة نفسها وهي "حقبة التسعينيات" متغيراً جديداً يتمثل في إدخال البعد الجذري أو النوعي في عملية صنع السياسات العامة.^{١٠}

وبذا أصبحت السياسة العامة محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستويين المحلي والدولي غير الدولة، وأضحت السياسات العامة - عندئذ - نتاج إرادة هؤلاء الفاعلين الذين عادة ما يكونوا أعضاء في شبكة أو منظمة؛ مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالشبكات (Network Policy)، ويرى أنصار مفهوم الشبكات أن التركيز على الشبكات كوحدة لتحليل السياسات العامة سوف يساعد على تضمين المشاركين من المجتمع المدني والذين طالما تم تهميشهم، وذلك بمنحهم دوراً أكبر في صياغة السياسات العامة، ليساهم هذا التضمين في تعميق المشاركة الشعبية وتوسيع مساحة الديمقراطية.^{١١}

ثانياً: منهجية دراسة وتحليل السياسات العامة: اقترابات العلوم السياسية

حتى ثمانينيات القرن المنصرم كانت هذه الاقترابات توصف بأنها اقترابات «غير كمية» أي غير قابلة للمعالجة الرياضية، وكانت معظم

صياغاتها مازالت لفظية ونوعية، وكانت حتى هذا الوقت ما زالت تقدم المقدمات والفروض والافتراضات النظرية التي لا تعتمد كثيراً أو قليلاً على الاقترابات الكمية.

وقد انشغل محللو السياسات العامة في تلك الحقبة بشكل أساسي بكيفية صنع القرارات التي تؤثر على مخرجات السياسات العامة، كما اهتموا بدراسة مدى ثبات واستمرارية السياسات على حالها من عدمه، والتي تختلف بدورها من قطاع إلى آخر، ومع تطور مفهوم السياسات العامة؛ نتيجة للتطورات العالمية وانتشار مفاهيم الديمقراطية وضرورة تضمين المواطنين، واهتم المنظرون ببعد آخر غير عملية صنع السياسات وهي عواقب تلك السياسات على العامة ومدى تأييدهم أو رفضهم لها، كما استعان هؤلاء المحللون ببعض نظريات العلوم السياسية والتي تهدف إلى تحليل ودراسة السياسات العامة، وأهم هذه الاقترابات ما يلي:

١ - الاقتراب المؤسسي^{١٢}

تنطلق هذه النظرية من مقولة أن مؤسسات السلطة الرسمية - بهيكلها وكذا بمعاييرها القيمية - تؤثر على السلوك الإنساني. ومن ثم يظهر دور المؤسسات كفاعل أساسي قد يستجيب إلى احتياجات وتفضيلات العامة، والتي تحدد أطر اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة، فالسياسة العامة وفقاً لهذا الاقتراب تبنتها ونفذتها وفرضتها مؤسسة حكومية وهي التي تضفي على وتعطي السياسة العامة ثلاثة أشياء جوهرية:

الخارجية أو سياق النظام السياسي .

٣- اقتراب الجماعة السياسية

تقوم نظرية الجماعة على افتراض أساسي وهو أن التفاعل بين الجماعات هو لب علم السياسة والحياة السياسية، فالأفراد مهمون في السياسة عندما يتصرفون كجزء من أو باسم جماعات المصلحة، ومهمة النظام السياسي هي إدارة الصراع بين الجماعات عن طريق وضع قواعد اللعبة لهذا الصراع، فهي تعكس مصالح الأقوى والأكثر دوماً في المجتمع، وتنظم المصالح المتوافقة والمتوازنة، وتصدر الحلول التوفيقية في شكل سياسة عامة، كما تفرض هذه الحلول التوفيقية على المجتمع ككل . ويرى أنصار تلك النظرية أن القول إن السياسة العامة «تعكس مطالب الشعب» خرافة أكثر منها حقيقة حتى في المجتمعات الديمقراطية، فالناس لا مبالون، وأقل دراية بالسياسة العامة، والنخب هي التي تشكل رأي الناس في موضوعات السياسة أكثر من أن يشكل الناس رأي النخبة في الواقع، ومن ثم فإن التغير والابتكار في السياسة العامة ينتجان من إعادة تعريف النخب لقيمهم، ولأن النخب مهتمة عموماً بالحفاظ على الأوضاع القائمة للنظام فإن التغير في السياسة العامة يأتي جزئياً أكثر منه ثورياً^{١٤} .

٤- اقتراب التغير الاجتماعي والاقتصادي

وفقاً لذلك الاقتراب تتم دراسة السياسات العامة من خلال تحليل رد فعل المنظومة السياسية على الصدمات والتغيرات الدرامية الاجتماعية

الشرعية، الطابع العام (العمومية)، والإكراه أو (الفرض)، فالحكومة هي الوحيدة التي تستطيع فرض عقوبة على من يخالف سياساتها، وقد ركزت الدراسات تقليدياً على وصف مؤسسات حكومية محددة . إلا أن هذا الفاعل «الدولة» تم تحييده في ظل وجود دور بارز لعلاقات القوى وشبكات التواصل . وبالتالي اتجه اهتمام المحللين إلى استخدام نظريات تتعلق بدراسة الجماعات والشبكات التي تحكم العلاقات بين الأفراد بدلاً من الدولة .

٢- تحليل النظم^{١٣}

ينظر هذا الاقتراب إلى «السياسة العامة» على أنها مخرج للنظام السياسي، فهي تعبر عن استجابة النظام السياسي للقوى البيئية التي تؤثر عليه، ويعبر عن هذه القوى بالمدخلات والمخرجات وهي التخصيصات السلطوية للأشياء ذات القيمة وهي التي تكون عادة محور اهتمام السياسة العامة .

ويطرح هذا الاقتراب عدداً من الأسئلة أهمها:

ما هي خصائص النظام السياسي التي تمكنه من تحويل المطالب إلى سياسة عامة، وكيف تؤثر المدخلات على طابع النظام السياسي، وكيف تؤثر خصائص النظام السياسي نفسه على محتوى السياسة العامة .

واقتراب النظم ينظر إلى البيئة ولا يكشف عما يحدث في داخلها، أما المؤسسي فينظر لما يحدث في الداخل أو ما اصطلح على تسميته لدى السياسيين الصندوق الأسود، وهو كيف يتفاعل النظام مع مدخلاته بصرف النظر عن البيئة

والاقتصادية التي تواجه المجتمع، فالسياسة وفقاً لهذا الاقتراب هي (Text) بداخل سياق أو (Context) كثيراً ما يقف عائفاً أمام الحراك السياسي. غير أن هذه النظرية لا تعرض إطاراً متكاملًا لتفسير تغير السياسات، إلا فيما يخص دراسة ردود أفعال صنّاع القرار للبيئة الديناميكية وإدراكهم السياق من حولهم^{١٥}.

٥- اقتراب الخيار الرشيد (العقلاني)

السياسة العامة وفقاً لهذا الاقتراب هي محصلة سلسلة متتالية من قرارات الاختيار في ظل معرفة كاملة ومجموعة معروفة تضم كل الاختيارات البديلة، أي دالة العائد التي توضح المنفعة المحتملة لكل بديل، أي احتمالات تحقق البدائل.

والسياسة العامة الرشيدة هي التي تحقق أعظم ناتج (عائد) اجتماعي، ومعنى هذا أنه ينبغي على الحكومات أن تختار السياسات التي تنتج مكاسب للمجتمع أكثر مما تكلفه من أعباء بأكبر قدر ممكن.

ويفرض هذا الاقتراب العديد من العقبات أمام صنع سياسة رشيدة من أهمها، غياب عوائد مجتمعية متفق عليها، وعدم سعي صانعي السياسة العامة إلى تعظيم العائد الاجتماعي، وإنما مجرد إشباع مطالب التقدم أو الاكتفاء، ناهيك عن غياب كل المعلومات المطلوبة للوصول إلى تفعيل مفهوم الرشادة والتي تم إحلالها مؤخراً بمفهوم الاختيار المرضي^{١٦}.

والملاحظ تناول تلك النظريات السابقة عملية

تغيير السياسات ومدى ثباتها ودوامها؛ وذلك بالتركيز على الاستراتيجيات التي يتبعها الفاعلون المختلفون داخل المؤسسات السياسية، وفي المجتمع والاستجابة إلى تفضيلات المجتمع بعد الوقوف على متطلبات العامة، ولكنها تجاهلت الوصول إلى مصادر تلك التفضيلات، وبشكل عام عجزت نظريات العلوم السياسية التقليدية عن الإلمام بكافة تعقيدات جوانب عملية صنع السياسات العامة.

الاقترابات الجديدة في دراسة السياسة العامة

استدعى تقييم السياسات العامة - كموضوع جديد في تحليل السياسات - الإجابة عن عدة أسئلة أفرزت اقترابات جديدة في دراسة السياسات، أهمها: من هم المستفيدون من أية سياسة؟ وما هي قيمة آرائهم؟ وفي أية مرحلة من مراحل صنع السياسات يكون الأخذ برأيهم أكثر فائدة؟ وما هي تكاليف الأخذ بآراء المستفيدين في تقييم السياسات العامة؟.

وبعد أن اعتمدت عملية تحليل السياسات العامة فترة طويلة على فرضيات الاقتصاد والمتعلقة بالرشادة والحيادية وسعي الأفراد إلى تعظيم مصالحهم في نظريات الثمانيات المتعلقة بالخيار الرشيد والخيار العام، ظهرت مع حقبة التسعينيات العديد من الكتابات التي تركز على أهمية إدخال البعد القيمي في التحليل، وتراجعت مفاهيم الرشادة والحيادية والموضوعية والتأكيد على أن محلل السياسات العامة الذي لا يستطيع أن يقدم

نظرة قيمة لما يقوم به هو في الحقيقية لا يقدم أي شيء.

فدور محلل السياسات ليس فقط اختيار الأفضل، وأضحت عملية صنع السياسة أكبر من عملية جمع الحقائق وتنظيمها، وأفضل الوسائل لتحقيق الأهداف، ولكن، أيضاً، تقديم طرق أخرى بديلة لفهم قضايا السياسات العامة، ووجب على محلل السياسات العامة أن ينظم الخطاب العام حول السياسات ويقدم سيناريوهات مستقبلية بديلة.^{١٧} وفي ظل تلك التطورات ظهرت الاقترابات الحديثة والتي من أهمها:

١ - اقترب تحليل الخطاب

يلجأ هذا الاقتراب لتحليل الأطروحات الجدلية التي تستند إليها السياسات العامة المختلفة، ويدخل هذا الاقتراب في إطار مرحلة ما بعد الوضعية والذي ينظر إلى قضايا السياسة العامة على أنها لا تخرج عن كونها أموراً نصية، وأن كل سياسة عامة هي ترجمة لأنماط مختلفة من التفكير وأطر تفسير متعددة، ومنظومات قيم متنافسة، وأيديولوجيات متنوعة، ومنظورات بديلة ورؤى مختلفة للعالم^{١٨}. وبداخل هذا التيار هناك اتجاهان مختلفان:

الأول: يكتفي بتحليل الأسلوب والكلمة بذاتها دون التطرق إلى السياق والمضمون وكذلك دون التعرض إلى تحليل المسكوت عنه، بل يكتفي فحسب بالمنطوق والواضح.

الثاني: ينظر للسياسات المختلفة والسياسات التي تظهر فيه، وما تحمله كل سياسة من مزايا وعيوب في ظل التفضيل بين الخيارات والبدائل المختلفة للسياسات.

وفيما يلي نعرض لمثالين لهذين الاتجاهين، الأول هو نموذج (Toulmin) وهو نموذج قدمه الفيلسوف الأميركي الإنكليزي الأصل (Toulmin Stephen)، وقصد به تحليل أي نوع من الأطروحات الفكرية الجدلية بشكل عام، ثم تمت الاستعانة به في تحليل السياسات العامة. وفقاً لذلك يقول (Toulmin) أن الأطروحة أو الافتراض/ الجدلي قائم على ثلاثة عوامل رئيسية:

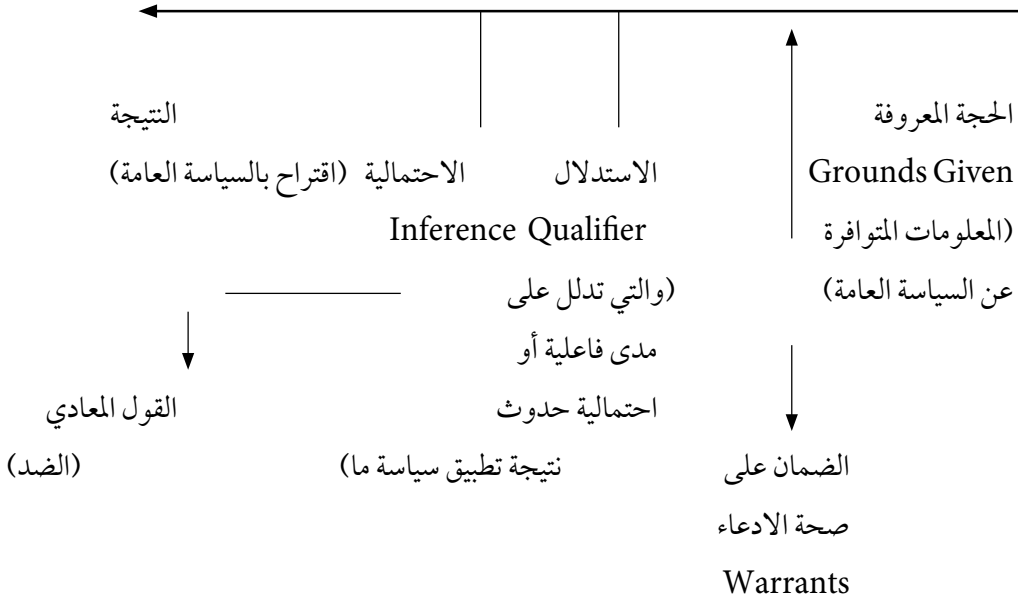
الادعاء Claim: أي النتيجة المقترحة، وبما أن الادعاء عادة ما يختلف حوله؛ نجد الجدل حول أية أطروحة فكرية شيئاً حتمياً.

الحجة: Grounds والتي تقدم كدعم للادعاء ويمكن أن تكون واحدة أو أكثر.

الضمان Warrant: وهو ما يضمن صحة الادعاء من عدمه، والضمان عادة ما يكون قاعدة أو مبدأ يحتمل تطبيقه على عدد من القضايا والحالات.

ومن ثم يقدم (Toulmin) شكلاً توضيحياً لتحليل الأطروحة/ الافتراض بشكل عام وبالتطبيق على تحليل السياسات العامة بشكل خاص، ويفيد هذا النموذج كثيراً في التحليل ولاسيما عند التعامل مع الأنظمة أو السياسات غير المتماشية مع فلسفة النظام المعلنة، كما يتيح المجال لتفسير

شكل (١): نموذج Toulmin لتحليل الأطروحة / الافتراض



مدعوم بسند منطقي

تستدعي أحياناً
وجود ما يدعمها
من دلائل وبراهين

أولاً - الوقوف على الافتراض الجدلي

- ١- توضيح المعاني المقصودة من كل مصطلح يستخدم لسياسة معينة .
- ٢- توضيح النتائج الصريحة والمسكوت عنها من تلك السياسة .
- ٣- توضيح الهيكل العام، أي العلاقة بين النتيجة والحجة المستندة إلى ضمان / سند منطقي .
- ٤- تكوين الافتراضات المسكوت عنها والتي تربط بين الحجة والادعاء

ثانياً - تقييم هذا الافتراض

- ١- نقد الاستدلال وحدوده .
- ٢- دراسة عدد من الافتراضات المتعلقة

وتحليل الحجج بأكثر من طريقة؛ الأمر الذي يفتح المجال أمام الابتكار والإبداع، ومع ذلك، يعجز هذا النموذج التحليلي عن تقديم تحليل وافٍ لأيٍّ من السياسات متعددة المراحل والتي تتطلب تحليل كل مرحلة على حدة، بالاستعانة في كل منها بهذا الشكل التوضيحي (١) مما يجعل تحليل السياسات عملية شديدة التعقيد .

أما النموذج الآخر فهو نموذج الخطوة السابعة للإقناع model Step Seven s'Scriven argumentation for السياسات العامة، بالاعتماد على تحليل أطروحة/ الافتراض الجدلي، ولكنه يقسم عملية التحليل إلى قسمين:

بالافتراض الرئيس، ويتضمن ذلك وجهات النظر المعادية (الرأي- والرأي المضاد)

٣- التقييم العام (تحليل الأثر)، أي مواطن الضعف والقوة في ظل المقارنة بالسياسات البديلة لتحليل سياسة معينة^{١٩}.

٢- تحليل السياسات العامة في ظل القيم المتنافسة

يعتبر البعض أن السبب الرئيس لوجود السياسات العامة هو تحقيق قيم بعينها؛ غير أن تلك القيم غالباً ما تكون متنافسة فيما بينها، أي أن تحقيق إحداها غالباً ما يعني التضحية بأخرى؛ ومن أهم تلك القيم؛ الأمان، المساواة، الرخاء، الحرية، الحكم الذاتي... إلخ. وبالرغم من هذا، فإن بعض هذه القيم تعتبر بالنسبة لبعض السياسات مجرد خطوة على طريق تحقيق غيرها من القيم، ولكن يبقى تحديد الأولويات هو المحدد الرئيس في وضع القيم العليا للسياسات العامة، فالمؤسسات عادةً ما تفاضل بين القيم المتنافسة وفقاً لأولوياتها الذاتية وتحيلها في بعض الأحيان لقيم أخرى تراها أجدر في تلبية احتياجات الأفراد.

وعادة ما تلجأ المؤسسات في اتخاذ السياسات العامة إلى التفضيل بين القيم المتنافسة مستندة تقليدياً إلى إستراتيجية (التنازلات) (Trade-offs) والتي عادةً ما تعتمد على أساليب المكاسب والخسائر (Cost-Benefit Analysis)، أي بالاعتماد على ما تقدمه كل قيمة من منفعة للمجتمع وكل ما تحمله من خسارة.

وبعبارة واحدة، فإن هذه الإستراتيجية تعتمد على محاولة تحقيق المنفعة لأكبر عدد ممكن من الأفراد وفقاً لما قدمه المفكر (Stuart John Mill). إلا أن هذه الإستراتيجية تم انتقادها على مجال واسع وذلك لتعدد القيم مع حقيقة أن بعضها غير قابل للتضحية.

وبالتالي؛ قام بعض الباحثين بتقديم عدد من الإستراتيجيات لمعالجة أوجه قصور هذا الاقتراح؛

أ - إستراتيجية الدوران Cycles

والتي تلجأ إلى محاولة تلبية القيم بالتركيز على كل منها بشكل متعاقب ودوري. ومن ثم لا تترك أيّاً من القيم دون نظر، ووفقاً لتلك الإستراتيجية، فإن الفترة التي تركز فيها السياسات العامة على تلبية إحدى القيم تقوم بالتالي بتقليل الخطورة المتوقعة نتيجة ترك تلك القيمة تماماً دون دراسة، ثم يلي ذلك الانتقال إلى قيمة أخرى، وهكذا على التوالي؛ للوصول في النهاية إلى إستراتيجية تمكنهم من الوصول إلى تغطية كافة القيم على المدى الطويل.

ب - إستراتيجية العوائق الحامية Firewalls

تنطلق تلك الإستراتيجية من محاولة صناع القرار الفصل بين المؤسسات المختلفة، على أن تقوم كل مؤسسة بالتركيز على عدد معين من القيم دون غيرها، ودون التدخل في اختصاص أقرانها من المؤسسات. ومن ثم يتم توزيع القيم على عدد

من المؤسسات، تقوم كل منها بدورها في إطار توزيع المسؤوليات المختلفة فيما بينها.

ج - الإستراتيجية التي تدرس كل حالة على حدة Casuistry

تنطلق هذه الإستراتيجية من مبدأ أن السياسات العامة يجب أن تحدد قيمها العليا وفقاً للحالة محل النظر، أي أن ظروف كل حالة وكل قضية هي التي تحدد القرار، ولا توجد قيمة واحدة مطلقة تحدد اتجاه جميع السياسات.

وتخلص الإستراتيجيات الثلاث سابقة الذكر إلى وجوب التفضيل بين القيم فيما بينها وفقاً للضرورة الآنية (الإستراتيجية الأولى)، أو بناءً على التخصص المؤسسي (الإستراتيجية الثانية)، أو وفقاً للقضية محل النظر (الإستراتيجية الثالثة)^{٢٠}.

الخلاصة

تطور مفهوم السياسة العامة وتنوعت اقتراحات دراستها، إذ أصبحت تجمع بين التحليل الكمي والكيفي وتأخذ بالأسلوب المقارن، كما أصبح تقييم السياسات العامة يعتمد على اتباع «الأسلوب الوقائي» وليس فقط تفادي الأزمات، ولقد تطورت منهاجية تحليل السياسات العامة فيما يتعلق بتقييم البدائل، ففي ظل الموجات المتوالية للديمقراطية أصبح هناك تأكيد على مفاهيم مثل الرضاء العام والمشاركة، والعدالة. صحيح أن هناك ثمة صعوبات تعترى دراسة السياسة العامة على وجه العموم، وفي الدول

النامية خاصة إذا وضع الاقترب من مؤسسات صنع القرار وارتباطها بمفاهيم محورية ذات صلة وثيقة بشرعية النظام كثيراً من المحاذير على جدوى دراسات السياسات العامة في هذه الدول، في حين أن دراسة تلك السياسات لها وقعها في العالم الديمقراطي؛ إذ تتوجه بالأساس نحو صانع القرار وخبراء السياسات، ولكن آن الأوان لاتخاذ مزيد من الخطوات لكي تُترجم الإدارة العامة الإرادة العامة للمواطنين. ففي محاولة تخطي الحاجز بين ما هو سياسي وما هو مجتمعي تحيي دراسة السياسات العامة لتضمن المواطن في العملية السياسية، فهي سياسة عامة يجب أن تضمن العامة. صحيح أنها تتألف من الأفعال التي تختارها الحكومة، ولكنها «قاصدة» خدمة العامة حتى لو ظلوا بعيدين عن عملية صياغتها وتقييمها سنوات طويلة!

المراجع

إبراهيم، سعد الدين وآخرون، ١٩٩٧. تقييم المشاركة الشعبية في مصر، بحوث القاهرة في العلوم الاجتماعية، الجامعة الأميركية، القاهرة، (دراسة باللغة الإنكليزية)
شعراوي، سلوى، ٢٠٠٤. صنع السياسات البيئية في مصر، الجامعة الأميركية، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأميركية، القاهرة.
عبود، أميمة، ٢٠٠٦. "سياسة التعليم العالي: قراءة في خطابات بعض القوى السياسية (القيادة السياسية - المعارضة السياسية)"، في أسامة أحمد مجاهد (محرر)، التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل، مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص. ٢١٤-٢٤٣.

غانم، السيد عبد المطلب، ٢٠٠٢. تنفيذ إملاء السياسة العامة، برنامج تدريبي حول بناء قدرات أعضاء فروع المجلس القومي للمرأة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،

الهوامش

- ١- حول مزيد من التفصيل حول الفرق بين السياسة والسياسة العامة انظر Weisberg ، ١٩٨٦ ،
- ٢- Lasswell ، ١٩٣٥ ،
- ٣- Easton ، ١٩٥٣ ،
- ٤- المنوفي ، ٢٠٠ ، ص ٢٣ .
- ٥- قنديل ، ١٩٨٨ ، ص ٢ .
- ٦- شعراوي ، ٢٠٠٤ ، ص ٤ .
- ٧- غانم ، ٢٠٠٢ ، ص ٥ .
- ٨- المرجع السابق ، ص ٩
- ٩- شعراوي ، تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين ، مرجع سابق ، ص. ص. ٢٩-٤٣
- ١٠- Reinick ، ٢٠٠٠ ،
- ١١- ولقد شغل موضوع «المشاركة الشعبية عقول علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية بداية من العقد الأخير من القرن العشرين ، وتزايد الاهتمام مع كل هذه التحولات المشهودة في عالم اليوم . للمزيد حول ذلك انظر سعد الدين إبراهيم وآخرون ، ١٩٩٧ ، ص ٥٩ .

12-http: //www.rednova.com/news /
story101.html/11/12/2003/stories/2

- ١٣- غانم ، ٢٠٠٢ ، ص ٥
- ١٤- غانم ، ١٩٩٨ .
- 15-http: //www.rednova.com/news /
story101.html/11/12/2003/stories/2
- ١٦- بعد استحالة تطبيق هذا الاقتراب في الواقع ، أصبح على صانع السياسة العامة أن يتصرف تحت وفي ظل ظروف تقيد رشادته وأنه لن يسعى إلى تعظيم الأهداف والغايات المعطاة وإنما سيختار البديل المرضي بالنسبة لتلك الأهداف ليتحول البديل الرشيد لبديل مرض ، لمزيد من التفصيل انظر : المرجع السابق ، ص ٨٠
- ١٧- د. سلوى شعراوي جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢-٢٩

- ١٨- عبود ، ٢٠٠٦ ،
- ١٩- Gasper ، ٢٠٠٠ .
- ٢٠- Thacher & Rein ، ٢٠٠٤

غانم ، سيد ، ١٩٩٨ . «الاقترابات والأدوات الكيفية والكمية في تحليل السياسات العامة» ، في على الدلين هلال (محرر) تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة: ص. ص ٧١-١١٢ .

قنديل ، أماني ، ١٩٨٨ . «دراسة السياسات العامة في الدول العربية مع التركيز على مصر» ، في سلوى شعراوي (محررة) ، تحليل السياسات العامة في مصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة .

المنوفي ، كمال ، ٢٠٠٤ . «إسهامات كلية الاقتصاد في مجال السياسات العامة» ، في سلوى شعراوي (محرر) تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، القاهرة .

EASTON, David. 1953 The Political System.
An Inquiry into the State of Political Science,
New York, Knopf

GASPER, Des Structures and Meanings:
A way to introduce argumentation analysis in
policy studies education, May 2000. Working
papers series (Institute of Social Studies
(Netherlands)) ; no. 317. The Hague, The
Netherlands

LASSWELL, Harold, 1935. Politics: Who
Gets What, When, How, 1935

REINICK, Wolfgang H., 2000. “ The
Other World Wide Web: Global public Policy
Networks”, Foreign Policy, Issue 117, Winter
58-pp.,44, 2000-1999

THACHER, David & REIN Martin, 2004.
Managing Value Conflict in Public Policy,
Blackwell Synergy

WEISBERG, Herbert F. , 1986. Political
science: the science of politics, American
Political Science Association, Algora
Publishing

تقييم برنامج تطوير الجودة في وزارة الصحة الفلسطينية

الدكتور ه نهاية التلاني *

أخذ البعد التنظيمي بعين الاعتبار من خلال توفير أدوات تساعد على التعلم.

مقدمة

إن النظام الحالي للرعاية الصحية في فلسطين ليس معداً لتلبية الاحتياجات الصحية للسكان الفلسطينيين. على غرار العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط، فلسطين تمرّ بمرحلة انتقال الأوبئة مع زيادة في الأمراض المزمنة، بينما لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالأمراض المرتبطة بالأمومة والطفولة والمتصلة بمعدلات الوفيات. النظام سيئ التجهيز للتعامل مع تزايد عبء الأمراض المزمنة والحوادث، والتي تمثل جزءاً كبيراً ومتزايداً من أسباب الوفيات (والاعتلال). الوقاية الأولية والثانوية والثالثية غير كافية أو معدومة تماماً.

يهدف هذا البحث التحليلي إلى تقييم تجربة تطبيق برنامج تطوير الجودة في وزارة الصحة الفلسطينية من العام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥؛ من خلال استخدام الأسلوب النظري والملاحظة بالمشاركة. توصل البحث إلى أن البعد الإستراتيجي اللازم لتطبيق نشاطات تطوير الجودة قد أخذ بعين الاعتبار، حيث تم تحقيق غايات وأهداف برنامج تطوير الجودة في وزارة الصحة بشكل مرضٍ. أما البعد الثقافي فقد تم أخذه بعين الاعتبار؛ من خلال التركيز على احتياجات المتفّع الداخلي والخارجي، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التركيز على: (التعاون، العمل الجماعي، الانفتاح، التعلم من الأخطاء). أما بالنسبة إلى البعد الفني، فقد تم توفير التدريب ونظم المعلومات الداعمة لتطوير القدرات في مجال التخطيط والإدارة. أخيراً تم

* عميدة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر في غزة

حصرها فيما يلي: الأبعاد الإستراتيجية والثقافية والهيكلية والفنية. هذه الأبعاد أو العوامل هي التي ستتم دراستها في هذا البحث، وسيتم تقديم الدروس والتوصيات واقتراح مبادرات تحسين الجودة المستقبلية في وزارة الصحة.

استعراض الأدبيات

استخدمت المحاولات الأولى لتحسين إدارة الجودة النوعية دوائر الجودة للقضاء على الحاجة للتدريب في تقنيات التحكم في الجودة التقليدية، وإشراك الموظفين. دوائر الجودة بشكل عام لم تكن ناجحة جداً في أوروبا أو أميركا الشمالية^١. والخطوة التالية في تطوير وإدارة الجودة هي معالجة الحاجة إلى ممارسة مراقبة الجودة الواسعة الانتشار. مراقبة الجودة هي عملية متواصلة تبدأ بالإنتاج وتنتهي بالعميل. وبالتالي فإن مراقبة الجودة يمكن تصنيفها على أنها مراقبة التغذية الأمامية، والمراقبة المتزامنة والتحكم في ردود الفعل^٢.

مفهوم مراقبة الجودة على نطاق الشركة واسع الانتشار، وكثيراً ما كان يعرف بمراقبة الجودة الكلية، وكان المفهوم قد انتشر في أميركا الشمالية في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين^٣.

تستخدم إدارة الجودة الشاملة فكرة وضع التركيز على العملاء، سواء أكان عميلاً داخلياً أم خارجياً؛ لتوفير إطار عمل لتقييم الجودة. كما وأصبح واضحاً ضرورة التركيز على العملاء والدور المهم لمشاركة الموظفين في نجاح إدارة الجودة، فإن مصطلح إدارة الجودة الشاملة بدأ يحل محل مراقبة الجودة برمتها. من مفهوم التركيز على

إن قدرة مقدمي خدمات الرعاية الصحية على كشف ومعالجة السكان - بمن في ذلك ضحايا الانتفاضة وذوي الصدمات النفسية المتكررة - قاصرة جداً. عندما يواجه الجمهور مشاكل صحية خطيرة فإنه لا يملك إلا القليل من الثقة في نظام الرعاية الصحية العام. مثل كثير غيرها من نظم الرعاية الصحية العامة، أما تقديم الخدمات العامة الفلسطينية فيعاني من: انخفاض الجودة، والاكتظاظ، والإهمال الوظيفي، والنقص الدوري في الأدوية واللوازم، وعدم فعالية المعدات، وعدم القدرة على توفير الخدمات الرئيسة، وبنية تحتية غير كافية عفا عليها الزمن، وهناك نقص أو عدم وجود متخصصين مؤهلين في عدد من المجالات. لذلك؛ يتجه العامة نحو الخدمات الخاصة المكلفة عندما يواجهون مشاكل صحية خطيرة.

لحل هذه القضايا، فإن وزارة الصحة نفذت برنامج تحسين الجودة في الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٥. رحلة تحسين الجودة في وزارة الصحة الفلسطينية في الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٠ سبق أن درست من قبل الباحثين الذين بدورهم قدموا التوصيات إلى وزارة الصحة الفلسطينية. هذا البحث التحليلي سيقم تجربة تنفيذ برنامج تحسين الجودة في وزارة الصحة في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ باستخدام الأسلوب النظري والملاحظة بالمشاركة (حيث كانت الباحثة مديرة برنامج تحسين الجودة منذ ١٩٩٦-٢٠٠٥) كمنهجية البحث النوعي.

في هذا البحث، تمت دراسة النماذج والنظريات السابقة لتحسين النوعية، وخلصت إلى أن أكثر أبعاداً أو العوامل الحاسمة لنجاح تحسين الجودة يمكن

العملاء، وتطوير الأساليب التقليدية لمراقبة الجودة إلى الاستخدام خارج منطقة الإنتاج؛ ما جعل عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة ممكنة في صناعات الخدمات^٥ والأجهزة الحكومية. إدارة الجودة الشاملة هي نظام يشمل مجموعة فلسفات فكرية شاملة، وأدوات إحصائية وعمليات إدارية تستخدم لتحقيق أهداف وزيادة عدد العملاء ورضى الموظفين.^٦

إدارة الجودة الشاملة هي مجموعة فكرية مستمرة تحافظ على تحسين العمليات من أجل الأفراد والجماعات والمنظمات بأكملها من خلال فهم واكتشاف أفضل للعملية.^٧ عناصر إدارة الجودة الشاملة يمكن جمعها في بعدين: إدارة النظام (القيادة والتخطيط والموارد البشرية) والنظام التقني (أدوات وتقنيات إدارة الجودة الشاملة) أو في بعد ناعم وبعد قوي.^٨ وهذا يتفق مع وجهة نظر أخرى من إدارة الجودة الشاملة التي تنظر إلى مفهوم إدارة الجودة الشاملة على أنها مجموعة محدودة الأدوات التقنية أو تغييرات أوسع نطاقاً للموارد البشرية.^٩

تشمل خصائص تحسين النوعية: رضى العملاء المستمر، والاستخدام الأمثل للموارد، وتحسين الإنتاج نوعاً وكمياً، وتخفيض التكاليف، وتحسين بيئة العمل، وتحسين إجراءات السلامة.^{١٠}

في أميركا الشمالية فإن ما يسمى (معلمو النوعية) كان لهم أثر فعال في نشر إدارة الجودة الشاملة، في الوقت الذي أخذت فيه حكومة المملكة المتحدة زمام المبادرة لتطبيقه.^{١١} التطور الكبير لمفهوم إدارة الجودة الشاملة كفلسفة جديدة للإدارة في مجموعة

واسعة من المتدييات واجهت انتقادات وتحذيرات من عدة مصادر. شواغل معينة يمكن تصنيفها تحت عنوانين رئيسيين. أولاً، هناك الذين يرون أن إدارة الجودة الشاملة تركز على ضبط تدريجي بدلاً من الابتكار ولا تذهب بعيداً بما فيه الكفاية للتغييرات التي قد تتطلبها بعض الشركات.^{١٢}

وثمة وجهة نظر مختلفة ترى أن للشركات توقعات غير واقعية لما يمكن أن تفعله إدارة الجودة الشاملة لها.^{١٣} في قطاع الرعاية الصحية كان هناك جدل بين الباحثين والأطباء حول أفضل وسيلة لتحديد (الجودة) ولكن الإطار الأكثر استعمالاً هو الذي كان يميز بين الهيكلية، والعملية والمخرجات.^{١٤} ويشير الهيكل إلى «استقرار نسبي لخصائص مقدمي الرعاية، الأدوات والموارد لديهم والأوضاع التنظيمية التي يعملون فيها». الجوانب الهيكلية للرعاية الصحية تشمل (الحجر والشجر)^{١٥} في المستشفيات والعيادات، والمعدات التي تتوافر فيها، وما تنطوي عليه من تدريب ومهارات الممارسين. العمليات هي مجموعة من الأنشطة التي تقع داخل وبين الممارسين الصحيين (الأطباء والمرضات والمعالجين، وما إلى ذلك) والمرضى. نوعية هذه العمليات يمكن دراستها وفق: معايير علمية ومهنية واجتماعية. المخرجات الصحية هي «تغيرات في حالة المريض الصحية الحالية والمستقبلية التي يمكن عزوها إلى رعاية صحية سابقة».^{١٦}

علاوة على ذلك، فإن واضعي السياسات الصحية، في أي بلد، يرون أن إدارة الجودة الشاملة تهدف إلى تحسين الحالة الصحية للمجتمع

ككل باستخدام الموارد المتاحة.^{١٧} ويعتمد نجاح تنفيذ وإدارة الجودة الشاملة بشكل عام وفي القطاع الصحي - على وجه الخصوص - على وجود رؤية موحدة بين مقدمي الخدمات والزبائن.^{١٨} وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في القطاع الصحي يتطلب دعماً قوياً للمشرّف الذي سيؤدي إلى تحسين فعالية أداء الموظفين.^{١٩} وذلك لأن مؤسسات الرعاية الصحية تتميز بوجود فجوة بين المستويات الإدارية والطبية التي ينبغي سدها من أجل ضمان نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة.^{٢٠}

البحث في تحسين النوعية

ركز الباحثون الأكاديميون الأوائل على مسألة المدى الذي يعتمد فيه تحسين الجودة على ثقافة القوة العاملة.^{٢١} البحوث تشير إلى أن طريقة الإدارة في أميركا الشمالية سيتغير عليها تغيير ممارساتها، وزيادة التزامها بالجودة للحصول على فوائد تحسين النوعية.

كانت دراسة إدارة الجودة تتم في الولايات المتحدة ومصنعي مكيفات غرف يابانيين، واتضح أن المواقف والسياسات لا تختلف حول الجودة فحسب، بل إن البلدين يواجهان مزيجاً مختلفاً من نوعية المشاكل؛ بسبب اختلاف الأداء فيما يتعلق بالجودة.^{٢٢} والحقل الثاني الذي خضع للبحث هو متطلبات نظام معلومات لدعم احتياجات تحسين النوعية. نشر الوظيفة (QFD)، وتدفع البيانات والرسوم البيانية كانت تستخدم في بناء نموذج للجودة لمرافق الخدمة.^{٢٣} والمجال الثالث هو مسألة القياس والتقويم للأداء عند تطبيق تحسين النوعية.

تمت دراسة مؤشرات الأداء التقليدية وغير التقليدية في أربع شركات أسترالية.^{٢٤} وقد تبين أنه على الرغم من أن تحسين الجودة كان له تأثير كبير على العمليات إلا أنه يمكن رد أي تحسن للتدابير التقليدية، مثل العائد على الاستثمار. إن أجندة تحسين الجودة تحتاج إلى الابتعاد عن محاولة الكشف عما إذا كانت تعمل أم لا باتجاه فهم كيف ولماذا تعمل. أوجه القصور الأكثر شيوعاً في البحوث السابقة كانت: الفشل في تحسين نوعية البرامج، والفشل في التنفيذ والتقييم، والفشل في تقييم النتائج، والفشل في التفسير وقياس التغيير.^{٢٥}

وقليلة هي البحوث التي قامت بقياس مدى فعاليتها، أو الشروط اللازمة لتنفيذ برامج الجودة بنجاح. وهذا يرجع جزئياً إلى صعوبة تقييم البرامج حيث إنها تتغير بمرور الوقت، ويتم تطبيقها في مؤسسات سريعة التغيير، كما أنه يجب أن تتم عملية التقييم من زوايا مختلفة. غير أن البحث يمكن أن ينتج معرفة صحيحة ومفيدة عن كيفية جعل مثل هذه البرامج ناجحة.^{٢٦}

إن المراجعة غير المنتظمة للبحوث تظهر أن قلة من مؤسسات الرعاية الصحية قد نجحت في تنفيذ برامج الجودة.^{٢٧} ومع ذلك، فإن الأدلة التي قدمتها الدراسات محدودة. وهناك مشكلة أخرى هي أن هناك العديد من معايير نجاح البرنامج. وعادةً ما تكون مخرجاتها على المدى القصير وال المدى الطويل، وهذا غالباً ما يحتاج إلى دراسة من منظور مختلف الأطراف.

كما أنه من الصعب إثبات أن أيّ تغيير يعود

إلى البرنامج، نظراً للتطور في طبيعتها، وهدفها، والبيئة، والفترات الزمنية الطويلة.^{٢٨} والنماذج التالية عرضها الباحثون الذين يعتزمون تقييم وتحسين نوعية البرامج. ويعتمد اختيار التصميم على نوعية البرنامج (قصير أو طويل الأمد، مرن أو ملزم، مستقر أو متغير؟) ولصالح من يعمل الباحث، والمسائل التي يتعين بحثها، (وهل تم التنفيذ كما هو مخطط له؟ وهل تحققت الأهداف؟ وما هي النتائج؟ ما الذي يفسر نجاح أو فشل النتائج.^{٢٩}

نموذج تصميم وصفي

هذا المخطط يهدف إلى مجرد وصف البرنامج كما نفذ. وليست هناك أية محاولة لجمع البيانات عن النتائج، ولكن البيانات التي يتم الحصول عليها من أصحاب المصلحة مبنية على ما يتوقع من هذا البرنامج، وتصوراتهم لمواطن القوة والضعف في البرنامج. وهذا يمكن القيام به من خلال المراقبة والدراسات.

النظام المبني على المراقبة

يضع النظام المبني على المراقبة تصورات حول ما على الناس القيام به، على شكل بروتوكول أو خطة، ويقارن ذلك مع ما يفعلونه. هذا النظام من تقييم القليل التكلفة مفيد عندما يكون هناك دليل على أن تنفيذ برنامج أو بروتوكول سيؤدي إلى نتائج معينة. ويمكن استخدامه لوصف مدى التزام الموظفين والمديرين بصفات موضوعة لجودة البرامج والسبب وراء عدم التزامهم بها.

الأنظمة القبلية والبعدية

الدراسات القبلية والبعدية هي مستقبلية ويمكن أن تطبق على حالة واحدة أو تنحى منحى مقارناً. إن نظام الحالة الواحدة يقوم على جمع المعطيات عن الهدف من التدخل القبلي والبعدي (أو خلال) التدخل. النتائج هي الفوارق بين البيانات القبلية والبعدية. وتمثل المؤسسة والموظفون الهدف الآني للدراسة، ولكن في نهاية المطاف الهدف هو المرضى. إن نظام المقارنة القبلية والبعدية ينتج دليلاً أقوى على أن أية تغييرات هي بسبب البرنامج وليس بسبب أي شيء آخر.

أنظمة التقييم المتزامن أو بالأثر الرجعي

في هذه النماذج، يمكن للباحث استخدام إما نظرية الاختبار شبه تجريبية (الأسلوب النظري) أو نظرية البناء. مثال على الأسلوب النظري هو مسح الاختبار التنبؤي. الباحث يدرس النظريات السابقة أو البحوث التجريبية الافتراضية لتحديد العوامل الحاسمة للنجاح (على سبيل المثال، ما يكفي من الموارد، واستمرارية الإدارة، جوانب الثقافة) ومن ثم تجربتها للعثور على البرامج الناجحة وغير الناجحة.

أسئلة البحث

- سيحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:
- كيف تم اتخاذ البعد الاستراتيجي في عين الاعتبار عندما تم تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟
- كيف تم اتخاذ البعد الثقافي في عين

الاعتبار عندما تم تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟

- كيف تم اتخاذ البعد التقني في عين الاعتبار عندما تم تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟
- كيف تم اتخاذ البعد الهيكلي في عين الاعتبار عندما تم تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟

منهجية البحث

للإجابة عن أسئلة البحث السابقة، سيتم استخدام طريقة تحليل قائمة على الأسلوب النظري والملاحظة بالمشاركة عبر استخدام ملاحظة المشاركين كمنهج كمي في التحليل. وهذا الاختيار مدفوع بالتوصيات التي قدمتها الدراسات الحديثة والأبحاث المتعلقة بتحسين الجودة والتي أوصت بأن الشعور بضرورة تحسين جودة الرعاية الصحية يدفع باتجاه استخدام التدخلات المصحوبة بالشواهد القليلة. وتم تقديم الكثير من النماذج لتقييم برامج تحسين الجودة، من بين هذه النماذج نظرية الاختبار النظري^{٣٠}. ووفق هذا المنهج، فإن الباحثة ستدرس النظريات والأبحاث الإمبريقية السابقة لتقوم بتحديد العوامل الافتراضية الضرورية والأساسية لتطبيق تحسين الجودة. وسيتم فحص هذه المؤشرات بعد ذلك للوصول إلى أيها أكثر تلاؤماً مع البرامج الناجحة والبرامج غير الناجحة المعدة لتقييم مبادرات الرعاية الصحية. وفي هذا البحث تمت دراسة النماذج السابقة كما تمت دراسة نظريات تحسين الجودة، وتم الخلوصل إلى أن أكثر المؤشرات أو الأبعاد تكراراً وأهميةً لنجاح عملية تطبيق تحسين الجودة هي ذات أبعاد ثقافية وبنوية وفنية وإستراتيجية. وستتم دراسة هذه المؤشرات

باستخدام الملاحظة بالمشاركة كمنهج كمي، حيث إن الباحثة كانت مديرة برنامج تحسين الجودة منذ إنطلاقه العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٥. وسيتم تعزيز منهجية الملاحظة بالمشاركة ببيانات مستقاة من تقارير تقييم مختلفة تم نشرها بواسطة وزارة الصحة بوصفها المنتفعة من برنامج تطوير الجودة، ومن قبل البنك الدولي بوصفه الجهة المانحة.

الإجابة عن أسئلة البحث

السؤال الأول: كيف تم أخذ البعد الإستراتيجي في عين الاعتبار عندما تم تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟

للإجابة عن هذا السؤال فإن الشروط والآليات الأكثر إستراتيجية بالنسبة لوزارة الصحة والتي توفر لها الفرص الأكبر للتحسين يتم اختبارها. علاوة على ذلك علينا أن نختبر إذا ما كانت الأهداف المتتقة - ل يتم تحسينها - تتلاءم مع أولويات الوزارة الإستراتيجية وإذا ما تم وضع تحسين الجودة كجزء أساسي ومركزي في عملية التخطيط في الوزارة. منذ إنطلاق برنامج تحسين الجودة العام ٢٠٠٠ تحددت أهدافه في:

تحسين مقدرة وزارة الصحة الإدارية.

تحسين إمكانية الوصول إلى رعاية صحية أولية ذات جودة عالية ومتوافرة خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات.

ولتحقيق هذه الأهداف قد تكون برامج تحسين الجودة من المركبات التالية:

المركب ١- تطوير شبكة الرعاية الصحية الأولية ويشمل:

تطوير مستويات فعلية لتسهيلات الرعاية الصحية الصغيرة.

بناء قدرات لتحسين مقدرة طواقم وزارة الصحة على تخطيط وتصميم عيادات رعاية صحية أولية.

استبدال قرابة أربعين (٤٠) من التسهيلات القائمة للرعاية الصحية الأولية بما في ذلك التجهيزات والأثاث بعيادات تتوافق مع المعايير النموذجية.

المركب ٢ - تأسيس نظام معلومات خاص بالإدارة الصحية، ويشمل:

تأسيس وتطوير مركز المعلومات الصحية الذي يشمل التجهيزات وتدريب الطواقم لتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات لوزارة الصحة.

تطوير وصيانة أسس نظام معلومات خاص بالإدارة الصحية والذي يشمل تطوير نظام معلومات إلكتروني موحد خاص بدائرة التأمين الصحي الحكومي ومكتب العلاج الخاص الذي هو جزء من دائرة التأمين.

تطوير معلومات خاص بالعيادات وتنفيذ نماذج منه.

المركب ٣ - تحسين جودة وفعالية الرعاية عبر:

توسيع مدى برامج تحسين الجودة والتي تم إطلاقها عبر مشاريع سابقة لتأسيس معايير نموذجية للجودة وتقديم إجراءات تحسين الجودة خاصة الأمراض المعدية ذات الأولوية بالنسبة لوزارة الصحة.

دعم فني لتعزيز الاستخدام المنطقي للأدوية ويشمل ذلك دعماً مالياً وطباعة وتوزيع قائمة

بالأدوية الأساسية والتي تم تطويرها من قبل وزارة الصحة بدعم من المانحين خاصة منظمة الصحة العالمية.

تطوير معايير عملية لعيادات خدمات الرعاية الصحية الأولية ليتم تنفيذها في عيادات مختارة لتكتمل بذلك التحسينات الفيزيائية التي تحققت في المركب ١.

تطوير الدلائل الخاصة بالعيادات ومختبرات الفحص.

المركب ٤ - دعم إدارة المشروع ويشمل:

إنشاء وحدة تنفيذ المشروع والتي نفذت كل المهام الروتينية في إدارة المشروع والتي شملت التحضير للعمل والموازنة والإدارة المالية للمشروع والتوظيف والتنسيق بين المدخلات الفنية مع الدوائر المرافقة لها في وزارة الصحة والرقابة والتقييم وكتابة التقارير الدورية.

لجنة تنسيق المشروع والتي أنشئت لمراقبة تطبيق المشروع. واللجنة مسؤولة عن شروط الموافقة على برنامج عمل المشروع وعن التقارير وتوفر اللجنة إرشادات متعلقة بالسياسات والتأكد من وجود تنسيق فعال بين دوائر وزارة الصحة والمنظمات والمؤسسات الأخرى.

لقد تمت مناقشة الأهداف السابقة مع مركباتها والتفاوض بشأنها بين وزارة الصحة بوصفها المنتفعة من برنامج تحسين الجودة وبين البنك الدولي بوصفه المؤسسة المانحة. وتم أخذ القضايا التي اعتبرت أولوية بالنسبة لقطاع الصحة بعين الاعتبار، فيما تمت مراعاة الملاءمة بين المقدرة والتعقيد. حين اندلعت الانتفاضة الثانية أصبح الهدف الثاني أكثر

ملاءمة بسبب القيود القاسية على الحركة المفروضة خلال الانتفاضة الثانية. وسيكون تحقيق هدف بديل مثل التركيز على تغيرات مؤسساتية داخلية رئيسة داخل وزارة الصحة المنشأة حديثاً في ذلك الوقت عسير التحقيق إن لم يكن مستحيلاً خلال الظروف التي كانت سائدة. لذا كان الخيار أن يتم التركيز على دعم خطوات إضافية ولكن مهمة لزيادة القدرات الإدارية لوزارة الصحة وتطوير مهارات أساسية وتدريباً تقديم إصلاحات تسمح لوزارة الصحة بلعب دور أكثر فاعلية في قطاع الصحة.^{٣١}

لقد توافقت أهداف برنامج تحسين الجودة مع جهود البنك الدولي في الاستمرار في تأهيل البنية التحتية الأساسية وبناء المؤسسات وتنفيذ إصلاحات مؤسساتية. كما توافقت مع إستراتيجية البنك المتعلقة بقطاع الصحة. يجب ملاحظة أن أهداف برنامج تحسين الجودة تتلاءم مع الخلاصات الأولية التي استنتجها تقرير مراجعة القطاع الصحي الذي تقوم على تنفيذه وزارة الصحة والتعاون الإيطالي ودائرة المساعدات الدولية في المملكة المتحدة.^{٣٢}

وتوافقت أهداف برنامج تحسين الجودة مع الخطة الوطنية الإستراتيجية لوزارة الصحة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ والتي تطرقت إلى الحاجة لاستكمال شبكات الرعاية الصحية الأولية والتي توافقت مع إستراتيجية البنك الدولي الخاصة بالصفة الغربية وقطاع غزة المعدة العام ١٩٨٨ والتي أعطت الأولوية لتطوير الموارد البشرية ومحاربة الفقر وتوسيع وتحديث وتمويل استمرارية النظام الصحي. وتم تصنيف إنجاز أهداف

برنامج تحسين الجودة على أنه «مُرضٍ» وفق تقرير للبنك الدولي.^{٣٣} وأشار هذا التقرير إلى أنه رغم الصعوبات التي صاحبت عملية التنفيذ فقد ساهم المشروع في تطوير القدرات الإدارية داخل وزارة الصحة وفي تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات رعاية أولية ذات جودة خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي لا تتوفر فيه الخدمات.

ولربما كانت أكثر الإنجازات لفتاً للنظر قد تمت من خلال تطوير القدرات التخطيطية والإدارية لوزارة الصحة وتطوير نظام التأمين الصحي. كما يتم اقتراح بعض الشواهد حول تحقيق أهداف برنامج تحسين الجودة في نتائج التقييم التي توفرها برامج التدريب التي تم تقديمها خلال المشروع (٣٦ دورة تدريبية) وعدد الذين شاركوا في هذه الدورات. وأشارت اختبارات التقييم قبل وبعد التدريب غالباً إلى تحقيق أهداف التدريب الواسعة (مثلاً فيما كانت الإجابات الصحيحة في الاستبيانات القبليّة ١٩ بالمائة فقد ارتفعت إلى ٩٠ في الاستبيانات البعدية). وبهذا فقد تم تحقيق هدف التطوير الثاني. كما أن كل العيادات التي تم استبدالها تطابق المعايير. بالإضافة إلى ذلك فإن معدل الاستخدام في العيادات المستبدلة قد ارتفع بنسبة ٢٨ بالمائة مع نهاية العام ٢٠٠٤ (وهو آخر تاريخ تتوافر فيه البيانات) وتمت إضافة ٤٦ خدمة جديدة، وهذا يقترح أن إمكانية الوصول إلى خدمات ذات جودة قد تحسن. وبمقارنة ذلك مع الانخفاض العام في عدد الزيارات لعيادات غير تلك التي تديرها وزارة الصحة خلال الفترة نفسها، وربما كان مرد ذلك في جزء منه إلى

عمليات الإغلاق.

أخيراً وفيما من العسير قياس المخرجات الصحية التي تطورت فإن البيانات المتوافرة تشير إلى تحسينات أساسية في جودة الرعاية. ويشير تقرير البنك الدولي السابق إلى أن المخرجات المتعلقة بمرض السكري والتي يتم قياسها بالتحكم (metabolic) الجيد قد تحسنت. إضافة إلى ذلك فإن نسبة المصابين بالسكري والذين تحسّنوا ارتفعت من ٧ إلى ٤٥ بالمائة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤. علاوة على ذلك فإن الاستطلاع المتعلق بمقدرة المرضى على الوصول للخدمة ومدى رضاهم عنها يقترح ارتفاعاً ملحوظاً في رضى المرضى حول جودة الرعاية التي وفرتها تسهيلات البرنامج.

من الواضح أن مركبات المشروع الأربعة تستجيب بشكل كبير لأهداف برنامج تحسين الجودة. فالركبان ١ و ٢ بتركيزهما على تحسين شبكات الرعاية الصحية الأولية وجودة الرعاية الصحية من خلال الإرشادات المتعلقة بالعيادات والتدريب ونظام المعلومات المتعلقة بالعيادات قد مسا مباشرة تحقيق الهدف الأول فيما كان الركبان ٢ و ٤ وأجزاء من المركبين ١ و ٣ أساسية لتحقيق الهدف الأول.

السؤال الثاني: كيف تم أخذ البعد الثقافي بعين الاعتبار حين تم تنفيذ تحسين الجودة؟

للإجابة عن هذا السؤال سننظر إلى القيم والمعتقدات والمبادرات والسلوكيات التي تدعم أو تمنع المبادرات المتعلقة بتحسين الجودة. إن الثقافة المثلى هي التي تشجع الانفتاح والتعاون والعمل الجماعي والتعلم من الأخطاء. بالإضافة

لذلك، فإن علينا أن نختبر إذا ما كانت وزارة الصحة بوصفها الجهة التنفيذية أخذت بعين الاعتبار حاجات موظفيها وزبائنها وإذا ما تعاون أو رفض الأطباء العمل في فريق المشروع. فإذا ما تم تقييم مشروع تحسين الجودة من منطلق بعده الثقافي فيمكننا القول بثقة إن الزبائن الداخليين والخارجيين لبرنامج تحسين الجودة كانوا في مركز استهداف نشاطات المشروع.^{٣٤}

لقد نفذ برنامج تحسين الجودة برنامج تأهيل شامل للرعاية الصحية الأولية والذي تم خلاله إنشاء ٣٥ عيادة (٥ في غزة و ٣٠ في الضفة الغربية) في المناطق الريفية أو تلك التي تتوافر فيها خدمات قليلة؛ وبذلك استفاد من هذه الخدمة ٣٦٥ ألف نسمة. إضافة لزيادة جودة العيادات من حيث الشكل، فقد تم تقديم خدمات جديدة. لقد تم تقديم ٤٦ خدمة جديدة -بالمجمل- بتكاليف بسيطة موزعة على ٢٦ عيادة وشملت هذه المختبرات والخدمات ومستشاري رعاية وخدمات تنظيم الأسرة. أحد أكثر عناصر تحسين الجودة أهمية كان تطوير الإرشادات المتعلقة بالعيادات بخصوص تسعة من أكثر الأمراض المزمنة التي تتم معالجتها على مستوى الرعاية الصحية الأولية. وخلال تطوير هذه الإرشادات تعاونت تسعة فرق مشكلة تخصصات مختلفة من داخل وزارة الصحة وعملت كفرق مهنية.

ورغم بيئة التعاون وعمل الفريق خلال عملية التطوير يجب التأكيد على أن الراتب الثابت ونظام المكافآت المقدم لموظفي وزارة الصحة لا يوفر دافعاً لتحسين الجودة. ورغم أن الانصياع الكامل

للإرشادات لن يكون ممكناً في ظل غياب نظم حوافز ومراقبة وآليات تعزيز فإن النتائج المتوافرة من الاختبارات النموذجية تشير إلى أن الإرشادات قد ساهمت في زيادة جودة الخدمات المقدمة . لقد تم تنفيذ عدد من الاستطلاعات والتحليل القبلي والبعدي لمراقبة تأثير النشاطات المنتقة على الزبائن الداخليين والخارجيين لبرنامج تحسين الجودة . من بين هذه الاستطلاعات الاستطلاع المتعلق بمقدرة المرضى على الوصول للخدمة ومدى رضاهم عنها والذي تم تنفيذه في ١٧ من بين العيادات الـ ٣٥ الجديدة . وشملت العينة التي شملها الاستطلاع مدراء العيادات (زبائن داخليين) ومرضى (زبائن خارجيين) . وكشفت نتائج هذه الدراسة عن أن المشروع أفلح في دعم خدمات الرعاية الأولية بين السكان الفقراء والمهمشين في المناطق الريفية ، حيث إن ٥٠ بالمائة من المتفعين كانوا تحت خط الفقر .

وأفاد الاستطلاع الخاص بالعيادات بزيادة بنسبة ٢٢ بالمائة في استخدام العيادات بعد تدخل المشروع ، حيث وجد المتفعون أن العيادات صارت توفر خدمات أفضل من بقية العيادات الأخرى المتوافرة في الجوار . كما وجد الاستطلاع أن مدراء العيادات ذكروا شواهد كثيرة على أفضلية العيادات الجديدة خاصة وجود المختبرات والتسهيلات والتجهيزات ومناطق الانتظار وغرف العلاج وجودة الخدمات المقدمة ، كما أفاد ٦٧ بالمائة من المستطلعة آراؤهم بأن كمية العمل صارت أفضل من قبل . كما أشارت النتائج إلى أن ٩٠ بالمائة من المتفعين كانوا قانعين أو قانعين بشكل

كبير بأداء العيادات بشكل عام . إضافة إلى ذلك فقد أشارت غالبية مدراء العيادات إلى أن البرنامج نجح في تحسين الحيز في العيادات وشمل ذلك تسهيلات المختبرات والخدمات ووفر غرف معالجة وانتظار ملائمة .

السؤال الثالث : كيف تم أخذ البعد الفني بعين الاعتبار حين تم تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟ يتعلق هذا السؤال بأنظمة التدريب ودعم المعلومات . ويتعلق بإذا ما كان الأشخاص مدربين بشكل كافٍ وتتوافر لهم البيانات وأنظمة المعلومات لكي ينجحوا في جهودهم لتحسين جودة الرعاية .

ركز برنامج تحسين الجودة على تطوير قدرات وزارة الصحة الإدارية والتخطيطية . وتم تقديم تدريب لطواقم وزارة الصحة في تصميم معايير التسهيلات والإشراف وإدارة المناطق وصيانة العيادات . كما تم تقديم دعم فني في تخطيط المنشآت الصحية وإدارتها . ٣٦ دورة تدريبية - بالمجمل - تم تنفيذها لتحسين المقدرة الإدارية لطواقم وزارة الصحة . إن زيادة المقدرة الإدارية لطواقم وزارة الصحة لهي نتيجة لتقييم دورات التدريب التي تم تنفيذها (٣٦ دورة) إلى جانب عدد الأشخاص المستفيدين من هذه الدورات . لقد أشارت الاستبيانات القبلي والبعدي إلى نتائج تعليمية واسعة (مثل أن ١٩ بالمائة من المستطلعين أجابوا إجابات صحيحة في الاستبيانات القبلي ١٩ بالمائة مقابل ٩٠ في الاستبيانات البعدي) . ٣٥ لقد وفر برنامج تحسين الجودة عدداً من النشاطات التدريبية لطواقم قائمة الأدوية الأساسية الفلسطينية

ودعماً فنياً ومالياً لمراجعة نشاطات توصيف الأدوية . وفي استجابة لنتائج المراجعة فقد قامت دائرة الصيدلة في وزارة الصحة وبرنامج تحسين الجودة بتطوير إرشادات حول كيفية تخفيف المخاطر المحتملة للتداخل الخطر للأدوية . وبجانب التدريب على هذه الإرشادات فقد تم تنفيذ آلية للتعرف إلى ومراقبة التفاعل المحتمل بين استخدام الأدوية في عدد من المستشفيات والعيادات وشكل تنوع معايير التعليم التي تلقاها الأطباء في الضفة الغربية وقطاع غزة تحدياً لجهود توحيد معايير جودة الصحة الأولية . ولمعالجة هذه القضية فقد دعم برنامج تحسين الجودة تطوير إرشادات للعيادات حول تسعة من أكثر الأمراض المزمنة معالجة على صعيد الخدمات الصحية . وتم اشتقاق هذه الإرشادات من المعايير الدولية بمشاركة مكثفة من مقبل خبراء محليين ؛ لضمان قبولها محلياً وضمان إمكانية تطبيق هذه الإرشادات . وتم تحديد عدة أماكن لفحص هذه الإرشادات في منشآت مختارة وكانت النتائج مرضية . وتم تنفيذ تدريب مكثف حول اثنين من هذه الإرشادات (تلك المتعلقة بمرض السكري وضغط الدم) .

رغم الظروف التي صاحبت التنفيذ إلا أن مشروع تحسين الجودة ساهم في تحسين إمكانية الوصول لخدمة رعاية أولية ذات جودة ، خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي تتلقى خدمات قليلة . وأكثر التحسينات لفتاً للنظر هو تطوير قاعدة بيانات خاصة بالتأمين الصحي . إحدى أهم غايات برنامج تحسين الجودة كانت الوصول إلى سجل المتفعين من خلال أي مكتب للتأمين

الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهذا ممكن الآن . مقدرة المكاتب الإقليمية على الوصول إلى قاعدة البيانات المركزية كانت الفائدة الكبرى خلال هذه الفترة وهي أكثر مما كان متوقعاً ، حيث وفرت إمكانية التسجيل في الوقت المحدد والتأكد من وضعية المتفع عبر المكاتب الإقليمية وهو ما كان يستغرق أياماً إن لم يكن أسابيع أو شهوراً ؛ بسبب الإغلاقات والقيود المفروضة على الحركة .^{٣٦}

إن تطوير نظام معلومات خاص بالعيادات أدى إلى تغيرات في جدول تقديم الخدمة الصيدلانية في قطاع غزة ، بعد أن كان المتفعون يتكدسون في الأيام الأولى من الشهر حين تصل الأدوية ، كما ساهم في تحسين استخدام موارد العيادات . وتحديدًا فإن نسبة التراكم في وصفات الأدوية التي يتم وصفها في مراكز الصحة مع مرور اليوم الثالث من الشهر انخفضت إلى قرابة الثلث من ٣٣ إلى ٢٢ بالمائة بين العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ . إضافة إلى ذلك فإن مقدرة وزارة الصحة على توقع حاجتها للتزود بالأدوية قادت إلى انخفاض الكميات المطلوبة والمخزنة كل شهر .^{٣٧} علاوة على ذلك ، فقد تم إنشاء مركز معلومات صحي وتم تزويده وتأثيثه في نابلس وغزة . ويوفر مركز المعلومات الصحي المعلومات والتكنولوجيا وتحليل البيانات الإحصائية المستخدمة لغايات التخطيط وينشر تقريراً إحصائياً سنوياً يشمل البيانات الإحصائية الضرورية وبيانات حول التخطيط والإدارة الصحية . ولتعزيز مقدرة وزارة الصحة التخطيطية طور البنك الدولي - وهو المنظمة الداعمة لبرنامج تحسين الجودة مع وكالة التنمية الأميركية - نظام

معلومات جغرافي. ويحتوي نظام المعلومات الجغرافي على معلومات أساسية ستمكن من تطوير تخطيط منطقي وتوسع في شبكات المنشآت الصحية في المستقبل.

السؤال الرابع: كيف تم أخذ البعد الهيكلي بعين الاعتبار عند تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟ يتعلق هذا السؤال بوجود أو غياب الآليات الملائمة لتسهيل عملية التعلم وانتشار أفضل الممارسات في عمل وزارة الصحة. وهذا يشمل مجموعات مهام ولجان ومجالس تحسين الجودة وما إلى ذلك. وكجزء من عملية تحسين الجودة فقد تم إنشاء لجنة لجودة الصيدلة. وتجتمع هذه اللجنة بشكل دوري في محاولة للإشراف على عملية جودة الصيدلة بما في ذلك جودة الأدوية وسياسات كتابة الوصفات الدوائية. إضافة إلى ذلك وكجزء من عملية تحسين الجودة فقد تم تشكيل لجنة استشارية لتحسين الجودة.

ورغم أن الإغلاقات منعت اللجنة الاستشارية من الاجتماع فقد تمكن فريق تحسين الجودة من طرح مجموعة من النشاطات الهادفة إلى مؤسسة عملية تحسين الجودة. وتم استخدام مجموعة من المقاربات من ضمنها خلق دمج بين عدد من دوائر وزارة الصحة والتي قامت لاحقاً بإدخال نشاطات تحسين الجودة في عملها اليومي. وتم تشكيل لجان تحسين جودة في عدد من المستشفيات وعيادات الرعاية الصحية الأولية لتكون نقاطاً أساسية في عملية تحسين الجودة. وتواصل هذه اللجان تطبيق مبادرات تحسين الجودة المقترحة من قبل البرنامج. ورغم أن البرنامج يدعم الخطوات الأولى نحو

تقبل ومأسسة تحسين الجودة فإن دور فريق تحسين الجودة ربما - من خلال دائرة شبه مستقلة للتأكد من الجودة - يكون أكثر أهمية إذا ما تم تنفيذ إصلاحات أخرى مثل حوافز قائمة على الأداء ومعايير تعاقد وامتيازات.

وفيما تمخضت نشاطات تحسين الجودة عن عدد من الإنجازات فإن استدامة هذه الجهود ستتطلب على الأقل إنشاء وحدة تحسين جودة بكامل طاقمها داخل وزارة الصحة. لقد تم إنشاء هذه الوحدة في الضفة الغربية وتواصل هذه الوحدة عملها مع لجان تحسين الجودة التي تم تأسيسها في المؤسسات الصحية بشكل عام.

استنتاجات

ركز هذا البحث على الأبعاد أو العوامل الأساسية لنجاح تنفيذ تحسين الجودة. وتمت دراسة هذه الأبعاد أو العوامل باستخدام بحث تحليلي قائم على الأسلوب النظري والملاحظة بالمشاركة كمنهج كمي في التحليل. أولاً، تمت دراسة البعد الإستراتيجي المهم لتنفيذ مبادرات تحسين الجودة، ووجدت الباحثة أن الأهداف والغايات التي حددها برنامج تحسين الجودة تم تنفيذها بشكل مرض. ثانياً، إن تحليل البعد الثقافي كشف عن أن حاجات الزبائن الداخليين والخارجيين تم أخذها بعين الاعتبار، لكن هناك حاجة للمزيد من تشجيع الانفتاح والتعاون والعمل الجماعي والتعلم من الأخطاء. ثالثاً، تم أخذ البعد الفني بعين الاعتبار حيث تم توفير التدريب الضروري وأنظمة المعلومات الأساسية لتطوير القدرات التخطيطية

والإدارية. أخيراً، فإن مكونات البعد الهيكلي - مثل توفير الآليات الملائمة لتسهيل التعليم وإشاعة أفضل الممارسات مثل تشكيل مجموعات المهام واللجان ومجالس تحسين الجودة - تم تقديمها.

توصيات

تشير رحلة تحسين جودة الرعاية الأولية في وزارة الصحة الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ إلى مجموعة من الدروس والتوصيات التي تشمل:

يجب مراجعة أهداف وتصميم مبادرات تحسين الجودة وفق بيئة تتميز بعدم استقرار سياسي واقتصادي عميق تؤثر على الخدمات العامة وعلى رفاه السكان الفلسطينيين. ويجب أن تتولى وزارة الصحة المسؤولية عن تنفيذ برنامج تحسين الجودة. وهذا يضمن تعاوناً أفضل ويعزز من ملكية واستدامة البرنامج.

قبل تصميم وتنفيذ أنظمة المعلومات المتعلقة بالإدارة الصحية والمشاريع التي ستعمل في مواقع متنوعة فإنه من المهم بداية الاستثمار في بناء قدرات المتفعين على تحضير تحليل عمليات التشغيل في المنشآت المختلفة وكذلك على تحليل أنواع المعلومات والتقارير التي يتوقع من البرنامج إنتاجها. كما يجب استبعاد العمل على تطوير البرنامج (software) لضمان تدريب تنفيذي ملائم وحل للمشاكل وصيانة للنظام.

حيث إن التدريب مهم فإن الجهود سرعان ما تخدم. إن التركيز على مؤشرات متعلقة بالمرجات ومرجعيات حول أداء الأفراد المزودين

بالخدمة أساسي لتغيير سلوك المزودين. إن ترتيب المزودين وفق الأداء وضمانة الجودة والحاجة للمكافآت مهمة في تعزيز تقبل الإرشادات المتعلقة بالممارسة في العيادات.

حين يتم تنفيذ برامج تحسين الجودة في سياقات لامركزية مثل الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يكون السفر صعباً أو مستحيلاً يجب إيلاء إنشاء آليات تعاون فعالة بين وحدات تنفيذ المشروع اهتماماً خاصاً.

ستكون برامج تحسين الجودة أكثر فعالية إذا تم شمل كل الأطراف المعنية خلال مرحلة تصميم البرنامج خاصة الجهات التنفيذية وأولئك الذين سيطبقون المشروع.

ستستفيد عملية تنفيذ برنامج تحسين الجودة كثيراً إذا تم تطوير خطة عمل متكاملة لسنة واحدة قبل الشروع في البرنامج. مثل خطة العمل هذه يجب ألا تشمل النشاطات المختلفة فحسب، بل تحدد المسؤوليات والموارد البشرية والعينية... إلخ، وتتوافق مع خطة عمل متعلقة بالتوظيف والمصادر المالية.

كما ستستفيد إدارة تحسين الجودة من مؤشرات التقييم والرقابة المحددة بشكل واضح والتي ستشكل دليلاً تتبعياً خلال تنفيذ المشروع.

سيكون مرغوباً بشكل كبير إشراك مستشارين محليين في مرحلة الإعداد للمشروع. ومن المتوقع أن يضمن هذا قدرات بناء محلية في تصميم المشروع والإعداد له وفهم أكثر للمشروع؛ وبالتالي تنفيذ فعال لمكوناته.

- EASTON, G., 1993. «The 1943 state of U.S. Total Quality Management: A Baldrige examiner's perspective», *California Management Review*, 35, 22-32.
- FISHER, J., 1992. "The impact of quality management on productivity", *International Journal of Quality & Reliability Management*, 9, 52-44.
- FORKER, L B., 1991. "Quality: American, Japanese, and Soviet perspectives", *Academy of Management Executive*, 5, pp 63.
- GARVIN, D A., 1986. "Quality problems, policies, and attitudes in the United States and Japan: An Exploratory study", *Academy of Management Journal*, 29, pp 653-673.
- HATTORI, Y., 1984. "TQC in Japan's distribution and service industries", *Japan Marketing /Advertising*, 2, pp 15.
- HAYWARD, S G. & DALE, B G., 1984. "Quality circle failures in U.K. manufacturing companies--A Study II", *Omega*, 11, pp 557-568.
- HILL, S., 1991. "Why quality circles failed but Total Quality Management might succeed", *British Journal of Industrial Relations*, 29, pp 568-541.
- JACKSON, S., 1990. "Calling in the gurus", *Director*, 44, pp 95-101.
- JAPAN, P., PALAPROM, K. & HORADAL, P., 2005. "An application of Total Quality Management for Thai Communities knowledge Management System", *Proceeding of the fourth International Conference on e Business*, Bangkok, Thailand, 20-November 19.
- KARATSU, H., 1982. "World's understanding of Japan's QC movement is incomplete", *Japan Marketing/Advertising*, 20, pp 29-31.
- KUNISHI, Y., 1984. "TQC improves productivity in service divisions", *Japan Marketing/Advertising*, 2, pp 9-14.
- Lawler, E. (1994). "Total Quality Management and employee involvement: Are they compatible?" *Academy of Management Executive*, 8, 68-76.
- Lewis, D A. (1992) "A comparison of the continuous improvement process: the Japanese perspective", *California Management Review*, 35, 22-32.
- الأحمدي، حنان عبد الرحيم، ٢٠٠٠. «التحسين المستمر للجودة: المفهوم وكيفية التطبيق في المنظمات الصحية». مجلة الإدارة العامة، ٤٠ (٣)، ٤٢.
- حلواني، محمد علي عبد العزيز، ٢٠٠٤. «مفهوم الجودة الشاملة». رسالة ماجستير. برنامج ماجستير إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- الخشروم، محمد و موسى، نبيل، ١٩٩٩. إدارة الأعمال مكتبة الشقري، الرياض.
- العساف، عساف، ٢٠٠١. «أهمية مبادئ الجودة بما في ذلك الاشتراك الفعلي مع العاملين في حل المشاكل». مجلة صحة الخليج، ٢٤.
- العمر، بدران بن عبد الرحيم، ٢٠٠٢. «مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مستشفيات مدينة الرياض: وجهة نظر ممارسي مهنة التمريض». مجلة الإدارة العامة، ٤٢ (٢)، ٣١١.
- العبيدة، محمد بن عبد العزيز، ٢٠٠٣. «علاقة الجودة الشاملة بالأداء الوظيفي في القطاع الصحي». رسالة ماجستير. قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- كاظم، خضير، ٢٠٠٠. إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- BIGELOW, B. & ARND, M., 1995. «Total quality management: field of dreams». *Health Care Manage Review*, 20 (4). 15-25.
- BLUMENTHAL, D. & KILO, C., 1998. "A report card on continuous quality improvement". *Milbank*, 76. 625-648.
- CHANG, C. & LIN, J T., 1991. "Data flow model of a total service quality management system", *Computers & Industrial Engineering*, 122-21. 117.
- CHORN, N H., 1991. "Total Quality Management: Panacea or pitfall?" *International Journal of Physical Distribution and Logistics Management*, 11. 31.
- WORLD BANK, 2005. Implementation completion report, Trust fund credit to the West Bank and Gaza for a Health System Development Project, Human Development Sector, Middle East and North Africa Region.
- DONABEDIAN, A., 1980. Explorations in quality assessment and monitoring: the definition of quality and approaches to its assessment, Health Administration Press, Ann Arbor, MI, Vol. Vol.

الهوامش

- Hill , & 568-Hayward & Dale, 1984, p.557 - 1
568-1991, p.541
- Kashroom and Mousa, 1999, p.431 - 2
- and Karatsu , 1982 , 19-Hattori, 1984 , p.15 - 3
31-p.29
- and Milakovich , 1991, 14-Kunishi, 1984 , p.9 - 4
213-p.195
- 123-McCabe & Lewin , 1992 , p.112- 5
71 - كاظم, 2000 الصفحة
- Janpen et al, 2005, p.2 - 7
- 280-Tari and Sabater, 2004, p.267 - 8
- 50-Prajogo and Sohal, 2006, P.35 - 9
- 10 - حلواني, 2005, صفحة 17
- 101-Jackson , 1990, p.95 - 11
- and Lawler, 1994 , 35-Chorn , 1991, p.31 - 12
76-p.68
- 26-Tickel , 1993, p.23 54-Easton , 1993, p.32 - 13
112-and Walter, 1993, p.111
- Donabedian , 1980, p.81 - 14
- 15 - كل شيء يتوفر في المستشفيات من مبان ومعدات
Donabedian, 1980, p. 83 - 16
- 17 - العمر, 2002, صفحة 311
- 18 - العساف, 2001, الصفحة 27
- Alomayrah, 2003, p.7 - 19
- 20 - الأحمدى, 2000, الصفحة 42
- 45-Lewis, 1992, p.42 ,74-Forker, 1991, p.63 - 21
91-and Oliver & Wilkinson, 1989, p.73
- 673-Garvin, 1986, p.653 - 22
- 122-Chang & Lin, (1991, p.117 - 23
52-Fisher, 1992, p.44 - 24
- 275-Øvretveit & Gustafson , 2002, p.270 - 25
761-Øvretveit, 2003, p. 759 - 26
- and 648-Blumenthal & Kilo, 1998, p.625 - 27
25-Bigelow & Arndt, 1995, p.15
- 749-Plsek & Wilson, 2000, p.746 - 28
761-Øvretveit , 2003 , p.759 - 29
761-Øvretveit , 2003, p.759- 30
- World Bank, 2005, p. 3 - 31
- 32 - المصدر السابق .
- 33 - المصدر السابق , صفحة ٤
- 34 - المصدر السابق صفحة ٥
- 35 - المصدر السابق
- 36 - المصدر السابق صفحة ٧
- 37 - المصدر السابق

- attitudes of Spanish and American quality assurance managers”. Production and Inventory .45-Management Journal. 33. 42
- McCabe, D M. And Lewin, D. (1992). “Employee voice: A human resource management perspective”. California Management Review. 123-34. 112
- Milakovich, M E. (1991). “Total Quality Management in the public sector”. National .213-Productivity Review, 10. 195
- Oliver, N. And Wilkinson, B. (1989). “Japanese manufacturing techniques and personnel and industrial relations practice in Britain: Evidence and implications “. British .91-Journal of Industrial Relations. 27. 73
- Øvretveit t, J. And Gustafson, D. (2002). “Evaluation of quality improvement programs”. -Quality and Safety in Health Care. 11. 270 .275
- Øvretveit, j. (2003). “Improving the quality of health care Using research to inform quality .programs “. BMJ. 326 (7392). 759-761
- Plsek, P. and Wilson, T. (2000) . “Complexity science: complexity, leadership, and management in healthcare organizations”. BMJ. 323. 746- .749
- Prajogo , I. D. and Sohal, S.A.(2006). “ The relationship between organization strategy, total quality management, and organization performance- the mediating role of TQM”, .50-Journal of Operation Research. 168. 35
- Shortell, S M. et al. (1998) .” Assessing the impact of continuous quality improvement on clinical practice: What will it take to accelerate the process”. The Milbank Quarterly. 76 (4). 624-593
- Tari ,J.J.and Sabater V., S.(2004).” Quality tools and techniques: Are they necessary of quality management? “. International Journal of .280-Production Economics. 92. 267
- Tickel, C M. (1993).”What Total Quality Management isn’t”. Engineering Management .26-Journal. 5. 23
- Walter, P. (1993).” When is a problem not a problem? Some problems do not warrant Total Quality Management”. New Directions for .112-Institutional Research. 78. 111

صعود القوة الإيرانية بين محفزات الواقع وتحديات المستقبل

محمد عباس ناجي*

الأول، دعم عالمية الإسلام. والثاني، الدعوة إلى تأسيس حكومة إسلامية عالمية من خلال استقطاب الجماهير ودفعها لتخلص من «الأنظمة الموالية للغرب».

كانت هذه الدعوة هي مضمون سياسة (تصدير الثورة) التي اعتمدت على استخدام ما يسمى (الرموز المكثفة) (Condensations Symbols)، مثل شعار (عدو الإسلام) الذي استخدم بكثافة ضد كل المناوئين لنظام الجمهورية الإسلامية، وشعار (ديف بزرگ) أو (الشيطان الأكبر) لوصف الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تمخض عن انتهاج إيران سياسة (تصدير الثورة) نتيجتان:

الأولى، توتير العلاقات مع الدول العربية، وتعرض إيران لعزلة دولية وإقليمية.

منذ نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية في العام ١٩٧٩ والنظام الإسلامي يؤكد أن الطريق الحقيقي لإنجاح الثورة وتأسيس حكومة إسلامية هو عدم التحالف مع أي من القوتين العظميين؛ لأن مثل هذا التحالف سيكون مساوياً للتبعية. وبلورت الثورة الإيرانية هذا الموقف في شعار (لا شرقية ولا غربية)، وهو الشعار الذي تضمن مبدئين أساسيين هما: معاداة الإمبريالية، وتحقيق الوحدة الإسلامية. وإذا كانت معاداة الإمبريالية - كما فسرهما قائد الثورة ومؤسس الجمهورية الإمام الخميني - تعني رفض الدول الإسلامية كل المساعدات العسكرية من أحلاف محكومة بقوى أجنبية، وتبني سياسات متضامنة مع حركات التحرر الوطني، فإن شعار الوحدة الإسلامية كان يتضمن العمل باتجاهين:

* باحث مصري متخصص في الشؤون الخليجية

والثانية، تصاعد الدور السياسي لبعض المؤسسات التي تعمل بمعزل عن سيطرة الحكومة مثل المؤسسات الخيرية كمؤسسة (المستضعفين)، و(الشهيد)، و(الإمام الرضا)، و(الخامس عشر من خرداد) وغيرها. وتمارس هذه المؤسسات أنشطة كثيرة تمتد من التجارة إلى التصنيع ونشر الدعوة الدينية / السياسية وتقديم الخدمات الاجتماعية، وهي معفاة من الضرائب وتتبع المرشد الأعلى للجمهورية مباشرة. وتستطيع هذه المؤسسات رعاية الأفراد وتعبئة الجماهير وغرس المعتقدات الدينية فيهم وقمع معارضي النظام، سواء في الداخل أو في الخارج، كما أنها تتمتع بقدرة غير محدودة على الوصول إلى أموال الدولة والعملة الصعبة بسعر الصرف الرسمي، كل ذلك جعل منها مؤسسات عملاقة تمتلك أرصدة مالية ضخمة استطاعت من خلالها مد شبكة نفوذها إلى خارج إيران.

لكن الدور السياسي الأهم اضطلع به الحرس الثوري الإيراني (الباسدران)، الذي كان بمثابة الذراع الطويلة لإيران لتصدير ثورتها إلى الخارج. فمنذ بداية تأسيسه في العام ١٩٧٩، مارس الحرس دوره باستقلالية كبيرة عن المؤسسات السياسية، حيث طور هيكلية رسمية لتجنيد وتدريب جنود الثورة الإسلامية وعملائها الذين حاولوا نشر الثورة في الخارج بجميع الوسائل، وأسسوا شبكة اتصالات وعلاقات واسعة مع العديد من المنظمات الراديكالية الموجودة في المنطقة.

هذه المرحلة (الثورية) التي عاشتها إيران في العقد الأول بعد الثورة، بدأت في التغير؛ على

خلفية تقلص تأثير الخطاب الأيديولوجي على الساحتين الداخلية والخارجية بعد وفاة الإمام الخميني العام ١٩٨٩، وانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء حالة الاستقطاب الدولي. وجاء تولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية في إيران في الفترة من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٧، لتبدأ مرحلة التحول من حالة الثورة إلى حالة الدولة. وقد ترسخت هذه المرحلة الجديدة بعد ذلك مع وصول الإصلاحيين إلى السلطة بقيادة الرئيس السابق محمد خاتمي الذي فاز في انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية التي أجريت في العام ١٩٩٧، ثم جدد فوزه في انتخابات الدورة الثامنة التي أجريت في العام ٢٠٠١.

المفارقة الجديرة بالاهتمام في هذا السياق هي أن معظم الأحداث التي شكلت منعطفاً بارزاً في تاريخ الشرق الأوسط والعالم أجمع وقعت خلال فترة وجود الإصلاحيين بقيادة الرئيس السابق محمد خاتمي في السلطة (١٩٩٧ - ٢٠٠٥)، بدءاً من تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١، وما تلاها من شن الحرب الأميركية على الإرهاب التي بدأت بغزو أفغانستان في العام ٢٠٠١، ثم العراق في العام ٢٠٠٣. في هذه الفترة بالتحديد، كان السؤال الأكثر أهمية هو: كيف تفاعلت إيران مع هذه الأحداث؟ وكيف استغلته لتدعيم نفوذها وتمددتها الإقليمي في الشرق الأوسط؟ وكيف أثر ذلك على علاقاتها مع الدول العربية؟.

أولاً - محددات الدور الإقليمي الإيراني
هذا السؤال اكتسب وجاهة خاصة في ضوء

حقيقة أن السياسة الإيرانية تجاه قضايا المنطقة كانت محصلة لتفاعل حزمة من المحددات الداخلية والخارجية كان أهمها محددان هما: ١ - تباين مواقف القوى السياسية الإيرانية تجاه قضايا الخارج. ٢ - تطور أزمة العلاقات الإيرانية / الأميركية التي بلغت ذروتها مع تصاعد الملف النووي الإيراني في العام ٢٠٠٢، وسعي الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات وعزلة إقليمية على إيران؛ لدفعها إلى وقف برنامجها النووي.

هذان المحددان كان لهما الدور الأساسي في صياغة إيران سياساتها ومواقفها تجاه قضايا المنطقة منذ نهاية الثمانينيات وحتى الآن، سواء كانت في شكل حرص على التنسيق والتعاون مع العديد من الفواعل الدولية وغير الدولية، أو في شكل استثمار بعض الملفات الإقليمية لخدمة ملفات أخرى مثل الملف النووي الإيراني.

تباين المواقف الداخلية تجاه القضايا الإقليمية

على خلاف القاعدة التي تقضي بأن قضايا السياسة الخارجية غالباً ما تحظى بإجماع داخلي، كان التطلع الإيراني للعب دور إقليمي مميز، في أحد جوانبه، محصلة للتفاعل، بل والصراع بين القوى السياسية الإيرانية التي تبنت رؤى وتوجهات متباينة تجاه القضايا الإقليمية. لكن اللافت للانتباه هو أن هذا التباين لم يكن بين التيارين الرئيسيين الموجودين على الساحة: الإصلاح والمحافظة فحسب، ولكن بين القوى المنتمية إليهما أيضاً، لدرجة وصلت في بعض الأحيان إلى حدوث

مفارقات، حيث تبنت بعض القوى المنتمية لتيار واحد مواقف متناقضة، فيما تبنت بعض القوى من التيارين مواقف متقاربة، بما يفسر جانباً من حالة السيولة في أنماط التحالفات والائتلافات التي تتسم بها التفاعلات الجارية بين هذه القوى.

ففي داخل التيار الإصلاحي، برز اتجاهان مميزان: الاتجاه الأول، تزعمه (مجمع روحانيون مبارز) (مجمع رجال الدين المناضلين) الذي يرأس لجنته المركزية الرئيس السابق محمد خاتمي، وحزب (اعتماد ملي) (الثقة الوطنية) بزعامة مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى السابق، وقام على الانفتاح على الخارج وتبني سياسة بناء الثقة ونبذ التوتر مع الحرص على عدم التورط في أية أزمات إقليمية يمكن أن تؤثر على علاقات إيران الخارجية ولا سيما مع محيطها الإقليمي. أما الاتجاه الثاني، فتزعمه حزب (جبهت مشاركت إسلامي) (جبهة المشاركة الإسلامية) بزعامة محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس السابق محمد خاتمي، ومنظمة (سازمان مجاهدي انقلاب إسلامي) (منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية)، وقد دعا هذا الاتجاه إلى استغلال الملفات الإقليمية المتعددة لخدمة المصالح الإيرانية وعلى رأسها تقليص حدة التوتر وتسوية الخلافات العالقة مع الولايات المتحدة؛ تمهيداً لإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ قيام الثورة.

أما بالنسبة للتيار المحافظ، فقد بدا الفرز جلياً بين جناحين: الأول، هو الجناح التقليدي المتحالف مع طبقة التجار (البازار) والذي تمثله جمعية (روحانيت مبارز) (جمعية علماء الدين

هذه المواقف المتباينة التي تبنتها القوى السياسية الإيرانية كانت لها تداعيات مباشرة على صياغة السياسة الرسمية الإيرانية، خصوصاً أن معظم هذه القوى، سواء الإصلاحية أو المحافظة، كانت تسهم في عملية اتخاذ القرار، بشكل جعل هذه السياسة تبدو مترددة بل ومتناقضة في أحيان كثيرة .

أزمة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

منذ نجاح الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩، تشهد العلاقات الإيرانية / الأمريكية توتراً مستمراً؛ نتيجة اختلاف الأولويات وتقاطع المصالح بين الطرفين . وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها تجاه إيران من التحالف إلى العداء والسعي إلى محاصرة إيران داخل حدودها . هذا التحول في السياسة الأمريكية عكسه الموقف الأمريكي من الحرب العراقية / الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، الذي بدأ محايداً وقت أن كان العراق مسيطرًا على زمام الأمور في الميدان، ثم تحول منحازاً إلى جانب العراق ابتداءً من العام ١٩٨٢ بعد التغيير الذي حدث لإيران في الساحة العسكرية ونجاح القوات الإيرانية في عبور الحدود العراقية . الانحياز الأمريكي للعراق تأكد ابتداءً من العام ١٩٨٤ بعد أن قررت واشنطن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بغداد، وأمدت العراق بمعلومات استخباراتية، ووفرت له مساعدات ومبيعات تكنولوجية . كان هدف واشنطن من كل ذلك هو استنزاف

المناضلين)، وقد تبني موقفاً براجماتياً أقرب إلى موقف الاتجاه الإصلاحي الأول، حيث قام على ضرورة امتلاك أوراق إقليمية متعددة والتلويح بها في مواجهة الضغوط الأميركية المفروضة على إيران بسبب ملفها النووي، مع عدم التورط مباشرة في مشكلات إقليمية حتى لا تستخدمها الولايات المتحدة ذريعة لإحكام العزلة المفروضة على إيران . والثاني، هو الجناح الأصولي، الذي ينتمي إليه الرئيس محمود أحمددي نجاد، والذي انتهج موقفاً متشددًا قام على ضرورة الالتزام بسياسة (تصدير الثورة)، ودعم التمرد الإيراني على الساحة الإقليمية، مع معارضة أي وجود عسكري أميركي في المنطقة، والإشارة - على الأقل ضمنيًا - إلى ضرورة دعم العمليات التي تنفذ ضد القوات والمصالح الأميركية في المنطقة .

هذا الموقف المتشدد الذي تبناه الأصوليون -الذين يسيطرون حالياً على الحكومة ومجلس الشورى (البرلمان) - يعود إلى خلفيتهم الأيديولوجية والاجتماعية، فالأصوليون يمثلون تياراً اجتماعياً وليد الطبقة الفقيرة التي تشعر بالتمايز والفوارق الطبقة أمام الطبقة العليا التي ينتمي إليها كبار رجال الدين الذي يجمعون بين السلطة والثروة ويرتبطون بعلاقات قوية مع تجار (البازار) . وقد انضم أغلب عناصر هذا التيار إلى القوات المسلحة والحرس الثوري وتنظيم «حزب الله» اليمني المتشدد . وكان للظروف السياسية والاقتصادية القاسية التي تعرض لها هذا التيار تأثير مباشر على تبنيه نهجاً متشددًا في التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية مثل أزمة الملف النووي والعلاقات مع

كل من إيران والعراق، وذلك بإطالة أمد الحرب دون تمكين أي من طرفيها من الانتصار، كي تتمكن الولايات المتحدة من إعادة ترتيب الأوضاع في الخليج بما يدعم من قوة ودور القوى الصديقة (المحافظة) ويمكنها من الانخراط في ترتيبات أمنية مع واشنطن تسمح للولايات المتحدة بالحصول على التسهيلات العسكرية المطلوبة، وتصبح، بالتالي القوة الحقيقية في الخليج، على نحو ما تحقق فعلاً بعد حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ ووضع العراق وإيران معاً تحت طائلة احتواء أميركي مزدوج.

في خضم هذه التطورات، جاء تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني العام ٢٠٠٢، ليزيد من حدة التوتر بين إيران والولايات المتحدة، بعد إعلان ما يعرف بـ (المجلس الوطني للمقاومة) - وهو أحد فصائل المعارضة الإيرانية في المنفى - معلومات عن قيام إيران ببناء منشأتين نوويتين في منطقتي (آراك) و(ناتنز) لتخصيب اليورانيوم، بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي المعلومات التي أكدتها صور الأقمار الصناعية الأميركية، ومنذ ذلك الحين بدأت الإدارة الأميركية حربها ضد البرنامج النووي الإيراني، حيث راحت تؤكد أن هدف إيران هو امتلاك أسلحة نووية، وبذلت جهوداً حثيثة من أجل فرض عقوبات من جانب مجلس الأمن لإجبار إيران على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم، وسعت إلى فرض عزلة إقليمية عليها عن طريق التهويل من مخاطر التمدد الإيراني على الساحة الإقليمية.

هذه التحركات الأميركية المكثفة نظرت إليها

إيران بتشكك وارتياب شديدين، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز الوجود العسكري الأميركي في الخليج، باعتبار أن مثل هذا الوجود العسكري يمثل انتقاصاً مباشراً للنفوذ الإيراني في المنطقة، كما اعتبرت أن هدف واشنطن من تسليط الضوء على برنامجها النووي هو فرض مزيد من الضغوط والعزلة عليها، وربما تهئية المجال لشن هجوم عسكري على منشآتها النووية.

ولذا سعت إيران إلى التخلص من أي وجود عسكري أجنبي في المنطقة عموماً والخليج على سبيل الخصوص، وبذلت محاولات عديدة لتقليل حدة الضغوط الخارجية المفروضة عليها، ومن ثم اتجهت إلى مد نفوذها على الساحة الإقليمية من خلال إقامة تحالف مع سورية وبعض قوى الإسلام السياسي ولاسيما حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجihad الإسلامي في فلسطين. وفي هذه اللحظة بالتحديد ظهر تنظيم القاعدة على الساحة، فبدأت إيران في انتهاج سياسة براجماتية تجاه التنظيم لخدمة ملفاتها الخلافية مع الولايات المتحدة، دون أن تتطور تلك السياسة إلى إقامة تحالف إستراتيجي يمكن أن ينتج تداعيات سلبية في الأمد الطويل على المصالح الإيرانية.

اللافت للانتباه في هذا السياق أن الخلاف المذهبي لم يقف عائقاً أمام تطوير العلاقات بين الطرفين. وهذه الحقيقة بالتحديد كشف عنها قائد (فيلق القدس) التابع للحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني الذي أقر في ندوة عقدها مخيم لطلبة الدراسات الإستراتيجية والدفاعية بجامعة الإمام الحسين العام ٢٠٠٤، بتوفير إيران

الموقف الإيراني من أحداث أيلول والحرب على أفغانستان

جاءت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، لتشكل نقطة انعطاف في تاريخ منطقة الشرق الأوسط. وقد واجهت إيران معادلة صعبة إزاء تحديد موقفها من هذه الأحداث وما تبعها من الحرب الأميركية على الإرهاب التي بدأت بأفغانستان، فهي من ناحية كانت ترغب في التخلص من نظام طالبان، لكنها من ناحية أخرى كانت تخشى من استمرار الوجود العسكري الأميركي سواء في أفغانستان أو الدول المجاورة لها في الشمال والمطلّة على بحر قزوين؛ لأن مثل هذا الاحتمال سيجعلها تشعر بالتطويق المباشر والتهديد لمصادر ثرواتها في بحر قزوين. غير أن إيران استطاعت أن تحسم موقفها، وساعدها على ذلك خبرتها إبان الغزو العراقي للكويت العام ١٩٩٠ حين وجدت نفسها إزاء الموقف نفسه تقريباً.

فقد اتخذت إيران، التي كان يحكمها الإصلاحيون آنذاك، قرارها بمجاراة السياسة الأميركية في المنطقة بعد أحداث أيلول، ومن ثم كانت من أولى الدول التي نددت بالتفجيرات التي طالت المؤسسات الاقتصادية والعسكرية الأميركية ووصفتها بـ«العمل الإرهابي الشنيع». وجاءت رسالة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي التي وجهها إلى الشعب الأميركي، وليس للحكومة الأميركية، في ١١ أيلول ٢٠٠١ سريعة ومفاجأة، ليس فقط للأميركيين، وإنما أيضاً للأوساط السياسية الإيرانية خصوصاً المحافظة منها. فقد تفاجأ المحافظون المتشددون من مبادرة خاتمي

تسهيلات للزعيم السابق لـ(تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين) أبو مصعب الزرقاوي، مبرراً ذلك بـ«أن نشاطات الزرقاوي في العراق تخدم المصالح العليا للجمهورية الإسلامية وبينها منع قيام نظام علماني فيدرالي متعاون مع الولايات المتحدة». وأضاف سليمان: «لا يحتاج الزرقاوي وعناصر قيادته تنظيمه إلى رخصة مسبقة لدخول إيران، فهناك نقاط حدود معينة تمتد من حلبجة شمالاً إلى عيلام جنوباً، يستطيع الزرقاوي وما يزيد على عشرين مقاتلاً من مؤيديه دخول الأراضي الإيرانية متى يشاؤون». وقد رد العميد سليمان على تساؤلات أثارها بعض الطلبة بشأن أسباب دعم إيران لشخص معادٍ للشيعة مثل الزرقاوي، الذي سبق أن اتهمته أوساط قريبة من المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي بالضلوع في اغتيال محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقوله إن «تورط الزرقاوي في مقتل الحكيم ليس أمراً مؤكداً، فضلاً عن أن ما يقوم به الزرقاوي حالياً يخدم مصالح الجمهورية الإسلامية العليا، فقيام عراق علماني فيدرالي متعاون مع الولايات المتحدة أخطر بكثير من النظام البعثي السابق»، ذلك أن النظام الجديد سيشكل، حسب سليمان «تهديداً حقيقياً للإسلام الثوري المحمدي الخالص وولاية الفقيه»^٢.

ثانياً - حدود الاستجابة الإيرانية

هذه المحددات في مجملها انعكست على السياسة التي انتهجتها إيران تجاه العديد من القضايا الإقليمية، والتي يمكن تناولها في الآتي:

السريعة التي جاءت مساء يوم وقوع التفجيرات، حيث أغلق عليهم الطريق إدراكاً منه أنه لو تأخر لربما أجبروه على ألا يتخذ موقفاً محدداً تجاه الأحداث، انتظاراً لاستيضاح طبيعة رد فعل الولايات المتحدة التي انتهكت سيادتها إثر الهجوم المباغت على مؤسساتها الاقتصادية والعسكرية في نيويورك وواشنطن والذي لم يسبق له مثيل في تاريخها.

وقد كان للصدمة التي هزت المجتمع الأمريكي انعكاس مباشر على أقدم عدو للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث غابت الهتافات المعادية للولايات المتحدة وأهمها (مرك بر أميركا) أي (الموت لأميركا) من مراسم صلاة الجمعة في كل أنحاء البلاد مدة أسبوعين بعد وقوع الأحداث، خشية أي رد فعل أميركي ضد إيران. وقد تم ذلك بعد أن كان هذا الشعار هو السائد في إيران خلال الأعوام الثلاثة والعشرين المنصرمة. لكن سريعاً ما عادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل أحداث ١١ أيلول، وذلك بعد ما اطمأنت إيران إلى أنها ليست الهدف الفوري لأي هجوم أميركي آنذاك وأن الأولوية هي لضرب أفغانستان وحركة طالبان الحاكمة هناك.^٣

في هذه اللحظة، بدا أن ثمة فرزاً ملحوظاً نشأ بين القوى السياسية الإيرانية حول أحداث أيلول ومن هم الذين يقفون وراءها والمواقف التي ينبغي اتخاذها إزاء حركة طالبان وتنظيم القاعدة والولايات المتحدة وحلفائها في المعسكر الذي أخذ يتشكل تحت راية التحالف المعادي للإرهاب. حيث برز اتجاه يدعو إلى الوقوف بجانب الولايات

المتحدة في حربها ضد طالبان وتنظيم القاعدة على اعتبار أن ذلك يصب في مصلحة إيران.

هذا الاتجاه رفضه المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي بلهجة حازمة وقاطعة منتقداً أولئك الذين يدعون إلى مثل هذا التعاون، رافضاً أي نوع من المحادثات مع الولايات المتحدة في هذا الوقت، لعدم سلامة النيات الأميركية، ولأن الولايات المتحدة نصبت فخاً كبيراً لإيران خلال حملتها على أفغانستان.^٤

لكن هذا الموقف الحاسم الذي أبداه المرشد والمحافظون لم يمنع إيران من انتهاج سياسة براجماتية في التعامل مع الحرب الأميركية على أفغانستان، حيث قررت إغلاق الحدود الإيرانية مع أفغانستان، وهو ما بدد قلق الإدارة الأميركية من قدرة إيران على إحكام قبضتها على الحدود وعدم السماح بتسلل مجموعات من حركة طالبان أو تنظيم القاعدة إلى إيران، كما أن ذلك القرار، الذي سمي «الحيد الإيجابي»، شكل ضماناً لمنع تهريب الأسلحة وتقديم الدعم إلى تلك المجموعات عبر الحدود الأفغانية / الإيرانية، فضلاً عن أنه انطوى على تغاضي إيران عن تعاون (تحالف الشمال) مع القوات الأميركية في الحرب ضد طالبان وتنظيم القاعدة، وهو التحالف الذي تدعمه إيران ولاسيما الجناح الطاجيكي الذي كان يقوده الرئيس السابق برهان الدين رباني والجنرال محمد فهميم.

الأكثر من ذلك أن إيران أقدمت على التعاون مع الولايات المتحدة لضرب عدوهما المشترك وهو حركة طالبان، وقد تركز هذا التعاون في

إيران والحرب الأميركية على العراق

أدركت إيران منذ تفجّر الأزمة بين الولايات المتحدة والعراق حقيقة الأهداف الأميركية وبالذات الدعوة الأميركية لإعادة رسم الخرائط السياسية في المنطقة، عبر حزمة من السياسات كان أهمها السعي إلى تغيير أنظمة الحكم التي تعتبر مسؤولة - في الرؤية الأميركية - عن «تفريخ» عناصر الإرهاب التي نفذت هجمات أيلول ٢٠٠١. هذا المخطط رأت إيران أنها جزء أساسي منه، وبسببه تم وضعها مع العراق تحت ضغوط دولية مكثفة. ولكن الخطوة التي اتخذها الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٢ بإعلانه في خطاب «حالة الاتحاد» وضع إيران مع كل من العراق وكوريا الشمالية ضمن ما يسمى (محور الشر) في العالم، كانت بمثابة إصرار أميركي على فرض ما يمكن تسميته (المصير الواحد) على كل من إيران والعراق.

ولذا تفاعلت إيران مع الأزمة الأميركية / العراقية، ثم الاحتلال الأميركي للعراق، من منطلق حرص شديد على رفض هذا المصير ومحاولة تجنبه بشتى الوسائل، مع استثمار نفوذها في العراق لضمان المشاركة في صنع القرار السياسي العراقي، وخدمة الملفات الأخرى العالقة مع الولايات المتحدة وفي مقدمتها الملف النووي. وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين مرحلتين مر بهما الموقف الإيراني من الأزمة.

في المرحلة الأولى التي سبقت الحرب، كانت إيران حريصة على مهادنة الولايات المتحدة وإرسال إشارات تكشف عن حرصها على التقارب بعد أن

مجال الاستخبارات والمعلومات. وبعد سقوط كابول كشفت بعض الحقائق عن تعاون إيران مع الولايات المتحدة ضد طالبان وتنظيم القاعدة، حيث قامت إيران بتدريب بعض أفراد قوات التحالف الشمالي، كما أن عدداً من (الهزارة) على وجه الخصوص تلقوا تدريبات في معسكرات الحرس الثوري، وكان هؤلاء ضمن القوات التي دخلت كابول بعد انسحاب طالبان، الأكثر من ذلك أن بعض الخبراء العسكريين الإيرانيين قد ساهموا في التخطيط لبعض العمليات العسكرية التي جرت في أفغانستان، بل شاركوا في هذه العمليات بالفعل إلى جانب قوات برهان الدين رباني.^٥

هذا التدخل الإيراني الميداني والعسكري في أفغانستان كان يهدف إلى تأمين مصالح إيران العليا وحفظ أمنها القومي وتأكيد دورها في أفغانستان، بشكل يمنع الولايات المتحدة من أن تنفرد بالساحة، بمعنى أن إيران قررت التدخل لتجنب أن تكون الحملة العسكرية مدخلاً أميركياً لمد النفوذ العسكري الأميركي المباشر إلى المحيط الحيوي المجاور لإيران أي آسيا الوسطى والقوقاز ناهيك عن أفغانستان نفسها. لذا وبعد انتهاء الحرب سعت إيران إلى استغلال مساعداتها لأفغانستان من أجل تفصيل دور مؤثر لها في السياسة الأفغانية الداخلية ومحاولة الإمساك بعناصر التأثير في السيناريوهات المستقبلية، ومن هنا كان حرصها على عدم قطع العلاقات مع أي طرف حتى لو كان تنظيم القاعدة في أفغانستان.

تأكدت أن الحرب واقعة لا محالة . ولذلك أعطت إيران الأولوية للتنسيق مع الولايات المتحدة بالقدر الذي يحمي المصالح الإيرانية ولا يضر السمعة والمكانة الإيرانية، وبالقدر الذي يحقق التوازن بين مطلب المصلحة الوطنية والاعتبارات الأيديولوجية الإسلامية . وأخذ التيار الإصلاحى زمام المبادرة بالدعوة إلى ضرورة التقارب مع الولايات المتحدة، أو على الأقل إظهار حسن النوايا والتبرؤ من إيواء أو حماية الإرهاب وبالتحديد عناصر تنظيم القاعدة .

الأهداف الإيرانية بهذا الخصوص كانت واضحة ومحددة وهي : إبعاد فرص أو احتمالات وضعها على أجندة الحرب الأميركية ضد «الإرهاب» بعد انتهاء الحرب على العراق، والحد من فرص الاحتكاك مع الولايات المتحدة، والتطلع إلى مجيء نظام حكم جديد في بغداد يحرص على نهج سياسة تعاون وصدافة مع طهران . بمعنى آخر كانت إيران تسعى إلى درء المخاطر بقدر سعيها إلى تعظيم المكاسب.⁶

أما في المرحلة الثانية والتي انتهت بسقوط بغداد، فقد بدأت إيران في انتهاز سياسة مغايرة تجاه الولايات المتحدة، ولاسيما بعد التحركات الأميركية لفرض عزلة وعقوبات دولية على إيران على خلفية أزمة الملف النووي الإيراني . هذه السياسة الجديدة قامت على عاملين : الأول، السعي إلى إبقاء الوجود العسكري الأميركي في العراق للفترة التي تسمح بتجاوز البرنامج النووي الإيراني مرحلة عنق الزجاجة أو التوصل إلى توافق إيراني / أميركي ضمن صفقة موسعة تتضمن

تفاهات حول : البرنامج النووي الإيراني، والعراق، والدور الإقليمي الإيراني . بعبارة أخرى، كانت إيران تطمع في الإبقاء على وجود عسكري أميركي متعثر وغير مستقر في العراق لأطول فترة ممكنة . فالوجود العسكري الأميركي المكثف في العراق ورقة ضغط قوية في يد إيران توظفها للحيلولة دون تمكين الإدارة الأميركية من شن أي عدوان ضد إيران . إذ إنه يمثل عقبة أمام الإدارة الأميركية للتفكير في فتح جبهة عسكرية ثالثة مع إيران في ظل التعثر العسكري الأميركي في العراق وأفغانستان، كما أن هذا الوجود العسكري الأميركي المكثف والمتعثر في العراق أعطى إيران فرصاً مواتية للتمدد الإقليمي ولتصليب موقفها من أزمة برنامجها النووي، فضلاً عن أنه كان يمثل مجالاً مهماً للمساومة مع الولايات المتحدة حول البرنامج النووي، بمعنى أن إيران المتمكنة بدرجة كبيرة من إدارة التفاعلات السياسية في العراق يمكن أن تتعاون مع الإدارة الأميركية للتخفيف من وطأة أزماتها في العراق وتأمين حل مشرف لخروج قواتها مقابل تفاهات أميركي / إيراني بخصوص البرنامج النووي .

لهذه الأسباب عملت إيران في بداية الأمر على منع توقيع الحكومة العراقية على الاتفاقية الأمنية الأميركية / العراقية، وسعت إلى فرض تعديلات مهمة وجوهرية على نصوصها بما يؤمن مصالحها، وقبلت على مضض إقرار الاتفاقية بعد حصولها على تعهدات من جانب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأن لا تستخدم الأراضي العراقية منطلقاً لأية هجمات عسكرية ضد إيران .

السوري، وفي ظل الدعم الإيراني لحزب الله في لبنان؛ ما أعطى انطباعاً مفاده أن هذا الخطر موجود فعلاً ومتصاعد ويمتد من إيران إلى العراق إلى سورية إلى لبنان، كما يشمل أطرافاً شيعية عربية خليجية، ويعمل على تفعيل الشيعة العرب للقيام بأدوار ضمن هذا التحالف من خلال تكرار تجربة «حزب الله» اللبناني في دول عربية بها كثافة شيعية.

مشروع الشرق الأوسط الإسلامي بوابة إيران للهيمنة على المنطقة

هذه الاتهامات التي واجهتها إيران اكتسبت وجاهة خاصة عندما أعلنت طهران عن مشروع لتأسيس الشرق الأوسط الإسلامي في مقابل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي حاولت الولايات المتحدة الترويج له في العام ٢٠٠٤. ويقوم هذا المشروع، حسب قول الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، على الديمقراطية والتطور والتنمية واحترام كرامة شعوب المنطقة. وفي أعقاب انتهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان في آب ٢٠٠٦، أعلنت إيران أن مشروع الشرق الأوسط الإسلامي في سبيله إلى التقدم على خلفية تطورين: الأول، ما اعتبرته إيران بمثابة مكاسب تمخضت عن الحرب الإسرائيلية على لبنان أهمها إسقاط أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، وتأکید عدم صعوبة إلحاق الهزيمة بإسرائيل حال دخولها في مواجهة مع قوات نظامية وأن ما يتردد عن قواتها التدميرية الهائلة له حدوده على الأرض ويمكن مواجهته بوسائل قتالية مضادة، إضافة إلى

والثاني، محاولة فرض المشروع السياسي الإيراني في العراق الذي يعد مشروعاً مأزوماً كونه أسير تداعيات وكوارث ومآسي الحرب العراقية / الإيرانية، وهو المشروع الذي يهدف أولاً إلى منع قيام حكم عدو لإيران في العراق، والعمل على جعل الحكم الجديد صديقاً إن لم يكن حليفاً، وليس هناك من وسيلة مأمونة لذلك إلا بمساعدة الأحزاب والقوى السياسية والشيعة الموالية لإيران على السيطرة على الحكم الجديد في العراق. ويهدف ثانياً إلى منع ظهور عراق قوي يكون قادراً على تهديد إيران مجدداً، ومنع قيام عراق ضعيف يكون سبباً في تهديد الاستقرار السياسي في إيران أو تهديد الأمن القومي الإيراني.

اندفاع إيران لتنفيذ هذا المشروع هو الذي جعلها تؤيد بقوة فرض سياسة الطائفية السياسية ونظام المحاصصة في توزيع القوة السياسية (الحكومة والبرلمان)، وجعلها تؤيد انخراط حلفائها في الحكم الجديد الموالي للاحتلال.

هذا الاندفاع والدعم الإيراني للأحزاب والمليشيات الشيعية جعل البعض يتحدث عن تحالف إيراني / أميركي داخل العراق، في وقت كانت إيران تقف فيه بقوة لدعم المقاومة في لبنان وفلسطين بتنسيق وتعاون كامل مع سورية. لكن الأخطر من ذلك هو أن دعم إيران للصعود السياسي القوي للشيعة في العراق أعطى ضوءاً أخضر لأقليات شيعية أخرى للتحرك للمطالبة بحقوق سياسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور اتهامات لإيران بالسعي إلى إقامة ما يسمى «الهلل الشيعي» خصوصاً في ظل التنسيق الإيراني /

أن الدعوات التي انطلقت خلال الحرب، وما بعدها، إلى إيران بالتدخل لتسوية الأزمة أكدت نفوذ إيران على الصعيد الإقليمي وقدرتها على التدخل لتسوية الملفات الإقليمية العالقة. والثاني، تعثر المشروع الأميركي في العراق وتداعياته السلبية المباشرة على الطموحات الإمبراطورية الأميركية التي تقوم على الهيمنة المطلقة والدائمة على العالم، وإجهاض أية محاولة لتحدي الولايات المتحدة حتى لو تم ذلك من خلال استخدام الآلة العسكرية.

ومنذ بداية ظهوره، أثار هذا المشروع تساؤلات عدة حول المضامين التي يطرحها، والأهداف التي تبغي إيران تحقيقها من خلاله، والآليات التي استخدمتها لتفعيله، وتأثير ذلك في مجمله على علاقات إيران مع دول الجوار وخصوصاً الدول العربية.

ويتأسس مشروع الشرق الأوسط الإسلامي الذي طرحته إيران على قاعدتين: الأولى، عقائدية تتجسد في إيمان إيران بحتمية قيام الحكومة العالمية للإسلام إن عاجلاً أم عاجلاً، وأن عليها مهمة كبيرة في تمهيد الساحة لإقامة هذه الحكومة. والثانية، إستراتيجية تنقسم بدورها إلى شقين: الأول، أمني حيث تشعر إيران بالقلق إزاء محاصرتها بقوات أجنبية من جميع الجوانب: أفغانستان شرقاً، والعراق غرباً، والخليج جنوباً، وتركيا شمالاً، وهو ما تحاول اختراقه عبر إبرام اتفاقات أمنية وتعاون ثنائي مع دول الجوار خاصة الدول التي توجد بها أعداد كبيرة من الشيعة. والثاني، سياسي يتمثل في الرد على مشروع

الشرق الأوسط الكبير، ومهاجمة أوجه قصوره، خصوصاً ما يتعلق بالتحيز المطلق لإسرائيل، والفشل في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة بدليل تعثر المشروع الأميركي في العراق.

وقد أكدت إيران مراراً أن مشروع الشرق الأوسط الإسلامي يمثل آلية مهمة لمحاربة الإرهاب في المنطقة، مثلما أكدت أن الوجود الإسرائيلي غير شرعي، وسعت إلى كسب مؤيدين وأنصار إلى مشروعها من أجل تحقيقه، حيث نشطت الدبلوماسية الإيرانية خلال الفترة الماضية لإقناع دول المنطقة بجدوى المشروع، وهو ما بدا جلياً في الزيارات المتكررة لعدد من المسؤولين الإيرانيين لدول الجوار من أجل عرض رؤية إيران بشأن المشروع.

وبالطبع ليس هدف إيران من هذا المشروع الإقليمي أن يكون حلفاً عسكرياً في مواجهة التحالف الأميركي الدولي تحسباً لتطور أزمة الملف النووي الإيراني إلى مواجهة عسكرية، لكن الجوانب الأمنية والسياسية والثقافية هي أبرز الجوانب التي تبغيها إيران من هذا المسعى، حيث تدرك أن الظروف لا تسمح الآن بتأسيس حلف عسكري جديد في المنطقة، كما أنها تدرك الارتباطات الخاصة للدول التي تسعى إيران لضمها إلى هذا المشروع، لذلك اعتمدت إيران على الاتفاقات الأمنية التي تعقدها مع دول المنطقة في مبادرة جديدة من نوعها، وسعت من خلالها إلى التركيز على التنسيق الأمني المشترك وتبادل العناصر المطلوبة أمنياً والإرهابيين، وهي مسألة مهمة بالنسبة لدول المنطقة التي لها عناصر مطلوبة

أمنياً في الخارج، وقد وفر لجوء بعض عناصر «تنظيم القاعدة» إلى إيران للحصول على الحماية أو الدعم فرصة أمام القيادة الإيرانية يمكن أن تستفيد منها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدول التي ترغب في استعادتهم.

ويدرك المتتبع للتحركات الإيرانية على الساحة الإقليمية والدولية منذ بداية الأزمة العراقية أن إيران تحاول إقامة حزام أمني جديد لها، حيث تبين لها أن موقف الحياد الفعال الذي اتبعته خلال الحرب الأميركية على أفغانستان، ثم بداية الحرب الأميركية على العراق قد استفدت أغراضه، وأصبحت في حاجة إلى موقف جديد أكثر فعالية تستثمر فيه عدداً من الإيجابيات التي تحققت من خلال موقفها الأول، فضلاً عن رصيد باتت تنميه خلال تلك الفترة لها عند بعض دول المنطقة وخارجها، ومن ثم كان طرحها لمشروعات الوحدة والتعاون التي تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربي وإيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية والمنطقة الإسلامية في أفريقيا.

ورغم أن ثمة اعتبارات عدة تضيف على مشروع الشرق الأوسط الإسلامي نوعاً من التفردية والخصوصية عند مقارنته بغيره من المشروعات الإقليمية المطروحة. لكونه أولاً، نتاجاً لفكر شرق أوسطي، وليس مفروضاً من الخارج مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير، أو من قوى بعضها معاد بشدة للمصالح السياسية للشعوب العربية وبصفة أخص إسرائيل. ولأنه ثانياً، يتفق مع الحاجة الموضوعية لإنتاج تجربة ثقافية وسياسية أصيلة

وملهمة لشعوب هذه المنطقة بصرف النظر عن تعريفها الدقيق. رغم ذلك فإن ثمة ملاحظات أساسية ثلاث يجب وضعها في الاعتبار عند تأمل ودراسة مشروع الشرق الأوسط الإسلامي:

الملاحظة الأولى، أن مجرد تراجع الهيمنة الأميركية على الساحة الدولية على خلفية تعثر المشروع الأميركي في العراق، لا يعني في المقابل أن مشروع الشرق الأوسط الإسلامي يتقدم فعلاً حسب ما تدعيه إيران، لأن الولايات المتحدة ما زال بإمكانها، رغم تعثر مشروعها في العراق، الحيلولة دون اتخاذ خطوات ملموسة في سبيل تحقيق هذا المشروع، كما أن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا المشروع الذي يعني في المقام الأول تدعيم مكانة إيران كقوة إقليمية رئيسة في المنطقة. وقد كان ذلك أحد أهم أهدافها من حربي لبنان ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٩، ولاسيما أنها تعتبر حزب الله وحماس رأسي حربة لإيران تحاصرانها من الشمال والجنوب.

الملاحظة الثانية، أنه لا يوجد تعريف محدد لمشروع الشرق الأوسط الإسلامي. فالفكرة تستدعي الإسلام في بنية الشعار، ولكنها لا تقدم ولا تشرح دلالة المصطلح. كما أن المشروع، على خلاف المشروعات الإقليمية المطروحة، ليست له حدود جغرافية واضحة، فلا توجد صلة بين العالم الإسلامي الذي يشكل هلالاً هائلاً يمتد من حدود الصين حتى الشواطئ الشرقية للمحيط الأطلسي ومصطلح الشرق الأوسط. وقد لا يمكن وضع تركيا في مثل هذا المشروع رغم كونها دولة إسلامية في حالة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً.

هذا الغموض في تحديد معالم مشروع الشرق الأوسط الإسلامي دعمه عزوف إيران نفسها عن تقديم تعريف محدد لمصطلح الشرق الأوسط الإسلامي، بل وعدم منحه أي قدر من التفصيل الإجرائي تستطيع من خلاله دول الحوار، وعلى رأسها الدول العربية، التعاطي معه بوضوح، فكل ما قدمته طهران في هذا الإطار هو أطروحات للتعاون في ضمان أمن الخليج بين الدول المطلة عليه، أو أطروحات حوار وتفاهم حول القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

الملاحظة الثالثة والأهم هي أن ثمة مخاوف مشروعة من أن يكون طرح مشروع الشرق الأوسط الإسلامي مجرد تغطية على مشروع إيراني للهيمنة على المنطقة، وهو ما ينسف المشروع الأول من أساسه؛ لأن القاعدة الأساسية لأي مشروع إقليمي تنطلق من توازن المصالح بين الدول الأعضاء فيه. لكن الواضح هو أن السياسة الإيرانية تؤسس توجهاتها الإقليمية على مفاهيم القوة. وتشتمل هذه التوجهات على قدر لا يستهان به من العناصر المخيفة لكثير من الدول العربية. فثمة جانب كبير من الغموض في تصميم إيران على الانضمام إلى النادي النووي والمضي قدماً في استكمال البرنامج النووي الذي يثير قلقاً ملحوظاً لدى العديد من الدول العربية ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، إن لم يكن من زاوية الاستقرار الأمني والعسكري الإقليمي، فمن زاوية تأثيراته البيئية المحتملة.^٧

هذا القلق يكتسب وجاهة خاصة مع الأخذ في الاعتبار أن أزمة الملف النووي باتت مفتوحة على

سيناريوهين كلاهما ينتج تداعيات سلبية على أمن الدول العربية ومصالحها:

السيناريو الأول، هو التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة بين إيران والغرب، خصوصاً بعد دعوة إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إيران إلى إجراء مفاوضات غير مشروطة، وتخليها عن وقف عمليات التخريب كشرط مسبق لإجراء هذا الحوار. هذه التسوية المحتملة ربما تتم من خلال التوافق على نقاط مشتركة في «حزمة الخوافز الغربية» التي قدمتها دول مجموعة (١+٥) (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا) لإيران، والمقترحات التي قدمتها الأخيرة في المقابل، يتم على أساسها بدء عملية تفاوض جديدة قد تؤدي في النهاية إلى العمل بـ«الاقتراح السويسري» القائم على التجميد المزدوج، أي تجميد إيران عمليات تخريب اليورانيوم، مقابل تجميد العقوبات المفروضة عليها خلال ستة أسابيع هي مدة التفاوض يتم بعدها تقييم نتائج المفاوضات.

فيما يمثل السيناريو الثاني في توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية سواء من جانب الولايات المتحدة أو من جانب إسرائيل، في حالة رفض إيران أية تسويات سياسية للأزمة النووية.

احتمالات حدوث هذا السيناريو بدت جلية في مؤشرين: أولهما، إصرار واشنطن على عدم استبعاد أي خيار في التعامل مع إيران بما في ذلك الخيار العسكري حتى مع تأكيد الإدارة الأميركية الجديدة أنها تفضل الحل الدبلوماسي لتسوية هذه

الأزمة. وثانيهما، حالة التحفز التي بدت عليها إسرائيل تجاه أزمة الملف النووي، والتي عكستها الجهود التي بذلتها لمحاصرة واشنطن في خياراتها ضد إيران والضغط عليها لعدم استبعاد الخيار العسكري.

المهم في ذلك كله أن تطورات الأزمة على هذا النحو تؤكد أن الدول العربية، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي ستكون أول من سيدفع ثمنها أيّاً كان سيناريو الحل المتصور.

ففي حالة التسوية السلمية سيكون هناك قبول دولي بأمرين: الأول، تمكين إيران من امتلاك قدرات نووية سلمية تحت رقابة دولية مشددة، وفي هذه الحالة تتخوف دول المجلس من التلوث البيئي الذي يمكن أن يدمر المنطقة إذا ما حدثت نكسة تسرب إشعاعي من مفاعل بوشهر القريب من عواصم دول خليجية أكثر من قربها من طهران. وسيترتب على تشغيل هذا المفاعل وغيره من المفاعلات المخطط إقامتها وعددها ١٠ مفاعلات خلال السنوات العشر المقبلة تسرب نفايات نووية إلى مياه الخليج وعلى وجه الخصوص باتجاه الكويت، حيث إن أغلب التيارات البحرية السفلية تجري باتجاه الكويت في أغلب أيام السنة، وهو ما يعني تلوث مياه الشرب بالمواد المشعة حيث تعتمد أغلب دول مجلس التعاون على تحلية مياه البحر للحصول على احتياجاتها من مياه الشرب، ناهيك عن تلوث الثروة السمكية.

والثاني، تقديم ضمانات أمنية لإيران، أو على الأقل ضمانات بمشاركة إيرانية في معادلة الأمن الإقليمي بموافقة وقبول أميركي، وهو ما تضمنته

سلة الحوافز الغربية التي قدمتها دول مجموعة (١+٥) لإيران، وهذا يعني أن دول مجلس التعاون ستكون مطالبة خلال مرحلة ما بعد تسوية الأزمة بقبول الدخول في مفاوضات مشتركة مع إيران حول ترتيبات الأمن الإقليمي في الخليج، قبل أن تتم تسوية الخلافات الأخرى العالقة معها وعلى رأسها قضية الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى.

أما في حالة فشل سيناريو التسوية وتطور الأزمة إلى شن ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، فإن دول المجلس ستكون مستهدفة من إيران، فقد تلجأ إلى تلغيم مياه الخليج، وستقوم بإغلاق مضيق هرمز كلفة خلق أزمة نفطية عالمية. كما أن القواعد العسكرية الأميركية الموجودة في أراضي دول المجلس وفي مياهها الإقليمية ستكون أهدافاً مؤكدة لإيران في وقت باتت تمتلك فيه الأخيرة ترسانة قوية ومتطورة من الصواريخ والأسلحة البحرية.

حرب غزة: اختبار قوة لإيران

جاءت الحرب الإسرائيلية على غزة التي بدأت في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨ وانتهت في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، في وقت شديد الصعوبة بالنسبة لإيران التي كانت تحاول ملزمة أوراقها الإقليمية المتعددة استعداداً لأية مفاوضات محتملة مع الولايات المتحدة بعد فوز باراك أوباما بانتخابات الرئاسة الأميركية. كما أنها مثلت محكاً مهماً لاختبار مصداقية إيران فيما يتعلق بتحالفها مع قوى المقاومة في المنطقة، في إطار مشروعها

لتأسيس الشرق الأوسط الإسلامي، الذي اعتبره خصومها عنواناً كبيراً يخفي في طياته أطماعاً إيرانيةً لتأسيس الهلال الشيعي. وفوق ذلك، فإن الحرب تزامنت مع محاولات بذلها خصوم إيران، الإقليميون والدوليون، لتقليص نفوذها وتقليل أظافرها الإقليمية.

ولذا وجدت إيران أن تبني سياسة متشددة من الحرب الإسرائيلية على غزة يكسبها أرضيةً جديدةً على حساب خصومها. فضلاً عن ذلك فإن الحرب في رؤية إيران سوف تضع عراقيل وتعقيدات عديدة أمام عملية التسوية السلمية، خصوصاً مع تصاعد الدعوات إلى وقف التطبيع مع إسرائيل وتجميد مبادرة السلام العربية التي رفضتها إيران. وما يزيد من حاجة إيران إلى مفاقمة هذه التعقيدات في وجه عملية التسوية أن الرئيس الأميركي باراك أوباما بدأ في التوجه نحو تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط وهو ما عبر عنه تعيين جورج ميتشيل - الدبلوماسي الأميركي المخضرم - منسقاً لعملية السلام في الشرق الأوسط، وزيارته (ميتشيل) السريعة إلى الشرق الأوسط لاستكشاف الأمور بعد الحرب. ودون شك فإن وجود عراقيل إضافية أمام عملية التسوية يكسب دور إيران أهميةً وزخماً خاصين، ذلك أنها تمثل ممراً حتمياً، من خلال علاقاتها القوية مع حماس وفصائل المقاومة الأخرى، لأي اتفاق سلام أو تهدئة بين إسرائيل والفلسطينيين، كما أن زج عملية التفاوض في أجواء بالغة التعقيد والتردي بعد العدوان الوحشي على غزة سيضيق من حرية الحركة وهامش المناورة المتاحة أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو

مازن) ويفرض عليه خيارات ضيقة سوف تجبره إما على التراجع عن الاستمرار في عملية التفاوض وإما التسليم بإرادة إيران وحليفها حماس. فضلاً عن ذلك، تعتقد طهران بأن الحرب على غزة أجهضت المحاولات الحثيثة التي تبذلها دول ما يسمى (معسكر الاعتدال) ممثلة في مصر والسعودية والأردن ومعها السلطة الفلسطينية، لإقناع حركة حماس بجدوى السلام واتفاقيات (أوسلو)، تمهيداً لتحقيق الهدف الأكبر والأهم وهو التضييق على نفوذ إيران في المنطقة.

كما أن الحرب أبرزت دور إيران الإقليمي الذي لن تستطيع أية مبادرة تجاهله في مسعاها لوقف الحرب، وهو ما تأكد في ضوء المساعي التي بذلتها كل من روسيا وفرنسا وبعض الدول الأخرى لدى إيران للتدخل والضغط على حماس لقبول وقف إطلاق النار، كذلك فإن أحد مكاسب إيران من الحرب هو توفير مبرر عملي للضغط على سورية ودفعها إلى التراجع عن مفاوضاتها غير المباشرة مع إسرائيل، والتي كادت تتحول إلى مفاوضات مباشرة بوساطة تركية قبيل الحرب مباشرة، وبالطبع فإن إجهاض مساعي التسوية بين إسرائيل وسورية يصب في صالح إيران في ظل إدراكها أن هدف المفاوضات هو فك تحالف سورية مع إيران وكل من حزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني.

لكن هذه المكاسب كانت مؤقتةً وسرعان ما خفت مفعولها مع مرور الوقت، بل يمكن القول إن مخاطر عديدة سوف تكون في انتظار إيران بعد هدوء الأوضاع نسبياً في الشرق الأوسط، فقد

كشفت حرب غزة مأزق إيران الحقيقي في الأزمة، فرغم الانتقادات الحادة التي وجهها مسؤولوها إلى الأنظمة العربية وعلى رأسهم المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي الذي وجه رسالة إلى إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في ٢٠ كانون الثاني الفائت، اتهم فيها العرب بالخيانة والتواطؤ مع العدوان، إلا أن إيران تصرف في الأزمة بمنطق الدولة التي تعي مصالحها القومية جيداً وليس بمنطق الثورة الملتزمة بسقف أيديولوجي، ومن ثم بدا أن ثمة تناقضاً أو فجوة واسعة بين خطاب إيران الإعلامي والسياسي تجاه الأزمة وبين خطابها الرسمي الحقيقي. فخامنئي الذي خوّن العرب تعمد الظهور على شاشة التلفاز الرسمي لرفض دعوات بعض المتطوعين الإيرانيين (وصل عددهم إلى حوالي ٨٠ ألف متطوع) للذهاب إلى غزة ومحاربة الإسرائيليين، مؤكداً أن «هناك أساليب أخرى لمساعدة غزة»^٨.

هذا التناقض ربما يخصص من مكانة إيران ونفوذها الإقليمي، ويدفع حلفاءها الإقليميين إلى التحسب والحذر من الاعتماد المبالغ فيه على إيران كسند حقيقي وقت الأزمات. فضلاً عن ذلك، فإن موقف إيران من الأزمة وتصعيدها المتعمد ضد بعض الدول العربية كرس الخلافات الإيرانية / العربية ودفع هذه الدول إلى الدخول على خط مواجهة طموحات إيران الإقليمية والنووية، وهو ما بدا جلياً في مؤشرين:

الأول - الجهود التي بذلتها كل من السعودية والكويت لعقد مصالحة عربية بدأت خلال القمة الاقتصادية العربية بالكويت في ١٩ كانون الثاني

الماضي، وتوجت بقمة الرياض المصغرة التي عقدت في ١١ آذار الماضي وضمت كلاً من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، والرئيسين المصري حسني مبارك والسوري بشار الأسد.

والثاني - الجدل الساخن الذي شهده اجتماع الدورة العادية للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في القاهرة الذي عقد في ٣ آذار الماضي، على إثر ما طرحه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى من تساؤلات حول مسائل جوهرية طالب الوزراء بالبت فيها وبلورة موقف ومنهج إزاء كل منها، وكان من بين تلك المسائل الحوار العربي مع إيران. فقد دعا وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل صراحة إلى «بلورة رؤية مشتركة إزاء القضايا ذات المساس بالأمن العربي والتعامل مع التحدي الإيراني»، وأوضح أن هذا التحدي يشمل: الملف النووي الإيراني، وأمن الخليج، والتدخل في العراق ولبنان وفلسطين. أما وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد فقد رفض دعوة وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ إلى الحوار مع إيران، متسائلاً: كيف يمكن أن نفتتح حواراً مع دولة تحتل أرضاً عربية، في إشارة إلى الجزر الإماراتية الثلاث^٩.

كذلك فإن الهجوم على غزة ورغم أنه أحبط المساعي السورية لإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لاستعادة الجولان، خصوصاً بعد تأكيد الرئيس بشار الأسد وقف المفاوضات مع إسرائيل في قمة غزة التي عقدت في الدوحة يوم ٢٠ كانون الثاني الفائت، وإعلان تركيا أن الحرب

أوقفت كل مساعي التسوية، إلا أن هذا التوجه كان مؤقتاً وربما تعود المفاوضات من جديد إذا توافرت ظروف أكثر ملاءمة، وهو ما أكدته وزير الخارجية السوري وليد المعلم بقوله إن «مبادرة السلام العربية لن تلغي بل ستجمد في انتظار توافر ظروف أفضل»، وبالتالي تظل احتمالات عودة سورية إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل قائمة بل وقوية في ضوء حقيقة أن استعادة الجولان تمثل مصلحة عليا لسورية ومن ثم فإن أية مبادرات لفتح هذا الملف سوف تلقى ترحيباً من جانب دمشق التي وافقت على المشاركة في اجتماع (أنابوليس) في تشرين الثاني ٢٠٠٧ رغم التحفظ الإيراني، لأنه أدرج ملف الجولان على جدول المفاوضات، كما استوعبت كل الضغوط التي فرضتها عليها طهران ونجحت في فتح قناة غير مباشرة مع إسرائيل برعاية تركية. زد على ذلك أن اتجاه سورية لإجراء مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل كان أحد الأسباب الرئيسة في حدوث انفتاح دولي عليها بدا جلياً في الزيارات المتعددة التي قام بها مسؤولون أوروبيون لدمشق كان على رأسهم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وزيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى باريس في تموز ٢٠٠٨. وحتى في حالة حدوث تراجع في عملية التسوية، فإن ذلك لن يضمن بسهولة عودة سورية إلى أحضان إيران، خصوصاً أن التحالف الإيراني / السوري ليس من النوع شديد الصلابة، لأن التناقضات بين طرفيه ليست قليلة، كما أن بعضها قد لا يكون ثانوياً بالمعنى الدقيق، بفعل التطورات المتسارعة في المنطقة.

هذه النتائج السلبية التي أفرزتها حرب غرة، تراكمت مع ظهور تحديات عديدة في مواجهة إيران يمكن أن تخصم من قوتها ومكانتها الإقليمية وتفقد أوراقاً مهمة تحاول استخدامها في مساومة واشنطن للحصول على أكبر قدر من المكاسب. أول هذه التحديات قادم من العراق، حيث بدت الكفة تميل لغير صالح حلفاء إيران الذين منوا بهزيمة منكرة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية (البلديات) التي أجريت في ٣١ كانون الثاني الماضي. ففي محافظات الجنوب والوسط، تلقى المجلس الإسلامي الأعلى ضربة موجعة، حيث تراجعت القائمة التي يدعمها زعيم الائتلاف الشيعي عبد العزيز الحكيم وهي (شهيد المحراب)، والتي تسيطر حالياً على مجالس معظم المحافظات ذات الأغلبية الشيعية، بشكل واضح، ولم تصدر في أي من المحافظات، إذ حصلت على ٥٣ مقعداً في عشر محافظات. وينطبق الأمر نفسه على قائمة (الأحرار المستقلين) التي دعمها الزعيم الديني مقتدى الصدر والتي حصلت على ٤٣ مقعداً، بما جعلها تراجع من ١١٪ في انتخابات العام ٢٠٠٥ إلى ٣٪ في الانتخابات الحالية.

هذه النتائج كشفت عن توجهات جديدة لدى الناخب العراقي الذي منح صوته هذه المرة وفقاً للبرامج الانتخابية وابتعد بشكل كبير عن التيارات المتشددة دينياً التي فرضت سطوتها على الساحة السياسية خلال المرحلة التي تلت سقوط نظام صدام حسين. ويبدو أن الناخب يعاقب هذه القوى التي تسببت في مفارقة

المسألة الطائفية بعد سقوط النظام العراقي العام ٢٠٠٣. فضلاً عن أن الممارسات القمعية التي تقوم بها بعض الميليشيات التابعة لها، خصوصاً (فيلق بدر) التابع للمجلس الإسلامي الأعلى، خصمت إلى حد كبير من قوة وثقل هذه القوى في الشارع العراقي.

إلى جانب ذلك، بدأت الدعوة إلى احتواء نفوذ إيران في العراق في التصاعد من جديد، وهو ما عكسته الأجواء المحيطة التي صاحبت زيارة رئيس مجلس الخبراء رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني إلى العراق في آذار الماضي. فقد وصفها الحزب الإسلامي العراقي (السنّي) بأنها «غير مرحب بها»^{١٠}، وطالب الحكومة بفتح الملفات المتعلقة «بتدخلات» طهران في الشأن العراقي، والتي أضرت بالوضع الأمني والسياسي، وكادت تجر البلاد إلى ما وصفه بأنون الحرب الأهلية. كما قاطع نائب الرئيس العراقي رئيس الحزب طارق الهاشمي الزيارة. وجاءت تصريحات وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري التي أكد فيها وجود خلافات كثيرة بين العراق وإيران حول ترسيم الحدود البرية والبحرية وقال إن الجارتين لم تسويا التوترات القديمة رغم تحسن العلاقات بينهما، لتفاقم من حدة التوتر التي سببها رفض الحزب الإسلامي زيارة رفسنجاني.

هذه الأجواء المقلقة في العراق تزامنت مع بروز ملامح لتوجه أميركي لإعادة دمج العراق أمنياً مع من أسماهم الرئيس الأميركي باراك أوباما بـ «الأصدقاء والشركاء» بالنسبة لواشنطن،

وهم مجموعة دول الاعتدال العربي أو ما يسمى (مجموعة ٦ + ٢) أي دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والتي أصبحت تعرف بـ (مجموعة ٦+٣) بعد أن انضم إليها العراق.

فقد حرص الرئيس الأميركي، خلال إعلان موقفه الخاص بالعراق وبالذات جدية الانسحاب الكامل في نهاية ٢٠١١، على الحديث عن مسار «دبلوماسي» يرافق عملية الانسحاب «الحذر»، وأهم ما أشار إليه بهذا الخصوص هو الدعوة إلى «انخراط إقليمي شامل»، حيث قال: «يجب أن نعمل مع أصدقائنا وشركائنا لتأسيس إطار جديد يكرس أمنه وأمن المنطقة. لقد حان الوقت لأن يكون العراق شريكاً كاملاً في حوار إقليمي لتأسيس علاقات طبيعية معه»^{١١}. هذه الدعوة إلى دمج العراق أمنياً مع شركاء وأصدقاء واشنطن تعطي دلالات بوجود تصورات لنظام أمني جديد إقليمي يربط الخليج بالشرق العربي، بما يعني تقليم أظافر إيران الإقليمية وتقليص نفوذها الذي تسعى دوماً إلى تقويته.

أما الثاني، فيتمثل في الحوار الذي دعت إليه الولايات المتحدة وبدأت أولى تجلياته في الرسالة التي وجهها الرئيس أوباما إلى الشعب والقيادة في إيران لمناسبة عيد (النيروز) في ٢٠ آذار الماضي. فهذا الحوار بقدر ما يوفر فرصة لإيران لتحقيق طموحاتها، بقدر ما يفرض عليها تحديات جدية، ولاسيما أنه وضعها في مواجهة بدائل ضيقة بشكل يمكن أن يقلص من حرية الحركة وهامش المناورة المتاحين أمامها. فإذا وافقت إيران على إجراء حوار مع الولايات

المتحدة، فإن ذلك يعني دفعها إلى إبداء تنازلات ربما تكون مؤلمة في بعض الملفات وعلى رأسها الملف النووي. فضلاً عن أن أية تفاهات إيرانية / أميركية لن يكتب لها النجاح دون المرور عبر بوابة إسرائيل التي أعطت التعامل مع «الخطر الإيراني» الأولوية على عملية التسوية، خصوصاً مع تولي حكومة يمينية متطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو الحكم في تل أبيب.

أما إذا رفضت إيران هذا الحوار وأصرّت على موقفها بشأن ضرورة إجراء تغييرات جذرية في السياسة الأميركية تجاهها كشرط أساسي قبل الولوج فيه، وهو أمر مستبعد في الوقت الحالي، فإن ذلك سوف يعطي مصداقية للخطوات الأميركية البديلة، وسيسهل على واشنطن مهمة تكوين إجماع دولي ضد إيران لفرض عقوبات أكثر صرامة عليها، خصوصاً أنه في هذه اللحظة لن تستطيع كل من روسيا والصين الوقوف في وجه هذه التحركات الأميركية، بسبب رفض إيران إجراء حوار مع واشنطن، وهو الطلب الذي ألحت عليه هذه الدول قبل الموافقة على فرض عقوبات جديدة على طهران.

تلويح واشنطن باستخدام «العصا» مع طهران، في حالة ما إذا رفضت «الجزرة» التي قدمت لها وتمثلت في حوافز اقتصادية وتكنولوجية وسياسية مقابل المرونة في الملف النووي والملفات الإقليمية، عكسه أكثر من مؤشر:

الأول، الإبقاء على مسؤول الإرهاب والاستخبارات المالية بوزارة الخزانة في الإدارة السابقة ستيوارت ليفي في منصبه، وهو المعروف

بمهندس العقوبات الدولية على إيران، والذي قاد الجهود السابقة لفرض ضغوط وعقوبات دولية على طهران بسبب تمسكها بمواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم.

والثاني، الجهود الأميركية لفرض حصار «فعال» على إيران وقطع الطرق عليها لإيصال مساعداتها العسكرية والمالية إلى حلفاءها الإقليميين في المنطقة، وهو ما بدا جلياً في اعتراض البحرية الأميركية سفينة أسلحة إيرانية في البحر الأحمر قيل إنها كانت متجهة إلى سورية ومنها إلى حركة حماس في قطاع غزة، ورغم أن البحرية الأميركية أفرجت عن السفينة التي اتجهت إلى ميناء ليماسول جنوب قبرص، إلا أن السلطات القبرصية صادرت شحنة الأسلحة من السفينة وقالت إن لجنة تابعة للأمم المتحدة اعتبرت أن السفينة انتهكت قرارات الأمم المتحدة بنقلها أسلحة إيرانية الصنع.

والثالث، المساعي الأميركية لإقناع موسكو بالتخلي عن تقديم مساعدات فنية وعسكرية لطهران، متمثلة في بناء مفاعل بوشهر وتصدير أسلحة متقدمة مثل أنظمة صواريخ (أس ٣٠٠)١٢.

فقد لمّحت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون إلى أن واشنطن يمكن أن تراجع سياساتها فيما يتعلق بنشر مشروع الدرع الصاروخية الأميركي في أوروبا إذا اتجهت روسيا إلى تقليص تعاونها مع إيران وإقناعها بالتخلي عن برنامجها النووي، على أساس أن ذلك يمثل أحد أهم الأخطار المحدقة في الرؤية الأميركية، والتي تبرر تأسيس المشروع، ومن ثم فإن إقناع روسيا طهران

المراجع

- الشرق الأوسط، ٢٠٠٤/٨/١١. «إقرار إيراني بتقديم تسهيلات للزرقاوي في عملياته الإرهابية ضد العراق».
- عتريسي، طلال، ٢٠٠٢. «عقلانية» إيران في الحرب الأميركية على أفغانستان، مختارات إيرانية، العدد ١٨، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ٥٦-٥٧.
- العربية نت، ٢٠٠٩. «خامنئي يمنع المتطوعين من القتال بغزة ويدعو لوقف الحرب بالسياسة»، (وضع في ٨/١/٢٠٠٩) <http://www.alarabiya.net/articles/2009/01/08/63816.html> آخر دخول ٢٠٠٩/٤/١٥
- عزيزي، يوسف، ٢٠٠٢. «تحويلات وتيارات إيرانية في ضوء الرد الأمريكي على مهاجمة نيويورك وواشنطن... أحداث أيلول زجت بـإيران في محور الشر»، جريدة الزمان، ٢٠٠٢/٩/١١.
- ناجي، محمدعباس، ٢٠٠٦. «إيران ومشروع الشرق الأوسط الكبير»، جريدة السياسة (الكويتية)، ٢٢/١٢/٢٠٠٦.
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٧/٢/٢٠٠٩.

الهوامش

- ١ المجلس الأعلى الإسلامي لاحقاً.
- ٢ انظر «إقرار إيراني بتقديم تسهيلات للزرقاوي في عملياته الإرهابية ضد العراق»، الشرق الأوسط، ١١/٨/٢٠٠٤.
- ٣ عزيزي، ٢٠٠٢.
- ٤ عتريسي، ٢٠٠٢، ص ٥٦-٥٧.
- ٥ المرجع السابق.
- ٦ الجزيرة نت ١١/٨/٢٠٠٢.
- ٧ ناجي، ٢٠٠٦.
- ٨ خامنئي يمنع المتطوعين من القتال بغزة ويدعو لوقف الحرب «بالسياسة»، العربية نت، ٨/١/٢٠٠٩.
- ٩ الشرق الأوسط، ٣/٧/٢٠٠٩.
- ١٠ الشرق الأوسط، ٤/٣/٢٠٠٩.
- ١١ وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٧/٢/٢٠٠٩.
- ١٢ الوطن القطرية، ٤/٢/٢٠٠٩.

بالتخلي عن برنامجها يمكن أن يدفع واشنطن للتراجع عن خطوة نشر الدرع الصاروخية التي تثير قلقاً شديداً لدى موسكو والتي تعتبرها موجهة لها بالأساس.

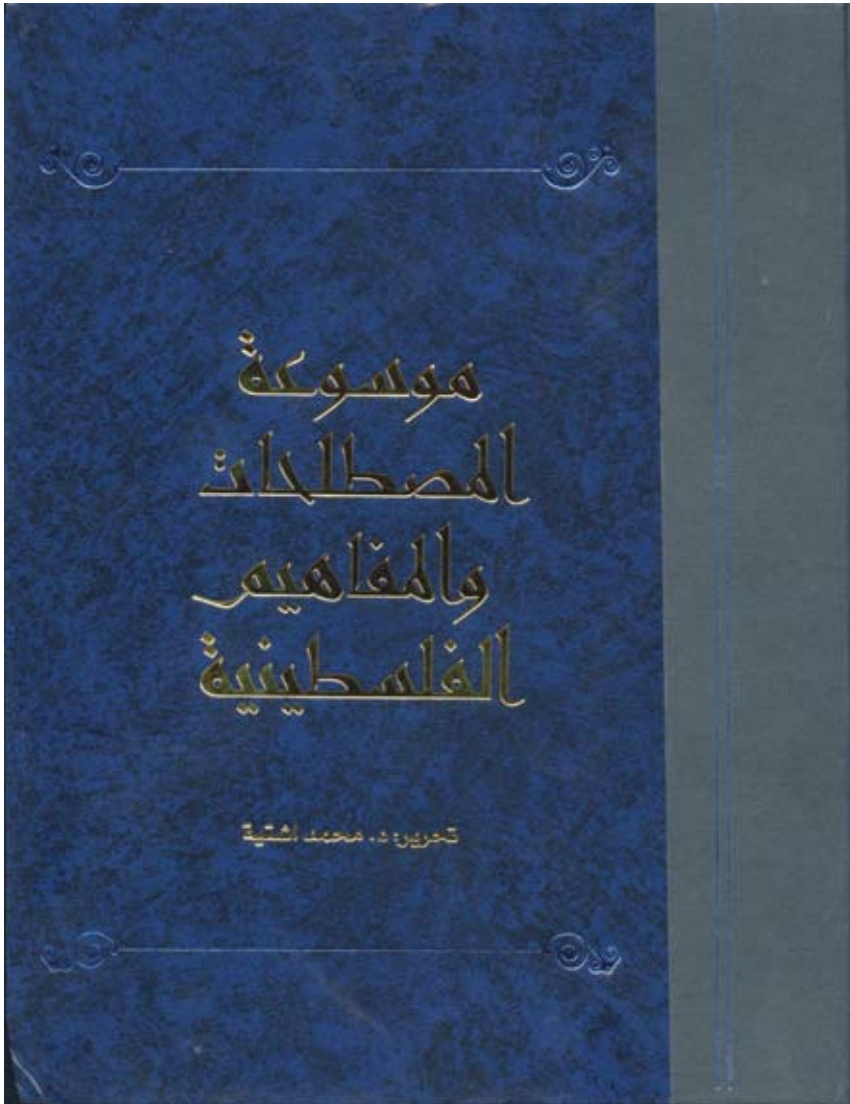
هذا المؤشر الأخير بالتحديد يثير قلقاً ملحوظاً لدى طهران، بسبب ما وصفه بعض المسؤولين الإيرانيين بـ«خطرسة موسكو» وعدم تحولها إلى صديق يمكن الوثوق به، حيث تشعر طهران أن (الكرملين) يستخدم علاقاته مع إيران للحصول على صفقات، وحين تتغير الصفقة يمكن أن يتغير كل شيء. وقد كشف الموقف الروسي من أزمة الغاز التي حدثت أخيراً مع أوروبا، لإيران عن مخاطر تحالفها مع روسيا، بعد حصول شركة (غازبروم) الروسية على عقد مخازن الغاز الإيرانية والإعلان عن الخطوة الأولى لتأسيس منظمة الدول المصدرة للغاز، إذ يصب ذلك كله في مصلحة تمكين موسكو من التحكم بسوق الغاز العالمية، والذي يعتبر أهم مادة مولدة للطاقة بعد النفط، وهو تطور سلبي يمكن أن يخضع من قوة إيران، ولاسيما في ظل الانفراجة التي تشهدها حالياً العلاقات الروسية / الأميركية والتي ربما تكون إيران أول من سيدفع ثمنها.

تطورات متسارعة وتحركات متقاطعة كلها تعني أن إيران مقبلة على منحنيات خطيرة، وأنها إذا لم تبد مرونة ملحوظة في الملفات الخلافية العالقة، فإنها تخاطر بفقدان دورها الإقليمي برمته.

موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية

تحرير الدكتور محمد اشتية

مراجعة زيد أبو العلا*



* كاتب فلسطيني، عمل سفيراً لفلسطين في عدد من الدول آخرها أثيوبيا

أصدر المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، في البيرة، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، من ستمائة وثمان وستين صفحة من القطع الكبير. تبدأ الموسوعة بقائمة من تسعة وستين باحثاً وكاتباً من الفلسطينيين والعرب والأجانب، يتقدمهم محرر الموسوعة الدكتور محمد اشتية رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، ونجد في القائمة أسماء عدد من الشخصيات الفلسطينية التي شغل بعضها مراكز قيادية في منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) قبل أن تغيّبه المنية مثل المناضل الراحل ممدوح نوفل، ومنهم من يتمتع بعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني مثل النائب قيس أبو ليلي، أو يشغل منصباً رسمياً في السلطة مثل محافظ طوباس الدكتور سامي مسلم، أو صحفي معروف كحسن البطل أو كاتب وصحافي مثل عبد الفتاح القلقيلي أو شاعر مثل خالد درويش، أو رجل دين مثل الشيخ عكرمة صبري، أو أستاذ جامعة مثل الدكتور عبد الستار قاسم.

وقد حرص المحرر على كتابة تعريف مختصر بأسماء المشاركين في هذا العمل القيم.

تبدأ الموسوعة بقائمة المحتويات، ثم المقدمة والإهداء، تلي ذلك عناوين الأبحاث والمواضيع مرتبة حسب الأحرف الهجائية دون أية فصول أو تبويب. يوضح المحرر في تقديمه للموسوعة أنها "تغطي مختلف حلقات تاريخ النضال الفلسطيني، من الحلقة العثمانية وحتى نهاية العام ٢٠٠٨"، ويقول إنها جاءت "موضحة للعديد

من المصطلحات والمفاهيم المتداولة في الموزاييك السياسي الفلسطيني في الداخل وفي الشتات" وهي تؤرخ لعدة مراحل من العمل النضالي... بطريقة سلسلة وميسرة للقارئ والباحثين^١.

ويشير المحرر إلى أنها تهدف إلى توثيق التاريخ الشفوي لبعض المحطات التي لم يتناولها الباحثون أو المؤرخون، وقد دفعه تعدد تفسيرات بعض المصطلحات والمفاهيم وتعدد الخلفيات التي ولدت منها مثل تعابير (الرقم الصعب) أو (فتح لاند) أو (ديمقراطية غابة البنادق) إلى الانحياز لإنجاز هذا العمل كمساهمة في العمل الوطني الذي يتعرض إلى هجمات تهدف إلى تزوير الهوية وتزوير تاريخ فلسطين وسرقة تراثها الشعبي. وتم تخصيص عدد محدد من الصفحات لكل موضوع للتركيز على المصطلح والمفهوم الفلسطيني فقط. أشارت المقدمة إلى عدم وجود أرشيف وطني فلسطيني لحفظ الذاكرة التراكمية منذ انطلاقة الثورة وهذا ما دفع، أيضاً، إلى إنجاز هذا العمل الضخم الذي استغرق إنجازه أكثر من عامين ونصف، وما كان له أن يتحقق دون نضال الشعب الفلسطيني - على كافة المستويات - وعطاءه الذي جعل معنى للوطن والمصطلح.

تضم الموسوعة مئتين وأربعة وثلاثين موضوعاً موزعة على ٦٢٤ صفحة يتراوح حجم الموضوع بين صفحتين إلى عشر صفحات مثل موضوع (بكدار) و(بواخر الترحيل)، في حين نجد عدة مواضيع لا يزيد بعضها على صفحة واحدة مثل (شركة كهرباء فلسطين) و(لَمَّ الشمل). تجدر

الملاحظة إلى أن تعدد المواضيع، والحجم الكبير لهذا العمل لا يسمح باستعراض كل ما جاء فيه في هذه القراءة؛ ولهذا السبب، سنقوم بتناول بعض المواضيع المهمة بشكل تعسفي لإعطاء فكرة معقولة عن هذا المجهود الضخم، ونورد بعض الملاحظات التي تفرضها طبيعة هذه القراءة.

يمكن إدراج بعض مصطلحات الموسوعة بموجب المواضيع التي تتناولها تحت العناوين التالية:

وقائع من التاريخ الحديث مثل: حرب ١٩٤٨ وثورة العام ١٩٣٦، أو التاريخ الوسيط مثل العهد العثماني، أو التاريخ القديم مثل البيوسيين.

نشأة الأحزاب والحركات والفصائل الفلسطينية المعاصرة في الوطن والشتات، مثل: حزب الشعب الفلسطيني، حركة الأرض، حركة أبناء البلد، حركة فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباقي الجهات الفلسطينية.

مصطلحات سياسية، مثل الاتفاق الأردني / الفلسطيني المشترك إلى اتفاق (أوسلو) وصولاً إلى اتفاقية المرحلة الانتقالية.

مصطلحات جغرافية مثل: إصبع الجليل والجولان.

مصطلحات دولية مثل: الانتداب، وحق تقرير المصير.

مفاهيم قانونية مثل: الحكم الذاتي، والحكومة المؤقتة.

مصطلحات رافقت الثورة الفلسطينية مثل: الرصد الثوري، وال٢٣.

مصطلحات ظهرت بعد تشكيل السلطة

الفلسطينية مثل: العائدون، المجلس التشريعي. مصطلحات ترافقت مع احتلال القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، مثل: النازحون، العقوبات الجماعية، لَم الشمل.

مصطلحات ترافقت مع النهوض الشعبي في الأراضي المحتلة، مثل: انتفاضة، منع التجول.

مصطلحات ارتبطت بالتسوية السياسية، مثل: مؤتمر مدريد، مبادرة الأمير فهد.

وتمثل هذه العناوين نماذج محدودة للمصطلحات والمفاهيم الواردة في الموسوعة. تبدأ الموسوعة بموضوع (أبطال العودة) لتعطي ملخصاً عن نشأة وعمل تلك المجموعة التي تبنت الكفاح

المسلح لتحرير فلسطين إثر اتفاق بين أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية المناضل الراحل أحمد الشقيري وحركة القوميين العرب، ومثلما تتحدث الموسوعة عن هذه المجموعة فهي تتحدث عن ستة عشر تنظيمًا مسلحاً وأربعة أحزاب فلسطينية،

وضمن المواضيع التي تشكل تهديداً مباشراً لأفراد الشعب الفلسطيني يأتي موضوع الإبعاد الذي تتم معالجته من نواح قانونية؛ كونه يشكل جريمة حرب من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني والاتفاقات الدولية التي تنصّ على حماية المدنيين أثناء الحرب، كما تنصّ على حماية سكان المناطق

الخاضعة للاحتلال الأجنبي وتمارس إسرائيل هذا السلوك غير عابئة بكل القوانين والمواثيق الدولية، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وهي الاتفاقية التي تتناولها الموسوعة بشكل موسع في موضوع مستقل.

مستقل.

ومن المواضيع المهمة التي توثقها الموسوعة، ملخصات تاريخية عن ثورة البراق وثورة العام ١٩٣٦، وقرار التقسيم، كما نجد تفصيلات عن الاتفاقات التي ما زالت تراوح مكانها رغم مضي قرابة عقدين من الزمن على انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وتشمل خمسة اتفاقات تلت اتفاق (أوسلو) بين (م.ت.ف) وإسرائيل، وقد احتوت على النصوص الكاملة لخطابات الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والتي تم توقيعها من قبل ياسر عرفات وإسحاق رابين قبل اللقاء الذي تم في ١٣/٩/١٩٩٣ في البيت الأبيض الأميركي. وإضافة إلى نصوص رسائل الاعتراف المتبادلة، فإننا نجد ملخصاً لأهم البنود التي تناولتها كل هذه الاتفاقيات بما فيها اتفاق القاهرة للعام ١٩٩٤.

تتناول الموسوعة بشيء من التفصيل، اتفاقية (سايكس بيكو) وهي الاتفاقية التي تقاسمت بموجبها دول الحلفاء الثلاث في الحرب (العالمية الأولى) - بريطانيا وفرنسا وروسيا - النفوذ الاستعماري في منطقة الشرق الأوسط، حيث تقاسمت الأطراف الثلاثة تركة الدولة العثمانية في المنطقة^٢ ولم يعرف العرب شيئاً عن هذه الاتفاقية إلى أن كشف عنها البلاشفة الذين استولوا على السلطة في روسيا، وحين طلب الشريف حسين من المندوب السامي البريطاني في القاهرة تفسيراً لما ورد في المذكرة التركية، حصل على رد مضلل من وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور لا يقر ولا ينفي الاتفاقية، وقد تعامل الشريف حسين بإيجابية

مع الرد البريطاني.

تعالج الموسوعة، أيضاً، موضوع إصبع الجليل، وهو مصطلح سياسي/ جغرافي، جاء نتيجة ترسيم الحدود بين فلسطين وسورية ولبنان من قبل حكومتي الانتداب البريطانية والفرنسية، وتشمل هذه المنطقة الجغرافية منابع بانياس ودان، وكل مرج الحولة حيث يصب نهر الحاصباني، وقد لعب مندوب الحركة الصهيونية دوراً في إقناع الحكومة الفرنسية إبقاء هذه المنطقة تحت الانتداب البريطاني.

كما تتناول الموسوعة بإسهاب موضوع أملاك الغائبين، وهو التعبير الذي استخدمته سلطة الاحتلال للسيطرة على أراضي وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين «من بقي منهم داخل الوطن، ومن طرد إلى دول الجوار بقوة السلاح». الترانسفير: «هو أحد المصطلحات السائدة في الفكر الصهيوني، ويقصد به ترحيل ونقل الفلسطينيين إلى بلاد مجاورة أو بعيدة»^٣ بهذا التعريف تتناول الموسوعة هذا الموضوع، وقد احتل هذا المفهوم موقعاً مركزياً في الفكر الاستراتيجي للحركة الصهيونية منذ العام ١٨٨٢ وعلى الرغم من تطبيق هذه الأفكار على نطاق واسع عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، فقد عاد هذا المفهوم لتصدر قائمة أولويات عمل الحكومة الإسرائيلية بهدف تحقيق هدفين رئيسين: ١- استكمال الاستيلاء على أرض فلسطين التاريخية. ٢- استكمال طرد الفلسطينيين إلى مكان آخر داخل بلدهم أو خارجها.

التوازن الديمغرافي: «هو الكم النسبي للسكان

الفلسطينيين في الداخل نتيجة الولادة أو الهجرة المعاكسة أو توقفها. إن تحليل التوجهات الديمغرافية للفلسطينيين يشير إلى أن العوامل المؤثرة في التغيرات السكانية تعتمد اعتماداً مباشراً على قوى خارجية تحدد حجم ومعدل التوزيع العمري للهجرة؛ بهذا التعريف تتحدث الموسوعة عن التطور الديمغرافي العربي واليهودي، وسنحاول إلقاء نظرة سريعة على هذين الموضوعين لارتباط كل منهما بالآخر من جهة، ونظراً لتأثيرهما الإستراتيجي المدمر والبعيد المدى على القضية الفلسطينية والصراع العربي / الإسرائيلي بمجمله.

في المصطلح الأول، يستخدم الإسرائيليون كلمة الترانسفير؛ لأنها «كلمة لينة أكثر نعومة من كلمة الطرد» وتعني كلمة (Transfer) الإنكليزية: «نقل الأموال والأموال»، تتناول الموسوعة هذا الموضوع باختصار جيد، منذ أقامت الحركة الصهيونية دولة إسرائيل على أساسه وحتى عودة هذه الأفكار إلى واجهة الأحداث في الوقت الراهن. ويهدف استخدام هذا الأسلوب إلى الحد من عدد السكان الفلسطينيين، لكون النمو السكاني الفلسطيني يشكل هاجساً مقلقاً يبالغ الإسرائيليون في الحديث عنه وفي تقدير خطورته لأسباب تستند ظاهرياً إلى زيادة معدل النمو الطبيعي للفلسطينيين عنه لدى اليهود، بينما تكمن الأسس في التفكير العنصري الذي بلورته، مؤخراً، أفكار أرنون سوفير، وتدرج الموسوعة هذه الأفكار التي أصبحت مرجعاً لليمين واليسار في إسرائيل في الحديث عن

الترانسفير، كما تدرج ملخصاً من أحد عشر بنداً لمشروع الترانسفير الذي وضعه حزب (موليدت) والذي تشاركه الدعوة إلى تطبيق هذا الاصطلاح أحزاب (الاتحاد الوطني) و(حيروت) و(المفدال).

في المفهوم الثاني، يلاحظ الكاتب في الحديث عن التوازن لدى الإسرائيليين وجود مرحلتين من الاستيطان في الضفة الغربية، تمتد الأولى بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٧ وتأتي الثانية بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٤ وهي الفترة التي سيطر فيها حزب (الليكود) على الحكم في إسرائيل. وقد سجلت المرحلة الأولى نمواً سكانياً بلغ ٦٥٪ وارتفع في المرحلة الثانية إلى ١٢١٪ وازداد النمو السكاني بدرجة كبيرة بعد العام ١٩٨٢ ليتضاعف خلال سنتين، وبلغت الزيادة السنوية ٥٤٠٠ مستوطن في عهد (الليكود) بينما كانت لا تتعدى ٧٧٠ مستوطناً في المرحلة الأولى. وفي الموسوعة معلومات إحصائية عن عدد المستوطنين وأماكن استيطانهم وتفاصيل عن عدد ونسبة المستوطنين في المستوطنات الصغيرة والكبيرة، ومعلومات إحصائية عن معدل حجم العائلة ومتوسط الأعمار ومكان ميلادهم قبل استيطانهم في الضفة الغربية.

تحت هذا العنوان، أيضاً، يتناول الكاتب الواقع الديمغرافي للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، ويشير إلى عدم توفر المعلومات الإحصائية عنهم، وعدم إجراء أي إحصاء للسكان منذ العام ١٩٦٧ ويشير إلى أرقام

إحصاء تقديرية ليقول في النهاية إن عدد سكان الضفة الغربية قد بلغ (٧٨٧) ألف نسمة العام ١٩٨٤ باستثناء السكان اليهود والعرب المقيمين في القدس إضافة إلى (١٥٠) ألف نسمة من حاملي هوية الضفة الذين يعيشون في الخارج، وبعد ذلك يعود إلى الحديث عن عدد السكان البالغ (٥٨٦) ألف نسمة، العام ١٩٦٧، ويتابع الحديث عن نسبة الزيادة والتغيرات التي طرأت عليها بعد النكسة والعوامل المؤثرة في تصاعد الهجرة أو استقرار عدد السكان خلال فترة الحكم الأردنية كما يشير إلى هجرة ٢٠٪ منهم نتيجة حرب العام ١٩٦٧. ويختصر الحديث عن الهجرة الداخلية لعدم توفر المعلومات، ويمر على الحوافز الأردنية للهجرة قبل الحرب، وتوقف الهجرة حين توافرت فرص العمل للعمال الفلسطينيين في إسرائيل.

يمكن القول: إن المطالب الإسرائيلي بالاعتراف بها كدولة للشعب اليهودي مبنية على مفهوم التطهير العرقي المشتق من أفكار سافير قبل تبلورها بفترة طويلة، وهنا يكمن مبرر طرد السكان العرب الذي حصل في العام ١٩٤٨ أو ١٩٦٧، كما ينبع التمهيد بطرد من بقي من العرب في المثلث والجليل والنقب، وهذا ما ألمحت إليه وثيقة (هرتسليا) الصادرة عن مؤتمر ميزان المناعة والأمن الوطني الإسرائيلي الذي عقد أول اجتماعاته السنوية أيام ١٩ - ٢١ كانون الأول من العام ٢٠٠٠، ويرتبط مفهوم الترانسفير بالعقيدة القائمة على/ والمطالبة بالاعتراف بإسرائيل

كدولة يهودية.

في الاصطلاح الثاني، تتحدث الموسوعة عن التغيير الديمغرافي خلال فترة محددة توقفت عند العام ١٩٨٥، ولا تتطرق إلى تسارع خطوات الاستيطان بعد ذلك التاريخ، كما تتجاهل الخطوات الحثيثة التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ توقيع اتفاق (أوسلو) حتى نهاية العام ٢٠٠٨. ولا تتحدث عن علاقة هذا الموضوع بسكان قطاع غزة. يدرك أبناء الشعب الفلسطيني - بشكل عام - أن الهجرات اليهودية، هي التي شكلت الأساس السكاني لقيام دولة إسرائيل، وبالتالي فهي تقف خلف الخسارة التي لحقت بالقضية الفلسطينية، وما استخدام تعبير الخطر الديمغرافي سوى ذريعة للتحذير من تكاثر الفلسطينيين في الداخل، وذريعة لحث الجاليات اليهودية على القدوم لمواجهة هذا الخطر وحماية إسرائيل من هذا التهديد الخطير.

ونتيجة لإدراك ما يعنيه بناء الاستيطان ورفع أعداد المستوطنين من تغيير ديمغرافي وسرقة الأراضي الفلسطينية، تأتي التصريحات المتكررة للرئيس الفلسطيني أبو مازن «بأن لا مفاوضات مع استمرار الاستيطان» ويبدو واضحاً أن هذه المشكلة بالذات، تشكل نقطة الضعف الأكثر سلبية في اتفاقية (أوسلو)، كما يبدو أن عدم قدرة الفلسطينيين على اشتراط وقف الاستيطان قبل توقيع الاتفاق، وقبولهم تأجيل موضوع الاستيطان إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، قد دق الإسفين

الأكثر خبثاً في مسار التسوية السياسية. ونلاحظ أن المصطلحين أعلاه لا يتطرقان إلى المخاطر التي ينطوي عليها كلاهما.

الجدار الفاصل: هو أحد المصطلحات التي تتناولها الموسوعة «وهو جدار إسمنتي عازل ارتفاعه ثمانية أمتار، ويعتبر من الناحية المادية منظومة من الوسائل والتجهيزات الهادفة إلى أداء وظيفة مزدوجة: منع عمليات التسلل والإنذار بحصولها. وهو يتكون من سياج إلكتروني يحذر من كل محاولة لاجتيازه. من شرق الجدار وبجواره يتم شق (طريق خدمة)، وإلى جانبه سياج وبعده قناة أو وسيلة أخرى ترمي إلى منع اقتحام السياج بمركبة. وغرب الجدار يخطط لإقامة ثلاثة طرق: لتقصي الأثر، يرمي إلى الكشف عن آثار اجتياز الجدار، وطرق دوريات وطريق مركبات مجنزرة. وقرب الطريق الأخير سيقام سياج آخر».

يشكل هذا الاقتباس المطول، النص الحرفي لتعريف الجدار كما ورد في الموسوعة، وتتبع ذلك معلومات عن متوسط عرض الجدار، والمرحلة الأولى التي أطلق عليها اسم مشروع جدار الفصل ثم أطلق عليه شارون اسم طريق آخر (أ)، وتمّ إنجازه بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٣١ بطول (١٢٨ كم) بين قرية سالم، قرب جنين، ومستوطنة (الكنا) وازداد طول الجدار من (١١٦ كم) أثناء مصادقة الحكومة عليه إلى (١٥٠ كم) وتتضمن هذه المرحلة بناء مقطعين بطول (٢٢,٥ كم) في مسار (غلاف القدس). في

المرحلة الثانية بناء طريق آخر (ب) في مسار يغلف مستوطنات (جلبوع) بين قريتي سالم وتياسير. وتتضمن المرحلتان الثالثة والرابعة بناء طريق آخر (ج) يمتد بين مستوطنة (الكنا) ومعسكر (عوفر) بطول (٢١٠ كم) وطريق آخر (د) يبدأ من جنوب القدس حتى (عراد) بطول (١٢٠ كم)، وتتضارب المعلومات التي تناقلتها وسائل الإعلام الإسرائيلية حول طول الجدار الحقيقي بين (٦٠٠-١٠٠٠ كم) ويتم ضمن هذه الفقرة مقارنة سريعة بين الجدار والسياج الذي بنته إسرائيل في السنوات الأولى لاحتلال قطاع غزة، ويتطابق هذا السياج مع خط الهدنة السابق لحرب حزيران مع تعديلات طفيفة ولا يؤثر على أنشطة سكان القطاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد أبقى على المنافذ البرية مفتوحة بين غزة ومصر وإسرائيل.

الآثار المباشرة التي ترتبت على بناء الجدار العازل: وهنا يورد الكاتب أحد عشر بنداً تتضمن تفاصيل عن أرقام مساحة الأراضي المصادرة في قرى الضفة الغربية. وعدد السكان الذين يعزلهم الجدار خاصة مواطني القدس الشرقية.

نظراً للأهمية التي ينطوي عليها هذا المصطلح، والأبعاد السياسية والاقتصادية التي تجعل الحديث عن قيام دولة فلسطينية، مجرد ثرثرة يطلق الإسرائيليون بالوناتهما حينما يلمسون بعض المؤشرات على توجه دولي لتطبيق حل الدولتين، وحيث تناول الكاتب ردود الفعل الواردة أعلاه، فسنعرض بعض الملاحظات التي لم يتم تناولها في

هذا المجال ومنها:

لم يتطرق الكاتب لمختلف التسميات التي أطلقت على هذا الجدار، فقد استخدم الفلسطينيون تعابير مثل الجدار العنصري، الجدار العازل، جدار الضم والفصل العنصري، واستخدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعبير (الجدار) واستخدم كاتب الموضوع المصطلح الإسرائيلي (جدار الفصل).

لم يتطرق الكاتب إلى إحالة الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الموضوع إلى محكمة العدل الدولية لأخذ رأيها حول قانونيته، ولم يشر من قريب أو بعيد إلى رأي هذه المحكمة، كما لم يشر إلى قرار الجمعية العامة حول هذا الموضوع، مع أنه تناول ردود الفعل الدولية والمواقف الأوروبية والأميركية والإسرائيلية.

أيضاً لم يشر الكاتب إلى موقف منظمة التحرير الفلسطينية، ومواقف منظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الإفريقي، ولا إلى القانون الدولي الذي يعتبر ضم أراضي الغير بالقوة أو الاستيلاء عليها جريمة حرب مخلة بسلم الإنسانية وأمنها.

لم يشر الكاتب إلى ردود الفعل الشعبية الفلسطينية المناهضة لبناء الجدار، ولا إلى عدد الشهداء والجرحى الذين سقطوا في المواجهات؛ دفاعاً عن أراضيهم المصادرة نتيجة بنائه. ويفضل الاهتمام بكل الملاحظات السابقة.

الموقف الأميركي: هنا يتحدث كاتب الموضوع عن تعامل الإدارة الأميركية مع قضية الجدار، ويورد أقوال بوش وتصريحات إدارته المتباينة بين القلق والانتقاد الصريح والتحفظ الضمني، ثم

تصريح المبعوث الأميركي بيرنز المطمئن لإسرائيل بأنه «إذا كان الجدار يتعلق بأمنها، فإننا نلتزم بذلك بشدة».

الموقف الأوروبي: نجد تحت هذا العنوان الفرعي، اختصاراً للموقف الأوروبي الذي لم يتبلور بشكل واضح، ولم يتعد الشجب والمطالبة بعودة الأمور إلى نصابها، فقد وصفه توني بلير بالأمر المقلق، وقالت الخارجية الفرنسية: «إنه يعيق تقدم عملية السلام». وقال مبعوث السلام الأوروبي مارك أوتي: «إنه إجراء لا مبرر له».

الموقف الإسرائيلي: وهنا يؤكد الكاتب أن إسرائيل واصلت صلفها؛ لأن الفلسطينيين لا يفهمون لغة أخرى، ويورد تحدي شارون للرئيس بوش وأقوال نتنياهو، كما يشير إلى الجدل الذي أثاره الجدار في أوساط المسؤولين الإسرائيليين من مختلف التيارات المؤيدة والمعارضة سياسياً واقتصادياً له، بما في ذلك تعليقات الصحافة الإسرائيلية.

الحروب العربية الإسرائيلية: تتناول الموسوعة باختصار جيد ومفيد مصطلحات: حرب ١٩٤٨، و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢. في الحرب الأولى من هذه الحروب، يتناول الموضوع الإطار السياسي لها ومقدماتها السياسية: وتشمل: أ- عقد المؤتمر الصهيوني الـ ٢٢ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٤٦ الذي نصت قراراته على تكليف ديفيد بن غوريون إعداد الجيش لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين. ب- في الثاني من نيسان ١٩٤٧ طلبت الحكومة البريطانية إدراج (المسألة

الفلسطينية) على جدول أعمال الأمم المتحدة .
ج - عقدت الجامعة العربية يوم ٧/١٠/١٩٤٧ مؤتمر (عاليه)، في لبنان، وقرراتخاذ الاحتياطات العسكرية، ورفع الخبراء العسكريون توصياتهم إلى مجلس الجامعة العربية، وعلى الأثر تقرر تعيين اللواء صفوت إسماعيل قائداً عاماً للقوات العربية خارج وداخل فلسطين وتعيين فوزي القوقجي قائداً عاماً لجيش الإنقاذ. د - في هذا الإطار بذلت الولايات المتحدة جهوداً لصالح الحركة الصهيونية ولقيت جهودها دعماً حاسماً من الاتحاد السوفيتي. هـ - يوم ٢٩/١١/١٩٤٧ عُرض قرار التقسيم رقم (١٨١) على التصويت وأقر بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ١٣ صوتاً وامتناع ١٠ دول عن التصويت.

بعد هذا العرض الموجز، يتحدث الكاتب عن مراحل الحرب بشيء من التفصيل وثمة تضارب في تواريخ هذه المراحل حيث ورد في أحد العناوين الفرعية أن المرحلة الأولى امتدت من كانون الأول ١٩٤٧ إلى ١٤ أيار ١٩٤٨ (ص ٢٠٢ - ٢٠٣) وورد في الجدول (ص ٢٠٥) مرحلة القتال الأولى ١٥/٥ - ١٠/٦/١٩٤٨. والتضارب نفسه بين التواريخ بين العنوان الفرعي (ص ٢٠٥) بأن المرحلة الثانية للحرب كانت بين ١٥/٥ - ١٣/٣/١٩٤٨ وفي الجدول (الصفحة نفسها) مرحلة القتال الثانية من ٩/٧ - ١٧/٧/١٩٤٨، لكن الموضوع يتحدث بالأرقام عن عدد القوات المتعلقة بميزان القوى العسكرية في المرحلة الأولى من الحرب، في الجانب العربي كل من: ١- كتائب

الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني ومجموع عدد قواتها سبعة عشر ألف جندي موزعين على قوة ضاربة تضم بين ٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ مقاتل، ويضم التشكيل الثاني عدداً من المقاتلين المقيمين في قراهم ويقدر عددهم بعشرة آلاف مقاتل، وكانت هذه القوات تعاني من ضعف التسليح.
٢- جيش الإنقاذ وترجح بعض المصادر أن الذين دخلوا فعلاً من هذا الجيش إلى فلسطين لا يتجاوز ٤٦٦٠ مقاتلاً. وإلى جانبه عدد من المتطوعين من جماعة (الإخوان المسلمين) المصرية، وانضم إليها متطوعون من السودان وليبيا وتونس كما شارك معها متطوعون من جمعية (مصر الفتاة). وضم الجانب الصهيوني في المرحلة الأولى من الحرب: ١- قوات (الهاغانة) من ١٢ لواء أبرزها (وحدات البالماخ). ٢- المنظمات الإرهابية وأبرزها (الأرغون) وكان تسليحها جيداً ويتقدم باطراد، وتتفوق كمّاً ونوعاً على القوات العربية. أما المرحلة الثانية من الحرب، فقد جاءت بعد مرور أربعة أشهر على القرار الذي اتخذه رؤساء الوزراء العرب بأن «يتخذوا من التدابير ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم» وقرر مجلس الجامعة العربية يوم ١٢/٤/١٩٤٨ زحف الجيوش العربية على فلسطين وتلا ذلك اجتماع في عمان يوم ٣٠/٤/١٩٤٨ وقرر حشد ستة فرق عسكرية كاملة التسليح وستة أسراب من الطائرات المقاتلة الفاذقة، ثم اجتمع ممثلو العرب يوم ١١/٥/١٩٤٨ في دمشق وقرروا إنشاء قيادة عامة لجميع القوات النظامية وغير النظامية يتولاها

الملك عبد الله ودخلت جيوش خمس دول عربية إلى فلسطين .

في نهاية المقال عن هذه الحرب يلخص أسباب الهزيمة بعدة بنود أبرزها عدم وضوح الغرض الإستراتيجي من هذه الحرب، وعدم تحديد هدف عملياتي واضح، وبدء الجيوش العربية الحرب بما لا يزيد على ٢٠ ألف مقاتل مقابل ٦٠ ألف مقاتل صهيوني . ونتج عن هذه الحرب احتلال ٧٨,٥٪ من أراضي فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني، وانتهت بإبرام أربع اتفاقيات هدنة دائمة بين إسرائيل وكل من مصر ولبنان والأردن على التوالي .

حرب ١٩٥٦ : وعرفت بالعدوان الثلاثي على مصر وجاءت إثر تأميم جمال عبد الناصر قناة السويس، وباستعراض الإطار السياسي لهذه الحرب نجد: أ - تحدد دور إسرائيل فيها من خلال توقيع اتفاقية (سيفر) التي نصت على أن تشن إسرائيل إغارة عسكرية قرب منطقة القناة وتشمل الإنزال الجوي عند ممر متلا . ب - ينبغي أن يذكر بعد بدء التنفيذ أن العملية تعرض قناة السويس للخطر كذريعة للتدخل البريطاني والفرنسي . ج - عملت إسرائيل على تهديد قناة السويس باحتلال الأراضي الواقعة إلى الشرق منها والاستيلاء على مضيق تيران، وتدمير القوات المصرية في سيناء، والقضاء على قواعد المقاومة في قطاع غزة . ثم يستعرض الكاتب وقائع هذه الحرب وتطوراتها بما في ذلك النتائج والاستنتاجات ليصل في نهاية الموضوع إلى القول إن مصر لم تحقق نصراً عسكرياً

في الحرب لكنها خرجت منتصرة سياسياً، وحرمت أطراف العدوان الثلاثي من تحقيق أهدافهم الأساسية .

حرب ١٩٦٧ : «هي الحرب الثالثة في الحروب العربية / الإسرائيلية، عرفت باسم حرب (حزيران) أو حرب (الأيام الستة) وقد تكون أقصر الحروب من حيث مداها الزمني ولكنها الأكثر عمقاً والأطول امتداداً من حيث مفاعيلها وتأثيراتها الإستراتيجية المتواصلة على مجمل الصراع العربي / الإسرائيلي»^٦ ومن خلال تناول هذا المصطلح، يتم إلقاء الضوء على الإطار الإستراتيجي لهذه الحرب من خلال متابعة التطورات والعوامل التي ساهمت في التقدم باتجاه الحرب، ومنها على سبيل المثال: أ - ملأت الولايات المتحدة الفراغ الذي خلفه الفشل السياسي لبريطانيا وفرنسا بعد حرب ١٩٥٦ وقدمت الضمان لإسرائيل بصدد حق مرور سفنها في خليج العقبة . ب - التدخل الأمريكي في لبنان إثر الحرب الأهلية اللبنانية العام ١٩٥٨ والتدخل البريطاني في الأردن بعد ثورة ١٤ تموز التي أنهت النظام الملكي في العراق . ج - بدأ توريد الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل . د - الإشارة الأمريكية الرسمية عن إمكانية حيازة إسرائيل القنبلة النووية، وتصريح جمال عبد الناصر: «... نحن، أيضاً، نستطيع صنعها» . هـ - تكليف أجهزة معاهدة الدفاع المشترك التخطيط لإحباط المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه روافد نهر الأردن إلى النقب من قبل مجلس الجامعة العربية

المنعقد بتاريخ ٢٨/٨/١٩٦٠. ح - قرر مؤتمر القمة العربي خلال اجتماعه ١٣-١٧/١/١٩٦٤ إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية. حددت القمة العربية في اجتماعها الثاني الذي عقد في ٥-١١/٩/١٩٦٤ هدفاً نهائياً هو تحرير فلسطين، وهدفاً عاجلاً هو تعزيز الدفاع في الدول التي تجري فيها روافد نهر الأردن.

* أصدرت القمة الثالثة (١٣-١٧/٩/١٩٦٥) ميثاق التضامن العربي.

* توافقت هذه القرارات مع تدهور العلاقات بين مصر وأميركا.

* التغير الجذري الذي طرأ على مستوى مبادرات الطلائع الشعبية الفلسطينية المستقلة، والتوجهات العربية الرسمية لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

بعد هذا الاستعراض، يتحدث الكاتب عن المقدمات المباشرة للحرب ومنها: أ - تحريك وحدات مقاتلة مصرية إلى سيناء. ب - طلب الخارجية المصرية من القوات الدولية التجمع في قطاع غزة ثم سحبها لاحقاً. ج - إعلان التعبئة العامة واستدعاء الاحتياط في إسرائيل. د - إعلان عبد الناصر إغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. هـ - توقعت تقارير الاستخبارات الروسية والأميركية نشوب الحرب في مطلع شهر حزيران، وأعلن عبد الناصر أنه يتوقع أن تبدأ إسرائيل الحرب خلال يومين أو ثلاثة ثم أكد أنها ستبدأ يوم ٥/٦/١٩٦٧. وهذا ما حصل وما يتحدث عنه كاتب الموضوع في الصفحة ٢١٢ -

٢١٣ من الموسوعة.

حرب ١٩٧٣: «هي الجولة الرابعة في الحروب العربية / الإسرائيلية التي اندلعت في السادس من تشرين الأول ١٩٧٣ م...»^٨ ويرد هنا أن هذه الحرب قد انطلقت من إستراتيجية عربية شاملة مقارنة بالجولات السابقة، وكانت لها أهداف عسكرية محدودة، وتميزت بإعداد أفضل من سابقتها وبمهارات أرقى في إدارتها، وبمستوى عال من التنسيق والتعاون العربي المشترك. وتحت العنوان الفرعي تتناول الموسوعة الإطار السياسي لهذه الحرب:

* تحول استرداد الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ إلى هدف واضح تخضع له جميع الأهداف الأخرى.

* جرت ترجمة التوجهات العربية بمعركة (رأس العش) بعد عشرين يوماً وإغراق المدمرة الإسرائيلية (إيلات) يوم ٢١/١٠/١٩٦٧.

* بدأت حرب الاستنزاف بتاريخ ٨/٣/١٩٦٨.

* دخلت الدبلوماسية الأميركية وعرضت مشروع (روجرز)^٩ يوم ٢٥/٦/١٩٧٠.

* سبق هذه المبادرة جهود عربية لحشد القوات العربية، وتم الاتفاق في مجلس الدفاع العربي المنعقد في ٣٠/١/١٩٧٣ على تقسيم مسرح العمليات إلى ثلاث جبهات: شمالية، وتشمل جميع القوات السورية والعربية التي توضع بإمرتها. وشرقية، وتشمل القوات الأردنية والعربية التي توضع تحت قيادتها. وغربية،

وتشمل القوات المصرية والعربية التي توضع تحت قيادتها .

* نشطت قوات الثورة الفلسطينية في تلك الفترة وشكلت معركة الكرامة في ٢١/٣/١٩٦١ نقطة تحوّل مفصلية، إلا أنها أجهضت نتيجة لأحداث أيلول ١٩٧٠ .

* تمكنت قوات الثورة من إعادة تنظيم صفوفها والاستعداد لتطوير حرب العصابات على أسس شبه نظامية مكنتها من لعب دور في جبهة رابعة في جنوب لبنان .

إضافة إلى هذا تتابع الموسوعة التطورات السياسية على الساحة الدولية وصولاً إلى: وقائع حرب ١٩٧٣ وتطوراتها: «هي الجولة الرابعة في الحروب العربية الإسرائيلية...»^{١٠} تتناول الموسوعة هذا المصطلح باتباع مجريات الحرب بدءاً من خطة الخداع والتمويه المصرية الناجحة إلى الضربة الجوية التمهيدية التي نفذتها مائتا طائرة مصرية وشاركت فيها مائة طائرة سورية قاذفة مقاتلة في تمام الساعة ١٤,٠٥ يوم

١٠/٦/١٩٧٣ إضافة إلى قصف مدفعي من ألفي مدفع ميدان وألف مدفع دبابة على كل المواقع الإسرائيلية المواجهة للجبهتين المصرية والسورية، ثم تقدّم القوات المصرية وعبور ٥٠٠ دبابة مصرية قناة السويس في اليوم التالي، وتقدّم القوات السورية واختراق الدفاعات الإسرائيلية في الجولان، إلى الهجوم الإسرائيلي المعاكس يوم ٨/١٠/١٩٧٣ إلى مشاركة اللواء المدرع العراقي على جبهة الجولان يوم ١٢/١٠ إلى

تطوير الهجوم المصري يوم ١٤/١٠، حتى يصل إلى دور قوات المقاومة الفلسطينية في هذه الحرب والتي يمكن العودة إليها في الصفحة رقم ٢١٧ - ٢١٨ من الموسوعة .

نتائج واستخلاصات حرب ١٩٧٣ : ترد في الموسوعة عشر نتائج أبرزها :

١- استخدام النفط كإحدى أدوات وأسلحة الإستراتيجية العربية .

٢ - تدخل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية غير المباشر عبر جسر جويين استخدم فيهما السوفيت ٩٣٥ طلعة جوية نقلت ٢٦٠٠٠ طن من الأسلحة إلى مصر وسورية، واستخدم الأميركيون ٨١٥ طلعة جوية نقلت ٢٨٠٠٠ طن من الأسلحة والذخائر إلى إسرائيل .

٣- شكلت الحرب الجوية أحد المظاهر الجديدة لهذه الحرب ولعبت القوات الجوية المصرية والسورية وبعض الأسراب العراقية دوراً مهماً في مجرياتها، ومثل ذلك كان دور الحرب الإلكترونية .

٤ - تميّزت هذه الحرب بالتداخل الشديد بين العناصر الحربية والمسلحة وبين العناصر السياسية والدبلوماسية، خاصةً بعد الاجتماع الأول بين الطرفين المصري والإسرائيلي عند الكيلومتر (١٠١) يوم ٢٨/١٠ .

٥ - من النتائج المهمة لهذه الحرب على الصعيد الفلسطيني، موافقة الأمم المتحدة على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل الشعب الفلسطيني لديها ومنحها صفة مراقب دائم

لتكون أول حركة تحرر تحظى بهذا الموقع في هذه المنظمة الدولية.

حرب ١٩٨٢: «هي الجولة الخامسة في الحروب العربية الإسرائيلية، الأطول زمناً من بينها، والأكثر أثراً وتأثيراً في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي مصير القضية الفلسطينية...»^{١١} بعد هذا التعريف تتناول الموسوعة تفاصيل هذه الحرب التي بدأت يوم ١٩٨٢/٦/٦ وانتهت فعلياً يوم ١٩٨٢/٨/٣١ وهي الحرب التي شنتها حكومة اليمن الإسرائيلي بزعامة مناحيم بيغن. وجاءت بعد التغيرات السياسية على الساحة الإقليمية - إثر معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية - والدولية بوصول الرئيس رونالد ريغن إلى البيت الأبيض في واشنطن، وثورته الخميني في إيران وانعكاساتها على النسيج الطائفي اللبناني.

المقدمات المباشرة لحرب ١٩٨٢: تورد الموسوعة عدة عناصر أبرزها: ١- تعزيز المكانة السياسية في الإستراتيجية الأميركية من وجهة نظر الرئيس ريغن الذي يرى في صراع الشرق الأوسط امتداداً للصراع الأساسي مع الاتحاد السوفيتي. ٢- لهفة الحكومة الإسرائيلية وخاصة وزير دفاعها شارون على توقيع «مذكرة التفاهم الإستراتيجي» مع الولايات المتحدة الأميركية، وقد أفصح بيغن عن هذه الرغبة بقوله لوزير الدفاع الأميركي: «إنه كان من عادة بن غوريون القول: إذا كنتم في صدد خوض سياسة يمكن

أن تنفضي إلى حرب، فمن الحيوي أن يكون لديكم قوة عظمى وراءكم». ٣ - استحقاق انتخابات الرئاسة في لبنان المقررة في منتصف صيف العام ١٩٨٢ وحرص إسرائيل وأميركا على فوز مرشحهما. ٤ - إطلاق يد إسرائيل في لبنان كتعويض عن انسحاب قواتها من سيناء في ٢٥ نيسان ١٩٨٢. ٥ - القصف المدفعي الفلسطيني المؤثر رداً على الاعتداء الواسع الذي شنته إسرائيل على مقر القيادة الفلسطينية وسط مدينة بيروت، وهو الرد الذي أثار خشية إسرائيل من تنامي قوة الفلسطينيين ودفعها إلى هذه الحرب.

بعد هذا العرض، تتناول الموسوعة مخطط وأهداف حرب ١٩٨٢: فقد حددت إسرائيل أهدافها ب: ١- تدمير (شبه الدولة) التي أقامتها منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وإيجاد حل يتطابق مع الأطماع الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتصفية مشكلة اللاجئين. ٢- طرد السوريين من لبنان وإضعاف دور سورية الإقليمي. ٣- إنشاء حكومة لبنانية تحميها الدولة العبرية. ٤ - تقدير شارون بأن نجاحه في هذه العملية سيؤدي إلى ضمان تفوق إسرائيلي لثلاثين سنة قادمة. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم شارون قواته العسكرية المتفوقة كماً ونوعاً، وأشرك كافة وسائطه الحربية، واعتمد على سرعة الحركة والمناورة بالقوات المحمولة جواً وبحراً لتحقيق أقصى اختراق ممكن في

أقصر وقت، واعتمد على كثافة النيران وتركيز القصف البري والجوي والبحري لإحداث صدمة في صفوف القوات الفلسطينية.

بعد هذا العرض المختصر، تتابع الموسوعة خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت: ويتحدث بالتفصيل عن وصول الموفد الأميركي فليب حبيب إلى بيروت يوم ٦/١٤، وضغوطه على «هيئة الإنقاذ الوطني» اللبنانية، ورفضه الحديث مع منظمة التحرير إلى أن تمكن من وضع خطة تقضي بخروج القوات الفلسطينية من بيروت وضمان أمن المخيمات الفلسطينية، وقد قبلت بالخطة كافة الأطراف يوم ٨/١٢، وأقرها مجلس الوزراء اللبناني يوم ٨/١٨، وبدأ تنفيذها يوم ٨/٢١ لغاية ٨/٣١/١٩٨٢.

في تقييم نتائج حرب ١٩٨٢: يخلص الموضوع إلى أن الانعكاسات العسكرية والسياسية لهذه الحرب على أطراف الصراع، ونتائجها المباشرة وغير المباشرة على منظمة التحرير، قد أدت إلى انطلاق المبادرات والمشاريع السياسية التي تبحث عن تسوية الصراع العربي / الإسرائيلي، وأولاها مبادرة الرئيس الأميركي ريغن ١٩٨٢/٩/٢.

تجدر الملاحظة أن استعراضنا لمصطلحات هذه الحروب، يتعلق بهذه النماذج التي أدرجتها الموسوعة، للاستفادة من دروسها؛ لأنها الأكثر تأثيراً على حاضر ومستقبل الصراع العربي / الإسرائيلي وعلى القضية الفلسطينية، وخاصة

ما نتج عن حرب ١٩٦٧ من تغيير عميق على الأهداف الإستراتيجية العربية التي تحولت من تحرير فلسطين إلى إزالة آثار العدوان. وأيضاً تأثير هذه الحروب السلبي على التوجه نحو التسويات السياسية، مع سقف من المطالب العربية والفلسطينية أدنى بكثير مما عرضه قرار تقسيم فلسطين.

من المواضيع الشيخة التي تتناولها الموسوعة مصطلح (سكة حديد الحجاز): «هو خط سكة حديد يربط بين دمشق في بلاد الشام والمدينة المنورة في الحجاز، وهو من محاسن الدولة العثمانية، ومن إنجازات عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٥-١٩٠٩م)»^{١٢} وقلما يتم الحديث عن هذه السكة التي لقيت اهتماماً واسعاً في العالم الإسلامي وصل إلى حد التبرع لبنائها حتى بين مسلمي الهند الأكثر فقراً، وقد تمّ تدمير أجزاء طويلة من هذا الإنجاز خلال الحرب العالمية الأولى، ومن المؤسف أن الدول العربية تجاهلت القيمة المجزية لهذا النوع من المواصلات المتدنية الكلفة، ولم تعمل على إعادة بنائه بعد مرور قرابة قرن كامل من تدميره.

ختاماً، يمكن القول: إن الجهود التي بذلت لتحقيق هذا الإنجاز وهذا العمل الموسوعي المهم، تستحق كل الشكر والتقدير لكل من بادر إلى التخطيط له ولكل من ساهم ولو بحرف واحد فيه؛ لكونه يتناول مصطلحات ومفاهيم فلسطينية تشكل عناوين بارزة لتوثيق أجزاء من إرث الشعب

الفلسطيني، يتعلق معظمها بتاريخه الحديث، وتأتي المفاهيم المتداولة حالياً مثل (الانتفاضة)، متداخلةً مع تلك المتعلقة بتاريخ الثورة الفلسطينية مثل (أبطال العودة) مع التعابير والمصطلحات الدولية كاتفاقية (سايكس - بيكو) مع التعبيرات التاريخية الموغلة في القدم مثل (الكنعانيون).

وإذ نلاحظ خلو الموسوعة من تثبيت فهرس المصادر للكثير من المفاهيم التي تحتاج إلى ذلك، وخلوها من أي تبويب أو تقسيم منهجي إلى فصول أو أجزاء، أو تسلسل تاريخي، فإننا نرجح أن مثل هذا الخلل المنهجي لم يغب عن بال المحرر أو هيئة التحرير، لكن المقدمة التي كتبها المحرر لا توضح ذلك باستثناء الإشارة إلى اتباع التسلسل الهجائي، لجعل الموسوعة سهلة لمن يتناولها.

جاءت غالبية المفاهيم التي تناولتها الموسوعة واضحةً بشكل جيد؛ الأمر الذي يرقى بهذا العمل، بحيث يشكل مرجعاً مهماً، وربما ضرورياً لمعلمي المدارس وطلاب المراحل الثانوية والجامعية، ولكل مثقف يحتاج الرجوع إلى بعض المصطلحات أو المفاهيم الفلسطينية، بصرف النظر عن افتقار بعضها إلى الدقة وتوخي الحذر في جمع المعلومات وتوثيقها، كمصطلح (فتح لاند) في الصفحة (٤٠٧) مثلاً، ويذكر هنا أن بعض المصطلحات المهمة قد غابت عن الموسوعة، خاصة ما يتعلق بالدولة الأيوبية على الرغم من تناول مصطلح الحروب الصليبية، وكذلك غاب مصطلح المماليك بما فيه من أمور تتعلق بفلسطين كمعركة عين جالوت مثلاً، وباستثناء (سكة حديد

الحجاز) لا نجد شيئاً عن الفترة العثمانية، وغابت عن الموسوعة دولة ضاهر العمر وأحمد باشا الجزائر، وحصار عكا وغزوة نابليون، ونرجح أن يكون المحرر قد لاحظ غياب مثل هذه العناوين حين قال في مقدمته «إن هذا العمل لا يدعي الإحاطة بكل شيء»، ولا ندري ما إذا تركت عمداً لطبعة قادمة متقحة للموسوعة، أو لأجزاء تالية لها.

وبالطبع، لا تهدف هذه الملاحظات إلى التقليل من قيمة هذا العمل المهم بقدر ما تهدف إلى توخي الدقة في تنقيح وتوسيع الطبعات المستقبلية، وتجميلها بصفحة لصور أبواب القدس مثلاً، وأخرى لصور قديمة عن المدن الفلسطينية وأزيائها وريفها، وما إلى ذلك مما يريح القارئ من جفاف بعض المواد.

الهوامش

- ١ - الصفحة الأولى من المقدمة.
- ٢ - صفحة ٣٥.
- ٣ - صفحة ١٤٣.
- ٤ - صفحة ١٥٣.
- ٥ - صفحة ١٤٥.
- ٦ - تقرير سفير فلسطين لدى الأمم المتحدة في جنيف السيد/ نبيل رملاوي، وقد نشر في جريدة (القدس العربي) بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢.
- ٧ - صفحة ٢٠٩.
- ٨ - صفحة ٢١٣.
- ٩ - تورد الموسوعة تفسيراً لهذا المصطلح في الصفحة ٥٥٥.
- ١٠ - صفحة ٢١٣.
- ١١ - صفحة ٢١٩.
- ١٢ - صفحة ٣٣٤.



الكتاب: مؤشر بيرتلسمان
للتحول الديمقراطي ٢٠٠٨

الكاتب: معهد بيرتلسمان
(تحرير)

الناشر: مركز الخليج للأبحاث
تاريخ النشر: أيار، ٢٠٠٩
عدد الصفحات: ٥٩٦

جاء في ملخص الكتاب
التالي: يفرض التحوّل
السلمي للأنظمة السلطوية
نحو الديمقراطية واقتصاد
السوق تحديات هائلة على
المواطنين والسياسيين، على
حد سواء، ففي جميع أرجاء
العالم وفي ظروف مختلفة
ومعدلات نجاح متفاوتة،
تكافح الجماعات التوّاقة إلى
الإصلاح من أجل ديمقراطية
بلدانها وتعزيز اقتصاد السوق
فيها. لكن يبقى الحكم الرشيد
العامل الحاسم في نجاح أو
فشل أية عملية تحوّل.

هذا الكتاب هو ترجمة
للإصدار الثالث من مؤشر
بيرتلسمان للتحوّل الذي يُنشر مرةً
كل سنتين، وفق تصنيف عالمي
يعمل على قياس ومقارنة عمليات
التحول في كافة أرجاء العالم
استناداً إلى تقارير تفصيلية حول
كل بلد. فيقيس مؤشر بيرتلسمان
للتحول هذا بصورة شاملة حالة
الديمقراطية واقتصاد السوق على
مستوى عالمي، مقدماً معلومات
شاملة حول نوعية الإدارة السياسية
في ١٢٥ بلداً في حالة تحوّل أو في
البلدان النامية، بين عامي ٢٠٠٥
و٢٠٠٧.

كما تتضمن هذه الطبعة
العربية من الكتاب قسماً إضافياً
يحتوي على مجموعة فصول
حول حالة التحول الديمقراطي
واقتصاد السوق في عدد من
بلدان الخليج.

الكتاب: السياسة الخارجية
للولايات المتحدة في أعقاب
الحرب الباردة مُهيمن عالمي أم
شرطي متردد؟

الناشر: مركز الخليج للأبحاث
الكاتب: فريزر كامرون
تاريخ النشر: آذار، ٢٠٠٩
عدد الصفحات: ٣٩٠

يقدم هذا الكتاب تقييماً
لأداء السياسة الخارجية
الأميركية في عهد الرئيس
الأسبق بل كلنتون، والرئيسين
جورج بوش وابنه جورج
دبليو. بوش. ويبحث هذا
الكتاب كذلك في الأساليب
التي انتهجتها الولايات
المتحدة الأميركية عقب الحرب
الباردة، ثم يقيم التغيرات
الثورية التي شهدتها السياسة
الخارجية والأمنية الأميركية
بعد هجمات الحادي عشر من
أيلول ٢٠٠١، ويتطرق إلى
الاتجاهات غير الواقعية التي
سادت الفترة الرئاسية الأولى
من عهد جورج دبليو. بوش،
ويشير إلى التغيرات الممكنة
في سياسته الخارجية في فترته
الرئاسية الثانية.

ويخلص الكتاب إلى الحديث
عن أولويات السياسة الخارجية
الأميركية إزاء قضايا الإرهاب
والدول المارقة أو (الشريرة)
وترويج نشر الديمقراطية
والتجارة وقضية الشرق الأوسط
وغيرها. ويتضمن الكتاب
مراجعة للمناقشات الدائرة
داخل الولايات المتحدة.



الكتاب: الإستراتيجية
الروسية بعد الحرب الباردة
وانعكاساتها على المنطقة العربية
الكاتب: لمى مضر الأمانة
الناشر: مركز دراسات
الوحدة العربية

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٤٦٢

صدر عن مركز دراسات
الوحدة العربية كتاب
”الإستراتيجية الروسية بعد
الحرب الباردة وانعكاساتها على
المنطقة العربية“ ضمن سلسلة
أطروحات الدكتوراه (٧٣)
للدكتورة لمى مضر الأمانة .

تري الباحثة لمى مضر الأمانة
أن الإستراتيجية الروسية بعد
الحرب الباردة تمر بمرحلة تحوّل
انتقالية، فهي لا تزال في
مرحلة الصيرورة، وبالتالي
تعاني تحديات جدية، داخلياً

يقول لاري إليوت في
(الغارديان) في توصيف
الكتاب: ”مع اقتراب الحرب
العالمية الثانية من نهايتها
في العام ١٩٤٤ تمّ نشر
كتابين مهمّين في الاقتصاد
السياسي، كان أحدهما
لهايك (Hayek) وهو:
(الطريق إلى العبودية)، الذي
تحدّث عن القوة الدافعة وراء
تطور السوق الحرّة في الربع
الأخير من القرن العشرين،
والثاني لكارل بولاني،
وهو (التحوّل الكبير...) .
هذا الكتاب يستحق القراءة،
فعلاً“. يقوم المترجم السوري
محمد فاضل الطباخ بترجمة
الكتاب.

كارل بولاني (١٨٨٦ -
١٩٦٤): هو من أكبر
المؤرخين الاقتصاديين في
القرن العشرين ومن أكثرهم
عمقاً في التحليل. كان أستاذاً
في جامعة أوكسفورد، وفي
جامعة لندن. من مؤلفاته:
The Essence of Fascism،
and Democracy and
the Slave Trade .



الكتاب: التحوّل الكبير:
الأصول السياسية والاقتصادية
لزمنا المعاصر
الكاتب: كارل بولاني،
ترجمة محمد فاضل طباخ
الناشر: المنظمة العربية
للترجمة

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٥٧٣

يحلّل كارل بولاني،
في هذا الكتاب، التغيّرات
الاقتصادية والاجتماعية التي
جلبها (التحوّل الكبير) بعد
الثورة الصناعية. ولا يكتفي
تحليله بشرح نواقص السوق
المنظّمة ذاتياً، بل يشمل،
أيضاً، النتائج الاجتماعية
الأليمة الممكنة لرأسمالية
السوق الجامحة. وأن ما
يستجدّ في عصر العولمة
والتجارة الحرّة يُسند إلى تحليل
بولاني أهمية متجددة.

وخارجياً. تمخضت مرحلة التحول هذه فولدت تحولات متوالية في الموقف السياسي، بدءاً من العام الأول الذي نشأت فيه روسيا الاتحادية بعد التفكك (١٩٩٢) وصولاً إلى بداية القرن الحادي والعشرين، مع وجود آفاق استمرارية، لا تبدو نهايتها قريبة حتى الآن. وقد رصدت الباحثة أبرز سمات الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة العربية، وهي الإستراتيجية التي اتسمت بالحيوية والمبادرات الإيجابية في الفترة التي تولى فيها بوتين الحكم، وذلك من خلال محاولات روسيا في عهده استمالة البلدان العربية في قضايا ذات اهتمام مشترك، وإبداء الرغبة في التوسط لحل الأزمات في المنطقة. وتتساءل الباحثة عن مدى التزام الرئيس الجديد ديميتري مدفيديف بالنهج الذي اتبعه سلفه حيال الوطن العربي. وخصوصاً بعد أن أصبح الغرب على مشارف حدود روسيا الاتحادية في إثر احتلاله أفغانستان والعراق.



الانتخابات الديمقراطية وواقع
الانتخابات في الأقطار العربية
الكاتب: علي خليفة
الكواري (محرراً)
الناشر: مركز دراسات
الوحدة العربية

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٤٣٠

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية" (ندوة)، تنسيق وتحرير الدكتور علي خليفة الكواري. يتضمن هذا الكتاب أعمال اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في الأقطار العربية، الذي انعقد في ١٨ آب ٢٠٠٧، في جامعة أوكسفورد البريطانية.

في الكتاب إحدى عشرة

ورقة بحثية، ومناقشات - شهدها اللقاء - تناولت في مجملها طبيعة الانتخابات التي أجريت في عدد من الأقطار العربية (الجزائر، الكويت، مصر، موريتانيا، فلسطين، لبنان، المغرب) من حيث مقاصدها ووظائفها، ومن حيث الكيفية التي تمت بها هذه الانتخابات، إضافة إلى دراسة خاصة بالديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية.

في البعد السياسي، لحظت أعمال اللقاء ما شهدته العقود الثلاثة الماضية، في الوطن العربي، من إجراء انتخابات على المستويين البرلماني والمحلي، وإجراء انتخابات مباشرة لاختيار رئيس الدولة، في بعض الأقطار العربية. وعلى الرغم من ذلك، لم تفض تلك الانتخابات، بمجملها، إلى تداول سلمي للسلطة، أو إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، أو حتى حدوث تغيير حقيقي في صلب الأنظمة السياسية الحاكمة وطبيعة عملية صنع القرار السياسي. كما لم

يتمكّن النخبون في أي قطر عربي من اختيار حكامهم وممثلهم بمحض إرادتهم، إن من خلال برلمان حقيقي يمثل فئات المجتمع ويعبر عن آمالها ومطالبها بشكل حقيقي بعيداً عن نفوذ السلطة القائمة، أو على مستوى رئاسة الدولة في انتخابات تنافسية حقيقية، بلا قيود تعجيزية.

في البعد النظري لمفهوم الانتخابات، لحظت الأوراق البحثية ضرورة توفر الإطار الدستوري والقانوني الذي تُجرى في سياقه الانتخابات، من حيث تمكين المواطنين من انتخاب مَنْ يكلفونه تحمّل إحدى السلطات الدستورية مدة محدّدة، وفق إرادتهم الحرة، ودون وصاية من فرد، أو قلة، مهما تكن صفتها ومكانتها. وهذا هو شرط الفاعلية، ويضاف إلى هذا الشرط الجوهري شرطان يتكاملان معه، ويشكلان ضماناً لتحقيق مقاصد الانتخابات الديمقراطية، وهما شرطا الحرية والنزاهة.

الكتاب: البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع
الكاتب: مجموعة من الباحثين
الناشر: المنظمة العربية لمكافحة الفساد

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٢٠٦

صدر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد كتاب (البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع) مجموعة من الباحثين.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه الوقائع الكاملة للحلقة النقاشية حول: (البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع) التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت يوم ٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٨. وقد شارك في هذه الحلقة عدد من المفكرين والناشطين السياسيين والمهتمين بالشأن العام، واقتصاديون من عدة أقطار عربية، إضافة إلى بعض الفعاليات البحثية والأكاديمية ممن يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية

والفكرية والثقافية المهمة بالبنية الاقتصادية والنهج الاقتصادي في الأقطار العربية.

وكما ورد في تعريف الكتاب فقد أرادت المنظمة العربية لمكافحة الفساد من خلال هذه الحلقة النقاشية تسليط الضوء على نمط التنظيم الاقتصادي للمجتمع، والاتجاهات التي تتحكم في مسار تطوره من جهة، وبين قدرة المجتمع على المحافظة على قيمه المجتمعية من جهة أخرى؛ فالتحولات في الهيكليات الاقتصادية في الأقطار العربية الناتجة عن عدم قدرتها على مواجهة تحديات العولمة، تؤدي ليس فقط إلى إضعاف قدرتها على مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وإنما إلى إضعاف قدرتها أيضاً على مواجهة الفساد.

ويضيف الناشر إن المنظمة تأمل من وراء نشر هذا الكتاب، إثارة النقاش العلمي والموضوعي حول التحولات الاقتصادية التي تجري في أقطارنا، وتأثير محصلة ذلك في البنية الاجتماعية، بما في ذلك التغيير الناتج في القيم



الكتاب: صراع على
الشرعية: الإخوان المسلمون
ومبارك ١٩٨٢-٢٠٠٧
الكاتب: هشام العوضي
الناشر: مركز دراسات
الوحدة العربية
تاريخ النشر: كانون الثاني
٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٣٩٨
يصدر هذا الكتاب عن مركز
دراسات الوحدة العربية ضمن
سلسلة أطروحات الدكتوراه
(٧٤). يرى المؤلف أن العلاقة
بين (الإخوان المسلمين) ونظام
الحكم في مصر، منذ أيام الملك
فاروق وحتى اليوم تتأرجح
بين الهدوء النسبي والعنف
والتصادم الحاد. وإذ يركّز
على مرحلة هذا الصراع في
عهد الرئيس مبارك، يشير إلى
أن التسعينيات شكّلت مرحلة

عدم التيقن التي تصاحب ثورة
المعرفة التكنولوجية، اقتصادياً
 واجتماعياً وتقنياً، في ظروف
التحوّل مع بداية الألفية الثالثة.
ويدعو إلى: نبذ الاقتصاد
الكلاسيكي، وافترضاته القائمة
على التصرف الأمثل وعلى
التوازن، وإلى بناء علم اقتصاد
جديد يُعالج التحول الاقتصادي في
ظلّ العولمة والقائم على أساس عدم
التوازن أو التوازن عند الحافة.

ساهم في إعداد الكتاب ١٨ عالماً
بارزاً يعملون في مختلف الجامعات
والمؤسسات العلمية الغربية.

وتتجسد أهمية الكتاب في
شمولية موضوعاته المطروحة في
سياق ثورة المعرفة التكنولوجية
التي تعيش البشرية بداياتها
حالياً، إضافةً إلى أنّ تنوع هذه
الموضوعات وتكاملها بالعلاقة
مع الثورة التكنولوجية،
يجعل منه مرجعاً لا غنى عنه
للمثقفين وأهل العلم والفكر،
ومصدراً مهماً يسدّ شيئاً من
الفراغ في المكتبات العربية.
يعمل وليام هلال: بروفسوراً
لعلم الإدارة في جامعة
جورج واشنطن (George
Washington) فيما يعمل
كينث ب. تايلر بروفسوراً لعلم
الاقتصاد في جامعة فيلانوف.

وثقافة العمل والإنتاج. كما
تأمل أن تأتي هذه المساهمة في
سياق تعزيز القدرات المتاحة
من أجل خلق مناخ يؤدي إلى
تعزيز ثقافة مناهضة للفساد في
مجتمعاتنا، بما يتيح لها ممارسة
واعية لدورها في إقامة الحكم
الصالح، والسير في مشروعها
النهضوي لمواكبة التطورات
الحاصلة في العالم.



الكتاب: اقتصاد القرن
الحادي والعشرين: آفاق
اقتصادية - اجتماعية لعالم متغير
الكاتب: وليام هلال وكينث
ب. تايلر، ترجمة د. حسن
عبدالله بدر ود. عبد الوهاب
حميد رشيد

الناشر: المنظمة العربية للترجمة
تاريخ النشر: آذار ٢٠٠٩
عدد الصفحات: ٦٢٤
يبحث الكتاب في آفاق
اقتصاد القرن الحادي والعشرين،
ويحاول إيضاح كثير من حالات

فارقة في علاقة النظام المصري
بجماعة الإخوان المسلمين منذ
العام ١٩٨٢. معتبراً أن السبب
الجوهري في تفسير هذا التحول
والصراع بين الإخوان المسلمين
والنظام المصري هو سعي كلٍّ
منهما إلى تكريس شرعيته بكافة
أشكالها: السياسية والقانونية
والمجتمعية.

ثم يتناول المؤلف أبعاد
التطورات الجديدة في علاقة
هذا الصراع في القرن الحادي
والعشرين من خلال دراسة
التغيرات في مصر والعالم،
والتغيرات داخل النظام،
وداخل جماعة الإخوان، وأثر
كل ذلك على مستقبل علاقة
الدولة والمجتمع في مصر.

وكما يكتب جيمس
بيسكاتوري من مركز الدراسات
الإسلامية بجامعة أكسفورد
على غلاف الكتاب «عمل
يتسم بالعمق والتبصّر، ويقدم
مساهمة للمعرفة من خلال
تقديم معلومات مثيرة وجديدة
عن الإخوان المسلمين على وجه
الخصوص، وتوضيح خيارات
الحركة الإسلامية بصفة عامة».



الكتاب: طفل في فلسطين.

كرتون ناجي العلي

الكاتب: ناجي العلي مع

مقدمة جوساكو

الناشر: Verso

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ١٢٠

نشأ ناجي العلي في
مخيم عين الحلوة للاجئين
الفلسطينيين في جنوب لبنان
وكان موهوباً في الرسم منذ
صغره حيث اكتشفه الروائي
الفلسطيني غسان كنفاني في
الخمسينيات. في العقد التالي
غادر إلى الكويت حيث بدأ
مهنته في رسم ونشر صور
الكرتون في الصحف العربية
اليومية من القاهرة حتى بيروت
ولندن وباريس.

وبصوت مستقل ناضل

ناجي العلي من أجل التعبير
عن صوت المواطن العربي
العادي بسخرية قاسية ورمزية
عالية أصبحت أكثر ما يميزه.
وعبر طفله الشاهد على
الأحداث حنضلة انتقد ناجي
العلي الاحتلال الإسرائيلي
والأنظمة العربية ومعاناة
الشعب الفلسطيني مما جلب له
أعداداً كبيرة من الأعداء. هذه
المرّة التي يتم فيها تقديم واحد
من أعظم رسامي الكرتون
في العالم العربي. ويقتبس
التعريف من لقاء ناجي العلي
مع الكاتبة والروائية المصرية
رضوى عاشور

«هذا كان حين ولدت
شخصية حنضلة. كان حنضلة
الشاب حافي القدمين رمزاً
للطفولة، وكان في مثل سني
حين غادرت فلسطين، بمعنى
أنني ما زلت في ذلك السن
حتى اليوم وأشعر أنني أستطيع
استعادة الإحساس بكل شجرة
وكل حجر وكل بيت وكل نبتة
مررت بها حين كنت طفلاً
في فلسطين. كانت شخصية
حنضلة عبارة عن أيقونة

تحميني من السقوط حينما
أشعر أنني قد أتجاهل واجبي،
كان مثل رشفة ماء على جبيني
يوقظني ويلفت انتباهي ويقيني
من الخطأ والضياع».

يقوم رسام الكرتون المألطي
جو ساكو بتقديم ناجي العلي
وتقديم الكتاب. بقي أن
نذكر أن جو ساكو كان قد
جاء إلى فلسطين عدة مرات
وقام بعمل كتاب سردي عن
فلسطين عبارة رسوم كرتون
وشخصية قصصية قدمها في
هذه الرسومات في كتاب
شهير له بعنوان (فلسطين) كان
الراحل إدوارد سعيد قد قدمه
له بالإنكليزية.



اسم الكتاب: تقرير (مدار)
الإستراتيجي ٢٠٠٩، المشهد
الإسرائيلي ٢٠٠٨

الكاتب: مجموعة مؤلفين
(تحرير د. هنية غانم)
الناشر: المركز الفلسطيني
للدراسات والنشر (مدار)
تاريخ النشر: ٢٠٠٩
عدد الصفحات: ١٩٤
تقرير (مدار) الإستراتيجي،
تقرير سنوي، يصدر للسنة
السادسة على التوالي، ويقدم
قراءة في أبرز المستجدات
السنوية، في ستة محاور:
العلاقات الخارجية،
السياسي، الأمني، العسكري،
الاجتماعي، الفلسطينيون في
إسرائيل.

ويبلور التقرير سنوياً
مجموعة استخلاصات
واستشرافات لعموم الحراك
الإسرائيلي، وانعكاسه على
الموضوع الفلسطيني،
وتحديداً على سيرورة العملية
السياسية والتفاوضية الشرق
أوسطية.

ويكتسب تقرير، العام
الحالي، أهمية كبيرة؛ نظراً
إلى ما شهده العام ٢٠٠٨
من أحداث ساخنة تمثلت في
العدوان على غزة، وفوز

اليمين الكاسح في انتخابات
الكنيست الإسرائيلي،
والانكسار غير المسبوق
لليسر الإسرائيلي، هذا
إلى جانب التغير المحتمل
أميركياً؛ على ضوء فوز
أوباما في انتخابات الرئاسة
الأميركية، واتجاهه نحو
مقاربات جديدة في القضايا
الخارجية عموماً، والشرق
أوسطية خصوصاً، كل هذا
إلى جانب أزمة مالية عالمية
لم تتضح معالم آثارها بعد.

ويرى التقرير في ما يتعلق
بالتغيرات الأميركية أن
انخراط الإدارة الأميركية
بشكل فاعل في المفاوضات
الإسرائيلية / الفلسطينية - على
أساس خارطة الطريق ومؤتمر
(أنابوليس) في ظل حكومة
يمينية متصلبة - سيعني فتح
الباب عملياً أمام مواجهة بين
الإدارة الأميركية والإسرائيلية.

حيث شهدت الأيام الأولى
لحكومة نتنياهو بداية خلافات
ما زال من المبكر الحكم على
تطورها ومنحها المستقبل،
بإعلان أفيغدور ليرمان وزير

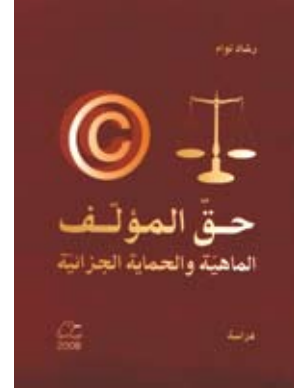
الخارجية الإسرائيلي رفضه مسار (أنابوليس) وعدم التزامه به.

ويوضح التقرير: «يبدو أن التوجه الأميركي الجديد الذي يتبناه أوباما يحمل بذور خلافات بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية. غير أنه من المهم الإشارة هنا إلى أننا لا نعتقد بأن هذه الخلافات ستصل حد التصادم أو حد المس بالتحالف الإستراتيجي بينهما، بل من الممكن أن تأخذ طابع خلافات عينية بقضايا ذات صلة ولن تتحوّل إلى تصادم شامل بين الإدارتين. إذ إن الخلاف مثلاً حول الملف الإيراني لن يعني بالضرورة توقف الدعم الأميركي العسكري والاقتصادي لإسرائيل، ولا التوقف عن دعمها سياسياً في الساحات والمحافل الدولية. وخلاصة القول إن التوتر أو الخلاف سيبقى في إطار التعامل مع إسرائيل بوصفها الحليف الإستراتيجي الأهم في الشرق الأوسط».

وفي موضوعة العدوان على غزة يرى التقرير أنها شكلت حدثاً مفصلياً على الصعيد المحلي الداخلي والإقليمي، جرى من خلاله تكريس المأزق الإستراتيجي العسكري الذي يتلخّص في عدم وجود إستراتيجية عسكرية واضحة للتعامل عسكرياً مع المنظمات المسلحة غير النظامية. لم تغفل إسرائيل في الحروب الأخيرة التي خاضتها - سواء في لبنان (٢٠٠٦) أو في غزة (٢٠٠٨) - هذا المأزق، وحاولت تلافيه من خلال تأكيدات أنها الهدف من حربها ليس القضاء على (حماس) بل من أجل إعادة الاعتبار لقوة (الردع) وترميم هيبة الجيش أمام مواطنيه أولاً وأمام عدوه ثانياً. وتنطلق هذه المقولة من الاعتراف الصريح بأن الحرب لا تشن من أجل هزيمة العدو والانتصار عليه عسكرياً كما

في الحروب التي تخوضها جيوش نظامية، بل في إخافة العدو وإضعافه كما يبيّن ذلك فادي نحاس في تقريره حول المشهد العسكري والأمني في إسرائيل.

ولفت التقرير إلى الأبعاد التي يحملها الاعتراف بعدم إمكانية الانتصار على القوات غير النظامية في مقابل التمسك بنظرية الردع. إذ إن سياسة الردع الإسرائيلية ترجمت في الحرب على غزة من خلال انتهاج «سياسة الجموح بوصفها سياسةً حربيةً»، حيث تظهر الدولة كمن فقدت السيطرة على نفسها وأطلقت العنان لذراعها العسكرية؛ الأمر الذي يعني رفع سقف خسائر عدوها ودبّ الرعب فيه دون الالتفات إلى القيود الدولية القانونية أو الأخذ بعين الاعتبار التمييز القانوني الدولي بين المسلحين والمدنيين.



اسم الكتاب: حق المؤلف،
الماهية والحماية الجزائية
الكاتب: رشاد توام
الناشر: مركز أوغاريت
الثقافي

تاريخ النشر: ٢٠٠٨
عدد الصفحات: ١٢٢ صفحة
الكتاب عبارة عن دراسة
مفاهيمية وقانونية في موضوع
حق المؤلف، وتكتسب أهمية
خاصة في ضوء قلة الدراسات
المتصدية لموضوع
الملكية الفكرية عموماً في
فلسطين، وفي ضوء الدعوات
المتصاعدة لتنظيم صناعة
الكتاب التي تشهد فوضى
يدفع ثمنها - بالدرجة الأولى -
المؤلف، الذي كثيراً ما يكون
آخر المستفيدين من منتجه
الإبداعي والفكري.

ويضع الكتاب، الذي

يصلح دليلاً للمؤلف حول
حقوقه القارئ في صورة
النقاشات حول مفهوم حق
المؤلف وجذوره الفلسفية
والتاريخية، مروراً بمراحل
اعتماده في فلسطين، ابتداءً
من الحقبة العثمانية وصولاً إلى
القانون السياسي الفلسطيني،
ومشروع القانون الوحيد
الذي عرض على المجلس
التشريعي الفلسطيني لسنة
١٩٩٨. ومن المثير للانتباه
ما اكتشفه الباحث من أن أي
قرار لم يصدر عن أية محكمة
فلسطينية في موضوع يتعلق
بحق المؤلف، عازياً ذلك -
بالدرجة الأولى - إلى جهل
المؤلفين بالقانون، ومدى
فعاليته للحقوق الفكرية «التي
نظمها القانون الفلسطيني
(الانتدابي) للعام ١٩٢٤،
بشكل يضاهاى أحدث
التشريعات المعاصرة».

العناوين الأساسية التي
تندرج تحتها مضامين الكتاب:
ماهية حق المؤلف، وسائل
الحماية القانونية لحق المؤلف،
الجوانب الموضوعية للحماية

الجزائية لحق المؤلف، جريمة
التقليد، أحكام العقاب،
الجوانب الإجرائية للحماية
الجزائية لحق المؤلف.

ويجد الكتاب بخصوص
موقع فلسطين من المعاهدات
والمواثيق الدولية الخاصة
بحقوق المؤلف، أن فلسطين
فقدت عضويتها في اتفاقية
(برن)، بعد أن اكتسبتها في
العام ١٩٣٣م، وذلك بسبب
حرب العام ١٩٤٨، وسرقة
إسرائيل قانون ١٩١١ المطبق
بقانون ١٩٢٤، واكتسابها
(إسرائيل) بموجبه عضوية
الاتفاقية. إلا أن اتصالات
تجري الآن مع منظمة (الوايو)
لإعادة اكتساب العضوية.
كما اكتسبت فلسطين حديثاً
(٢٠٠٧) منصب عضو مراقب
في منظمة (الوايو). هذا
على المستوى دول العالم،
أما على المستوى العربي،
ففلسطين عضو كامل في
جميع المنظمات والاتفاقيات
الخاصة بهذا الموضوع.

وبالنسبة إلى مشروع القانون
الفلسطيني الخاص بحقوق

المؤلف للعام ١٩٩٨،
فيتضح أنه ما زال يقبع في أحد
أدراج المجلس التشريعي،
وذلك بعد الاطلاع عليه من
قبل النواب أعضاء اللجنة
القانونية. وقد أتى ببعض
من التعديلات على القوانين
الفلسطينية الانتدابية السارية،
كما أنه لم يكن بالشمول
الذي جاءت عليه القوانين
الفلسطينية السارية.

ويخلص الكتاب إلى
مجموعة مهمة من التوصيات،
وهي على النحو التالي:

«أولاً - تعديل القانون
الفلسطيني الانتدابي الساري
بما يوافق تطورات العصر،
بدلاً من إصدار قانون جديد
بموجب أي من المشروعات
المطروحة، وذلك لعدة
أسباب:

الأول (فني)، فقد جاء
في قرار الرئيس رقم (١)
لسنة ١٩٩٤، أن يبقى العمل
بالقوانين السارية إلى حين
إصدار قانون موحد لتطبيقه في
كل من الضفة الغربية وقطاع
غزة. وهذا القانون موحد

أصلاً بين شقي الوطن. أما
الثاني فهو (سياسي)، ومفاده
ضرورة التأكيد على وطنية هذا
القانون والحكومة التي صدر
في عهدها العام ١٩٢٤. أما
الثالث فهو (إعلامي)، ومفاده
التأكيد على أصالة الحماية
القانونية الوطنية لحق المؤلف
في فلسطين، وقدمها. أما
الرابع وهو الأهم، فهو
(موضوعي)، ومفاده أن هذا
القانون يمتاز بما جاء فيه عن
أغلب التشريعات الوطنية في
دول العالم الثالث.

ثانياً - أن يشمل تعديل
القانون ما يلي:

* استحداث مؤسسة وطنية
لمتابعة حقوق المؤلف، كالتي
نصّ عليها مشروع القانون
للعام ١٩٩٨. والتأكيد على
ضرورة وجود «إدارة جماعية
لحقوق المؤلف»، لرعاية
شؤون المؤلفين وحماية
مصنفاتهم.

* تشديد العقوبة المقررة
للاعتداء على حق المؤلف
كما جاءت في مشروع القانون

للعام ١٩٩٨. * تحديد ضابطة قضائية
مختصة بحق المؤلف،
وإنشاؤها بحيث تكون تابعة
للمؤسسة الوطنية الخاصة
بمتابعة حقوق المؤلف.

* النص على إيداع نسخ من
المصنف لدى وزارة الثقافة،
دون أن يترتب على التقصير
في ذلك الحرمان من الحماية
القانونية، بل الاكتفاء بغرامة
مالية معينة.

ثالثاً - العمل الجاد ودون
إبطاء من أجل حصول فلسطين
على عضوية المنظمات
والاتفاقيات الدولية الخاصة
بحقوق المؤلف.

رابعاً - توعية جمهور
المؤلفين بحقوقهم في مقاضاة
المعتدين على مصنفاتهم.

خامساً - قيام الجامعات
الفلسطينية، بالتعاون مع
المنظمة العالمية للملكية
الفكرية، بطرح مساق جامعي
حول الملكية الفكرية.

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة



رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير : أكرم مسلم

المراسلات : معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية : www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.org

رام الله (٨) ٢٠٠٩

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف : حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب سياسات أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياسية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تدرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسسي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب سياسات بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).
بذلك ترحب سياسات بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.
تبلغ سياسات الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم سياسات مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- النظام السياسي الفلسطيني : الحاجة للتغيير / الدكتور عاطف أبو سيف ٩
- المشروع الوطني الفلسطيني : التباسات التأسيس وتحديات التطبيق / الدكتور ابراهيم أبراش ٢٩
- العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ضوء القانون الدولي / د. عبد الله موسى أبو عيد ٥٠
- التحول العادل نحو الديمقراطية : مقارنة نظرية / رامز يونس ٧٢
- الأولى بين متساوين : النظام الدولي ما بعد الهيمنة الأميركية / د. سمير عوض ٧٨
- الحوار الفلسطيني بين تطابق البرامج وتعارض المصالح / بقلم محمد هواش ٨٣
- مستقبل الوساطة التركية في عملية سلام الشرق الأوسط / بشير عبر الفتاح ٩٠
- كوميديا الأزمات الفلسطينية / سامي العجرمي ١٠١
- الحوار الوطني : ماذا يقول المتحاورون (ندوة) / أدار الندوة : عاطف أبو سيف ١٠٦
- السياسات العامة : تطور المفهوم واقترابات الدراسة / الدكتورة امانى مسعود ١٣٨
- تقييم برنامج تطوير الجودة في وزارة الصحة الفلسطينية / الدكتورة نهية التلباني ١٤٩
- صعود القوة الإيرانية بين محفزات الواقع وتحديات المستقبل / محمد عباس ناجي ١٦٤
- موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية (تحرير الدكتور محمد اشتية) /
- مراجعة زيد أبو العلا ١٨٤

بدأ الحوار الوطني في شباط، قبل قرابة ثلاثة أشهر، والحوار الذي كان يراد له أن يكون سريعاً ومثمراً استمرّ أكثر مما توقع المتحاورون. لم تتغيّر أشياء كثيرة منذ انتهاء العدوان على غزة؛ فالعملية السلمية لم تخط سبيلها واحداً إلى الأمام، والانقسام الفلسطيني على حاله، بل أعمق، وجرائم الحرب الإسرائيلية ضد سكان غزة الأبرياء لم تصل بعد إلى طاولة العدالة، والإدارة الأميركية الجديدة تقترب بحذر من المنطقة.

ركّز الحوار الوطني على خمس قضايا أساسية تمثل لب الخلاف الفصائلي، وتمثلت هذه في تشكيل حكومة وفاق - توافق أو وحدة - وطني، وبرنامج الحكومة ومهامها، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة قبل الخامس والعشرين من كانون الثاني المقبل (٢٠١٠)، وتطوير منظمة التحرير وتفعيلها، ودخول (حماس) و(الجهاد) تحديداً إليها، وإجراء مصالحة وطنية ترثق ما تهتّك من النسيج الاجتماعي، وتطوير الأجهزة الأمنية وتوحيدها.

رأت سياسات أن تقدّم للمتحاورين تصوّرات نظرية تساعدهم في إنجاز مهمتهم، هذه التصوّرات تلامس القضايا المطروحة، لكنها تقدم معالجات عميقة للمفاهيم المطروحة. في هذا الجانب يقدّم

الدكتور عاطف أبو سيف رئيس تحرير سياسات دراسةً حول تطوير النظام السياسي الفلسطيني يقرأ فيها مكونات النظام (منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية) ويقترح صيغاً لتطوير هذه المكونات بما يتلاءم وطبيعة المهام الملقة على عاتقه. وهو ما يفعله بطريقة مختلفة الدكتور إبراهيم أبراش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر ووزير الثقافة السابق، في دراسة مفاهيمية له حول (المشروع الوطني)، حيث يقترح الدكتور أبراش العمل على تأصيل مفهوم المشروع الوطني وغاياته ومؤسساته؛ لنصبح قادرين على مواجهة التحديات. ويقدم الباحث رامز يونس دراسةً نظريةً حول مفهوم (العدل الانتقالي) كوسيلة للتأسيس لمصالحات وطنية شاملة. ويقدم يونس في هذه الدراسة أول مقارنة عربية لمفاهيم العدل الانتقالي ومكوناته وسبل تحقيقه للمصالحات الوطنية. كل ذلك أملاً أن يلتفت المتحاورون إلى أبعد من مربع المصلحة الفصائلية؛ لعل هذه الدراسات تقدّم لهم شيئاً. وتستكمل سياسات ما بدأته في عددها السابع، فتقدم دراسةً حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجرائم إسرائيل وفق القانون الدولي، وكما يحذرنا الدكتور عبد الله أبو عيد، أستاذ القانون

الدولي وحقوق الانسان المشارك بجامعة النجاشي
ويبرز سابقاً من أن القانون الدولي قد يفيدنا إذا
ما أتقنا كيفية استغلاله لصالحنا، وذلك عن طريق
تشكيل لجان من الخبراء مدعومة بدعم معنوي
ومادي وخبراء من الدول العربية والإسلامية
والصديقة. أي أنه علينا التعلم من خصومنا، فهم
يتقنون استغلال الثغرات في القانون الدولي، على
الرغم من أن هذا القانون يقف إلى جانبنا.

في جانب المقالات يكتب كل من: د. سمير
عوض استاذ الدراسات الدولية بجامعة بير
زيت حول الإدارة الأميركية الجديدة ومقاربتها
للمنطقة، ويكتب حول الوضع الداخلي كل من
محمد الهواش وسامي العجومي. كما يكتب بشير
عبد الفتاح حول تراجع الدور التركي في المنطقة.

واستكمالاً لمحاولتها تقديم رؤى نظرية تساعد
في إنجاح الحوار الوطني رأت سياسات أن تحاور
أركان الحوار في مكاشفة عميقة حول مواقفهم
وآفاق توصلهم لحوار. تعذر على سياسات أن
تجلسهم إلى طاولة واحدة؛ وهذا وحده يكفي
ليعكس حالة الحوار الوطني، لكن رئيس التحرير
الدكتور عاطف أبو سيف حاورهم منفردين وكان
يرجع إليهم في مرات بإجابات الفريق الآخر
وتعليقاته. حاورت سياسات: عضو المجلس
الثوري لحركة (فتح) إبراهيم أبو النجا، والمتحدث
باسم (حماس) الدكتور صلاح البردويل، وعضو
اللجنة المركزية للجبهة الشعبية كايده الغول، وعضو
المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية صالح زيدان،
وعضو القيادة السياسية لحركة الجهاد الإسلامي
الشيخ خالد البطش.

في ملف السياسات العامة تكتب الدكتورة
أمانى مسعود من جامعة القاهرة دراسةً نظريةً
حول دراسة السياسات العامة والمقاربات النظرية
المستخدمة في التحليل. كما تكتب الدكتورة نهاية
التلواني، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في
جامعة الأزهر، دراسةً تقييميةً حول برنامج تحسين
الجودة الذي نفذته وزارة الصحة الفلسطينية.

ويقدم السفير زيد أبو العلا قراءةً لكتاب
«الموسوعة الفلسطينية» (تحرير الدكتور محمد
إشيتة). وكالعادة تقدم سياسات آخر ما صدر من
كتب في المكتبات الفلسطينية والعربية والدولية
حول فلسطين والقضية ومتعلقاتها.

ما إن تكون سياسات في السوق حتى تكون
الجولة الخامسة من الحوار قد انتهت، لكن هل
سيكون الحوار قد انتهى؟ وإذا ما انتهى، فهل
سيتهيئ وينتهي الانقسام ويقود إلى انتخابات تخرج
البلاد من عنق الزجاجة؟ لا أحد يملك إجابة عن
ذلك، لكن المؤكد أن سياسات تحاول أن تستشرف
المستقبل وتساعد في صياغة الخطاب السياسي عبر
دراسات نوعية وتحليلات رؤيوية؛ لعلها تكون
عوناً لمن رأى في السياسة أكثر من مصلحة آنية
وردة فعل.

بقي أن تتقدم سياسات بالتهنئة من البروفسور
فيليب شميت الذي كتب في عددها السابع؛
لمنحه جائزة (جوان سكييتي) (Johan Skytte)
للعلوم السياسية للعام ٢٠٠٩، وهي أرفع جائزة
في العلوم السياسية وتعادل جائزة (نوبل). هذا
وستقوم سياسات بنشر دراسة أخرى للبروفسور
شميت في عددها التاسع.

النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير

الدكتور عاطف أبو سيف*

الجمود؛ ليصبح أكثر فاعلياً ومقدرةً على مواجهة التحديات. وتقصد القراءة بالنظام السياسي الفلسطيني مكونات الفعالية السياسية الفلسطينية التي تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية بوصفها نظام الحكم في الأرض التي ينطلق وفقها مفهوم الدولة الفلسطينية.^١ ورغم أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست دولة بالمعنى الكامل إلا أن لها ما للدولة من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية. وصحيح أن الدولة ليست إلا مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي الذي يضم إلى جانبها مؤسسات أخرى خارج نطاقها مثل الأحزاب والتنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية وجماعات الضغط وتكوينات المجتمع. إلا النظام السياسي هو مجموعة الأسس الدستورية والقواعد القانونية والهيكل والبنى السياسية التي تفصح السلطة من خلالها عن إرادتها.^٢ صحيح أن الدولة أكبر وأهم هذه

يواجه الفلسطينيون تحديات كبيرة تفرض عليهم التفكير في مستقبلهم الوطني ومصير مشروعهم التحرري؛ الأمر الذي يتطلب مراجعة الكثير من القضايا المتعلقة بالراهن الفلسطيني وتداعياته على المستقبل. لم يكن الحال الفلسطيني أكثر سوءاً في السابق، وهو وإن مرّ بحالات شككت تحدياً لاستمراره فيما مضى إلا أن الواقع الفلسطيني والأزمة الداخلية شكلاً تحدياً غير مسبوق لم يشكل تهديداً فحسب للمشروع الوطني ومستقبل وآفاق تحقيق الفلسطينيين مقاصد نضالهم الوطني وإنجاز غاياته، بل شكل هذا الواقع عبئاً على الشعب والقضية بشكل عام.

تحاول هذه القراءة أن تقدّم تحليلاً لواقع النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته، وتقتراح أن ثمة حاجة لتطوير هذا النظام والبحث الجدي عن مخارج تتشمل الوضع الفلسطيني من حالة

* رئيس تحرير سياسات

المكونات، لكن لا يمكن حصر النظام السياسي بها. غير أن الدولة بمفهومها العام هي التعبير الرسمي عن المجتمع بأكمله، وهنا يتم - عادةً - استخدام كلمة دولة كمرادف للنظام السياسي.^٣ وعليه فإن السلطة الوطنية الفلسطينية مع الإطار الأوسع لمؤسسات منظمة التحرير تشكل ما تشير إليه هذه القراءة بـ (النظام السياسي الفلسطيني).^٤

حالة النظام السياسي الفلسطيني

إن التدهور الذي حصل ولعبت فيه جهات كثيرة أدواراً مختلفة ومتباينة كان أكثر حدة من الصلابة التي من المفترض أن يتمتع بها الفلسطينيون، والمناعة التي كان يجب أن تكون كفيلاً بحماية المشروع الوطني والهياكل والمؤسسات المكونة للنظام السياسي الذي نجح هذا المشروع في تطويره. ثمة شك كبير في قدرة الفلسطينيين على الخروج من المأزق الحالي دون تعاطٍ جديٍّ مع القضايا الكبرى التي تمسّ جوهر مستقبلهم والتي يقع الاختلاف حولها في قلب عملية التدهور تلك. إن متابعة السنوات الأخيرة في السياسة الفلسطينية سواء داخل الوطن أو خارجه تقول مجموعة من الحقائق التي بمجملها - ومنفردةً - تعكس سوء الحال. ومن هذه الحقائق:

زيادة التدخلات الخارجية في صنع القرار الفلسطيني، وفقدان هذا القرار كثيراً من استقلاليتها - التي كلف الحصول عليها فيما مضى معارك سياسية وعسكرية - إلى درجة صارت معها بعض الجهات الخارجية هي صاحبة القول الفصل في تحديد مصير بعض القضايا، التي هي في صلب الشأن الداخلي الفلسطيني؛ نظراً لارتباطاتها وتأثيرها على هذا الفصل أو ذاك.

لصيق بهذا، أنه لم يعد الفلسطينيون يتحدثون بصوت واحد، بل صاروا يتحدثون بأصوات مختلفة ولكنت سياسية متباينة، ويجوز القول متحاربة.

لم يعد هناك مشروع تحرري فلسطيني واحد، فيجوز الحديث عن مشاريع فلسطينية أو - لتوخي الدقة - مشاريع سياسية مختلفة يتم تنفيذها في فلسطين التي صارت حقل تجارب وصار الشعب وهمومه فتران تجارب ثممتح فيها عضلات الأنظمة ومطامعها. حقيقة الأمر أن القضية الفلسطينية كانت دائماً موضوع تدخل القوى الخارجية وكانت النزاعات الفكرية والأيديولوجية والسياسية في كل أركان الكون تجدد لها صدى في تكوينه الفصائل الفلسطينية وتركيباتها، وهذا صحيح، غير أنه رغم كل ذلك كانت هذه الفصائل تفلح دائماً في التوصل إلى صيغة وحدوية حول غايات النضال الوطني والمشروع التحرري. الآن اختلف الأمر، بل وصل حد القطيعة الداخلية. إن الكلام المعسول عن الوحدة وحرمة الدم صار شيئاً من خرافات الأجداد.

تراجع التأيد الدولي لنضال الشعب الفلسطيني سواء كان ذلك نتيجة تراجع الأداء الإعلامي الفلسطيني الخارجي أو قوة آلة إسرائيل الخارجية وحلفائها أو انعكاس الوضع الداخلي - والشقاق الفلسطيني / الفلسطيني وجر الجثث في الشوارع - على صورة الفلسطيني في الخارج أو كان ذلك لتراجع حركات اليسار الدولية التي اعتبرت حليفاً ونصيراً للقضية الوطنية. أياً كان السبب فلا أحد سيكون كاثوليكياً أكثر من البابا.

انغماس الفلسطينيين في تفاصيل خلافهم

الداخلي على حساب القضية الوطنية للدرجة التي بات المراقب يظن من خلالها أن المشكلة الفلسطينية تتمثل في الأزمة الداخلية أو ما بات يعرف بالانقسام وإنهاء الفرقة الداخلية. وهي تفاصيل مهمة، وبالطبع تترك أثراً على إمكانات توحيد الصف والجبهة الداخلية لمواجهة التحديات التي تفرضها إسرائيل وسياساتها خاصة في القدس والجدار وتنكرها للسلام. هناك من يرى في إسرائيل أن حالة التشرذم الفلسطيني أحدثت تحولاً دراماتيكياً وجوهرياً لا يتيح بعد اليوم التسوية مع كيان فلسطيني واحد أو ما تسميه ورقة (هرتسليا) عدم (نافذية التسوية).

ترتبط بالسابق الحية التي تعم صفوف الفلسطينيين العاديين سواء داخل الوطن أو خارجه، وتراجع منسوب الأمل لديهم بل انعدامه. ففيما مضى ورغم قوة إسرائيل المهولة عسكرياً وضعف إمكانيات الثورة في المقابل كان اللاجئ الفلسطيني يشعر بالأمل بإمكان إحداث اختراق في المعركة، وهو شعور غدّته العمليات الثورية في كثير منها وقوة الحلف في جزء آخر وأسباب أخرى. الأمر يختلف اليوم، فهناك التحولات الإقليمية وتعرّش مشروع السلام وحالة الشرذمة التي عززها انقلاب حركة حماس على السلطة في غزة، وانغماس النخب السياسية في تبعات هذا الانقلاب على حساب مقاومة الاحتلال وتجسيد الدولة المنشودة.

تغيب القضايا الكبرى لصالح الانهماك في تفاصيل الحياة اليومية من معابر ومواد غذائية ومعونات وإعادة إعمار. إلى جانب تغليب وتركيز الخطاب السياسي الفلسطيني على فلسطيني الداخل على حساب قضايا الهم الفلسطيني

الأشمل والمتمثلة بالحقوق السياسية للفلسطينيين في الشتات. بالطبع لا يمكن أن يكون هذا قد تم عن قصد بقدر ما أن الصراع على السلطة من جانب ومحاولات تجسيد الدولة من جانب آخر جعلت مثل هذه القضايا داخل الوطن أولوية على القضايا الأخرى.

إن الثابت هو أن مثل هذه الملاحظات تشير بثقة إلى تحولات وتغيّرات حدثت في مكونات النظام السياسي الفلسطيني تستدعي ضرورة المعالجة والمقاربة. ليس من المؤكد أن بمقدور الفلسطينيين التأثير على التغيّرات الدولية والإقليمية بقدر كبير، كما أنه ليس من المؤكد أن بإمكانهم إحداث تحولات جذرية في مواقف القوى الكبرى للدرجة التي تجعلهم يلزمون إسرائيل بتحقيق السلام أو مواجهة العقوبات المنصوص عليها في القانون الدولي، كما أنه ليس من المؤكد أنه باستثناء الفلسطينيين وبعض القوى الصديقة التي هي في تناقص يوجد هناك من هو مستعد للعمل بجدية لتحقيق حلم الفلسطينيين بالدولة والعودة، وليست رؤى بعض القوى الدولية للسلام إلا محاولة لجعل السلام ممكناً فقط وليس حقيقة، وهناك فرق، كما أنه ليس من المؤكد أن بإمكان الفلسطينيين في المنظور القريب. وأخذين بعين الاعتبار ثبات كل المتغيرات الحالية - أن يحققوا حلمهم حقيقةً وقيموا دولتهم كاملة السيادة ويحققوا اختراقاً تفاوضياً، لكن من المؤكد أن ثمة الكثير الذي يقع على عاتق الفلسطينيين فيما يتعلق بترتيب وضعهم الداخلي وتصلب جبهتهم الداخلية وتمتين نظامهم السياسي وإجراء تعديلات وإصلاحات عليه تجعله أكثر مقدرة على مواجهة التحديات.

إن حجم التحولات التي مست هياكل النظام الدولي وطبيعة العلاقات بين أطرافه والتي بدأت بشكل جذري مع انهيار سوربرلين في العام ١٩٨٩ وتراجع القوى الاشتراكية وانتصار الطبعة الأميركية من الرأسمالية في المنظومة الغربية ومن ثم سياسات التدخل الخارجي تحت دواعٍ مختلفة من حماية الدولة الآيلة للسقوط إلى محاربة الإرهاب حتى حماية الأقليات وتعزيز الديمقراطية، وما رافق ذلك على الصعيد العربي من غزو العراق للكويت العام ١٩٩٠ والحرب على العراق وحصاره حتى احتلاله بعد ذلك، وانهيار فكرة التضامن العربي ناهيك عن الفكرة القومية، وصعود الإسلام السياسي بصيغ مختلفة، أما فلسطينياً فقد تمثلت هذه التحولات في اتفاقيات (أوسلو) وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وانتقال مركز الجاذبية السياسية الفلسطينية إلى داخل الوطن لأول مرة منذ النكبة، وما رافق ما سبق من صعود نجم الإسلام السياسي المعارض للسلطة والاتفاقيات التي أفرزتها حتى سيطرتها على هذه السلطة بانتخابات نزيهة ومن ثم انقلابه عليها، وتراجع وانحسار اليسار الفلسطيني بطريقة كبيرة؛ أثر ذلك على مجمل نواحي الحياة السياسية الفلسطينية، كل هذه التحولات تستدعي من النخبة السياسية الفلسطينية التفكير ملياً في مستقبل القضية الوطنية وفي الطرق الأسلم للخروج من المأزق الذي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيه. وهو مأزق كبير من شأنه أن يحوّل حياة الفلسطينيين العادية إلى جحيم وسلسلة من الأخطاء غير المتناهية وغير مأمونة العواقب.

أين تكمن المشكلة؟

تكمن المشكلة حقيقةً في مجموعة من النواقص

التي جعلت من هذا الوضع عبئاً على مستقبل المشروع التحرري الفلسطيني الهادف إلى إقامة الدولة وتجسيد الاستقلال وإعادة الحقوق غير القابلة للتصرف. إن النظر إلى الوضع الفلسطيني الحالي يكشف - بكثير من القسوة - إخفاقات كبيرة في فاعلية الحياة السياسية الفلسطينية. وبالفاعلية السياسية نقصد مقدرة النظام على تحقيق غاياته واقتربه من تحقيق هذه الغايات. بمعنى ما مدى مقدرة مكونات النظام السياسي قيد الدراسة على تحقيق تطلعات مواطنيه؟ وكما يحذر هيربرت سيبرو فإن النظام السياسي إذا عجز عن تحقيق واحدة من مهامه المتعلقة بالاستقرار والمرونة والكفاءة والفاعلية؛ فلن يكون نظاماً ولن يقوى على الحفاظ على وجوده. ° هذا يتعلق بالنجاحات التي استطاع تحقيقها لتلبية هذه التطلعات؟ وما هي السياسات التي قام باتخاذها للوصول إلى نتائج ملموسة تقترب من هذه التطلعات.

في الحالة الفلسطينية، فإن هذه التطلعات تتمثل ببساطة في الغايات السياسية للشعب الفلسطيني والكامنة في جوهر مشروعه التحرري الذي يقصد إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة واستعادة الحقوق الوطنية وعلى رأسها حق العودة وفق قرارات الشرعية الدولية. وعليه، فإن السؤال حول الفاعلية في النظام السياسي الفلسطيني يلامس مدى اقتراب النظام السياسي الفلسطيني بجميع مكوناته من تحقيق هذه التطلعات، ومدى مقدرته في المستقبل على الاقتراب من تحقيقها أكثر فأكثر.

جادلت في مكان آخر^٦ بأن البرنامج الوطني الفلسطيني ارتكز إلى ثلاث ركائز أساسية شكلت

عموده الفقري، تمثلت في :

١- تقرير المصير .

٢- إقامة الدولة المستقلة .

٣- حق العودة .

هذه الركائز قصدت إلى تجسيد حق شعبنا الشرعي والتاريخي في وطنه وتوظيف كافة الوسائل في أعمال هذه الحقوق من المقاومة المسلحة التي كفلها القانون الدولي إلى التسوية السلمية التي تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف . كان انخراط المنظمة في مشروع السلام محاولة لتحقيق القفزة الأولى وإنجاز جزء بسيط من مكونات هذا المشروع وفق الفهم المرحلي . بعد ٦ سنوات من إنشاء السلطة اندلعت انتفاضة الأقصى، وبدأت آلة الحرب الإسرائيلية تستهدف مؤسسات السلطة المدنية والأمنية، وواصلت إسرائيل تنصلها من استحقاقات السلام . وفق التقرير الإستراتيجي الإسرائيلي للعام ٢٠٠٨ الصادر عن (مدار) فإن الموقف الإسرائيلي من القضايا الجوهرية للنزاع بقي على حاله متصلباً بل صار أكثر تطرفاً . بكلمة مختلفة صارت الشكوك كبيرة حول إمكانات وجدوى السلام؛ وهذا انعكس من خلال تراجع الدعم الشعبي للمفاوضات والحديث الجدي عن جدواها .

المحقق هو أن الفلسطينيين أفلحوا خلال معارك الثورة المختلفة - على الأقل - في جعل هذه التطلعات مشروعة، واستطاعوا أن ينتزعوا اعترافاً بها، وفرضوا أنفسهم كطرف من أطراف الصراع، بعد أن كانوا مادة من مواده . وهذا وحده يحسب لهم ولفصائلهم . كما أن فكرة إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة أو على أي شبر يتم تحريره بأية

طريقة - وفق ما عرف بالمرحلية، وما تلا ذلك من تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد عودة ياسر عرفات إلى غزة في تموز ١٩٩٤ - كانت محاولة واقترباً من هذه التطلعات، وهي محاولة لم يفلح الفلسطينيون لا على صعيد إدارة المقاومة خاصة من قبل من كان لا يريد اتفاقات السلام، ولا على صعيد العلاقات الفلسطينية الفلسطينية في استثمارها وتطويرها، وبالتالي سرعان ما تراجعت فرصة اقتراب النظام السياسي من تحقيق التطلعات الوطنية .

ثلاث أفكار أساسية تصلح للتأمل في هذا السياق، خاصة حين يتم الحديث عن الشواهد المتعلقة بعدم مقدرة الفلسطينيين على استثمار وتطوير نجاحاتهم في دفع مشروعهم التحرري نحو الاقتراب أكثر من تحقيق تطلعاتهم . تتمثل هذه في :

حقيقة تراجع مشروع السلام في المنطقة الذي يجد صداه في تصريحات وزير خارجية إسرائيل الجديد ليرلمان وقلة الاهتمام العالمي والإقليمي بتطوير وحماية ودعم السلام لجعله ممكناً . كما لو كانت المحاولات السابقة لدعم السلام نزوة وانقضت .

تراجع فكرة وإمكانات تطبيق حل الدولتين . وإسرائيل لم تأل جهداً في جعل هذا الشعور حقيقة تستحق الإقرار بها، ما لم يحدث تدخل دولي قوي لإعادة الأمور إلى نصابها . تراوح هذا من سياسات الاستيطان وبلع الأراضي وفرض حقائق في القدس وتهويدها وما شابه .

التهديد الداخلي والعطب الذي أصاب وحدة الحال الفلسطيني والذي كانت آخر صرعاته الانقلاب وجولات الحوار الفاشلة وربما التي لم تؤخذ على محمل الجد من قبل بعض الأطراف

وإمكانات تعذر عقد المجلس الوطني وإحضار ممثلي الشعب من أماكن الشتات المختلفة. ومع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤ بعد توقيع اتفاقيات السلام دخل مكون أساسي إلى مكونات النظام السياسي الفلسطيني تمثل في مؤسسات هذه السلطة الناشئة. وشملت مؤسسات السلطة: الرئيس المنتخب مباشرة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والمجلس التشريعي المنتخب، أيضاً، والحكومة التي لم تكن برأس حتى العام ٢٠٠٣ حين تم استحداث منصب رئيس الوزراء. إلى جانب هذا هناك المؤسسات المختلفة التابعة للسلطة والتي توازي مؤسسات الدولة خاصة الجهاز القضائي. بكلمة أخرى احتوت مكونات السلطة على هيئات ومكونات النظام السياسي للدول المستقلة: بمعنى السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية). كما أصبح لهذه السلطة نظام أساس ومسودة دستور يعطيان صورة جميلة عن الآلية التي يجب أن تدار فيها الحياة وتنظم في مناطق السلطة الفلسطينية.

علينا أن نلاحظ أن النظام السياسي الفلسطيني - بدخول هذه المكونات - أصبح كثيفاً كثير المؤسسات. وهذا لم يكن ليكون مضرّاً بالفطرة لو تم ترتيب الأمور وتوضيح أوجه الاختصاص. ببساطة كان ما سبق مهمة شاقة. فالنظام السياسي صار فيه مؤسسات تقومان بمهام تشريعية (المجلس الوطني والمجلس التشريعي) وأكثر من جهة تنفيذية (مجلس الوزراء في السلطة واللجنة التنفيذية) أما موضوعه رئيس السلطة ورئيس اللجنة التنفيذية فقد تم تفاديها بسبب أن الرئيس ورئيس اللجنة التنفيذية هما الشخص نفسه. حاول النظام السياسي الفلسطيني

هذه الملاحظات الثلاث تقترح شيئاً واحداً وأساسياً، وهو أن فاعلية النظام السياسي الفلسطيني لم تكن قادرة على مواجهة مثل هذه التحولات والاستجابة لها. ويتعلق بهذا حقيقة أن النظام السياسي لم يطور ميكانيزمات دفاعية داخلية تحميه من الانزلاق والتمزق. وبكلمة أخرى هناك حاجة فلسطينية ماسة إلى إعادة النظر في مكونات النظام السياسي الفلسطيني والبحث في سبل تطويره وتفعيله والخروج بصيغ تتلاءم مع هذه التحديات وتستطيع مجابته.

إن الفرضية الأساسية التي ننطلق منها هنا هي أن ثمة عيوباً ونواقص كثيرة مردها طبيعة النظام السياسي الفلسطيني والتي لا بد من معالجتها لجعل هذا النظام أكثر مناعةً وأشد صلابةً في مواجهة هذه التحديات، والاستجابة لهذه التحولات.

ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية جوهر النظام السياسي الفلسطيني منذ تأسيسها العام ١٩٦٤ وتعزز هذا مع دخول فصائل العمل المسلح إليها بعد ذلك.^٨ وشكلت مؤسسات المنظمة المختلفة مؤسسات النظام السياسي والتي تمثلت بالمجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية. وهي مؤسسات عكست صيغاً وتوجهات قريبة من تلك الخاصة بالدولة. فالمجلس الوطني يقارب برلمان الفلسطينيين كما أن اللجنة التنفيذية ليست بأكثر من مجلس وزراء المنظمة. وهي نزعة تحدث عنها يزيد صايغ فيما أسماه النزعة الدولانية لمنظمة التحرير.^٩ أما المجلس المركزي فقد عكس الواقع الفلسطيني

خلق قوانين منظمة لعمل كل هذه المكونات .

حدثت الإشكالية الأولى في ترسيم العلاقة الجدلية بين المنظمة وبين السلطة الوطنية الفلسطينية منذ اللحظة الأولى لتأسيس الأخيرة . نظرياً ووفق العرف السياسي الفلسطيني فإن المنظمة هي صاحبة الولاية القانونية والسياسية على السلطة الفلسطينية . بعبارة أخرى ، فإن السلطة مؤسسة من مؤسسات المنظمة مثل بقية مؤسساتها ، فأعضاء المجلس التشريعي احتسبوا أعضاءً طبيعيين في المجلس الوطني . وبكلمة مختلفة فإن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في إدارة شؤون السلطة . كان لهذا الفصل النظري مجموعة من الأسباب^{١١} :

فيما يقتصر تمثيل السلطة على إدارة حياة الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية فإن المنظمة تمثل الفلسطينيين في كافة أماكن وجودهم . وبالتالي فإن عمل السلطة جزء من عمل المنظمة .

يرتبط بهذا الخوف الفلسطيني من إمكانية فشل عملية السلام وانهايار السلطة ، فإلى أن تتحول السلطة إلى دولة كاملة فإنها تظل فكرة تقبل الفشل وبالتالي قد يتم التراجع عنها . ودون أن يتم التصريح بهذا فإن مغزى تقيد شرعية السلطة نظرياً بالمنظمة كان حكيماً .

من جهة أخرى ، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية لم توقع أية اتفاقية سياسية مع إسرائيل بل إن منظمة التحرير الفلسطينية هي من وقعت الاتفاقات مع حكومة إسرائيل ؛ وبالتالي فإنها مسؤولة عن كل مخرجات هذه الاتفاقات ومنها السلطة . وربما كانت الاتفاقية الوحيدة التي وقعتها السلطة هي اتفاقية تشغيل معبر رفح البري بعد انسحاب إسرائيل

من قطاع غزة .^{١١}

في المقابل ، فإن إسرائيل لم ترغب أصلاً في أن تتمتع السلطة بأية صلاحيات تفوق صلاحياتها في إدارة شؤون الحياة اليومية ، فبالنسبة لإسرائيل فإن السلطة لم يكن يقصد لها أن تكون أكبر من مجلس بلدي يدير حياة السكان وليسمه الفلسطينيون ما يشاؤون . وعليه تم حرمانها في البداية من إمكانية إقامة علاقات خارجية (كانت هناك وزارة تخطط وتعاون دولي ولم تكن وزارة خارجية) ، كما أن المجلس التشريعي كان يراد له أن يكون أقرب ما يكون لمجلس محلي صلاحياته التشريعية لا تحمل أية صبغة سياسية بقدر ما هي إدارية .

نظرياً وبكلمات أكثر وضوحاً فإن هذا كان يعني جملة من المفاهيم التأسيسية التي كانت وراء تنظيم العلاقة بين السلطة وبين المنظمة . وتمثلت هذه بـ :

المنظمة تتمتع بمهام إشرافية ورقابية على عمل السلطة تتخطى مجرد النصيحة والمشورة إلى وضع السياسات والخطط ومراقبة التنفيذ .

السلطة تم تأسيسها بموجب قرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير وقرار التأسيس هذا هو الذي يعطي السلطة شرعيتها في النظام السياسي الفلسطيني . صحيح أن السلطة تم تأسيسها وفق اتفاقيات (أوسلو) ولكن فلسطينياً فإن شرعية السلطة مستمدة من شرعية المنظمة .

لم يكن القصد حصر المشروع الوطني بالسلطة الوطنية ؛ لذا لم يتم رسمياً إحلال المنظمة بالسلطة بل ورغم غياب المنظمة لفترات إلا أنها كانت ، دائماً ، حاضرة بوصفها السلطة الأعلى^{١٢} .

لكن وكما هو واضح فإن هذا كان على المستوى النظري ، وكثير من الأشياء حين يتم اختبارها

فإنها تخضع لاعتبارات أخرى. مع وجود السلطة وانشغال النخبة السياسية الفلسطينية في تطوير هذه السلطة وتعزيز وجودها في وجه الممارسات السياسية الإسرائيلية القاتلة للسلام، بدا واضحاً أن ثمة تغليباً لمهام السلطة على وظائف المنظمة. لكن الأمور اختلفت مع اشتداد عود السلطة مالياً؛ بتدفق الدعم الخارجي إلى خزينة السلطة مباشرة، ومع نمو صلاحيات المجلس التشريعي وتوسيعها إلى حد اقترابه من برلمان كامل الأهلية، وتوسيع ولاية وزارة التخطيط والتعاون الدولي على السفارات والممثلات في الخارج ومن ثم تحويلها وزارة خارجية، وازدياد عدد منتسبي الأجهزة الأمنية أضعاف ما كانت تتحدث عنه اتفاقية (أوسلو). كل ذلك كان على حساب قوة منظمة التحرير الفلسطينية. ما حدث لم يكن بقصدية من النخبة السياسية الفلسطينية. فثمة تدخلات كثيرة جعلت هذا أمراً واقعاً. فكما جادلت في موضع آخر، فإن الدول المانحة - خاصة الغربية - كانت تفضّل تحويل الدعم الخارجي عبر القنوات المالية التابعة للسلطة (حسابات وزارة المالية) لكثير من الأسباب ليس أقلها منطق دعم عملية السلام بوصف السلطة وجدت نتيجة هذا السلام، أو كما وصف أحد منشورات البنك الدولي الأمر بأنه «استثمار في السلام». من جانب آخر، فإن نزعة التشريعيين الفلسطينيين إلى تقوية مجلسهم في وجه السلطة التنفيذية زاد من قوة المجلس. ثمة أسباب كثيرة كلها تتلاقى مع رغبة ياسر عرفات والنخبة السياسية في تحويل هذه الكيان الذي تمخض عنه (أوسلو) إلى دولة كاملة السيادة حتى لو لم تكن في حقيقة الأمر كذلك، ولتحقيق ذلك كان على هذا الكيان أن يكون له ما للدولة من مؤسسات. وعليه

كان التعارض وربما الصراع بين الدائرة السياسية في منظمة التحرير وبين وزارة الخارجية لاحقاً في السلطة الوطنية، وبين الصندوق القومي ووزارة المالية، وربما وبكثير من المرات يمكن القول تم إغفال حاجات فلسطيني الشتات على حساب رفاه سكان الداخل وتعزيز صمودهم. بكلمة أخرى تم وضع كامل الطاقات لتحويل السلطة إلى دولة في الوقت الذي صار مشروع السلام أقل يقيناً.

إلى جانب ذلك، وكما يناقش محمد أبو دقة^{١٣} فإن إسرائيل سعت إلى تقوية السلطة في مقابل منظمة التحرير وتمليزها عنها. وهي فعلت ذلك من خلال عدة خطوات مثل:

إزالة أو صرف النظر عن القيود المفروضة على السلطة الفلسطينية في إطار اتفاقيات (أوسلو) والمتعلقة بمقدرة السلطة على إقامة علاقات خارجية مثل تطوير اسم وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى وزارة خارجية.

رفع مقدرة السلطة على إدارة شؤونها الداخلية وخاصة في الجانب المدني والاقتصادي. واعتبار السلطة - وليس المنظمة - عنواناً للمسؤوليات والصلاحيات في المناطق الفلسطينية وعنواناً للمسألة الدولية. وتخفيف القيود الاقتصادية المفروضة ضمن اتفاق باريس الاقتصادي على السلطة.

إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وبعثاتها في الخارج من خلال تشجيع الدول على تركيز تعاملها واتصالاتها السياسية مع السلطة وليس مع المنظمة، ودعم عضوية السلطة الفلسطينية في المنظمات الدولية على حساب عضوية المنظمة.

لا يمكن اعتبار تراجع دور المنظمة مجرد شأن فلسطيني بحث أكثر منه سوء فهم وقصر بصيرة،

وواهم من يعتقد بأن هذا كان خطأ في الممارسة الفلسطينية الصرفة، إذ إن الأمر مربوط بتغيرات إقليمية مهولة واعتبارات سياسية كبيرة. ربما ساهمت بعض الممارسات الإدارية والسياسية الفلسطينية الداخلية - سواء من قبل النخبة السياسية الحاكمة للسلطة أو من قبل المعارضة السياسية الإسلامية التي أصرت على رفض دخول المنظمة بل اعتبرتها خصماً سياسياً لا بد من إحلاله - في تعزيز هذا التهميش، غير أن الحقيقة أن ثمة أشياء دائماً أكبر من قدرة الفلسطينيين.

النتيجة لكل ذلك كانت عدم وضوح العلاقة بين السلطة وبين المنظمة، وقيام السلطة ببعض مهام المنظمة وحصول ازدواج في بعض المهام والمواقع. إن الأزمة الحقيقية هي أزمة إعادة اعتبار المنظمة التحرير في صنع السياسة الفلسطينية وفي تفعيلها لتقوم بمهامها الحقيقية التي اكتسبتها عبر سنوات من التضحيات والنضال التحرري. إن أهم القضايا الملحة فلسطينياً تكمن ليس في كيفية إصلاح منظمة التحرير بالمعنى الذي يطفو على سطح النقاشات الدائرة في جلسات الحوار الوطني، إذ إن ثمة عمقاً لا بد من أن يكون خلف هذا السطح. المشكلة تكمن - في جزء منها - في كيفية تطوير مؤسسات المنظمة ولكن الجزء الأكبر يكمن في البحث عن صيغ تفاعلية وتكاملية بين السلطة وبين المنظمة. وعليه، فإن الأمر أكبر من مجرد توزيع حصص في اللجنة التنفيذية والمجلسين المركزي والوطني وتوزيع قطع من كعكة السفارات والمحافظين والصندوق القومي. وعلى مثل هذه العملية أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحاذير:

السلطة هي كيان في طور التحول لدولة فهي

ليست دولة ناجزة كما أنها لا تستطيع علناً أن تقوم بمهام تتنافى مع طبيعة الاتفاقيات التي وقعت عليها وأعطتها شهادة ميلادها دولياً.

إن للمنظمة مهام أخرى غير تلك المتمثلة في إدارة شؤون السلطة والإشراف عليها، وهي مهام تشمل استكمال عملية التحرير، وهي أي المنظمة يجب ألا تضع بيضها كله في سلة السلام والتوجهات الإقليمية.

ازداوجية النظام السياسي الفلسطيني وثنائياته المختلفة: المنظمة مقابل السلطة، الوطن مقابل المنفى. هذا يتطلب توزيع المهام وتكاملها وتوزيع المؤسسات وتنوعها في الساحات المختلفة.

إذا كانت السلطة من مؤسسات المنظمة فما هي طبيعة علاقة الدولة بعد إنجازها بالمنظمة. هذا سؤال كبير لا يبدو الحديث فيه قطعاً للجسر قبل وصوله بقدر ما هو محاولة لترسيم حدود علاقة مستقبلية قد تصبح حاجة ملحة قريباً إذا قدر لهذه الدولة أن تتحقق.

إن البحث عن كيفية تمثيل الكل الفلسطيني داخل مؤسسات المنظمة وعن كيفية تمثيل قطاعات شعبنا في كافة أماكن وجوده شيء أساسي في ترتيب المنظمة مؤسساتياً، لكن الأهم هو البحث عن كيفية إعادة صياغة مهام المنظمة وأهدافها التي لم تتحقق والتوصل إلى صيغ عمل مشتركة لتحقيق هذه الأهداف والحفاظ عليها من الضياع.

إن أي نقاش فلسطيني / فلسطيني حول تفعيل وتطوير مؤسسات المنظمة معزول عن محيطه الأوسع المتعلق بمجمل المستقبل الفلسطيني سيبدو سوء تقدير للمطلوب. وتأسيساً على هذا الفهم فإن الاتفاق الفلسطيني حول غايات ومقاصد النضال

الوطني وحول ما يريده الفلسطينيون وما يرغبون في تحقيقه، والكيفية التي يرون فيها إدارة شؤونهم، هذا الاتفاق سيحدد المهام الملقاة على المؤسسات الفلسطينية المختلفة وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية. إن التعمق في تفاصيل جانبية حول الحصص والتوزيع وكيفية إجراءات التمثيل وربما الانتخابات في الخارج ليس إلا طاقة قد تحترق دون فائدة. إن العمق المطلوب يقتضي الغوص وراء ذلك للملازمة المخاطر الحقيقية التي تتطلبها المرحلة.

ودون الاتفاق الفلسطيني / الفلسطيني على مهام ومقاصد النضال الوطني الذي سيقود منظمة التحرير؛ سيكون من العبث الحديث عن كيفية تمثيل الجميع داخل مؤسساتها ليصبح قادراً على تحمل مسؤولياته في تحقيق هذه المهام وإنجازها. إن المتابع يلحظ أن جل الحديث الداخلي عن منظمة التحرير يتركز على كيفية التمثيل في مؤسساتها. وهي قضية أساسية يجب النظر إليها خاصة أن طريقة التمثيل الحالية تعكس موازين القوى التي كانت سائدة منذ زمن، وأن هذه الموازين اختلفت. بعبارة أخرى إن تطوير المنظمة يقتضي توسيع باب المشاركة في مؤسساتها ليضم حركة حماس وحركة الجهاد بالتحديد. ومجمل النقاش الدائر في أورقة الحوار الوطني ينصب على ذلك.

هناك أكثر من تصور يمكن اعتماده لتوسيع باب المشاركة في منظمة التحرير وتطويره. غير أن المنطق الذي يجب أن يقود أي تصور ليس توزيع الحصص والاستحقاقات التنظيمية بل هو كيفية الحفاظ على منظمة فاعلة وذات فاعلية وقادرة على تحقيق الحلم الفلسطيني والدفاع عنه. منظمة تنسم - بالقدر نفسه - بالمرونة الكافية للاستجابة للتحويلات؛ لتفادي

المخاطر. يمكن الأخذ بمجموعة من التصورات التي تشمل^{١٤}:

يتم اعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل في كافة أشكال وأنماط التمثيل في مؤسسات المنظمة. يصار إلى تمثيل حصة التنظيمات في غزة والضفة وفق نتائج الانتخابات التشريعية التي ستجري وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل باعتبار الوطن دائرة انتخابية واحدة.

ليس من الحكمة سحب نتائج الانتخابات داخل غزة والضفة على حصص الشتات. بمعنى لو حصل تنظيم ما على نسبة ٢٥ بالمائة فتكون هذه نسبته في المجلس الوطني. إذ إن خيارات الناخبين في داخل غزة والضفة مرتبطة بظروف عيشهم وبوصف أن أجندة التنافس الانتخابي تشمل قضايا يومية حياتية ليست من اهتمام الفلسطيني لنقل مثلاً الذي يعيش في الكويت.

تجرى انتخابات في التجمعات الفلسطينية التي تسمح قوانين البلدان التي يوجدون فيها وسياساتها بذلك. ويتم اعتماد نتائجها وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل.

في المناطق التي لا تسمح قوانينها بإجراء انتخابات أو تعيق إجراءاتها يتم احتساب حصتها وفق إحدى الطريقتين:

احتساب التمثيل الكلي لكل تنظيم من مجموع تمثيله في كل المناطق وسحب النتيجة على المناطق التي لم يصرف فيها إلى إجراء انتخابات.

احتساب نسبة الفلسطينيين في هذا البلد وفق نسبته في البلد الأقرب له من ناحية ظروف الفلسطينيين وطبيعة حياتهم. يصار إلى تحقيق ذلك باعتماد المناطق الجغرافية ككتل إقليمية للوجود

الفلسطيني. مثلاً مناطق الخليج تتشابه، كما تتشابه مناطق أوروبا، سورية ولبنان، وهلم جرا.

هل يمكن إجراء انتخابات للمنظمات والنقابات والاتحادات قبل استيفاء التمثيل؟ وفق الصيغة القديمة كان هناك تمثيل لمثل هذه النقابات والاتحادات؛ لتعذر إجراء انتخابات بين السكان. في ظل توافر صيغة لتمثيل السكان كافة هل توجد حاجة لذلك؟ وإن انتفت الحاجة فكيف سيتم ربط هذه الاتحادات والنقابات وتمثيلها في مؤسسات المنظمة.

يجب الانتباه إلى أن أية صيغة توافقية قد تنتج بعض الالتباس خاصة مع تمرکز القيادة السياسية في الداخل ومع امتلاك خزينة السلطة القرار المالي. ما العمل إذاً؟. يجب تقليص هذا الالتباس إلى أقل حد. يمكن تطوير سلسلة من القوانين والتشريعات التي تحمي سلطة المنظمة العليا في إدارة شؤون الحياة العامة للشعب الفلسطيني. يجب أن تكون المنظمة حقاً هي الوطن المعنوي للفلسطينيين وهي حكومتهم الكبيرة.

يجب البحث عن صيغ يسمح فيها لفلسطينيي الشتات أو لمن يبقى منهم أن يشارك في صنع القرار داخل دوائر الدولة الفلسطينية بعد إنجازها. مثل أن يكون هناك وزراء من الشتات. ما أقترحه هو التفكير بشكل يتيح توسيع باب المشاركة في الدولة. إذ إن هذه الدولة هي دولة الفلسطينيين أينما كانوا وإن حرموا من العيش على ترابها. الأمر الآخر، والمرتبط بهذا، إذا كانت الدولة هي دولة الفلسطينيين أينما كانوا، هل بإمكان هذه الدولة تقديم خدمات للفلسطينيين في الخارج. قد نستسهل قول نعم. لكن بالطبع مفهوم ومبدأ

السيادة سيمنعان تدخل دولة ما في تقديم خدمة للسكان في دولة أخرى.

إن العلاقة بين السلطة والمنظمة تأسست استجابة للحظة تاريخية لم يتم خلالها وضع النقاط على الحروف بالشكل الكافي. الآن جرت مياه كثيرة تحت الجسر. فالسلطة صارت هي بؤرة العمل السياسي الفلسطيني مع تمرکز هذا العمل داخل مناطق السلطة الفلسطينية. ما الذي يجب فعله إزاء ذلك؟ بالطبع أخذ كل هذه التطورات بعين الاعتبار. على كل حال يجب إعطاء المنظمة مكانتها العليا في إدارة دفة الحياة الفلسطينية داخلياً وخارجياً. إن السلطة هي كيان في طور التحول إلى دولة، وإلى أن يتحقق ذلك ستظل المنظمة صاحبة القول الفصل في الحياة الفلسطينية برمتها. صحيح أن التحدي الأساسي الذي يواجه الفلسطينيين يكمن في ضرورة إنشاء دولة تكون نقطة الجذب في الحراك السياسي لتحقيق جملة حقوقهم الأخرى وحماية الهوية الفلسطينية من الاندثار.

ناقشت في موضع مختلف أن الحاجة لوجود دولة كانت المحرك الأساس وراء العقل الوطني الفلسطيني^{١٥}. فهذه الدولة التي ستكون (الآلة) التي تشكل الهوية الوطنية ستعمل على تطوير أدوات جديدة فلسطينياً تحمي الشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة.

ما أرمي إليه هنا هو أنه بعد أن يتم تشكيل الدولة لابد من البحث عن صيغ أوسع لعلاقة هذه الدولة مع المنظمة. بمعنى آخر فإن وظائف المنظمة حينها ستختلف عما كانت عليه قبل تشكيل الدولة. وهذا يتعلق بالطبع بطبيعة الدولة وطبيعة اتفاق السلام

الذي كانت نتيجته. هذا لا يعني إلغاء المنظمة بل العمل على تطوير أدوات جديدة تستجيب للحظات والتحولات الجديدة. قد يقع البعض تحت وهم (المنجز) ونسيان أن ثمة الكثير الذي لم ينجز مثل عودة الجزء الذي سيبقى خارج حدود الدولة. ويظل السؤال الأكبر في ذلك هل سيكون تشكيل الدولة على حساب هذه الجزء. بمعنى هل سيكون دمج هؤلاء في أماكن سكناهم وتوطينهم ضمن الاتفاق الشامل على إعلان الدولة؟.

قد تنقضي المرحلة الجديدة بعد تجسيد الدولة (أو فشل مشروع السلام) وتتطلب مجموعة من الأدوات لعمل المنظمة. من ضمن الأفكار التي يمكن تداولها في هذا السياق إنشاء «الوكالة الفلسطينية» التي تقوم على رعاية مصالح اللاجئين وحقوقهم. وتكون إحدى أذرع المنظمة. إن المخاطر المحدقة بالمستقبل الفلسطيني تتطلب إنشاء وقفية مالية للشعب الفلسطيني يتم جمعها من مصادر مختلفة لكن أهم ما فيها أن تكون (وطنية)، أي مال وطني. توضع الوقفية تحت إشراف لجنة عليا (اللجنة التنفيذية، الوكالة الفلسطينية، جهة ثالثة) ويتم الاحتفاظ بها للأوقات العصيبة لو انهارت السلطة وتمت مصادرة أموال المنظمة أو أية إجراءات تشبه ذلك.

نظام الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية

يتميز نظام الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية بازدواجية وثنائية تجعل منه نظاماً رئاسياً غير كامل ونظاماً برلمانياً غير كامل أيضاً، كما أنه ليس نظاماً مختلطاً بالمعنى المعمول به في النظم السياسية الأخرى مثل النظام الفرنسي.^{١٦}

في الأساس فإن نظام الحكم في السلطة الفلسطينية كان نظاماً رئاسياً صرفاً بحيث تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة لمجموعة من الاعتبارات ليس أقلها عدم أخذ اتفاقيات (أوسلو) المجلس التشريعي - الذي نصت على انتخابه - على محمل الجد، طبعاً ما كان يرمي إليه المجتمع الدولي هو وجود رئيس منتخب مباشرة من الشعب يستطيع أن يعطي شرعية لما يتم التوصل إليه من اتفاقيات. وعليه فقد قامت اتفاقيات تأسيس السلطة على منح صلاحيات عالية للرئيس الذي لم يكن، أيضاً، وفق الاتفاقيات بأكثر من (chairman) وليس رئيساً كما قد تقترح الكلمة العربية. فهو رئيس مؤسسة أو جمعية أو مجلس منتخب أو سلطة ذاتية. ليس هذا فحسب بل إن وجود شخصية بقوة يأسر عرفات بحضوره وإثره وكاريزمته جعل من فكرة الرئيس القوي صاحب الصلاحيات أمراً فوق الجدل داخل النخبة السياسية الحاكمة على الأقل التي تمثلها (فتح) وحلفاؤها. غير أن مثل هذا السرد لا يقول كل الحقيقة. فالنخبة السياسية الفلسطينية التي كانت قائمة على مشروع تأسيس السلطة كنواة لدولة مستقبلية كانت ترى وجوب وجود رئيس قوي قادر على الإمساك بزمام الأمور، فالانتقال من الثورة إلى السلطة لا يمكن أن يتم بطريقة مؤسسية صرفة. بكلمة مختلفة لم تكن النخبة السياسية ترغب في التخلي كثيراً عن بعض المؤسسات صاحبة صناعة القرار، وكان الهم الأساس كيف يمكن الجمع بين صلاحيات رئيس السلطة ورئيس المنظمة. ولم يكن من الحكمة أن يجد رئيس المنظمة الموقعة على اتفاقيات السلام والمنشأة للسلطة وصاحبة الولاية القانونية عليها نفسه ضعيفاً أمام

مجلس منتخب محلياً لخدم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يشكلون قرابة ثلث تعداد الشعب الفلسطيني.

النتيجة التي أفرزتها كل هذه المعطيات هي وجود سلطة برئيس قوي وفق النظام الأساسي منتخب مباشرة من الشعب بمجلس منتخب، أيضاً، من الشعب ليمثل سكان المحافظات المختلفة ولتكون صلاحياته مقيدة بالتشريع المحلي. حتى إن اتفاقية (أوسلو) في البداية احتوت على بعض النصوص التي تحرم تدخل المجلس التشريعي في مجالات تشريعية معينة. مع مرور الوقت بدأ المجلس التشريعي يوسع من صلاحياته من خلال التغاضي عن النصوص المقيدة لعمله، ومن خلال النزاع مع الرئيس حول مجال الاختصاص. وكان أول هذه النزاعات حول مصادقة المجلس على الحكومة ومدى الحاجة لمثل هذه المصادقة وحول تدخل المجلس في إقرار الموازنة وفي الرقابة على أعمال الحكومة. وأفلح المجلس تدريجياً في الحصول على الكثير من المكاسب المتعلقة بالقضايا الثلاث للدرجة التي استطاع فيها أن يمنع تمرير الحكومة وأجبر الرئيس على بعض التغييرات الوزارية. غير أن كل هذا كان يتساقط مع رغبة النخبة السياسية في تحويل هذه السلطة إلى دولة تحقيقاً لغايات المشروع التحرري الفلسطيني. بمعنى أنها لم تكن رغباً عنها؛ إذ إن التيار السياسي الذي كان مسيطراً على المجلس التشريعي حتى العام ١٩٩٦ كان من اللون السياسي نفسه الذي تنتمي إليه النخبة الحاكمة، والمتمثل بتنظيم (فتح). بكلمة مختلفة هذا الصراع بين الجهة التشريعية والجهة التنفيذية لم يكن أكثر من نقاش داخلي في أروقة العقل الوطني الفلسطيني

حول سبل تطوير مؤسسات السلطة. وبإمكان المرء أن يسوق عشرات الشواهد على سوء الممارسة التنفيذية سواء من الجهات المدنية أو العسكرية لكن تظل الحقيقة هي أن مؤسسات السلطة الوطنية هي ذاتها التي ستصبح النواة الوحيدة التي يمكن تأسيس دولة فلسطينية منها أو على شاكلتها.

مع تزايد المطالب لإصلاح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من جهات الكون الأربع ولغايات مختلفة تم استحداث منصب رئيس الوزراء الذي يكلف من قبل الرئيس تشكيل الحكومة وعرضها عليه ومن ثم على المجلس التشريعي لنيل الثقة. وبالقدر الذي كان استحداث منصب رئيس الوزراء مطلباً خارجياً - خاصة من قبل الدول المانحة التي رأت ضرورة أن يوجد رئيس وزراء يشرف على أعمال الحكومة - فإن هذا المنصب كان استجابة إلى حاجة داخلية من قبل (التشريعي) وحاجة إلى تطوير مؤسسات السلطة ومكونات نظامها السياسي خاصة في ظل الحصار الذي فرض على الرئيس ياسر عرفات.

أما بالنسبة إلى المانحين، فإن لديهم تصورهم لطبيعة الأنظمة السياسية التي يرغبون بدعمها. في ظل هذا فإن هناك حكمة غير ممتحنة تقول إن الدول ذات النظام البرلماني أكثر ديمقراطية من الدول ذات النظام الرئاسي. عموماً فإن وصفات الديمقراطية التي تحاول دوائر بروكسل وواشنطن فرضها في الديمقراطيات الجديدة أكثر ديمقراطية من تلك المطبقة في الدول الغربية نفسها كما يجادل فيليب شميت^{١٧}.

تم إحداث بعض التعديلات على نصوص القانون الأساس ليتم فتح الباب أمام وجود

المنصب الرئيس وتم الانتقاص من مهام الرئيس لصالح مهام رئيس الوزراء. وصار نظام الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية نظاماً برأسين: رئيس منتخب مباشرة من الشعب، ورئيس وزراء يمثل الأغلبية النيابية. وكما لاحظ الكثير من الدارسين فإن الاستعجال في استحداث المنصب ووجود أكثر من قاعدة قانونية تنظم عمله وتشرحه خلق حالة من الإرباك عند المشرع الفلسطيني وفي مواد ونصوص القانون.^{١٨} لم يشكل هذا التعارض قلقاً للنخبة السياسية الفلسطينية في ظل هيمنة أغلبية فتحاوية على المجلس التشريعي، وهو ما انتفى بعد صعود حركة حماس لتحتل الأغلبية في مقاعد المجلس عقب انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٦. علينا أن نلتفت إلى مجموعة من التحولات التي حدثت في هياكل ومفاعيل نظام الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية.

أولاً - صار النظام الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية برأسين العلاقة بينهما غير واضحة المعالم كثيراً.

ثانياً - نصوص القانون لم تكن كافية لجعل الأمور أكثر وضوحاً بل يمكن المجادلة بأن هذه النصوص كانت غامضة لدرجة جعلت إمكانية الاتفاق على تفسيرها صعباً.

ثالثاً - تم إجراء تحول جوهري في طبيعة القانون الانتخابي الفلسطيني ل يتم استبدال نظام الدوائر بنظام المناصفة بحيث يتم انتخاب نصف أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وفق نظام الدوائر والنصف الآخر وفق نظام التمثيل النسبي ويحتسب الوطن دائرة واحدة.

رابعاً - القانون الانتخابي لم يخل من خلل،

وعدم تزامن الانتخابات العامة مع انتخابات الرئيس واختلاف نصوص القانون حول مدة الرئيس وتزامنهما من انتهاء ولاية التشريعي ومتى يبدأ احتساب هذه المدة؟ كل ما سبق جعل الأمور أكثر تعقيداً.^{١٩}

خامساً - هذا الوضع زاد من تعقيد العلاقة بين السلطة الفلسطينية وبين منظمة التحرير؛ إذ إن وجود أكثر من رأس تنفيذي في المؤسسات من شأنه أن يخلق تعارضاً وتضارباً في جهة التمثيل، خاصة حين يكون أحد هؤلاء يمثل تنظيمًا سياسياً لا يعترف بمنظمة التحرير مثل حركة حماس ويطرح نفسه بوصفه تياراً إسلامياً بديلاً عنها. إن التعددية السياسية يجب أن تكون مبنية على مبدأ شرعية السلطة، إذ لا يجوز أن يشارك من لا يعترف بهذه الشرعية؛ لأن من شأن ذلك خلق حالة من التناقض. وفي اللحظة التي يكون فيها مشروع بناء الدولة انعكاساً لحالة وفاق داخلي فإن الدول ستكون قوية داخلياً، وهي مصدر قوة خارجية لها.

سادساً - غياب المحكمة الدستورية ساهم في عدم وجود جهة اختصاص في الفصل في النزاعات حول تفسير القوانين.

النتيجة هي أن مكونات النظام السياسي الفلسطيني أصابها المزيد من الخلل وصارت عاجزة عن القيام بمهامها. ومنصب رئيس الوزراء بدلاً من أن يكون عوناً للجهة التنفيذية المتمثلة بالرئيس صار عبئاً ومنافساً لها، وصار الشغل الشاغل للنخبة السياسية الفلسطينية - سواء أكانت الوطنية منها أم الإسلامية - تفسير مواد القانون والدفاع عن التصرفات التي تقوم بها: وبيان اختصاص

صاحبها؟

بالطبع، فإن مشكلة النظام السياسي الفلسطيني ليست في عدم وضوح باب الاختصاص والمهام فحسب، بل تتعدى ذلك لتشمل طبيعته ومجمل مكوناته. إن إعادة نظر في طبيعة عمل النظام ووظائفه ووظائف مكوناته المختلفة - بل في ضرورة وجود بعض هذه المكونات - أمر جوهري للوصول إلى نظام سياسي أكثر فاعلية وأكثر قابلية لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني وإنجاز مشروعه الوطني. وقبل الخوض في ذلك لابد من الاتفاق أولاً على المهام المناطة بمكونات النظام المختلفة، بمعنى ما هي المهام التي يصبو الفلسطينيون إلى تحقيقها عبر هذا النظام. ومرد هذا السؤال؛ حقيقة أن عمل السلطة الوطنية الفلسطينية يقتصر على مناطق قطاع غزة والضفة الغربية وأن فلسطينيي الشتات لا يشاركون في صنع القرار ولا يستفيدون من سياسات السلطة العامة وخدماتها. هذا يقتضي توضيح بعض النقاط المتعلقة أولاً بعلاقة السلطة بالمنظمة وتفصيل الاختصاص والتداخل في الوظائف، وثانياً إعادة ترسيم مكونات نظام الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية. وفيما تمت معالجة الجزء الأول في الجزء السابق فسيبحث هذا المدخل في مكونات نظام الحكم في مناطق السلطة الفلسطينية. مرة أخرى فإن نظام الازدواجية المطبق في مناطق السلطة الفلسطينية على شكله الحالي أثبت عجزه وتخلفه عن حسن الإدارة والحكم.

ما المطلوب؟

يمكن الافتراض أن هناك ثلاثة مكنات للخروج من المأزق:

يتمثل الأول منها بتوضيح نصوص القانون

وتعديل ما لزم منها للوصول إلى نظام مناصفة حقيقي بين رئيس قوي وبرلمان قوي مثلما هو معمول في الكثير من الدول.

ويتمثل الثاني في العمل على تطبيق نظام برلماني بالشكل الكامل، بمعنى أن يكون رئيس الوزراء هو الحاكم الفعلي للبلاد وهو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في شؤونها.

أما الممكن الثالث فيتمثل في العودة إلى نظام رئاسي قوي وإلغاء فكرة رئيس الوزراء الذي يتم اختياره من الأغلبية البرلمانية، ويكون الرئيس هو رئيس الحكومة.

وقبل نقاش الخيارات الثلاثة، لا بد من التذكير أن أي خيار يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاعتبارات التي لا يمكن تقويم الحال الفلسطيني وتصويبه دون التفكير فيها:

أولاً - العلاقة الشائكة بين السلطة ومنظمة التحرير.

ثانياً - الخبرة السياسية الفلسطينية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

ثالثاً - السلطة ليست دولة ناجزة وهي منقوصة السيادة ومهمتها إدارة شؤون حياة الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية حتى قيام الدولة، فيما المهام السياسية الحقيقية خاصة المفاوضات هي من اختصاص منظمة التحرير.

رابعاً - مكنات إقامة نظام ديمقراطي بشكل كامل في سياقات غير ديمقراطية. بكلمة أخرى فإن الديمقراطية الفلسطينية وبعيداً عن الكلام المعسول عنها هي ديمقراطية تحت الاحتلال، ولها وضعها الخاص الذي يجب ألا يغيب عن بال المحلل حين يتحدث عنها.

إذا كان الأمر كذلك؛ فإننا إزاء مجموعة من الخلاصات السريعة التي من شأنها أن تقودنا إلى استنتاجات أساسية حول طبيعة نظام الحكم المناسب على الأقل في المرحلة الحالية.

أولى هذه الخلاصات أن النظام المختلط أو نظام الرأسين قد يكون معيقاً في الحالة الفلسطينية. كانت الخبرة السياسية الفرنسية هي من أوجدت هذا النمط من الحكم. حيث يتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب بالاقتراع الشامل دون إلغاء البرلمان، وتنقسم السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء الذي يمثل حزب الأغلبية البرلمانية. لتتذكر أن نظام الرأسين (المختلط أو شبه الرئاسي) له مزاياه الكثيرة التي تضمن على الأقل وجود رئيس فاعل ونشط ورئيس وزراء أيضاً، ويتمتع كلاهما بصلاحيات منصوص عليها في الدستور. مثلاً في النظام الفرنسي فإن الرئيس مسؤول عن السياسة الخارجية ورئيس الوزراء عن السياسة الداخلية.

مزاياه: إلى جانب أنه في حال كان الرئيس ورئيس الوزراء من حزينين مختلفين فإن من شأن هذا نظرياً أن يخلق نظاماً شديداً من المراقبة.

لكن الوضع الفلسطيني يجعل من مثل هذه الازدواجية أزمة داخلية. لنعد إلى ما حدث بعد صعود حكومة حماس، فقد تعرض نظام الحكم في السلطة إلى شلل تام؛ بسبب اختلاف البرامج والرؤى. حتى ولو تم توضيح النصوص وتفسيرها وتمت إقامة محكمة دستورية للفصل في المنازعات والبت في الاختلافات فسيظل الوضع الفلسطيني معيقاً للنظام السياسي الفلسطيني، في ثقافة سياسية ليست ناضجة بالشكل الكامل؛

وأساس ذلك هو أن التنظيمات الفلسطينية لا تتفق فيما بينها على الغايات الأساسية لمشروع التحرر الوطني وهي متنوعة المشارب السياسية، وعليه ففي حال وجود تنظيمين على رأس المؤسسة (الرئاسة والحكومة) فإنه ومع تضارب البرامج السياسية فإن النظام السياسي سيمر بلحظات عقم وسيصبح مشلولاً. ليس صحيحاً أنه لو كانت نصوص القانون واضحة بشكل كبير لما نتج خلاف بين حكومة حماس التي ترأسها إسماعيل هنية وبين الرئاسة الفلسطينية. صحيح أن هناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن صراع الاختصاص والمهام لكن هذا لم يكن أكثر من الرغبة التي طفت على سطح عمق يمور بالخلافات حول البرامج السياسية وطبيعة إدارة الصراع؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لكان من الممكن الاحتكام إلى أية جهة خارجية لفض القضايا الخلافية. ببساطة فإن النظام المزدوج لن يكون مجدياً في الحالة الفلسطينية؛ إذ إنه سيخلق حالة من تعارض البرامج التي ستتحول إلى مناكفة سياسية، وستتم التضحية بالمصالح العليا أمام مصالح التنظيمات.

ثانية هذه الخلاصات هي أن طبيعة علاقة السلطة بمنظمة التحرير تجعل من خلق رأس جديد (رئيس وزراء) بمهام تنفيذية معيقاً لهذه العلاقة ومعقداً لها. من المهم محاولة جعل علاقة السلطة بالمنظمة سلسلة ولا تمر عبر قنوات كثيرة ومتعددة ومتشعبة؛ حتى لا يترهل النظام السياسي ويصبح من العسير خلق حالة من الانسجام بين مكوناته. هذه خصوصية فلسطينية ولا يمكن للفلسطينيين الفرار من واقع حالهم.

ثالث هذه الخلاصات أنه دون أن يتم التوافق الداخلي حول منظمة التحرير فإن دخول التنظيمات الفلسطينية مثل حماس والجهاد في مكونات نظام الحكم في السلطة دون الاعتراف بتمثيل المنظمة سيعني تمزيق هيكل النظام السياسي الفلسطيني . يمكن المجادلة بكثير من اليقين أن الكثير من الخلاف الذي ظهر بعد فوز حماس مرده في الأساس أن حماس لا تعترف بمنظمة التحرير ولا بشرعيتها؛ لأنها ليست جزءاً منها، وقد دخلت الانتخابات للمشاركة في حكم سلطة تابعة قانونياً لهذه المنظمة. وهنا حدث الالتباس. حتى في حالة التوافق فإنه لا يمكن للفلسطينيين أن يجازفوا بتعدد المؤسسات وتنوعها. قد يدل التعدد والتنوع على حالة من الغنى والثراء في الوضع المثالي، لكنه في الحالة الفلسطينية يختلف كثيراً. على الفلسطينيين أن يكونوا حذرين فالأفكار الجميلة وحدها لا تكفي لتصنع واقعاً جميلاً كما أنها قد لا تكون مفيدة.

رابعاً، يبدو النظام البرلماني الصرف مغريباً وأكثر جاذبية بالنسبة للكثير من منظري الديمقراطية وذلك لاعتبارات كثيرة تجعل منه أقرب إلى الشكل الديمقراطي الصافي. فالنظام البرلماني يعطي المواطنين مقدرة أكبر على التدخل في العمل التشريعي، فوجود ممثلي الشعب في الحكومة يمنح الناخبين المقدرة على التوقع وعلى إسقاط اللوم على المقصر. بمعنى أن النظام يوفر طريقة المساءلة المباشرة. وفيما تستطيع الأحزاب المتنافسة في النظام الرئاسي التهرب من وعودها الانتخابية بتراشق الاتهامات بين الجهة التنفيذية والسلطة التشريعية فإن الأحزاب المتنافسة في النظام البرلماني لا تستطيع الفكك من وعودها؛ إذ إن السلطة

التنفيذية مؤلفة من حزب أو أحزاب الأغلبية في البرلمان. بمعنى أنه يتمتع بالمرونة والمقدرة وسرعة استجابته للمواطنين. ولصيق بالسابق فإن المواطنين يعرفون كيف سيتصرف ممثلوهم في البرلمان لأن وعودهم الانتخابية ستوضع تحت المحك العملي. أيضاً يتمتع بسهولة عملية إصدار التشريعات؛ بسبب سيطرة الحكومة على البرلمان. لكن رغم ذلك، فإنه يمكن سوق مجموعة من العيوب التي تنتقص من فاعليته، فهو يخلق نظاماً سياسياً ممزقاً وغير مستقر، فالحكومة قد لا تستطيع الوفاء ببرامجها بسبب سحب الثقة عنها من البرلمان. بعض الدول البرلمانية مشهورة بهذا مثل إيطاليا وإسرائيل. أيضاً خلال فترة الجمهورية الرابعة في فرنسا فإن معدل بقاء الحكومة كان سبعة أشهر فقط.

حتى وإن تم الاتفاق على مزاياه الكثيرة، فإن الأمر قد يختلف في الحالة الفلسطينية كثيراً. مرة أخرى فإن الأشياء الجميلة وحدها لا تكفي لتصنع واقعاً جميلاً. لقد تميز المشهد السياسي الفلسطيني بتنوع وتعدد في التنظيمات السياسية الفلسطينية، وأفلاح الفلسطينيون خلال فترات كفاحهم الطويل في التوصل إلى صيغ جبهوية لحماية نضالهم التحرري فيما عرف بـ(ديمقراطية غابة البنادق). صحيح أن بعض القوى تمايزت عن بعضها وصار هناك ثقل للبعض إلا أن الإجماع الوطني الذي أخذ صيغاً مختلفة صار الناظم الأساس لآلية صنع القرار في النظام السياسي الفلسطيني. هذا قد يكون صالحاً في حالة الثورة أما في حالة المؤسسة المدنية التي تصبو لأن تصبح دولة قد يكون مختلفاً. إذ إن كل النشاطات السياسية وآليات صنع القرار

الحالة الديمقراطية فإنه قد يعكس ضعف النظام ومكوناته .

هل يقترح هذا أن نظام الحكم في السلطة الفلسطينية بحاجة لنظام رئاسي قوي؟

ربما أمكننا الدفاع عن هذه الفكرة من منطلق الخصوصية الفلسطينية . أولاً نحن بحاجة لإدراك حقيقة أن النظام الرئاسي الصرف ليس أقل ديمقراطية من النظام البرلماني أو المختلط . فالنظام يتميز بالفصل المطلق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . ويعزز أكثر الفصل بين السلطات حيث إن البرلمان لا ولاية له على الحكومة ، وأعضاؤه لا يطعمون بمناصب وزارية ؛ فهم يتفرغون تماماً للعمل البرلماني لمراقبة عمل الحكومة والرئيس . لكن هذا الفصل له بعض الاستثناءات المنصوص عليها في الدستور . وعليه فليس صحيحاً أن النظام الرئاسي يعطي الرئيس سلطة مطلقة بل إنه يخلق نوعاً من التوازن بين سلطته وبين سلطة البرلمان .

إلى جانب هذا يتمتع النظام الرئاسي بمجموعة من المزايا والسمات . فريئس السلطة التنفيذية (الرئيس) ينتخب مباشرة من الشعب ، وعلى العكس من النظم الأخرى فإن النظام يتميز بأحادية السلطة التنفيذية : فالرئيس ليس رئيس الدولة فحسب ، بل هو رئيس الحكومة . كما أن صلاحيات الحكومة محدودة مقارنة بصلاحياتها في النظام البرلماني . والنظام يمنح البلاد فترة استقرار سياسي قوي . كما أنه لا توجد للرئيس سلطة لحل البرلمان ، ولا توجد للبرلمان سلطة لعزل الرئيس إلا وفق إجراءات وترتيبات غاية في التعقيد ؛ كل ذلك لضمان فاعلية النظام ومرونته واستمراره . ولا يتم تغييب ممثلي

يجب أن تكون محكومة بقانون . صحيح أن النظام البرلماني التعددي يحرم أي طرف من الهيمنة على المشهد السياسي ويمنعه من الانفراد في اتخاذ القرار . بل إن تطبيق نظام التمثيل النسبي لن يمنح أي تنظيم أغلبيةً منفردةً في تشكيل الحكومة^{٢٠} ، وبالتالي سيكون على الفائز التحالف مع غيره لكسب أغلبية برلمانية تؤمن اجتياز الحكومة امتحان الثقة . لكن علينا أن نلتفت إلى عيوب النظام البرلماني الصرف والتي يكمن أهمها في حقيقة خلق نظام غير مستقر وفي الكثير من الأحيان حكومة عاجزة عن اتخاذ قرارات مصيرية . يقيني أن الشعوب التي تخوض معارك مصيرية بحاجة إلى حكومات قوية قادرة على اتخاذ قرارات مؤلمة وشجاعة . قد يحتاج البعض بأن إسرائيل - عدو الشعب الفلسطيني - تطبق النظام البرلماني وهي في حالة حرب دائمة . يتميز المشهد السياسي الإسرائيلي ببعض الخصوصية التي اقتضت التمثيل البرلماني الصرف ، وأولى هذه الخصائص تنوع المجتمع الإسرائيلي المكون من مستوطنين وفدوا للبلاد من القارات المختلفة .

مرة أخرى فإن تطبيق نظام برلماني صرف في الحالة الفلسطينية قد يعكس سوء فهم لسياقات السياسة الفلسطينية وخصوصيتها . فالسلطة الفلسطينية بحاجة إلى نظام حكم قوي ثابت قادر على اتخاذ قرارات . في الحالة الفلسطينية فإن النظام البرلماني الذي يتسم بتشتت البرلمان وتوزعه بين التنظيمات المختلفة من شأنه أن يخلق رئيس وزراء ضعيفاً تحت الضغط الدائم للحفاظ على أغليبيته الهشة . وفيما قد يكون هذا صحيحاً في

علاقة تنافسية تدميرية .

مرة أخرى، ثمة اعتقاد بأن النظم البرلمانية الصرفة أكثر ديمقراطية من النظم الرئاسية، وأن الأخيرة تتعارض مع بعض التوجهات الديمقراطية، وكما يجادل فيليب شميتر فإن هذا غير صحيح ولا يوجد إثبات عليه . ربما لأن الدول التي تميزت بغياب الديمقراطية كانت دولاً رئاسية . لكن هل يعني هذا أن النظام الرئاسي أقل ديمقراطية؟! أيضاً في الدول الديكتاتورية يوجد برلمان وفي مرات منتخب (بصرف النظر عن جودة الانتخابات)، وفي مرات كثيرة يكون هذا البرلمان أداة من أدوات الحكم المطلق .

إن المنطق القائل بأفضلية النظام البرلماني هو نفسه المنطق الذي يقوم بتفضيل نظام اللامركزية على نظام المركزية لاعتبارات يكون فيها القرار أكثر قرباً من المواطن واعتبارات أخرى تتعلق بتوزيع المصادر . ولكن يمكن المحاججة بكثير من الثقة وبعد التسليم ببعض المنطق الذي ينطلق منه هؤلاء، بأن نظام اللامركزية قد يكون مثلاً مضرراً في السياق الفلسطيني فإن تطبيق نظام اللامركزية في الحكم المحلي وفي علاقات السلطة المركزية للسلطة مع المحافظات من شأنه أن يعزز التقسيمات والعوائق التي تفرضها إسرائيل على إمكانات ربط مدن الضفة الغربية المختلفة فيما بينها، بحيث نجد أن لدينا محافظات متباعدة، العلاقة الإدارية بينها ضعيفة بل قد تصل درجة الصفر وتقوم على الإدارة المحلية .

هل نحتاج هذا؟

إن من الأسلم للفلسطينيين ألا تكون دولتهم إعادة إنتاجاً للتجارب الديمقراطية العربية المتعثرة، فهم

الشعب عن صنع القرار، فالرئيس يلتزم بتنفيذ تشريعات البرلمان ومن حقه الاعتراض، لكن مع وجود أغلبية الثلثين فإن على الرئيس الالتزام بالتشريع . ويتمتع بمرونة دستورية وقوة تنفيذية^{٢١} . حيث تتمتع السلطة التنفيذية بالقوة فيما كان الرئيس المنتخب والذي لا يمكن للبرلمان حجب الثقة عنه أن يتخذ بعض القرارات الجريئة والحكيمة حتى وإن لم تتمتع هذه القرارات بالشعبية، في المقابل فإن رئيس الحكومة في النظام البرلماني لا يستطيع أن يتخذ أي قرار قد يتعارض مع رأي الشارع حتى وإن كان هذا القرار في مصلحة البلاد؛ لأن البرلمان سيسحب الثقة عنه .

لكن ماذا عن السياق الفلسطيني؟

إن خصوصية الوضع الفلسطيني تستدعي نظاماً رئاسياً قوياً . نحن بحاجة لرئيس قادر على اتخاذ قرارات آنية خلال عملية إدارته السلطة، قرارات قد تتعلق بالوضع السياسي العام والتفاوض مع إسرائيل أو قرارات إدارية تتعلق بالوضع الداخلي .

لكن هل يد الرئيس مطلقة؟

بالطبع لا، فيجب أن يتوفر النظام السياسي الفلسطيني على مجلس تشريعي منتخب من قبل الشعب مباشرة يقوم بمراقبة أعمال الرئيس والحكومة التي يكلفها . وعمل المجلس التشريعي لا يقتصر على الرقابة وإقرار الموازنة بل إنه يمكن إضافة بعض المهام السياسية إليه مثل الموافقة على أية اتفاقية سياسية يتم التوصل إليها بخصوص ترتيبات الحل مع إسرائيل . حتى أنه يمكن تحديد بعض القضايا التي لا بد للرئيس فيها من أن يرجع للمجلس التشريعي لأخذ رأيه وموافقته . لكن يجب ألا تتحول العلاقة بين الرئيس والمجلس إلى

الدولة. الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩٤٩ - ١٩٩٣)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
الكاظم، صالح جواد والعاني، علي غالب، ١٩٩١.
الأنظمة السياسية، كلية الحقوق، جامعة بغداد، بغداد.
نوفل، ممدوح، ٢٠٠٠. البحث عن الدولة، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن) رام الله.
Dahl, Robert A. M., 1963. Modern Political Analysis. Englewood Cliffs.

الهوامش

- ١ يعرف روبرت دال النظام السياسي بأنه "أي غط دائم من العلاقات الإنسانية، ينطوي، إلى حد مهم، على قوة أو حكم أو سلطة"، Dahl، ١٩٦٣، ٣.
- ٢ علوان والدليمي، ٢٠٠١.
- ٣ حول ذلك انظر الدكتور صالح جواد الكاظم و الدكتور علي غالب العاني، ١٩٩١.
- ٤ إن دراسة التنظيمات الفلسطينية ومواقفها ورؤيتها أساس في دراسة النظام السياسي بشموليته إلا أن معالجة المنظمة والسلطة تستدعي بالضرورة مقارنة مواقف هذه التنظيمات.
- ٥ مشار إليه في الكاظم والعاني، ١٩٩١: ٧.
- ٦ انظر أبو سيف، ٢٠٠٩.
- ٧ التقرير الإستراتيجي الإسرائيلي ٢٠٠٨، شحلت وقسوم، ٢٠٠٨، ص ١٢.
- ٨ لقراءة وافية لتطور فكرة الدولة فلسطينياً انظر ممدوح نوفل، ٢٠٠٠.
- ٩ يزيد صايغ، ٢٠٠٢.
- ١٠ انظر أبو سيف، ٢٠٠٩.
- ١١ حول هذه الاتفاقية ومغزاها وربما مخاطرها على التمثيل الفلسطيني انظر أبو دقة، ٢٠٠٨.
- ١٢ الرئيس الراحل ياسر عرفات كانت كثيراً ما يجمع اللجنة التنفيذية مع مجلس الوزراء التابع للسلطة وفق ما كان يعرف باجتماع القيادة الفلسطينية.
- ١٣ أبو دقة، ٢٠٠٨، الصفحة ٥٣.
- ١٤ مقتبسة من دراسة سابقة لي مقدمة لمتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الذي نظمه مركز التخطيط الفلسطيني المنعقد في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨ بغزة، وصدرت في كتاب عن مركز التخطيط (٢٠٠٨) حول تطور العقل الوطني الفلسطيني انظر أبو سيف، ٢٠٠٧.
- ١٦ النظام الفرنسي هو نظام شبه رئاسي تتوزع السلطة التنفيذية فيه بين رئيس منتخب مباشرة ورئيس وزراء يمثل الأغلبية النيابية.
- ١٧ شميتير، ٢٠٠٩.
- ١٨ حول ذلك انظر دراسة الدكتور موسى أبو ملوح، ٢٠٠٩.
- ١٩ انظر المرجع السابق.
- ٢٠ بعض النظم البرلمانية تتمتع بنظام الحزبين، وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة الحسم المطبق في النظام الانتخابي.
- ٢١ من بعض عيوب النظام أن أي تشريع يحتاج لموافقة الرئيس وموافقة البرلمان فإن النظام يجعل من سن التشريعات مهمة عسيرة.

ليسو بحاجة لأن يكونوا مجرد دولة، بقدر حاجتهم لبناء دولة حديثة تدير حياة الناس وفق القانون. بالطبع هناك جملة من الاقتراحات حول طبيعة هذه الدولة. بالنظر للواقع الفلسطيني وطبيعة القضية الفلسطينية فإن من الأفضل لهذه الدولة أن تتمتع بنظام رئاسي مع برلمان فاعل ونشط. إن ازدواج المهام بين الرئاسة ومجلس الوزراء رغم نجاحه في بعض الدول إلا أنه في حالة الدولة الفلسطينية والأزمات التي ستواجهها والمهام التي ستوكل إليها سيشكل عبئاً على هذه الدولة. فالدولة بحاجة لأن تكون متماسكة ومتراصة وقوية في اتخاذ قراراتها. ما أرمي إليه هو أننا يجب أن نمتحن كل الأفكار السياسية وفق معطيات وضعنا الداخلي وحاجتنا السياسية آخذين في عين الاعتبار طبيعة الصراع مع إسرائيل.

المراجع

- أبو دقة، محمد، ٢٠٠٨. «التمثيل الفلسطيني بين منظمة التحرير والسلطة» سياسات، العدد ٦، ص. ص. ٤١-٥٦.
- أبو سيف، عاطف، ٢٠٠٩. «التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً» في وقائع منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية الصادرة عن مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، ٢٠٠٨.
- أبو سيف، عاطف، ٢٠٠٧. «أزمة النظام السياسي الفلسطيني الراهنة: قراءة في تطور الحركة الوطنية»، سياسات العدد الأول، شتاء، ص. ص. ٩-٢٦.
- أبو ملوح، موسى، ٢٠٠٩. «شغور مركز الرئيس وأثره على تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية» سياسات العدد ٧، شتاء، ص. ص. ٢٧-٤٢.
- الدليمي، حافظ علوان حمادي، ٢٠٠١. النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
- شحلت، أنطوان و قسوم، مفيد، ٢٠٠٨. تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٠٨، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله.
- شميتير، فيليب، ٢٠٠٩. «العجز والنقص في جودة الديمقراطية الجديدة»، سياسات، العدد ٧، ص. ص. ٩-٢٦.
- صايغ، يزيد، ٢٠٠٢. الكفاح المسلح والبحث عن

المشروع الوطني الفلسطيني؛ التباسات التأسيس وتحديات التطبيق

الدكتور إبراهيم أبراش*

مقدمة

في ظل انغلاق أفق التسوية وحالة الانقسام الفلسطيني كثر الحديث، أخيراً، عن مستقبل المشروع الوطني بصيغته الحديثة: (الدولة المستقلة في الضفة وغزة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين). فبعد أكثر من أربعة عقود من تأسيسه، فإن المشروع الوطني يعيش مأزقاً حقيقياً بل تهديد وجودي، ليس فقط لمناعة نقيضه وعدوه الإستراتيجي - المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل - بل، أيضاً؛ بسبب تحديات من داخل الحالة السياسية الفلسطينية ومن داخل المشروع الوطني نفسه. أن يأتي الخطر والتهديد من إسرائيل وسياستها الاستعمارية والاستيطانية؛ أمر مفهوم؛ لأن إسرائيل تدرك أن إنجاز المشروع الوطني على أرض فلسطين سيكون على حساب المشروع الصهيوني وتطلعاته التوسعية، فأمر طبيعي أن *أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة، ووزير الثقافة السابق

تمارس إسرائيل كل ما فيه تدمير للمشروع الوطني بكل مكوناته، ولكن ما لا يقل خطورة هو التدمير الذاتي للمشروع الوطني الذي تمارسه النخب السياسية الفلسطينية - بعضها - مستعينة بأطراف خارجية وتحت شعارات مشاريع تبدو براقية، كمشروع التسوية أو المشروع الإسلامي. واليوم تنكشف فصول مؤامرة تشارك فيها إسرائيل ومعها أطراف عربية ودولية تهدف إلى توظيف مأزق مشروع السلام الفلسطيني ومأزق المقاومة للإجهاد على المشروع الوطني؛ من خلال إعادة الوصاية المصرية على القطاع أو تدويله وربط ما سيبقى من الضفة الغربية خارج مناطق الاستيطان الإسرائيلي بالأردن أو تحويل الأردن إلى وطن للفلسطينيين. مقارنة المشروع الوطني تتطلب درجة من الحيادية العلمية؛ وبالتالي ملامسة خطوط حمر يعتبرها البعض من المحرمات أو الثوابت، كالمقاومة الفصائلية أو القول إن فلسطين وقف

إسلامي أو حق العودة أو الاعتراف بإسرائيل ، حتى السلطة في ظل الاحتلال تحوّلت ثابتاً تستحق القتال دفاعاً عنها بالنسبة إلى البعض . . . إلخ . كل ذلك يتطلّب طرح التساؤلات والإشكاليات التالية: لماذا يتغيّر المشروع الوطني من حيث النطاق الجغرافي وإستراتيجيات العمل لإنجازه من فترة زمنية إلى أخرى؟ وإن كان المشروع الوطني هو الدولة المستقلة في الضفة وغزة؛ فهل الجغرافية السياسية تسمح بقيام هذه الدولة المستقلة ضمن المعطيات السياسية القائمة؟ وما علاقة المشروع الوطني بالسلطة؟ وإذا كانت السلطة أداة لتحقيق المشروع الوطني؛ فلماذا استمرت هذه الأداة أكثر من خمسة عشر عاماً دون ملاحظة تقدم نحو الدولة؟ وإذا كانت السلطة الوطنية مجرد أداة فما هي مرجعيتها وإستراتيجيتها لإنجاز مشروع الدولة؟ وإذا كانت أدواتها هي المفاوضات والتسوية السلمية فما هو مصير السلطة والمشروع الوطني بعد فشل المفاوضات أو وصولها إلى طريق مسدود؟ وما هي علاقة السلطة إذا كانت مجرد أداة للمقاومة؟ وكيف يمكن المواءمة بين الحديث عن المشروع الوطني ومواصلة الاستيطان في الضفة وتعزيز حالة الفصل والقطيعة بين شطري المشروع الوطني؟ وما هي علاقة حركة حماس والجهاد الإسلامي بالمشروع الوطني؟ وهل يمكن التوفيق بين المشروع الوطني و(المشروع الإسلامي) الذي تمثله حركة حماس؟. كل ذلك يتطلب وقفة مع تعريف المشروع الوطني من حيث ماهيته ووسائل تحقيقه وارتباطاته بالمشاريع والمحاور الإقليمية. وهل المشروع الوطني ما زال قابلاً للتطبيق - بعد العدوان على غزة وما صاحبه وتبعه من حراك

دولي - أم أننا أمام معادلة جديدة للصراع؟ . سنعمل على مقارنة الموضوع حسب التقسيم التالي:

المحور الأول - مقارنة نظرية لمفهوم المشروع الوطني:

المشروع الوطني والأيدولوجيات الأخرى (توطين الأيدولوجيات).

- المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني .
المحور الثاني - ملابسات تأسيس المشروع الوطني الفلسطيني:

جذور الوطنية الفلسطينية .
- منظمة التحرير والمشروع الوطني : بداية تمايز المشروع الوطني عن المشروع القومي .
المحور الثالث - المشروع الوطني والتسوية والسلطة:

من مشروع حركة تحرر إلى مشروع تسوية .
انقلاب السلطة على المشروع الوطني .
المحور الرابع - تحديات المشروع الوطني :
- ظهور حركة حماس : تجاوز أم تجديد للمشروع الوطني؟
الانقسام الداخلي والوصاية العربية .
خاتمة

المحور الأول - مقارنة نظرية لمفهوم المشروع الوطني

في ظل انشغال الشعب الفلسطيني بمتطلبات الحياة اليومية - بسبب سياسة الحصار التي تمارسها إسرائيل ، وفي ظل انشغال النخب السياسية بالصراع على السلطة ومكتسباتها ، ومع الانقسام الجيوسياسي ، والمد الأصولي وما صاحبه من

حديث عن مشروع إسلامي مرتبط بمرجعيات خارجية - تناسى البعض أن الشعب الفلسطيني ما زال تحت الاحتلال وأن المرحلة ما زالت مرحلة تحرر وطني، ومرحلة التحرر الوطني تحتاج مشروع تحرر وطني وليس سلطة تحت الاحتلال أو تغييراً للوطني لحساب أية أيديولوجية أخرى. هذا الخروج عن سياق الوطنية والتحرر الوطني جعل من يتحدث عن المشروع الوطني كمن يغرد خارج السرب أو كمن ينتمي إلى عالم قد ولى.

أولاً- المشروع الوطني والأيديولوجيات الأخرى (توطين الأيديولوجيات)

في كثير من الحالات نكتشف أن بعض المصطلحات والمفاهيم التي نتداولها كل يوم - في حديثنا وكتاباتنا وتشكل اللازمة في خطابنا السياسي - مبهمة وملتبسة وحمالة أوجه، ولأن كل واحد يفسرها كما يريد أو يخضعها لمنطلقه الأيديولوجي، فإنها تنتزع من سياقها وأصولها ومعانيها الحقيقية؛ لتصبح مفاهيم خلافية، حتى أن أصحاب أرواد هذه المفاهيم يصبحون عاجزين عن الدفاع عنها؛ ليس لقوة حجة ومنطق المناوئين؛ بل لأن أصحاب المفهوم تعودوا على ترديده دون فهمه أو الالتزام بمضامينه واستحقاقاته الإجرائية، ومن هذه المفاهيم أو المصطلحات (المشروع الوطني الفلسطيني).

فقد لاحظنا في الفترة الأخيرة أن مصطلح (المشروع الوطني الفلسطيني) يستفز الكثيرين ويدفع آخرين للتساؤل عن ماهية المشروع الوطني، إن لم ينفوا وجود شيء يسمى مشروعاً وطنياً، وإن

كان الرفض والشك في المشروع الوطني من طرف قوى الإسلام السياسي مفهوماً - إذا وضع في سياق واقع حال العلاقة بين الطرفين في الدول العربية والإسلامية - فإنه غير مبرر من فلسطينيين ممن هم خارج المشروع السياسي الإسلامي.

لا يوجد شعب دون وطن يمارس فيه أبنائه حياتهم الطبيعية ويحققون ذاتهم ويفتخرون بالانتماء إليه، ولا وطن دون فكر وثقافة وهوية وطنية تعزز انتماء أبناء الشعب إلى وطنهم، ولا فكر وطنياً دون مشروع وطني يحدد أهداف وطموحات الشعب وآليات تحقيق هذه الأهداف، ولا مشروع وطنياً دون ثوابت ومرجعيات تعبر عن القواسم المشتركة والحقوق الوطنية محل التوافق الوطني - بصرف النظر عن الدين أو اللون أو الطبقة أو الأيديولوجية - وتحشد من خلفها الشعب في مواجهة النزعات والارتباطات ما قبل الوطنية في مواجهة التحديات الخارجية.

إذا كان الوطن متجسداً في دولة مستقلة؛ فإن مبرر الحديث عن مشروع وطني ينتفي؛ لأن المشروع هو الفكرة قبل التحقق، وعندما يُنجز المشروع بقيام الدولة يتم التعبير عن الفكرة والثوابت الوطنية من خلال الثقافة ورموز الهوية والقانون الأساسي أو الدستور، أو من خلال أحزاب أو قوى وطنية قد تدخل في حالة صراع مع أيديولوجيات ذات امتدادات عبر وطنية كالأممية الاشتراكية أو الشيوعية والأيديولوجية القومية والأيديولوجيات الدينية وفي مواجهة النزعات التي تهدد وجود الدولة الوطنية ووحدة الأمة، ولكن عندما تغيب الدولة ويصبح الوطن

- كهوية وثقافة - مهدداً وجودياً بسبب الاحتلال، يصبح المشروع الوطني ضرورةً وجوديةً وينتفي مبرر وجود أيديولوجيات عابرة للوطنيات أو ما قبل الوطنية إلاّ كتوظيف وسائلي وغائي لخدمة المشروع الوطني، بمعنى أنه في حالة وجود أحزاب وحركات في إطار حركة التحرر فعلى هذه القوى توطن أيديولوجياتها وإستراتيجياتها ضمن ثوابت وطنية لا يجوز الاختلاف عليها، فتوظف امتداداتها القومية أو الأمية أو الدينية لصالح المشروع الوطني وليس العكس، وإلاّ سيصبح الاشتغال على هذه الأيديولوجيات على حساب العمل الوطني ومتطلبات تحقيق الوطن كهوية ودولة.

المتبع لتاريخ الشعوب الخاضعة للاستعمار والتي أطرت حركتها السياسية في إطار سياسي وطني يلاحظ أن هذه المشاريع كانت دوماً مشاريع وحركات تحرر وطني، فالمشروع الوطني الحقيقي يأخذ مضموناً فكرياً وممارسةً عمليةً كحركة تحرر من الاستعمار أو في مواجهة تهديدات وجودية، وعندما ينتفي البعد التحرري الوطني بمضامينه السياسية والعسكرية والاجتماعية يتحول إلى مشروع / أداة في خدمة الاستعمار أو في خدمة نخب توظف الفكرة الوطنية وقضايا الشعب لغير المصلحة الوطنية، كما أن الشعب الخاضع للاحتلال يناضل في إطار مشروع وطني واحد بثوابت ومرجعيات محل توافق الأمة ولا يجوز وجود أكثر من مشروع وطني أو قيادة وطنية أو إستراتيجية عمل وطني للشعب نفسه وفي مرحلة حركة التحرر نفسها وإلا ستتضارب وتتصارع هذه المشاريع مع بعضها البعض ويتحول الصراع من

صراع الشعب، كل الشعب، ضد العدو المهدّد للوجود الوطني، إلى صراعات داخلية؛ مما يستنزف جهود الشعب، والمتابع لتاريخ الشعوب سيكتشف أن المستعمر كان يعمل دوماً على شقّ وحدة الشعب بخلق قوى وأحزاب تحت مسميات متعددة لتدخل في مواجهات مع الوطنيين الحقيقيين أصحاب المشروع الوطني التحرري.

نخلص للقول إن المشروع الوطني حالة نضالية قسرية، فوجود تهديد حقيقي للوجود الوطني كدولة وهوية وثقافة وطنية هو مبرر ودافع ظهور مشروع وطني، فهو مشروع يعكس ويعبر عن وجود أزمة وخوف ينتابان الشعب على وجوده السياسي؛ فيدفعانه إلى التمرکز على الذات وشحن كل عناصر المقاومة الذاتية متوسلاً كل القواسم المشتركة بين أبناء الأمة من تاريخ ودين وقيم ومعاناة ومصالح مشتركة. المشروع الوطني هو مشروع الحرية والاستقلال لكل أمة.

ثانياً - المشروع الوطني الفلسطيني : مشروع تحرر وطني

منذ أن ظهر الخطر الصهيوني في فلسطين، نهاية القرن التاسع عشر، ممثلاً بالاستيطان ثم وعد (بلفور) ثم تجسّده كياناً سياسياً بقيام دولة إسرائيل، كان من ضمن الشعارات التي رفعها الفلسطينيون للتعبير عن خطورة هذا الخطر الداهم مقولة «إما أن نكون أو لا نكون» وشعار «إما نحن وإما هم»، بطبيعة الحال لم يكن المقصود بالكينونة أو الوجود الوجود المادي فقط؛ لأنه لا قوة في الأرض تستطيع أن تلغي وجود شعب متمسك

بأرضه أو تلغي حق شعب ما دام هذا الشعب لم يتنازل عن حقوقه المشروعة، وشواهد التاريخ تبين أن كثيراً من الشعوب التي تعرضت للاحتلال أو طغت حضارة قوية وعابرة على حضارتها عادت كطائر الفينيق لتنهض من وسط الرماد بعد عقود وربما قرون من الاعتقاد بأنها اندثرت من الوجود. وعليه فإن مفهوم الكينونة أو الوجود هو الوجود السياسي للشعب الفلسطيني كدولة وكيان يعبران عن الهوية والثقافة الوطنية ويتيحان للشعب مجالاً لممارسة حياته الطبيعية على أرضه بدلاً من حياة الشتات أو العيش تحت الاحتلال.

لأن إسرائيل تريد تأسيس وجودها على حساب الوجود الوطني الفلسطيني متوسلة - في ذلك بالإضافة إلى سياسة العنف والإرهاب والاستيطان - منطلقات تاريخية مشوهة ومقولات كاذبة كالقول «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب» ونفي وجود الشعب الفلسطيني وما صاحب ذلك من محاولات تشويه وطمس معالم الهوية والثقافة الوطنية الفلسطينية¹ . . . إلخ؛ فإن الكينونة الفلسطينية هي النقيض المباشر لإسرائيل، القومية والهوية العربية لا تشكلان تهديداً آنياً لإسرائيل، والإسلام لا يشكل تهديداً آنياً لإسرائيل، في المقابل فإن إسرائيل لا تشكل تهديداً آنياً للهوية والوجود العربي أو الإسلامي سواء على مستوى الأمة العربية والإسلامية أو على مستوى الشعب الفلسطيني، الكثير من الدول العربية والإسلامية تقيم علاقات دبلوماسية أو اقتصادية أو أمنية مع إسرائيل، والهوية العربية والإسلامية للفلسطيني غير مهددة مباشرة، ولكن هويته ووجوده الوطني

هو المهدد، وهذا مبرر إعطاء الأولوية للتهديد والخطر الآتي على الخطر والتهديد البعيد، إعطاء الأولوية للخطر الذي تجسده الصهيونية على الوجود الوطني الفلسطيني كحالة نقيض للوجود الصهيوني، حتى وإن ذهبنا مع القائمين بالمشروع الإسلامي أو القومي، فهذه المشاريع لن يكتب لها نجاح إلا بعد تثبيت الوجود الوطني الفلسطيني وليس على حسابه.

وعليه؛ فإن فكرة ومصطلح المشروع الوطني تكاد تكون اليوم خاصية فلسطينية، ومسألة التعارض أو وجود ثنائيات بين المشروع الوطني والمشروع القومي أو بين المشروع الوطني والمشروع الإسلامي هي، أيضاً، خاصية فلسطينية وفي بعض أوجهها عربية، غالبية شعوب الأرض أنجزت مشروعها الوطني بقيام كياناتها السياسية في مراحل تاريخية متعاقبة وضمن سياقات مغايرة وكانت آخرها شعوب العالم الثالث التي أنجزت مشاريعها الوطنية مع منتصف الخمسينيات من القرن الماضي مع سياسة تصفية الاستعمار، فيما دول أخرى حققت وجودها الوطني المستقل بعد تفكك المعسكر الاشتراكي بداية التسعينيات، وهناك شعوب ما زالت تناضل لتحقيق وجودها الوطني ضمن أوضاع ملتبسة ومحل خلاف كشعب دارفور والشيحان . . . الشعب الفلسطيني وحده ما زال يعيش مرحلة التحرر الوطني ويناضل من أجل الاستقلال في ظل ظروف دولية وإقليمية مغايرة، وأهم المتغيرات تداخل المشروع الوطني التحرري مع المشروع الإسلامي وحركات الإسلام السياسي في صراعها الذي يتعدى حدود الدولة

نفسها ناطقة باسم الأمة العربية وتقضي بتهمة الإقليمية والشعبوية... كل من يناصبها العداء، وحيث إن هذه القوى والحركات تسعى إلى السلطة فإنها توظف هذه الانتماءات كأيدولوجيا تعبوية وتحريضية في مواجهة خصومها السياسيين، فتبتعد الوطنية والقومية والدين عن معانيها ودلالاتها الأصلية والأصيلة وبدلاً من أن تكون انتماءات موحدة للأمة تتحول إلى عوامل فرقة وفتنة، وقد لاحظنا خطورة تسييس وأدلة الانتماءات عندما مارست السلطة أحزاب باسم القومية العربية، ونلاحظ ذلك اليوم في ممارسات جماعات إسلامية في أكثر من بلد إسلامي.

رغم المنزلق الذي تؤدي إليه أدلة الانتماءات والهويات إلا أن الموضوع يبقى تحت السيطرة وقابلاً للفهم في البلدان العربية والإسلامية؛ فشعوب هذه البلدان حققت مشروعها الوطني، وبصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي فإن المواطن العربي يمارس حياته الطبيعية في وطن يعيش فيه ويُنسب إليه ويمكنه أن يجد قبراً يُدفن فيه بعد وفاته، وبالتالي تصبح الدعوة إلى مشروع إسلامي أو قومي شيئاً زائداً أو إضافياً أو عقائدياً طوباوياً يستمد شرعيته أو مبرراته من البعد العقائدي للقائلين به أكثر من تأسيسه على حقائق تاريخية وسياسية واقعية، فإذا تحقق فلا بأس بذلك؛ وإن لم يتحقق يبقى المصري مصرياً والسوري سورياً والمغربي مغربياً في وطنه؛ فالوطن الصغير يمنحه تعويضاً نفسياً ومادياً عن فشل تحقق حلمه الكبير، أيضاً، يمكن للديمقراطية أن تعالج بعض أوجه الخلاف وتجذب بعض القواسم المشتركة بين القوى الوطنية والإسلامية المعتدلة

لا شك في أن دولاً عربية تشهد حالة من التصادم أو التعايش المتوتر بين القوى الوطنية من جانب، وتيارات وأحزاب الإسلام السياسي التي تنادي بمشروع إسلامي أو مع أحزاب قومية تنادي بالمشروع القومي العربي الوحدوي، ومع أن هذا المشروع الأخير تراجع في الفترة الأخيرة لصالح الإسلام السياسي إلا أن هذه الحالة مفتعلة ولا تخدم الأمة بكل مضامينها ودلالاتها الوطنية والقومية والإسلامية وهي أقرب إلى صراع نخب ومصالح على السلطة أكثر مما هي تعبير عن تناقضات بين هذه الانتماءات، وليست المخططات المعادية ببعيدة عن الموضوع.

في الوضع الطبيعي يُفترض ألا يكون هناك تناقض بين الانتماء الوطني والانتماء القومي والانتماء الإسلامي أو الديني بشكل عام.

أن أكون مصرياً أو سورياً أو فلسطينياً لا يتعارض مع حقيقة كوني قوماً عربياً ومسلماً، تبرز المشكلة عندما تتم أدلة الهويات والانتماءات، أي عندما تظهر أحزاب ونخب تصادر الفكرة والانتماء وتُنصب نفسها صاحبة الحق في التعبير عن هذه الفكرة وهذا الانتماء أو الهوية، أحزاب تزعم أنها وطنية وبالتالي تصوغ مفهوم الهوية والانتماء الوطني حسب مشيئتها وبما يخدم مصالحها ومصالح النخب أو الطبقة التي تمثلها، وأحزاب تصادر الدين وتحتكره وتنصب نفسها ناطقة باسمه فتفسر وتؤول وتلون في الدين وتحدد المحلل والمحرم وتمنح صكوك غفران للبعض وتكفر آخرين، وأحزاب تصادر الفكرة القومية وتنصب

والقومية. ولكن ماذا بالنسبة للفلسطيني الذي لا يملك وطناً خاصاً به، وهويته الوطنية بل وجوده الوطني مهدد بعدو يؤسس وجوده على نفي الوجود الوطني الفلسطيني؟.

المحور الثاني - المشروع الوطني الفلسطيني : ملابسات التأسيس

المشروع الوطني محل التداول اليوم بمرجعياته القانونية ومحدداته السياسية والجغرافية حديث نسبياً، وحيث إنه مشروع - أي ما قبل الإنجاز - وحيث إنه مرتبط بتحقيق تسوية متعثرة وبحالة سياسية فلسطينية أهم مميزات غياب إستراتيجية عمل وطني وقيادة وحدة وطنية، فإن كثيراً من اللبس والغموض يتتابان هذا المشروع وخصوصاً أنه مر بعدة مراحل وعرف عدة صياغات تتراوح من مشروع يؤسس على الحقوق التاريخية إلى مشروع سياسي يؤسس على الشرعية الدولية ثم مشروع مرتبط ومرتهن بالعملية التفاوضية والاتفاقات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل؛ وبالتالي محكوم بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين وبموازين القوى.

أولاً - جذور الوطنية الفلسطينية

تعود جذور الوطنية أو (القطرية الفلسطينية)^٢ إلى بداية القرن العشرين عندما تلمس الفلسطينيون الخطر الصهيوني على بلدهم وهو تحت الحكم العثماني ثم مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى عندما بدأ تنفيذ مخطط (سايكس/بيكو)، وأصبح اللبناني يقول أنا لبناني والسوري يقول أنا سوري والعراقي يقول أنا عراقي... إلخ، فلم يعد

أمام الفلسطيني إلا أن يعبر عن هويته الوطنية لمواجهة الخطر الذي يهددها وهو الخطر الصهيوني والانتداب البريطاني. آنذاك لم يكن الحديث يدور عن مشروع وطني بل عن الاستقلال الوطني.

ظهرت فكرة مشروع وطني لأول مرة بعد النكبة^٣ مع انبثاق الوطنية الفلسطينية في نهاية الخمسينيات وكانت نشرة (فلسطيننا) المعبرة عن رأي حركة فتح قبل تأسيسها الفعلي إحدى منابر التعبير عن هذه الوطنية الصاعدة، ففي أحد أعدادها جاء: «أما معركة فلسطين التي اتخذت شكلاً قومياً من البداية فلا بد أن نردها إلى مركزاتها الأساسية، وعواملها في حدودها القطرية لنضمن لها النجاح والنصر في الجولة القادمة»^٤. كان يتم التعبير عن الفكرة الوطنية الفلسطينية بالهوية الوطنية والكيانية الفلسطينية، وكان واضحاً أن المقصود بالكيان الفلسطيني، دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة الخاضعين آنذاك لكل من الأردن ومصر «نحن الفلسطينيون مع تحمسنا وحبنا على تحقيق الوحدة، إلا أننا ومع كل الأسف، لا نستطيع أن نفعل شيئاً في الموقف الدولي في المنطقة؛ لعدم وجود كيان يمثلنا، ويقف على قدم المساواة مع الكيانات العربية الأخرى للمشاركة في التخطيط لتحقيق الوحدة»، وحملت (فلسطيننا) التيار القومي العربي مسؤولية ما آلت إليه القضية الفلسطينية^٥.

لم تكن الفكرة الوطنية واضحة المعالم عند منظمة التحرير الفلسطينية التي أوجدتها الحكومات العربية^٦، فبالرجوع للميثاق القومي الفلسطيني - ١٩٦٤ - لا نجد أية إشارة إلى دولة فلسطينية أو مشروع وطني بمفاهيمه المتداولة الآن؛ لأن فكرة

الدولة الوطنية كانت محرمةً وممنوعةً من القوى القومية ومن الأنظمة العربية. إلا أن نصوص الميثاق الوطني (١٩٦٨)، كانت أكثر تأكيداً على الشخصية والاستقلالية الفلسطينية وإن كانت تقرر الاستقلالية والشخصية الفلسطينية بالانتماء القومي والوحدة العربية، فالمادة الثانية عشرة أكدت أن «الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه - في هذه المرحلة من كفاحه الوطني - أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها، وأن يناهض أيّاً من المشروعات التي من شأنها إذابتها وإضعافها. وجاء في المادة الثامنة والعشرين: «يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية». أما المادة التاسعة والعشرين، فأكدت أن «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول، والأصيل، في تحرير واسترداد وطنه، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه».^٧

عاد الحديث مجدداً عن المشروع الوطني من طرف حركة فتح أيضاً في نهاية الستينيات - ١٩٦٨ تقريباً - وأنداك تداخل مفهوم المشروع الوطني مع مفهوم الدولة، ولكن هذه المرة كان الحديث عن دولة ديمقراطية علمانية على كامل التراب الفلسطيني وقد تم تبني هذا الطرح رسمياً من منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٧١ عندما تبناه المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد آنذاك.^٨ في العام ١٩٧٤ وبفعل ما أنتجته حرب أكتوبر

١٩٧٣ من مفاعيل وتداعيات سياسية وعسكرية، نصحت فكرة التسوية الفلسطينية أو خرجت من تحت الرماد، وجرت محاولة التحايل على الحقوق التاريخية بالحديث عن مشروع سلطة وطنية (على أي شبر من الأرض يتم تحريره أو يعطى لنا) ومع أن فكرة السلطة أو البرنامج المرحلي كما سمي آنذاك لم يعن التخلي عن مشروع الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني - فلسطين من البحر إلى النهر - إلا أن هذا التوجه أدى إلى انقسام حاد في الساحة الفلسطينية وأصبحت فكرة الدولة على جزء من فلسطين التاريخية محل تفكير جاد. انشغلت منظمة التحرير بالحرب الأهلية في لبنان وما أدت إليه الحرب من إخراج المنظمة من لبنان إلى الشتات، ثم جاءت اتفاقية (كامب ديفيد) وما أوجدته من حراك لفكر التسوية عربياً ودولياً، كالحديث عن مؤتمر دولي للسلام وعقد قمة فاس الأولى وفاس الثانية، كل ذلك جعل العقل السياسي الفلسطيني مهيباً أكثر لفكرة التسوية وإعادة صياغة مفهوم المشروع الوطني والثوابت الوطنية. يلاحظ أن ولادة المشروع الوطني آنذاك تزامنت مع رفع شعار استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، من منطلق أنه لا يمكن تأسيس مشروع وطني دون قرار وطني مستقل، وكانت منظمة التحرير وتحديداً حركة فتح ترمي من وراء رفع شعار استقلالية القرار إلى وضع حد للتدخلات الخارجية وخصوصاً العربية في الشأن الفلسطيني والحيلولة دون إلحاق الشأن الفلسطيني بهذا المحور العربي أو ذاك، وقد يكون العرب يرمون من وراء الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً إلى

دفعها لخيار التسوية .

يمكن اعتبار بيان إعلان الاستقلال في دورة المجلس الوطني بالجزائر العام ١٩٨٨ بداية التحول في مرجعية الحقوق المشروعة وفي مفهوم الثوابت الوطنية والمشروع الوطني، فلأول مرة يتم الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية بديلاً عن الشرعية التاريخية واعتمادها كمرجعية لمشروع وطني قد تتجه تسوية سلمية، وقد تأكدت هذه المرجعية في مؤتمر (مدريد) ثم في اتفاقية (أوسلو) ولكن في هذه الأخيرة بتوظيف انتقائي للشرعية الدولية فرضته الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث تم الاقتصار على قراري (٢٤٢) و(٣٣٨) من بين عشرات قرارات الشرعية الدولية، فمثلاً تم تغييب قرار التقسيم (١٨١) وقرار عودة اللاجئين (١٩٤)؛ الأمر الذي أدخل التسوية والمشروع الوطني في متاهات التفسيرات الغامضة للقرار (٢٤٢).

ثانياً- منظمة التحرير والمشروع الوطني . . بداية تمايز المشروع الوطني عن المشروع القومي :

بالرجوع إلى ملابسات تأسيس المنظمة والأسباب التي صيرتها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني سنجد أن عدة أسباب أو شروط كانت وراء ذلك، فرغم التباس الموقف العربي بالنسبة إلى دوافع تأسيس المنظمة بقرار قمة عربية، حيث ذهب البعض للقول إن دافع الأنظمة العربية، وخصوصاً مصر بقيادة جمال عبد الناصر، كان التخلص من عبء القضية الفلسطينية وتحميل

الفلسطينيين مسؤولية صراع يسبب للأنظمة إحراجاً ويكشف عن عجزها المتواصل عن فعل شيء، بل يمكن القول إن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ومنحها صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني شكل بداية الفصل بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي.^٩ رغم ذلك فإن ظهور المنظمة شكل منعطفاً مصيرياً في التاريخ الحديث للشعب الفلسطيني للأسباب التالية :

عبّرت المنظمة عن الهوية الوطنية الفلسطينية التي كانت معرضة للتبديد، وأخرجت الشعب الفلسطيني من حالة اللجوء والوصاية واليأس والإحباط، وجعلت القضية الفلسطينية قضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال .

ممارستها الكفاح المسلح في مواجهة العدو، فصفتها التمثيلية للشعب واعتراف العالم بها استمداً من حضورها كحركة تحرر وطني، انطلاقاً من حق الشعوب في تقرير مصيرها الوطني . سواء أكان العمل الفدائي في العمق الإسرائيلي أم عبر الحدود الأردنية واللبنانية أم خارج فلسطين هو ما جعل الشعب الفلسطيني يلتف حول فصائل المقاومة وخصوصاً حركة فتح؛ وبالتالي حول المنظمة عندما سيطرت هذه الفصائل على المنظمة العام ١٩٦٨، وكان العام ١٩٧٤ عام الاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً وهو عام ظهور إستراتيجية جديدة توفّق بين المقاومة والنضال السياسي والدبلوماسي .

كانت قوة المنظمة مستمدة بالإضافة إلى ذلك من حفاظها على استقلالية القرار الوطني في مواجهة كل التحديات الخارجية . ما كانت المنظمة تستحق

صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب لو لم تكن تملك قراراً مستقلاً رغم التحديات والمعارك التي خاضتها المنظمة للحفاظ على استقلالية هذا القرار والمزالق الناتجة عن التفسير السيئ والممارسة الخاطئة أحياناً لاستقلالية القرار .

كونها إطاراً جامعاً لكل الفلسطيني مفتوحاً للفلسطينيين جميعاً أفراداً وجماعات بصرف النظر عن الأيديولوجيات، ففيها تعايش مختلف الأطياف السياسية، يسارية وقومية وعلمانية وإسلامية ووطنية، مسلمون ومسيحيون ويهود، هذا الانفتاح هو الذي مكنها من كسب تأييد شعوب العالم دون حساسيات أيديولوجية .

عندما كان المشروع الوطني واحداً موحداً في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وكان مشروع حركة تحرر وطني حققت القضية الوطنية إنجازاتها الرئيسة، حيث انتقلت القضية من قضية لاجئين إلى قضية شعب يناضل من أجل الاستقلال، واعترف العالم بالمنظمة ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، وكان هناك إجماع وطني وقومي ودولي حول القضية الفلسطينية، وكانت التعددية السياسية تمارس ضمن إطار المشروع الوطني والإستراتيجية السياسية والعسكرية التي تحكمه، حتى الانشقاقات والخلافات التي شهدتها المنظمة وفصائلها الرئيسة - فتح والجبهة الشعبية - كانت ضمن إطار المشروع الوطني وثوابته ومرجعياته، ولم تتمكن محاولات الدول العربية والإقليمية والإسرائيلية من تشكيل قوى سياسية بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية^١ وحاولت إسرائيل تشكيل رابطة القرى وفشلت .

التحدي الرئيس الذي تعرض له المشروع الوطني من خارجه هو ظهور حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي بمرجعيات ورؤى متعارضة مع المشروع الوطني بمحدداته الثقافية والهوياتية والسياسية والأيديولوجية وارتباطاته الخارجية، أما التحدي والخطر الداخلي فيكمين في ظهور اجتهادات وتوجهات سياسية من داخل القائلين بالمشروع الوطني أسقطت عن المشروع الوطني طابعه التحرري الوطني .

ما كان للمنظمة أن تكون ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني إلا لكونها جسدت آنذاك المشروع الوطني التحرري من خلال التزامها بالشروط المشار إليها، منظمة تحرير تحمل وتحمي المشروع الوطني التحرري الذي لم يُنجز بعد، وبالتالي فإن الحق بقيادة منظمة التحرير ليس حكراً على أحد، لا أشخاص ولا أحزاب بل ملك لمن يستطيع أن يكون أميناً لما مثلته المنظمة ولمن يقدر على أن يحمل ويحمي هذا المشروع، كما أن مجرد الانتماء للمنظمة أو تسبم مواقع قيادية فيها لا يمنح شرعية لأحد . إن أي حزب - أو قائد أو حكومة - لا يمكنه الزعم بالشرعية لمجرد عمله تحت مظلة المنظمة؛ فالتاريخ لا يمنح شرعية لأحد، بل الشرعية تُستمد من الالتزام بروح المنظمة وبرنامجهما التحرري بكل مضامينه .

قبل أن تفتح حركة حماس ومن يواليها النار على منظمة التحرير وتقول إنها منظمة مهترئة وعاجزة وفاشلة . . . إلخ كان الواقع يقول ذلك بشكل ما، حيث غابت أو غُيّبت المنظمة في

المحور الثالث - المشروع الوطني والتسوية والسلطة

أولاً - من مشروع حركة تحرر إلى مشروع تسوية

تعتبر وثيقة الاستقلال ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بداية تأسيس المشروع الوطني القائل بدولة في الضفة وغزة عاصمتها القدس مع حق عودة اللاجئين، ويمكن القول إن وثيقة الاستقلال صاغت لأول مرة هدفاً فلسطينياً خالصاً حظي بموافقة أغلبية الشعب الفلسطيني، إلا أن وضوح الهدف والمرجعية لم يستمرا طويلاً. كان أخطر ما نتج عن ربط المشروع الوطني بقراري (٢٤٢) و(٣٣٨) تحديداً^{١١} هو إفقاد هذا المشروع استقلالته الوطنية وهي الاستقلالية التي دخلت المنظمة دفاعاً عنها عدة حروب ومواجهات مع أكثر من دولة عربية. مع توقيع اتفاقية (أوسلو) تم الانتقال من مشروع وطني مستقل ومقاوم لمشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة، حدث تصدع للإجماع الوطني حول هذا المشروع؛ وبالتالي غياب لإستراتيجية فلسطينية واضحة سواء إستراتيجية سلام أم إستراتيجية مقاومة، وأصبح المشروع الوطني رهينة العملية السلمية وما أنتجت من اتفاقات، والأخطر من ذلك أنه أصبح رهينة الموافقة الإسرائيلية، فلم يعد من الممكن إنجاز هذا المشروع الذي يقول بدولة مستقلة في الضفة وغزة إلا بانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي، والانسحاب مرتبط بنجاح عملية التسوية ونجاح العملية السلمية في ظل التوازنات

السنوات الأخيرة عن مركز اتخاذ القرار ليس بسبب حركة حماس - رغم أن وجودها أصلاً كان يمثل بديلاً كامناً للمنظمة - ولكن لأسباب أخرى بعضها خارجي وبعضها داخلي. الأسباب الخارجية تكمن بالمحاولات الصهيونية المتواصلة لتدمير المنظمة وإفشال مساعيها التحررية سواء العسكرية أو الدبلوماسية، وقد خاضت إسرائيل معارك شرسة عسكرية ودبلوماسية لتدمير المنظمة؛ لأن المشروع التحرري للمنظمة نقض للوجود الصهيوني وحتى مع دخول المنظمة معترك مسلسل التسوية فقد عملت إسرائيل على إفشال مشروع السلام الفلسطيني من خلال إعاقة العملية السلمية. أما الخلل الداخلي فتمثل بتاريخ طويل من الممارسات الخاطئة التي لم تجد محاسبة من أحد وعدم قدرة المنظمة على تفعيل ذاتها حتى على أدنى المستويات كتفعيل الاتحادات الشعبية، ثم عندما انقلبت السلطة التي أسستها المنظمة عليها وخصوصاً في السنوات الأخيرة، تحت شعار استحقاقات التسوية والسلام والمفاوضات، بالإضافة إلى أن فصائل المنظمة - المنظمة تحالف عدة فصائل - شقت كلها طريقاً مستقلاً سواء على المستوى العسكري أو السياسي أو العلاقات الخارجية حتى بات القول إنها فصائل منظمة التحرير قولاً لا يعني شيئاً، والأهم من ذلك حالة التجاذبات داخل حركة فتح، العمود الفقري للمنظمة، فلا يمكن استنهاض المنظمة دون استنهاض حركة فتح.

الدولية الراهنة مرتبط بالموافقة الإسرائيلية، وما يجعل الشرط الإسرائيلي شرط لزوم وضرورة لقيام المشروع الوطني هو الجغرافية السياسية، حيث تفصل أراضٍ إسرائيلية بين الضفة وغزة، وبالتالي استحالة التواصل بين شطري المشروع الوطني إلا بموافقة إسرائيل.

إذاً، فالخلل في مسار المشروع الوطني في ظل التسوية الراهنة لا يكمن فقط في أنه فقد استقلاله بل، أيضاً، في الجغرافية السياسية والتباسات تفسير القرار (٢٤٢)، فحتى لو لم تكن هناك سلطة وعملية سلمية وقام الفلسطينيون في الضفة وغزة بتحرير هاتين المنطقتين من الاحتلال أو تم إجبار إسرائيل على الانسحاب منهما، فكيف سيحدث التواصل بين المنطقتين دون موافقة إسرائيل؟ هذه الجغرافية السياسية حاضرة بقوة اليوم في الجدل حول المصالحة الفلسطينية وعودة وحدة المشروع الوطني سياسياً ومؤسسياً بعد انقلاب حركة حماس، فكيف يمكن لإسرائيل أن توافق على عودة التواصل بين غزة والضفة فيما حركة حماس المسيطرة على غزة لا تعترف بإسرائيل ولا بالاتفاقات والقرارات التي يعتمد عليها هذا المشروع الوطني؟.

لو كان المشروع الوطني الراهن مؤسساً على كامل قرارات الشرعية الدولية ولو كانت هناك إستراتيجية عمل وطني فلسطينية تؤمن بالسلام، ولو حافظت القوى السياسية الفلسطينية على استقلالية قرارها لكان الشرط الإسرائيلي أقل حضوراً وخطورةً، حيث ستكون إسرائيل مجبرةً على فتح الممر الآمن بين الضفة وغزة بضمانات

دولية أو يكون ممراً دولياً، إلا أن المرجعية الدولية أخذت تتوارى وتغيب، وبشكل مقصود وبطريقة متدرجة، وإسرائيل نكصت عن العملية السلمية وواصلت الاستيطان. ليس هذا فحسب بل تم تجاوز حتى مرجعية الشرعية الدولية بصيغتها التي وردت في اتفاقية (أوسلو) إلى مرجعية تفاوضية تقوم على ما يتفق عليه المتفاوضون على طاولة المفاوضات بضمانات أميركية، وأصبح الرئيس بوش هو المرجعية وضمان نجاح المشروع الوطني القائل بدولة فلسطينية نتيجة التسوية، وهذا ما عزز من الدور الإسرائيلي في نجاح أو فشل المشروع الوطني، ثم جاء الانقلاب الذي أقدمت عليه حماس في قطاع غزة والقطيعة مع السلطة في الضفة ليجعل قدرة إسرائيل أكبر على توظيف الجغرافية السياسية لجعل تحقق المشروع الوطني أكثر استحالة.

قد تظهر هذه المقاربة للمشروع الوطني المرتبط بالتسوية الراهنة المشروع يبدو مستحيل التحقق، وهذا كلام صحيح إذا ما بقي الوضع الفلسطيني على حاله من حيث الانقسام وغياب استقلالية القرار الوطني، فلا يمكن أن نتحدث عن مشروع وطني دون قرار وطني مستقل ودون إستراتيجية عمل وطني، أيضاً سيكون المشروع مستحيلاً إذا ما بقيت المفاوضات على ما هي عليه أو انتقلت سرياً لتؤسس لتسوية جديدة قائمة على ما نتج عن الفصل، وسيكون مستحيلاً إذا بقيت المراهنة على الولايات المتحدة كمرجعية وحيدة للتسوية ومشروع الدولة.

ثانياً - السلطة والمشروع الوطني : سلطة بديلة عن المشروع الوطني

هناك علاقة تلازمية ووجودية بين استمرار الحديث عن التسوية السلمية ووجود السلطة الفلسطينية: مؤسسات ومصالح وارتباطات من جانب، وتراجع المشروع الوطني من جانب آخر، أو بتعبير آخر أصبحنا أمام تسوية معيقة للسلام. هذه الحالة الارتدادية أو الانقلاية على المستويين نلمسها بالنسبة إلى التسوية، وخصوصاً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في أيار ١٩٩٩ المنصوص عليها في اتفاقية (أوسلو). على المستوى الأول نلمسها في كل لقاء أو اتفاقية أو مؤتمر أو جلسة مفاوضات تتم في السنوات الأخيرة تحت عنوان التسوية في الشرق الأوسط، والتي تشكل عائقاً حقيقياً على الأرض أمام السلام الحقيقي وتضعف من موقف وموقع دعاة السلام لصالح المتطرفين وأعداء السلام، ونلمسها على المستوى الثاني - أي بالنسبة إلى السلطة - من خلال هذا التكاثر والصراع على السلطة، صراع لا يفتقر فقط إلى الأخلاق وقواعد الممارسة الديمقراطية الحقيقية، بل يفتقر، أيضاً، إلى الحس الوطني والشروط والمتطلبات الضرورية لخدمة المشروع الوطني الذي ما جاءت السلطة إلا من أجله، بحيث باتت كل خطوة نحو السلطة - أو لتكريسها وحمايتها - مرتبطة بالإرادة الخارجية وتخدم سياستها، أو بدافع المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، وبالتالي تكون على حساب المشروع الوطني، ويكفي أن نذكر بما جرى قبيل وبعد انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٦ بحيث أدى الصراع الدامي على السلطة إلى وجود سلطتين

وحكومتين فلسطينيتين .

قبل وجود السلطة الوطنية كانت العلاقة واضحة بين الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة من جانب، وإسرائيل من جانب آخر، وهي علاقة شعب خاضع للاحتلال بدولة احتلال، ومن هنا كانت دولة الاحتلال تتعامل مع الفلسطينيين على هذا الأساس ويحملها العالم مسؤولية ما تقوم به، فكانت مسؤولة ومن خلال الإدارة المدنية عن شؤون التعليم والصحة وكافة المتطلبات الحياتية، وكذا كانت مسؤولة عن أمنها وأمن الفلسطينيين، وهي مسؤولية كانت تشكل عبئاً أخلاقياً وسياسياً واقتصادياً على إسرائيل، ومع أن العلاقة كانت علاقة دولة احتلال بشعب خاضع للاحتلال بما تتضمن من تعسف وإرهاب للشعب، إلا أن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية للفلسطينيين كانت أفضل حالاً مما هو موجود اليوم في ظل وجود السلطة الفلسطينية، وحتى على المستوى السياسي كان الوضع أفضل؛ فقد كان كل سلوك إسرائيلي - أو عملية استيطان أو اعتقال للفلسطينيين أو قتلهم - يثير الرأي العام العالمي ضد إسرائيل، وكان العالم يتعامل مع إسرائيل كدولة احتلال، بينما في ظل وجود السلطة الفلسطينية فقد تراجعت المسؤولية الإسرائيلية دون أن يتراجع الاحتلال، وتزايد الاستيطان وعمليات الاغتيال والاعتقالات بشكل غير مسبوق، وتراجع التأييد الدولي للقضية الفلسطينية بالإضافة إلى تفجر الفتنة والحرب الأهلية والصراع على السلطة التي أصبحت عبئاً على المشروع الوطني بشقيه: السلمي والمقاوم.

لسنوات والشعب - رغم تخوفات وشكوك بعض القوى والشخصيات الوطنية - يتعامل مع السلطة الوطنية على أنها أداة مؤقتة تساعد الفلسطينيين على إنجاز المشروع الوطني بالطرق السلمية بدلاً عن خيار الحل العسكري، أو هي أداة المشروع الوطني في مرحلة تاريخية يتم فيها الانتقال من مرحلة الكفاح المسلح والمقاومة كخيار إستراتيجي إلى مرحلة الحل السلمي من خلال اتفاقية سلام تقول إنها ستحقق بالسلام الأهداف الوطنية التي كان الفلسطينيون يرومون تحقيقها بالمقاومة المسلحة. بالتالي لم يكن قبول الشعب بالسلطة والتعامل معها بدافع تحسين مستوى المعيشة، فالوضع الاقتصادي والمعيشي للفلسطينيين في الضفة وغزة كان أفضل مما هو عليه الحال في غالبية الدول العربية، فلم يكن الفلسطينيون يعرفون شيئاً يسمى حصاراً اقتصادياً أو مشكلة راتب أو مشكلة بطالة، كانت وما زالت مشكلة الشعب هي غياب الحرية والرغبة في الاستقلال الوطني، ومن هنا فإن الحكم على جدوى أو عدم جدوى نهج التسوية ووجود سلطة فلسطينية يكون من خلال الخطوات التي قطعتها السلطة نحو تحقيق الحرية والاستقلال أو إنجاز المشروع الوطني، والواقع يقول إن عملية السلام السائدة جعلت المشروع الوطني أبعد منالاً والوضع الاقتصادي أكثر بؤساً مما كان عليه قبل وجود السلطة.

لا شك في أن الحديث عن جدوى وجود سلطة ليس بالشيء المستجد وسبق أن طالبنا بالتفكير الجاد بحل السلطة بعد أن تتم تهيئة المؤسسات والمرجعيات التي ستملاً فراغ انهيار أو حل السلطة؛ حتى لا يكون بديل السلطة الفوضى أو حكم الميليشيات

المسلحة أو كاتنونات تديرها إسرائيل عن بُعد، إلا أن الحديث السابق عن حل السلطة كان حديثاً متردداً أقرب ما يكون للضغط على السلطة لتعيد النظر في ممارساتها، مما هو إرادة وقناعة حقيقية بضرورة حل السلطة. أما تكرار الحديث اليوم عن الدولة الواحدة ثنائية القومية أو عن جدوى وجود السلطة فهو حديث جاد بعد أن أصبح ثمن وجود السلطة والمراهنة على وعد بوش المبهم بدولتين لشعبين يُؤخذ على المكشوف من الرصيد الوطني.

المحور الرابع - تحديات المشروع الوطني

رغم أن التسوية كما تريدها إسرائيل وخصوصاً في عهد حكومة نتياهو الأكثر يمينية^{٢١}، تمثل تهديداً حقيقياً للمشروع الوطني وتطرح تساؤلات عميقة ومقلقة عن مستقبل المشروع الوطني، إلا أن وجود قرارات دولية كقرار مجلس الأمن (١٥١٥) واتفاقات موقعة تشكل إمكانية ولو مستقبلية لإنجاز مشروع الدولة الفلسطينية، إلا أن هناك تحديات من نوع آخر على المشروع الوطني تشكل بديلاً لمنطلقات ومحددات المشروع الوطني كمشروع دولة وهوية وثقافة وطنية، أهم هذه التحديات (المشروع الإسلامي) الذي تقول به حركة حماس وما يروج عن مشروع وصاية عربية أو دولية وخصوصاً على قطاع غزة.

أولاً - حركة حماس والمشروع الوطني: بديل أم شريك؟

من المعروف أن جماعة الإخوان المسلمين - وكل الجماعات المنبثقة عنها - حركة عقائدية تسعى

إلى نشر وتعزيز الدين الإسلامي كأيدولوجيا في المجتمعات الإسلامية تمهيداً لتحقيق هدفها الأعلى؛ الوصول للسلطة وإقامة دولة الخلافة الإسلامية، ولتحقيق هذا الهدف لم تكن الحركة معنية بالدخول في صراعات تعتبرها جانبية مع القوى الاستعمارية والإمبريالية كما أنها لم تعلن الجهاد لتحرير فلسطين، باستثناء مشاركتها في حرب ١٩٤٨. هدف تغيير الأوضاع الداخلية وتعزيز فروع الحركة في الخارج أسبق وأكثر أهمية من الجهاد المسلح ضد إسرائيل وضد الإمبريالية الأميركية والدول الاستعمارية، وقد لاحظنا في الفترة الأخيرة دخول فروع الجماعة في العملية الانتخابية في أكثر من بلد عربي وإقرارها الاتفاقات والعلاقات التي تقيمها الحكومات مع العالم الخارجي وخطاب المهادنة مع الغرب والولايات المتحدة الأميركية. سواء أكان الأمر تكتيكاً أم نهجاً إستراتيجياً فإن الصراع من أجل السيطرة على السلطة في كل بلد توجد فيه الحركة أصبح القضية الأساسية لدى جماعات الإسلام السياسي الإخوانية، أما تحرير فلسطين فهي مهمة مؤجلة.

لم يعد هناك مجال للشك في أن حركة حماس امتداد لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، وقد تأكد هذا في الاحتفال بالذكرى الحادية والعشرين لانطلاق الحركة، حيث وقف شيخ الجماعة في قطاع غزة عبد الفتاح دخان وطلب من الحشود رفع السبابة وأداء قسم الولاء لجماعة الإخوان المسلمين، حتى حركة حماس لم تُذكر في هذا القسم، ربما كان الشيخ عبد الفتاح دخان مدفوعاً

بقسم سابق أو رغبة دفينية بسيطرة حركة الإخوان المسلمين على القطاع تعود لأكثر من أربعين عاماً عندما كانت حركة الإخوان نشيطة في القطاع، وكانت في مواجهة ساخنة مع عبد الناصر، إلا أن الواقع اليوم ليس هو الستينيات، فغزة اليوم جزء من وطن ونظام سياسي ومشروع وطني فلسطيني. سواء قسم الشيخ دخان أو صور زعيم الجماعة البنا التي تتوج مسيرات حماس أو تصريحات قادتها، كلها أمور تؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين هي التي تحكم في القطاع وأن حركة حماس وقادتها مجرد وكلاء سياسيين للجماعة، وبالتالي فإن مشروع حركة حماس وحكومتها في غزة هو مشروع الإخوان المسلمين الذي يُغلب متطلبات هذا المشروع على أية مشاريع أخرى بما فيها المشروع الوطني والدولة الوطنية.

فصل غزة عن القطاع وتأسيس سلطة إسلامية في القطاع - وهو ما يعتبره القائلون بالمشروع الوطني تهديداً للمشروع الوطني - هو بالنسبة إلى حركة حماس والإخوان المسلمين نصر وقاعدة ومنطلق لتأسيس (المشروع الإسلامي) الذي تحلم به جماعة الإخوان المسلمين منذ أكثر من ثمانين عاماً وفشلت في إنجازه في أية دولة عربية أو إسلامية ووجدت في قطاع غزة الفقير والمحاصر والمحتل (حيطة واطية) وحقل تجارب لتنفيذ مخططاتها حتى وإن كان الثمن مجزرة توقع ١٥٠٠ شهيد وأكثر من ٥٠٠٠ جريح وربما مجازر أخرى.

الجهود التي تبذلها جماعة الإخوان المسلمين لرفع الحصار عن القطاع إن كانت ستؤدي لتكريس فصل غزة عن الضفة وإنهاء المشروع الوطني لمنظمة

التحرير، فإن هذا الرفع من وجهة نظر حركة حماس يعني تحرير القطاع من الاحتلال وإقامة إمارة أو دولة في القطاع تكون بمثابة الإقليم / القاعدة لمشروع جماعة الإخوان المسلمين. كل ذلك يفرض السؤال المحوري عن علاقة المشروع الإسلامي الإخواني الذي يتخذ من قطاع غزة قاعدة ومركزاً وحقل تجارب لها، علاقته بالمشروع الوطني الفلسطيني كأحزاب وقوى سياسية وسياسات وإستراتيجيات وتحالفات وعلاقات إقليمية ودولية؟ وهل الجغرافية السياسية تسمح بإقامة إمارة إخوانية بقطاع غزة ترفض الاعتراف بالشرعيات الوطنية الفلسطينية والعربية والدولية؟.

المشكلة في رأينا ليست في الإسلام كدين كما يُروّج البعض حيث يسوّقون الخلاف في الساحة الفلسطينية على أنه صراع بين مسلمين وكفرة أو بين مسلمين وعلمانيين مع تسويق فهم خاطئ للعلمانية على أنها الكفر والخروج عن الإسلام، المشكلة ليست كذلك لأن الإسلام لم يكن غائباً يوماً عن المجتمع الفلسطيني وحتى عن النظام السياسي والممارسة السياسية، فالميثاق الوطني الفلسطيني أكد البعد الديني للصراع، وعلى الانتماء الإسلامي للشعب الفلسطيني، وكذا الأمر في وثيقة الاستقلال ١٩٨٨ والقانون الأساسي للسلطة، هذا بالإضافة إلى أن قادة منظمة التحرير وحركة فتح لهم خلفية إسلامية وكان خطابهم وطنياً إسلامياً، ومن يعرف هؤلاء القادة يدرك أن الإسلام والبعد الإسلامي كان حاضراً وموجّهاً لنهجهم وسلوكهم السياسي، ولكن ضمن

رؤية عقلانية وفي إطار المشروع الوطني، البعد الإسلامي وتدين قادة المشروع الوطني الفلسطيني أكثر حضوراً من تدين القادة والزعماء العرب والمسلمين الذين تحمي بهم حركة حماس وتعتبرهم حلفاء إستراتيجيين لها، وربما تدرك حركة حماس أن هؤلاء الزعماء يوظفون تأييدهم لحركة حماس ليس بالضرورة خدمة لمشروع إسلامي بل دعماً لنظامهم ودولهم الوطنية، وسواء أكانوا يدرون أم لا فإن سياستهم تصب في خدمة مخططات خارجية لتدمير المشروع الوطني الفلسطيني، فلا نعتقد بأن قادة الدول التي تدعم حركة حماس بلا حدود يريدون إقامة الخلافة الإسلامية، فالمشروع الإيراني مثلاً هو إقامة المشروع الفارسي الشيعي على حساب عديد من الدول الوطنية العربية في الخليج وعلى حساب المشروع القومي العربي والمشروع الإسلامي السني.

ما نتمناه من المتيمين للإسلام السياسي في فلسطين أن يكون الإسلام السياسي داعماً للمشروع الوطني وليس نقيضاً أو بديلاً له. المشكلة في فلسطين ليست في وجود حركة حماس؛ فهي جزء أصيل من حركة المقاومة ومن الشعب، بل بما يمارس عليها من تأثيرات خارجية لإخراجها من الإطار الوطني، كما أن المشكلة ليس أن نكون مسلمين أو لا نكون؛ لأن الإسلام متأصل فينا منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة، المشكلة في كيفية توظيف الدين في معركة التحرر الوطني لإنجاز المشروع الوطني دون رهن البعد الديني بمشاريع بعض جماعات الإسلام السياسي والمحاور الخارجية المغامرة سياسياً والغامضة والملتبسة

دينياً.

مشكلة الإسلام السياسي في فلسطين- وخصوصاً حركة حماس - أنه يريد أن ينسخ تجارب الإسلام السياسي في البلدان الأخرى ويناضل لتحقيق (المشروع الإسلامي) دون أن يلحظ خصوصية الحالة الفلسطينية. حركة حماس تكرر تجربة القوميين والماركسيين الفلسطينيين قبل أن يوطّنوا أيديولوجيتهم، توطين القوميين والاشتراكيين الفلسطينيين لفكرهم السياسي وأيديولوجيتهم والتفافهم حول المشروع الوطني متجسداً بمنظمة التحرير لم يعن تخلياً عن البعد القومي أو تخلياً عن قيم الاشتراكية بل إدراك منهم لخصوصية الحالة الفلسطينية وإعادة ترتيب الأولويات حيث تلمسوا الخطر المباشر المُحدق بفلسطين وعدم إبداء الأحزاب والقوى القومية والاشتراكية اهتماماً كافياً بهذا الخطر. حيث اعتبرت تحرير فلسطين والاشتباك مع إسرائيل قضايا مؤجلة إلى ما بعد تحقيق الوحدة العربية أو بعد انهيار الرأسمالية ونشر الاشتراكية في العالم . . . إلخ، ومن هنا كان المشروع الوطني التحرري قاسماً مشتركاً لجميع الفلسطينيين بصرف النظر عن الأيديولوجيا التي يعتنقونها.

وإذ نذكر بهذه الحدث التاريخي فإننا نؤكد أن من يريد التطلع إلى قيادة الشعب الفلسطيني لا يمكن له ذلك إلا تحت راية الوطنية الفلسطينية وبתحرر من أية وصاية خارجية مهما كانت، فلا يمكن للشعب الفلسطيني بعد هذا التاريخ النضالي الطويل أن يعود مجدداً تحت وصاية أنظمة وحركات وإن كانت تدعي أنها إسلامية. من حق حركة حماس أو غيرها التطلع لقيادة المنظمة وبالتالي قيادة الشعب

الفلسطيني، إلا أن ما يؤخذ على حركة حماس هو أنها منذ تأسيسها لم تكن جادة في أن تكون جزءاً من منظمة التحرير ومن المشروع الوطني بل كانت تتطلع إلى أن تكون بديلاً لهما وبالتالي كانت مواقفها وممارساتها معارضة بل معيقة لجهود المنظمة لتفعيل ذاتها أو التقدم نحو تحديث وتطوير النظام السياسي، أيضاً يؤخذ على حركة حماس أنها تتحدث عن بديل للمنظمة وليس تفعيلها؛ ما يعزز حالة الانقسام والقطيعة وخصوصاً في ظل وجود (كيانين) سياسيين منفصلين في الضفة وغزة، كما أن عدم وضوح البعد الوطني عند الحركة وتركيزها على الأيديولوجيا الإسلامية وارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين يؤسس لحالة من القلق والخوف عند الوطنيين الفلسطينيين من فصائل منظمة التحرير، وحتى بالنسبة إلى حركة الجهاد الإسلامي، ويطرح تساؤلاً حول قدرة حركة حماس على التعايش مع والقبول بحركات وتيارات وطنية وليبرالية ويسارية وعلمانية تختلف أيديولوجياً مع حركة حماس، أيضاً فإن طرح موضوع القيادة الجديدة للشعب أو تفعيل المنظمة خارج إطار الحوار والمصالحة الوطنية لن يساعد على تفعيل المنظمة بل يؤشر إلى تأسيس قيادة موازية مرتبطة بمرجعية خارجية؛ ما يُغيب استقلالية القرار الوطني.

نخلص للقول - إن كان يصح القول - إن واقع منظمة التحرير الفلسطينية لا يطمئن إلى أنها قادرة على قيادة الشعب في هذه الظروف الصعبة سواء على مسار السلام أو مسار المقاومة، ويصح القول إن قيادة الشعب والمنظمة ليست حكراً على أحد،

إلا أنه يجب التأكيد أن هذه القيادة لا تصح إلا تحت راية الوطنية الفلسطينية وفي إطار المشروع الوطني الفلسطيني المتصالح مع الأبعاد القومية والإسلامية للشعب الفلسطيني والمنفتح على العالم الخارجي، وليس الملحق بأي منها، ونعتقد بأن الحالة الراهنة تتطلب قيادة جماعية للشعب الفلسطيني يكون على رأسها من تمنحه انتخابات تشريعية قصب السبق.

ثانياً- عودة الوصاية العربية على الفلسطينيين

لسنا بحاجة إلى ما تحدث عنه الرئيس حسني مبارك ولا إلى تخوفات ملك الأردن عبد الله الثاني ولا إلى ما كتبه جون بولتون حول نهاية تسوية الدولتين وإنهاء القضية الفلسطينية بعودة قطاع غزة للوصاية المصرية والضفة الغربية للوصاية الأردنية^{١٣} حتى نستشعر الخطر الذي يهدد المشروع الوطني المتمثل بدولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين الفلسطينيين. الشكوك كانت تتابنا وتنتاب الكثيرين حول نوايا إسرائيل تجاه عملية السلام منذ أن بدأت تهرب من تنفيذ ما عليها من استحقاقات بمقتضى الاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وكان اغتيال إسحق رابين على يد اليمين الإسرائيلي ثم منع تفعيل الممر الآمن بين غزة والضفة وعدم الانسحاب أو إعادة الانتشار في الضفة وانتهاء المرحلة الانتقالية لسلطة الحكم الذاتي في أيار ١٩٩٩ دون حسم قضايا الوضع النهائي وبعدها ما جرى في شرم الشيخ وكامب ديفيد الثانية واجتياح الضفة في

٢٠٠٢ ومحاصرة الرئيس أبو عمار ثم تسميمه ثم الانفلات الأمني وخصوصاً في القطاع بدءاً من العام ٢٠٠٤ وبعده خروج الجيش والمستوطنين من قطاع غزة من طرف واحد ٢٠٠٥ وترك قطاع غزة معلقاً من حيث الوضعية القانونية وما تلاه من فصل غزة عن الضفة في حزيران ٢٠٠٦ . . . كل هذه كانت مؤشرات أو محطات في مسلسل تراجع إسرائيل عن نهج السلام والتخطيط لمخطط بديل لفرضه على الفلسطينيين.

لم يكن الانقلاب الذي أقدمت عليه حركة حماس، منتصف حزيران ٢٠٠٧، مجرد خلاف فلسطيني داخلي وليد نجاح حماس في الانتخابات بل كان جزءاً من مخطط خارجي لإنهاء المشروع الوطني للسلطة الذي وصل إلى طريق مسدود وتأسيس تسوية أو مشروع جديد يقوم على فصل غزة عن الضفة الغربية ومنح حماس سلطة وحكومة في غزة. كان وقف حركة حماس للعمليات الفدائية داخل الخط الأخضر - ثم مشاركتها في الانتخابات المحلية وبعدها التشريعية ثم التهدة على الحدود في قطاع غزة وعدم إطلاق صواريخ في الضفة الغربية - تعزيزاً لفرص تحقيق هذا المخطط.

ونعتقد بأن الأطراف الفلسطينية التي أعلنت مؤخراً تخوفها من هذا المصير للمشروع الوطني أدركت خطورة ما يحدث، إذ إن كل حلقات المخطط باتت تتكشف والمجازر الصهيونية في قطاع غزة كشفت أكثر عن حلقات دموية هي مرحلة تصفية المشروع الوطني في القطاع بوضع شروط وصاية عربية ودولية على القطاع بعد إنهاء المقاومة تمهيداً للانتقال للضفة في مرحلة تالية.

من المعروف أن الضفة الغربية تم ضمها للأردن

بعد حرب ٤٨ وأهلها حملوا الجنسية الأردنية ولم يحدث فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن إلا العام ١٩٨٨ وكان إدارياً، أما قطاع غزة فقد خضع للحكم العسكري المصري منذ ١٩٤٨ حتى العام ١٩٦٧، ورغم ذلك استنهض الفلسطينيون الحالة الوطنية وتمردوا على تغييب الشخصية والهوية الوطنية وانطلقوا بثورتهم الوطنية مع حركة فتح ومنظمة التحرير التي شكلت تحالفاً لقوى العمل الوطني من كل المشارب والانتماءات وهي تحت الوصاية العربية، ومنذ ذلك التاريخ فرض الشعب الفلسطيني بنضاله المسلح والسياسي والدبلوماسي معادلةً جديدةً في المنطقة مفادها أن الشعب الفلسطيني لم يعد جموع لاجئين ولا مواطنين من درجة ثانية في البلدان التي يوجدون فيها بل شعب له حقوق سياسية ومن حقه تقرير مصيره السياسي وقد تجاوب النظام الدولي مع هذه الحقيقة من خلال صدور عشرات القرارات الدولية التي بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير والدولة^١ وتم فتح أكثر من مئة سفارة لفلسطين في العالم بالإضافة إلى صيرورة فلسطين عضواً رسمياً وأساسياً في جامعة الدول العربية ومنظمات إقليمية ودولية وعضواً مراقباً في الأمم المتحدة.

إذا كان الشعب الفلسطيني وقبل خمس وأربعين سنة وعندما كان تحت الوصاية تمرد على هذه الوصاية وعلى تغييب هويته الوطنية فكيف هو الحال اليوم بعد أن قدم الشعب عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين وتعرض للعديد من المجازر وخاض انتفاضتين شعبيتين؟

ومن جهة أخرى، وبعيداً عن الجانب الإرادوي لهذا النظام أو ذاك وبعيداً عن المخططات الإسرائيلية

وربما الأميركية فإن مصير الشعوب لا تحدده مؤامرات ومخططات الدول المعادية والأجنبية بل الشعوب نفسها كما أن هناك قرارات دولية تعترف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني وهي قرارات لا تسقط بالتقادم كقرار التقسيم العام ١٩٤٧ وهو القرار الدولي الوحيد الذي منح الشرعية لوجود دولة إسرائيل بجانب دولة للفلسطينيين، وقرار (١٩٤) الذي ينص على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها وقرارات أخرى حول حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره السياسي، أيضاً، فإن منطلق مؤتمر مدريد للسلام ومن بعده اتفاقية أوسلو وخطة خارطة الطريق ومؤتمر أنابولس ووعد بوش للفلسطينيين بدولة مستقلة... وبالرغم من تحفظاتنا على هذه القرارات والاتفاقات فكلها تؤكد أن الجانب السياسي للصراع مع إسرائيل وتؤكد مسألة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعليه كيف يمكن تجاهل هذه الشرعية الدولية؟ وضمن أية شرعية أو مرجعية قانونية يمكن إدراج مخطط الوصاية العربية على الضفة والقطاع؟. إذا كان الشعب الفلسطيني في الشتات والمنافي البعيدة وبعد أكثر من ستين عاماً من النكبة لم ينس وطنه ولم يتخل عن هويته، فكيف بالفلسطينيين الذين يعيشون على أرض فلسطين أو مجاورين لها؟.

الإرادة الإسرائيلية بتصدير فشلها وعجزها عن تركيع الشعب الفلسطيني وإجباره على التنازل عن حقوقه الوطنية، إلى الأنظمة العربية في مراهنه أن يدخل الفلسطينيون في مواجهات مع مصر والأردن بدلاً من مواجهة الاحتلال، قد تجد قبولاً من بعض الشرائح السياسية والنخب

المالية الفلسطينية والعربية إلا أن الهوية الوطنية الفلسطينية ضماناً فشل كل مخططات تجاوز الرقم الفلسطيني الصعب، قد نختلف كفلسطينيين على الوسائل ويمكن على الأهداف وقد تتقاتل الفصائل، ولكن عندما يصبح الوجود الوطني مهدداً وعندما نصب مهاددين بالعودة للصياغة فالأصالة والوطنية الفلسطينية التي تعمدت بالدم ستجدد نفسها في صحوة وطنية جديدة تتجاوز الخلافات والمصالح الحزبية الضيقة .

لا شك في أن المشروع الوطني يعيش مأزقاً تأسيسياً قبل أن يكون مأزقاً ناتجاً عن الخلافات الفلسطينية الداخلية، ولكن وجود هذا المأزق الذي تكرسه المفاوضات والتسوية السياسية الفاشلة وحالة الانقسام السياسي والجغرافي لا يعني بالضرورة تصفية القضية الوطنية واللجوء لخيار الوصاية العربية بل البديل هو خيار الدولة ثنائية القومية على كامل فلسطين التاريخية، وحيث إن إسرائيل تعتبر هذا البديل مقتلاً لها وإلى تطلعها للدولة اليهودية الخالصة فإنها تدفع باتجاه خيار تصفية القضية من خلال حلول اقليمية أو من خلال دولة فلسطينية في قطاع غزة فقط تندرج في إطار مصالحة بين واشنطن والإسلام السياسي المعتدل ..

خاتمة

عود على بدء نقول إن المشروع الوطني الفلسطيني هو مشروع معركة الاستقلال الوطني وهو نقيض الاحتلال ونقيض المشروع الصهيوني وبالتالي تعبير عن الكل الوطني . المشروع الوطني ليس ملكاً لحزب بل ملك لمن يستطيع تحمل استحقاقاته النضالية وحمايته من أية تدخلات خارجية تحرفه

عن وجهته الوطنية فالمشروع الوطني رديف استقلالية القرار الوطني ، فمن لا يملك قراراً مستقلاً لا يمكنه أن يؤسس أو يقود مشروعاً وطنياً . لا يمكن لشعب تحت الاحتلال أن يواجه الاحتلال ومناوراته واعتداءاته إلا في إطار مشروع وطني تحرري؛ لأن بديل المشروع الوطني هو مشروع الاحتلال وأعدائه أو أي مشروع حزبي لجماعة تغذيها أجندة خارجية وفي هذه الحالة لن يكون مشروعاً وطنياً بل سيكون وقادته وكلاء لمرجعتهم الخارجية .

تراجع المشروع الوطني يعود إلى أن البعض يربط المشروع الوطني بحزب ما أو نخبة بعينها أو مرحلة محددة ويُسقط أخطاء هذا الحزب أو النخبة وموقفه السلبي منها على المشروع الوطني برمته، وبالتالي يجب إسقاط الوهم أو التصور الذي يُهيمن على تفكير البعض ويؤثر على سلوكهم السياسي في أن المشروع الوطني حكر على تنظيم حركة فتح أو على منظمة التحرير بواقعها الراهن أو مشروع (أوسلو) والاتفاقات الموقعة مع الإسرائيليين وما أفرزته من ترتيبات... إلخ، وعليه فإن تعثر المشروع الوطني نتيجة تعثر التسوية أو فشلها، أو نتيجة الانقلاب في غزة، لا يمس جوهر الحقوق الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين في إعادة صياغة المشروع الوطني سواء من حيث مكوناته أو مرجعيته أو أهدافه أو إستراتيجية العمل لإنجاز هذه الأهداف، المشروع الوطني المؤسس على التسوية لن يكون ملزماً للفلسطينيين إلا بعد أن يصبح واقعاً، أي بعد قيام الدولة الفلسطينية على كامل الضفة وغزة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين إلى ديارهم .

١٠ - حاولت سورية توظيف الانشقاق في حركة فتح العام ١٩٨٣ وحالة المعارضة لنهج ياسر عرفات لتشكيل جبهة سميت بالفصائل العشرة إلا أن هذه الفصائل لم تتمكن من شق طريقها وتثبيت وجودها خارج إطار منظمة التحرير وبرنامجه السياسي.

١١ - في وثيقة الاستقلال الصادرة عن دورة المجلس الوطني في الجزائر ١٩٨٨، كانت مرجعية مشروع الدولة أو المشروع الوطني كل قرارات الشرعية الدولية، إلا أنه ونتيجة الضغط الأميركي والعربي قبيل مؤتمر السلام في مدريد ثم مع اتفاقية أوسلو تم فرض أن تكون مرجعية التسوية قراراً من مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ فقط، ومن المعلوم أن هذين القرارين لا يخاطبان الشعب الفلسطيني مباشرة ولا يثيران إلى أية حقوق سياسية له.

١٢ - عندما طرح نتنياهو برنامج حكومته أمام الكنيست لأخذ الثقة يوم ٣١ آذار ٢٠٠٩ رفض حل الدولتين ورفض الالتزام بالاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين وتحديث بديلاً عن ذلك عن حلول اقتصادية وأمنية.

١٣ - أثناء العدوان الأخير على قطاع غزة في كانون الثاني كتب جون بولتون مقالا في جريدة الشرق الأوسط اللندنية عبر فيه عن قناعته بأن حل الدولتين لم يعد قابلاً للتطبيق بفعل الوقائع المستجدة على الأرض، وفي خطابين منفصلين في الشهر نفسه حذر الرئيس مبارك من أن هدف العدوان على غزة هو رمي غزة في أحضان مصر، وهو التخوف نفسه الذي أبداه الملك عبد الله ملك الأردن والذي لم يغيب عن تفكيره أبداً مخطط الوطن البديل.

١٤ - قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ نص على قيام دولة فلسطينية كما أن خطة خارطة الطريق تحدثت عنها.

أبراش، إبراهيم، ٢٠٠٤. مفهوم الدولة الفلسطينية، النشأة والتطور، السياسة الدولية، عدد ١٥٧، (تموز ٢٠٠٤).

أبراش، إبراهيم، ١٩٨٧. فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بولتون، جون، ٢٠٠٩. «خيار الدول الثلاث»، الشرق الأوسط، (٦/١/٢٠٠٩).

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح فلسطيننا (١٠/٤ /١٩٦٣)

منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٤. الميثاق الوطني الفلسطيني.

منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨. الميثاق الوطني الفلسطيني.

الهوامش

١ - المشروع الصهيوني يتجاوز احتلال الأرض حيث يسعى إلى تزوير وتشويه تاريخنا الوطني وسرقة ثقافتنا وتراثنا، حيث يزعمون أن اللباس الفلسطيني هو لباس يهودي قديم وحتى المأكولات الشعبية الفلسطينية يقدمونها في الخارج وكأنها مأكولات إسرائيلية، هذا بالإضافة إلى مصادرة الآثار وتدميرها.

٢ - نظراً لرفض الشعوب العربية الاعتراف بتجزئة (سايكس - بيكو) وتمسكاً منهم بوحدة الأمة العربية أطلقوا على كياناتهم السياسية اسم أقطار وسميت حالة التجزئة بالقطرية تمييزاً لها عن الوطنية، إلا أن الأنظمة ونخبها تحولت من القطرية إلى الوطنية بما يشرعن التجزئة ويضفي عليها حكماً قيمة إيجابية وبالتالي غاب مصطلح القطرية اليوم لصالح الوطنية.

٣ - انظر حول الموضوع كتاب إبراهيم أبراش المعنون فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية والصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت. أبراش ١٩٨٧

٤ - انظر نشرة فلسطيننا (١٠/٤ /١٩٦٣)

٥ - المصدر نفسه

٦ - لم تكن منظمة التحرير في بدايتها تمثل مشروعاً وطنياً خالصاً بل مشروع فلسطيني خاضع للأنظمة وجزء من تصورها وإستراتيجيتها في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، ولم تتحول لمشروع وطني إلا بعد ١٩٦٨.

٧ - انظر مواد الميثاق الوطني الفلسطيني بنسخته ١٩٦٤ و ١٩٦٨ المعدل بعد دخول فصائل المقاومة للمنظمة.

٨ - حول تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني

*qĩY NjGc' ĀzNjDž Ŷε qGY .q

المقدمة

الكتابة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٧/١٢/٢٠٠٨ تحتاج إلى مجلدات إذا أردنا معالجة كافة جوانب الموضوع من ناحية: الوضع القانوني للقطاع، والحصار السابق لهذا العدوان، ومن هو الطرف المعتدي، والطرف المعتدى عليه؟ وهل ما زال القطاع يعتبر إقليمياً محتلاً أم أنه استقل بانسحاب إسرائيل في أيلول ٢٠٠٥؟ (الذي هو في حقيقة الأمر إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية أكثر من كونه انسحاباً كاملاً) وغير ذلك من المواضيع المتشعبة ذات العلاقة. فكل واحدٍ من هذه المواضيع يحتاج إلى مقالٍ مستقل لإيفائه حقه في التحليل والدراسة.

*أستاذ القانون الدولي وحقوق الإنسان المشارك بجامعتي النجاح وبيروت سابقا.

أولاً - العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ضوء قواعد القانون الدولي

لا بد لأي باحثٍ جاد في دراسته لهذا الموضوع من التطرّق إلى الأمور الرئيسة ذات العلاقة الوثيقة بالعدوان المذكور، مثل: المعتدى عليهم، وعلاقتهم بالدولة المعتدية وبيان تلك العلاقة، والقواعد القانونية الدولية الواجب تطبيقها على هذا العدوان، وكذلك الوضع القانوني الحالي لقطاع غزة.

من المعروف أن معظم منظمات حقوق الإنسان الدولية البارزة مازالت تعتبر قطاع غزة إقليمًا محتلًا من قبل إسرائيل على الرغم من انسحاب القوات الإسرائيلية منه في أيلول ٢٠٠٥، علماً أن ذلك الانسحاب اعتبر من قبل العديد من المعلقين السياسيين وخبراء القانون الدولي إعادة تموضع وانتشار للقوات فقط^١؛ فإسرائيل مازالت تُعتبر قوة احتلال في قطاع غزة؛ كونها مازالت تسيطر على عناصر السيادة الرئيسة، أي السيادة الخارجية والسيادة الداخلية مثل: السيطرة على الأجواء والسواحل والمعار، والأمن الخارجي، والدخول إلى القطاع والخروج منه، والاقتصاد، وغير ذلك من العناصر والوظائف التي عادة ما تتولاها حكومة أية دولة، وذلك واضح من نص المادة (٦) من معاهدة جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩^٢.

لذلك؛ فإن إسرائيل تُعتبر - بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني واجبة التطبيق على الإقليم المحتل - مسؤولة عن رفاهية وأمن المدنيين (سكان الإقليم المحتل)، وبذلك فإن من ضمن التزاماتها القانونية الحفاظ على أرواح هؤلاء

القانون الدولي والعلاقات الدولية في عصرنا. كل ذلك يضيف تعقيدات أخرى إلى أية معالجة قانونية لهذا الموضوع، ويزيد على هذه التعقيدات مواقف إسرائيل المتغيرة كرمال الصحراء والملوثة والمأكرة، وتخاذل الجماعة الدولية وتهاونها في مجرد إبداء نقدها لتصرفات إسرائيل وبعض الجرائم الخطيرة التي تستمر في ارتكابها في القطاع وكذلك في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، بالإضافة إلى قوة إسرائيل على النطاق الدولي ودعم الحركة الصهيونية القوي لها واستنادها إلى تحالفات دولية مع عدد من القوى الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة، حيث السند القوي لإسرائيل حتى في ما ترتكبه من مخالفات خطيرة لقواعد القانون الدولي التي أرستها هذه القوى العالمية نفسها، بحيث بدت إسرائيل وكأنها محصنة ضد أية مساءلة ولا تنطبق عليها الكثير من قواعد القانون الدولي العام أو القانون الدولي الإنساني. لكل ذلك؛ فإن دراستنا هذه سوف تناقش الأمور المشار إليها من زاوية قانونية مع الإشارة إلى الجوانب السياسية قدر الإمكان، وسوف تحصر الدراسة في بحث الأمور التالية:

(١) التقييم القانوني للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨.

(٢) الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية خلال هذا العدوان.

(٣) أفضل السبل القانونية لمساءلة إسرائيل والمسؤولين السياسيين والعسكريين ذوي العلاقة بالعدوان والجرائم المرتكبة خلاله.

المدينين (الأشخاص المحميّين)^٣.

ويبدي الكثير من خبراء القانون الدولي ومنظمات حقوق الإنسان الدولية الكثير من العجب من اعتبار إسرائيل بعض المنظمات الفلسطينية معتدية على إسرائيل، واعتبار إسرائيل قطاع غزة (كياناً معادياً)؛ وكأنه دولة مستقلة ذات سيادة تقوم قواتها بالاعتداء على إسرائيل. فمن المعلوم أن إسرائيل تحاصر القطاع منذ حوالي ستين وتتمنع دخول الكثير من ضروريات الحياة، كالغذاء والدواء والوقود وغيرها من المواد الرئيسة إلى القطاع، بحيث أصبح القطاع على حافة مجاعة حقيقية ووصلت البطالة فيه حوالي ٧٠٪. وازداد الفقر بشكل مريع وانتشرت الأمراض والأوبئة؛ بسبب: قلة المياه، والخلل في الصرف الصحي، ومنع إسرائيل المرضى من الخروج إلى الدول الأخرى للعلاج؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع الصحية وانهايار الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الرئيسة في معظم أنحاء القطاع.^٤

لذلك؛ فإنه من غير المعقول اعتبار بعض المنظمات الفلسطينية في قطاع غزة معتدية على إسرائيل وأن لإسرائيل حق الدفاع الشرعي عن النفس. فالقطاع - كما ذكرنا - منطقة محتلة، وهو محاصر حصاراً شديداً منذ حوالي ستين، وأوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية متردية بسبب هذا الحصار، زيادة على كون إسرائيل - كقوة احتلال - مسؤولة عن حماية سكانه ورعاية مصالحهم وأمنهم وليس العكس.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن حق

الدفاع الشرعي يكون بين الدول وتتوافر فيه الشروط الواردة في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على وجوب إبلاغ مجلس الأمن بأي عدوان يقع على الدولة وحق تلك الدولة في ردع هذا العدوان إلى حين يتولى مجلس الأمن بنفسه هذا الأمر، بالإضافة إلى وجوب توافر عنصر التناسب بين الاعتداء ورد الفعل.^٥

لذلك؛ فإن إسرائيل هي المعتدية ليس ابتداءً من ٢٧/١٢/٢٠٠٨ عند بدء غزوها الأخير إلى القطاع، بل منذ فرضها الحصار المطبق على القطاع وحتى منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧؛ كون الاحتلال يعتبر - بحذ ذاته - عملاً عدوانياً غير مشروع ويتنافى مع قواعد القانون الدولي العام. وبذلك يعتبر الاحتلال الإسرائيلي عملاً عدوانياً مستمراً وخرقاً متواصلاً للقواعد المشار إليها أعلاه.^٦

بناءً على ذلك؛ فإن ادعاء إسرائيل أنها شنت هجومها المسلح على قطاع غزة كدفاع شرعي عن النفس يتنافى مع الحقائق الموضوعية ومع قواعد الدفاع الشرعي عن النفس في القانون الدولي، خاصة أن إسرائيل في عدوان متواصل على الشعب الفلسطيني وإقليمه منذ احتلال الضفة الغربية والقدس العربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧.

والواقع أن قواعد القانون الدولي المعاصر - بشقيها العرفي والاتفاقي - تعطي الحق للشعب الخاضع للاحتلال بمقاومة هذا الاحتلال، وذلك واضح من قرارات الجمعية العامة رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٦٢٥ لسنة ١٩٧٠، خاصة إذا كان

هذا الشعب يتمتع بحقه في تقرير المصير، وهو ما ينطبق على الشعب الفلسطيني في كافة أقاليم وطنه المحتل.^٨

زيادة على ذلك، فإننا لو فرضنا جدلاً أن إسرائيل كانت في حالة دفاع شرعي عن النفس، فإن عشرات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وعددًا كبيراً من الدول اعتبرت أن إسرائيل - بهجومها الكاسح واستخدامها كافة أنواع الأسلحة المتطورة براً وجوّاً وبحراً واستخدامها أسلحة يمنع استخدامها، خاصة في المناطق المسكونة بكثافة بالمدنيين - خرقت مبدأي: «التمييز والتناسب»، أي وجوب تمييز المدنيين وعدم استهدافهم أو تعريضهم وممتلكاتهم للأذى عمداً أو عن إهمال وتقصير.^٩ وبذلك تكون إسرائيل قد خرقت المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني باستخدام الأسلحة المتطورة والممنوعة في مناطق كثيفة السكان، وكان عليها أن تتوقع أن ذلك سيؤدي إلى مئات الضحايا من المدنيين بمن فيهم الأطفال والشيوخ والنساء. وسوف نبين فيما بعد أن أعمال إسرائيل تخطت ذلك إلى ارتكاب عمليات تصفية بدم بارد للعديد من المدنيين ومن ضمنهم الأطفال وكبار السن والكثير الكثير من المخالفات الجسيمة الأخرى كالتدمير الواسع للمباني دون وجود ضرورات عسكرية ملحة، واستخدام الفسفور الأبيض في المناطق المأهولة بالسكان، وأخذ الرهائن واستخدام المدنيين، بمن فيهم الأطفال، كدروع بشرية، وغيرها من المخالفات الجسيمة التي ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، كما سنبين فيما بعد بالتفصيل. وكل هذه الأعمال

الحربية اعتبرت من عدد كبير من خبراء القانون الدولي والمنظمات الإنسانية الدولية خرقاً خطيراً لمبدأ التناسب في استخدام القوة المسلحة.

وفي هذا الصدد نقول: إنه كان على دولة إسرائيل - بصفتها دولة احتلال لقطاع غزة - أن تقدم كافة المعونات الإنسانية الضرورية للمدنيين والأطفال والنساء، خاصة النساء الحوامل، وكبار السن بصفتهم (أشخاصاً محميين - Protected Persons) وفقاً لالتزاماتها القانونية الملزمة بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة الرابعة من معاهدة جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩.

وقد سلكت إسرائيل سلوكاً مناقضاً لالتزاماتها القانونية المشار إليها أعلاه بحيث أوقعت بكافة سكان القطاع المدنيين أضراراً جسيمة أدت إلى وفاة (٣٠٢) من المرضى، الذين توفوا بسبب الحصار الشامل المفروض على القطاع منذ تموز ٢٠٠٧، وبذلك تعتبر إسرائيل مسؤولة عن كافة الأضرار التي أوقعتها بهؤلاء المدنيين المحميين وممتلكاتهم، كما سيأتي تفصيله فيما بعد.

أما بشأن الجانب الجنائي، فإن كافة المسؤولين الإسرائيليين المشاركين في العدوان المذكور، وخاصة كبار السياسيين وقيادات الجيش، يعتبرون مرتكبين للعديد من الجرائم وتتوجب معاقبتهم، كما سنوضح فيما بعد أيضاً.

ثانياً - الجرائم المرتكبة خلال العدوان على قطاع غزة وقبله

يجدر بنا هنا أن نكرر ما ذكرناه أعلاه من أن

العدوان على القطاع مستمر، وبخاصة بعد فرض الحصار الشامل على القطاع وتكرار الهجمات الصاروخية بكافة أنواع الأسلحة المتطورة على السكان، والقتل العشوائي، وهدم البيوت، وحرمان المدنيين من المعونات الإنسانية، ومن العلاج خارج القطاع؛ بإغلاق كافة المعابر وغير ذلك من المخالفات الخطيرة لقواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ مما أدى إلى وجود حالة خطيرة من تردي الأوضاع الصحية والغذائية والاقتصادية تنذر بأشدّ الأخطار على المواطنين العزل الذين يفترض بإسرائيل - كدولة احتلال - الاعتناء بهم وتقديم كافة التسهيلات لتحسين أوضاعهم في الجوانب الإنسانية، والصحية، والتعليمية، وغيرها.

أي أن إسرائيل أوقعت أشدّ الأذى بالسكان المدنيين باستخدامها العقوبات الجماعية ضدهم دون تمييز؛ مما تسبب بوفاة العشرات ومما ينذر بموت عدد أكبر، خاصة بين كبار السن والنساء والأطفال، مما يشكل عملية إبادة (Extermination) نصّت المادة (٧) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC)، على اعتبارها ضمن «الجرائم ضد الإنسانية»، وقد عرفت هذه المادة كما يأتي: «تشمل الإبادة تعمّد فرض أحوال معيشية من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان»^{١١}، وتعتبر القواعد القانونية التي تمنع فرض ظروف صحية ومعيشية على السكان المدنيين خلال الحرب أو أولئك الخاضعين للاحتلال الحربي من ضمن القواعد العرفية الملزمة لكافة أعضاء الجماعة الدولية.

فإسرائيل ليست طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أنها ملزمة قانونياً باحترام هؤلاء المدنيين استناداً إلى الأسباب الثلاثة التالية:

١ - كونها طرفاً في معاهدة جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩^{١٢}، والتي تلزمها بالعناية بالمدنيين في ظل الاحتلال، ومنع إنزال الضرر الجسماني بهم، والإضرار بممتلكاتهم.

٢ - لأن المبدأ المذكور أعلاه، إنما هو قاعدة عرفية دولية ملزمة لكافة دول الجماعة الدولية. وقد أقرت محكمة العدل العليا في إسرائيل هذا المبدأ في عدة قضايا.

٣ - لأن المادة (٢) فقرة (ج) من (اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها) تنص على: «منع إخضاع الجماعة - أية جماعة: إثنية، أو قومية، أو عنصرية، أو دينية - عمداً لظروف معيشية يُراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً». وإسرائيل تعتبر من أوائل الدول المصادقة على هذه الاتفاقية الدولية؛ وبذلك فهي ملزمة قانونياً بكامل نصوصها.^{١٣}

وقد رأى العديد من شُرّاح القانون الدولي الإنساني أن هذا النوع من التجويع والحصار المؤديان إلى (جريمة الإبادة) المعاقب عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفي البروتوكول الإضافي الأول الصادر سنة ١٩٧٧، إنما يتطلب إثبات كونه قد ارتكب بقصد الإبادة، أي أن هناك «نية جُرمية خاصة» يجب توافرها في هذه الجريمة؛ الأمر الذي يصعب إثباته بصورة قانونية. إلا أن الحياة العملية في المحاكم الدولية أثبتت عكس ذلك. فقد استندت (المحكمة الجنائية

الخاصة بجرائم يوغوسلافيا السابقة) المنعقدة في لاهاي في حكمها الصادر ضد المتهم الصربي (دوسكو تاديتش (Dusko Tadic) إلى أن النية الخاصة لأعمال الإبادة يمكن استخلاصها من سياق الأعمال الجرمية المرتكبة من قبل المتهم أو المتهمين. وبناءً عليه؛ قدّرت المحكمة أن قتل أكثر من سبعة آلاف رجل بوسني مسلم، خلال عمليات القتل في البوسنة والهرسك سنة ١٩٩٢، فيما عرف بمجزرة (سربنيتسا) (Serbenica) الشهيرة، إنما يستدلّ منه على أن الفاعلين، ومن بينهم المتهم تاديتش، إنما هدفوا إلى السعي لإبادة الجماعة العرقية - أي مسلمي البوسنة - بقتل الذكور فقط؛ لمنع إنجاب الأطفال وتكاثر هذه الجماعة، وفقاً لنص المادة ٢ (د) من (اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها) الصادرة سنة ١٩٤٨^{١٤}،

أي أن نية الإبادة من الممكن أن تستنبط من مجرى الأحداث. ومن باب أولى تطبيق هذا المبدأ على حصار إسرائيل لقطاع غزة وأعمال القتل المتكررة والمتعمدة لمئات المدنيين غير المشاركين في أية أعمال حربية، وخاصة قتل الشباب والأطفال وتعرض مئات الآلاف من المدنيين للموت بالتجويع والإصابة بالأمراض ومنع العلاج والدواء والغذاء وضروريات الحياة كالوقود والمياه وغيرها. كل ذلك يمكن اعتباره ضمن نية الإبادة، خاصة وأنه متواتر ومستمر دون العمل على إيقافه ومنع استمراره؛ ما يشير إلى توفر النية الخاصة وتعمد الإبادة.

هذه المخالفات الخطيرة لقواعد القانون الدولي ارتكبتها إسرائيل قبل عدوانها الأخير في كانون

الأول ٢٠٠٨ واستمرت في ارتكابها خلال هذا العدوان، كما أضافت إليها عدداً كبيراً من المخالفات الخطيرة التي قد تعتبر جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وأهم هذه الجرائم هي الأفعال التالية:

١. القتل المتعمد والعشوائي لمئات المدنيين: فقد شهد عشرات المدنيين على أن القوات الإسرائيلية كانت تقصف بشكل متعمد عدداً من المناطق كثيفة السكان وكأنها تهدف إلى الانتقام من هؤلاء المدنيين. وبذلك تكون إسرائيل قد ارتكبت إحدى أخطر المخالفات لقانون الحرب وقواعد الاحتلال الحربي الواردة في القواعد العرفية التي جسّدها مجموعة القواعد الواردة في أنظمة (The Hague Regulations) لسنة ١٩٠٧ والتي تمنع القتل العشوائي، كما خالفت إحدى القواعد الرئيسة لقانون الحرب وهو وجوب التمييز بين المقاتلين والمدنيين وتجنّب الإضرار بالمدنيين بكافة الوسائل الممكنة التي قامت معظم دول العالم بإدراجها في مدونات خاصة تشتمل على تعليمات واضحة لجيوشها تلزمها بهذا المبدأ وغيره من المبادئ التي أصبحت تشكّل عرفاً دولياً ملزماً قانونياً لكافة دول العالم مثل مبادئ: الإنسانية (في القتال) والتناسب والضرورة.^{١٥}

وقد اعتبر هذا القتل المتعمد من ضمن (الجرائم ضد الإنسانية) المنصوص عليها في المادة (٧) فقرة ١ (أ) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.^{١٦}

٢. التدمير المتعمد والعشوائي للممتلكات والمنازل دون ضرورة عسكرية:

تدلُّ الإحصاءات التي أعلنتها بعض منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية على أن القصف الإسرائيلي بكافة الأسلحة الحديثة والمتطورة أدى إلى هدم وتدمير حوالى ٢٥٠٠ بيت وعمارة تدميراً كاملاً وتضرّر عدد كبير من المنازل والعمارات لدرجة يصعب استخدامها دون إصلاح الأجزاء المتضرّرة، وقدّر عدد هذه البيوت والعمارات التي تضرّرت جزئياً بحوالى خمسة عشر ألف بيت وعمارة.^{١٧}

وقد اعتبرت المادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في فقرتها الثانية أن «مهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المباني العزلاء التي لا تكون أهدافاً عسكرية بأية وسيلة كانت» إنما هي جريمة حرب. كما وأن المادة ١٤٧ من معاهدة جنيف الرابعة اعتبرت ذلك من ضمن «المخالفات الجسيمة».^{١٨}

٣. تعمّد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو الخيرية والآثار التاريخية والمستشفيات:

قامت إسرائيل خلال احتلالها مناطق من قطاع غزة بقصف عددٍ من الجوامع والمستشفيات والمدارس ومقرّات الأمم المتحدة، وهي من ضمن المنشآت المحمية في قواعد قوانين الحرب العرفية والاتفاقية على حدّ سواء.

وقد اعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مثل هذه الأعمال الحربية جريمة حرب. وتنصّ المادة (٨) من النظام الأساسي على شرطين يجب توافرها كي تعتبر الأعمال المذكورة جريمة حرب وهما:

أ- أن تكون الهجمات متعمّدة.

ب- ألا تكون تلك المباني أهدافاً عسكرية.

وفيما يتعلق بالشرط الأول، أي تعمّد الهجوم على تلك المباني، لا يحتاج الإنسان إلى كثير من الفهم لكي يتأكد من هذا التعمّد (أي وجود نية توجيه الهجمات عمداً إلى تلك المباني والمؤسسات)، وذلك لكونه تكرّر على مدى أيام العدوان وعلى امتداد القطاع، خاصة في بعض أحياء غزة ودير البلح وخزاعة، ولكون هذه الهجمات بالمئات، وقد وجهت إلى أكثر من جامع ومستشفى ومدرسة، بما في ذلك المدرسة الأميركية ومدرسة الفاخورة في مخيم جباليا التابعة لوكالة غوث اللاجئين (UNRWA) والمقر الرئيسي لوكالة الغوث وغيرها. كما وأن صدور الهجمات من وحدات الجيش الإسرائيلي البرية والجوية والبحرية بما تملكه من أسلحة كفؤة ومتطورة تصيب الهدف بدقة وعن بعد كيلومترات عديدة لا يمكن أن يترك مجالاً للشك في تعمّد هذه الهجمات على الأهداف المذكورة.

أما فيما يتعلق بوجوب كون هذه الأهداف «ليست أهدافاً عسكرية» فإن إسرائيل كانت تدّعي في معظم حالات القصف المشار إليها أنها إنما قصفت تلك المدرسة أو ذاك المستشفى لكونه مكان تجمع المقاتلين من المنظمات الفلسطينية أو لكون هؤلاء يختبئون داخلها أو يطلقون النار منها.

والردّ على هذا الادعاء هو كما يأتي:

(أ) أكد بعض المراقبين الأجانب ومصوّري التلفزة القلائل الذين كانوا في غزة أن معظم ادعاءات إسرائيل تعتبر غير صحيحة. ومن

جملتهم السيد جون غينغ، مدير عمليات وكالة الغوث في غزة ومصوّري تلفاز الجزيرة.^{١٩}

(ب) إذا افترضنا أن بعض المقاتلين كانوا يختبئون في داخل هذه المباني أو يقصفون القوات الإسرائيلية من داخلها أو من جوارها، فإنه لا يعقل أن يوجد مقاتلون في كافة هذه الأماكن وبعدها كبير بحيث يشكّلون خطراً على الجنود الإسرائيليين المدجّجين بأكثر الأسلحة فتكاً والمدعومين بطيران قوي وفعّال والموجودين داخل دبابات ومركبات حربية محصّنة تعتبر من أجود الأنواع في العالم، لذلك لا يمكن لبعض المقاتلين المزوّدين بأسلحة بسيطة ودون غطاء جوي أو دبابات أو صواريخ متطورة أو أية مركبات حصينة أن يشكلوا هذا الخطر الكبير على أفراد القوات الإسرائيلية. وبذلك تكون القوات الإسرائيلية قد خرقت مبدأً أساسياً من مبادئ الحرب وهو مبدأ (التناسب). وقد اعتبرت بعض المنظمات الدولية هذا الخرق لمبدأ (التناسب) جريمة حرب.^{٢٠}

(ج) كذلك توجب قواعد الحرب العرفية على القوات المحاربة التي ترغب في قصف بعض المباني والمنشآت في المناطق السكنية، في حالة وجود مسلّحين فيها، أن تقوم بإبذار السكان المدنيين وإعطائهم فترة معقولة لإخلاء تلك المباني،^{٢١} والقوات الإسرائيلية لم تفعل ذلك بل تظاهرت بأنها تطبّق هذا المبدأ بالاتصال الهاتفي بعشرات العائلات والطلب منها ترك منازلها دون أن تكون هناك أية ضرورة عسكرية لهذا الإخلاء، ودون أن توجد لها ملاحىء آمنة كي تحافظ على أفرادها من الموت أو الجرح، وإنما كان جنودها يتسلّون بإرهاب

هؤلاء السكان وتخويفهم كي يخرجوا من بيوتهم وحدث في عدد من المرات أن خرج بعض السكان معتقدين بأن عليهم تنفيذ مطالب الجنود، وكانت النتيجة أن قام بعض الجنود بقتلهم بدم بارد.^{٢٢}

(د) من ضمن القواعد العرفية للحرب البرية أنه في حالة قصف مبانٍ أو منشآت مدنية أو حتى عسكرية موجودة في مكانٍ مأهول بالسكان أن يقوم المسؤول العسكري قبل قصف ذلك المكان بالموازنة بين المكاسب الحربية المتوقعة من هذا القصف وبين الأضرار والخسائر الممكنة إنزالها بالسكان أو بالأماكن المستهدفة، بحيث إنه يجب عدم القصف إذا كانت الميزات العسكرية المتوخاة من ذلك الهجوم أقل بكثير من الخسائر المتوقعة بين المدنيين أو في المباني السكنية أو الدينية أو التعليمية أو غيرها من المنشآت.^{٢٣}

٤. العقوبات الجماعية:

تعتبر العقوبات الجماعية سمة رئيسة من سمات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧، فإسرائيل كسلطة احتلال ملزمة بالامتناع عن إنزال العقوبات الجماعية بمجموعة كبيرة من الشعب الخاضع للاحتلال بسبب حادثة أو اعتداء قام به شخص ما، وذلك بصفتها طرفاً في معاهدة جنيف الرابعة، وملزمة بتطبيق واحترام نصوصها.^{٢٤}

ولا شك في أن حصار قطاع غزة مدة تقارب الستين ومنع إدخال معظم المواد الضرورية للحياة، بما فيها حليب الأطفال وأدويتهم والأدوية اللازمة لآلاف المرضى والكهرباء والوقود والمواد الغذائية إنما يعتبر على رأس العقوبات الجماعية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعدوان على القطاع، خاصة أن

هذا الحصار وتلك العقوبات الجماعية مهّدا لشن العدوان في كانون الثاني ٢٠٠٨، وسهّلا مهمة قوات الجيش الإسرائيلي.

لقد اعتبرت المادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن «تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمّد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف»، إنما يُعتبر (جريمة حرب).^{٢٥}

زيادة على ذلك؛ فإنه يمكن اعتبار العقوبات الجماعية- خاصة تلك التي تتعلق «باضطهاد جماعة من السكان أو مجموع السكان، وذلك بحرمانهم حرماناً متعمّداً وشديداً من الحقوق الأساسية بما يخالف القانون الدولي، وذلك بسبب هوية الجماعة أو المجموع» - (جريمة ضد الإنسانية)، وفقاً لما نصّت عليه المادة (٧) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.^{٢٦}

ونكتفي هنا بالإشارة إلى رأي البروفسور ريتشارد فولك الأميركي من أصل يهودي، حيث اعتبر أن عقوبات جماعية قاسية جداً كهذه ترقى إلى بشاعات جماعية (Collective Atrocity). وبذلك يمكن تصنيفها كجريمة ضد الإنسانية.^{٢٧} وكذلك إلى رأي عالم الاجتماع الإسرائيلي البروفسور باروخ كيمرلنغ (Baruch Kimmerling) الذي أطلق على هذا النوع من العقوبات الجماعية (Politicide)، أي (إبادة سياسية)^{٢٨}، أي أن إجراءات إسرائيل المذكورة إنما تهدف إلى القضاء على الشعب الفلسطيني سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وليس جسدياً، على الرغم

من أن هناك عمليات إبادة نتيجة للحصار الصارم والهجمات الصاروخية وبكافة الأسلحة المدمّرة، والتي أبادت مئات المدنيين بصورة جماعية، حيث أيدت عائلات بجميع أفرادها في هذا العدوان.

٥. استخدام أسلحة محرّمة ضد المدنيين:
استخدمت القوات الإسرائيلية أقوى الأسلحة في ترسانتها من الصواريخ المتطورة والمدافع بعيدة المدى ومروحيات (الآباتشي) والقاذفات بعيدة المدى مثل (F١٦) التي تحمل قنابل ترن طناً أو طناً ونصف الطن، وقتلت بضربة واحدة عائلة بأكملها، كما حدث مع أحد قيادات (حماس) السياسية، وهو نزار ريان، الذي قتل هو وزوجاته الأربع، ومعظم أولاده البالغ عددهم سبعة. وهذه تعتبر بحد ذاتها جريمة حرب، فلا يجوز استهداف المدنيين أو السياسيين، حتى ولو كانوا من زعماء منظمة سياسية أطلقت عليها إسرائيل تعبير (منظمة إرهابية). فالقانون الدولي الإنساني يمنع قتل أي إنسان غير محارب. وحتى طلاب أكاديمية الشرطة الذين قتل منهم حوالي (٢٠) في الضربة الأولى التي بدأت بها إسرائيل عدوانها في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، إنما يعتبرون من المدنيين وإن كانوا شرطة إلا أنهم ليسوا في عداد الجيش المقاتل والمشارك في الحرب.^{٢٩} وقد استخدمت إسرائيل بعض الأسلحة التي لا يجوز استخدامها، خاصة في المناطق المكتظة بالسكان، ومن المعروف أن قطاع غزة بكافة مدنه وقراه ومخيمات اللاجئين فيه، إنما يعتبر من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم. لذلك فقد انتقد الكثير من خبراء الأسلحة والخبراء القانونيين استخدام (الفسفور الأبيض)

داخل المدن وبين البيوت المسكونة، الأمر الذي أوقع حرائق أحرقت بعض البيوت والأشجار وعشرات المدنيين الذين أصيبوا بحروق لا يمكن علاجها، بل تزداد اشتعالاً، كلما حاول الأطباء معالجتها بالمراهم أو ببعض الأدوية .

وقد أصيب عدد من الأطفال بعاهات دائمة جرّاء إصابتهم بالفسفور الأبيض، فأحدهم فقد نظره وطفلة أخرى فقدت ساقها.^{٣٠}

وقد تحدث بعض خبراء الأسلحة من دول مختلفة إلى بعض الفضائيات، فاعتبروا أن الجيوش يمكنها استخدام قنابل الفسفور الأبيض خارج المدن والمناطق المأهولة بالسكان كي ينتج عنها دخان كثيف يغطي تقدم جنودها إلا أنهم أكدوا أن هذا الاستخدام ممنوع ومحرم في المناطق السكنية، وخاصة تلك المكتظة بالسكان المدنيين، كما هو الحال في قطاع غزة، إذ إن هذا السلاح يتسبب بحروق يصعب علاجها، كما يتسبب بأضرار جسيمة للصحة العامة والبيئة والمياه والتربة.^{٣١}

وفي مقابلة مع فضائية الجزيرة بالعربية، قال الطبيب جون بايك: إن هذه الأسلحة استخدمت في الفالوجة في العراق سنة ٢٠٠٦، وتسببت بأمراض خطيرة يصعب الشفاء منها، كما أنها تتسبب بإصابة عشرات الناس بالسرطان.^{٣٢}

بالإضافة إلى ذلك، فقد استخدمت إسرائيل قنابل حارقة وهي شديدة الحرارة وتحرق أية مواد تسقط عليها. وقد أطلقت بكثافة على المناطق المدنية، خاصة في منطقة خزاعة، شرق خان يونس، وفي بلدة عيسان، حُرقت بيوت عديدة بكاملها نتيجة إطلاق هذه القذائف عليها.

وفي مقابلة أجرتها (الجزيرة) مع طبيين نرويجيين، خدما في غزة خلال العدوان هما: د. ايريك فوس ود. مارتس، قال الأخير: الوضع كارثي بمعنى الكلمة... لقد عملت خلال الحروب في كل من أفغانستان والعراق ولبنان، إلا أنني لم أشاهد إطلاقاً مثل هذا القتل للمدنيين، ومثل هذه الحالات البشعة من المدنيين المحروقين والممزّقين لدرجة أنني بكيت عدة مرات لدى رؤيتي لأطفال ممزّقين إرباً.^{٣٣} أما الخبير العسكري الفرنسي بيار سارفان، فقد ذكر ما يأتي بخصوص الفسفور الأبيض: «الفسفور الأبيض يستخدم كستار لحماية الجنود حين تقدمهم، إلا أن القانون الدولي يمنع استخدامه في المناطق المأهولة بالسكان».^{٣٤}

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن استخدام الأسلحة الحارقة (كالقنابل شديدة الاحتراق)، والفسفور الأبيض يؤدي إلى إنزال أضرار خطيرة بالبيئة، خاصة في قطاع محصور ومحدود المساحة وليست لديه كميات كبيرة من المياه والأراضي، ومن شأن الإضرار بالمياه والتربة وعناصر البيئة الأخرى، إيقاع أضرار جسيمة يصعب إصلاحها بالمنطقة والسكان والممتلكات.

والأخطر من ذلك هو استخدام قنابل جديدة لم تستخدم من قبل، أطلق عليها بعض الخبراء اسم الـ (دايم) (Dime)، واعتبروا أنها من أخطر الأسلحة المحرمة دولياً، وهي قنابل محشوة بأكثر من (١٠٠) قطعة من الفسفور الأبيض تتسبب بالجروح المشتعلة والتي لا يمكن إطفائها. وتتسبب قنابل (الدايم) كذلك بأضرار شديدة بالبيئة.^{٣٥}

واعتبرت نيكول شويري، الخبيرة في منظمة العفو الدولية، أن استخدام الأسلحة الممنوعة يمكن أن يشكل جريمة حرب.^{٣٦}

وبالنسبة إلى نصوص القانون الدولي اعتبرت المادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن «استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية تسبب بطبيعتها أضراراً زائدة أو آلاماً لا لزوم لها، أو أن تكون عشوائية بطبيعتها المخالفة للقانون الدولي للمنازعات المسلحة» يشكل جريمة حرب.^{٣٧}

كما وأن المادة نفسها (٨) تعتبر أنه من ضمن جرائم الحرب «تعمد شن هجوم مع العلم أنه سيحدث أضراراً واسعة النطاق وطويلة الأجل وشديدة على البيئة الطبيعية ويكون إفراطه واضحاً بالنسبة إلى مجمل المكاسب العسكرية المتوقعة والملموسة المباشرة».^{٣٨} كما يعتبر استخدام (الفسفور الأبيض) و(الدايم) خرقاً لمبدأ (تمييز المدنيين) في القانون الدولي الإنساني.

٦. الهجمات على طواقم الإسعاف ومنع تقديم المعونة الطبية للمدنيين:

قامت إسرائيل بقتل ١٧ مسعفاً خلال الأسابيع الثلاثة التي استغرقتها عدوانها على قطاع غزة كما دمرت عدداً كبيراً من سيارات الإسعاف بعضها قصف عمداً مع علم الجنود أنها مخصصة للإسعاف.

وهناك تقارير عديدة وشهادات للمسعفين والأطباء تفيد بأن قوات الجيش الإسرائيلي كانت تمنعهم من حمل أحد الجرحى، خاصة إذا ما كانت قد قصفت موقعاً أو بيتاً ونتج عنه عشرات

الجرحى، وكانت بذلك تتعمد إعاقة ومنع إسعاف هؤلاء الجرحى بهدف تركهم ينزفون دماً حتى الموت. وهي ممارسات مورست بكثرة في الضفة الغربية خلال السنوات الأخيرة.^{٣٩}

وقد اعتبرت المادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية توجيه هجمات متعمدة ضد الوحدات الطبية (كالإسعاف والممرضين والأطباء) من بين جرائم الحرب.^{٤٠}

٧. أعمال وهجمات أخرى ممنوعة دولياً ارتكبتها القوات الإسرائيلية:

لن نستطيع في هذه الدراسة تعداد وسرد كافة المخالفات الخطيرة الأخرى التي اقترفتها القوات الإسرائيلية مثل: أخذ الرهائن، استخدام المدنيين (وخاصة الشباب والأطفال) كدروع بشرية، تعمد الإضرار بالمدنيين وتخويفهم، منع المدنيين من اللجوء إلى الأماكن الآمنة للاحتباء من الأخطار العسكرية، استعمال الغدر بالطلب من المدنيين الخروج من بيوتهم لحمايتهم من آثار قصفها ثم مباغتتهم باغتيالهم من مسافة قريبة. وكلها أعمال شهد عليها الكثير من الشهود على الفضائيات وأمام بعض اللجان الدولية، وهي في غالبيتها تشكل جرائم حرب، إذا تحققت شروط معينة، خاصة كونها أعمالاً متعمدة.

ثالثاً - أفضل السبل لمساءلة المسؤولين الإسرائيليين عن المخالفات الخطيرة ونتائجها
لا شك في أن هناك أكثر من نوع من المسؤولية بالنسبة للجرائم الخطيرة التي ارتكبتها إسرائيل خلال غزوها قطاع غزة.

ونستطيع أن نشير إلى أن هناك نوعين من المسؤولية :

أ- مسؤولية دولة إسرائيل

وهي تعتبر مسؤولية مدنية عن كافة الأضرار التي أوقعتها بالسكان المدنيين، ومن ضمنهم القيادات السياسية غير المشاركة في أعمال القتال وعائلاتهم، وأملاك هؤلاء المواطنين، والبنية التحتية والبيئة. بالإضافة إلى الأضرار المعنوية التي أصابت الجرحى وأهالي الشهداء والأطفال والنساء والشيوخ من معاناة ورعب وأمراض نفسية كبيرة تحتاج إلى عقود من المعالجة.

ومن المعلوم في القانون الدولي أن التقاضي بين الدول، يتم إما عن طريق إقامة دعوى ضد إحدى الدول أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، أو عن طريق الاتفاق بين الدول المتنازعة باللجوء إلى التحكيم الدولي، كما حدث في قضية طابا بين مصر وإسرائيل.

وبخصوص التقاضي أمام محكمة العدل الدولية، فإن النظام الأساسي للمحكمة ينص في مادته (٣٤) على أن: «للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافاً في الدعاوى التي ترفع للمحكمة». كما تنص المادة (٣٥) من النظام الأساسي على وجوب أن تكون الدول المتقاضية أمام المحكمة أطرافاً في نظامها الأساسي. أما المادة (٣٦) من النظام الأساسي نفسه فتشترط موافقة الدول المتنازعة على هذا التقاضي.

لذلك، فإنه لو افترضنا جدلاً أن فلسطين اعتبرت دولة وانضمت إلى منظمة الأمم المتحدة، كأحد أعضائها، وبالتالي أصبحت طرفاً في

النظام الأساسي للمحكمة الدولية، فإنه ما زال هناك شرط آخر مهم كي يمكنها من مقاضاة دولة إسرائيل، أمام محكمة العدل الدولية، وهو موافقة إسرائيل على ذلك.

وعلى الرغم من أن بعض خبراء القانون الدولي يشيرون إلى بعض الطرق كي تنضم فلسطين إلى المنظمة الدولية، مثل البروفسور فرانسس بويل (F. Boyle) أستاذ القانون الدولي بجامعة إلينوي الحكومية، إلا أنه يصعب كثيراً تحقيق شرط الاتفاق مع إسرائيل على مقاضاتها أو على رفع النزاع إلى لجنة تحكيم دولية.

وبالرغم من ذلك فهناك إمكانية مقاضاة إسرائيل مدنياً، أمام محاكم بعض الدول الغربية التي لإسرائيل فيها مصالح وأموال وعقارات، إلا أن ذلك يتطلب شروطاً أهمها:

(١) أن يوجد شخص فلسطيني يحمل جنسية أجنبية (أي جنسية ذلك البلد الأجنبي)، كي يتقدم بدعوى ضد إسرائيل مطالباً بتعويضات.

(٢) أن يكون لهذا الشخص صفة في الدعوى ومصلحة فيها، وذلك يتحقق بكونه فقد عزيزاً عليه كأبيه أو أمه أو جده أو أحد أبنائه أو إخوته.

(٣) أن يسمح قانون تلك الدولة الأجنبية بمقاضاة إسرائيل مدنياً.

(٤) أن توجد بينات قاطعة وموثقة عن المخالفة أو الجريمة المرتكبة وأن يثبت أن إسرائيل خالفت قواعد القانون الدولي.

ومع أن إمكانية مقاضاة كهذه تعتبر ممكنة نظرياً، إلا أنه يجب أن نتذكر أن إسرائيل هي خصم غير عادي، بل وهناك عدد من الدول الأوروبية

والأميركية وأستراليا وكندا التي تعطيها حصانة خاصة، وتدعمها ضد ما يزعمون أنه إرهاب عربي أو إسلامي، وكأنها تقول إن إسرائيل تقاتل نيابة عن العالم المتحضّر، لذا يجب علينا توفير الحماية والدعم لها.

ب - المسؤولية الجنائية للمسؤولين السياسيين والعسكريين الذين خططوا ونفذوا أو شاركوا في العدوان على قطاع غزة وقتل المدنيين وتدمير آلاف المساكن وقصف الأماكن المدنية قصفاً عشوائياً وقصف المدارس والمستشفيات وسيارات الإسعاف واستخدام الأسلحة المحرّمة دولياً وغيرها من المخالفات الخطيرة لقانون وقواعد المنازعات المسلحة.

هذا من الناحية النظرية في القانون الدولي الإنساني، إلا أن الأمر يختلف كثيراً عندما نأتي إلى تطبيق هذه القواعد القانونية. فسلطة تنفيذ القانون الدولي سلطة محدودة خلافاً لما هو عليه الأمر في نطاق القانون الوطني، حيث توجد العديد من وسائل التنفيذ وتطبيق القانون كالمحاكم والشرطة والمباحث والادعاء العام والسجون وغيرها وبإمكانها تنفيذ القوانين وأحكام المحاكم بالطرق المنصوص عليها قانونياً ومن ضمنها استخدام القوة للتنفيذ الجبري على من يدان بارتكاب جريمة أو يحكم ضده بدفع تعويض بسبب الأضرار التي أوقعها بالآخرين.

والواقع أن سلطات الجزاء في القانون الدولي تعتبر حديثة العهد وهي محدودة الإمكانيات، خاصة إذا ما كانت الدولة المتهمّة دولة قوية أو ذات نفوذ وعلاقات دولية مع حلفاء أقوياء كما هو حال

إسرائيل.

ويزيد الأمر تعقيداً أن الشعب الفلسطيني ليس له دولة مستقلة باستطاعتها المقاضاة دولياً وتقديم الشكاوى، إذ إن معظم العلاقات القانونية الدولية حكر على الدول المستقلة ذات السيادة التي تعتبر الأشخاص الرئيسة للقانون الدولي.

ويزيد من تعقيد الأمر، أيضاً، أن هناك بعض الغموض في الوضع القانوني لقطاع غزة، إذ إن بعض الدول المنتفذة تعتبر أن القطاع لم يعد إقليماً محتلاً بعد انسحاب إسرائيل المحدود في أيلول ٢٠٠٥. كما أن أفراد حركة حماس بالسلطة في القطاع في صيف ٢٠٠٧ زاد الأمر تعقيداً وأضعف الموقف الفلسطيني سياسياً وقانونياً على الأقل. إلا أنه في مجال العلاقات الدولية هناك ترابط جدلي بين الأوضاع السياسية وقواعد القانون الدولي، حيث تسود الدول القوية وتحتكر القوة والنفوذ حتى في المجال القانوني. ولو كنا دولة مستقلة قوية ومحاطة بدعم قوي من كافة الدول العربية والإسلامية، ولنا نفوذ ولوبيات سياسية في بعض الدول الكبرى لاختلف حالنا ولما رأينا هذا التحيز الكبير والمخجل للعديد من الدول التي تسمّى ديمقراطية إلى جانب إسرائيل، لدرجة تصل إلى منع توجيه أي نقد لفظي لها، كما حدث في مؤتمر (ديربان الثاني) في جنيف يوم ٢٠/٤/٢٠٠٩. وكما كان موقف بعض الدول الكبرى في المساواة بين الجاني والضحية، في اعتبار إسرائيل في حالة دفاع شرعي عن النفس لدى اقتحامها قطاع غزة. إن العالم دون توازن في القوى يعتبر بمثابة غابة الفوز فيها للقوي.

وعلى الرغم من هذه الحقائق فإنني أعتقد بأن لدينا بعض الآمال في جلب بعض القيادات السياسية إلى المحاكم وإمكانية محاكمتهم وإدانتهم إلا أن الأمر ليس بالسهولة التي يبدو عليها للوهلة الأولى، خاصة فيما يتعلق بجلب ومثول المتهمين في أية محكمة في الخارج. ناهيك عن إمكانية تنفيذ أي حكم يصدر ضد أي من هؤلاء، خاصة في ظل علاقات دولية غير متوازنة كهذه وفي ظل انعدام العدالة الدولية التي يتشدد بها عشرات الزعماء في الدول الغربية والتي اعتبرها ميثاق الأمم المتحدة أحد أهداف المنظمة الدولية من أجل أن يسود السلام والاستقرار والأمن الدولي. وفي هذه الدراسة سنحاول فحص الإمكانيات المتوافرة لمقاضاة المسؤولين الإسرائيليين في ضوء قواعد ونصوص القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وذلك كما يلي:

II المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي:

إمكانية إقامة شكوى أمام هذه المحكمة تعتبر ضعيفة جداً باستثناء مجال وحيد محفوف بأكثر من أربع عقبات قانونية، وهو إمكانية تقديم طلب إلى رئاسة المحكمة بالانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة، وفقاً لنص المادة (١٢) من النظام. إلا أن العقبة الرئيسة تتمثل في كون فلسطين لا تعتبر دولة مستقلة ذات سيادة. ويمكننا إرفاق دراسة قانونية بهذا الطلب نبين فيها أن فلسطين قبلت في منظمة الأمم المتحدة، وكافة هيئاتها والمنظمات الدولية ذات العلاقة بها (كمراقب) منذ العام ١٩٧٤،^{٤١} يضاف إلى ذلك حجة قانونية منطقية

وهي أن الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير مصيره، وفقاً لقواعد القانون الدولي المعاصر^{٤٢}، ونصوص ميثاق الأمم المتحدة^{٤٣}، وقرار الجمعية العامة رقم (٣٢٣٦) في تشرين الأول ١٩٧٤، وعشرات القرارات المماثلة المتواترة منذ ذلك الحين. بالإضافة إلى ذلك فإن دولة فلسطين التي أعلنت في ١٥/١١/١٩٨٨ معترف بها من أكثر من ١٠٠ دولة ولها تمثيل دبلوماسي كامل مع معظم هذه الدول، ويمكننا أن نبين أن السلطة الوطنية لها حق عقد المعاهدات في المجالات السلمية. وقد تقدمت في السابق بطلب الانضمام إلى معاهدات جنيف الأربع، كما وأن نظامها الأساسي ينص على احترام نصوص الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحمي حقوق الإنسان وعلى العمل على الانضمام إليها^{٤٤}، ومن ضمنها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومعاهدات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩. يضاف إلى ذلك إيضاح أننا الدولة الوحيدة التي مازالت محتلة وأنا بحاجة ماسة إلى الحماية الدولية، وأن انضمامنا إلى النظام الأساسي للمحكمة يشكل نوعاً من الحماية للشعب الفلسطيني، كما أن رفض الطلب إنما يعتبر مكافأة لإسرائيل على احتلالها الأرض الفلسطينية التي قبلنا إنشاء الدولة عليها إلى جانب دولة إسرائيل، فدولة فلسطين ينقصها فقط السيطرة الفعالة على إقليمها المحتل وتستطيع المحكمة بقبولها طلب الانضمام إليها المساعدة على إنهاء الاحتلال، بدلاً من مكافأته، خاصة وأنها أقيمت لمنع الظلم ولحاسبة المعتدين ومهددي السلام العالمي باقترافهم انتهاكات خطيرة

لقواعد القانون الدولي الإنساني .

إلا أنه لو افترضنا جدلاً أن المحكمة قبلت انضمامنا وأصبحنا أعضاء في النظام الأساسي للمحكمة الذي يقصر العضوية على الدول^{٤٥}، فإن هناك عقبات قانونية أخرى أهمها:

(أ) أن النظام الأساسي ينص على اعتبار اختصاص المحكمة مكملاً (Complementary) للمحاكم الوطنية .

وبذلك تستطيع إسرائيل أن تدعي أنها سوف تحاكم المسؤولين عن بعض المخالفات والجرائم التي حدثت أثناء غزو غزة . وهذا ما قامت به حكومة أولمرت قبل انتهاء ولايتها، حيث أعلنت عن إنشاء لجنة تحقيق في بعض التجاوزات التي حدثت في غزة العام ٢٠٠٢، وبذلك استطاعت وقف وتجميد النظر في القضية المرفوعة أمام محكمة إسبانية ضد بعض قيادات الجيش الإسرائيلي بخصوص جريمة قتل ١٦ مدنياً في صيف ٢٠٠٢ عند قصف منزل الشهيد صلاح شحادة^{٤٦}.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك استثناءين من مبدأ كون اختصاص المحكمة الدولية مكملاً للقضاء الوطني وهما: كون الدولة المعنية ذات الولاية (غير راغبة) في التحقيق، أو المقاضاة، أو (غير قادرة) على ذلك .

ومن نافلة القول أن إسرائيل تعتبر في نظر الدول الغربية المسيطرة على المحكمة الدولية قادرة على إجراء تحقيق ومحاكمة، بل هي تتفوق على العالم كله في براعة التمثيل واستغلال الثغرات القانونية^{٤٧}.

(ب) أن فلسطين حتى لو أصبحت عضواً في

النظام الأساسي للمحكمة يجب أن تقنع المدعي العام ومن بعده الدائرة التمهيدية (Pre-trial Chambre) بأن لديها الأدلة القانونية الكافية والملفات اللازمة لإقناع المدعي العام والدائرة التمهيدية بوجود بينات أولية (Prima Face) على وقوع المخالفات الخطيرة والجرائم المنسوبة إلى إسرائيل .

وفي هذا الصدد، فإنني أعتقد بأن المحكمة تحتاج إلى أدلة ميدانية مقنعة ودامغة مثل تقرير صادر عن لجنة دولية محايدة للتحقيق في الوقائع، وخبراء عسكريين، وخبراء في الطب الشرعي، وشهادات موثقة بتصاريح تحت القسم، تجمعها هيئات دولية أو محلية ذات ثقة، وغير ذلك من الأدلة القانونية .

(ج) ولعل العقبة الأكثر خطورة في هذا المجال هو إمكانية إسرائيل منع دخول لجنة دولية لتقصي الحقائق أو للتحقيق ومنع أية هيئات قانونية أو منظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية من القيام بعملها كونها تسيطر على المعابر وعلى البر والجو والبحر، ولديها القدرة على هذا المنع، فهي منعت الإعلام والصحافيين والمنظمات الإنسانية من مراقبة الهجمات الإسرائيلية، وطريقة القتال واستخدام الأسلحة، وبذلك وضعت عقبات أمام جمع الأدلة على الجرائم المرتكبة .

ومن المعلوم أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرّر تشكيل لجنة تحقيق دولية برئاسة حقوقي يهودي بارز من جنوب أفريقيا منذ أكثر من شهر إلا أنها لم تبدأ عملها لأسباب مازالت مجهولة أهمها إمكانية منعها من دخول قطاع

غزة، كما فعلت إسرائيل في العام ٢٠٠٢ بعد مجزرة مخيم جنين، حينما منعت رئيس اللجنة التي شكلت للغرض نفسه وهو الرئيس الفنلندي السابق السيد اهتساري، فبقي ينتظر في جنيف فترة طويلة على أمل السماح له بدخول الأراضي المحتلة، ثم نسيت القضية وأنهيت اللجنة ومهمتها. وهذا يبين أن القانون وحده غير كافٍ وأن امتلاك عناصر القوة والنفوذ - وعلى رأسها التنظيم والإرادة والنفوذ الدولي - هي الوقود الذي يحرك محرك سيارة القانون.

ووفقاً لنصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فإن الدعوى يمكن تحريكها من إحدى الجهات الثلاث التالية:

١- دولة طرف في النظام الأساسي وقع في إقليمها الفعل المكون للجريمة أو كان المتهم أحد رعاياها.^{٤٨}

٢- مجلس الأمن الذي يمكنه إحالة الموضوع إلى المحكمة استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٣- المدعي العام: وله حق بدء التحقيق في إحدى الجرائم، وفقاً للمادة (١٥) من النظام الأساسي. ولدى الرجوع إلى المادة (١٥) نرى أنها تشترط أن يكون ذلك التحقيق في «جرائم تدخل في اختصاص المحكمة»، وهي فقرة شرطية إذا ما عطفنا على نص المادة (١٢) نرى أن التحقيق يجب أن ينحصر في قضايا تدخل في اختصاص المحكمة وفقاً للمادة (١٢) كما أشرنا أعلاه.

وبذلك يمكننا القول إن النصوص الواردة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جاءت

معقدة وفيها ما يمكن تسميته (تحيالاً) على القانون، خاصة فيما يتعلق بإعطاء الصلاحية لمجلس الأمن بأن يحيل دولة غير عضو إلى المحكمة، إذ إنه بالإضافة إلى كون ذلك يتناقض مع نصوص اتفاقية فيينا المشار إليها أعلاه فإنه لا يعقل أن يمارس مجلس الأمن، المسيطر عليه وعلى قراراته من قبل الدول الخمس الدائمة العضوية وصاحبة حق الفيتو، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، هكذا صلاحية وثلاث من هذه الدول الخمس ليست عضواً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين الشعبية. فهذا النص القانوني يتنافى أيضاً مع العدالة الدولية ومع المنطق السليم، خاصة وأن الولايات المتحدة وقعت وثيقة روما،^{٤٩} في ٣١/١٢/٢٠٠١، إلا أنها لم تصادق عليها، وبذلك لم تصبح عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، بل إنها نشطت بعد ذلك في الضغط على أكثر من (٣٠) دولة معظمها من دول العالم الثالث لتوقيع اتفاقية ثنائية تمنع كل واحدة من هذه الدول من محاكمة أو اعتقال أي من المواطنين الأميركيين خلال العمليات التي يقومون بها خارج أميركا، أي انها عملت على تخريب صلاحيات المحكمة، ثم تعطي الحق عن طريق مجلس الأمن بمعاينة الدول غير الموالية لها، الأمر الذي يعتبر إنكاراً للعدالة الدولية وتحيالاً على قواعد القانون الدولي.

II - الاستفادة من المحكمة عن طريق دولة

صديقة عضو فيها

تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية - بصفتها

تمثل دولة فلسطين - أو أي من المنظمات الأهلية الفلسطينية أن تطلب من دولة صديقة وعضو في النظام الأساسي للمحكمة أن تتقدم بطلب لمحاكمة أحد مواطنيها إذا كان يحمل جنسيتها ومهاجراً إلى إسرائيل ويحمل أيضاً الجنسية الإسرائيلية وشارك في المخالفات الجسيمة التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة.

مثال ذلك أن يكون أحد القيادات العسكرية أو السياسية في إسرائيل الذي يُنسب إليه ارتكاب جرائم خطيرة هاجر من فنزويلا وما زال يحمل الجنسية الفنزويلية. تستطيع فنزويلا كعضو في المحكمة (وهي فعلاً عضو فيها) أن تتقدم بطلب إلى المحكمة لمحاكمته بحجة أنها - أي فنزويلا - غير قادرة على محاكمته في بلادها كونه يقيم في إسرائيل ويرفض الحضور إليها، وبذلك يكون لفنزويلا صلاحية تقديم دعوى كهذه استناداً إلى المادتين ١٢ و١٣ من النظام الأساسي للمحكمة.

من الناحية النظرية البحتة، يمكننا الاستفادة من المحكمة الجنائية إلا أن ذلك أمامه عقبات عملية مثل: إيجاد الدولة الصديقة التي لها في إسرائيل مواطن ذو رتبة بارزة في الجيش أو السلطة التنفيذية واشترك في اقتراف بعض المخالفات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وتقبل أن تتقدم بدعوى كهذه.

كما أن هناك إمكانية كبيرة لأن تمارس على تلك الدولة ضغوط كبيرة قد تصل إلى التهديد من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الغربية كي تسحب شكاوها وأن تنجح هذه الضغوط في ذلك. وهناك أيضاً احتمال أن يقوم المتهم مزدوج الجنسية حال تقديم شكوى ضده من

فنزويلا بالإعلان عن تخليه عن الجنسية الفنزويلية، وبذلك ينشأ وضع قانوني معقد قد يطيح بالشكوى المقدمة ضده.

وبالإضافة إلى ذلك فإن النظام الأساسي للمحكمة أعطى مجلس الأمن حق سحب ملف أية دعوى من المحكمة !!!.

III- الاستفادة من قضاء بعض الدول

التي يأخذ قانونها بالاختصاص الدولي

هناك عدد محدود من الدول التي لديها قوانين تأخذ بمبدأ الاختصاص الدولي (International Jurisdiction). وهذا النوع من الاختصاص أساسه أخذ هذه الدول بالمبدأ القائل إن هناك مصلحة مشتركة عامة لكل دول الجماعة الدولية في أن ترى حقوق الإنسان الأساسية، كالحق في الحياة، والحق في الحرية، والحق في سلامة جسده (أي منع التعذيب)، وغيرها من الحقوق الأساسية تحترم من قبل جميع أعضاء الجماعة الدولية لكي يسود السلام العالمي، وتحقق العدالة والديمقراطية. ويدعى هذا المبدأ باللاتينية (erga omnes).

وحيث إن معاهدات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩ تنص في مادتها الأولى المشتركة على وجوب «احترام الدول الأعضاء وضمأن احترام نصوص الاتفاقية»، أي أن الدول الأعضاء، خاصة في المعاهدة الرابعة، وعددها ١٩٣ دولة - أي كافة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة - يتوجب عليها، وفقاً لهذا النص أن تؤمن احترام الآخرين، دولاً وأفراداً، لنصوص تلك المعاهدة. وهذا الالتزام نصت عليه الكثير من قرارات الجمعية

العامة، خاصة فيما يتعلق بالتزام الدول كافة بمساعدة الشعوب المستعمرة والمحتلة أراضيها في التخلص من السيطرة الأجنبية وتقرير مصيرها. وبذلك نستطيع تقديم طلبات إلى القضاء في بعض هذه الدول ضد بعض المتهمين الإسرائيليين عن طريق بعض منظمات حقوق الإنسان في تلك الدولة أو بالتعاون معها. وبناء عليه يمكن للمدعي العام في تلك الدولة أن يحقق في الشكوى، فإذا اقتنع بالمستندات والبيّنات التي يجب إعدادها بدقة ومهنية رفيعة، وفقاً للمعايير الدولية للتحقيق وتقديم البيّنات مع شهادات الشهود وتقارير الخبراء ذوي العلاقة، أي ملف متكامل، وبذلك يمكن للمحكمة أن تصدر قراراً بجلب المتهم إليها لمحاكمته، ويبلغ عن طريق سفارة دولته، أو بالنشر في الصحف اليومية.

وقد قبلت في السابق عدة قضايا من عدة دول ضد جنرالات وسياسيين شاركوا في جرائم خطيرة، خلال منازعات دولية، لعل أهمها تلك الدعوى التي قدمت ضد الجنرال أريئيل شارون في محكمة بلجيكية في بروكسل، إلا أن حكومة بلجيكا تعرّضت لضغوط كبيرة، خاصة من حكومة بوش الابن في الولايات المتحدة ومن اللوبيات الصهيونية في أوروبا؛ ما أدى إلى قيام البرلمان البلجيكي بتعديل القانون ذي العلاقة والنص على عدم إمكانية محاكمة رجل دولة خلال حكمه، الأمر الذي جعل محاكمة شارون تلغى.^{٥١}

وهناك مثالان آخران معروفان في هذا الصدد هما: محاكمة الجنرال بينوشيه الدكتاتور التشيلي أمام محكمة بريطانية بعد تسليمه إليها من إسبانيا، حيث حوكم بسبب الجرائم الخطيرة

المرتكبة بإشرافه خلال انقلابه في ١١/٩/١٩٧٣ في التشيلي. إلا أن النتيجة كانت إطلاق سراحه بذريعة كونه كبيراً في السن ومريضاً ولا يستطيع الخضوع للمحاكمة.

والحالة الأخرى، هي الطلب الذي قدم للمدعي العام في مدريد بإسبانيا ضد الجنرال الإسرائيلي حالوتس ومسؤولين آخرين من ضمنهم الوزير بن أليعازر بتهمة إلقاء قنبلة تزن ألف كيلوغرام على منزل الشهيد صلاح شحادة في صيف ٢٠٠٢ وقتله مع أفراد عائلته، مع عدد كبير من الأطفال من البيوت المجاورة. إلا أن المحكمة جمّدت الدعوى، بعد أن قبلت بها، إذ قامت إسرائيل بإبلاغ المدعي العام الإسباني أنها فتحت تحقيقاً في وقائع الجريمة المذكورة، ما حدا بالمحكمة إلى أن تعلن عن تجميد النظر في الدعوى.

من كل ذلك نرى أن مجالاً كهذا فيه الكثير من العقبات، خاصة إذا كان الطرف المشتكي أضعف من خصمه في مجال العلاقات الدولية وامتلاك عناصر القوة.

لذلك أكرّر القول إنه لا مناص من العمل الدؤوب في المجال السياسي والإعلامي والدبلوماسي من أجل امتلاك عناصر قوة، وعلى رأسها الوحدة الوطنية والتناغم بين الحاكم والمحكوم والتضامن الحقيقي بين شعوب وحكومات الأمة العربية والدول الإسلامية.

إلا أنه لا بدّ من القول إن إقامة مثل هذه الدعاوى في الدول التي تأخذ بنظام (الاختصاص الدولي) له فائدة في بثّ الخوف لدى بعض كبار المسؤولين الإسرائيليين وجعلهم يتردّدون في السفر إلى بعض الدول.

وهناك فائدة ثانية لهذه الدعاوى وهي في مجال الإعلام، إذ من شأنها زيادة معلومات الرأي العام في بعض الدول، عما تفعله إسرائيل في الأراضي المحتلة. إلا أن ذلك يحتاج إلى كفاءات مهنية تدير معارك كهذه بحكمة ودراية في مجال العلاقات الدولية والإعلام والدبلوماسية.

IV- محاكمة مزدوجي الجنسية من المتهمين

تحدثنا سابقاً حول محاكمة أحد المتهمين من مزدوجي الجنسية أمام المحكمة الجنائية الدولية عن طريق تقديم دولته الثانية شكوى للمحكمة الجنائية الدولية طالبة منها محاكمتها.

إلا أن الحالة التي نحن بصددتها الآن هي قيام دولته بمحاكمته بنفسها في حالة وصوله إليها. ويكون ذلك بأن تتعاون منظمات أهلية فلسطينية مع منظمات أهلية في دولة أوروبية كإنكلترا مثلاً كي يحاكم (س) من كبار المسؤولين الإسرائيليين الذين شاركوا في العدوان على قطاع غزة، وتجميع كافة المعلومات والبيّنات ضده في ملفٍ يقدم إلى واحدة أو أكثر من منظمات حقوق الإنسان في لندن كي تتقدم بشكوى ضده حال علمها بوصوله إلى دولته الثانية - بريطانيا - أي أن تقوم بريطانيا بمحاكمته ليس وفقاً لنظام الاختصاص الدولي، بل (الاختصاص الوطني) بصفته مواطناً بريطانياً ارتكب جرائم خطيرة في الخارج.^{٥٢}

وهذا الأمر يحتاج إلى تعاون دولي مع منظمات صديقة في أكثر من دولة، كما يحتاج إلى إمكانية جمع المعلومات عن سفر كبار المسؤولين وذلك بمساعدة بعض المنظمات الإنسانية في إسرائيل. فإذا تحققت هذه الشروط، وقامت المنظمات التي

تبنى هذا الملف بعمل جيد ومتقن مهنيّاً وقانونياً، فإنني أعتقد بأن هذه الوسيلة تعتبر إحدى الوسائل المجدية.

V- قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة

بالتدخل وتشكيل محكمة جنائية خاصة

نستطيع الاستفادة القانونية من الجمعية العامة

للأمم المتحدة بثلاثة طرق هي:

أولاً- طلب عقد جلسة خاصة للنظر في العدوان الإسرائيلي، وما نشأ عنه من جرائم، وذلك وفقاً للقرار (٣٧٧) لسنة ١٩٥٠ الذي عنوانه: (الاتحاد من أجل السلام) Uniting for Peace، ويمكن للجمعية العامة أن تصدر قراراً بإدانة إسرائيل والمطالبة بمحاكمة المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية؛ بسبب كون مجلس الأمن يرفض تحويل الموضوع إلى المحكمة الدولية لوجود من يدعم إسرائيل ويحميها بالفيتو، لذلك يأتي دور الجمعية العمومية كي تنظر في الأمر وتصدر قرارها بإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة (١٣) من النظام الأساسي للمحكمة.

وهذه الوسيلة فيها الكثير من الدعاية والإعلام، إذ إنه على الرغم من إمكانية جمع أغلبية من الدول لصالح اتخاذ قرار ضد إسرائيل إلا أن هذا القرار سوف يثير حساسيات كثيرة، وقد يدفع أميركا وبريطانيا ودولاً أخرى إلى الامتناع عن دفع اشتراكاتها للمنظمة الدولية.

ثانياً- تقديم طلب إلى الجمعية العامة كي تعقد جلسة خاصة يقدم إليها ملف القضية المعدّ بشكل جيد حول البيّنات والوثائق الثبوتية بالجرائم المرتكبة والطلب منها ممارسة اختصاصها في إنشاء

فرع ثانوي هو «محكمة جنائية خاصة» لمحكمة الجرائم المرتكبة خلال العدوان على قطاع غزة على غرار محكمة يوغوسلافيا سابقاً ومحكمة رواندا اللتين أنشأهما مجلس الأمن في ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على التوالي. ويستند هذا الطلب إلى صلاحية الجمعية العامة بموجب المادة (٢٢) من الميثاق في «أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها».

إمكانية النجاح في هذا الأمر واردة وغير مستحيلة، إلا أن محاذيرها هي المحاذير المذكورة في البند (أولاً) أعلاه. وهي على العموم ستكون مفيدة في مجال تحريك القضية الفلسطينية إعلامياً واستخدام ذلك كوسيلة ضغط على الدول الكبرى كي تقوم بدورها في الضغط على إسرائيل.

ثالثاً- هناك (١٠) دول عربية أعضاء في «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» الصادرة سنة ١٩٤٨ والتي بدأ سريان مفعولها في ١٢ كانون الثاني ١٩٥١ وإسرائيل تعتبر من أوائل الدول المصادقة عليها.

المادة الثامنة من هذه الاتفاقية تعطي الحق لأية دولة طرف في الاتفاقية أن تقدم طلباً إلى أجهزة الأمم المتحدة المختصة كي تتخذ طبقاً للميثاق ما تراه مناسباً من التدابير لمنع وقمع أفعال الإبادة الجماعية أو أي فعل منصوص عليه في المادة الثالثة في الاتفاقية، وذلك يشمل (محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية)، لذلك تستطيع أي من الدول العربية العشر الأعضاء في الاتفاقية تقديم الطلب المذكور إلى الجمعية العامة (أو مجلس الأمن وفي حالة رفضه، التقدم من ثم إلى الجمعية العامة)، مدعية أن إسرائيل ترتكب محاولة وشروعاً في

عملية الإبادة الجماعية.

كذلك يمكن لأية دولة عضو في الاتفاقية أن تعرض على محكمة العدل الدولية الموضوع كي تقوم بالحكم فيه، فيما يتعلق بتفسير الاتفاقية، أو تطبيقها، أو تنفيذها.

وهذه الوسيلة في رأيي شبيهة بطلب فتوى حول الجدار العنصري من محكمة العدل الدولية عن طريق الجمعية العامة، إلا أن الفارق بين الحالتين: أن الأولى فتوى استشارية غير ملزمة قانونياً بل أدبياً، بينما رأي المحكمة في حالتنا هذه سيكون قراراً ملزماً مستنداً إلى نصوص اتفاقية دولية، وهي اتفاقية منع الجينوسايد لسنة ١٩٤٨ المذكورة أعلاه.

الخلاصة

مما ورد أعلاه نرى أن تنفيذ القانون الدولي يعتبر عملية شاقة ومعقدة، فإذا كانت الدولة الخصم المراد التنفيذ ضدها هي إسرائيل فإن الأمر يكون أكثر تعقيداً وصعوبة.

لذلك فإنني أكرر للمرة الثالثة أن قضيتنا سياسية بالدرجة الأولى والقانون الدولي قد يفيدنا إذا ما أتقنا كيفية استغلاله لصالحنا، وذلك عن طريق تشكيل لجان من الخبراء مدعومة بدعم معنوي ومادي وخبراء من الدول العربية والإسلامية والصدقية. أي أنه علينا التعلم من خصومنا فهم يتقنون استغلال الثغرات في القانون الدولي، على الرغم من أن هذا القانون يقف إلى جانبنا، حيث إن الحق بجانبنا، إلا أنهم لا يعتمدون عليه وحده بل على قوتهم السياسية والإعلامية والدبلوماسية، ويعتبرون القانون عاملاً مساعداً ولا يهملونه.

لذلك علينا إعداد أنفسنا كي تكون لدينا عدة أوراق تدعم حقنا القانوني الواضح وليس بديلاً عنه، وذلك يحتاج إلى صبر ونفس طويل. واستخدام الكفاءات الموجودة لدينا والتي تضيع هباءً لانعدام الإرادة والتنظيم ومعرفة أفضل الطرق في استثمار قدراتنا وإمكاناتنا.

وزيادة على ذلك يجب علينا زيادة وتقوية علاقاتنا العربية والدولية والاستعانة بالأصدقاء ومن يناصرون الشعوب المظلومة والابتعاد عن التطرف والمغالاة في التفاخر بالماضي والعمل من أجل المستقبل بنظام ومهنية رفيعين والتعلم من أعدائنا كيفية التفكير العقلاني وتشغيل العقل بدلاً من القلب والعاطفة.

المراجع

International Review of the Red Cross, Volume 82, No 840, Dec. 2000, pp. 863 - 4.
ICRC Expert Meeting on Legal Review Weapons, 29 - 31 January 2001, The International Review of the Red Cross, Col. 83, No 842, 2001, pp. 539 - 542.
Mcmahon, Sean, 2009. Globalizing Politicide, retrieved from <http://www.counterpunch.org/mcmahon04132009.html> (last access 15/4/2009)
Sweeney, Joseph et al, 1995. The International Legal System, Cases and Material, West Publishing Company.

الهوامش

١ - انظر رأي البروفسور ريتشارد فولك (R. Falk)، أستاذ القانون الدولي البارز، وممثل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الذي منعت إسرائيل من الدخول في صيف ٢٠٠٨، في نشرة بديل الصادرة في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٨، Badil English Media: mediaenglish@badil.org
وكذلك رأي البروفسور جون دوغارد (J. Dugard) الممثل السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الموقع الإلكتروني: <http://www.thejerusalemfund.org>

٢ - اعتبرت المادة (٦) المذكورة أن الاحتلال يعتبر مستمراً ما دامت سلطة الاحتلال تسيطر على عناصر الحكومة في الإقليم المحتل.

٣ - أطلقت المادة (٤) من معاهدة جنيف الرابعة على هؤلاء المدنيين المقيمين في الإقليم المحتل تعبير (الأشخاص المحميين - "Protected Persons")، ونصّت المعاهدة على وجوب تمتعهم بالكثير من الحماية والرعاية من قبل الجماعة الدولية والدولة الحامية - إن وجدت - وعلى احترام سلطة الاحتلال لأشخاصهم وشرفهم وممتلكاتهم وتأمين الخدمات الرئيسة من غذاء وصحة وتعليم لهؤلاء الأشخاص المحميين
٤ - أبدى البروفسور دوغارد استغرابه لتعبير (كيان معاد) قائلاً: "لم أسمع في حياتي بهذا التعبير"، انظر مقابلة مع دوغارد، مرجع سبق ذكره في الملاحظة (١) أعلاه.
٥ - انظر رأي مجموعة من النواب الأوروبيين، جريدة القدس عدد ٢٠٠٨/١١/١٤؛ وكذلك انظر رأي خمس منظمات بريطانية لحقوق الإنسان وعلى رأسها منظمة العفو الدولية في هذا الخصوص على الموقع الإلكتروني لـ: (بي. بي. سي) <http://news.bbc.co.uk>
٦ - انظر البيان الصادر عن منظمة (دياكونيا) (Diakonia) السويدية لحقوق الإنسان في القدس، الصادر في كانون الثاني ٢٠٠٩ حول عملية (الرصاص المسكوب).
٧ - تنص المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة على: "منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".
كما نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥، الصادر في تشرين الثاني ١٩٧٠ على المبادئ نفسها. انظر: Sweeney et al, pp ١٤٨٨ - ٨٩.
٨ - وهذا المبدأ مجمع عليه من غالبية فقهاء القانون الدولي ووارد في القرارات المذكورين الذين أقرّوا بإجماع الدول وتحولاً مع مرور الزمن إلى عرف دولي ملزم.
انظر: Sweeney et al, op. cit. p. ١٤٧١.
٩ - انظر بيان منظمة (دياكونيا)، المشار إليه في الملاحظة رقم (٦) أعلاه، وكذلك بيان عدد من منظمات حقوق الإنسان البريطانية، ومن بينها منظمة العفو الدولية (أمستري إنترناشونال)، الصادر في ٢٠٠٨/٣/٦، والذي يحدد الالتزامات القانونية لإسرائيل تجاه قطاع غزة وسكانه في الجوانب الإنسانية بصفته إقليماً محتلاً. وهو منشور على الموقع الإلكتروني: <http://news.bbc.co.uk>
١٠ - جريدة القدس، ٢٠٠٩/٤/١١.
١١ - الفقرة الثانية (ب) من المادة (٧) من «النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية»، الصادر في روما سنة ١٩٩٨، والذي دخل حيّز النفاذ في ١/٧/٢٠٠٢. كذلك نصّت المادة (٥٤) من البروتوكول الإضافي الأول إلى معاهدات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩، والصادر سنة ١٩٧٧ على: «يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب».
ورغم أن إسرائيل ليست طرفاً في كلتا الوثيقتين المذكورتين هنا، إلا أن المبدأ المشار إليه يعتبر قاعدة عرفية دولية ملزمة لكافة دول الجماعة الدولية.
١٢ - أصبحت إسرائيل طرفاً في معاهدات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩ بتاريخ ١٥/٧/١٩٥١.
١٣ - أعلنت هذه الاتفاقية وأقرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول ١٩٤٨، ودخلت حيّز النفاذ في ١٢ كانون الثاني ١٩٥١.
١٤ - انظر: International Review of the Red Cross, ٢٠٠٠، pp. ٨٦٣ - ٤.

٤١ - بموجب قرار الجمعية العامة رقم (٣٢٣٧)، الصادر في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٤.

٤٢ - خاصة قرار الجمعية العامة المتخذين بالإجماع، وهما: القرار رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠، والقرار رقم ٢٦٢٥ لسنة ١٩٧٠، واللذين ينصّان على حق الشعوب المستعمرة أو المحتلة أراضيها في الاستقلال وإنشاء دولة مستقلة والسيطرة على ثرواتها الطبيعية.

٤٣ - المادتان ١ و ٥٥ من الميثاق.

٤٤ - المادة ١٠ فقرة (٢) من النظام الأساسي المعدّل.

٤٥ - كافة نصوص النظام الأساسي للمحكمة تنص على تعبير الدول الأعضاء أو الدولة العضو، كما هو حال الديباجة والمادتين ١١، ١٢ من النظام الأساسي. والأمر المثير هو أن هناك أكثر من خمس عشرة دولة أعضاء في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، عدد سكانها أقل كثيراً من عدد مواطني مدينة غزة أو أن مساحتها أقل من مساحة مدينة الخليل وحدها. ومن الأمثلة على ذلك: اندورا، انتيجا وبربودا، برباد، ترينداد وتوباغو، ساموا، سان فنسنت جرنادين، سان مارين، فيجي، ليتوني (وهي بجانب ليتوانيا أو جزء من هذه الدولة)، مالطة ونورو.

٤٦ - وقد أعلن القاضي الإسباني قبل أسبوعين أن المحكمة جمدت النظر في هذه القضية بسبب إجراء إسرائيل تحقيقاً فيها. انظر جريدة القدس ٣/٤/٢٠٠٩.

٤٧ - وهذا ما تنص عليه الفقرة (٢) من المادة (١٨) من النظام الأساسي للمحكمة.

٤٨ - نص المادة (١٢) من النظام الأساسي التي تعتبر الحالتين المتعلقةتين بالدولتين اللتين تستطيع كل منهما التقدم بطلب إلى المحكمة، إنما هي شرط مسبق يجب توافره في أية دعوى تقدم إلى المحكمة من قبل دولة عضو أخرى أو من قبل المدعي العام باستثناء إحالة القضية إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن، إذ إن الدولة المحالة إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن لا يشترط أن تكون عضواً في النظام الأساسي للمحكمة، كما حدث في السودان التي أحالها المجلس سنة ٢٠٠٥ إلى المحكمة بموجب القرار رقم ١٥٩٠.

وهناك طعن في صلاحية مجلس الأمن في إحالة دولة غير عضو في النظام الأساسي للمحكمة من قبل عدد كبير من خبراء القانون الدولي على أساس أن ذلك يتنافى مع المادة (٣٤) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ التي تنص على أن الاتفاقيات الدولية مقصورة على الدول الأعضاء فيها فقط. أي أن نص الفقرة (ب) من المادة (١٣) من النظام الأساسي للمحكمة يتناقض مع قاعدة أمرة في اتفاقية فيينا المذكورة، وبذلك يعتبر هذا النص باطلاً ويتناقض مع سيادة الدول المعنية، إذ يلزمها بنصوص اتفاقية لم تصادق عليها.

٤٩ - وهي نفس النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي بدأ سريان مفعوله في ١/٧/٢٠٠٢.

٥٠ - من هذه الدول: إنكلترا، إسبانيا، فرنسا وبلجيكا.

٥١ - الولايات المتحدة هدّدت حكومة بلجيكا بنقل مقر حلف الأطلسي من بروكسل، الأمر الذي لعب دوراً كبيراً في الضغط على الحكومة البلجيكية.

٥٢ - كما حصل قبل عامين في إنكلترا، حينما أبلغ أحد كبار الضباط الإسرائيليين بوجود شكوى ضده، وأمر بالتحقيق معه حول شكوى مقدمة ضده بتهم ارتكاب جرائم حرب، إلا أن السفارة الإسرائيلية طلبت منه عدم مغادرة الطائرة والعودة إلى إسرائيل.

١٥ - انظر: ICRC Expert Meeting on Legal Reviews Weapons The, ٢٩ - ٣١ January ٢٠٠١, vol ٨٣, No ٨٤٢, ٢٠٠١, pp. ٥٣٩ - ٥٤٢.

١٦ - انظر تصريحات البروفسور الأميركي ريتشارد فولك، الذي اعتبر هذا القتل العشوائي جريمة ضد الإنسانية، المرجع السابق الوارد في الملاحظة (١) أعلاه.

أما البروفسور فرانسيس بويل، أستاذ القانون الدولي بجامعة لينوي الحكومية، فقد اعتبر أن هذه الأعمال تشكل جريمة إبادة الجنس البشري (Genocide) www.academicsforjustice@yahoo.com See

١٧ - انظر البيان الصادر عن «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة» في ١٦/٤/٢٠٠٩. وكذلك رأي البروفسور دوغارد، المشار إليه أعلاه في الملاحظة رقم (١).

١٨ - المادة ٨ فقرة ٢ ب (٩) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

١٩ - تصريحات لجون غينغ بعد حرق مخازن وكالة الغوث وضرب مدرسة الفاخورة التي كان بداخلها مئات المدنيين، وقد أديعت هذه التصريحات في عدد من الفضائيات، وبثتها الإذاعات، ونشرتها الصحف خلال العدوان.

٢٠ - انظر: بيان منظمة (دياكونيا) لحقوق الإنسان، المرجع السابق في الملاحظة رقم (٦) أعلاه.

٢١ - المرجع نفسه، صفحة (٢).

٢٢ - ورد ذلك في عدة نشرات لفضائية الجزيرة خلال العدوان.

٢٣ - بيان (دياكونيا)، المرجع السابق، صفحة (٢).

٢٤ - المادة (٣٣) من معاهدة جنيف الرابعة، نصّت على: "تختار العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب.

٢٥ - الفقرة ب (٢٥) من المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٢٦ - الفقرة ٢ (ز) من المادة السابعة من النظام الأساسي.

٢٧ - انظر المرجع السابق، الملاحظة رقم (١٦) أعلاه.

٢٨ - انظر McMahon, ٢٠٠٩.

٢٩ - انظر بيان منظمة (دياكونيا)، المشار إليه أعلاه في الملاحظة (٦).

٣٠ - نشرة الجزيرة الفضائية باللغة العربية، الأحد ١١/١/٢٠٠٩، برنامج الجزيرة منتصف اليوم.

٣١ - مقابلة نشرة الجزيرة بالعربية، مساء الأحد ١١/١/٢٠٠٩ مع الدكتور رمزي منصور أستاذ العلوم بجامعة بيرزيت.

٣٢ - نشرة أخبار الجزيرة بالعربية، مساء الأحد ١١/١/٢٠٠٩.

٣٣ - نشر الجزيرة بالعربية، مساء الأربعاء ١٤/١/٢٠٠٩.

٣٤ - مقابلة أجرتها فضائية الجزيرة في نشرتها بالعربية مساء الثلاثاء ١٣/١/٢٠٠٩.

٣٥ - هذا ما قاله خبير الأسلحة البريطاني داي ويليامز (Dai Williams) في مقابلة مع فضائية الجزيرة بالإنكليزية، مساء الجمعة ٢٠/٢/٢٠٠٩.

٣٦ - المرجع نفسه.

٣٧ - المادة (٨) فقرة ٢ (ب) ٢٠.

٣٨ - المادة نفسها (٨) فقرة ٢ (ب) ٤.

٣٩ - انظر بيان (دياكونيا) المذكور أعلاه في الملاحظة رقم (٦).

٤٠ - المادة (٨) فقرة ٢ (ب) ٢٤.

التحوّل العادل نحو الديمقراطية: مقارنة نظرية

رامز يونس*

سلطوية أو صراعات دامية وعنفقة بفعل الحروب الأهلية، أو العنف بكافة أشكاله السياسي، والإثني والديني وغيرها، كما وأنه يشمل الحالات التي تتمكن فيها الدول من التخلص من الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي.

وبناءً على حقيقة أن الأنظمة الاستبدادية السابقة أساءت استخدام السلطة وارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحق مواطنيها؛ فإنه يجب على النظام الجديد أن يبنى على فكرة جوهرية راسخة ألا وهي وجوب إحقاق الحق وإرساء سبل العدل وإنصاف الضحايا سواء أكانوا أفراداً أم جماعات. أولئك الضحايا الذين عانوا من الظلم والفظائع والألم وخسائر في الأرواح والممتلكات على يد النظام البائد.

(transitional justice) يختص بمجموعة من القضايا المتعلقة بالتعامل مع الميراث المؤلم

يرتبط مفهوم التحوّل العادل نحو الديمقراطية (transitional justice) بالمرحلة الانتقالية التي تعيشها دولة ما إثر تغييرات جوهرية تطرأ على نظامها السياسي، حين يتحوّل ذلك النظام من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي. ويعرّف المركز الدولي للتحوّل العادل (International Center for Transitional Justice) هذه العملية بأنها «مجموعة من الإجراءات التي تتخذها المجتمعات لتصفية ميراث من الانتهاكات الواسعة والمنهجية لحقوق الإنسان خلال فترة انتقالها من حقبة الصراع العنيف أو الاضطهاد إلى مرحلة السلام والديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحقوق الفردية والجماعية للإنسان»^١.

وبهذا المعنى، فإن ذلك التحوّل يشمل الدول التي انتقلت من مرحلة الرزوح تحت ولاية أنظمة

* مختص في حقوق الإنسان وحل النزاعات

من الماضي وتحديد المسار الذي يمكن من خلاله للمجتمع وأفراده استرجاع حقوقهم الضائعة وجبر الضرر.

وتكمن أهمية هذا الفرع من العلوم في حقيقة أن الشعوب يجب ألا تبقى أسيرة الماضي رغم صعوبته وآلامه، وإنما يجب عليها أن تتعافى وتتصالح؛ لأن ذلك هو الطريق الوحيد الذي سيمكنها من إعادة بناء وحدتها من جديد؛ والذي هو شرط تقدمها وازدهارها في المستقبل. ويجب أن تكون هذه العملية عملية واعية ومنظمة وقائمة على فكرة سامية ألا وهي إحقاق العدل، وليس الانتقام من عناصر ورموز النظام البائد. فالشعوب تتعلم مما حدث لها في الماضي، وعليها أن تعمل على أن ما حدث في الماضي لن يتكرر مرة أخرى وهذا يشمل مرحلة التحول نحو الديمقراطية أيضاً.

لذلك يجب أن تركز جهود المجتمعات على القضايا المهمة وأبرزها: إعادة اللحمة والوحدة بين أبناء الوطن الواحد، وإعادة بناء الإنسان والمجتمع، وإعادة الثقة بين أفراد المجتمع بكافة شرائحه، وإعادة الثقة بين أفراد المجتمع والسلطة، وبناء مؤسسات قائمة على الديمقراطية، ونشر حقوق الإنسان وضمان احترامها، وفرض سيادة واحترام القانون، وإرساء قيم وأحكام العدل والمساواة والتسامح وتقبل الآخر.

خلال مرحلة التحول إلى الديمقراطية يضطر المجتمع إلى التعاطي مع جملة كبيرة من العوامل النفسية والانفعالية والعاطفية والعقلية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية؛ لكي يتمكن من التعافي من الماضي وآلامه. لذلك

لا بد لنجاح عملية التحول من أن تكون مصحوبة بعملية تحول جذري وحقيقي للنظام الاجتماعي والثقافي، بحيث يتوازى هذا مع التطور الإيجابي الذي أصاب النظام السياسي عند تحوله إلى الديمقراطية.

يتم عادة تحديد ثلاثة مستويات من العدالة لكي يتم التعامل معها أثناء مرحلة التحول وتشمل: إعادة العلاقات (التطبيع)، والجزاء (العقاب)، وعدالة توزيع الموارد.

الجزاء (العقاب) (Retributive justice)

يقوم هذا المبدأ على فلسفة إيقاع العقوبة على المخالفين أحكام القانون وخاصة أولئك الذين ارتكبوا أعمالاً إجرامية ذات تأثير كبير، وهي فكرة قائمة على ضرورة إيقاع العقاب على من نفذ أو أمر بتنفيذ انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من عناصر وقيادات النظام البائد. فإيقاع العقوبة في هذه الحالة ليس مبرراً فقط وإنما قد يكون إجبارياً أيضاً، بحيث يتم إيقاع المسؤولية الفردية ومحاسبة مقترفي تلك الانتهاكات كافة دونما تمييز^٢. كما وأنها، أيضاً، مهمة لإرساء نهج واضح يتم تعلمه والعمل به في المستقبل أيضاً، ومفاده أن كافة مرتكبي الانتهاكات سيتم إحضارهم إلى العدالة لتقول كلمتها فيهم، ومن ثم سيتم تطبيق أحكامها عليهم وعلى كل فرد تسنى له القيام بأعمال كهذه. كما وأن هذا الأمر يشكل جزءاً أصيلاً من النظام السياسي الجديد القائم على سيادة القانون وفرض هيئته وتنفيذ أحكامه، وأن التساهل وعدم تطبيقه على الجميع

قد يحمل في طياته بذور مشاكل قد تحدث في المستقبل؛ إذا ما أسيء العمل به. ومن الضروري أن تتم محاكمة أولئك المنتهكين بالدرجة الأولى في محاكم وطنية خالية من أي تدخل أجنبي؛ لأن هذا الأمر من صميم سيادة البلد، ومن شأنه وحده ضمان وحدة الشعب، وبالرغم من ذلك يمكن للقائمين على النظام الجديد الاستعانة بدول أخرى صديقة لدعم النظام القضائي ولاسيما في حال كون النظام القضائي غير ناضج أو مؤهل بالشكل المطلوب. وفي بعض الحالات الأخرى قد يكون عدد من مسؤولي النظام البائد مطلوبين لجهات أخرى دولية للمحاكمة، كما في المحكمة الخاصة التي شكلت لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة مثلاً؛ وبالتالي يجب على النظام الجديد التعاون في تسليم أولئك المطلوبين للعدالة الدولية إذا لم يكونوا مطلوبين للقضاء في دولتهم. وأيضاً محاكمات نومبرغ وطوكيو بالرغم من أنها كانت محاكمات سياسية بالدرجة الأولى إلا أنه يعتد بها كأمثلة على ضرورة تقديم مسؤولي ورموز النظام السابق للعدالة.

إعادة العلاقات (التطبيع) (Restorative justice)

تقوم فلسفة هذا المستوى على تشجيع التسامح وإعادة تطبيع العلاقات التي تأثرت سلباً بين أفراد المجتمع أو بين شرائحه المختلفة وإعادة اللحمة إلى كل الفئات التي يتكون منها المجتمع وتوحيد القيم والمبادئ التي قد تكون قد تأثرت في الماضي؛ لأن هذا هو الضمانة لثبات النظام الاجتماعي

والسياسي واستقرارهما في المستقبل^٣. ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن تكون عملية الصلح والتصالح عملية شموليةً جامعةً ويجب ألا تستثني أحداً من أولي العلاقة بالماضي سواء الضحايا وعائلاتهم أو مرتكبي الانتهاكات وعائلاتهم. ولعل تجربة جنوب إفريقيا خير شاهد على ضرورة العمل الحثيث بهدف إعادة العلاقات وتوحيد كافة فئات الشعب من خلال ما عرف بلجنة الحقيقة والتصالح (Truth and Reconciliation commission)

وفي كثير من الدول مثل الأرجنتين والأوروغواي وتشيلي والسلفادور وموزمبيق كان لزاماً إنشاء لجان وطنية من أجل الوصول إلى الحقيقة وكشف ما حدث أثناء الفترات المظلمة التي عاشتها تلك الدول قبل فترات التحول التي كان أبرزها اختفاء العديد من الأشخاص قسرياً، فمن المهم لكي تطوى صفحة الماضي بالنسبة إلى تلك العائلات أن يتم الكشف عن مصير أبنائها وأغرائها. وهذه نقطة غاية في الأهمية لنجاح عملية التحول، وبالتالي من الضروري الاعتراف بحق هؤلاء في الوصول إلى معلومات ومساعدتهم على الحصول عليها تمهيداً لما ستترتب عليه من إجراءات أخرى في المستقبل.

عدالة توزيع الموارد (Distributive justice)

تقوم فلسفة هذا الفرع على ضرورة النظر في توزيع الموارد، الأموال، المناصب، مركز القوة، وغيرها بين أفراد وفئات المجتمع بحيث يتم ضمان تمتع كل فرد في المجتمع بالحقوق في الحصول على

فرص عادلة ومتساوية من الإمكانات والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية المتوافرة داخل الدولة. وتقع على عاتق النظام الجديد التأكد من إجراء تلك المراجعات؛ منعاً لاستئثار أفراد أو مجموعات معينة داخل المجتمع بالمزايا أو الموارد التي تتوافر في الدولة خاصةً بعد التحوّل إلى الديمقراطية. ولعل التجربة الروسية تبقى حاضرة في الذاكرة عند الحديث عن هذا الموضوع، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفيتي ومن قبله سياسة البروسترويكا إلى بروز طبقة اجتماعية جديدة أفرزت عدداً من المليارديرات الذين سيطروا على الكثير من موارد الدولة بعيد انهيارها وبيعها للقطاع الخاص ومن أبرزها قطاع البترول والغاز والكثير من المصانع الكبيرة التي كانت تملكها الدولة.

عدالة التوزيع تقتضي أن تتم معالجة كافة الأخطاء التي ارتكبت في الماضي والتي أدت إلى وجود الظلم القائم على سوء توزيع واستغلال موارد الدولة وإزالة آثاره وضمان عدم حدوث تلك الأخطاء في المستقبل ومنها عدم استئثار أفراد أو جماعات محددة بتلك الموارد بما فيها السلطة نفسها. ويجب الانتباه إلى أنه في كثير من حالات عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة التي أرهقت ومزقت العديد من دول العالم كان الباعث الأساس فيها هو الصراع على الموارد الاقتصادية وغيرها التابعة للدولة وسوء توزيعها واستغلالها أو استئثار فئات جديدة بها دون غيرها من فئات الشعب. ولعل مثال ألمانيا بعد انهيار حائط برلين في العام ١٩٨٩ يمثل نموذجاً ناجحاً لما يجب أن تكون عليه إعادة التوزيع، حيث تمكن الألمان من

تخطي اختلافاتهم السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة بين ضفتي الوطن لحوالي أربعين عاماً والانصهار في نظام جديد مبني على العدل في توزيع الثروات الوطنية.

وفي هذا السياق، يقول العالم بوخنان: «دون وجود بنية تحتية أساسية للقطاع الصحي، ودون وجود الأمن والأمان للمواطنين اللذين يتأنيان فقط من خلال فرض هيبة وسيادة القانون، لن يكون هنالك مجال لنجاح الجهود الدولية الهادفة إلى فرض معايير عدالة التوزيع على أي مجتمع»^٥.

الطرق التي يمكن اتباعها في فترة التحوّل

هناك العديد من الطرق التي مارستها بعض الدول في فترة تحوّلها إلى الديمقراطية من أجل إغلاق صفحة الماضي، وهذه الطرق جميعها تشمل بشكل أو بآخر أقسام العدالة التي تمت مناقشتها سابقاً. المهم في الأمر أن تكون أي من الوسائل التي تقرر دولة ما اتباعها مركزة على إنصاف ضحايا النظام السابق وعائلاتهم وتأمين احتياجاتهم النفسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. كما ويجب أن تكون متوازية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على وجه الخصوص^٦.

في كتابه (العدالة والتسامح بعد العنف) يذكر أندرو ريجبي أربع طرق رئيسة مستمدة من تجارب بعض الدول التي مرت بمرحلة تحوّل وهي^٧:

أولاً - النسيان (amnesia)

وهو يتأتى عندما يتم خلق ما يعرف بالاتفاق

رابعاً - التسامح (reconciliation)

وهو عملية تشمل تطبيع العلاقات التي تأثرت بسبب الأحداث التي مر بها المجتمع وتشمل كافة النواحي اللازمة لتجاوز خلافات الماضي وآثامه من أجل التطلع إلى مستقبل أفضل. ولعل مثال جنوب إفريقيا بعد نجاحها في التخلص من نظام الفصل العنصري يبقى هو الأوضح بالرغم من أنه تم دمج التسامح بإنشاء لجان قول الحقيقة والمكاشفة.

وإلى ما تقدم يضيف المركز الدولي للتحوّل العادل (International Center for Transitional Justice) طرقاً أخرى من أهمها:

أولاً - إجراء تعديلات هيكلية في القوانين. حيث إن من المهم أن يتم إقصاء أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان أو أولئك الذين أدينوا بالفساد واستغلال النفوذ والسلطة من تولي مناصب حكومية في النظام الجديد.

ثانياً - بناء المتاحف والتذكارات، حيث إنه من المهم الاعتراف بما حدث في الماضي وتخيل ذكرى ضحاياه؛ حيث يوثق لحقبة تاريخية مرت بها دولة ما، ويساعد الأهل الذين لا يزالون على قيد الحياة على تقبل ما حدث والانخراط في النظام الجديد، والأهم أنه يبقى عبءاً للأجيال القادمة ولأولئك الذين سيتبوؤون مناصب حكومية في المستقبل.

تلك هي أبرز الطرق التي يمكن لدولة - أو مجتمع ما - أن تتبناها أثناء تحولها إلى الديمقراطية ولكن يبقى الأهم هو أن أية دولة يجب أن تكون واعية في عملية اختيار الطريقة المناسبة لشعبها بناءً على جملة كبيرة من المعطيات التي يجب أن تكون معروفة لديها؛ لأن اختيار الطريقة له بالغ الأثر

الشعبي العرفي على النسيان، حيث يتوصل الشعب بطريقة ما إلى خلاصة أنه لا يريد أن يفتح صفحة الماضي وإنما يفضل أن يضعها في الظل على ألا يعود إلى ذكرها مرة أخرى. ويضرب ريجبي مثال إسبانيا بعد انهيار النظام القمعي الذي عاشته تحت سيطرة الجنرال فرانكو.

ثانياً - العقوبة (tribunals)

ولعل أشهر الأمثلة على ذلك هو المحاكمات التي تلت الحرب العالمية الثانية في نورمبرج وطوكيو، وكذلك محاكمة صدام حسين بعد احتلال العراق. وكما ذكر سابقاً تقوم هذه الطريقة على اعتبار أنه يجب محاكمة من تورطوا في ارتكاب الجرائم ومعاقتهم عليها تحقيقاً لمبدأ (العدالة في العقاب) (justice by punishment).

ثالثاً - إنشاء لجان المكاشفة وقول الحقيقة.

وهذه الطريقة تقوم على الاعتراف بحق الشعب في الوصول إلى حقيقة وطبيعة ما كان يجري في الماضي، والأهم كشف النقاب عن مصير الأشخاص الذي اختفوا قسرياً أو فقدوا الاتصال بذويهم أو المعتقلين في أماكن سرية، ويشمل الكشف عن مكان دفن جثث الضحايا وغيرها. بالإضافة إلى تقبل اعترافات الأشخاص الذين ارتكبوا تلك الأفعال وتقبل اعتذاراتهم وندمهم على ما اقترفت أيديهم. كما حدث في بعض دول أميركا اللاتينية ومنها تشيلي.

أي من المكونات الثلاثة قد يؤدي إلى خلل جسيم في العملية برمتها.

المراجع

AMSTUTZ, M. R., 1999, International Ethics: Concepts, theories, and cases in global politics, Rowman & Littlefield Publishers, Inc., Oxford.

BUCHANAN, A., 2004. Justice, Legitimacy, and self-determination: Moral Foundations for International Law. Oxford University Press, Oxford

LONG, W. J., & BRECKE, P., 2003. War and Reconciliation: Reason and Emotion in Conflict Resolution, Massachusetts Institute of Technology, Massachusetts.

MENDEZ, J. E. ,1997.» In Defense of Transitional Justice» in McADAMS, A. J. (Ed.), Transitional Justice and the Rule of Law in New Democracies, University of Notre Dame Press, Minnesota, (PP. 126-).

RIGBY, R., 2001. Justice and Reconciliation after the Violence, Lynne Rienner Publishers, London.

The International Center for Transitional Justice, 2007. What is Transitional Justice? Retrieved from <http://www.ictj.org/en/tj/>, (last access April 28, 2007)

الهوامش

1 The International Center for Transitional Justice, 2007.

2 Mendez, 1997

3 Amstutz,

4 Long, & Brecke 2003.

5 Buchanan, 2004.

6 The International Center for Transitional Justice, مصدر سابق

7 Rigby, 2001

8 Mendez, مصدر سابق

على مدى نجاح مرحلة التحوّل وتحقيقها أهدافها. لكم وكما يقول ماندنز فإنه حتى لو قبلنا الافتراضية القائلة بوجود بعض الالتزامات تجاه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان فإن الكثير من الباحثين حذروا من أن القول بأن العقاب (واجب) يجب تنفيذه هو أمر خاطئ أخلاقياً إذا ما عرّضت السلطات خلال تحقيق هذا الواجب وجود الديمقراطية نفسها للخطر وأعاقت فرص تحقيق مصالحة حقيقية بين أطراف النزاع.^٨

خطة التحوّل

لضمان مرحلة تحوّل ناجحة في بلد ما يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل وهي على النحو التالي: يجب أن يكون الهدف من الخطة هو دعم عملية التحوّل إلى الديمقراطية (Democratic Transformation) من خلال دعم عملية بناء مؤسسات ديمقراطية ونشر مبادئ حقوق الإنسان وإعلاء قيم الحرية والسلام والتصالح والتسامح وتقبل الآخر. ومن الضروري أن يتوازى ذلك مع فرض سيادة القانون وتعزيز قيم احترامه وأن يضمن تطبيقه على الجميع دون استثناء وأن أية مخالفة له يتم التعامل معها بحزم ووفقاً للقانون نفسه، ولهذا يجب ضمان بناء ثلاثة أركان رئيسة وهي: بناء أو تطوير القانون بما يشمل المستجدات شريطة أن يتضمن كافة المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تعتبر الحد الأدنى الذي يجب أن يتمتع به بنو البشر للحفاظ على كرامتهم، وبناء قوة إنفاذ القانون بحيث يكون ولاؤها للقانون والوطن فقط، وتطوير حقل القضاء وضمان عمله بالشكل السليم. فالإخلال أو فقدان التوازن بين

انعكاسات منتظرة على القضية الفلسطينية

الأولى بين متساوين: النظام الدولي ما بعد الهيمنة الأميركية

د. سمير عوض*

مقدمة

يميل النظام العالمي إلى إعادة توزيع القدرات ضمن المستويات المختلفة، سواء على مستوى النظام الدولي أو مستوى الدولة أو حتى الفرد، خصوصاً بعد تجاوزه حرباً دولية أو أزمة عالمية. كما كانت الحال بعد انتهاء الحرب الباردة، وانتهيار الاتحاد السوفييتي، وكذلك أحداث ١١ أيلول وما أعقبها من حرب (المحافظين الجدد) على الإرهاب أو الإسلام. تلك الحرب التي أنتجت ما عرف باسم (مبدأ بوش) وهو «أن من ليس معنا فهو ضدنا». هذا المبدأ الذي يعني أنه لا توجد منطقة محايدة أو منطقة وسطى بين الولايات المتحدة وأعدائها؛ وبالتالي على الدول جميعها الاختيار. وهكذا تورط العالم أجمع في الحرب اللامسؤولة التي تقودها الولايات المتحدة على المسرح الدولي وبالأخص في أطراف الدول الإسلامية في: أفغانستان والعراق والصومال

* استاذ الدراسات الدولية بجامعة بيرزيت

واليمن وغيرها... هذه كانت السمة المميزة للإدارة الجمهورية السابقة التي تميّزت بالإفراط في استخدام القوة العسكرية وأخضعت الدبلوماسية الدولية للاعتبارات القومية الأميركية؛ إذ شهدت هذه الفترة استخفافاً بالمؤسسات الدولية والقانون الدولي، وممارسةً للخداع على نطاق عالمي ودون اعتماد الأدلة الكافية، كما شاهدنا في حال الاتهام الأميركي للعراق بتطوير أسلحة الدمار الشامل، التي لم يجدها الأميركيون لغاية اليوم، بعد سبع سنوات من إزالة نظام صدام حسين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن الأزمة المالية العالمية قد تهيئ الأجواء لنهاية عصر تحكم الولايات المتحدة الأميركية بالنظام المالي العالمي وسيطرتها على كل من: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات التجارة العالمية. إن امتداد الولايات المتحدة بشكل واسع وتورطها في حروب لا يمكن أو لا تستطيع الولايات المتحدة الانتصار فيها،

مثل الحرب على الإرهاب والحرب في العراق وأفغانستان، كل هذا يشكل تحدياً لفكرة الهيمنة الأميركية أو النظام العالمي أحادي القطبية، الذي ترتب الولايات المتحدة على رأسه وتنفرد بالقرار في مختلف مؤسساته السياسية والاقتصادية.

وتتعدد الأصوات المطالبة بتغيير النظام المالي العالمي الذي يعتمد على قاعدة الدولار دون أية قيود مفروضة على السياسة المالية غير المسؤولة للولايات المتحدة الأميركية. فالرئيس الجديد للولايات المتحدة عليه أن يتعامل مع عالم متغير يشهد منافسة حادة من كل الجوانب وبالأخص تلك الاقتصادية. إن حجم المديونية الداخلية للولايات المتحدة الأميركية قد تجاوز العشرة ترليونات دولار، سيقع على عاتق الأجيال القادمة - من العمال والموظفين والمستثمرين والإداريين الأميركيين - معالجة هذه الديون بشكل لائق، بمعنى تسديدها وليس الإفلات من ردها عن طريق افتعال أزمات مالية أو اتباع سياسة تضخمية أميركية. هذا الموقف يصبح أكثر إلحاحاً عند مقارنة حجم الاقتصاد الأميركي البالغ ١٤,٥ ترليون دولار بالاقتصاد الصيني البالغ ٧,٨ ترليون دولار، والأوروبي البالغ ١٤,٨ ترليون دولار. وعند النظر إلى حجم الشركات الكبرى في كل من الولايات المتحدة واليابان نرى أن شركة (جنرال موتورز) التي كانت المشغل الرئيس للعمال قبل الأزمة المالية الحالية، قد تراجع حجمها في السوق إلى ٧٥٠ مليون دولار، بينما شركة (تويوتا) اليابانية تزيد قيمتها في السوق على ١١٥ بليون دولار؛ مما يطرح العديد من الأسئلة حول مستقبل الهيمنة الاقتصادية الأميركية.

كان المثل الدارج في الولايات المتحدة يقول إنه «إذا عطس الاقتصاد الأميركي؛ فإن بقية اقتصاديات

العالم ستصاب بالأنفلونزا»، واليوم وبسبب الأزمة المالية العالمية التي نشأت في الولايات المتحدة وبالذات في سوق الرهن العقاري وامتدت إلى باقي دول العالم، فإن العالم اليوم يبحث عن حلول لتخفيف اعتماده على الاقتصاد الأميركي وتحرير مؤسساته المالية من الهيمنة الأميركية.

هناك داع لتشكيل نظام مالي عالمي جديد يذكر بالفترة بعد الحرب العالمية الثانية، حين تمكنت الدول الكبرى من صياغة نظام (بريتون وودز). فالصين مثلاً أشارت في صحيفتها الرئيسة إلى رصيدها الهائل من سندات الخزانة الأميركية البالغ نصف ترليون دولار، والقابل للاستخدام في حال وجود محاولات أميركية لإعادة النظام المالي والمصرفي الذي يعتمد قاعدة الدولار، وطالبت باعتماد سلة عملات بما فيها (اليوان) الصيني، بدلاً من الدولار كقاعدة للاقتصاد العالمي.

إعادة تشكيل النظام العالمي : مرحلة ما بعد الهيمنة الأميركية

يشهد النظام العالمي، حالياً، بروز قوى باتجاه التغيير وإعادة ترتيب النظام الدولي في إطار متعدّد الأقطاب لا أحادي القطبية؛ إذ لم يعد ممكناً للولايات المتحدة الانفراد بالقرار السياسي العالمي، كما كان الحال منذ نهاية الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفيتي عن الساحة. فالقوى الكبرى - مثل: الصين وروسيا والهند واليابان وألمانيا - تتمتع بثقل سياسي كبير لن تستطيع الولايات المتحدة إهماله أو تجاوزه أو مواجهته؛ وبالتالي قد نشهد بوادر لإعادة تشكيل النظام العالمي على أساس تعددية القطبية.

فشكل المواجهة في النظام العالمي في المرحلة المقبلة

سيكون مختلفاً عن ما عهدناه في القرن الماضي . حيث إن السيناريو الأقرب سيشهد منافسةً إن لم يكن مواجهة بين القوى الكبرى المذكورة والقوة العظمى الوحيدة (الولايات المتحدة) التي لم تعد قادرةً على إخضاع العالم لإرادتها، وهي كذلك غير قادرة على الانسحاب سلمياً وبهدوء إلى حدودها القومية المعترف بها والتوقف عن التدخل غير المبرر وغير المرغوب في الدول الأخرى . وفي هذا الصدد، ستقوم إدارة الرئيس أوباما بمحاولة التخفيف من حالة العداء المتراكمة للسياسة الأميركية لدى دول العالم، وذلك عن طريق إشراك دول العالم وبخاصة الكبرى في القرار والمسؤولية عن مختلف القضايا، وبخاصة النزاعات والحروب . سيعمل أوباما على أن يظل الجيش الأمريكي الأقوى في العالم، ولكنه قد يخفف إلى حد كبير من الانتشار الزائد للجيش الأميركي في مختلف أقاليم العالم، وبخاصة في أطراف العالم الإسلامي . وما زيارة الرئيس أوباما إلى تركيا وتوجيهه خطاب الصداقة والتعاون إلى دول العالم الإسلامي من هناك، إلا دليل على قرب انقضاء فترة تفرّد أميركا في تقرير السياسة العالمية .

الخطة الاقتصادية للرئيس أوباما

في النظام السياسي الأمريكي لا بدّ من تعاون المؤسسات التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية في اتخاذ قرارات كبرى بحجم معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية . وفي اجتماعه مع حكام الولايات من كلا الحزبين تعهد الرئيس بالمشاركة في اتخاذ القرارات على كافة المستويات، وطلب منهم المساهمة في إنجاح الخطة الاقتصادية ومدد للحكام الجمهوريين يد الصداقة كالديمقراطيين . وأوضح أنه يريد خلق (٥, ٢) مليون فرصة عمل، وخيرهم

بين أمرين : إما لجم الإنفاق وإما زيادة الضرائب، وسوف يبقى أوباما صاحب الكلمة الأخيرة وصانع القرار والقوة في التغيير الجديد .

يؤدي الركود الاقتصادي والبطالة إلى ارتفاع التكاليف الصحية للفقراء، ويعني هذا زيادة (طابع الطعام) وتعقيدات وضغطاً على الرفاه . طلب حكام ٤١ ولاية المساعدة بقيمة (٤٠) بليون دولار للصحة، و(١٣٦) بليون دولار للبنية التحتية (مشاريع طرق، صيانة جسور) يمكن البدء بها بشكل خاص وبسرعة بالإضافة إلى مشاريع أخرى تتعلق بالمياه والمدارس، أما في الولايات التي تجري فيها مشاريع بنية تحتية ورعاية صحية، فاقترح الرئيس عمل تخصيصات ضريبية (في الاستثمار) مع زيادة (طابع الطعام) (Food Stamps)، وكذلك تجديد مشاريع الطاقة ومبادرات المشاريع الخضراء، وكذلك زيادة (٤٠) بليون دولار كمساهمة فدرالية في برنامج الرعاية الصحية للفقراء والمعوقين (Green Jobs) .

مستشاروا الرئيس ناقشوا خطة لستين تبلغ نفقاتها (٧٠٠) بليون دولار للتحفيز الاقتصادي، وقد قالت نانسي بيلوسي (الديمقراطية) (House Speaker) إنه إجراء التحفيز الاقتصادي سيكون جاهزاً لتوقيع أوباما بمجرد تسلمه السلطة في ٢٠/١/٢٠٠٩ .

إدارة أوباما والقضية الفلسطينية

من المعروف أنّ عملية صنع القرار في الإدارات الأميركية لا تأتي فقط عن طريق الرئيس أو نائب الرئيس، إذ إنّ النظام السياسي الأمريكي هو نظام يعتمد على وجود مؤسسات مختلفة متصارعة يجمعها

الولاء المطلق للمصالح الأميركية بتعريفها الشامل .
وقد أكدت الإدارة الأميركية بمختلف ممثليها تمسكها الواضح بإقامة دولة فلسطينية ضمن رؤيا حل الدولتين؛ لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي .
ورغم التخوف الأولي من بعض رموز الإدارة الأميركية الجديدة مثل (رام إيمانويل) - كبير موظفي البيت الأبيض الذي كان يحمل الجنسية الإسرائيلية، بالإضافة إلى الأميركية، وسافر إلى إسرائيل خلال فترة حرب الخليج الثانية، حيث تطوع في قاعدة عسكرية إسرائيلية - ووزيرة الخارجية الأميركية (هيلاري كلينتون) المعروفة بمواقفها المؤيدة لإسرائيل . هذه التعيينات التي جاءت نظراً لاعتبارات داخلية أميركية ليست بالضرورة تعبيراً عن الموقف السياسي للحكومة الجديدة . وهنا من الأهمية بمكان تعيين السيناتور (جورج ميتشل) كمبعوث للشرق الأوسط؛ نظراً لما يتمتع به من مصداقية عالية وخبرة دولية واسعة .

وما يعنينا هنا كلفلسطينيين هو استغلال التغيير العالمي الكبير وإعادة القضية الفلسطينية بتعريفها الجديد إلى مركز الحدث العالمي . وهنا قد يفيد هذا الجهد الاستعانة ببعثنا العربي والإسلامي، إذ إن الدول العربية النفطية ستلعب دوراً مهماً كدول دائنة كبيرة؛ وذلك بسبب توفر سيولة نقدية هائلة لديها . هذا سيعطيها دوراً أساسياً في المرحلة المقبلة يمكنها استخدامه - إذا شاءت - في تحسين موقعها العالمي .
وهنا، من الملاحظ أن العديد من القادة الأوروبيين توجهوا إلى دول في الخليج العربي؛ من أجل عقد اتفاقيات تجارية والترويج لمنتجاتهم الصناعية . وبخصوص الصراع العربي الإسرائيلي، فإن المبادرة العربية بدأت تأخذ حيزاً في السياسة الإقليمية

وأصبحت جزءاً أساسياً من الخطاب السياسي المتعلق بحل الصراع العربي الإسرائيلي وتحقيق سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط . وهذا الدور العربي في المنطقة يلقي دعماً لدى الإدارة الجديدة في واشنطن؛ لاعتبارات عديدة أهمها محاولة تحجيم الدور الإيراني والتعاون من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي وتجنيب فائض رأس المال العربي لإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة، سواء في الولايات المتحدة أو في أوروبا .

الرئيس الأميركي أوباما يواجه، حالياً، سلسلة من الأزمات المتراكمة والناجمة عن سياسات الجمهوريين والمحافظين الجدد غير المسؤولة، والتي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية، وتورط الولايات المتحدة في العديد من مناطق العالم - وخاصة الشرق الأوسط - في معارك غير مضمونة وضد أعداء وهميين لا يمكن تحقيق النصر ضدهم . وفي أولى خطواته كرئيس للولايات المتحدة قام أوباما بإعادة تقييم فكرة الحرب على الإرهاب، ونفى فكرة الحرب على الإسلام أو الدول الإسلامية . وقرر إغلاق معسكر الاعتقال في (جوانتانامو)، والانسحاب التدريجي من العراق .
والإدارة الأميركية تدعم بقوة في كل المؤسسات الدولية فكرة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بحسم معادلة دولتين لشعبين، وهي المعادلة المقبولة فلسطينياً بشروط . والسياسة الأميركية تشهد تداخلاً كبيراً بين بعديها الداخلي والخارجي، فالرئيس أوباما يمثل توجهاً جديداً يختلف من حيث الشكل والمضمون عن إدارة الجمهوريين، ولكنه لن يستطيع تحقيق أي إنجاز في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا في غيره من المجالات، ما لم يبدأ بتغيير الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة

وإعادة ترتيب أوضاع السوق الداخلية. رغم ذلك كرر الرئيس أوباما التزامه بحل الدولتين وإصراره على تطبيق خارطة الطريق والعودة إلى مفاوضات السلام. وهنا قد نشهد تصادماً بين مخططات الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة ورؤيا الرئيس أوباما لحل الصراع. ومما يدعو إلى التفاؤل كون رؤيا الرئيس أوباما للحل أقرب بكثير إلى الرؤيا الفلسطينية القائمة على مبدأ دولتين لشعبين، منها إلى موقف الحكومة الإسرائيلية كما عبّر عنه وزير الخارجية الإسرائيلي (ليberman).

إن خارطة الطريق هي الأساس المقبول دولياً للحل السلمي المنتظر بين الفلسطينيين وإسرائيل بالرغم من أن إسرائيل قد «وافقت» عليها مع أكثر من ١٤ تحفظاً. ولذلك على الرئيس الفلسطيني والدبلوماسية الفلسطينية أن يجابها هذا الموقف بإعادة توحيد الوطن وإنهاء حالة الانقسام وإنجاح حالة الحوار الوطني. وأن يعيدا تشكيل الحكومة الفلسطينية لتقوم بدورها على الساحة الدولية، وأن يجعلها من المقبول على حماس أن توافق على برنامج إجماع وطني بتحفظ واحد أو تحفظين على الأكثر. برنامج الإجماع الوطني هذا قد يكون بداية رسم إستراتيجية سلام فلسطينية مقبولة لدى كافة الأطراف، وهذا بدوره قد يكون الخطوة الأولى نحو فك الحصار وكسر حلقات العزلة المفروضة على قطاع غزة وعلى الشعب الفلسطيني عموماً. إن الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية ومختلف المؤسسات القيادية تعاني من حالة الانقسام التي تعيق ظهورها وتحركها على المسرح الدولي والإقليمي، في حين هناك حالة شاملة من الإجماع الدولي على ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة. وتفتقد الأجندة السياسية

الفلسطينية الحالية أية خطة سياسية علمية وعملية وقابلة للتطبيق وكفيلة بإفشال المشروع الإسرائيلي لفرض الحل النهائي على الشعب الفلسطيني من جانب واحد. إن تجارب التحرر من الاستعمار لم تشهد إلاّ فيما ندر حالة تشبه الحالة الفلسطينية من حيث الانقسام الداخلي بين شطري الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة وكون القوة المحتلة تتصرف كما يحلو لها في الأراضي المحتلة ولا تبالي بأية عواقب على الساحة الدولية. قد تشهد الأجواء السياسية في المنطقة حالة من تصادم الأصدقاء بين الولايات المتحدة وإسرائيل كما أسلفنا؛ بسبب خلافات حول الموقف من عملية السلام وكذلك بين إيران وحلفائها بسبب التقارب الأميركي الإيراني، الذي بدأت إدارة الرئيس أوباما. وفي كلتا الحالتين قد تضطر الأطراف المعنية إلى إعادة صياغة أهدافها وخططها.

يمكن للمراقب أن يرى أنّ إدارة الرئيس أوباما لم تتمكن من المضي قدماً في مشاريعها السياسية دون التعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية. وأغلب الظن أنّ الرئيس أوباما لن يتعجل إنجاز الاتفاقيات السياسية قبل بدء تحسّن ملحوظ في الاقتصاد الأميركي، لئلا يبدو منشغلاً بالسياسة الدولية عن الهموم والمشاكل الداخلية. مما يذكّرنا ويذكّر الرئيس أوباما كذلك بتجربة الرئيس الديمقراطي (جيمي كارتر) الذي نجح بجمع الإسرائيليين والمصريين في (كامب ديفيد) في الولايات المتحدة لإنجاز اتفاقية (كامب ديفيد الأولى) بين مصر وإسرائيل، ثم خسر الانتخابات الرئاسية الأميركية فيما بعد. قد لا يُصّرّ الرئيس أوباما على إجراء أي تحرك قبل انتخابات الرئاسة الفلسطينية على الأقل؛ ليكون مطمئناً إلى أنّه لن يضطر للتعامل مع رئيس فلسطيني معارض للمفاوضات مع إسرائيل.

الحوار الفلسطيني بين تطابق البرامج وتعارض المصالح

* بقلم محمد هواش

شرعية بخلاف شرعية مشروع التحرر والاستقلال وإقامة الدولة .

ضرورة الحوار

والحوار اليوم ليس ترفاً زائداً على الحاجة بل ضرورة- لأن الشعب الفلسطيني يقع تحت الاحتلال الإسرائيلي ويواجه مخاطر فرض حل إسرائيلي للقضية الفلسطينية جوهره وعنوانه اليوم يتجلى في تعبيرات (السلام الاقتصادي) أو (تحسين مستوى الحياة للفلسطينيين) - وليس للشعب الفلسطيني - مثلما اقترح قبل ربع قرن وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية جورج شولتز - والضرورة تنبع من أن الوحدة ربما تقوي الفلسطينيين في مواجهة هذه التحديات، إلى أنها تسحب الذريعة الأساسية لدولة الاحتلال الإسرائيلي التي مفادها أن الفلسطينيين لا عنوان سياسياً واحداً لهم

يطرح الحوار الفلسطيني الداخلي الذي بدأ في القاهرة، في ١٠ آذار الماضي، برعاية مصرية إشكالات وإحالاتٍ سياسية معقدة من مستوياتٍ مركبةٍ يتداخل فيها المحلي بالإقليمي والدولي، كما يتداخل فيها الداخلي بالخارجي، والسياسي بالاجتماعي، مع أن خيارات الشعب الفلسطيني في مرحلة التحرر الوطني تستدعي التغلب على مجمل الخلافات الأيديولوجية والتكيف مع التنوع في المجتمع من كل الأنواع في إطار الوحدة، لا في تقسيم الوطن على مقاس مصالح سياسية من أي نوع؛ فالحركة الوطنية الفلسطينية أغنت تجربتها على مدار عشرات السنين بالتنوع السياسي والفكري مع وحدة الهدف، ومن الخطأ الوقوع في الانقلاب على ذلك تحت أي داعٍ أو ظرفٍ أو

* كاتب فلسطيني مقيم في رام الله

لإعطائهم دولةً كما تطالب بذلك دول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية (الراعية الأساسية للدولة العبرية وسياساتها الاحتلالية إلى اليوم). مع أن هناك اليوم ميلاً جديداً لديها إلى مطلب إنهاء الاحتلال والذي يحتاج إلى أقصى درجات الوحدة الفلسطينية ووحدة الموقف العربي وإلى دبلوماسية نشطة متدرجة لترجمة هذا الميل إلى سياسات، وتشجيع أصحابها إلى نقلها من حيز الأفكار والأقوال إلى حيز الأفعال.

لهذا؛ فإن الحوار ضروري أيضاً؛ أولاً، لأنه للمرة الأولى في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة يتمخض خلاف سياسي داخلي عن وجود حالة انقسام جيوسياسية تطاول كل شيء في حياة الفلسطينيين: إدارة الحياة اليومية من خلال حكومتين واحدة في الضفة وأخرى في غزة، بصرف النظر عن نجاعة أي منهما، وعن المسؤوليات الوطنية في إدارة الحياة الفلسطينية لدى كل منهما. وتطاول أشكال مواجهة إسرائيل السياسية والدبلوماسية والكفاحية من دون استبعاد أي من أشكالها على قاعدة حسابات الجدوى الوطنية لأي منها. والحوار كذلك سبيل مناسب لإنهاء هذا الوضع غير العادي وغير المسبوق.

ثانياً، الحوار ضروري لأنه الأسلوب السياسي والسلمي لحل الخلافات بدل المواجهة والاقتتال والانقسام وما تفضي إليه هذه الأساليب من خسائر إضافية للشعب الفلسطيني هيئةً وأفراداً وجماعاتٍ (سياسية ومعنوية ومادية).

والحوار ضروري أيضاً لمعرفة المشاريع السياسية

الأخرى والبحث عن تقاطعات وأوراق تقوي الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية أو أقله نفوذ الأوهام والبحث عن طرق علاج جذرية لمشكلة الانقسام وخروج غزة المؤقت من الولاية الشرعية الفلسطينية مع أن الشرعية الفلسطينية تتولى إلى اليوم المسؤولية عن حياة السكان في الوقت الذي تطالب فيه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحكومة رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية بمد سلطتها إلى الضفة الغربية من دون أن تمد مسؤوليتها عن حياة السكان لا إلى الضفة ولا في غزة حتى، وهي لا تعترف بالمسؤولية إلا على أنصارها وتشكيلاتها الانقلابية.

مأزق الحوار الفلسطيني

منذ أن بدأ الحوار اعتبر إنجازاً حتى من دون أن يحقق اختراقاً في أي من موضوعاته السياسية المعقدة. ومن غير المتوقع أن يحقق اختراقاً قريباً. لكن التدريب على الحوار مسألة تستحق المجازفة وتكريسه أداة لحل الخلافات مسألة في غاية الأهمية، خصوصاً مع الانسداد السياسي في وجه مشروع الانقسام، والانسداد السياسي العام في آفاق التسوية المتعثرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن تعدد عناوين الحوار - في قضايا عدة إجرائية كتشكيل حكومة أو ترتيبات دخول حركة (حماس) إلى منظمة التحرير الفلسطينية بمعزل عن الرؤية السياسية والأهم البرنامج السياسي الواضح - يجعل الحوار يدور في حلقة مفرغة.

تقارب البرامج

الخلافاً الفلسطينية عميقة في مستواها الإقليمي لا في مستواها الفلسطيني .

وما يبدو في المستوى الفلسطيني خلافاً على برنامجين، واحد راديكالي، وآخر معتدل، هو كلام فارغ. ولا يستند إلى حقائق ووقائع ولا يستقيم مع إعلانات متقاربة من الفصائل السياسية الكبرى حيال موضوع حل الدولتين .

فالبرنامج السياسي الحقيقي لحركة (حماس) لا يختلف عن البرنامج السياسي لحركة (فتح) والذي يقوم على قبول مبدأ التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

وعروض حركة (حماس) لدولة مع هدنة أو لقبول (حل الدولتين) - الذي صرح به رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل لصحيفة (نيويورك تايمز)، أخيراً، بقوله: «إن حركة حماس أوقفت إطلاق صواريخها على إسرائيل وتسعى إلى هدنة طويلة معها وإنها ستدعم الحل القائم على دولتين على حدود ١٩٦٧ . ومع أن خالد مشعل قال في دمشق: «إن أقواله حرّفت». إلا أن (آثان برونر)، التي أجرت الحوار مع مشعل، أكدت لـ(الشرق الأوسط) «أن لديها نسخة مسجلة بصوت مشعل لهذه الأقوال». - لا تختلف كثيراً عن مطلب حركة فتح والسلطة والمنظمة بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية .

هذا إلى جانب وثيقة أحمد يوسف التي وافقت فيها (حماس) على دولة مؤقتة الحدود من دون تفكيك المستوطنات، وضرورة ضمان وصول سكان الضفة إلى الأماكن المقدسة من دون الحديث عن القدس عاصمة لفلسطين .

إن هذه المواقف تطرح إشكالية عميقة وبسيطة في آن . عميقة؛ لأن كل برامج حركة (حماس) الإعلامية منصبة على إيجاد تمايز إيجابي لصالحها عن برنامج حركة (فتح) ومنظمة التحرير الذي يؤكد ضرورة إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية متصلة ذات سيادة على كامل الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس مع حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين . مع أن برنامج حركة (حماس) أقل بكثير من برنامج المنظمة وفي أحسن الأحوال متطابق معه من حيث القبول بمبدأ التسوية، والقبول بحل الدولتين .

بيد أن الحوار الفلسطيني الذي ترعاه القاهرة لا يركّز على هذه النقطة الجوهرية ويحاول أن يذهب إلى حلول عملية من دون حسم لأية قضية خلافية أكانت عميقة أم سطحية .

كان يبحث في إمكان تأليف حكومة توافق وطني لا برنامج سياسياً لها يصطدم مع برنامج حركة (حماس) المعلن (مقاومة في الضفة) و(سلطة منضبطة في غزة) . والمقاومة يمكن تفسيرها على أنها مقاومة وجود سلطة فلسطينية لا مقاومة إسرائيل؛ لأنه من غير المعقول أن تكون السلطة الفلسطينية بكل ضعفها قادرة على ضبط حركة (حماس) وأفرادها في الضفة الغربية ومنعهم من القيام بعمليات عسكرية ضد الجيش الإسرائيلي ومستوطنيه في الأراضي المحتلة على الأقل، ولا أحد يمنع أي فلسطيني من تنفيذ عمليات عسكرية ضد معسكرات الجيش الإسرائيلي ومواقع المنتشرة في عموم الضفة ومستوطناته . إلا إذا كانت تعليمات صارمة بأن هذا ليس من سياسات

الفصائل الفلسطينية. صحيح أن السلطة الفلسطينية تقوم بضبط الأمن وحقت نجاحات مهمة على هذا الصعيد خلال السنة الماضية إذ سيطرت على الشارع وأعادت الاعتبار إلى القانون وأعادت الحياة شبه الطبيعية إلى مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية واحتكرت استخدام القوة، ولكنها مع ذلك لا تسيطر على مناطق خارج المدن وبعض التجمعات الريفية.

ولذلك؛ فإن قصة البرنامج هذه لا تفسر سلوك حركة (حماس) تماماً حيال تمسكها بالسيطرة على قطاع غزة وعزل القطاع عن الضفة إلا باعتباره يحقق هدفاً أسمى لها. فما هو هذا الهدف الأسمى؟ هل هو تحويل قطاع غزة ورقة للمساومة على مكانة الحركة في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية؟. وهذا مشروع كلياً. أم أنه للمساومة على إسقاط كل شرعية فلسطينية أخرى للكفاح من أجل برنامج منظمة التحرير الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة ومن ثم تعطيل أية حلول ممكنة استعداداً لاستحقاقات خارجية للصراع الدولي في الإقليم وعليه وعلى مستقبله. وهذا ما يحتاج إلى اختبار. وإلى فحص حقيقي. من خلال سلوك الأفرقاء الفعلي على الأرض والتحالفات الإقليمية ومكانة كل طرف فلسطيني في هذه التحالفات. وهو أمر لا يوضع على طاولة الحوار مع أنه يوجد في كل زاوية وكل ورقة تستخدم في هذا الحوار لتحقيق مكاسب سياسية.

فالسلطة الفلسطينية بما هي سلطة للشعب وذراع منظمة التحرير الفلسطينية في عمليات إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين وكذلك في التفاوض

لتحصيل الحقوق الوطنية الفلسطينية وأيضاً من دون إسقاط لخيارات المقاومة الشعبية التي تكمن في مبنى برنامج المنظمة الكفاحي، إذ كان واضحاً ومائلاً أن انسداد أفق المفاوضات - في (كامب ديفيد الثانية) وكذلك في المفاوضات اللاحقة في (طابا) التي أدارتها المنظمة - فتح أفقاً لمواجهة واسعة لم يخرج منها الشعب الفلسطيني من دون جراح. ولم يخرج منها من دون مكاسب (حل الدولتين مثلاً) على الرغم من الخسائر الكبيرة في مبنى النسيج الاجتماعي للشعب والسلطة وفي التشكيك المتواصل في عملية إدارة الحياة اليومية وفي محاولة الفصائل الفلسطينية الهيمنة على هذه الإدارة وأثقالها بالصراعات السياسية.

ومع ذلك؛ فإن الخلافات السياسية في الحوار الفلسطيني الداخلي الذي ترعاه القاهرة يتمحور حول ٣ قضايا هي: توحيد الأجهزة الأمنية. وقانون انتخابات المجلس التشريعي، وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية لضم حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها في جولة الحوار الخامسة التي بدأت في ١٥ أيار. وذلك من دون موافقة مسبقة وصريحة لهذه الفصائل على برنامج المنظمة السياسي. ومواصلة هذه الفصائل التشكيك في برنامج المنظمة وفصائلها مع أن (حماس) و(الجهاد) لم تقدما علناً إلى اليوم برنامجاً سياسياً أكثر وضوحاً واستجابةً لصالح إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. وهذا لا يعني أن خطابهما الإعلامي الشعبوي لا يتضمن شعارات وأهدافاً كبيرة. فهذه الشعارات يمكن ضبط وظيفته في التشويش على الأهداف الحقيقية لهما.

وطمس عيوب هذه السياسات قدر الإمكان في مستوياتها الإستراتيجية والتكتيكية .

وفوق كل ذلك فهما تطالبان مع فصائل فلسطينية أخرى متحالفة مع دول وقوى إقليمية على برامج سياسية أخرى بالسيطرة على العنوان السياسي الشرعي للشعب الفلسطيني من دون قدرة مختبرة على المحافظة على هذه الشرعية، أو تأسيس شرعية جديدة في عالم متغير تحاول إسرائيل فيه هدم كل شرعية فلسطينية لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية .

ومع كل هذا الوضوح، فيما يتعلق بالسياسات المتباعدة للفصائل الفلسطينية، فإن الحوار بالنسبة إلى (حماس) هو جزء من سعيها لتأكيد شرعيتها في الحياة العامة الفلسطينية بعد فوزها في الانتخابات التشريعية فيما يعتبر الحوار بالنسبة للسلطة الفلسطينية وحركة (فتح) هو المدخل وربما الوحيد الآن لتوحيد الولاية الفلسطينية وإنهاء الانقسام ووحدة الفلسطينيين من خلال تأليف حكومة توافق فلسطينية . ولهذا فهي إلى معرفتها وإدراكها وجود مسافات ليست بسيطة مع هذه السياسات، فإنها تتمسك بالحوار ومواصلته سعياً إلى إقناع حركة (حماس) بلا جدوى سياساتها الانقسامية وتحويل طاقتها الكفاحية من طاقة سلبية مقسمة إلى طاقة إيجابية موحدة . تفيد في تعزيز النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني وتقويه أمام تحديات الخارج كما تنزع من إسرائيل ذريعة «عدم وجود شريك فلسطيني» لحل الدولتين . خصوصاً مع وجود مناخ دولي يفسح المجال أمام تحويل الضغوط الدولية على المجتمع الفلسطيني إلى

ضغوط دولية على إسرائيل .

وهذا لا يعني بكل الأحوال أن الطريق إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة مفروش بالورد، ولكن الوحدة وإنهاء الانقسام يشكلان اليوم أقصر الطرق لتحقيق هذا الهدف أو السير في طريق واضح نحوه . وإلى ذلك، فإن مستويات الحوار الفلسطيني الداخلي تصطدم بعقبات إقليمية كبيرة وخطرة تكاد تشكل في لحظات محددة هدفاً أعلى للحوار من قبل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) .

الحوار في بعده الإقليمي

يكاد عمق ارتباط حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بمحور إقليمي تقوده طهران يجرد الحركة من بعدها الاستقلالي . ومن دون الدخول في تفاصيل المساعي الإيرانية لجمع أوراق سياسية وجيوسياسية في المنطقة (غزة، ولبنان، والعراق)، فإن طهران تسعى بكل عمق وعلناً إلى إفشال أي مسعى عربي للنجاح في حل أي خلاف بيني عربي . إلا إذا كانت لها مشاركة في الحصص التي تحصل عليها ومن خلال حلفائها المحليين . وإذا كان حزب الله يعترف علناً بأنه امتداد لولاية الفقيه الإيرانية فإن حركة (حماس) لا تزال تحتفظ بمسافة واضحة عن هذه الفكرة . لأن من أهداف (حركة الإخوان المسلمين) التي تعد حركة (حماس) فرعها الفلسطيني مقاومة الشيع في العالم الإسلامي وفي المنطقة العربية تحديداً . لكن تحالف إيران و(الإخوان المسلمين) هو تحالف سياسي يجعل العلاقة مع (حماس) ودعمها في (مواجهة) إسرائيل عنواناً لإضعاف السلطة

الفلسطينية وإسقاط شرعيتها أمام شرعية أخرى لحركة (حماس) تعطي التحالف السياسي المذكور أوراق قوة ووجوداً أرضياً لإيران في فلسطين؛ من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية على حساب مكانة الدولة المركزية في النظام العربي كمصر والعربية السعودية إلى حد ما بعد. وقد ظهرت هذه السياسة جلية مرات عدة في مواجهات بين هذا الحلف ومصر، مع تزايد ضغوط الحصار الإسرائيلي الظالم لقطاع غزة بعد الانقلاب وبعد نزع غزة من الولاية الفلسطينية ومن السياسة الرسمية الفلسطينية التي ترتبط بشبكة مصالح حيوية مع مصر والدول العربية. وقد بدأت هذه السياسة تأخذ منحى خطراً عندما اجتاحت مليشيات حركة حماس الحدود المصرية. وكذا محاولات تحميل مصر مسؤولية إغلاق معبر رفح وتطور ذلك إلى محاولة هذا الحلف التشهير بمصر ودورها ومكانتها كهدف مركزي في سياساته، بدل تحميل إسرائيل مسؤولية الحصار الظالم. وقد وصل هذا الهدف إلى محاولات تحميل مصر مسؤولية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مطلع السنة الجارية وغلبت الدعاية والتشهير بمصر على الدعاية والتشهير بالعدوان الإسرائيلي في بعض النواحي والعناوين. وكل ذلك يضع أساساً لتفسير منع مصر من تحقيق نجاح في رعايتها الحوار والتشكيك بقدرتها على مساعدة الفلسطينيين في الوحدة والاتفاق على تشكيل حكومة توافق فلسطينية كمدخل وتجسيد لإنهاء الانقسام.

إن هذه الإستراتيجية الإيرانية تلقي بثقلها على حوار الفلسطينيين في القاهرة وتمنع إلى أسباب

أخرى من التوصل سريعاً إلى إنجاز ذي معنى ينسجم مع هدف الحوار. مع أن شروخاً لا بأس بها ظهرت في هذه الإستراتيجية الإيرانية بعد تولي باراك أوباما الحكم في الولايات المتحدة الأميركية واعتماده مبدأ الحوار والمواجهة، بدل المواجهة والضغط في الصراع على الإقليم وعلى المصالح الأميركية الواسعة فيه وإلغاء مصطلح (محور الشر) من السياسة الرسمية الأميركية وإلغاء أي تمييز على أسس غير سياسية بين دولة وأخرى في المنطقة. وأول هذه الشروخ يتمثل في الانفتاح الأميركي على دمشق التي تعد ركناً مهماً في الإستراتيجية الإيرانية. ولا يغير تجديد العقوبات الأميركية على دمشق، أخيراً، من مغزى الانفتاح الأميركي عليها قبل أن تظهر نتائج إيجابية ملموسة في سياسات دمشق الإقليمية وتحويلها قوة دعم للحوار الفلسطيني بهدف إنهاء الانقسام.

جولة الحوار الرابعة التي انتهت في القاهرة بين حركتي (فتح) و(حماس)، أواخر نيسان، لم تحقق أية نتائج إيجابية سوى التقارب في وجهات النظر حيال بعض القضايا، لكن ملفات الخلاف بقيت كما هي، والأقرب إلى الموضوعية أنها زادت، فإضافة إلى الخلاف حول حكومة التوافق الوطني وطبيعة تشكيلها وتركيباتها وبرنامجه، فإن الخلافات تمحورت كما ذكر سابقاً حول ثلاث قضايا هي: توحيد الأجهزة الأمنية، وقانون انتخابات المجلس التشريعي، وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية لضم حركتي (حماس) والجهاد الإسلامي إليها. ومن المشكوك فيه إحراز تقدم في الجولة الخامسة التي

تصادف مع بدء إحياء ذكرى النكبة، مع تراجع الحوار من شكله الجماعي بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية في الجولات السابقة، التي أحرزت في أجوائها خطوات من التقدم لا بأس بها، إذ مدت جسور الثقة بين الطرفين الأساسيين المختلفين، إلى الشكل الثنائي من الحوار بين الجانبين بما يحمله من إقصاء للتنظيمات الأخرى، وبما يعنيه من محاصرة وهيمنة فصائلية على إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين. مع ما يحمله ذلك من إثقال الحوار بقضايا وطنية عامة غير سياسية. بل وتحويلها مع كل الأزمات البنيوية والطارئة والمتجددة بفعل الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية إلى أداة ابتزاز فصائلية للشعب وإدارة حياته اليومية. فضلاً عن الآثار السلبية التي يتركها الانقسام على عموم الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده وعلى أدائه الوطني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

ومع ذلك، فإن الأمل في إمكان تحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام لا يزال حياً لعدة أسباب. أهمها أن مشروع حركة (حماس) للسيطرة على العنوان السياسي الفلسطيني من دون توافق وطني على برنامج سياسي واحد يلبي احتياجات الشعب الفلسطيني يواجه انسداداً إن لم نقل تراجعاً. ولا يحمل للشعب الفلسطيني اليوم أي أمل بتحقيق مكاسب وطنية. وأقصى ما يمكن أن يحققه أن يؤسس لمعارضة تعطل أي حل سياسي ليس إلا. وفي كل الأحوال فإن المعارضة ليست برنامجاً وطنياً. ولا تلبي احتياجات شعب تحت الاحتلال يريد أن يتحرر وأن يتمسك بأرضه ووجوده ومستقبله في إطار إستراتيجية بقاء اقتصادية واجتماعية وسياسية إذا ما فشلت جهود التسوية

الراهنة وفشل التغيير الأميركي في التحول من أفكار إلى سياسات وبرامج عمل لتطبيق خطط السلام المتعددة التي تنص في معظمها على إقامة دولة فلسطينية على أنقاض الاحتلال لا بالتكليف معه. وهذا الشعب الذي يكافح منذ مائة عام تقريباً، لا يجوز أن يفرض عليه استمرار حالة الانقسام وتدمير الذات الوطنية، خصوصاً أن الطريق لإنجاز أهدافه الوطنية لا يزال طويلاً، وهو بحاجة إلى تضحيات كثيرة هائلة، ومسؤولية وطنية عالية حيال التحديات الإسرائيلية. ومحاولات إسرائيل فرض حلول لا تلبي الطموحات الوطنية ولا الأهداف الواقعية لنضاله في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة تكون نازمة لتطوره اللاحق.

إن مراوحة الفصائل الفلسطينية مكانها، حيث الانقسام جغرافياً ووطنياً وعنواناً ومرجعيةً وشرعيةً لن يؤدي إلا إلى إضعاف القضية وإضعاف قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة التحديات والمشاريع الإسرائيلية التي ت طرحها حكومة يمينية متطرفة- برئاسة بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته أفيغدور ليبرمان - تسعى إلى شراكة اقتصادية فقط تحجف بالحقوق السياسية والوطنية للشعب الفلسطيني، ولهذا فإن مواصلة الحوار هو ضرورة تقتضيها المصالح الوطنية العليا للشعب، وهي تقطع الطريق على إيجاد شركاء فلسطينيين للحل الإسرائيلي. من دون أن يعني ذلك إبقاء الحياة الفلسطينية رهينة السياسات الفصائلية. ولهذا فإن مطلب تشكيل حكومة توافق وطني هو المدخل لسد كل الثغرات للحل الإسرائيلي للقضية الفلسطينية. وهو هدف يستحق كل الجهد والحوار والانتظار والأمل.

مستقبل الوساطة التركية في عملية سلام الشرق الأوسط

بشير عبد الفتاح*

السلبية الخطيرة للعدوان الإسرائيلي البربري الأخير على قطاع غزة ، والذي ألقى بظلال من الغيوم على العلاقات الإسرائيلية التركية ، التي كان التفاهم والتقارب اللذين يظلمانها يمثلان ركيزة مهمة من ركائز تلك الوساطة التركية . فما إن هب رئيس الوزراء التركي معنفاً الحكومة الإسرائيلية على ذلك العدوان ومطالباً المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات رادعة في حقها ، مكللاً موقفه الهجومي هذا بانسحاب من منتدى (دافوس) الاقتصادي الأخير احتجاجاً على كلام الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس وممالة مدير الحوار له ، حتى أظلت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب هزة ملحوظة ، تجلت في رفض وزير الخارجية التركية استقبال نظيرته الإسرائيلية وقتها تسببي ليفني ، فضلاً عن اشتعال الحرب

«تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن» ربما تقدم تلك المقولة أبلغ وصف للمآل الذي آل إليه الدور الإقليمي التركي خلال الأشهر القليلة الماضية فيما يخص عملية التسوية السلمية المتعثرة والمستعصية بين الإسرائيليين من جانب وكل من الفلسطينيين والسوريين كل على حدة من جانب آخر . فلقد حاصرت تلك الوساطة حزمة من التحديات الثقال ، ارتبط شطر منها بتطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية ، فيما أتى شطرها الآخر من رحم تفاعلات الداخل التركي القلق وتركيبته المعقدة .

وحينما ينصرف الحديث صوب الشطر الأول من تلك التحديات ، يمكن القول إن جهود الوساطة التركية لم تسلم هي أيضاً من التداعيات

* كاتب صحافي وباحث سياسي بالأهرام

الكلامية بين الجانبين إلى الحد الذي شجع قائد القوات البرية الإسرائيلية آفي مزراحي على ذكر المذابح التي ارتكبتها الدولة العثمانية ضد الأرمن العام ١٩١٥، ملمحاً إلى إمكانية تجميد ما أسماه دعم اللوبي اليهودي من أجل منع تمرير قانون في الكونغرس الأميركي يعترف بالإبادة ضد الأرمن، ومندداً بما أسماه «قمع تركيا للأكراد»، واحتلالها شمال قبرص. وكتخريج منطقي لتلك التوترات المتصاعدة، أعلنت حكومة العدالة والتنمية تأجيل جهود الوساطة التركية في عملية التسوية السلمية بين إسرائيل وكل من سورية والفلسطينيين إلى أجل غير مسمى جراء ما تمخض عنه العدوان الإسرائيلي على غزة من مردودات سلبية على تعاملات إسرائيل على كافة المسارات والأصعدة.

ومن جانبها، كانت الساحة الداخلية التركية حبلت بمنغصات داخلية عديدة لحكومة العدالة والتنمية أثارت جدلاً حامي الوطيس حول شعبيتها وقدرتها على مواصلة دورها الإقليمي، وهي المنغصات التي سبقت إجراء الانتخابات المحلية الأخيرة. فإلى جانب ركائز القوة التي كانت في جعبة حزب العدالة، برزت تحديات عديدة لتلقي بظلالها على موقفه التنافسي في تلك الانتخابات منها: (الفساد، الأزمة الاقتصادية، استياء الأكراد، تراجع شعبية الحزب). وفيما يخص الفساد، يمكن القول إن أهم سمات الانتخابات البلدية هذه المرة، كانت غياب البعد الأيديولوجي عن الحملات

الانتخابية مفسحاً المجال للملفات الفساد، حتى إن الناخب التركي بات يرى في فترة الحملة الانتخابية فرصة مهمة لتسابق الأحزاب فيما بينها لكشف الفساد، وفي حين كانت نزاهة رجالات حزب العدالة وثورتهم على فساد الحكومات التي سبقتهم أحد أبرز مسوغات انحياز الناخب التركي إليهم، بات اليوم بعض مسؤولي الحزب محاصرين باتهامات بالفساد.

وبدورها، نشطت المعارضة التركية، مؤخراً، في التنقيب وكشف النقاب عن تورط بعض قيادات ورموز حزب العدالة الحاكم أو المؤسسات القريبة إليه في عمليات فساد، وشنت حملات قوية اتهمت خلالها أقطاب الحزب الحاكم بالفساد، حيث قدم حزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي المعارض ملفات فساد تؤكد تورط رئيس بلدية إسطنبول (قادر طوب باش) فيها. كذلك نجحت المعارضة خلال الآونة الأخيرة في الإطاحة باثنين من أهم مساعدي رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في الحزب، هما شعبان ديشلي ومير دنغير فرات، بسبب تورطهما، أيضاً، في قضايا فساد. كما كشف النقاب، أخيراً، عن قضية فساد تورطت فيها الحكومة والمعارضة معاً، إذ أقرّ محمد سفيغان نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري بتوسطه لدى أعضاء مجلس بلدية إسطنبول من حزب العدالة والتنمية الحاكم والمعارضة، من أجل تسهيل إقامة مشروع تجاري، ورغم تأكيد سفيغان أنه لم يحصل على المال لقاء ذلك، إلا أنه اعترف

بأن ما قام به مخالف للأعراف السياسية، وبدا واضحاً أنه لولا تعاون أعضاء مجلس البلدية من الحزبين معاً، لما تمت الموافقة على إقرار ذلك المشروع الذي جمع المعارضة والحكومة للمرة الأولى على مصلحة واحدة.

وبدورها، جاءت الأزمة المالية العالمية لتلتهم إنجازات حكومة أردوغان الاقتصادية، فرغم تفنن المسؤولين الأتراك في التقليل من تأثير تلك الأزمة على اقتصاد بلادهم، الذي ستسهم قوته وتنوع مصادر دخله واستناده إلى قاعدة صلبة صناعية وسياحية ومصرفية وإنتاجية علاوة على ما اتخذته الحكومة من إجراءات احترازية لمواجهة الأزمة المالية في سرعة احتواء آثارها، يؤكد محللون اقتصاديون أتراك وعالميون أنه لم ينج أي قطاع اقتصادي في تركيا من براثن تلك الأزمة، خصوصاً قطاع صناعة السيارات، الذي يعتبر الدعامه الرئيسة لاقتصاد البلاد، حيث تراجعت صادرات هذا القطاع في كانون الأول ٢٠٠٨ بنسبة ٤٥.٥٪، بينما شكوا مصنعو السيارات في تركيا مثل (فورد) و(رينو) و(فيات) «البطالة التقنية»، ويتوقع الاقتصاديون أن ينضم ٥٠٠ ألف تركي إلى سوق البطالة في ٢٠٠٩، التي تضم حالياً ٢.٦ مليون عاطل عن العمل.

كذلك، تشكك المعارضة التركية في جدية الإنجازات الاقتصادية المنسوبة لحكومة أردوغان، فالشق الحقيقي منها لا يعدو أن يكون ثمرة لجهود حكومة تورجوت أوزال وإجراءاتها الإصلاحية،

التي لم يقدر لها قطف ثمارها فكانت من نصيب أردوغان. أما الشق الآخر الذي تدعي حكومة العدالة أنه استقرار اقتصادي، فيؤكد خبراء من حزب الشعب الجمهوري أنه وهمي وقصير الأمد؛ ذلك أنه لا يمكن اعتبار زيادة معدلات الاستثمارات الأجنبية دلالة على تحسن في أداء الاقتصاد التركي، حيث تعود تلك الزيادة إلى نسبة الفائدة العالية التي تعطيها الدولة التركية لرؤوس الأموال الوافدة، والتي تبلغ ١٧٪؛ وهو ما يشجع رؤوس الأموال الغربية على التدفق للاستفادة من تلك الفائدة منقطة النظر، غير أن هذه النسبة ستكون سبباً في أزمة اقتصادية مستقبلاً.

ومن جانبهم، بدأ الأكراد رقماً صعباً في هذه الانتخابات، ففي حين نجح حزب العدالة في انتزاع أكبر عدد من أصواتهم في انتخابات ٢٠٠٧ البرلمانية اعتماداً على وعود أطلقها بتوسيع نطاق الحقوق للأقلية الكردية وتحقيق الرخاء الاقتصادي، إلا أنه يتعرض هذه المرة لمنافسة شرسة من الأحزاب الكردية خصوصاً حزب المجتمع الديمقراطي الذي يواجه احتمال صدور حكم قضائي بحله لشبهة علاقة بينه وبين حزب العمال الكردستاني.

وفيما يرى بعض الأكراد أن حزب العدالة هو أفضل الأحزاب التركية في التعاطي مع قضيتهم، خصوصاً أن أردوغان كان قد كسر في العام ٢٠٠٥ المحرمات حينما اعترف بأن تركيا لديها «مشكلة كردية»، كما وافق على إطلاق

التلفاز الحكومي التركي في شهر كانون الثاني الماضي فضائية ناطقة باللغة الكردية استهلهها أردوغان بجملة «حظاً سعيداً» بالكردية، وهو ما أسعد ملايين الأكراد؛ لأنه يعد اعترافاً رسمياً بلغتهم، يتهمة بعض آخر من الأكراد بالمرافعة والتحايل من أجل كسب أصواتهم بينما لا يقدم حلولاً عملية لأزمة تهميشهم والنهوض بالمناطق الكردية التي تغص بالفقر والبطالة والعشوائيات.

كذلك، توالى اتهامات كردية لأردوغان بالتأييد المطلق لسياسة الجيش في التعاطي مع القضية الكردية متخلياً بذلك عن طروحاته السابقة لحل القضية سلمياً، كما تصاعدت، مؤخراً، لهجة أردوغان ضد الأكراد لدرجة جعلت الأوساط الكردية تعتبره عدواً للشعب الكردي، مستشهدين بكلمته التي وجهها إلى حزب المجتمع الديمقراطي الموالي لحزب العمال الكردستاني قبل شهرين والتي قال فيها: «نحن أمة واحدة وبلد واحد ولدينا علم واحد، ومن لا يعجبه ذلك فليس عليه سوى الرحيل». هذا فضلاً عن قيامه بتغيير (مير فرات)، النائب السابق لرئيس حزب العدالة والتنمية، لصالح (عبد القادر اكسو)، المعروف بمواقفه المؤيدة لموقف الجيش تجاه المسألة الكردية رغم كونه كردياً، وهي خطوة اعتبرها ناشطون أكراد مؤشراً على تغير سلبي في سياسة أردوغان إزاء المسألة الكردية.

وأطل هدوء وتيرة المسيرة الإصلاحية لحكومة

العدالة كمعول هدم جديد في شعبية حزب العدالة، حيث يرى مثقفون أترك أن الشعب التركي بات يفتقد أردوغان القديم الذي كان مملوءاً بسعة الصدر وقبول الرأي الآخر والتحدي والإصرار على تنفيذ إصلاحات رأى الناس أنه بدأ يهملها ويتجه بشكل تدريجي إلى موالاة المعسكر العلماني والجيش وتجنب الاصطدام بهما خصوصاً بعد نجاة حزبه من الإغلاق على يد المحكمة الدستورية في تموز الماضي حتى يستمر الحزب، على نحو ما بدا جلياً في شكوى بعض وسائل الإعلام التركية من تقييد حكومي لنشاطاتها، خصوصاً المجموعة الإعلامية التابعة لآيدين دوغان، التي ناشد أردوغان الجماهير مقاطعتها كما فرضت عليها وزارة المالية غرامة تقدر بنصف مليار دولار؛ بحجة تهربها من دفع الضرائب؛ ما دفع بعض النقاد لتشبيهه بالرئيس الأميركي باراك أوباما الذي زين برنامجه الانتخابي بشعار التغيير، لكنه بدأ ينتهج على نحو متدرج نهج سلفه بوش الابن، كما شبهه آخرون أيضاً بالرئيس التركي السابق سليمان ديميريل الذي تولى رئاسة الوزارة سبع مرات قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية في الفترة ما بين أيار ١٩٩٣ حتى أيار ٢٠٠٠، وفي حين تحدث كثيراً عن الإصلاح والتغيير في بداية عهده إلا أنه سرعان ما غدا أسيراً للدولة وتخلي عن برنامجه الإصلاحية حتى تراجعت شعبيته.

وقد كان من شأن تلك التطورات أن تؤثر سلباً على شعبية حزب العدالة قبيل الانتخابات،

فبينما أعلن الحزب رفع سقف التحدي متوخياً الحصول على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات في الانتخابات البلدية المزمعة، إلا أن مؤشرات شتى ظلت تشي بتراجع شعبية الحزب مؤخراً، إذ أظهرت استطلاعات للرأي تراجعها في عدد مهم من المحافظات، داخل الأناضول التركي وكذلك في الجنوب الشرقي حيث الغالبية من الأكراد؛ بسبب استمرار عمليات قصف الجيش التركي لمواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وهو الأمر الذي دفع وزير المواصلات في حكومة أردوغان إلى التصريح بأن حصول الحزب على ٤٠٪ من الأصوات سيكون كافياً، مقارنة بنسبة ٤٧٪ التي حصل عليها في انتخابات تموز ٢٠٠٧، كما تتوقع بعض الأوساط السياسية ألا تتجاوز تلك النسبة حاجز ٣٦٪.

وقد برزت دلائل شتى على تراجع شعبية حزب العدالة خلال الآونة الأخيرة أبرزها: إحجام قسم كبير من الأتراك عن التبرع بأضاحيهم - لمناسبة عيد الأضحى الأخير - لجمعية (دiniz فناري) القريبة إلى الحزب الحاكم، بعد كشف عملية فساد كبيرة قام بها مسؤولو فرع الجمعية في ألمانيا، وأشارت الإحصائيات إلى أن التراجع في التبرع بأضاحي العيد للجمعية بلغ ٧٥٪ ذهبت إلى جمعية (محمد شيك) التابعة للجيش التركي، والتي ضاعفت عدد الأضاحي التي تسلمتها هذه المرة لتكون أكبر جمعية تحصل على التبرعات في هذا العيد بواقع ١٧٠ ألف

أضحى.

كذلك، أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجراه قبيل الانتخابات بأيام مركز أنقرة ميتربول للبحوث الإستراتيجية والاجتماعية تراجعاً شديداً في شعبية أردوغان منذ شهر تموز الماضي، كما توقعت استمرار هذا التراجع خلال الشهور المقبلة؛ ما يهدد بتآكل التأييد الشعبي الواسع الذي يحظى به حزب العدالة والتنمية الحاكم، وأكد الاستطلاع أيضاً؛ أن ثقة الناخبين في حزب العدالة والتنمية الحاكم نفسه بدأت في الانخفاض الأشهر الماضية، ففي أيلول الماضي، كان نحو ٥٠٪ من الأتراك يدعمون الحزب، وهذه النسبة انخفضت إلى نحو ٣٥٪ في تشرين الأول الماضي، ثم واصلت انخفاضها لتصل إلى ٣٢,٦٪، وهي أقل بكثير من الدعم الذي كان الحزب يحظى به في تموز ٢٠٠٧ عندما فاز في الانتخابات التشريعية وحصل على نحو ٤٧٪ من الأصوات. وانطلاقاً من ذلك التراجع في شعبيته، شرع مثقفون أتراك في تحذير أردوغان من تأثير تراجع شعبيته على مستقبل حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يترأسه، مطالبين إياه بالعودة إلى نهجه الإصلاحية القديم المناهية بالحرية والديمقراطية، وعدم موالاة الجيش أو النظام القائم الذي يروونه مضرراً بمصالح تركيا ومستقبل شعبها.

استعادة زمام المبادرة

رغم الضربات التي وجهت إلى حكومة

العدالة والتنمية وما علق بتلك الضربات من تداعيات على الدور الإقليمي البارز والنشط لتلك الحكومة، خصوصاً فيما يتصل بوساطتها في عملية التسوية السلمية بين إسرائيل وأطراف عربية، إلا أنها لم تتوان عن مواجهة التحديات وتطويعها لمصلحتها. ففيما يتصل بالتحديات الإقليمية والدولية والتي تجلّى أبرزها في اهتزاز العلاقات التركية / الإسرائيلية على خلفية العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، نجحت حكومة العدالة في تجاوز الأزمة وإعادة تلك العلاقات إلى سابق عهدها، مستعينةً - ليس فقط بالحرص الإسرائيلي الشديد على الاحتفاظ بدفعها، - بالدعم الأميركي القوي للإبقاء على ذلك الدفع وتعزيزه.

وعلى الصعيد الداخلي، حظيت حكومة العدالة بدفعتين مهمتين أعادت الثقة إليها وأنعشتا دورها الإقليمي وهيأتا الداخل التركي مجدداً لإنجاح الوساطة التي تقوم بها في عملية سلام الشرق الأوسط. أما أولى هاتين الدفعتين فتمثلت في تمكن حزب العدالة من انتزاع فوز غال وثمانين في الانتخابات المحلية التي شهدتها تركيا نهاية شهر آذار الماضي، والتي كانت بمثابة استفتاء جديد على شعبية الحزب وحكومته في وقت بالغ الحساسية ولا سيما بعد أن حاصرتهما تحديات جسام خلال الأشهر القليلة الماضية وضعت شعبيتهما على المحك. وأما الدفعة الثانية فكانت زيارة الرئيس الأميركي أوباما لأنقرة وإعلانه دعمه الكامل لتركيا وتأييده

الملحوظ للدور الإقليمي لحكومة العدالة والتنمية خصوصاً الوساطة التي تقوم بها في عملية التسوية السلمية بين إسرائيل وأطراف عربية.

ففيما يخص الانتخابات المحلية التركية الأخيرة، وتحت وطأة التحديات التي أحاطت بحزب العدالة على مشارفها، هرع أردوغان إلى تكثيف جهوده وخططه على مختلف الأصعدة من أجل استعادة ثقة الناخبين في حزبه وحكومته. فبخصوص الاستياء الكردي، وفي إطار حملته الدعائية قبل الانتخابات البلدية المقبلة، قام أردوغان بزيارة مدينة ديار بكر كبرى مدن جنوب شرقي تركيا وأكثرها كثافة بالأكراد يوم ٢١ شباط الماضي، في مسعى منه لترميم شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم بين صفوف الأكراد؛ توطئة لحصد أكبر عدد ممكن من الأصوات والفوز بالانتخابات. وأعلن أردوغان أن السبيل المثلى للتعاطي مع المسألة الكردية تكمن في التنمية الاقتصادية للأقاليم الكردية ووقف البطالة التي طالما غدت صفوف حزب العمال الكردستاني.

وبعد نجاح أردوغان في سحب ملف التصدي لحزب العمال من الجيش وإسناده لوزارة الداخلية التي كلفت لجنة فنية وضع خطة سياسية متكاملة لحل القضية الكردية من خلال دراسة علمية وحوار يكون الأول من نوعه مع الأطياف السياسية الكردية، عمدت حكومة العدالة إلى تبني خطة للانفتاح على الأكراد؛ بغية دحض

الاتهامات الموجهة لأردوغان بالتراجع عن سياسته الإصلاحية والانفتاحية حيالهم في ظل تحسن علاقته مع قيادة الجيش . وتتضمن الخطة خطوات عملية مثل تخفيف عزلة زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان الذي يقضي عقوبة السجن المؤبد في جزيرة إمرالي ، من خلال نقل ستة سجناء سياسيين أكراد للإقامة معه في سجنه . كذلك ترمي خطة العدالة والتنمية إلى توطيد العلاقات مع أكراد العراق ؛ سعياً إلى كسب دعمهم في الانتخابات المقبلة ، من خلال إقناع قيادات كردية عراقية أن تحت أكراد تركيا على التصويت لحزب العدالة على غرار دعوة الرئيس العراقي جلال طالباني أكراد تركيا قبل أشهر للتعاون مع حكومة الحزب . وبعد أن أقرت خطة حزب العدالة والتنمية إنشاء الفضائية الكردية التي بدأت بثها مطلع العام الجاري ، تضمنت ؛ أيضاً ؛ اعتماد دعاية نفسية موجهة إلى الأكراد ، من خلال تسريبات عبر مقربين منهم فحواها أن مؤسس الدولة مصطفى كمال أتاتورك كان قد وعدهم بحكم ذاتي ، في مقابل تخليهم عن أحلام الانفصال والدولة المستقلة . ورغم إخفاق حزب العدالة في استمالة غالبية الأكراد للتصويت لمصلحته ، إلا أنه استطاع أن يقنع قطاعاً كبيراً من الأكراد بجدارته وحكمة سياسات حكومته .

وفيما يخص أداء الحكومة الاقتصادي وما علق ببعض رجالاتها من اتهامات بالفساد ، أعلن أردوغان قبل أيام من الانتخابات تبني

سياسة جديدة تقوم على الشفافية والمحاسبة ، كما ستعتمد التقشف من قبل الحكومة وقيادات حزب العدالة في محاولة لمواجهة آثار الأزمة المالية ، التي تزامنت مع قرار المحكمة الدستورية خصم نصف المساعدات المالية التي يتلقاها الحزب من الدولة جراء اتهامه بمناهضة العلمانية ، إضافة إلى تقليص حدة الانتقادات الموجهة للحكومة إثر تفاقم الفساد . وتتضمن خطة أردوغان التقشفية ، أيضاً ، الامتناع عن دفع فواتير الهواتف المحمولة لنواب الحزب وكبار العاملين فيه ، وعدم السماح لهم باستخدام سيارات الحزب في تنقلاتهم الخارجية ، فضلاً عن تقديم وجبات الطعام في الحزب ثلاث مرات في اليوم بدلاً من تقديمها كل ساعة .

ويبدو أن مساعي أردوغان قد آتت أكلها ، حيث تمكن حزبه من انتزاع فوز ثمين في الانتخابات المحلية الأخيرة ، حاصداً قرابة ٤٣٪ من البلديات . وهو الفوز الذي من شأنه أن يتيح له تعزيز وجوده في السلطة ومنحه دفعة لمواصلة سياساته الإصلاحية الداخلية خصوصاً ما يطال الدستور التركي من جانب ، كما يدعم دوره الإقليمي ووساطته في عملية سلام الشرق الأوسط من جانب آخر ، ولا سيما أن البلديات تشكل سندا مهماً ، مالياً وسياسياً ، للأحزاب السياسية ، إذ توفر مشاريعها الدعم المالي للشركات المقربة من الحزب ومن خلالها يكون التواصل أفضل وأقرب مع الناخبين ، خصوصاً أنه يتم انتخاب المخاتير ومجالس إدارة البلديات

إضافة إلى رؤساء البلديات الصغيرة والكبيرة مرة واحدة.

أما الدفعة الثانية التي تلقتها حكومة العدالة والتنمية، فتجلت في الاعتراف الأميركي الرسمي والمعلن بالدور الإقليمي التركي وبالوساطة التي تقوم بها أنقرة في عملية سلام الشرق الأوسط، وإعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما من أنقرة دعم بلاده الواضح لهذا الدور وتأييدها لتلك الوساطة على مرأى ومسمع من العالم.

فما كادت تمضي أيام قلائل على تجاوز حكومة حزب العدالة والتنمية للاختبار الصعب المتمثل في الانتخابات المحلية، حتى جاءت زيارة أوباما التاريخية لتركيا والتي صب خلالها إطراءته ودعمه لأنقرة وحكومة العدالة والتنمية توخياً منه لإعادة الدفء إلى علاقات بلاده مع تركيا وإطلاق عملية مصالحة سياسية وحضارية مع العالم الإسلامي.

ففي مسعى منه للتخفيف من وطأة التوتر الذي تمخضت عنه سياسات سلفه بوش الابن، حرص أوباما على إبراز اهتمام بلاده بالعلاقات مع تركيا، التي دعاها إلى تدشين شراكة إستراتيجية تعيد الدفء إلى العلاقات الإستراتيجية المميزة والتاريخية بين البلدين وتساعد على تجسير الفجوة بين الإسلام والغرب، كما جدد دعم بلاده للمساعي التركية الخشنة الرامية إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي مثنياً على الإصلاحات الهائلة التي شهدتها

تركيا على مختلف الصعد، ومسجلاً إعجابه بالتجربة الديمقراطية التركية، التي سمحت بمنح الأكراد مزيداً من الحقوق إلى الحد الذي أتاح إطلاق قناة فضائية ناطقة باللغة الكردية. وفي معرض تأكيده التزام بلاده بالعمل على تسوية الصراع العربي / الإسرائيلي وتمسك إدارته بحل الدولتين، أعلن أوباما تأييد بلاده التام للدور التركي في هذا الخصوص، وهو الأمر الذي يعد اعترافاً أميركياً رسمياً وصريحاً بالوساطة التركية والتزاماً واضحاً بتأييدها. كذلك أشاد أوباما بدور تركيا المتميز في الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان. وفي خطابه الذي ألقاه على هامش فعاليات منتدى حوار الحضارات الذي استضافته مدينة إسطنبول بحضور حوالى ١٥٠٠ شخصية عالمية، عمد أوباما إلى أن يجعل من تلك المدينة التركية التاريخية منبراً يخاطب من خلاله العالم الإسلامي، ويبرز أهمية تركيا كجسر بينه وبين الغرب، حيث ألقى كلمة أكد خلالها أن تركيا تشكل نموذجاً يحتذى به للتلاقي بين الغرب والشرق معتبراً أنها تمثل الركن المسلم في العالم الغربي.

وحرصاً منه على تفعيل ذلك المنحى التصالحي حيال تركيا، أثر أوباما إثلاج صدور الأتراك حينما أبدى دعم بلاده لهم في اثنتين من أشد قضاياهم حساسية وهما الأرمنية والكردية، إذ أكد أنه لن يستخدم تعبير «جريمة تطهير عرقي» لوصف المجازر التي اتهمت بارتكابها الدولة العثمانية ضد الأرمن إبان الحرب العالمية

الأولى، وإن لم يتردد في مناشدة البرلمان التركي مناقشة القضية الأرمنية، كما أبدى تفهماً لجهود أنقرة المستمرة من أجل مناهضة مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

ويبرز اختيار تركيا من قبل الرئيس الأميركي باراك أوباما لتكون أول دولة إسلامية يزورها خلال المائة يوم الأولى لتوليته منصبه رسمياً ويخاطب منها العالم الإسلامي مقدار الأهمية التي يوليها البيت الأبيض للعلاقة مع أنقرة، التي يوقن الأميركيون أنها أصبحت تؤدي دوراً إقليمياً مهماً يمكن لواشنطن التعويل عليه في ظل إستراتيجيتها الجديدة القائمة على توظيف الأدوار الإقليمية المتنامية للقوى الإقليمية بما يخدم المصالح الأميركية حول العالم، إذ يمكن لتركيا لعب دور مهم في محيطها الإقليمي خصوصاً فيما يتصل بالتسوية السلمية للصراع العربي / الإسرائيلي، الذي تتمتع أنقرة بعلاقات طيبة مع أطرافه، مروراً بالخلاف الأميركي / الإيراني رغم إعلان نجاد مؤخراً رفضه الوساطة التركية في هذا الشأن، فضلاً عن تنامي دور أنقرة في إطار المشاركة الأطلسية في أفغانستان وحضورها البارز في المشهد العراقي؛ الأمر الذي حض وزير الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون على التأكيد في مقابلة مع شبكة (سي.أن.أن) التركية قبل زيارة أوباما، على التصريح بأن النموذج التركي قد أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الديمقراطية والحداثة والإسلام يمكنها جميعاً التعايش معاً، مضيفاً إنها تنظر إلى

تركيا كزعيم عالمي بالغ الأهمية. وبقراءة موازية، يمكن الادعاء بأن زيارة أوباما لتركيا وما أمطر به تلك الدولة من إطراءات وأغدق على حكومتها من دعم وتأييد على كافة الأصعدة، إنما جاءت لتعضد من مكانة حكومة حزب العدالة والتنمية، حيث تعد تلك الزيارة التاريخية وما تخللتها من ترضيات أميركية لتركيا بمثابة دفعة قوية لحكومة العدالة والتنمية، التي سيتسنى لها الاستفادة منها في ترميم التصدعات التي أصابت شعبيتها مؤخراً وتدعيم موقعها التنافسي مع خصومها في الداخل من العلمانيين والعسكريين والقوميين المتطرفين وذلك عبر تعزيز موقفها التفاوضي في مواجهة شركائها الأوروبيين، وإضفاء شرعية دولية على الدور الإقليمي الذي تضطلع به في منطقة الشرق الأوسط، والذي شهد تنامياً لافتاً خلال العامين الماضيين، خصوصاً فيما يخص جهود الوساطة في عملية التسوية السلمية بين إسرائيل وكل من سورية والفلسطينيين؛ الأمر الذي من شأنه أن يهيئ الأجواء الدولية والإقليمية وحتى الداخلية في تركيا على نحو لا يجدد الآمال في إمكانية استئناف تلك الوساطة مستقبلاً فحسب وإنما يعظم، أيضاً، من فرص نجاحها.

ويمكن الادعاء بأن ارتفاع سقف التطلعات بخصوص الدور الإقليمي التركي في المرحلة المقبلة يبقى مرتبطاً بالدعم الأميركي المتوقع لهذا الدور؛ خصوصاً فيما يتصل بعملية التسوية السلمية بين إسرائيل وأطراف عربية، وهو

الأمر الذي يجعل هذا الدور عرضةً للتأثر بتغير مستوى هذا الدعم؛ على أثر تطوّر العلاقات الأميركية التركية صعوداً أو هبوطاً، في ظل وجود حزمة من الألغام التي تعترض طريق تلك العلاقات في أكثر من موضع استناداً إلى مسحة الغموض والمراوغة التي تكتنف التعاطي الأميركي مع بعض القضايا التركية.

ففيما يخص القضية الأرمنية، وعلى الرغم من تلافيه وصف ما تعرض له الأرمن على أيدي الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى بالإبادة الجماعية سواء في تركيا أو في تعرضه السنوي لهذه المناسبة يوم ٢٤ نيسان، مبرراً ذلك بحرصه على إفساح المجال لحوار المصالحة الأرمنية - التركية الذي بدأ في تشرين الأول الماضي بزيارة الرئيس التركي عبد الله جول لأرمينيا، أملاً أن يفضي تذويب الجليد بين البلدين إلى إضعاف وشائج التقارب بين أرمينيا وروسيا، يمكن القول إن تعاطي إدارة أوباما مع القضية الأرمنية لا يزال مشوباً بالغموض. فإبان حملته الرئاسية الانتخابية لم يتورع عن إعلان ذلك الوصف في بيان كان قد أصدره بتاريخ ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٨.

وإبان زيارته الأخيرة لتركيا وإلقائه خطاباً من برلمانها، تعمد الإشارة إلى تلك القضية مناشداً إياهم ضرورة التصالح مع الماضي، والاعتراف بقبائحه واستبعاد خيار القوة عند التعاطي مع المشاكل الإثنية، ضارباً أمثلة من الماضي الأميركي في التعامل مع الهنود الحمر والسود

ومآسي العبودية. وشدد أوباما على قوة وثرأ التنوع. وما برح أوباما يتعرض لضغوط هائلة من قبل اللوبي الأرمني في بلاده لحمله على الاعتراف بمذابح الأرمن، إذ حثه أربعة أعضاء في مجلس النواب الأميركي على إصدار بيان قبل يوم الرابع والعشرين من نيسان يعترف بمذابح الأرمن. وتجدر الإشارة إلى أن سياسة واشنطن حيال هذه القضية تكمن في الحرص على إرضاء الأرمن وعدم إغضاب تركيا في الوقت نفسه، إذ سبق وأن دانت هذه المذابح، لكنها لم تصفها رسمياً بأنها عملية إبادة جماعية.

وفيما يخص المسألة الكردية، وبرغم تأكيد أوباما اتهاماته لحزب العمال الكردستاني بممارسة الإرهاب وتفهم واشنطن لمساعي أنقرة تقويض نشاطاته ودعمها لتلك المساعي، طالب تركيا بعدم التردد في الانفتاح على أكرادها. ورغم إشارات بعض الخطوات التركية في هذا السياق إلا أنه اعتبرها غير كافية وطالب بالمزيد. كذلك، التقى أوباما رئيس حزب المجتمع الديمقراطي الكردي، الذي فاز بغالبية بلديات المحافظات الكردية جنوب شرقي البلاد ليرفع رصيده من ٥٦ إلى ٩٨ بلدية على حساب حزب العدالة والتنمية الحاكم، وذلك رغم علم أوباما بموالة ذلك الحزب لحزب العمال الكردستاني ورفض أردوغان الالتقاء بقيادته قبل أن تنعت حزب العمال بالإرهاب. وفيما كان مقرراً لهذا اللقاء أن يستغرق ثلاث دقائق فقط، امتد إلى قرابة عشر دقائق، قدّم خلالها رئيس الحزب

أحمد ترك تصوّر حربه لحلّ القضية الكرديّة في تركيا، شفهيّاً وكتابيّاً، ضمن مذكرة مؤلّفة من ثلاث صفحات، كما زعم ترك أن أوباما وفّر عليه التعريف بنفسه، قائلاً إنه يعرفه وقدم نفسه على أنه صديق للشعب الكردي ويساند نضاله من أجل نيل حقوقه شريطة أن يكون نضاله سلميّاً ديمقراطيّاً وألاً يكون عنيفيّاً عبر الحرب والكفاح المسلّح.

وعلاوة على ما سبق، لاحت في أفق العلاقات التركية الأميركية مجدداً منغصات من شأنها أن تزعزع الثقة المتنامية بين الطرفين، كان من أبرزها : إصرار تركيا على موقفها الراض للطلب الأميركي بإرسال قوات تركية مقاتلة إلى أفغانستان، علاوة على عدم ترحيب الأتراك بدعوة أوباما إياهم لإعادة فتح مدرسة تأهيل الرهبان المسيحية في جزيرة (هيللي أضاً) التركية، ما أعاد إلى أذهان الغرب حساسية أنقرة حيال الأقلية المسيحية في تركيا والتي تشكو الغبن وضياع حقوقها وممتلكاتها. فضلاً عن تحفظ أنقرة على تولّي رئيس الوزراء الدانمركي الأمانة العامة لحلف (الناتو) في آب ٢٠٠٩، رغم أنه يحظى بدعم واشنطن وسائر دول الحلف، بسبب رفضه الاعتذار عن الرسوم الكاريكاتوريّة المسيئة للرسول محمد، والتي نشرتها صحف دانمركية قبل أعوام، متعللاً باحترامه قوانين حرية الصحافة، ولما كانت مهمة (الناتو) ستركز على أفغانستان خلال السنوات القليلة

المقبلة، فقد ارتأى أردوغان أن راسموثين لن يكون الشخص المناسب لقيادة (الناتو) في بلد إسلامي. ورغم أن محللين غربيين يرجعون هذا التحفظ التركي لسبب آخر هو رفض الحكومة الدانمركية طلب نظيرتها التركية وقف بث قناة (روج تي. في) التابعة لحزب العمال الكردستاني لبرامجها من الدانمرك على الرغم من اعتبار أوروبا الحزب منظمة إرهابية.

وبناء عليه، وما بين فرص عديدة متاحة لتنامي الدور الإقليمي التركي عقب زيارة أوباما لأنقرة، وتحديات شتى تعترض طريق ذلك الدور، يظل مستقبله مرتهاً بمدى قدرة الأتراك على تعظيم استفادتهم من الفرص المتاحة وتطويع التحديات المحتملة توطئةً لتجاوزها من جهة، فضلاً عن جدية المسعى الأميركي لدعم هذا الدور وحسن توظيفه من جهة أخرى.

كوميديا الأزمات الفلسطينية

سامي العجرمي*

فالكثير من شعوب العالم مر بتجارب مشابهة أو حتى أسوأ منها، وعلى فترات طويلة سطرها التاريخ بسلبية أحياناً، وروح إيجابية خلاقة وبناءة في أحيان أخرى، ولكنها تبقى في إطار التجربة العملية، التي قد يستفيد من دروسها أولئك الذين كانوا طرفاً فيها، أو أولئك الذين سيدرسونها ويستخلصون العبر منها في أوقات لاحقة، وقد يكتب التاريخ أن الحالة الفلسطينية وصلت إلى مرحلة من النضج والوعي والمسؤولية السياسية، ليكتب: ذات يوم (Never Again)، في كل مكان أريقت فيه قطرة دم فلسطينية على أيدي فلسطينيين.

من الطبيعي أن ينزل المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته نحو هاوية حاجاته الأساسية، وتتقرّم طموحاته في هذه المرحلة إلى مجرد مصالحة «من الممكن أن يحلّ عُقدها أربعة مخاطر يجهلون الكتابة والقراءة»، مع احترامي لكل العُقد طبعاً، ومن الطبيعي، أيضاً، أن يرتكب القادة السياسيون

المضحك المبكي في قراءة الأزمات الفلسطينية الحالية، هو أنها تبدو، أحياناً، في أبسط حالاتها، وتتقرّم لتكون خلافات شخصية أو حزبية داخلية يمكن حلها دون عناء أو جهد، وتبدو، أحياناً أخرى، أكثر تعقيداً من صراعات العالم مجتمعة، وأن كل الحلول المطروحة تبدو غير واقعية وغير قابلة للتنفيذ مهما كان الثمن، فتارةً يكون الحوار وطنياً شاملاً تشارك فيه كافة الفصائل، وتضع خططاً وآليات لاستعادة اللحمة الفلسطينية، وتارةً أخرى يعود الصراع إلى دائرة الثنائية بين فصيلي أزمة بحد ذاتها، وكأن القضية الفلسطينية برمتها ومصير الشعب الفلسطيني مرهونان بشرعية طرف وصلاحيات الآخر.

الخوض في توصيف الحالة الفلسطينية يبدو مخجلاً ومأساوياً في كثير من الأحيان، ولكن المسألة لا تدعو إلى التشاؤم بالحد الأقصى؛ فالتجربة الفلسطينية ليست فريدة من نوعها إلى هذا الحد،

* كاتب وصحافي فلسطيني

وقادة الكفاح المسلح والكفاح غير المسلح كلّ الجرائم بحق أنفسهم أولاً وبحق الشعب الفلسطيني ثانياً، فترسبات الماضي، وتراكمات المراحل التاريخية المختلفة، التي مرّ بها الشعب الفلسطيني عبر تاريخه النضالي الطويل، لا بد أن تقضي إلى مثل هذه الحالة، ومن المؤسف أنها لم تقد في أي وقت مضى إلى حالة المراجعة التاريخية ونقد الذات بأسلوب حضاري، من أجل التوصل إلى وضع مجموعة من الأهداف التي يرجو الفلسطينيون تحقيقها، باختلاف وسائل التحقيق، لكي لا يختلفوا على الأهداف ويتفقوا على طرق الوصول إليها.

على هذا الأساس يمكن القول إن الحالة الفلسطينية وصلت بعد هذا الجهد والعناء والتمن الفادح، إلى مرحلة يمكن فيها طرح كافة المراجعات التاريخية على طاولة الحوار الوطني الشامل، خصوصاً أن الفلسطينيين جربوا طريق الكفاح المسلح على مدار عقود من الزمن، وبكل أسف فشلوا في الصمود على مبدأ «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»، وجربوا طريق المفاوضات مع الكفاح المسلح، وأيضاً خلال هذه المرحلة لم ينجحوا في إبقاء (الثواب الوطنية) حتى حبراً على ورق، وجربوا كذلك طريق المفاوضات وحدها، ولم ينجحوا حتى في الاقتراب من حلم الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي الوقت الذي يعتبر فيه الفلسطينيون (ثوابتهم الوطنية) أمراً محسوماً وحتمية تاريخية؛ وبالتالي لا ضير من إغفال المسألة لبعض الوقت، والالتفات إلى بعض التفاصيل الشيطانية من (اتفاق مكة) إلى (حوار القاهرة)؛ تقوم إسرائيل بإفراغ الثوابت الوطنية من مضمون حتميتها التاريخية بفعل الأمر الواقع على الأرض، ولن يجد الفلسطينيون بعدها (قدساً)

للتفاوض عليها، ولا حدوداً يحتمون خلفها، ولا لاجئين (قدامى) يسعون إلى إعادتهم، بل لاجئون جدد، إما طوعاً نتيجة اليأس والإحباط من تردي الوضع الفلسطيني والحمالات العسكرية الإسرائيلية المتتابة، وإما قسراً نتيجة الممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى طرد فلسطيني الـ ٤٨ من أرضهم، وسلبهم حقهم في المواطنة، وهدم منازلهم، وبناء مستوطنات جديدة حول قراهم لخنقهم ودفعهم للرحيل.

وعندما يعتبر الفلسطينيون قضيتهم حتمية تاريخية، فإن المجتمع الدولي لا يدرك ذلك، وإنما تستوجب المطالبة بالحقوق إسناداً قانونياً وتحالفات إقليمية ودولية قوية، أساسها المصالح المشتركة، وعدم اعتبار القضية حقاً تاريخياً لا يستوجب العمل المضني من أجل ترسيخه، وبالتالي يمكن القول إن الفلسطينيين، بشكل أو بآخر، يساندون إسرائيل في ادعاءاتها بعدم أهلية الشعب الفلسطيني حتى لحكم نفسه بنفسه، والأخطر من ذلك، أن غياب الدور الفلسطيني الفاعل في هذه المرحلة التاريخية الحرجة، يعني انحسار وتراجع القضية الفلسطينية ربما لعشرات السنين، خصوصاً أن الأزمة الاقتصادية العالمية تهدد بزعة واستقرار الكثير من الدول الصناعية الكبرى ذات النفوذ، وحتمية ظهور قوى جديدة، تستوجب الحضور السياسي الفلسطيني بقوة، وعدم دمج المجتمع الدولي الفلسطينيين ضمن محاور غير مجدية.

إسرائيل بتركيتها الحالية لا تسعى إلى حل الدولتين، ومن المنطقي، أحياناً، أن نراقب الوضع الفلسطيني بأعين إسرائيلية، ونطرح الأسئلة كما يطرحونها هم، فلماذا يقدم الإسرائيليون على

التنازل عن الأرض من أجل مجموعات من الناس لا يشكلون وزناً سياسياً ولا أمنياً، لماذا تقدم إسرائيل على حل الدولتين وهي في أوج قوتها، والطرف الآخر في أسوأ حالاته، وكيف يمكن لإسرائيل أن تقبل بخلق واقع جديد في المنطقة يختزل حدودها ومياهها وسيادتها، إلا إذا كان الطرف الآخر قد وصل إلى مرحلة من النضج السياسي والاجتماعي والقانوني، وفهم كيف تدار الصراعات التي يشوبها الخلل في موازين القوى، وشكل بذاته وقدراته وزناً سياسياً وتحالفات إقليمية ودولية تزيل عوائق ذلك الخلل، وتفرض على إسرائيل قبول حل الدولتين والتنازل مرغمةً عن ثوابتها التاريخية المزعومة، وحملها بـ (أرض إسرائيل الكبرى).

إن كثرة الحديث عن حل الدولتين، لا يجعل بالضرورة هذا الحل ممكناً وسهلاً، خصوصاً أن إسرائيل قامت في كل المرات بإفشاله بمبررات يقدمها الفلسطينيون أنفسهم لإسرائيل، وما زالوا أكثر خلافاً مع أنفسهم، من خلافهم مع إسرائيل، أو إدراكهم حدود قوتها وإستراتيجياتها المستقبلية، ومحاولاتها المتواصلة لتفكيك البنية الفلسطينية سياسياً واجتماعياً بكل الوسائل المتاحة والمستحيلة أحياناً، وإسرائيل، أيضاً، لا تغفل المجتمع الدولي، وتصر، دائماً، على استغلال كل ما يمكن استغلاله من أجل خدمة مصالحها، في حين يغفل الفلسطينيون الحاجة للمجتمع الدولي، وإلى وسائل الإعلام، وإلى الترويج لقضيتهم في المحافل الدولية، على أساس أنها مفهومة مسبقاً، وأن الحق الفلسطيني التاريخي لا يمكن إلغاؤه ولا بكل الحجج الإسرائيلية الباطلة، في حين نسوا أن إسرائيل استطاعت بكل أسف بناء دولة قوية ومستقرة في حدود زمنية قصيرة جداً،

دولة دفاعية بقوة ردع نووية، دولة لا حق تاريخياً لها في الوجود، ولكنها أصبحت أمراً واقعاً جاثماً في قلب الأمة العربية.

الحالة الفلسطينية بحاجة إلى إعادة هيكلة وتركيب، على أسس مختلفة عن الوضع السابق، تسمح بإعادة تأهيل سريعة ومتزنة، ولا يجوز - في الوقت الراهن - الحديث عن مصالحة وطنية على أسس يشوبها الخلل البنوي، وإذا كانت المصالحة الوطنية هدفاً يسعى الفلسطينيون إلى تحقيقه، وإنهاء حالة الانقسام، فالمؤكد أن هذه المصالحة ستكون هشة وغير مستقرة، وأن مخلفاتها وتداعياتها ستبقى حاضرة في الأذهان؛ لكونها لم تعالج جذور الأزمة الحقيقية، وأن النظام السياسي الفلسطيني بحاجة إلى إعادة تركيب، وإعادة صياغة مؤسساته السيادية، بحيث لا تتكرر مثل تلك المواجهات، وأن المنظومة الدفاعية والهجومية الصاروخية الفلسطينية، أي (المقاومة) و(سلاح المقاومة)، بحاجة إلى إعادة نظر موضوعية، وإعادة الأهلية والصلاحيات للمنظومة الحقوق المدنية والسياسية، وإلا فإن حوارات القاهرة المتكررة لن تفضي إلى نتيجة مقدسة.

لقد وضع المتحاورون في القاهرة مجموعة من الأعباء لا يمكن للحوار الاقتراب منها، كمن يضع مسبقاً شروط فشل الحوار، وخصوصاً إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، إن منظمة التحرير بحاجة لتفعيل، وكان العقد الأخير يشكل مساراً لا تراجع فيه بخصوص المنظمة وعملها ومؤسساتها، وأصبحت السلطة الفلسطينية - بمعايير مختلفة - هي المهيمن وصاحبة القول في السياسة الفلسطينية، وهذا التناقض يجعل من المستحيل في

الوضع الراهن اشتراط إعادة تفعيل المنظمة لإنجاح الحوار والمصالحة، وكان بالإمكان إرجاء مسألة المنظمة إلى وقت يكون فيه الفلسطينيون موحدين، ويتمتعون بروح عالية من الوفاق والتآخي، ليتمكنوا من إجراء أية انتخابات على أسس ديمقراطية، وبالتالي من الضروري إرجاء كافة العراقيل الثقيلة لمراحل متقدمة.

وطالما أن الوضع الفلسطيني دخل إلى مرحلة النفق المظلم، وهي مرحلة لا شك في أنها صعبة ومؤذية، وتحتاج إلى وقت كبير وجهود متضافرة، إلا أن هذا النفق لا بد أن يفضي في النهاية إلى النور، وأن كل الحالات التاريخية الشاذة لم تدم إلى الأبد، وأن الخروج منها، يعني بالضرورة أن أطراف الصراع قد وصلت إلى مرحلة استخلاص العبر ودراسة النتائج، وأن هذه التجربة الغنية بالمشاحنات والعنف وغياب الحريات لا بد أن تقود إلى ترسيخ نظام مستقبلي أفضل، بحيث يعتمد الوصول إلى النتائج المرجوة، على قدرة الفلسطينيين على إظهار القدر الكافي من المسؤولية الوطنية، واستيعاب التحديات الجسيمة والمخاطر الكارثية التي تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته، وهو المحدد للفترة الزمنية التي تحتاجها الحالة الفلسطينية للخروج من النفق المظلم.

أساس التوتر في الحالة الفلسطينية الحالية، يكمن في رغبة إسرائيل في تعزيز وترسيخ الأزمة، وقد خلق الفلسطينيون أنفسهم مبررات العبث الإسرائيلي بالحالة الفلسطينية، ونعود ونذكر بأن إسرائيل فتحت باب المفاوضات السرية والعلنية في ملف الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليت، في ذروة محادثات المصالحة الفلسطينية في القاهرة، والسؤال هنا: هل تريد إسرائيل بالفعل إنهاء ملف

جلعاد شاليت؟ وهل ترغب في استعادته في الوقت الراهن مهما كان الثمن؟ وهل هناك في مذكرات التاريخ الإسرائيلي أية سابقة توحى بأن إسرائيل تفاوض على جنودها الأسرى في الأراضي المحتلة العام ٦٧؟؟ ورغم أن الإجابة تبدو واضحة للجميع، وأن تجربة الفلسطينيين في أسر جنود إسرائيليين داخل الأراضي المحتلة العام ٦٧، وعلى مدار عقود الصراع من أجل إبرام صفقات تبادل أسرى، انتهت بحلول عسكرية فقط أفضت في غالبيتها إلى قيام إسرائيل بقتل جنودها الأسرى، حتى لو خاضت إسرائيل مفاوضات لإطلاق سراحهم.

وبسبب التداخل الجغرافي الكبير بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن إسرائيل وضعت ضمن إستراتيجيات إدارة الصراع، عدم قبول مبدأ تبادل الأسرى داخل حدود فلسطين التاريخية، وذلك بالطبع من أجل انتزاع أية رغبة فلسطينية مستقبلية في أسر أو اختطاف إسرائيليين، وإرغام الفلسطينيين على استيعاب عدم جدوى تلك العمليات، وعليه يجب أن يفهم الفلسطينيون أن إسرائيل تستخدم مسألة وجود الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت في غزة أشع استخدام، فمن جهة تلعب إسرائيل على وتر التناقضات الفلسطينية، وتزيد من حجم الخلاف الفلسطيني الداخلي، وعلى سبيل المثال، تعمل على تأجيج الخلاف الفلسطيني الداخلي بإطلاق سراح مئات الأسرى الفلسطينيين دون أي مقابل للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، في حين تحاور حماس على صفقة تبادل الأسرى وتقوم بإفشالها في ذروتها، ومن جهة ثانية تدمر إسرائيل مقومات صمود الشعب الفلسطيني ورموز سيادته على الأرض وتدفع الشباب إلى الإحباط واليأس

والرغبة في الرحيل .

في اعتقادي أن الأزمة الفلسطينية الحقيقية والجوهرية، تكمن في غياب (الثقافة السياسية)، ويمكن في بعض الأحيان إيجاد مبررات غياب مثل هذه الثقافة، وهي أن البنية السياسية الفلسطينية سواء قبل ١٩٩٤، أو ما بعدها من اتفاقيات مرحلية وحياة مرحلية مأزومة، لم تكن في وضع استقرار سياسي يتيح بناء المؤسسات السياسية والمجتمعية والحزبية على أسس سليمة، وأن مسألة بناء الكيانية الفلسطينية في كافة مراحلها، لم تصل إلى حد البيئة الصحية الملائمة للنشأة الطبيعية، وفي المقابل يمكن هدم وإزالة كافة المبررات، والقول إن التجربة الفلسطينية - الغنية بما يكفي من طاقات ومفكرين وأحداث وإشكاليات وحروب وصراعات داخلية - من شأنها أن تبني وتشكل أفضل ثقافة سياسية على أسس ديمقراطية رغم وجود الاحتلال وسياساته الفوقية، وأن تعليق العيوب على شماعة الاحتلال أمر لا بد أن يتخلص الفلسطينيون منه، والبدء بالتفكير بموضوعة أكثر.

على الرغم من ذلك، لا بد من جلد الذات والتطرق إلى مسألة غاية في الأهمية، وهي أن الحالة السياسية الفلسطينية تجيد الانقسام، ولا تجيد الاندماج والتقارب، تجيد فن خلق التوتر والقطيعة، ولا تجيد فن المصالحة الوطنية أو حتى الحزبية الداخلية، تنسجم مع نفي الآخر ولا تعترف بقبول الآخر، وأشعر، أحياناً، بالحسرة، عندما أتابع كيف تم اندماج حزب (شعب واحد) برئاسة عمير بيرتس، وحزب (العمل) التاريخي في إسرائيل، وأن الانتخابات التمهيدية التي جاءت مباشرة بعد هذا الاندماج أفضت إلى انتخاب عمير بيرتس

رئيساً لحزب العمل، وكان حزب العمل برئاسة إيهود باراك في تلك الفترة والذي شكّل الحكومة الإسرائيلية التي قامت بتنفيذ عملية الانسحاب من جنوب لبنان، وعمير بيرتس لا يمتلك إلا عضوين في الكنيست، ولكن الثقافة السياسية السائدة تسمح بتجاوز الشكليات الشخصية البسيطة، وتنظر إلى المصالح العامة أكثر منها إلى المصالح الشخصية، مع أن عمير بيرتس كان أسوأ الشخصيات التي قادت حزب العمل في العقود الأخيرة.

غياب الثقافة السياسية، خصوصاً في هذه المرحلة بالذات، أصبح ثقلاً لا يمكن تحمله، فمن جهة، يدفع الجمهور الفلسطيني إلى فقدان الثقة بالنخب السياسية والحياة السياسية برمتها، وقد يؤدي إلى غياب روح المشاركة السياسية بكل أشكالها في السنوات المقبلة، ومن جهة ثانية وهو الأخطر، غياب الطرف الفلسطيني عن دائرة الفعل السياسي، وتحويله إلى مفعول به نكرة عاجز، في ظل تحولات دولية وإقليمية خطيرة، تلعب فيها إسرائيل وأميركا الدور الأبرز، وقد تفرض على الفلسطينيين حلول لا ترتقي إلى أدنى مستويات الطموح الفلسطيني، فهل سيصل الفلسطينيون يوماً إلى مرحلة إنتاج ثقافة سياسية يُحتذى بها وتكون محل غيرة في الوطن العربي نظراً لمأساتهم المتواصلة تحت الاحتلال، أم أنهم سيفقدون القدرة على حساب نكباتهم المتتالية التي خلقوا جزءاً كبيراً منها بأيديهم؟.

الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون؟

المشاركون:

أدار الندوة: د. عاطف أبو سيف

عن حركة (فتح): عضو مجلسها الثوري إبراهيم أبو النجا (أبو وائل)
عن حركة (حماس): الناطق باسمها الدكتور صلاح البردويل
عن الجبهة الديمقراطية: عضو مكتبها السياسي صالح زيدان
عن الجبهة الشعبية: عضو لجنتها المركزية كايد الغول
عن الجهاد الإسلامي: عضو قيادتها السياسية الشيخ خالد البطش

طاولة واحدة؛ لتحوارهم في هذه القضايا، ماذا قالوا وماذا يقصدون من مواقفهم وإلى أين هم ذاهبون؟ لكن تعذر جمعهم إلى طاولة واحدة؛ بسبب الوضع بين (فتح) و(حماس) في غزة؛ وما قالته لنا (فتح) من مضايقات تعرضت لها قيادتها في قطاع غزة عند عودتها من اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر السادس. لذا رأيت سياسات أن تحاور الفصائل المشاركة وتطرح عليها الأسئلة والاستفسارات وترمي إليها موقف التنظيمات المختلفة في عملية تحاورية أخذت في بعض المرات أكثر من جولة.

وبصدر مفتوح ونقاش ثري استجابت الأطراف لذلك، وقدمت - بصراحة - مواقفها وناقشتها بانفتاح مع رئيس تحرير سياسات الدكتور عاطف أبو سيف.

توجهت سياسات إلى كل من: حركة (فتح)

صار الحوار الوطني الهَمَّ الأساسي للشعب الفلسطيني وثنَّيه السياسية، بوصفه الطريق الأمثل لإنهاء حالة الانقسام، وإعادة ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني، وإعادة اللحمة للوطن والشعب، وتوحيد طاقاته. والحوار الذي بدأ في شباط الماضي، مستمر ولم يفلح بعد أربع جولات - وخامسة تجري مع صدور هذا العدد من سياسات - في التوصل إلى حلول تنهي الانقسام وتعيد مكوّنات النظام السياسي الفلسطيني إلى وضعها الطبيعي، وصار المتابع يتخيّل أن الخلاف أكبر من الاتفاق.

تركّز الحوار الوطني على خمس قضايا أساسية: (المصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة توافق، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وتفعيل منظمة التحرير وتطويرها، وبناء الأجهزة الأمنية).

أرادت سياسات أن تجمع أركان الحوار حول

وحركة (حماس) والجبهة الشعبية وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الديمقراطية، وسألت ممثليها في الحوار الوطني حول مواقفها. تحدث لسياسات عن حركة (فتح) عضو مجلسها الثوري إبراهيم أبو النجا (أبو وائل) وعن حركة (حماس) الناطق باسمها الدكتور صلاح البردويل، وعن الجبهة الديمقراطية عضو مكتبها السياسي صالح زيدان، وعن الجبهة الشعبية عضو لجنتها المركزية كايد الغول، وعن الجهاد الإسلامي عضو قيادتها السياسية الشيخ خالد البطش، وجميعهم شاركوا عن فصائلهم في جلسات الحوار في اللجان المختلفة.

المصالحة الوطنية

عاطف: تقول (فتح) إنها الأكثر تضرراً مما حدث وإن عناصرها وقياداتها وممتلكاتها تضررت؛ وبالتالي فإنها الطرف الذي يجب أن يبدي تصلباً في لجنة المصالحة، أبو وائل، أنت كنت تمثل الحركة في لجنة المصالحة وتفاجأ الجميع بأن (فتح) تعاطت بسهولة وقدمت كثيراً لتسهيل عمل اللجنة.

أبو وائل: أولاً، اللجان الخمس شُكلت - وأنا أؤكد لك - برغبة ونصيحة من حركة (فتح). كان من المقرر أن تكون هناك لجنة واحدة، وعندما سمعت ذلك؛ قلت هذا لن يكون لصالح نجاح الحوار، ومن هنا لا بد من وجود عدة لجان تتناول القضايا الأساسية، فتعهد أشقاؤنا المصريون بهذه التوصية وشكلوا لجاناً خمساً وهناك لجنة سادسة وهي لجنة الإشراف التي تحال إليها القضايا الكبيرة. كما قلت أنت، نحن قدمنا كثيراً في هذا

المجال. أول لجنة أنجزت عملها هي لجنة المصالحة الوطنية وعملها حساس جداً؛ لماذا؛ لأنها ستتناول كل الأضرار وكل ما لحق بالناس وكل القضايا الشائكة، وبالتالي نحن حرصنا على أن نجد لها حلولاً علماً تكون دافعاً لبقية اللجان حتى تسرع في عملها، ولا سيما أنها تتعلق بالمرحلة الانتقالية، أي أن عمل اللجان الأخرى يتعلق بالمرحلة الانتقالية، باستثناء المصالحة التي تستمر لسنوات، ووضعنا لها هيكلية حتى في بقية المناطق وسميت (اللجنة الوطنية العليا للمصالحة الوطنية)، على أن تشكل لها لجان في المحافظات كافة.

عاطف: حتى في الضفة الغربية؟

أبو وائل: نعم، حرصاً منا على أن نعالج كل شيء مهما كان صغيراً ومهما كبر؛ حتى لا يقال إن اللجنة يقتصر عملها فقط على قطاع غزة، حتى لا يقول أحد إننا نظرنا إلى الموضوع من زاوية خاصة أو لم نعطه حقه، واعتبرت أن ذلك يشكل إنجازاً كبيراً؛ لعل الآخرين يسارعون إلى ذلك، وجدنا أن القضية معكوسة، تقدمنا في لجنة المصالحة وتعطلت الحوارات واللجان، وتعطل العمل كله عند هذه الكلمة أو تلك، عند هذه الفقرة أو تلك، عند هذه العبارة أو تلك، مما أساء إلينا عند الجميع، الكل كان ينظر إلى الحوارات الفلسطينية، وكانت هذه منطلقات من خلالها سيحكم علينا العالم، وصدقاً فإن أشقاءنا المصريين لعبوا دوراً كبيراً وأعدوا كل شيء ولم ييخلوا بشيء على الإطلاق في سبيل إنجاح عمل هذه اللجان، وقدموا لنا رؤى تساعدنا، والفصائل كانت أعدت أوراقاً، ونحن ذهبنا من هنا متفقين على رؤى معينة، ولم

يخطر على بالنا أن هذه اللجان ستأخذ وقتاً أكثر مما هو محدد لها في تلك الجولة، وهي الجولة الأولى التي كنا نعتبرها جولة نهائية وحاسمة، وأنها ستتكلل باتفاق وحضور عربي كبير إلى غير ذلك. لذلك وللأسف الشديد وجدنا أن القضايا الخلافية لا يمكن أن تطرح بالنظر إلى المأساة التي يعيشها شعبنا، وبالنظر إلى القضية واستحقاقاتها، وبالنظر إلى ما تتطلبه حالتنا الفلسطينية، وجدنا أننا لسنا بمستوى ولم نرتق حقيقة إلى داخل الحوار.

عاطف: ماذا عن (حماس)؟

صلاح البردويل: لا بد أن نؤكد أن حركة (حماس) لديها إرادة كاملة للوصول إلى اتفاق وأنها تعتبر الحوار عملية إستراتيجية وليست تكتيكية لتحصيل نتائج هنا وأن الهدف الرئيس من وراء هذا الحوار هو إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني وتحشيد قوة الشعب الفلسطيني وقواه الحية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وكل إجراءاته على الأرض، (حماس)، أيضاً، من ناحية مبدئية وجوهرية لا تريد لهذا الحوار أن ينحرف لتلبية مطالب خارجية، وإنما تريد لهذا الحوار أن يكون عملية توصلنا إلى تحقيق أهدافنا الوطنية، (حماس) تدرك، أيضاً، في ثنايا هذا الحوار أنها تحاور طرفاً فلسطينياً إذا لم نقل إنه ملتزم نقول إنه متورط باتفاقيات مع العدو الصهيوني وإنه ليس من السهل أن يتملص منها؛ نظراً لأن وجوده مرتبط بها؛ لذلك هي لا تريد أن تصل إلى طريق مسدود وإنما تريد أن تصل عبر بوابات مختلفة وعبر بدائل مختلفة إلى حل يحمي هذا الطرف الفلسطيني من أن يقع تحت ضغط

كبير جداً ينهي وجوده ومن طرف آخر يحمي الثوابت الوطنية الفلسطينية من أن تنهار مرة واحدة تحت ضغط خارجي. بخصوص ملف المصالحة الوطنية، تم الاتفاق على كل عناصرها، لا مانع من إنشاء صندوق وطني فلسطيني (للتعويضات) ومن أن تقدم التعويضات بآليات محددة، وتم الاتفاق على تفاصيلها، لكن المشكلة هي أنه لا يمكن أن تنفذ بنداً أو ملفاً دون الآخر.

كايد الغول: أعتقد بأننا قد توصلنا في الحوار إلى حلول في لجنة المصالحة، برأينا هذا موضوع في غاية الأهمية ويحتاج إلى جهد متكامل شعبي ورسمي، بحيث نعالج معالجة شاملة كل ما ترتب على حالة الانقسام، وفي الوقت نفسه فإن من مارس عمليات تعدد أدت إلى القتل المتعمد أو الإصابة المتعمدة يجب أن يعالج وفق القانون أو تقديم حلول وطنية تحول دون سفك المزيد من الدماء.

خالد البطش: نحن في الجهاد الإسلامي نتمسك بمبدأ الحوار الوطني الشامل؛ لإنهاء الانقسام الداخلي الذي ضرب ساحتنا الفلسطينية الداخلية منذ قرابة العامين، بالتالي كان موقف الحركة من الحوار الذي انطلق في القاهرة في ٢٦ شباط من هذا العام هو تسهيل مهمات هذا الحوار وعدم وضع عراقيل والحرص الشديد على الوصول بالحوار إلى المصالحة الوطنية التي تنهي عذابات الشعب الفلسطيني وتنتهي هذا التعسف الجائر بأبناء شعبنا، ولذلك موقف حركة الجهاد الإسلامي من القضايا الخمس الرئيسة على طاولة الحوار قدمناه في الحوار الوطني لتسهيل مهمته.

بخصوص موضوع المصالحة الوطنية، كان موقفنا واضحاً نحن مع المصالحة ومع إعطاء الناس حقوقهم ومع إنصاف الآخرين ومع تقديم كامل العون والمساعدة لأهالي الضحايا وللناس الذين تضرروا نتيجة لهذا الانقسام. ثانياً، الانتخابات، حركة الجهاد الإسلامي، أيضاً، كانت حاضرة وموقفنا كان في جميع القضايا التي نوقشت في لجنة الانتخابات هو أن الجميع اتفق على إنجاز موضوع محكمة الانتخابات وموضوع مجلس القضاء والقضاء الأعلى وأيضاً المدة الرئاسية للرئيس أبو مازن وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني فيما لا يتجاوز ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠، أما فيما يتعلق بالنظام الانتخابي - والذي لا يزال عالقاً - فإن حركة الجهاد الإسلامي أعلنت موقفاً واضحاً وهو أنها مع التمثيل النسبي الكامل ورفض النظام المختلط مع وجود نسبة حسم يتم التوافق حولها؛ وبالتالي هذا كان موقفنا بالنسبة للانتخابات وهذا ما قدمناه للفصائل وما قلناه لـ (فتح) و (حماس) حتى في الجلسات الانفرادية من أننا نعتقد بأن التمثيل النسبي يمثل حلاً للجميع وإنصافاً للجميع، التمثيل النسبي الكامل هو لك وعليك، لذلك يجب أن نقبل هذه الفكرة.

عاطف: أبو وائل قال إننا تقدمنا في ملف المصالحة على أمل أن تتقدم (حماس) في قضايا مثل الانتخابات أو منظمة التحرير.

صلاح البردويل: لا لا، المصالحة هي رغبة من الطرفين، لا تنس أن المجتمع الفلسطيني ضاغط. أنت لا تحتمل التفكك في النسيج الاجتماعي ولا

تحتمل أن يبقى جارك له عليك دم والجروح الوطنية هي حالة فرضت على المجتمع الفلسطيني فرضاً استثنائياً، ولا يعقل أن نبقي في حالة الخصومات، وأعتقد بأن جبر الجروح تأسيس لحالة من الانسجام والسلم المجتمعي ومصلحة للجميع.

عاطف: ما الذي تم الاتفاق عليه؟

البردويل: تم الاتفاق على تشكيل الصندوق، وإيجاد آلية لتعويض الناس الذين تضرروا من هذه الحرب وأن يشارك القضاء والشرع والقانون في إحقاق الحقوق.

عاطف: ما الذي تم إنجازه تحديداً أخ أبو وائل؟

أبو وائل: استعرضنا ما حدث على الساحة الفلسطينية

عاطف: سردتم التاريخ وما حصل فيه؟

أبو وائل: كل ما حدث، من أفراد ومجموعات ومبان وقتلى وأضرار وجرحى، من قتل حصل أثناء الاشتباكات ولم تعرف الجهة التي قامت بالقتل، هذا الكل مسؤول عنه، تقوم السلطة أو تقوم الحكومة بمعالجة قضيته، القضية الأخرى من قتل مع سبق الإصرار والترصد من أشخاص معروفين، لا بد أن يأخذ القضاء مجراه، من قتل بإيحاء وإيعاز وتأثير وعلانية، على الفصيل أن يتحمل مسؤولية تسوية الوضع مع ذويه. قلنا نريد أموالاً من أجل دفع الديات ودفع التعويضات، وقررنا تشكيل صندوق وطني يمول عربياً أو من أية جهات أخرى تمويلها ليس مشروطاً، أكدنا ذلك. قلنا إن اللجنة يجب أن تكون لها لجان أخرى في المحافظات وفيها رجال دين ورجال

إصلاح وشخصيات مستقلة وشخصيات اعتبارية وعلماء، من أجل أن نبحث في كل قضية حدثت، وهذه اللجان تستقبل كل الحالات التي حدثت والأضرار التي حدثت وتقوم بالتالي بوضع برامج لها من أجل عملية التعويض النهائي وما يترتب على ذلك؛ تخوفاً من عمليات الثأر؛ فشعبنا يؤمن بالثأر، بالتالي علينا أن ننتبه إلى تداعيات ما حدث مجتمعياً، كان لابد أن نشارك جميعاً من خلال هذه اللجان الموسعة في إنهاء الإشكالية إنهاءً نهائياً حتى تصبح لدينا مصالح وطنية لها آليات ومواثيق. وهناك ميثاق شرف يحدد أن الدم الفلسطيني خط أحمر وأن الوحدة ضرورة فلسطينية بالأساس وأن الحوار الوطني هو الأساس وأنه لا يجوز على الإطلاق ومن المحرمات أن تمتد اليد الفلسطينية لتقتل فلسطينياً، يمنع ويحرم تماماً تكميم الأفواه أو منع الحريات، كما أن التظاهر حق طبيعي في حدود القانون، والقانون يجب أن يعالج القضايا كافة. بكلمة أخرى ناقشنا كل ما يخطر على بال أحد من أجل أن نعيد اللحمة إلى شعبنا، وتم ضعه في ميثاق الشرف الذي كنا بصدد الإعلان عنه في الاجتماع الموسع الذي سيتمخض عن اللقاءات كافة.

عاطف: لكن ذلك لم يحصل؟

أبو وائل: مما يؤسف له.

الحكومة

عاطف: رفيق صالح، ماذا قالت الجبهة الديمقراطية بخصوص الحكومة؟

صالح زيدان: نحن نعتبر أن موضوع الحكومة

يمكن الوصول إلى حل فيما يخصه والخروج من المأزق؛ باحترام والتزام وتمسك حركة (حماس) بالالتزامات السابقة وحركة (فتح) كذلك، من خلال صيغة تتماشى وتتمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية من ناحية، ومن الممكن أن تكون مقبولة من المجتمع الدولي من ناحية أخرى، صيغة في برنامج الحكومة المقبلة تقوم على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، هذا يفتح الطريق لحل موضوع البرنامج حتى ندخل في حكومة توافق وطني انتقالية ضمن المهمات التي حددت لهذه الحكومة في الحوارات الشاملة، بمعنى هذه الحكومة مهماتها فك الحصار وإعادة إعمار قطاع غزة وإعادة الوحدة للمؤسسات بين الضفة وغزة بما في ذلك إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية وطنية، وأيضاً، التحضير والإشراف على الانتخابات الرئاسية والتشريعية قبل ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠ حيث تنتهي فترة الحكومة الانتقالية مع إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

عاطف: إذا كانت الحكومة الفلسطينية محصورة

مهامها، فلماذا هذا النقاش؟

صالح زيدان: علينا النظر إلى الحكومة باعتبارها - كما تم التوافق عليه في حوار القاهرة - حكومة توافق وطني انتقالية مؤقتة وتم التوافق، أساساً، على إجراء انتخابات قبل ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠، فلا تحتاج الحكومة إلى هذا التصلب أو العناد للوصول إلى شيء مشترك يمكن من تشكيل هذه الحكومة، لكن كما ذكرت يبدو أن الأمور أعمق من ذلك بما له علاقة بالمصالح الفئوية والأوضاع الإقليمية، لأننا لو أخذنا ما جرى في اتفاق الدوحة

بخصوص لبنان كنا نأمل أن يكون الوضع العربي موافقاً لنا وأن يتواصل الحوار الفلسطيني حتى نصل إلى حل، وألاً يستمر الحوار الفلسطيني إلى ما لا نهاية، يجب أن نصل إلى نتيجة لأن هذا أمر غير صحي.

عاطف: الكل يقول إن موضوع الحكومة هو العقبة الأساسية، هل ترى حركة (فتح) ذلك؟

أبو وائل: لا أدري لماذا يقال عنها العقبة الأساسية، ولا سيما أن مهامها معروفة ومعروفة مدتها، مهامها كبيرة وثقيلة ومدتها قصيرة، عليها أن تشكل وأن تستقطب الدعم الخارجي لإعادة الإعمار. الحكومة معنية بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية على قواعد مهنية، الحكومة معنية بالتحضير والإعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية، أين المشكلة في ذلك؟ هذا يتطلب أن تكون متوافقاً عليها، ونحن لا نطرح أن تكون حركة (فتح) في الحكومة، قلنا لتتفق عليها أن تكون من أشخاص يضطلعون بهذه المهام ويكونون مقبولين عند العالم، العالم الذي يريد أن يعطيك لباساً ومنحاً وأموالاً يقول لك عليك أن تحترمنا، علينا أن نحترم هذا العالم، لا يعني هذا أنها شروط علينا.

عاطف: (حماس) تقول إن (فتح) تقول لها إن عليها أن تعترف بإسرائيل وأن تعترف بشروط (الرباعية)...؟

أبو وائل: والله هذا ليس بصحيح، أولاً، هذا للأسف الشديد كلام، لماذا ندخل في هذه التفاصيل، لماذا نضع أنفسنا في دوامة ونلبس أنفسنا ثياباً ليست لنا ولا نريدها؟ ولماذا نقول بعضنا أقوالاً ليست صحيحة؟ هذه الحكومة التي

تقول إنني ملتزمة بما التزمت به منظمة التحرير، ليس مطلوباً منها أن تعترف وليس مطروحاً عليها أن تعترف أي فصيل بإسرائيل، (فتح) لم تعترف بإسرائيل وكيف تقبل على نفسها أن تقبل بقية الفصائل أو تجبر بقية الفصائل على الاعتراف، نحن برنامجنا واضح، نحن ذاهبون إلى المؤتمر السادس على البرنامج نفسه، فكيف يمكن أن نقول شيئاً أو نقول ما لم نقله ولا نقبل أن يفرض علينا ولا نقبل أن نفرض على الآخرين شيئاً. هذه الحكومة يجب ألا يتوقف تشكيلها على كلمة أو عبارة ونعقد الأمور كما فعل اليهود ببقرة موسى: ما لونها وما عمرها وما شكلها إلى ذلك. لماذا؟ العالم يقول نريد حكومة تستقبل المال، ونحن نريد أن تكون لها مهام فعلية، لماذا نتوقف كثيراً ونبدأ نبحث عن المحاصصة وعن حجمنا في هذه الوزارة أو تلك الوزارة؟ لم نطرح نحن المحاصصة ولم نطرح حجماً ولم نقل إننا نريد أن نكون ممثلين في هذه الحكومة، كل من يتحدث غير ذلك هو متجن على موقف الحركة، والفصائل شاهدة على ذلك.

عاطف: المتابع للشأن الفلسطيني يرى أن حركة (فتح) والرئيس أبو مازن يعلنان أنهما في طور تشكيل حكومة جديدة، و(حماس) زادت عدد وزرائها، وبصراحة لو أن متابعاً خارجياً يرى ذلك فإنه سيقول إن الطرفين لا يريدان حواراً. لماذا الحديث عن حكومة جديدة؟؟

أبو وائل: هذه هي المشكلة. هذه نتائج، عندما ذهب الدكتور سلام فياض وقدم استقالته للرئيس ليؤكد له أنه يضع نفسه تحت تصرفه لإنجاح الحوار

الأمر معقداً إلى هذه الدرجة؟

صلاح البردويل: (حماس) وافقت على حكومة وفاق فلسطيني، نحن نؤكد أن الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة هما الوسيلة المثلى لاستمرار الحياة السياسية الفلسطينية وأن ما حدث في قطاع غزة أو ما حدث في فلسطين بعد الانتخابات الفلسطينية من ضغوط خارجية من أجل إنهاء العملية الديمقراطية - لأن (حماس) دخلت إليها كشيء استثنائي - لا يمكن أن يبنى عليه، لابد أن تعود العملية الديمقراطية كمحدد أساسي لتداول السلطة الفلسطينية وترتيب أوضاع الشعب الفلسطيني. نوافق على حكومة وفاق وطني فلسطيني تشكل إما من الفصائل الفلسطينية وإما من أناس مقربين من هذه الفصائل أو من قيادات فلسطينية مشهود لها، المهم أن تكون حكومة وفاق وطني توافق عليها الأطراف وتوافق على أن هذه الحكومة لها صلاحيات محددة؛ لأن هذه ستكون حكومة انتقالية وليست حكومة نهائية وعلى رأس هذه الصلاحيات الإعداد للانتخابات المقبلة وأيضاً عملية إعمار قطاع غزة وأيضاً تنفيذ عملية المصالحة بين أبناء الشعب الفلسطيني وعملية إصلاح الأجهزة الأمنية، يعني لها صلاحيات محددة.

عاطف: أين الخلل إذاً؟

صلاح البردويل: الاختلاف حول موضوع البرنامج السياسي، نحن لا نرى ضرورةً لانهماك كثيراً في موضوع البرنامج السياسي المفروض غريباً والمفروض من قبل (الرابعة)، والمفترض أن نقوم جميعاً كمجموع وطني فلسطيني:

وإنجاح تشكيل الحكومة المزمع تشكيلها حتى لا تكون حكومته حجر عثرة؛ ومن هنا قدم استقالته. الوضع الطبيعي أن يقول له الرئيس، استمر حتى تشكل حكومة توافق. الذي حدث أن التوصل إلى اتفاق بشأن حكومة توافق طال أمده وصار يجب أن يتم ملأ الفراغات. هذه ليست مناكفة. لماذا كل ذلك؟ هل نحن في حالة تحد لبعضنا؟ من المستفيد؟ هل نحن في حالة عناد؟ من المستفيد؟ هل نحن في حالة عدم توافق؟ من المستفيد؟ العالم كله لن يقف إلى جانبنا ولن يشكرنا على هذا الأمر، وشعبنا حزين لما يحدث. مصلحة الشعب تكمن في حكومة وحدة وطنية، في حكومة توافق وطني، وليست مصلحته في حكومة هنا وحكومة هناك، هذه جريمة كبرى وكارثة علينا جميعاً.

عاطف: الحديث يقال عن حكومة في رام الله

ولجنة في غزة ولجنة إشراف؟

أبو وائل: حقيقة هناك أفكار كثيرة، أحدها يقترح الإبقاء على هاتين الحكومتين على أن يصار إلى تشكيل لجنة للتنسيق بينهما وهو تكريس لا نريده. ولا نريد أن يقال في تاريخنا إننا أصبحنا جهتين مختلفتين أو دولتين. يجب ألا نسجل في التاريخ، وكل ذلك يسجل وستلعبنا الأجيال المقبلة، زيادة على انتقادات العالم لنا بالإضافة إلى أنها مصلحة إسرائيلية أكثر منها مصلحة فلسطينية، لماذا يتم طرح هذه المخرجات، ما ثمن ذلك؟ من أجل ماذا؟ لماذا لا نفكر تفكيراً عميقاً في المصالحة وننهي حالة الانقسام؟.

عاطف: دكتور صلاح البردويل، ما هو موقف

(حماس) من قضية تشكيل الحكومة؟ ولماذا يبدو

(فتح) و(حماس) وغيرهما بعمل جهد مضاعف وحث الدول العربية على أن تساعدنا في ذلك لمواجهة شروط (الرباعية) الظالمة؛ لأنها شروط ظالمة تأخذ ولا تعطي للشعب الفلسطيني، تأخذ إلى إسرائيل وتغطي جرائمها ولا تعطي للشعب الفلسطيني، وإذا فقدنا هذه الورقة فإن العالم لن يعطينا بعد اليوم شيئاً، لأننا رأينا أن منظمة التحرير أعطت كل شيء وأخذت في النهاية فتاتاً صغيراً جداً لا يسمن ولا يغني من جوع. هذه هي النقطة الرئيسة، محاولة جر (حماس) إلى مربع الاعتراف بإسرائيل عن طريق ما يسمى الالتزامات، وإسرائيل لم تلتزم بشروط (الرباعية) أو ما إلى غير ذلك، هي محاولة عقدت الأمور ويجب الخروج من هذه الأزمة، في النهاية مصر عرضت بدائل، عرضت لجنة تكون مرجعيتها السياسية في رام الله ومرجعيتها التنفيذية في غزة؛ لإعادة إعمار غزة، لكن هذه اللجنة لا تجيب عن أسئلة كثيرة جداً في الواقع الفلسطيني وهي مدخل لقتل الديمقراطية الفلسطينية؛ لأنها لا تتحدث عن مصير الحكومة الشرعية في غزة، ومصير المجلس التشريعي؟ هل ستكون هناك حكومة في رام الله وغزة، هناك الكثير من التعقيدات، لذلك نحن قلنا إن هذا الحديث عن اللجنة يجب أن يتم تعديله والحديث عن إيجاد بدائل أخرى. نحن نوافق على حكومة مهمات بلا برنامج سياسي في هذه المرحلة بالذات، ولا سيما أننا في هذه المرحلة في غنى عن الدخول في هذه المسألة، في حين أن العدو الصهيوني منهمك في تكريس أمر واقع على الأرض.

عاطف: يعني الحكومة ليس لها أن تتدخل بالسياسة لا تصريح ولا...؟
صلاح البردويل: حكومة مهمات، إعمار، إعداد لانتخابات وغير ذلك، لكن لا علاقة لها بالسياسة.

عاطف: ماذا قالت لكم (فتح)؟
صلاح البردويل: مفروض أن هذا يريح أبو مازن... أبو مازن معه التفويض السياسي من أيام وثيقة الوفاق الوطني، على أية حال هذا الطرح كان مطروحاً ولا يزال قائماً، لكن أي بديل ينتقص من العملية الديمقراطية، ينتقص من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ينتقص من قدرتنا على المناورة من أجل حقوقنا، هذا يعتبر كلاماً فاشلاً وتكريساً للفشل الذي تم بعد اتفاقيات (أوسلو) التي أوصلتنا لحالة الانزلاق التي نراها.

عاطف: رفيق كايد، ما هو موقف الجبهة بخصوص حكومة التوافق التي يجري النقاش حولها؟

كايد الغول: أولاً، حول الحكومة، نحن مع حكومة توافق وطني، لا يستثنى من المشاركة فيها أي أحد لا قوى سياسية ولا شخصيات، وتكون مهماتها محددة في توحيد وزارات السلطة وإعداد المجتمع لانتخابات تشريعية ورئاسية مقبلة وإعادة إعمار قطاع غزة والبدء في توحيد الأجهزة الأمنية، وبرأينا هذه الحكومة يجب ألا تزج بأية التزامات سياسية؛ لسببين: أولاً، أنها حكومة انتقالية وهي تسعى إلى توحيد الوجهة الإدارية بعد أن عصفت بها الانقسام، وطابع مهماتها الأساسي هو إداري، والشق الثاني أن من يتولى

التفاوض وفقاً للالتزامات هو منظمة التحرير. نحن نعتقد بأن محاولة إلزام الحكومة بالاتفاقات الموقعة هو لتكييف مواقف كل القوى السياسية مع خيار سياسي هناك خلاف شديد بشأنه في الساحة الفلسطينية، وهذا الخيار السياسي لم تثبت حتى الآن صوابيته، على العكس من ذلك تؤكد التجربة أنه قد أدخل الوضع الفلسطيني في مأزق شديد وجعل الوضع الفلسطيني عرضة لتأثيرات خارجية أكثر من أية فترة سابقة، بحيث بات العامل الخارجي مقررًا بشكل كبير في الشأن الداخلي الفلسطيني، وربما تجربة الحوار عكست هذه الحقيقة، فموعد الحوار لا يتم إلا عبر طرف خارجي وموضوعات الحوار لا يتم التوافق عليها إلا عبر طرف خارجي ونجاح الحوار بالمحصلة لن يكون إلا بموافقة أطراف خارجية. أيضاً عندما يتم وضع اشتراطات أميركية ومن قبل اللجنة (الرابعة) قبل بدء أية جولة من جولات الحوار، هذا يعني مسبقاً أنها تريد إفشال الحوار أو إخضاع الجميع مرةً أخرى لخيار سياسي بعينه هناك خلاف سياسي حوله. إذاً نحن نعتقد بأننا لسنا بحاجة إلى التزام بالاتفاقات الموقعة واحترام الاتفاقات الموقعة، إنما يمكن أن يتم الأمر بحكومة انتقالية ذات مهمات محددة وهذه المهمات لا تفترض على الحكومة إعلان هذا الالتزام.

عاطف: يعني موقف الجبهة هو أنه يجب على الحكومة ألا تقوم بأية مهام سياسية؟

كايد الغول: نعم، هذا ليس دورها ويجب ألا تقيّد بمثل هذه الالتزامات؛ لأنه مرةً أخرى أية شروط على الحكومة تعني محاولة جديدة لتكييف

مواقف كل القوى السياسية بهذه الوجهة. نحن في الجبهة طرحنا حكومة دون برنامج سياسي أو أن يحال ما يتعلق بالشق السياسي إلى منظمة التحرير، هذه هي النقاط التي نعتقد بأنها يمكن أن تشكل مخرجاً من موضوع تشكيل الحكومة، أما بصدد أعضاء الحكومة فنحن، أيضاً، من القوى التي ترفض ابتداءً حظر مشاركة القوى السياسية أو القول إنه يجب أن تكون القوى المشاركة غير سياسية، نحن نقول لأن هذه الحكومة يجب أن يتوافر فيها أفضل الكفاءات التي تمكنها من النجاح في عملها فعلى القوى السياسية المشاركة في هذه الحالة إذا ما شاركت فيها أن تقدم شخصيات مهنية يمكن أن تشكل قوة للحكومة وليس بالضرورة أن تكون هذه الشخصيات من الوجوه السياسية الكبرى في التنظيمات؛ لأن استثناء التنظيمات ابتداءً من المشاركة في هذه الحكومة يعني إدانة مسبقة للتنظيمات، ونعتقد بأن استمرار الجدل حول الالتزام أو احترام الاتفاقات الموقعة يدور في الحلقة المغلقة نفسها، وربما يقود في نهاية الأمر إذا ما جرى التوافق على أي من الصيغتين إلى عدم مشاركة قوى عديدة في هذه الحكومة.

عاطف: الجهاد الإسلامي لن يكون طرفاً في الحكومة، لماذا هذا النقاش الطويل سيد خالد البطش؟

خالد البطش: مسألة الحكومة هي الأبرز، نحن في حركة الجهاد الإسلامي لا نقبل بالمطلق أن يتم تقديم أو الالتزام بشروط اللجنة الرباعية أو أن نستجيب للطلبات الأميركية؛ لأن هذا الموضوع تم الحديث فيه منذ زمن وأعتقد بأنه في عهد رئيس السلطة السابق - رحمة الله عليه أبو عمار

- ، لم تكن هناك شروط أو لم تكن هناك عقبة أمام الحكومات التسع ، وعندما تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية العام ٢٠٠٧ طرح هذا الموضوع وكنا ضد هذه الفكرة ولكن مع ذلك ولأننا لن نشارك في الحكومة إلا أننا حرصنا على أن نقدم اقتراحات وقدمنا الاقتراحين التاليين: قدمنا الاقتراح الأول وهو أن نعود ببرنامج الحكومة إلى برنامج حكومة الوحدة الوطنية ٢٠٠٧، أي أن تكون حكومة التوافق الوطني تعتمد برنامج حكومة ٢٠٠٧ حكومة الوحدة الوطنية، إذ ارفض هذا الطلب قدمنا مقترحاً له علاقة بأن تكون حكومة التوافق بلا برنامج سياسي، أي تكون حكومة مهمات وهي المهمات الثلاث الرئيسة: إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، إعادة إعمار قطاع غزة وترتيب الوضع الأمني وحفظ الأمن وما شابه ذلك، هذه هي ملفات الحكومة تنفيذية ويبقى البرنامج السياسي بعيداً عنها حتى نتخلص من عقبة البرنامج السياسي؛ باعتبار أن الحكومة إن طال أجلها لن تتجاوز ٧ شهور؛ وبالتالي الفترة المتبقية لا تكفي فقط لإزالة آثار العدوان؛ لذلك نحن قلنا يجب أن نكون بعيدين عن الاشتراطات، والمجتمع الدولي يجب أن يحترم رغباتنا ويحترم توافقاتنا في اللحظة التي يشترط علينا كفلسطينيين أن نعترف باللجنة الرباعية وشروطها، هناك ليبرمان ونتنياهو يتحدثان عن يهودية الدولة وعدم اعترافهما بـ(أنا بوليس) وحتى بـ(أوسلو) وهذا كلام واضح من قبل ليبرمان، لذلك من غير المنصف أن يتم الاشتراط على حكومة توافق فيما تطلق يد إسرائيل حرة في تهويد القدس وطردها سكانها.

عاطف: مرة أخرى (حماس) تقول إن موضوع الحكومة شائك.

أبو وائل: لماذا نقول عنه إنه شائك؟ لنقنع بعضنا. هل هناك ما يدعو إلى القول إنه شائك، شعبنا ما زال يعيش في الخيام وتنتظر الحكومة مهام كثيرة، ونشتكي من الحصار والإغلاق، ونحن نشتكي من كل شيء والحل بأيدينا ونقول إن الوضع شائك، لنحدد إذا كان شائكاً بسبب الضغوط الخارجية علينا، لتتوحد من أجل أن نصد أو أن نواجه الضغوط الخارجية، أما إذا كان شائكاً بسببنا نحن، فعلينا أن نعترف، وشعبنا ليس غيباً حتى يسمع كلام هؤلاء. لماذا يلعبون بعقول مناضلينا والطلبة والجامعات والمؤسسات، إلى متى سنبقى نغطي عيوننا ونعتبر أنهم يسرون وراءنا معجيين بصياغاتنا وحديثنا. يجب أن نلجأ إلى الناس لنسمع رأيهم.

عاطف: صلاح البردويل قال إن (حماس) وافقت على حكومة مهام، بمعنى حكومة بلا برنامج سياسي.

أبو وائل: أنا لا أجد منطقاً في القول حكومة مهام وكفى وقضية برنامج وكفى هذا كلام من شأنه أن يجد الإنسان فيه مبرراً وليس حلاً، أنا أريد أن تشكل حكومة وإذا ما شكلناها نحن غير فصائية ولا توجد فيها محاصصة، هي التي تضع لنفسها المهام. كيف لي أنا أن أضع شروطاً وبرامج نيابة عن هذه الحكومة التي هي مسؤولة أمام الشعب وأمام الحالة الفلسطينية. هنا إذا أردنا أن نقول إننا سنضع لها مهام وسنضع لها برامج فكأننا اشترينا أناساً لا قيمة لهم، لماذا ألغى عقول الآخرين، علي أن

أنطلق من الثقة في الشخصية الفلسطينية، ثقتنا فينا كفلسطينيين نجعلنا لا نقلل من قيمة بعضنا البعض، (فتح) لا تدعي الوطنية ولا تدعي أن غيرها ليس وطنياً، كذلك على الآخرين ألا يدعو الوطنية وأن يعتبروا غيرهم غير وطنيين، الكل يجب أن يثق في الشخصية الفلسطينية المنكوبة التي تخرج من عمق الجراح ويسلمها المرحلة الانتقالية، الحكومة لا تستطيع أن تبرم اتفاقيات أو أن تباع القضية أو أن تفرط في حقوق اللاجئين أو أن تبارك الاستيطان والجدار وتساوم على القدس، هذه القضايا للناس كبيرة أكبر من الحكومة، لا تستطيع أن تقترب هذه الحكومة من الخطوط الحمر، معروفة مهامها فلماذا نتوقف عند هذه القضايا الصغيرة.

الانتخابات

عاطف: يبدو أن الكل مع التمثيل النسبي إلا (حماس)، هل هذا صحيح؟

صلاح البردويل: كما تعلم كانت العقدة الأساسية في الانتخابات هي موضوع التمثيل النسبي والدوائر. هم يرون أنه يجب أن تكون هناك انتخابات بتمثيل نسبي كامل، ونحن اعترضنا وقلنا مختلطة وفي النهاية مقابل الموافقة على مرجعية المنظمة مع الفصائل تمت الموافقة على أن يكون النظام مختلطاً، ولكن (فتح) حتى هذه اللحظة وافقت، لكن النسبة التي أعطتها من ٢٠ إلى ٢٥.

عاطف: إذا كانت (حماس) تقول إنها تتمتع بشعبية كبيرة تؤهلها للفوز، ما هو منطق (حماس) في الإصرار على الدوائر، أنا مدرك أن نسبة

(حماس) في الشارع الفلسطيني كبيرة. صلاح البردويل: أولاً، النظام المختلط له فوائد كثيرة جداً غير المصلحة الحزبية لـ(حماس). أولاً، عندما نتحدث عن نظام نسبي كامل فهذا يجري في مؤسسات سياسية مغلقة كأنه لا يوجد مجتمع مدني ولا يوجد شعب ولا توجد طبقة مستقلة ولا نقابات، لماذا أعطى المجلس الوطني الفصائل نسبة قليلة والباقي للمستقلين أكثر من ٤٠٪، لماذا اليوم عدنا لنلغي كل الشرائح الفلسطينية لنبقي على الممثلين السياسيين وكأنه لا توجد فئات أخرى في الشعب الفلسطيني، نحن نعتقد بأن النظام النسبي الكامل هو شطب لكل طبقات الشعب الفلسطيني ولكل ما يتعلق بالمجتمع المدني الفلسطيني وتحويلنا إلى أجنحة عسكرية وهذا غير عادل وغير صحيح. ثانياً، إصرار حركة (فتح) من ناحية والفصائل من ناحية أخرى على ذلك مرجعه أنهم شعروا أن الوجوه التي تقدم للمجتمع وجوه غير مقبولة، والتحاييل على الشعب الفلسطيني من خلال التنظيمات وهي محبوبة، تقول (فتح) ولكن لا تعرف من الذي سينضم إلى القائمة ربما يكون إنساناً منبوذاً أو مكروهاً لكن من أجل عيون (فتح) أنا ألتخب القائمة ككل؛ فيفوز إنسان مقصر أو له تاريخ مشوه؛ وهذا غير عادل، على الأقل نعطيك ٥٠٪ لكن لا نعطيك ١٠٠٪ لأناس غير مقبولين لدى الشارع الفلسطيني، هذا تحاييل غير مقبول، أظهروا الوجوه الحسنة المحبوبة للشعب الفلسطيني، دعها تكون من (فتح)، لا نقول وجوه من (فتح) لكن نقول وجوه مقبولة، أما أن تضع الوجوه السيئة في قائمة واحدة لتأخذ الناس

الخبث مع الطيب، هذا سيضر بالمستقبل بتمثيل الشعب الفلسطيني لأن هذه الطريقة ستفرز وجوهاً غير مرغوب فيها على الإطلاق ولها تاريخ سيئ، من هنا (حماس) ترفض قضية التمثيل النسبي. أنا أؤكد لك أن (حماس) بالدراسة الحسابية تأخذ نسبة أكبر من (فتح) هذا لو راجعنا نتائج الانتخابات التشريعية والبلدية التي جرت في المناطق أنا أؤكد لك أن (حماس) أخذت أكثر من (فتح)، أخذت (حماس) ٤٣٪ فيما أخذت (فتح) ٤٠٪، القضية ليست قضية نسب وهذا لها أهمية لأن كل فصيل يحرص على أن يفوز ولكن الجانب الآخر هو التمثيل الحقيقي للشعب الفلسطيني والوجوه المقبولة لدى الشعب الفلسطيني.

كايد الغول: نحن نعتقد بأن النظام الأكثر عدلاً هو التمثيل النسبي الكامل، لأن هذا النظام يقود إلى عدم احتكار أي من الفصائل لأي من مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وهو النظام الذي يؤدي إلى الشراكة الفعلية من خلال مشاركة قوى يمكن أن تنجح بنسب معينة وتعكس وجوداً في إطار المجتمع وهو مدخل إلى الاعتراف بحجمها في هذه الحكومة أو المجلس التشريعي المقبل. وأعتقد بأن ما يزكي، أيضاً، هذه المسألة هو أننا في مرحلة تحرر وطني، ومن الطبيعي أن نسعى في هذه المرحلة إلى مشاركة كل القوى السياسية في الساحة الفلسطينية وأي شيء غير ذلك يعني استبعاد القوى من هذه الشراكة، ومن ثم هذه التعددية التي سننشأ بفعل هذا النظام الانتخابي الذي يمكن أن يقود إلى تشكيل الحكومات وغيرها

وفقاً للبرامج السياسية، وهذا النظام الانتخابي، أيضاً، هو الذي سيحول دون تكريس حكومات يمكن أن تتسم بالفساد أو العجز، لأن نظام الأغلبية هو الذي سيحمي أية حكومة سيشكلها حزب الأغلبية من أية مساءلة جدية سواء أكانت هذه الحكومة عاجزة أم قاصرة عن أداء عملها أم حتى يمكن أن تغطي الفساد، لذلك نعتقد بأن هذا النظام هو الذي سيحول دون تكريس حكومات فاسدة أو عاجزة. أيضاً نحن بحاجة إلى توحيد كل البرامج السياسية، فنحن عندما اتفقنا على أن تُجرى انتخابات المجلس الوطني وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي الكامل، ثم عندما اتفقنا على أن تُجرى انتخابات البلديات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل وندعو أن تُجرى انتخابات النقابات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، يصبح من غير المفهوم أن يجري الإصرار على عدم إقرار هذا النظام في الانتخابات التشريعية والأسباب التي تساق لتبرير هذه المسألة أعتقد بأنها أسباب بحاجة إلى تدقيق وغير جدية. تقول لنا حركة (حماس) على سبيل المثال إن الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي قد سببت لها ثغرة أمنية في الضفة الغربية حيث اعتقلت إسرائيل قائمة (التغيير والإصلاح)؛ لأنها قائمة محظورة، وجرى اعتقال بعض النواب على هذا الأساس، جوابنا عن ذلك أن من اعتقل ليس من كان على القائمة وهناك العديد من النواب وعددهم أكثر، هم من مرشحي الحركة عن الدوائر ثم إن حملة الاعتقالات لـ(حماس) وغيرها لا تقتصر على نواب المجلس التشريعي إنما تطال أفراداً في التنظيم ليست لهم علاقة بالمجلس التشريعي، نحن برأينا

العكس من ذلك، نظام التمثيل النسبي الكامل هو الذي يمكن أن يحمي حقوق كل فصيل إذا ما اعتقل منه عضو، بحيث يمكن أن يستبدل بالعضو الذي يليه بالأصوات، وبالتالي نحن هنا نحاصر السياسة الإسرائيلية ونتجاوزها. من أجل تأمين حصة الفصيل كما حصل في هذه الانتخابات. غير ذلك سنضطر إلى اللجوء إلى التوكيلات عند اعتقال أعضاء التشريعي وهو نظام مشكوك فيه. لا أعتقد بأن الشخص الذي انتخب في دائرة على سبيل المثال والناس انتخبته لمواصفات محددة من حقه أن يوكل أحداً آخر ليمثل الناس نيابة عنه لأن عقله ليس كعقله والسمات مختلفة، وهذه أعتقد بأنها بدعة فرضها الواقع وفرضتها ممارسات الاحتلال، لكن أعتقد بأن نظام القوائم هو الذي يمكن أن يعدل هذه المسألة. إضافة لهذا فإننا ومع واقع التشتت الجغرافي الذي تفرضه قوات الاحتلال بين غزة والضفة فإن اعتماد نظام القوائم سيكون محاولة جادة لتوحيد خيارات الناخبين بحيث ينتخب المواطن في جنين وفي رفح وفق رؤية وبرامج انتخابية واحدة، وبهذا فإن التمثيل النسبي يساعد على توحيد الناس والوطن. نحن في الجبهة بصراحة نستغرب من موقف الإخوة في حركة (حماس) الذين لا يتعاطون مع حل بالإجماع تجاه هذا الموضوع. كل القوى السياسية باستثناء حركة (حماس) وكل الشخصيات التي شاركت كانت مع التمثيل النسبي.

صالح زيدان: الانتخابات هي الحل الجذري للأزمة الداخلية عبر العودة إلى الشعب، لكن

الشيء الرئيس في الانتخابات هو الاتفاق على مسألتين: المسألة الأولى هي قانون الانتخابات الذي يمكن من الدفع باتجاه الوحدة والتعددية وإعادة بناء النظام على أساس ديمقراطي عصري من خلال إقرار قانون التمثيل النسبي الكامل باعتباره القانون الأكثر عدلاً والأكثر ديمقراطية، بنسبة حسم لا تتعدى ١ أو ١,٥ بالمئة حتى يتم التمكن من تمثيل أوسع إطار ممكن من القوى والفصائل والشخصيات، هذا الأمر غاية في الأهمية. على سبيل المثال نسبة حسم متبعة في إسرائيل هي ١,٥ بالمئة وقبل فترة قليلة جرت انتخابات في جنوب إفريقيا على قاعدة تمثيل نسبي دون تحديد حتى نسبة حسم، مكن هذا الأمر من تمثيل لأوسع القوى في إطار المجلس النيابي في جنوب إفريقيا. المسألة الثانية في هذا الموضوع هي إجراء هذه الانتخابات التشريعية والرئاسية قبل الموعد المحدد في ٢٥ كانون الثاني.

عاطف: أنت قلت لي قبل بدء هذا التسجيل بالنسبة للتمثيل النسبي إن حركة (فتح) تراجعت قليلاً عن مطالبتها بالتمثيل النسبي الكامل لصالح نسب معينة؟

زيدان: نحن نعتبر أن (فتح) تراجعت عن مسألة الحوار الوطني الشامل وانزلت من جديد نحو حوار ثنائي بينها وبين (حماس)، وهذا مقابل كل قرارات المجالس المركزية وقرارات القيادة في منظمة التحرير، وهذا الانزلاق في الحوار والانحراف في منهج الحوار قاد إلى انحراف آخر وهو الدخول في مساومة حول النظام الانتخابي بعد أن أكد المجلس المركزي في أربع دورات له

وأكدت القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية وبعد أن أصدر الرئيس أبو مازن مرسوماً بالتمثيل النسبي الكامل، رأينا أن (فتح) دخلت في مساومة مع حركة (حماس) في تحويل نظام التمثيل النسبي الكامل كنظام انتخابي إلى نظام مختلط وهذا أيضاً لحقته نسبة الحسم وأن تكون نسبة الحسم مرتفعة، نحن نعتقد بأن هذا الأمر يضر في فرص إصلاح أو إدخال الإصلاحات الحقيقية في النظام السياسي الفلسطيني وإجراء مصالح حقيقية وليست مصالح حزبية كما يمكن أن تقود إليه مثل هذه الحوارات الثنائية ومثل هذه المساومة على النظام الانتخابي، من هنا نحن نعتقد بأنه ينبغي تصويب هذا الحوار على أن يكون حواراً وطنياً شاملاً والتمسك بنظام التمثيل النسبي الكامل كقانون انتخابي في كل الانتخابات الفلسطينية والذي يوافق على النظام النسبي في المجلس الوطني لماذا لا يوافق على التمثيل النسبي في المجلس التشريعي مع أنه أقل أهمية؟ إذا نظرنا إلى المصلحة الوطنية وأيضاً في كل مؤسسات المجتمع المدني أن تكون أنظمة الانتخابات تستند إلى النظام النسبي لتمكين أوسع القوى ليكون هناك تنوع في تمثيل كافة الشرائح.

عاطف: في حال تم التوافق على الانتخابات البرلمانية والرئاسية، هل ستشارك (الجهاد)؟

خالد البطش: على الأرجح أن الجهاد الإسلامي لن تشارك، الجهاد الإسلامي عندما رفضت الانتخابات الماضية، أقول بوضوح رفضها يعتمد على رفض سياسي وليس على رفض شرعي، نحن لا نتعامل مع الانتخابات بمنطق حلال وحرام أو كبيرة من الكبائر أو حلال مطلق، هذا ليس

منطق الجهاد الإسلامي نحن نتعامل مع الانتخابات من منطلق سياسي، أن المظلة السياسية للانتخابات في الدورات الماضية لم تتناسب مع رؤية الجهاد الإسلامي وبالتالي الجهاد قاطعتها، إذا حدث تغير في الموقف السياسي أو في المظلة السياسية وفي المعطيات الراهنة على الأرض وتغيرت لصالح مفاهيم تقتنع بها (الجهاد) فستشارك (الجهاد).

عاطف: مثل ماذا؟

خالد البطش: يعني إذا تغيرت المظلة السياسية ك(أوسلو) مرجعية للسلطة. يجب أن تتحول السلطة إلى سلطة ذات سيادة ذات بعد حقيقي لإدارة شؤون البلاد واستمرار المقاومة والجهاد في أرض فلسطين لكي نستعيد لاجئين وحقوقنا، إذا ارتفعت المظلة السياسية الظالمة عن الشعب الفلسطيني وعن السلطة، (أوسلو) هي المرجعية السياسية، إن تغيرت بنسبة تقنع (الجهاد) فستشارك.

عاطف: يعني من المرجح أنها لن تشارك في انتخابات كانون الثاني؟

خالد البطش: طبعاً، المرجح الأكبر أن (الجهاد) لن تشارك.

عاطف: (فتح) ترى الحل في الانتخابات، ما هو موقف (فتح) أخ أبو وائل؟

أبو وائل: صحيح. فيما يتعلق في انتخابات المجلس التشريعي، أرادت (فتح) أن تكون الانتخابات بشكل عام حسب قاعدة التمثيل النسبي الكامل ونسبة الحسم تكون ١,٥ أو ٢ بالمائة، كانت هناك وجهة نظر أخرى البعض طرحها ٨ والبعض طرحها ٦ ولكن لم يقبلوا أن

تكون الانتخابات بتمثيل نسبي كامل وفي آخر جلسة طرحت (حماس) أن تكون القوائم ٦٠ والدوائر ٤٠، الإخوة المصريون طرحوا ٧٥ إلى ٢٥ (فتح) طرحت ٨٥ إلى ١٥، اتفق على أن يعود الجميع في ١٦ و ١٧ من هذا الشهر، وأعتقد بأن إخواننا المصريين سيرجعون اقتراحهم أو المرجح أن تكون هي التي سيتفق عليها الجميع، أما نسبة الحسم فنحن لا نقبل أن تزيد على ٢ بالمائة.

عاطف: صالح زيدان يقول إن (فتح) تراجعت عن قرارات المجلس الوطني الأربعة الأخيرة بضرورة الالتزام بالتمثيل النسبي الكامل.

أبو وائل: (فتح) لم تتراجع، ولكن عندما نرى أن الحوار تركز على قضية وتم طرح حل توفيقى، نحن أمام الحالة الفلسطينية هذا حقيقة لا يعتبر تراجعاً، والأخوة جميعاً يعرفون موقفنا من هذه القضية، ولكن لا نريد أن يسجل علينا كذلك أننا كنا سبباً في التعطيل، نحن مع أن يعود الجميع إلى التمثيل النسبي الكامل، ليست لنا شروط على الإطلاق، لكن عندما يرى إخواننا المصريون أنهم يريدون أن يخرجوا من هذه الأزمة، نحن لا نستطيع أن نرفض إلى ما لا نهاية، إلى متى وهذا ليس تراجعاً على الإطلاق نحن نتمنى أن يراجع الجميع موقفه.

عاطف: دكتور صلاح البردويل، لماذا تصر (حماس) على نسبة حسم مرتفعة، هذا يحرم الأحزاب الصغيرة من دخول البرلمان ويضر بالتعددية التي كنت تشير إليها.

صلاح البردويل: هناك مشكلة، الآن الدول بدأت ترفع نسبة الحسم.

عاطف: ما رؤية (حماس) في هذا الجانب. صلاح البردويل: نحن رؤيتنا أنه لا داعي لموضوع الابتزاز واستخدام الأحزاب الصغيرة أو ابتزازها لنا، كلها لا تأخذ أصواتاً كاملة ومع ذلك تحصل على مقعد أو مقعدين، لو حصلت على مقعد ونصف تحصل على مقعدين وذلك يكون على حساب الفصائل الكبيرة، نحن نقول لابد من رفع نسبة الحسم، مقابل أننا من الممكن أن نغير في الدوائر، يمكن الحديث عن رفع نسبة الحسم ليس إلى نسبة كبيرة ولكن من الممكن الاتفاق عليها المهم ألا تبقى منخفضة. لدينا أمل أن تكون جولة الحوار المقبلة فيها أمل أن يكون فيها وصول إلى حلول وعدم الرجوع إلى جولة أخرى مثل التفاوض، لأنه يجب أن نصل إلى حل عبر كل هذه القضايا.

عاطف: لأي مدى (حماس) مستعدة أن تذهب بالخطوة هذه؟

صلاح البردويل: أنا أؤكد أنها يمكن أن تحل.

عاطف: الدكتور صلاح البردويل قال إن نظام الدوائر يمكن المجتمع المدني والمستقلين من المشاركة ومن الفوز إذ إنهم غير ممثلين في تنظيمات، هل هذا صحيح رفيق صالح زيدان؟

صالح زيدان: الذي يقول إن نظام الدوائر يمكن المستقلين وليس النظام النسبي ينسى أنه هو من أنجح المستقلين العام ٢٠٠٦، فلم يفز مستقل إلا إذا كان ضمن قائمة (فتح) أو (حماس) فقط، بينما كل المستقلين وكل القوى التي نزلت لم ينجح منها

أحد، لذلك هذا الأمر ليس طريقة لتمثيل المستقلين وإنما الطريق الذي يمكن والذي نجح فيه مستقلون هو نظام التمثيل النسبي الكامل .

عاطف : أنا فهمت من كلام أبو وائل وأبو النجا أن (فتح) أصبحت تميل إلى حل بين النسبي والدوائر ما رأيك رفيق كايد؟

كايد الغول : هذا مؤشر على خطورة الحوارات الثنائية، نحن في الجبهة وغيرنا سبق وحذرنا من خطورة الحوارات الثنائية؛ لأن الحوارات الثنائية ستفقد موضوعياً إلى بحث مصلحة كل فريق تجاه كل قضية من القضايا، وهنا يمكن أن يحصل التراجع هنا أو التراجع هناك، وهذا ليس ارتباطاً بالمصلحة الوطنية العامة بل ارتباط بمصلحة الفصيل، وهذا يؤثر مرة أخرى إلى أن الحوارات الثنائية يمكن أن تقود إلى حلول غير مجمع عليها وطنياً ويمكن أن تعمق الأزمة من جديد، ولنا في اتفاق مكة مثل صريح على هذا. إذا نحن مرة أخرى نعتقد بأن التمثيل النسبي الكامل هو الأكثر عدلاً وهو النظام الذي يرسخ مبدأ الشراكة والتعددية الحقيقية وهو النظام الذي نستطيع من خلاله تثبيت وجودنا في إطار معركة التحرر الوطني التي نخوضها .

منظمة التحرير

عاطف : ماذا بخصوص ملف تفعيل منظمة التحرير وتطويرها ؟

خالد البطش : في مسألة المنظمة، الخلاف الجوهري كان حول مكانة المنظمة في الفترة الانتقالية؛ لأننا توافقنا على إجراء انتخابات فيما

لا يتجاوز ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠، من يوم توقيع الاتفاق دعنا نقول في حزيران إلى حين إجراء الانتخابات في كانون الثاني ٢٠١٠ تكون هناك ٧ شهور، هذه الفترة كيف ستكون مكانة المنظمة القانونية والتمثيلية فيها، وبالتالي تم الاتفاق على تشكيل لجنة لإعادة صياغة المنظمة وإعادة تفعيلها وإعادة بناء أطرها السياسية، لذلك قدم اقتراحان : أن تبقى المنظمة بهيكلها وأطرها كما هي مرجعية، وقدم اقتراح آخر من قبل (حماس) أن تكون اللجنة المشكلة هي المرجعية . هنا بدأت الأزمة : أن تكون اللجنة هي المرجعية أم أن تبقى المنظمة المرجعية .

عاطف : ما هو موقف الجهاد الإسلامي؟

البطش : نحن كنا مع أن تكون اللجنة المشكلة هي المرجعية، لكن الجهاد الإسلامي لن تكون حجر عثرة، قلنا إنه يمكن أن نجد حلاً لهذه المشكلة من خلال أن تبقى اللجنة التنفيذية ورئيسها كما هما وتكون اللجنة التي فيها الأمانة العامون التي فيها رئيس المجلس الوطني والرئيس تتشاور وتتوافق إلى حين إجراء الانتخابات ومن ثم بناء مجلس وطني جديد ولجنة تنفيذية ومجلس مركزي. هذا الموضوع ليس صعباً، المهم الآن فقط هو موضوع البرنامج السياسي، أنا أؤمن أن موضوع البرنامج السياسي ليس موضوعاً فلسطينياً داخلياً وليس مشكلة بين (حماس) و(فتح) أو بين (الجهاد) و(حماس) و(فتح)، بل بين المجتمع الفلسطيني واللجنة الرباعية، وأنا أؤكد لك أن هذا البند إن لم يكن له دعم عربي مصري أو سعودي أو من الجامعة العربية فإنه لن يحل، لأن المطلوب هو دعم عربي لتخطي هذه العقبة، لأن

الفلسطينيين هذا هو موقفهم، فإذا أراد العرب أن يقدموا مساعدة في هذا الجانب فيمكن تخطي هذا البند، أما إذا بقي الموضوع على ما هو عليه فأتصور أن المسألة ستحتاج إلى المزيد من الوقت ومزيد من الاقتراحات، لكن لن يحل هذا البند دون دعم عربي وتوافق واستجابة وقبول لموقف الإجماع الوطني الفلسطيني.

صلاح البردويل: بخصوص منظمة التحرير لقد أصبح واضحاً للجميع أن الجميع يلوكون بألسنتهم ويكررون ويعيدون أننا مع إعادة صياغة منظمة التحرير ونحن نوافق على ذلك، نحن مع إعادة صياغتها على المستوى البنوي مع إعادة الانتخابات الديمقراطية، النهج الذي حدث في الانتخابات التشريعية والبلدية أيضاً يجري في منظمة التحرير. نحن مع إجراء انتخابات متزامنة تشريعية ورئاسية وللمجلس الوطني أيضاً في آن واحد. نحن وافقنا في آخر مرة، كان هناك طرح أن تكون هناك مرجعية، نحن علينا الإقرار أن منظمة التحرير تعاني من كونها مرجعية غير صالحة للشعب الفلسطيني، ولا سيما أن اللجنة التنفيذية هزيلة وضعيفة ولا وزن لها في الشعب الفلسطيني خاصة وأنها تجمع شخصيات غير مثلة تمثيلاً حقيقياً في الشارع الفلسطيني، مع ذلك قلنا إنه لا بد من إيجاد مرجعية كبرى، وكانت فكرة تشكيل مرجعية وطنية دون اللجنة التنفيذية ولكن مع ذلك وافقنا.

عاطف: وافقتم على قضية شمل الرئيس واللجنة التنفيذية...؟

البردويل: طبعاً ضمن الرزمة، هذه لا يمكن

تطبيقها إلا ضمن اتفاق رزمة بكل القضايا المختلفة على رأسها قضية الانتخابات.

أبو وائل: فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية (فتح) انطلقت من إعلان القاهرة. إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني مرجعتان كافيتان وتلزمان أية جهة يمكن أن تحاول التلويح بغير ذلك، لأن الكل وقع على اتفاق القاهرة. كانت هناك قضية المرجعية التي يراد الاتفاق عليها، البعض أراد للتشكيلة التي أعلن عنها في إعلان القاهرة أن تكون مرجعية لمنظمة التحرير، ولكننا والفصائل رفضنا، لا يمكن أن تكون هناك منظمة تحرير وتكون لها مرجعية، فاللجنة التنفيذية هي المسؤولة، وإذا قبلنا وجود هيئة أعلى منها فإننا نسفها، لن نقبل أن توجد مرجعية، الكل كان ضد ذلك على الإطلاق، وبالتالي الموقف ثبت تماماً وصحح ما كان يريده البعض، ونقول إن هذه اللجنة ليست بديلاً بل جزء، من شأنها كما ورد في النصوص أن تشكل عاملاً مساعداً للجنة التنفيذية من أجل تفعيل المؤسسات ومن أجل التحضير لانتخابات ومن أجل رفع سوية الأداء، هذه لا اختلاف عليه على الإطلاق. وفيما يتعلق بعملية انتخاب المجلس الوطني تم الاتفاق على اتباع قاعدة التمثيل النسبي الكامل، هذه القضية كان موقفنا منها واضحاً وحتى الذين كانت لهم وجهة نظر مختلفة اتفقوا معنا أخيراً.

صالح زيدان: فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، أعتقد بأنه جرى التوصل إلى حل حول الإطار المؤقت بإزالة كلمة لشعبنا قيادة مؤقتة. الصيغة كانت تطرح تشكيل لجنة من

الأمناء العامين، هذه تكون معنية بتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت طرحت صيغة مؤقتة لقيادة شعبنا بما لا يتعارض مع صلاحيات مؤسسات منظمة التحرير، فأزيلت كقيادة مؤقتة لشعبنا من أجل الصيغة، لكن نعتقد بأن الشيء الرئيس بالنسبة لمنظمة التحرير هو إقرار قانون انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل وإجراء هذه الانتخابات في الداخل أو حيثما أمكن في الخارج. هذا هو المجرى الرئيس لتفعيل جدي وإعادة بناء كل مؤسسات المنظمة على أساس ديمقراطي، وهناك قانون جاهز وفي متناول الجميع مقدم على هذا الأساس.

عاطف: هناك اتفاق يقول إن إصلاح منظمة التحرير أو إعادة الهئية لمؤسسات منظمة التحرير هو الحل لجميع الأزمات. ماهي رؤية الجبهة لطبيعة عمل المنظمة في المرحلة المستقبلية من ناحية مهامها وأطرها ومن ناحية علاقتها بالسلطة؟ كثير ما يقال إن السلطة قامت بمهام منظمة التحرير بدل أن يكون العكس.

صالح زيدان: نحن نقول إن منظمة التحرير بحاجة إلى مسألتين هما: تطوير وتفعيل وبحاجة إلى إعادة البناء على أسس ديمقراطية. التفعيل والتطوير يبدأ بالصيغة المؤقتة إلى حين إجراء الانتخابات، بمعنى الصيغة التي يمكن أن تشمل من هم خارج المنظمة الآن بإضافة مندوبين من (حماس) و(الجهاد) إلى اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي وإلى هيئات منظمة التحرير الأخرى والعمل على تفعيل الدوائر في منظمة التحرير بما في ذلك الاتحادات الشعبية وتفعيل هذه الأطر

بمجموعها على قاعدة التمسك بالبرنامج والثوابت الوطنية وخاصة وثيقة الوفاق الوطني باعتبارها الوثيقة المجمع عليها فلسطينياً، طبعاً هناك المدى الأبعد في إعادة البناء وهو ضروري، إعادة البناء تحتاج إلى فترة أكبر، إعادة البناء تحتاج إلى انتخابات شاملة في الداخل وحيثما أمكن في الخارج على أساس التمثيل النسبي الكامل بنسبة حسم لا تزيد على ١ أو ٥، ١ بالمائة بما يمكن أوسع إطار ممكن من التمثيل والدخول في منظمة التحرير الفلسطينية ومن خلال إعادة انتخاب المجلس الوطني يعاد انتخاب الهيئات الأخرى مثل المجلس المركزي وتشكيل الدوائر، ثم الانتقال بالتوازي سواء مع المرحلة الانتقالية المؤقتة أو مع مرحلة إعادة البناء بإقرار هيئات الاتحادات الشعبية لقوانين التمثيل النسبي وإعادة بناء هذه الاتحادات بالانتخاب على أساس التمثيل النسبي بما يمكن من تفعيل القطاعات الشعبية الشاملة التي تضمها هذه الاتحادات وتجديد برامج هذه الاتحادات وبنية هذه الاتحادات بما يمكن منظمة التحرير من أن تجسد المرجعية الأولى ويعزز أيضاً من مرجعيتها الوطنية العليا للسلطة ومجمل الشعب الوطني الفلسطيني.

كايد الغول: نحن من يقول ويتمسك بضرورة إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير على أسس ديمقراطية حسب انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني حيث أمكن ذلك وعلى قاعدة التمثيل النسبي الكامل كما توافق عليه في إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، وما جرى التوصل إليه في حوارات القاهرة كان شيئاً مهماً في هذه الوجهة، وحتى نصل إلى مرحلة الانتخابات توافقتنا على

هيئة قيادية مؤقتة تضم الأمراء العامين وأعضاء اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني وبعض الشخصيات، تتولى هذه الهيئة في هذه الفترة الانتقالية معالجة الشأن الفلسطيني العام دون الإخلال بصلاحيات هيئات منظمة الأخرى.

عاطف: ليست بديلة عن منظمة التحرير؟

كايد الغول: على الإطلاق، يمكن الاتفاق على آلية عمل لها، لكن يجب ألا تكون هذه الهيئة بديلاً لهيئات منظمة التحرير؛ لأن هذه الهيئات لها ممثلات رسمية وهي التي تمثل الشعب الفلسطيني.

وأعتقد بأن الخلاف الذي جرى هو في توصيف هذه الهيئة، فغالبيتها الفصائل تعتبرها هيئة سياسية مؤقتة تتولى القيام بالمهام التالية التي يتم تحديدها لها، في الوقت الذي كانت فيه حركة (حماس) تصر على أنها هيئة قيادية مؤقتة لشعبنا وهذا يعني أنها بديل لمنظمة التحرير، لكن تراجع (حماس) عن هذا النص أعتقد بأنه قد فتح المجال للتوافق في هذه النقطة، لكن في كل الأحوال نحن نعتبر أن إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيل مؤسساتها حلقة مركزية في النظام السياسي الفلسطيني وهي التي يمكن أن تشكل صمام الأمان لنا أمام المخاطر التي تحدق بالسلطة وشعبنا وفي ظل المحاولات الجارية للقطع بين فلسطيني الداخل والخارج، هناك استهدافات لتدمير منظمة التحرير وتذويب منظمة التحرير كجزء من تذويب هوية الفلسطينيين في الخارج على طريق إنهاء حق اللاجئين في العودة.

إذاً فإن الكيان السياسي الفلسطيني الموحد للشعب الفلسطيني الآن، هذا الكيان المعترف به دولياً وإقليمياً وعربياً إذا لم يجر تفعيله وإذا لم يجر

إشراك الجميع فيه عبر انتخابات ديمقراطية فإنه يمكن أن يذوب في مجرى العملية الجارية وفي ظل الاستهدافات. نحن نعتقد بأن هذه حلقة مركزية يجب أن نعمل على أساسها، وأعتقد بأننا توصلنا إلى شيء مهم، عندما توافقنا في لجنة الانتخابات على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني في ٢٥ كانون الثاني بالتزامن، أعتقد بأن هذا تقدم مهم، لأننا قد حددنا نقطة البداية لإصلاح منظمة التحرير.

عاطف: ما نوع منظمة التحرير التي تريدها (حماس)؟

صلاح البردويل: نحن نريد منظمة التحرير بمعنى الكلمة، أي التي تؤمن بأننا مشروع تحرر وطني بما يتبع ذلك من وضع أهداف وإستراتيجيات وآليات عمل وعلاقات وطنية وخارجية، وببساطة شديدة جداً لا بد أن يعاد إلى هذه المنظمة الهيكلية التي تخدم هذا الهدف (التحرير). بمعنى، يتحدثون اليوم عن منظمة تحرير بلا جيش تحرير، بلا صندوق قومي، بلا قيادة تنفيذية، بلا برنامج واضح سوى رؤية بوش، بلا ميثاق، نحن نريد منظمة تحرير، ثم يتحدثون عن أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، للأسف تمثيل غير حقيقي لكل التنظيمات الفلسطينية، فالجهاد و(حماس) خارجها، حتى لم تحدث عملية تحديث لهذه المنظمة، هذا كلام غير منطقي بوجود أحزاب لها تاريخ وليس لها حاضر.

عاطف: ما الذي تريده (حماس)؟

صلاح البردويل: نحن نريد للمنظمة أن يعاد صياغتها، نحن بحاجة أن تظل منظمة التحرير

عنواناً، لماذا، حتى نستكمل قيام الدولة، ومنظمة التحرير هي نواة الدولة إلى أن تتحقق الدولة والسلطة ليست بديلاً. أولاً، نريد ألا تكون السلطة بديلاً عن المنظمة. ثانياً، نريد للمنظمة أن تتعامل بمعزل عن الضغوط السياسية التي تمارس على السلطة، بمعنى أن تظل المنظمة بميثاقها وبرنامجه بتشكيلاتها العسكرية والسياسية التي تخدم مشروع تحرر وطني وليست ركناً من أركان السلطة أو ملحقة. يعني ليس من المنطق أن تختزل منظمة التحرير في بضعة أشخاص تحت قبة المقاطعة ثم تتخذ قرارات مصيرية باسم الشعب الفلسطيني تحت إمرة السلطة والسلطة تحت إمرة إسرائيل. إذاً لماذا وضعوا المنظمة كلها تحت إبط السلطة ووضعوا السلطة تحت إبط إسرائيل.

عاطف: إذاً كيف ترى (حماس) علاقة المنظمة بالسلطة؟

صلاح البردويل: المنظمة يجب أن تكون مرجعية عليا.

عاطف: كيف؟

صلاح البردويل: بمعنى، أولاً، أن تتحرر من وقوعها تحت ضغط الاحتلال الصهيوني.

عاطف: أن يكون مقرها بالخارج؟

صلاح البردويل: بالضبط. ثانياً، يجب أن تمثل المنظمة تمثيلاً حقيقياً بالسفارات الفلسطينية. السفارات الآن غير معروفة تمثل من؟ أين الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لأنه لا يراد للمنظمة أن تكون لها رؤية سياسية مختلفة عن رؤية السلطة. البنية الإدارية لمنظمة التحرير انهارت، نحن نريد إعادة بناء البنية الإدارية،

نريد إعادة البنية الفكرية والثقافية والمرجعية لمنظمة التحرير ونريد بناء مؤسسات منظمة التحرير. كان في السفارات في السبعينيات بعض الحراك بالرغم من الفساد لكنها كانت موجودة، الآن الناس لا يعرفون ما هي السفارات الفلسطينية. العلاقة بين الشعب الفلسطيني في الخارج وبين هذه السفارات علاقة السب والشتم والانتقادات، ويقول موظفو السفارات إن السلطة أخرجت رواتبنا، السلطة تعطي رواتب لمنظمة التحرير؟. نحن نريد منظمة تحرير قوية، السلطة تكون تحتها ليس أن تكون هي تحت السلطة، لذلك من أجل قوتها يجب أن تضخ بها دماء جديدة و(حماس) مطلوبة منها أن تكون في منظمة التحرير ويجب الاستفادة من موقف (حماس) ومن الزخم الجماهيري ل(حماس) ومن الزخم العربي ومن الزخم السياسي الذي أحدثته المقاومة.

عاطف: ما نوع منظمة التحرير التي تريدها الجهاد الإسلامي؟ من ناحية المهام والوظائف والهيكلية؟

خالد البطش: أولاً، إن تصور الجهاد الإسلامي هو مع المنظمة التي أعلنت عن نفسها أنها منظمة للتحرير، أي أن مهمتها الوظيفية هي تحرير فلسطين، أن تتبنى المنظمة عنوانها وأهدافها، هذا ما نفهمه عن المنظمة وألا تنحصر المنظمة فقط في تسيير عملية سياسية. نريد لها أن تكون منظمة تحرير، لكن في باقي الهياكل فإن طاولة الحوار هي سيدة المواقف، أنا لا أريد أن أقدم اشتراطات مسبقة حتى لا يفهم الناس أننا ضد المنظمة، نحن دافعنا عن المنظمة في أوقات كان يجب أن نحتمي

المنظمة وأعتقد بأن موقف الجهاد كان واضحاً في مسألة المنظمة ولولا موقف الجهاد لصار هناك شرح قبل أشهر، لكننا نقول دع طاولة الحوار وما ينتج عن طاولة الحوار من تفاهات هي التي تحدد لنا ماهية منظمة التحرير الفلسطينية، نحن نريد منظمة تحرير فلسطين، لكن لا أريد أن أزيد، دع الحوار الوطني وما يتم التوافق عليه على طاولة الحوار وإذا أعلنت الجهاد التزامها فيه سنلتزم وإذا لم نجد قواسم أو طرقاً للتوافق فسيكون موقفنا الاعتذار لكن دون الإساءة إلى أحد.

عاطف: ماذا عن البرنامج السياسي للمنظمة؟

خالد البطش: هذا محل حوار. المنظمة وبرنامجهما السياسي، هياكلها والاتفاقات التي وقعتها، كل هذا سيكون على طاولة الحوار والنقاش الداخلي في إطار لجنة إعادة إحياء المنظمة وإعادة برمجتها وصياغتها وإصلاحها. إن توافقنا عليه وقبلناه أو إن لم نتفق عليه ورفضناه، ما ينتج عن طاولة الحوار الوطني، إذا أرادت الجهاد الإسلامي أن تلتزم بذلك سندخل المنظمة وإن لم نتفق مع المنظمة سنبقى خارجها دون تشكيك أو طعن فيها. لكن هذه القضايا لم تزل على طاولة الحوار ولم يتم بحثها بالمطلق لأنها من ضمن صلاحيات لجنة إعادة تفعيل وبناء المنظمة.

عاطف: رفيق صالح، ما هي علاقة أطر السلطة

بأطر المنظمة؟

صالح زيدان: التكامل وبالتالي إقامة صلة فعلية وعضوية وحيوية بين مؤسسات المنظمة ومؤسسات السلطة. لنبدأ أولاً بالمجلس التشريعي، من الممكن أن يجري تمثيله أو أن ينتخب إذا لم يجر تمثيله في

المجلس الوطني تتم انتخابات شاملة للمجلس الوطني من الداخل والخارج، وبهذا الإطار من الممكن أن يكون هناك نوع من اللاتاحة ومن الممكن إيجاد هذه الصلة إذا جرى تفعيل بناء النظام السياسي الفلسطيني. النظام السياسي الفلسطيني مكون من ثلاث ركائز: منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، هذا الأمر عندما يعاد بناؤه على أساس ديمقراطي يمكن من خلال لوائح معينة إيجاد الصلة المطلوبة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية بين الدوائر المتماثلة أو أن يكون هناك تكامل بين هذه وتلك.

الأمن

عاطف: الملف الآخر في الحوار هو ملف

الأجهزة الأمنية، ما هو موقفكم رفيق كايد؟

كايد الغول: نحن مع القوى التي تقول إنه يجب أن يعاد بناء هذه الأجهزة وفقاً للمهنية وبعيداً عن الحزبية، ندرك التعقيدات التي نشأت الآن بفعل حالة الانقسام، لكن ليس من خيار أماننا إلا السير في هذه الوجهة وهذا يتطلب إعادة بحث معمقة، أولاً في رسالة الأجهزة الأمنية ووظيفتها ثم النظر إلى تشكيلاتها التي يجب أن تتعد كلياً عن الفصائلية، بحيث يتم تحديد معايير على ضوء هذه المعايير يجري بقاء هذا الشخص أو عدم بقاءه في إطار الأجهزة الأمنية ويجري تعيين قيادات لها لا تنتمي لهذا الفصيل أو ذاك وكل القيادات التي لها عضوية فصائلية يجب أن تجمد عضويتها لأن التجربة أيضاً أكدت أن المسؤول يسعى إلى تنفيذ سياسات الفصيل الذي ينتمي إليه من

خلال الجهاز .

عاطف : يقدم استقالته أو يطلب تجميد عضويته في التنظيم؟

كايد الغول: تجميد عضويته ولا يمارس أي نشاط تنظيمي وأعتقد بأن تجربة إسرائيل واضحة وأميركا كذلك . حتى يتمكن من تمثيل السياسة الأمنية الوطنية المتفق عليها يجب ألا تكون له أية ارتباطات تنظيمية بحيث يؤثر في تنفيذ هذه السياسة . الحوار الثنائي لن يقود إلى هذه المسألة ، الحوار الثنائي سيقود إلى كيفية استيعاب ما جرى تنظيمه في غزة من الأجهزة الأمنية ، وكيفية استيعاب ما جرى تنظيمه في الضفة الغربية ويبدأ الصراع بمن يتبع هذا الجهاز أو ذاك ثم من يترأس هذا الجهاز أو ذاك ، ونعود مرة أخرى للحلقة نفسها في تشكيل الأجهزة الأمنية مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر أعتقد بأننا لمسناها .

صالح زيدان : نحن نعتقد بأن هناك مرحلتين بالنسبة إلى هذا الموضوع . المرحلة الأولى وهي تلك المتمثلة بإيجاد قوة أو التي نسميها المرحلة الانتقالية التي يمكن أن تكون قوة أمنية في قطاع غزة يمكن أن يتفق عليها تمهد أو تكون مشرفة أو تمكن من إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ضمن إجراءات آمنة ، ثم هناك المرحلة الجذرية بمعنى عملية إصلاح شاملة على أساس مهني ووطني بعيد عن الحزبية والفصائلية وهذا يتطلب التأكيد أو إعادة النظر في وظيفة الأجهزة الأمنية (العقيدة الأمنية) بمعنى أن تكون وظيفتها الدفاع عن الوطن والمواطن وأن تعمل من أجل أن ترعى سيادة

القانون بما يمكن هذه الأجهزة الأمنية من أن تلعب دوراً وفق القانون الأساسي الفلسطيني ، لكن هناك نقاطاً أخرى تفصيلية تم الاتفاق عليها في القاهرة لا داعي لإعادة سردها من جديد .

صلاح البردويل : فيما يتعلق بموضوع الأمن ، الحقيقة أن نظرة (فتح) لإصلاح الأجهزة الأمنية نظرة غريبة جداً ونظرة بعيدة كل البعد عن المنطق والواقعية . (فتح) ترى أن أجهزة الأمن يجب أن تصلح في غزة ويجب ألا تصلح في الضفة الغربية .

عاطف : قيل لكم هذا على الطاولة؟

صلاح البردويل : طبعاً ، هذا كلام غير منطقي وغير عادل . لا ينفع أن يكون ألف وباء . (فتح) ترى أن النموذج الجاري في الضفة الغربية هو نموذج رائع ، هو نموذجي وبالتالي يجب عدم الحديث عن أية عيوب هناك بما في ذلك الاعتقالات السياسية ، هم يقولون إن هذه ليست اعتقالات سياسية ، هذه اعتقالات مشروعة وتعتبر اعتقالات قانونية ، بالقياس للقانون هناك أكيد أن اعتقال كل أبناء حركة (حماس) ومصادرة أموال الجمعيات وإلى ذلك قانوني . بالتالي صعب أن نتعامل مع هذا الوضع في قطاع غزة أن تقوم بفتح مؤسسة في قطاع غزة وتطالب بنوع من الحرية هنا وهناك يقولون كيف تسلب كل أموالهم وتعتقل أبنائهم بهذا الشكل بالملئات وتهان حتى نساء الشهداء والأسرى .

نقطة ثانية ، أن الاختلاف جاء من الاختلاف في العقيدة الأمنية ، عندما تقول لي أن الضفة

الغربية هي نموذجية بذلك أن تكرر العقيدة الأمنية بحماية أمن إسرائيل عبر تطبيق الأمن وهذا مرفوض لـ(حماس)، نحن لدينا قانون في المجلس التشريعي الذي أسسه أبناء المجلس التشريعي السابق هو اعتبار أن التخابر مع الاحتلال خيانة أمنية وخيانة وطنية عظمى يعاقب عليها بأشد العقوبات، وأنت عندما تتحدث عن تبادل الأدوار مع العدو الصهيوني في اعتقال أبناء (حماس) وملاحقة المقاومة وتشدد على ذلك وتصرح بذلك، معنى ذلك أنك تقر بالتنسيق الأمني مع الاحتلال والتخابر مع الاحتلال من أوسع أبوابه، هذا أمر خطير جداً وعقيدة أمنية فاسدة. نحن لدينا عقيدة أمنية أن العقيدة الأساسية تقول أن تكون أجهزة الأمن في خدمة المواطن الفلسطيني وقضاياه وليست في خدمة الاحتلال وهذا الأمر مستهجن، و(حماس) عندما تخاطب الأميركيين وخاصة الأوروبيين الذين يزوروننا يستغربون كيف يمكن لأمن فلسطيني أن يخدم احتلاله.

عاطف: ما هي خطة (حماس) للأجهزة الأمنية؟

صلاح البردويل: نحن وضعنا خطة وقدمناها، أن يتم تقليص الأجهزة الأمنية إلى ثلاث أجهزة، جهاز الشرطة المدنية ثم الأمن الوطني وله وظائف محددة على المعابر والحدود وغير ذلك ثم جهاز المخابرات العامة وله وظائف محددة خارج البلاد وحماية أمننا السياسي، ودون ذلك كل تلك الأجهزة لا لزوم لها، وقضية العلاقة مع الاحتلال لا يجوز لجهاز أمني أن يعقد اتفاقيات وصفقات

مع الاحتلال وتنسيقات أمنية وهذا أمر خطير جداً. هذا الكلام وضحناه لهم ووضحنا لهم خطورة التنسيق الأمني ورفض هذا الأسلوب وما يجره من اعتقالات سياسية ومنع للمقاومة، من العار أن نضع المقاومة هدفاً لنا ونحن في مرحلة تحرر وطني، ربما لا نقوم نحن بالمقاومة كأجهزة أمنية ولكن لا نقف في وجه المقاومة بهذا الشكل أو بآخر كما تفعل الأجهزة الأمنية، وهناك جدل كبير في هذه القضية ولا يمكن لهم التملص منها لأن هناك من لهم ارتباطات ومصالح وربما أصبحت في بعض الأحيان مصالح شخصية لبعض قيادات الأجهزة الأمنية.

عاطف: ما هي رؤية (فتح) لإصلاح الأجهزة الأمنية أخ أبو وائل؟

أبو وائل: تشكل لجنة عربية بمساعدة إخواننا العرب تساعد في إصلاح الأجهزة . . .

عاطف: ما هي مهام اللجنة العربية؟
أبو وائل: تساعد في عملية إعادة هيكلة الأجهزة وتساعدنا حتى لا يقال إن هذا الفصل بقي متمسكاً بموقفه وذاك متمسكاً بموقفه وبالتالي لن نحرز أي تقدم.

عاطف: لكن ليس لجنة وصاية كما تقول (حماس)؟

أبو وائل: أية لجنة وصاية؟ هل نحن نريد أن نأتي بوصاية؟ من أين ستأتي الوصاية؟ لم نطلب وصاية من أحد ولن نقبل بأية وصاية، خرجنا نحن من الوصاية والتبعية خرجنا وقدمنا قوافل الشهداء، لا نقبل أن نعود أو أن يأتي أحد، في المقابل

البعض له أجنداث أو رؤى إقليمية أو دولية إلى غير ذلك، نحن قلنا إن قرارنا الوطني الفلسطيني مستقل وقدمنا عشرات بل مئات وآلاف من الشهداء من أجل ذلك، ولا يسعنا جيب احد ولا تسعنا عاصمة، والحريص علينا يجب أن يقول لنا بوركت خطواتكم وألا يتدخل في شؤوننا الداخلية على الإطلاق، من يريد مصلحتنا ومصلحة شعبنا عليه أن يقف إلى جانبنا لا أن يحرض بعضنا على البعض لا أن يجعل من عاصمته منطلقاً لعملية التشكيك وعملية العرقلة لعملنا الفلسطيني.

مكونات النظام السياسي

عاطف: النظام السياسي الفلسطيني خلال الفترة التي مر بها من سلطة وتغليب السلطة على المنظمة، بحاجة صراحة لإصلاحات جذرية. هل تعتقد بأن الحوار الوطني الفلسطيني سيقود إلى بناء نظام فلسطيني؟ ما هي مكونات هذا التغيير؟ ترسيم بعض العلاقات بين مؤسسات السلطة والمنظمة وبين الداخل والخارج بين مالية المنظمة ومالية السلطة؟

كايد الغول: بالتأكيد، من الأسباب الرئيسة لضعف المنظمة ربطها بمؤسسات السلطة، رغم أن السلطة هي التي تتبع للمنظمة، وبالتالي أصبح الوزير في السلطة أهم من عضو لجنة تنفيذية وأصبح رئيس الوزراء في السلطة أهم من كل اللجنة التنفيذية للمنظمة وبالتالي أصبح رئيس المجلس التشريعي أهم من رئيس المجلس الوطني في فترة من الفترات، وبالتالي كان هناك مزج بين قسمي النظام السياسي لصالح السلطة وليس

لصالح المنظمة وهذا أمر بحاجة إلى تصويب.

عاطف: كيف؟

كايد الغول: أولاً، تفعيل مؤسسات المنظمة نفسها وإعادة بنائها كما ذكرنا عبر انتخابات المجلس الوطني في إعادة بناء المؤسسات نفسها وفي إعادة تجديد عضويتها وتحديد مهامها بحيث تكون السلطة هي التي تتبع المنظمة وليس العكس، وهذا أمر غاية في الأهمية. ولكن في مجرى هذه العملية جرى تغليب مؤسسات السلطة على مؤسسات المنظمة بحيث أصبحت مالية السلطة هي التي تصرف على المنظمة وليس الصندوق القومي هو الذي يصرف على المنظمة وهكذا في مختلف المجالات، إذ أننا بحاجة أولاً إلى إعادة بناء المنظمة كما ذكرت من جديد وإعادة تصحيح العلاقة بحيث تصبح المنظمة هي التي تقود السلطة في كل المجالات وتصبح هي المرجعية للسلطة، هي التي تحكم أداء السلطة بالحصلة، صحيح هناك مجلس تشريعي ينتخب الحكومة لكن أداء كل السلطة بكل مكوناتها يجب أن يكون دائماً على جدول منظمة التحرير، ثم بعد ذلك نبحت مستقبل السلطة إذا أردنا أن نأخذ المسائل بعمق أكثر، والمنظمة هي التي تضبط الخط السياسي للسلطة وهي التي تضبط التحرك السياسي للسلطة.

عاطف: بخصوص النظام السياسي الفلسطيني، ما هي رؤية (حماس) للسلطة، الشيخ أحمد ياسين تكلم عن هذا: دولة في حدود ١٩٦٧، حتى نستطيع أقل شيء أن نقاوم منها، (حماس)

تاريخياً هي ضمن النظام السياسي لكن دخول لعبة السلطة وتداول السلطة غير أشياء كثيرة، ما رؤية (حماس) بخصوص دولة في مناطق ٦٧ وهو دولة مضطرة إلى أن توقع اتفاقية مع إسرائيل .

صلاح البردويل: رؤية (حماس) برزت خلال وثيقة الوفاق الوطني ومن خلال اتفاق مكة، وافقت (حماس) على أساس القاعدة الأولى وهي عدم التنازل عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتثبيتها وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال . لكن أن تكون لك دولة فلسطينية وتكون هذه الدولة جارة لإسرائيل وتتعامل مع إسرائيل ربما في محركات معينة على قاعدة عدم الاعتراف، هذا طبيعي جداً فليس كل دول العالم يجب أن تعترف بجيرانها، أنا لا أعترف لكن لا أحارب . الشيخ أحمد ياسين طرح هدنة طويلة مقابل دولة في حدود ٦٧، هذه القضية واضحة جداً، يأتون ويقولون هذه موافقة على دولة مؤقتة وهذا تنازل، أقول لهم هل ٦٧ يعتبرونه حلاً نهائياً؟ لا، يجب تثبيت حق اللاجئين وتثبيت القدس وإزالة الجدار والمستوطنات، وحدود لدولة ٦٧ . قبل قليل كنا في لقاء مع الأميركيين وقلنا لهم بشكل واضح كيف تتحدثون معنا عن الاعتراف بإسرائيل وعن الاعتراف بدولة ٦٧ فلسطينية، قلنا لهم أقيموا الدولة وأرجعوا اللاجئين وأزيلوا المستوطنات بعدها ناقشنا بالاعتراف، هذه جريمة وهذا الكلام نحن مقتنعون به، أعطني دولتي كي أعترف بدولتك، وأنا شعب تحت الاحتلال تقول

لي اعترف بي، ما قيمة الاعتراف وأنا مشرد وليس لي وزن وليس لي دولة ولا حدود .

عاطف: مشروع السلطة هو مشروع دولة وليس مشروع تحرير في هذه اللحظة وبالتالي دخول (حماس) إلى السلطة كثيرون رأوا به قبولاً . . .

صلاح البردويل: دخول (حماس) إلى الحياة السياسية ودخولها إلى مؤسسات القرار من أجل الحد من عملية التنازل وبيع القضية الفلسطينية من باب السلطة، لأن الناس شعروا أن السلطة هي التي هيمنت على المنظمة وبالتالي كانت هناك خشية من خلال هذه الرسمية أن تقوم هذه السلطة بعملية تنازل لذلك دخلت (حماس) إلى الخارطة لتشكل عائقاً أمام هؤلاء، لم تكتسب (حماس) سوى المزيد من الضغوط الخارجية لكن شكلت وقفاً وعملت على وقف النزيف الفلسطيني ووقف حالة التدهور في القضية الفلسطينية من خلال هيمنة السلطة على القرار الفلسطيني .

عاطف: هناك تركيز كثير على السياسة الفلسطينية في الداخل وأنا مع الناس الذين يكتبون عن ضرورة تفعيل أهلنا في الخارج في صنع السياسة الفلسطينية بحكم وجود السلطة، ووجود العمل الإسلامي والوطني في غزة والضفة خلق نوعاً من المركزية في الضفة وغزة، هناك نوع من الإهمال صراحة لأهلنا في الخارج، هل تناقشون من خلال الحوار الوطني كيف لنا إشراك أهلنا في الخارج في صنع القرار والتأثير على السياسة الداخلية، طبعاً هذا يخص منظمة التحرير وغيرها؟

خالد البطش: أولاً، الحوار الوطني عندما انطلق في القاهرة، أعتقد بأن أكثر من ثلاثة أرباع الأعضاء الذين كانوا في الحوار هم من الخارج، أنت لا تتحدث عن الفصائل في غزة بل كانوا حاضرين من سورية ولبنان والأردن وشخصيات مستقلة وشخصيات مستقلة كبيرة، لكن أقول لك إن سبب كل ما تقوله هذا هو بسبب الانقسام الداخلي. لولم يكن هناك انقسام وطني لفعلت ولربما تم التوافق على قضايا كثيرة، وربما لتحدثنا عن قضايا جوهرية بأريحية أكثر، وبالتالي أصبح التركيز كله على الانقسام، يعني عندما يدخل جسمك (فيروس) غريب تصبح كل قوى الجسم تقاوم لتطرده ومن ثم عندما تنهي عملها تعود لتتمركز في أماكنها الدفاعية والإستراتيجية، نحن الآن نذهب إلى التركيز على إنهاء الانقسام وهذا يأخذ وقتاً طويلاً منا، لذلك إذا انتهينا من الانقسام فيمكن أن نتحدث عن موضوع اللاجئين وعن موضوعات مهمة أخرى، لكن أقول لك بوضوح إن المنظمة وليست السلطة هي التي تشكل مرجعية للشعب الفلسطيني وتشكل حاضنة للشعب الفلسطيني، فطالما أن المنظمة ضعيفة ومغيبة وتحتاج إلى إصلاح وترتيب فإن هناك انقساماً وطنياً كبيراً، إذاً كيف نتحدث عن لاجئين وعن تفعيل لاجئين ونحن في غزة والضفة منقسمون، لذلك الأولوية الآن لإنهاء الانقسام، لكن إن تصالحنا وأصبحت هناك وحدة وطنية يصبح الاهتمام أكثر بالمنظمة وتمثيل اللاجئين وتمثيل أبناء شعبنا، لأن الغالبية

المطلقة لشعبنا هي خارج فلسطين وليست داخل فلسطين.

كايد الغول: الخارج يعالج ضمن منظمة التحرير، ولا تستطيع مؤسسات السلطة أن تعالج ملفات الخارج. عاطف: لكن الحوار كله كان يدور حول الداخل.

كايد الغول: نعم، الحوار كله كان يدور حول الانقسام الذي حدث في الداخل، ومؤسسات السلطة وكيف يعاد توفيقها، طبعاً هذا الانقسام طال شعبنا بالخارج، وبالتالي نحن نعيد تصحيح هذه المسألة مرة أخرى عبر إعادة مكانة منظمة التحرير وإجراء انتخابات سيشارك فيها أهلنا بالخارج بطبيعة الحال وفي المناطق التي سيجري فيها يجب التوافق على طريقة كيفية تمثيلهم وأن يعطى المجلس الوطني صلاحيات أكثر مما هو قائم الآن. يجب أن يقرر المجلس الوطني في سياسات المنظمة ويجب أن يحاكم أعمال اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي للمنظمة يجب أن يعطي الثقة أو يمنحها لرئيس المنظمة وأعضاء اللجنة التنفيذية. نحن بحاجة إلى إعادة تجديد شاملة ليس فقط في البنى ولكن في برامج المنظمة وإلى آخر ما هنالك. أعتقد بأن هذا يمكن أن يساهم في إشراك أهلنا في الخارج في إطار أعلى مما هو قائم، وهو مرة أخرى الرابط بين المنظمة والسلطة وسيجعل أهلنا مقررین فيما يحدث في السلطة عبر التمثيل الذي سيكون في مؤسسات منظمة التحرير إذا ما ضببطت العلاقة على أساس

إجراء الانتخابات .

الحوار الوطني : بين تفاؤل المشاركين والعثرات على الطاولة

عاطف : هل أنت متفائل بصراحة بنجاح
الحوار؟

زيدان : الحوار الثنائي لا يعطي تفاؤلاً بصراحة
ولا سبيل للتفاؤل إلا بعاملين . أولاً تصويب
هذا الحوار والتراجع عن موضوع المساومة على
تمثيل نسبي كنظام انتخابي وإقراره كنظام انتخابي
للمجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني
وبنسبة حسم كما ذكرت من ١ إلى ١,٥ بالمائة .
ثانياً ، أنا أقول إنه على شعبنا أن يمارس ضغطاً
أعلى ونحن ندعو جماهير شعبنا إلى ضغط أعلى
وممارسة أوسع الضغوط الجماهيرية الممكنة على
الطرفين ، سواء على (حماس) التي تعطل الحكومة
أو على (فتح) التي عطلت موضوع منظمة التحرير
الفلسطينية وإصدار قانون انتخابي على أساس
التمثيل النسبي بما يمكن من إعادة تفعيل المنظمة
وبنائها على أسس ديمقراطية ، ينبغي ممارسة
أوسع الضغوط لتصويب الحوار الوطني الشامل
وأيضاً مضمون هذا الحوار ليصل إلى كما ذكرت
إلى حل جذري للأزمة الداخلية وإصلاح جذري
للنظام السياسي الفلسطيني وبما يمكن ليس فقط من
الخروج من الأزمة الحالية ولكن من فتح المجال أمام
نظام سياسي فلسطيني قادر على أن يحل مشكلاته
الداخلية بالحوار والعملية الديمقراطية وأن يوجه
كل الجهود نحو مواجهة الاحتلال وتعبئة طاقات
شعبنا بإنهاء هذا الاحتلال عن أرضنا والوصول إلى

أن المنظمة هي مرجعية السلطة وتحاكم السلطة
من خلال ذلك ، أعتقد بأن هذا يحقق الترابط بين
الداخل والخارج .

صفقة شاملة أم مراحل

عاطف : (حماس) تقول إنها لن تذهب إلى
اتفاق إلا بصفقة كاملة؟

أبو وائل : ماذا تعني الصفقة الكاملة؟

عاطف : بمعنى إنجاز جميع الملفات .

أبو وائل : ونحن مع ذلك ، لماذا لا نتفق لنعلن
إعلاناً ، وهذا كان متفقاً عليه . كان متفقاً أننا بعد
أن ننتهي من أعمالنا في اللجان أن نعلن ذلك
وأن تكون هناك أطراف عربية ويصار إلى احتفال
كبير . نحن لسنا ضد ولكن يجب ألا ينظر إلى هذه
القضية على أنها شرط ، وأنا لا ننجح هذه العملية
ونشترط أن تكون العملية كاملة ، كيف يمكن أن
أربط بين انتخابات المجلس الوطني وبين انتخاب
المجلس التشريعي . لسنا على أرض واحدة
أساساً ، قد يأخذ المجلس الوطني سنوات بالنظر
إلى أننا لسنا موجودين على أرض الوطن .

عاطف : هل هناك إمكانية لإجراء
انتخابات . . .

أبو وائل : بسهولة . أما قضية المجلس الوطني
فسنعرف الدول التي سيمكن إجراء الانتخابات
بها والدول التي لا يمكن ، وتجري الانتخابات
حيثما أمكن ، إذا كانت القضية ستأخذ وقتاً طويلاً
فكيف ساربطها بقضية الحكومة التي ستنهي عملها
قبل ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠ ثم تنتهي مهمتها بعد

الحرية وإلى سيادة حق العودة لشعبنا الفلسطيني .

أبو وائل : حتى لو تعطلت الجولة الأخيرة فلا بديل عن مزيد من الحوارات والإبقاء على الحوار، وكل من يعتقد بأن أمد الحوار سيطول لمصلحته فهو مخطأ. ضرر الحوار الطويل علينا أكثر من نفعه لأن من شأنه أن يفتح إشكاليات جديدة وأن يبعدنا عن بعضنا وأن يجعل الآخرين يدسون أنوفهم في قضيتنا، علينا أن نتناول موضوعنا بأيدينا، علينا أن نتذكر أنه ليس هناك أحد أحرص منا على مصلحتنا الوطنية. جربنا الحرب المدمرة علينا، من وقف معنا؟ فقط كان يقال ستأتيكم مساعدة، نحن لسنا شعباً جائعاً، نرفض هذه المساعدات التي يعتبرونها موقفاً، الموقف كان يجب أن يكون لجانب قضيتنا لمنع العدو عنا ولمنعنا من الاقتتال والتوقف عن التحريض على بعضنا.

صلاح البردويل : أنا شخصياً متفائل وهذا يأتي من أن إرادتنا قوية جداً ولا يمكن أن نقلب البوصلة، ولا بد أن نوحّد الشعب الفلسطيني . ثانياً، أن الحكومة الصهيونية الجديدة لا تعطي شيء . ثالثاً العالم بدأ يتغير، الأوروبيون يحتاجون إلى دفعة، لا يصرون كثيراً على قبول شروط الرباعية، لو بذلوا جهد معنا ولو أضيف إلى هذا جهد عربي سنخترق هذا الحصار السياسي . عندما يرانا الأوروبيون في حالة انهيار وتراجع تزيد توجهاتهم لفرض شروط علينا. إذا استشعرنا هذا الخطر علينا من تهويد القدس وضياح حق اللاجئين والجدار والمستوطنات وحكومة متطرفة . الأمور ليست مغلقة، الشروط علينا ليست أبدية بل تحتاج إلى نضال . مع إصرارنا على الوحدة الوطنية أنا باعترادي ك(حماس)

سيوثر، حتى على الدول العربية ومصر ستحاول أن تدفع بتقدم الحوار .

كايد الغول : برأيي الأمر في ظل مجرى الحوارات، يصعب الحديث عن تفاؤل أو تشاؤم، الأمر نفسه عند كل الأطراف المتحاوره وخاصة عند طرفي النزاع، إذا توفرت الإرادة لإنهاء الانقسام وإذا جرى تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية أو الخاصة، أنا شخصياً شاركت في جولة الحوار الأخيرة كنت قبل ذلك متفائلاً بأننا أمام ظروف تهيب لنا إمكانية نجاح الحوار فحينها كانت غزة خارجة من الحرب، في حينها بدأت بعض المصالحات العربية قلنا عليها تنعكس على المصالحة الفلسطينية، في حينها كان هناك يمين متطرف في إسرائيل قد نجح وبدأ تشكيل الحكومة، وبالتالي كانت كل هذه العوامل يمكن أن تشكل حافزاً أمامنا لأن نعمل لإنجاح الحوار وإنهاء الانقسام لكن في ضوء نتائج الحوار وفي ضوء ما شاهدته في جلسات الحوار، كنت دائماً أعطي جواباً عندما أسأل هل أنت متفائل أقول إنني لست متفائلاً، أنا شخصياً أخشى من أن يكون البعض استمرراً السلطة ويجري لتكليف كل الحلول أو يجري البحث عن حلول لتكليف مع هذا الاتجاه وأعتقد بأنه قد ظهر من الحوار مدى التمسك الشديد بالسلطة والدفاع عن ما تحقق من خلالها من مكاسب ولذلك برأيي حتى هذه اللحظة الأمور ليست سهلة، إلا إذا مرة أخرى أدرك الجميع أن مصلحة الشعب تقتضي البحث عن حلول وطنية جديدة وتتجاوز الحلول التي تؤمن مكتسبات هذا الفريق أو ذاك، أعتقد بأن كل تجارب الشعوب قالت إنها عندما تعيش

أزمات فالحلول لها إما باستفتاء الشعب وإما بإجراء انتخابات جديدة، ولكن للأسف نحن لسنا مع هذا الطرح، يتم اشتراط إجراء الانتخابات بالتوافق، ويتم اشتراط إيجاد الحلول بالتوافق ولا يأخذ رأي الشعب الذي تضرر كثيراً من حالة الانقسام.

خالد البطش: يجب أن نذكر هنا ونقول إن أية محاولة أو سلوك لاستنزاف الوقت هو سلوك مرفوض، أي جهة فلسطينية تريد أن تستنزف الوقت وأن تستهلكه هي جهة تضع الوقت على الشعب والقضية، بالتالي يجب أن يتحول الحوار الفلسطيني من مصلحة وطنية ومن حاجة للفلسطيني يريد أن ينتهي منها بسرعة إلى عملية تفاوضية أي أن ننهي كل ملف في شهر وهذا ما لا تقبله الجهاد: أن يتحول الحوار إلى عملية تفاوضية بين الفلسطينيين، مع ذلك أقول لك إن الحوار يمكن أن ينجح والفلسطينيين قدموا بالذات في طاولة الحوار واتفقوا على أكثر من ٧٠٪ وأقولها بصراحة ولكن المعوق الأكبر هو التدخل الخارجي، وهنا أشير إلى أن التدخل الخارجي هو من شروط اللجنة الرباعية وليس من أطراف عربية ولا إسلامية، المعوق هو ما طالبت به هيلاري كلينتون وما طالبت به اللجنة الرباعية من اعتراف بإسرائيل، لذلك إذا ارتفع هذا الشرط وإذا وجد المصريون والسعوديون وغيرهم أفكاراً قد تساعد في تجاوز هذه النقطة الحوار حتماً سينجح، لكن الحوار لن يفشل وإن لم نتفق على النقطة الأخيرة. كانت هناك عقبات أكبر وحلت، كان موضوع شرعية الرئيس أبو مازن، كانت (حماس) ٢٤ ساعة تقول إنه غير شرعي والآن تم الاتفاق على

أن يتم انتخاب الرئيس والتشريعي في ٢٥ كانون الثاني باعتراف (حماس) و(حماس) قالتها سابقاً إن الرئيس أخذها غضباً. اختلف الأمر الآن. كانت هناك مشكلة حول محكمة الانتخابات وتم حلها. كان هناك مشكلة حول مجلس القضاء الأعلى لأنه في رام الله هناك مجلس قضاء أعلى، وفي غزة مجلس عدل أعلى شكلته حكومة هنية، وبالتالي تم الاتفاق على إعادة بناء مجلس القضاء.

عاطف: ماذا بخصوص محكمة الانتخابات؟ خالد البطش: نعم هي محكمة تلجأ إليها أطراف العملية الانتخابية إذا كانت هناك شكاوى في عملية الانتخاب لكي تبت فيها فيما لا يتجاوز ٢٤ ساعة بعد إقفال الصناديق، هذا الأمر لم يكن سابقاً موجوداً وهذا الأمر سيتم الآن. مجلس القضاء الأعلى انتهينا منه. موضوع الاتفاق على انتخابات رئاسية وتشريعية أيضاً كانت ورقة عالقة وانتهينا منها. بقي فقط النظام الانتخابي نسبي أو مختلط والأغلبية تقول بالنظام النسبي. لكن بجميع الأحوال هناك كلام بأن المصريين اقترحوا ٢٥ بالمائة للدوائر و٧٥ للنسبي وإذا تم الاتفاق بين الفصائل فإن الجهاد لن تشكل عقبة.

عاطف: (حماس) تقول إنها أعطت في موضوع منظمة التحرير وهكذا قال الشيخ خالد البطش عن الجهاد الإسلامي أين أعطت (فتح) في الحوار، أين قالت إن هذه مصلحتي فلا أريدها وأتخلى عنها؟ أبو النجا: أعطت كل شيء. قالت إننا لا نريد أن نشارك في حكومة فصائلية وإذا أردتموها نحن لا نريد أن نكون جزءاً منها.

عاطف: وإذا (حماس) أرادت الحكومة؟

أبوءائل : فليكن، المهم أن تكون هذه الحكومة مقبولة لتستقبل الأموال ولترفع الحصار وتفك الإغلاق وتعيد هيكلة الأجهزة الأمنية على قواعد صحيحة، لا يهمننا من الذي سيكون في الحكومة لكن عليه أن يتحمل المسؤولية كاملة وأن يضطلع بالمهام المطلوبة من الحكومة في هذه الفترة الانتقالية. لم نتوقف في أية لجنة من اللجان عند أية قضية، حتى الأجهزة الأمنية، كيف يمكن لنا في هذه المرحلة الانتقالية وكيف يمكن لنا أمام العالم أن نسجل أننا نريد أن نذهب إلى انتخابات وأنها نريد أن نصنع أجواء فيها من الأريحية وفيها من الانسجام وفيها من حرية الرأي وفيها من القدرة على التحرك والحركة، كيف، هذه تريد أن تكون الأجهزة الأمنية أجهزة توافقية. أنا لا أريد أن يلغي أحد نفسه ولكن لا أريد أن يتم إلغاء الآخرين، الكل يجب أن يكون موجوداً في الأجهزة الأمنية.

الانتقادات

عاطف: ما هي انتقادات الجبهة للفصائل الأخرى، يعني (فتح) متمسكة ببعض النقاط و(حماس) متمسكة ببعض النقاط، أين انتقادات الجبهة للحوار؟

كايد الغول: الانتقاد الرئيس بالنسبة إلينا هو الانزلاق للحوار الثنائي وهذا برأينا يشكل خطراً.

عاطف: ضغطتم على (فتح) و(حماس)؟

كايد الغول: نعم، نحن في إطار حوار شامل لإنهاء الانقسام بتداعياته وطال الكل، وبالتالي المعالجة لأسباب الانقسام يجب أن تكون معالجة

وطنية وأعتقد بأن جولات الحوار الوطني التي جرت قد أكدت أن الأطراف الفلسطينية قد تقبل الحلول بالأفق الوطني وبعيداً عن الحسابات الخاصة، الحوار الثنائي سيقود لبحث ماذا لـ(حماس) وماذا لـ(فتح) تحت عنوان أنهما التنظيمان الأكبران وهذا موضوع يؤدي إلى تقاسم النظام السياسي وهذا يعني إعادة تجديد للأزمة. وحتى لو جرت مصالحات مع (فتح) تكون مؤقتة ويمكن أن تتفجر في مرات مقبلة، إذا المعالجة لقضايا الخلاف يجب أن تكون معالجة وطنية ومن قبل الكل الوطني حتى تحمي بعد ذلك من المحاصصة وحتى تحمي من أية ضغوط خارجية قد تعترض الوضع الفلسطيني. أما ما جرى في الحوار الثنائي فأعتقد بأن نتائجه قد ظهرت خلال تراجع حركة (فتح) عن التمثيل النسبي وبدأت تبحث عن صيغ وبصرف النظر عن هذه الصيغ ربما تجري المساومة عليها وتجري المساومة عليها (حماس) ٨٠ إلى ٢٠ و(فتح) ٦٠ إلى ٤٠ والمصريون ٧٥ إلى ٢٥ يمكن أن تصل إلى ٧٠ إلى ٣٠ وأنت لا تستطيع المساومة على النسبة وهنا تتنازل عن الفكرة، وقد تجري المساومة على نسبة الحسم، والحديث عن نسبة حسم مرتفعة حرمان بعضنا من الشراكة وكأننا نعود مرة أخرى إلى الدوائر، لذلك أعتقد بأن نسبة الحسم يجب ألا تتجاوز ١ إلى ٥، ١ بالمائة، هناك بلدان عديدة تستخدم هذه النسبة وبالتالي إذا كنا نحن حريصين على الشراكة من الجميع وحريصين على أن نتوحد من أجل دحر الاحتلال نحن بحاجة إلى صيغ تؤمن أوسع شبكة، ولذلك نحن في الجبهة

ندعو إلى نسبة لا تتجاوز ١ أو ٥، ١ بالمائة حتى تتاح الشراكة من قبل أوسع طيف سياسي ممكن وطيف مجتمعي، أعتقد بأن القوى الاجتماعية ستكون لها فرصة في ظل هذا النظام والقوى السياسية ستكون أمامها فرصة وبالتالي نوفر شراكة تستند إلى انتخابات.

عاطف: رفيق صالح أين تكمن من وجهة نظرك الأزمة الحقيقية في الحوار؟ الحوار أخذ أربع جولات والخامسة في الطريق والله أعلم إذا كانت هناك سادسة أو سابعة والبعض يقول إنها قضية طويلة.

زيدان: هناك قضيتان. القضية الأولى أن هناك أناساً يضعون المصالح الفئوية بما في ذلك مصلحته واستمراره واستثماره لأطول مدى ممكن والمسألة الثانية أن الوضع الإقليمي لم ينضج بعد لمصالحات فلسطينية حقيقة وما زالت بعض الأوضاع الإقليمية ترى في تمثيل وإدامة الانقسام ما يحقق مصالحها إلى أن تصل إلى تسويات معينة أو إلى حلول معينة لمشكلاتها مع الولايات المتحدة الأميركية ويضاف لهذين العاملين العامل الفلسطيني الداخلي والعامل الإقليمي الخارجي اللذان يشكلان عائقاً أمام الحوار الفلسطيني يمنعه من أن يصل إلى هدفه في إنجاز مصالحة وطنية فلسطينية حقيقية تنهي الانقسام.

عاطف: البعض ينتقد (فتح) و(حماس) لثنائية الحوار، بحكم أنهما الفصلان الكبيران وبينهما الأزمة الحقيقية وأن الحوار يطيل الانقسام. أين الأمور التي يجب حسمها وما هي؟

صلاح البردويل: فيما يتعلق بالحديث عن ثنائية الحوار، الفصائل الصغيرة دائماً تتحدث أن هذه الثنائية هي التي أفشلت اتفاق مكة، نحن مع ذلك اتفقنا على أن يكون الحوار شاملاً وأن تكون الحكومة حكومة وفاق، لكن القضايا العالقة تمس (فتح) (حماس)، فالحديث عن خلفية الحكومة والإشكاليات التي تحوم حولها تمس (فتح) و(حماس)، في الأجهزة الأمنية واقعياً (حماس) لها أجهزة أمنية و(فتح) لها أجهزة أمنية، وبالتالي لابد من ترويض أو تذليل العقبات الثنائية وهذا سيسهل عملية الحوار الشامل. لو جلست في جلسة موسعة فيها عشرون فصيلاً سيطول النقاش فيما بالمقارنة لو جلست (فتح) و(حماس)، نحن لا ننكر أن الحوار يجب أن يكون شاملاً، بالعكس لكن الحوار الثنائي هو لتذليل العقبات فقط لا غير. أبو وائل: نحن لا نقبل الثنائية ونعتبرها ضارة ولا نقبل المحاصصة لأنها تقصي الآخرين ونحن لسنا كذلك. أنا أؤكد لك أننا لن نذهب إلى ثنائية ولسنا مع المحاصصة ولسنا مع إقصاء أي فصيل وهذا ما جعلنا نتمسك بنسبة الحسم حتى لا نخرج فصيلاً من هذه اللوحة المرسومة منذ ٥٠ عاماً أو أقل. موقفنا لن يتغير على الإطلاق، لكن لا يهمنا ما يقوله عنا الآخرون.

عاطف: لكن في الأسبوع الأخير تمت جلسات تحضيرية؟

أبو وائل: هذه لا نعتبرها جلسات ثنائية إذ أرادها إخواننا المصريين لكننا نحن ذهبنا نمثل الجميع حقيقة، ولو ذهب غيرنا لن يقول إلا ما قلناه، ليست لنا وجهة نظر وقيلت إنها وجهة نظر

(فتح)، استمعوا إلى ما قاله الإخوة المفاوضون في حركة (فتح) وقارنوا بينه وبين ما قالته بقية الفصائل، لا خلاف فيه حتى ولو في حرف واحد، ليست هناك ثنائية ولو كان الأمر كذلك لما ذهبنا لأنها عرضت علينا ورفضنا.

خالد البطش: الجهاد الإسلامي لا يبحث عن هذه القضايا، أنا أقول لك وليس لأننا زاهدون لأننا كما يقولون نريد حلاً، لأن الذي انقسم وتقاتل في الشارع ليس اليسار ولا اليمين إنما (فتح) و(حماس)، هل المطلوب من (فتح) و(حماس) أن يتقاتلا في الشارع وحدهما، وإذا أصبحت هناك فرصة للصالح نرفض أن يصطلحا وحدهما، لكن أي حوار فيه (فتح) و(حماس) بالتأكيد هما أكبر فصيلين في الشارع الفلسطيني، هذا لا ينكره عاقل، حتى في تشكيل أية قائمة الأغلبية ستكون لـ(فتح) و(حماس)، لكن تخويفات اليسار منطقية؛ لأن تجارب اتفاق مكة كانت سيئة والعمل الثنائي عمل شيء ونتائجه ضعيفة، نحن نأمل أن يكون الحوار حواراً شاملاً وأعتقد بأن في كلامهم شيئاً من الصحة إلى حد ما، لكن الجهاد الإسلامي رغم أنه يعترف بذلك ما يهمننا هو المصالحة نحن نريد أن ينتهي الأمر وإذا بقيت هناك قضايا عالقة فإنه بعيداً عن استخدام السلاح والقوة يمكن أن تحل بالحوارات وباستمرار حالة الحوار الداخلي.

عاطف: البعض يقول من يتذكر الضفة الغربية؟ كلنا نتقاتل على الحكومة ولا أحد يتذكر الضفة الغربية والوضع هناك من بلع للأراضي والمستوطنات والمصادرات... إلخ، وفي

الوقت نفسه من يتذكر أهلنا في الشتات؟ أعرف أن ثلثي المحاورين هم من قيادات التنظيمات بالخارج.

صلاح البردويل: قد يكون صحيحاً أن خطابنا الإعلامي منهمك جداً بقضية الحوار، أريد أن أقول لك شيئاً، إذا تم التوافق الوطني هذا هو المدخل إلى الدخول إلى القضايا الكبرى، لكن كيف يمكن أن نصل إلى رؤية إذا كنا متفرقين.

عاطف: ما هي أولويات الحوار؟

أبو وائل: كل ذلك من أجل إنهاء حالة الانقسام، لنذهب إلى انتخابات متزامنة رئاسية وتشريعية لإنهاء حالة الانقسام، هذا هو الهدف الأساس، هناك قضايا لها جذور كثيرة نريد أن نصححها فيما بعد. هل قضية المصالحة الوطنية ستنتهي في يوم وليلة؟ نحن عندما تحدث مشكلة بسيطة بين عائلة وأخرى نأخذ كبارات الرجال من أجل عطوة أو من أجل مصالحة، فماذا تقول عندما سالت الدماء والأرواح هل هذه عملية بسيطة؟ (فتح) حريصة كل الحرص على أن تنهي كل شيء من شأنه أن ينهي حالة الانقسام الحالية، ولا يستطيع أحد أن يسجل على (فتح) في أي من اللجان الخمس أنها كانت تقف حجر عثرة أمام تقدم أو إنجاح هذه اللجنة، والفصائل والمستقلون خير شاهد على ذلك وأنا أريد شهادتهم ويمكن لك أن تسال الإخوة جميعاً ومحاضر الجلسات موجودة عند أشقائنا المصريين، بل عند كل أخ من الإخوة الذين شاركوا في كل لجنة وكانوا يدنون كلمات ومواقف الجميع.

السياسات العامة: تطور المفهوم واقتربات الدراسة

الدكتور أمانى مسعود*

سياسة عدة اقتربات تدور معظمها حول كيفية تفسير السياق السياسي لصنع سياسة ما، ومن هذه الاقتربات الاقتراب المؤسسي والاقتراب النخبوي/ التعددي والاقتراب الماركسي الجديد، واقتراب النظم الفرعية والاقتراب الخطابى لتحليل السياسة وغيرها من الاقتربات التقليدية والجديدة والتي أفرزتها طبيعة التطورات المحلية والعالمية في عالم اليوم على كافة الأصعدة.

أولاً - تعريف وتطور علم السياسات العامة

يتفق كثيرون من الدارسين على أن السياسة العامة هي الدائرة الرئيسة من النظام السياسي التي تهتم المواطن. فهي تهتم بدراسة ما يفعله النظام السياسي سياسياً وحكومياً وإدارياً؛ وذلك للإجابة عن سؤال (هارولد لاسويل) الشهير

لم تحظ السياسة العامة -وهي أحد الموضوعات الحيوية القومية في أي مجتمع- بالاهتمام الأكاديمي الكافي من قبل الباحثين في علم السياسة، رغم أنها تمثل جزءاً لا يتجزأ من تعريف واسع لهذا العلم¹، فالفرق بين (السياسة) و(السياسة العامة) يعكس الفرق ما بين الكل: «وهو فن إدارة شؤون البشر». والجزء: «وهو كيفية تفعيل هياكل القوة ومؤسساتها بمكوناتهما في إدارة سياسة ما تتعلق بهذا الجزء من «أجزاء» إدارة شؤون الأفراد داخل المجتمع. ولا شك في أن الإطار التحليلي والنظري للسياسة العامة يستدعي تفاعل مكونات صنع السياسة والدور الذي تؤديه القوى الرسمية وغير الرسمية في ظل أي سياق سياسي / مجتمعي يتسم بالتعقيد وتنوع الضغوط ويواجه التحديات المختلفة. ويتضمن عادة الإطار التحليلي لأية

* أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

«من يحصل على ماذا، متى وكيف؟»^٢. فدراسة السياسات العامة هي دراسة التوزيع السلطوي للقيم أو التخصيص السلطوي للقيم بعبارة (ديفيد إيستون)^٣، وإلى جانب هذا التعريف الذي يوضح جانباً من السياسات العامة، هناك تعريف آخر يختص بدراسة وظائف النظام السياسي أو قدراته، وبذا تصبح دراسة السياسات العامة هي دراسة الأداء السياسي والحكومي والإداري لدولة ما.^٤

وتعتبر دراسة السياسة العامة مرآة صادقة لدراسة حركة وديناميات القوى المؤثرة في نظام سياسي ما، وإيضاح كيف يدار النظام، ويؤدي وظائفه ويقترّب من المشاكل اليومية للمواطن سواء أكان نظاماً ديمقراطياً أم غير ديمقراطي.

ولا شك في أن دراسة تلك السياسات لها وقعها في العالم الديمقراطي، إذ تتوجه بالأساس نحو صانع القرار وخبراء السياسات، وقد يترتب على هذا إمكانية تخطي الفجوة بين «المستهدفين» من السياسة من جهة، ومصالح وتفضيلات «السياسيين» من جهة أخرى، ومن ثم بين الحاكم والمحكوم، ويؤدي إلى نقلة نوعية في مسار علم السياسة وعالم السياسة معاً والذين ليسا متطابقين بالضرورة في عالم الواقع.^٥

ظهور وتطور السياسات العامة

كان لـ(هارولد لاسويل) - عالم السياسة الأمريكي - الفضل في ظهور علم (السياسات العامة) في خمسينيات القرن الماضي مع ظهور كتابه (The science policy)، وفي نهاية الستينيات

تطوّر هذا الحقل مع ظهور المدرسة السلوكية التي وجهت الاهتمام إلى ضرورة دراسة مخرجات النظام السياسي، ولاسيما السياسات العامة. ومع الثمانينيات بدأ الاهتمام بدراسة السياسات العامة؛ نتيجة إدارة الولايات المتحدة حلّ المشكلات المتفاقمة آنذاك في المجتمع الأمريكي من: التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي ومشكلات الشرق الأوسط والتجارة الدولية؛ وفي محاولة الخروج من مأزق المشكلات المتفاقمة، كان الاهتمام بهذا الحقل.^٦

ويستدعي الحديث عن السياسات العامة إيضاح الفرق بين عدة مفاهيم متداخلة معها أهمها: السياسة العامة: الأفعال التي تختارها الحكومة قاصدة خدمة الأغراض العامة.

وإدارة السياسة العامة: وهي العملية التي بها تعرض المنظمات الحكومية السلع والخدمات الأساسية وتدير الموارد، وتسوي الصراعات شرط أن تفعل هذا بإنصاف وكفاءة، وتكون مسؤولة أمام الجمهور عن الوسائل والنواتج.

وإملاء السياسة العامة: وهي عملية تحقيق السياسة العامة، وبالتالي محاولة إنجاز الأغراض العامة التي صنعت السياسة من أجلها.

وأثر السياسة العامة: والتي تتناول عواقب إملاء السياسة العامة والمضاعفات طويلة المدى بالنسبة إلى الجميع.

وتمر عملية صنع السياسة العامة بعدة مراحل، أهمها مرحلة وضع جدول الأعمال، ويتضمن اختيار المسائل التي تستحق اعتباراً جاداً في صنع أو إعادة صنع السياسة العامة، ويتم التمييز بين

جدولين للأعمال: جدول شعبي: وهو قائمة بالمشكلات والمسائل التي يهتم بها ولها الجمهور كثيراً^٧ و جدول الأعمال المؤسسي: ويضم البنود التي يعدها قادة أو أجهزة الحكومة.

ولفهم السياسة العامة؛ علينا تصور نظام له عدة مكونات:

١- بيئة تحرك موظفي الحكومة وتستقبل نتائج شغلهم.

٢- مطالب وموارد تحرك المنبهات من البيئة إلى صناعات السياسة.

٣- عمليات تحويل بما فيها الأبنية والإجراءات الرسمية للحكومة والتي تحول المطالب والموارد إلى سياسات عامة.

٤- سياسات تعرض الأهداف أو النوايا أو الأقوال الرسمية لموظفي الحكومة.

٥- أداء السياسة العامة كما يوصل فعلاً إلى المستهدفين.

٦- تغذية عكسية عن السياسات والأداء وترتد إلى عملية التحويل في صورة مطالب وموارد.^٨

والجدير بالذكر أن هناك عدة محاور لتحليل السياسات العامة، يتناول كل محور عدداً من الدراسات، فهناك دراسات متعلقة بمحتوى السياسات وفحواها، دراسات متعلقة بعملية صنع السياسات، دراسات متعلقة بمخرجات السياسات، دراسات تقويم السياسات العامة، دراسات تقديم المعلومات اللازمة لصنع السياسات، دراسات متعلقة بكيفية تحسين عملية صنع القرار، دراسات متعلقة بتعزيد بعض السياسات أو ما يعرف بـ (advocacy policy)

وحتى السبعينيات كانت وحدة تحليل السياسات العامة هي الدولة باعتبارها فاعلاً رئيساً في صنع السياسات، وحتى الدراسات التي كانت تستهدف دراسة وتحليل دور جماعات المصالح أو الأحزاب في قضايا بعينها كانت تتعامل معهم ليس باعتبارهم فاعلين مستقلين، ولكن من خلال تحليل قدرتهم على التأثير في صياغة الدولة للسياسات العامة. ولكن مع تغير مفهوم الدور التقليدي للدولة وسيادة الدولة، بدأ التركيز على دور الفاعلين الجدد من أمثال الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية في رسم وتحديد أولويات السياسات العامة^٩.

ولقد تطور مفهوم السياسات العامة في ظل العولمة، إذ اعتري مفهوم السياسة العديد من التغيرات وبدأ الاهتمام بقضايا جديدة ذات صبغة عالمية تحتل أجندة السياسات العامة مثل: قضايا البيئة، والخصخصة، والإدارة المالية والميزانية، وقضايا حقوق الإنسان، وقضايا متعلقة بأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وأضحى هناك ما يسمى السياسات العامة العالمية. وظهرت الموضوعات ذات الصبغة العالمية والتي لم تكن تلقى الاهتمام الكافي، مثل: تقييم السياسات العامة، أو المتعلقة بإخفاق السياسات العامة، ودراسات تنفيذ السياسات العامة.

كما تطورت منهجية تحليل السياسات العامة بحيث أصبحت تجمع بين التحليل الكمي والكيفي وتأخذ بالأسلوب المقارن، كما أصبح تحليل وتقييم السياسات العامة يعتمد على اتباع الأسلوب الوقائي

وليس فقط الأسلوب العلاجي، حيث عادة ما يتم التفكير في المشكلات وأساليب علاجها قبل أن تتفاقم. كما تطورت منهجية تحليل السياسات العامة فيما يتعلق بتقييم البدائل، وأصبح هناك تأكيد على مفاهيم مثل الرضاء العام والمشاركة، وعدالة الإجراءات، كذلك شهدت الحقبة نفسها وهي "حقبة التسعينيات" متغيراً جديداً يتمثل في إدخال البعد الجذري أو النوعي في عملية صنع السياسات العامة.^{١٠}

وبذا أصبحت السياسة العامة محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستويين المحلي والدولي غير الدولة، وأضحت السياسات العامة - عندئذ - نتاج إرادة هؤلاء الفاعلين الذين عادة ما يكونوا أعضاء في شبكة أو منظمة؛ مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالشبكات (Network Policy)، ويرى أنصار مفهوم الشبكات أن التركيز على الشبكات كوحدة لتحليل السياسات العامة سوف يساعد على تضمين المشاركين من المجتمع المدني والذين طالما تم تهميشهم، وذلك بمنحهم دوراً أكبر في صياغة السياسات العامة، ليساهم هذا التضمين في تعميق المشاركة الشعبية وتوسيع مساحة الديمقراطية.^{١١}

ثانياً: منهجية دراسة وتحليل السياسات العامة: اقترابات العلوم السياسية

حتى ثمانينيات القرن المنصرم كانت هذه الاقترابات توصف بأنها اقترابات «غير كمية» أي غير قابلة للمعالجة الرياضية، وكانت معظم

صياغاتها مازالت لفظية ونوعية، وكانت حتى هذا الوقت ما زالت تقدم المقدمات والفروض والافتراضات النظرية التي لا تعتمد كثيراً أو قليلاً على الاقترابات الكمية.

وقد انشغل محللو السياسات العامة في تلك الحقبة بشكل أساسي بكيفية صنع القرارات التي تؤثر على مخرجات السياسات العامة، كما اهتموا بدراسة مدى ثبات واستمرارية السياسات على حالها من عدمه، والتي تختلف بدورها من قطاع إلى آخر، ومع تطور مفهوم السياسات العامة؛ نتيجة للتطورات العالمية وانتشار مفاهيم الديمقراطية وضرورة تضمين المواطنين، واهتم المنظرون ببعد آخر غير عملية صنع السياسات وهي عواقب تلك السياسات على العامة ومدى تأييدهم أو رفضهم لها، كما استعان هؤلاء المحللون ببعض نظريات العلوم السياسية والتي تهدف إلى تحليل ودراسة السياسات العامة، وأهم هذه الاقترابات ما يلي:

١ - الاقتراب المؤسسي^{١٢}

تنطلق هذه النظرية من مقولة أن مؤسسات السلطة الرسمية - بهيكلها وكذا بمعاييرها القيمية - تؤثر على السلوك الإنساني. ومن ثم يظهر دور المؤسسات كفاعل أساسي قد يستجيب إلى احتياجات وتفضيلات العامة، والتي تحدد أطر اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة، فالسياسة العامة وفقاً لهذا الاقتراب تبنتها ونفذتها وفرضتها مؤسسة حكومية وهي التي تضفي على وتعطي السياسة العامة ثلاثة أشياء جوهرية:

الخارجية أو سياق النظام السياسي .

٣- اقتراب الجماعة السياسية

تقوم نظرية الجماعة على افتراض أساسي وهو أن التفاعل بين الجماعات هو لب علم السياسة والحياة السياسية، فالأفراد مهمون في السياسة عندما يتصرفون كجزء من أو باسم جماعات المصلحة، ومهمة النظام السياسي هي إدارة الصراع بين الجماعات عن طريق وضع قواعد اللعبة لهذا الصراع، فهي تعكس مصالح الأقوى والأكثر دوماً في المجتمع، وتنظم المصالح المتوافقة والمتوازنة، وتصدر الحلول التوفيقية في شكل سياسة عامة، كما تفرض هذه الحلول التوفيقية على المجتمع ككل . ويرى أنصار تلك النظرية أن القول إن السياسة العامة «تعكس مطالب الشعب» خرافة أكثر منها حقيقة حتى في المجتمعات الديمقراطية، فالناس لا مبالون، وأقل دراية بالسياسة العامة، والنخب هي التي تشكل رأي الناس في موضوعات السياسة أكثر من أن يشكل الناس رأي النخبة في الواقع، ومن ثم فإن التغير والابتكار في السياسة العامة ينتجان من إعادة تعريف النخب لقيمهم، ولأن النخب مهتمة عموماً بالحفاظ على الأوضاع القائمة للنظام فإن التغير في السياسة العامة يأتي جزئياً أكثر منه ثورياً^{١٤} .

٤- اقتراب التغير الاجتماعي والاقتصادي

وفقاً لذلك الاقتراب تتم دراسة السياسات العامة من خلال تحليل رد فعل المنظومة السياسية على الصدمات والتغيرات الدرامية الاجتماعية

الشرعية، الطابع العام (العمومية)، والإكراه أو (الفرض)، فالحكومة هي الوحيدة التي تستطيع فرض عقوبة على من يخالف سياساتها، وقد ركزت الدراسات تقليدياً على وصف مؤسسات حكومية محددة . إلا أن هذا الفاعل «الدولة» تم تحييده في ظل وجود دور بارز لعلاقات القوى وشبكات التواصل . وبالتالي اتجه اهتمام المحللين إلى استخدام نظريات تتعلق بدراسة الجماعات والشبكات التي تحكم العلاقات بين الأفراد بدلاً من الدولة .

٢- تحليل النظم^{١٣}

ينظر هذا الاقتراب إلى «السياسة العامة» على أنها مخرج للنظام السياسي، فهي تعبر عن استجابة النظام السياسي للقوى البيئية التي تؤثر عليه، ويعبر عن هذه القوى بالمدخلات والمخرجات وهي التخصيصات السلطوية للأشياء ذات القيمة وهي التي تكون عادة محور اهتمام السياسة العامة .

ويطرح هذا الاقتراب عدداً من الأسئلة أهمها:

ما هي خصائص النظام السياسي التي تمكنه من تحويل المطالب إلى سياسة عامة، وكيف تؤثر المدخلات على طابع النظام السياسي، وكيف تؤثر خصائص النظام السياسي نفسه على محتوى السياسة العامة .

واقتراب النظم ينظر إلى البيئة ولا يكشف عما يحدث في داخلها، أما المؤسسي فينظر لما يحدث في الداخل أو ما اصطلح على تسميته لدى السياسيين الصندوق الأسود، وهو كيف يتفاعل النظام مع مدخلاته بصرف النظر عن البيئة

والاقتصادية التي تواجه المجتمع، فالسياسة وفقاً لهذا الاقتراب هي (Text) بداخل سياق أو (Context) كثيراً ما يقف عائفاً أمام الحراك السياسي. غير أن هذه النظرية لا تعرض إطاراً متكاملًا لتفسير تغير السياسات، إلا فيما يخص دراسة ردود أفعال صنّاع القرار للبيئة الديناميكية وإدراكهم السياق من حولهم^{١٥}.

٥ - اقتراب الخيار الرشيد (العقلاني)

السياسة العامة وفقاً لهذا الاقتراب هي محصلة سلسلة متتالية من قرارات الاختيار في ظل معرفة كاملة ومجموعة معروفة تضم كل الاختيارات البديلة، أي دالة العائد التي توضح المنفعة المحتملة لكل بديل، أي احتمالات تحقق البدائل.

والسياسة العامة الرشيدة هي التي تحقق أعظم ناتج (عائد) اجتماعي، ومعنى هذا أنه ينبغي على الحكومات أن تختار السياسات التي تنتج مكاسب للمجتمع أكثر مما تكلفه من أعباء بأكبر قدر ممكن.

ويفرض هذا الاقتراب العديد من العقبات أمام صنع سياسة رشيدة من أهمها، غياب عوائد مجتمعية متفق عليها، وعدم سعي صانعي السياسة العامة إلى تعظيم العائد الاجتماعي، وإنما مجرد إشباع مطالب التقدم أو الاكتفاء، ناهيك عن غياب كل المعلومات المطلوبة للوصول إلى تفعيل مفهوم الرشادة والتي تم إحلالها مؤخراً بمفهوم الاختيار المرضي^{١٦}.

والملاحظ تناول تلك النظريات السابقة عملية

تغيير السياسات ومدى ثباتها ودوامها؛ وذلك بالتركيز على الاستراتيجيات التي يتبعها الفاعلون المختلفون داخل المؤسسات السياسية، وفي المجتمع والاستجابة إلى تفضيلات المجتمع بعد الوقوف على متطلبات العامة، ولكنها تجاهلت الوصول إلى مصادر تلك التفضيلات، وبشكل عام عجزت نظريات العلوم السياسية التقليدية عن الإلمام بكافة تعقيدات جوانب عملية صنع السياسات العامة.

الاقترابات الجديدة في دراسة السياسة العامة

استدعى تقييم السياسات العامة - كموضوع جديد في تحليل السياسات - الإجابة عن عدة أسئلة أفرزت اقترابات جديدة في دراسة السياسات، أهمها: من هم المستفيدون من أية سياسة؟ وما هي قيمة آرائهم؟ وفي أية مرحلة من مراحل صنع السياسات يكون الأخذ برأيهم أكثر فائدة؟ وما هي تكاليف الأخذ بآراء المستفيدين في تقييم السياسات العامة؟.

وبعد أن اعتمدت عملية تحليل السياسات العامة فترة طويلة على فرضيات الاقتصاد والمتعلقة بالرشادة والحيادية وسعي الأفراد إلى تعظيم مصالحهم في نظريات الثمانيات المتعلقة بالخيار الرشيد والخيار العام، ظهرت مع حقبة التسعينيات العديد من الكتابات التي تركز على أهمية إدخال البعد القيمي في التحليل، وتراجعت مفاهيم الرشادة والحيادية والموضوعية والتأكيد على أن محلل السياسات العامة الذي لا يستطيع أن يقدم

نظرة قيمة لما يقوم به هو في الحقيقية لا يقدم أي شيء.

فدور محلل السياسات ليس فقط اختيار الأفضل، وأضحت عملية صنع السياسة أكبر من عملية جمع الحقائق وتنظيمها، وأفضل الوسائل لتحقيق الأهداف، ولكن، أيضاً، تقديم طرق أخرى بديلة لفهم قضايا السياسات العامة، ووجب على محلل السياسات العامة أن ينظم الخطاب العام حول السياسات ويقدم سيناريوهات مستقبلية بديلة.^{١٧} وفي ظل تلك التطورات ظهرت الاقترابات الحديثة والتي من أهمها:

١ - اقترب تحليل الخطاب

يلجأ هذا الاقتراب لتحليل الأطروحات الجدلية التي تستند إليها السياسات العامة المختلفة، ويدخل هذا الاقتراب في إطار مرحلة ما بعد الوضعية والذي ينظر إلى قضايا السياسة العامة على أنها لا تخرج عن كونها أموراً نصية، وأن كل سياسة عامة هي ترجمة لأنماط مختلفة من التفكير وأطر تفسير متعددة، ومنظومات قيم متنافسة، وأيديولوجيات متنوعة، ومنظورات بديلة ورؤى مختلفة للعالم^{١٨}. وبداخل هذا التيار هناك اتجاهان مختلفان:

الأول: يكتفي بتحليل الأسلوب والكلمة بذاتها دون التطرق إلى السياق والمضمون وكذلك دون التعرض إلى تحليل المسكوت عنه، بل يكتفي فحسب بالمنطوق والواضح.

الثاني: ينظر للسياسات المختلفة والسياسات التي تظهر فيه، وما تحمله كل سياسة من مزايا وعيوب في ظل التفضيل بين الخيارات والبدائل المختلفة للسياسات.

وفيما يلي نعرض لمثالين لهذين الاتجاهين، الأول هو نموذج (Toulmin) وهو نموذج قدمه الفيلسوف الأميركي الإنكليزي الأصل (Toulmin Stephen)، وقصد به تحليل أي نوع من الأطروحات الفكرية الجدلية بشكل عام، ثم تمت الاستعانة به في تحليل السياسات العامة. وفقاً لذلك يقول (Toulmin) أن الأطروحة أو الافتراض/ الجدلي قائم على ثلاثة عوامل رئيسية:

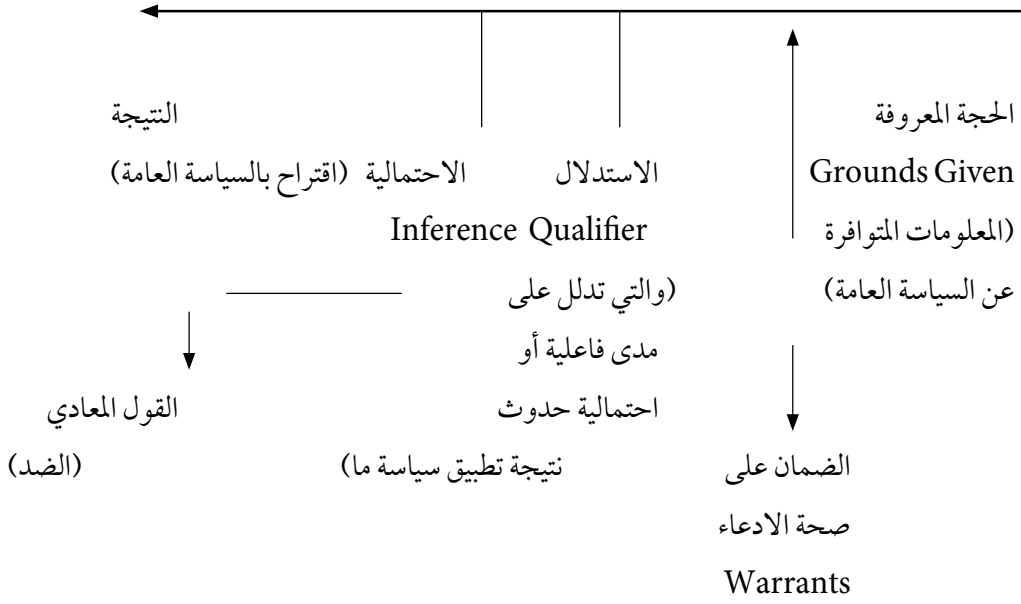
الادعاء Claim: أي النتيجة المقترحة، وبما أن الادعاء عادة ما يختلف حوله؛ نجد الجدل حول أية أطروحة فكرية شيئاً حتمياً.

الحجة: Grounds والتي تقدم كدعم للادعاء ويمكن أن تكون واحدة أو أكثر.

الضمان Warrant: وهو ما يضمن صحة الادعاء من عدمه، والضمان عادة ما يكون قاعدة أو مبدأ يحتمل تطبيقه على عدد من القضايا والحالات.

ومن ثم يقدم (Toulmin) شكلاً توضيحياً لتحليل الأطروحة/ الافتراض بشكل عام وبالتطبيق على تحليل السياسات العامة بشكل خاص، ويفيد هذا النموذج كثيراً في التحليل ولاسيما عند التعامل مع الأنظمة أو السياسات غير المتماشية مع فلسفة النظام المعلنة، كما يتيح المجال لتفسير

شكل (١): نموذج Toulmin لتحليل الأطروحة / الافتراض



مدعوم بسند منطقي

تستدعي أحياناً
وجود ما يدعمها
من دلائل وبراهين

أولاً - الوقوف على الافتراض الجدلي

- ١- توضيح المعاني المقصودة من كل مصطلح يستخدم لسياسة معينة .
- ٢- توضيح النتائج الصريحة والمسكوت عنها من تلك السياسة .
- ٣- توضيح الهيكل العام، أي العلاقة بين النتيجة والحجة المستندة إلى ضمان / سند منطقي .
- ٤- تكوين الافتراضات المسكوت عنها والتي تربط بين الحجة والادعاء

ثانياً - تقييم هذا الافتراض

- ١- نقد الاستدلال وحدوده .
- ٢- دراسة عدد من الافتراضات المتعلقة

وتحليل الحجج بأكثر من طريقة؛ الأمر الذي يفتح المجال أمام الابتكار والإبداع، ومع ذلك، يعجز هذا النموذج التحليلي عن تقديم تحليل وافٍ لأيٍّ من السياسات متعددة المراحل والتي تتطلب تحليل كل مرحلة على حدة، بالاستعانة في كل منها بهذا الشكل التوضيحي (١) مما يجعل تحليل السياسات عملية شديدة التعقيد .

أما النموذج الآخر فهو نموذج الخطوة السابعة للإفناع model Step Seven s'Scriven argumentation for السياسات العامة، بالاعتماد على تحليل أطروحة/ الافتراض الجدلي، ولكنه يقسم عملية التحليل إلى قسمين:

بالافتراض الرئيس، ويتضمن ذلك وجهات النظر المعادية (الرأي- والرأي المضاد)

٣- التقييم العام (تحليل الأثر)، أي مواطن الضعف والقوة في ظل المقارنة بالسياسات البديلة لتحليل سياسة معينة^{١٩}.

٢- تحليل السياسات العامة في ظل القيم المتنافسة

يعتبر البعض أن السبب الرئيس لوجود السياسات العامة هو تحقيق قيم بعينها؛ غير أن تلك القيم غالباً ما تكون متنافسة فيما بينها، أي أن تحقيق إحداها غالباً ما يعني التضحية بأخرى؛ ومن أهم تلك القيم؛ الأمان، المساواة، الرخاء، الحرية، الحكم الذاتي... إلخ. وبالرغم من هذا، فإن بعض هذه القيم تعتبر بالنسبة لبعض السياسات مجرد خطوة على طريق تحقيق غيرها من القيم، ولكن يبقى تحديد الأولويات هو المحدد الرئيس في وضع القيم العليا للسياسات العامة، فالمؤسسات عادةً ما تفاضل بين القيم المتنافسة وفقاً لأولوياتها الذاتية وتحيلها في بعض الأحيان لقيم أخرى تراها أجدر في تلبية احتياجات الأفراد.

وعادة ما تلجأ المؤسسات في اتخاذ السياسات العامة إلى التفضيل بين القيم المتنافسة مستندة تقليدياً إلى إستراتيجية (التنازلات) (Trade-offs) والتي عادةً ما تعتمد على أساليب المكاسب والخسائر (Cost-Benefit Analysis)، أي بالاعتماد على ما تقدمه كل قيمة من منفعة للمجتمع وكل ما تحمله من خسارة.

وبعبارة واحدة، فإن هذه الإستراتيجية تعتمد على محاولة تحقيق المنفعة لأكبر عدد ممكن من الأفراد وفقاً لما قدمه المفكر (Stuart John Mill). إلا أن هذه الإستراتيجية تم انتقادها على مجال واسع وذلك لتعدد القيم مع حقيقة أن بعضها غير قابل للتضحية.

وبالتالي؛ قام بعض الباحثين بتقديم عدد من الإستراتيجيات لمعالجة أوجه قصور هذا الاقتراح؛

أ - إستراتيجية الدوران Cycles

والتي تلجأ إلى محاولة تلبية القيم بالتركيز على كل منها بشكل متعاقب ودوري. ومن ثم لا تترك أيّاً من القيم دون نظر، ووفقاً لتلك الإستراتيجية، فإن الفترة التي تركز فيها السياسات العامة على تلبية إحدى القيم تقوم بالتالي بتقليل الخطورة المتوقعة نتيجة ترك تلك القيمة تماماً دون دراسة، ثم يلي ذلك الانتقال إلى قيمة أخرى، وهكذا على التوالي؛ للوصول في النهاية إلى إستراتيجية تمكنهم من الوصول إلى تغطية كافة القيم على المدى الطويل.

ب - إستراتيجية العوائق الحامية Firewalls

تنطلق تلك الإستراتيجية من محاولة صناع القرار الفصل بين المؤسسات المختلفة، على أن تقوم كل مؤسسة بالتركيز على عدد معين من القيم دون غيرها، ودون التدخل في اختصاص أقرانها من المؤسسات. ومن ثم يتم توزيع القيم على عدد

من المؤسسات، تقوم كل منها بدورها في إطار توزيع المسؤوليات المختلفة فيما بينها.

ج - الإستراتيجية التي تدرس كل حالة على حدة Casuistry

تنطلق هذه الإستراتيجية من مبدأ أن السياسات العامة يجب أن تحدد قيمها العليا وفقاً للحالة محل النظر، أي أن ظروف كل حالة وكل قضية هي التي تحدد القرار، ولا توجد قيمة واحدة مطلقة تحدد اتجاه جميع السياسات.

وتخلص الإستراتيجيات الثلاث سابقة الذكر إلى وجوب التفضيل بين القيم فيما بينها وفقاً للضرورة الآنية (الإستراتيجية الأولى)، أو بناءً على التخصص المؤسسي (الإستراتيجية الثانية)، أو وفقاً للقضية محل النظر (الإستراتيجية الثالثة)^{٢٠}.

الخلاصة

تطور مفهوم السياسة العامة وتنوعت اقتراحات دراستها، إذ أصبحت تجمع بين التحليل الكمي والكيفي وتأخذ بالأسلوب المقارن، كما أصبح تقييم السياسات العامة يعتمد على اتباع «الأسلوب الوقائي» وليس فقط تفادي الأزمات، ولقد تطورت منهاجية تحليل السياسات العامة فيما يتعلق بتقييم البدائل، ففي ظل الموجات المتوالية للديمقراطية أصبح هناك تأكيد على مفاهيم مثل الرضاء العام والمشاركة، والعدالة. صحيح أن هناك ثمة صعوبات تعترى دراسة السياسة العامة على وجه العموم، وفي الدول

النامية خاصة إذا وضع الاقتراب من مؤسسات صنع القرار وارتباطها بمفاهيم محورية ذات صلة وثيقة بشرعية النظام كثيراً من المحاذير على جدوى دراسات السياسات العامة في هذه الدول، في حين أن دراسة تلك السياسات لها وقعها في العالم الديمقراطي؛ إذ تتوجه بالأساس نحو صانع القرار وخبراء السياسات، ولكن آن الأوان لاتخاذ مزيد من الخطوات لكي تُترجم الإدارة العامة الإرادة العامة للمواطنين. ففي محاولة تخطي الحاجز بين ما هو سياسي وما هو مجتمعي تحيي دراسة السياسات العامة لتضمن المواطن في العملية السياسية، فهي سياسة عامة يجب أن تضمن العامة. صحيح أنها تتألف من الأفعال التي تختارها الحكومة، ولكنها «قاصدة» خدمة العامة حتى لو ظلوا بعيدين عن عملية صياغتها وتقييمها سنوات طويلة!

المراجع

إبراهيم، سعد الدين وآخرون، ١٩٩٧. تقييم المشاركة الشعبية في مصر، بحوث القاهرة في العلوم الاجتماعية، الجامعة الأميركية، القاهرة، (دراسة باللغة الإنكليزية)
شعراوي، سلوى، ٢٠٠٤. صنع السياسات البيئية في مصر، الجامعة الأميركية، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأميركية، القاهرة.
عبود، أميمة، ٢٠٠٦. "سياسة التعليم العالي: قراءة في خطابات بعض القوى السياسية (القيادة السياسية - المعارضة السياسية)"، في أسامة أحمد مجاهد (محرر)، التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل، مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص. ٢١٤-٢٤٣.

غانم، السيد عبد المطلب، ٢٠٠٢. تنفيذ إملاء السياسة العامة، برنامج تدريبي حول بناء قدرات أعضاء فروع المجلس القومي للمرأة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،

الهوامش

- ١- حول مزيد من التفصيل حول الفرق بين السياسة والسياسة العامة انظر Weisberg ، ١٩٨٦
- ٢- Lasswell ، ١٩٣٥
- ٣- Easton ، ١٩٥٣
- ٤- المنوفي ، ٢٠٠ ، ص ٢٣ .
- ٥- قنديل ، ١٩٨٨ ، ص ٢ .
- ٦- شعراوي ، ٢٠٠٤ ، ص ٤ .
- ٧- غانم ، ٢٠٠٢ ، ص ٥ .
- ٨- المرجع السابق ، ص ٩
- ٩- شعراوي ، تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين ، مرجع سابق ، ص . ص ٢٩-٤٣
- ١٠- Reinick ، ٢٠٠٠
- ١١- ولقد شغل موضوع «المشاركة الشعبية عقول علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية بداية من العقد الأخير من القرن العشرين ، وتزايد الاهتمام مع كل هذه التحولات المشهودة في عالم اليوم . للمزيد حول ذلك انظر سعد الدين إبراهيم وآخرون ، ١٩٩٧ ، ص ٥٩ .

12-http : / / www . rednova . com / news / story101 . html / 11 / 12 / 2003 / stories / 2

- ١٣- غانم ، ٢٠٠٢ ، ص ٥
- ١٤- غانم ، ١٩٩٨ .
- 15-http : / / www . rednova . com / news / story101 . html / 11 / 12 / 2003 / stories / 2
- ١٦- بعد استحالة تطبيق هذا الاقتراب في الواقع ، أصبح على صانع السياسة العامة أن يتصرف تحت وفي ظل ظروف تقيد رشادته وأنه لن يسعى إلى تعظيم الأهداف والغايات المعطاة وإنما سيختار البديل المرضي بالنسبة لتلك الأهداف ليتحول البديل الرشيد لبديل مرض ، لمزيد من التفصيل انظر : المرجع السابق ، ص ٨٠
- ١٧- د . سلوى شعراوي جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢-٢٩

- ١٨- عبود ، ٢٠٠٦
- ١٩- Gasper ، ٢٠٠٠ .
- ٢٠- Thacher & Rein ، ٢٠٠٤

غانم ، سيد ، ١٩٩٨ . «الاقترابات والأدوات الكيفية والكمية في تحليل السياسات العامة» ، في على الدلين هلال (محرر) تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة : ص . ص ٧١-١١٢ .

قنديل ، أماني ، ١٩٨٨ . «دراسة السياسات العامة في الدول العربية مع التركيز على مصر» ، في سلوى شعراوي (محررة) ، تحليل السياسات العامة في مصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة .

المنوفي ، كمال ، ٢٠٠٤ . «إسهامات كلية الاقتصاد في مجال السياسات العامة» ، في سلوى شعراوي (محرر) تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، القاهرة .

EASTON, David. 1953 The Political System. An Inquiry into the State of Political Science, New York, Knopf

GASPER, Des Structures and Meanings: A way to introduce argumentation analysis in policy studies education, May 2000. Working papers series (Institute of Social Studies (Netherlands)) ; no. 317. The Hague, The Netherlands

LASSWELL, Harold, 1935. Politics: Who Gets What, When, How, 1935

REINICK, Wolfgang H., 2000. " The Other World Wide Web: Global public Policy Networks", Foreign Policy, Issue 117, Winter 58-pp.,44, 2000-1999

THACHER, David & REIN Martin, 2004. Managing Value Conflict in Public Policy, Blackwell Synergy

WEISBERG, Herbert F. , 1986. Political science: the science of politics, American Political Science Association, Algora Publishing

تقييم برنامج تطوير الجودة في وزارة الصحة الفلسطينية

الدكتور ه نهاية التلاني *

أخذ البعد التنظيمي بعين الاعتبار من خلال توفير أدوات تساعد على التعلم.

مقدمة

إن النظام الحالي للرعاية الصحية في فلسطين ليس معداً لتلبية الاحتياجات الصحية للسكان الفلسطينيين. على غرار العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط، فلسطين تمرّ بمرحلة انتقال الأوبئة مع زيادة في الأمراض المزمنة، بينما لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالأمراض المرتبطة بالأمومة والطفولة والمتصلة بمعدلات الوفيات. النظام سيئ التجهيز للتعامل مع تزايد عبء الأمراض المزمنة والحوادث، والتي تمثل جزءاً كبيراً ومتزايداً من أسباب الوفيات (والاعتلال). الوقاية الأولية والثانوية والثالثية غير كافية أو معدومة تماماً.

يهدف هذا البحث التحليلي إلى تقييم تجربة تطبيق برنامج تطوير الجودة في وزارة الصحة الفلسطينية من العام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥؛ من خلال استخدام الأسلوب النظري والملاحظة بالمشاركة. توصل البحث إلى أن البعد الإستراتيجي اللازم لتطبيق نشاطات تطوير الجودة قد أخذ بعين الاعتبار، حيث تم تحقيق غايات وأهداف برنامج تطوير الجودة في وزارة الصحة بشكل مرضٍ. أما البعد الثقافي فقد تم أخذه بعين الاعتبار؛ من خلال التركيز على احتياجات المتفّع الداخلي والخارجي، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التركيز على: (التعاون، العمل الجماعي، الانفتاح، التعلم من الأخطاء). أما بالنسبة إلى البعد الفني، فقد تم توفير التدريب ونظم المعلومات الداعمة لتطوير القدرات في مجال التخطيط والإدارة. أخيراً تم

* عميدة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر في غزة

حصرها فيما يلي: الأبعاد الإستراتيجية والثقافية والهيكلية والفنية. هذه الأبعاد أو العوامل هي التي ستتم دراستها في هذا البحث، وسيتم تقديم الدروس والتوصيات واقتراح مبادرات تحسين الجودة المستقبلية في وزارة الصحة.

استعراض الأدبيات

استخدمت المحاولات الأولى لتحسين إدارة الجودة النوعية دوائر الجودة للقضاء على الحاجة للتدريب في تقنيات التحكم في الجودة التقليدية، وإشراك الموظفين. دوائر الجودة بشكل عام لم تكن ناجحة جداً في أوروبا أو أميركا الشمالية^١. والخطوة التالية في تطوير وإدارة الجودة هي معالجة الحاجة إلى ممارسة مراقبة الجودة الواسعة الانتشار. مراقبة الجودة هي عملية متواصلة تبدأ بالإنتاج وتنتهي بالعميل. وبالتالي فإن مراقبة الجودة يمكن تصنيفها على أنها مراقبة التغذية الأمامية، والمراقبة المتزامنة والتحكم في ردود الفعل^٢.

مفهوم مراقبة الجودة على نطاق الشركة واسع الانتشار، وكثيراً ما كان يعرف بمراقبة الجودة الكلية، وكان المفهوم قد انتشر في أميركا الشمالية في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين^٣.

تستخدم إدارة الجودة الشاملة فكرة وضع التركيز على العملاء، سواء أكان عميلاً داخلياً أم خارجياً؛ لتوفير إطار عمل لتقييم الجودة. كما وأصبح واضحاً ضرورة التركيز على العملاء والدور المهم لمشاركة الموظفين في نجاح إدارة الجودة، فإن مصطلح إدارة الجودة الشاملة بدأ يحل محل مراقبة الجودة برمتها. من مفهوم التركيز على

إن قدرة مقدمي خدمات الرعاية الصحية على كشف ومعالجة السكان - بمن في ذلك ضحايا الانتفاضة وذوي الصدمات النفسية المتكررة - قاصرة جداً. عندما يواجه الجمهور مشاكل صحية خطيرة فإنه لا يملك إلا القليل من الثقة في نظام الرعاية الصحية العام. مثل كثير غيرها من نظم الرعاية الصحية العامة، أما تقديم الخدمات العامة الفلسطينية فيعاني من: انخفاض الجودة، والاكتظاظ، والإهمال الوظيفي، والنقص الدوري في الأدوية واللوازم، وعدم فعالية المعدات، وعدم القدرة على توفير الخدمات الرئيسة، وبنية تحتية غير كافية عفا عليها الزمن، وهناك نقص أو عدم وجود متخصصين مؤهلين في عدد من المجالات. لذلك؛ يتجه العامة نحو الخدمات الخاصة المكلفة عندما يواجهون مشاكل صحية خطيرة.

لحل هذه القضايا، فإن وزارة الصحة نفذت برنامج تحسين الجودة في الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٥. رحلة تحسين الجودة في وزارة الصحة الفلسطينية في الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٠ سبق أن درست من قبل الباحثين الذين بدورهم قدموا التوصيات إلى وزارة الصحة الفلسطينية. هذا البحث التحليلي سيقم تجربة تنفيذ برنامج تحسين الجودة في وزارة الصحة في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ باستخدام الأسلوب النظري والملاحظة بالمشاركة (حيث كانت الباحثة مديرة برنامج تحسين الجودة منذ ١٩٩٦-٢٠٠٥) كمنهجية البحث النوعي.

في هذا البحث، تمت دراسة النماذج والنظريات السابقة لتحسين النوعية، وخلصت إلى أن أكثر أبعاداً أو العوامل الحاسمة لنجاح تحسين الجودة يمكن

العملاء، وتطوير الأساليب التقليدية لمراقبة الجودة إلى الاستخدام خارج منطقة الإنتاج؛ ما جعل عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة ممكنة في صناعات الخدمات^٥ والأجهزة الحكومية. إدارة الجودة الشاملة هي نظام يشمل مجموعة فلسفات فكرية شاملة، وأدوات إحصائية وعمليات إدارية تستخدم لتحقيق أهداف وزيادة عدد العملاء ورضى الموظفين.^٦

إدارة الجودة الشاملة هي مجموعة فكرية مستمرة تحافظ على تحسين العمليات من أجل الأفراد والجماعات والمنظمات بأكملها من خلال فهم واكتشاف أفضل للعملية.^٧ عناصر إدارة الجودة الشاملة يمكن جمعها في بعدين: إدارة النظام (القيادة والتخطيط والموارد البشرية) والنظام التقني (أدوات وتقنيات إدارة الجودة الشاملة) أو في بعد ناعم وبعد قوي.^٨ وهذا يتفق مع وجهة نظر أخرى من إدارة الجودة الشاملة التي تنظر إلى مفهوم إدارة الجودة الشاملة على أنها مجموعة محدودة الأدوات التقنية أو تغييرات أوسع نطاقاً للموارد البشرية.^٩

تشمل خصائص تحسين النوعية: رضى العملاء المستمر، والاستخدام الأمثل للموارد، وتحسين الإنتاج نوعاً وكمياً، وتخفيض التكاليف، وتحسين بيئة العمل، وتحسين إجراءات السلامة.^{١٠}

في أميركا الشمالية فإن ما يسمى (معلمو النوعية) كان لهم أثر فعال في نشر إدارة الجودة الشاملة، في الوقت الذي أخذت فيه حكومة المملكة المتحدة زمام المبادرة لتطبيقه.^{١١} التطور الكبير لمفهوم إدارة الجودة الشاملة كفلسفة جديدة للإدارة في مجموعة

واسعة من المتدييات واجهت انتقادات وتحذيرات من عدة مصادر. شواغل معينة يمكن تصنيفها تحت عنوانين رئيسيين. أولاً، هناك الذين يرون أن إدارة الجودة الشاملة تركز على ضبط تدريجي بدلاً من الابتكار ولا تذهب بعيداً بما فيه الكفاية للتغييرات التي قد تتطلبها بعض الشركات.^{١٢}

وثمة وجهة نظر مختلفة ترى أن للشركات توقعات غير واقعية لما يمكن أن تفعله إدارة الجودة الشاملة لها.^{١٣} في قطاع الرعاية الصحية كان هناك جدل بين الباحثين والأطباء حول أفضل وسيلة لتحديد (الجودة) ولكن الإطار الأكثر استعمالاً هو الذي كان يميز بين الهيكلية، والعملية والمخرجات.^{١٤} ويشير الهيكل إلى «استقرار نسبي لخصائص مقدمي الرعاية، الأدوات والموارد لديهم والأوضاع التنظيمية التي يعملون فيها». الجوانب الهيكلية للرعاية الصحية تشمل (الحجر والشجر)^{١٥} في المستشفيات والعيادات، والمعدات التي تتوافر فيها، وما تنطوي عليه من تدريب ومهارات الممارسين. العمليات هي مجموعة من الأنشطة التي تقع داخل وبين الممارسين الصحيين (الأطباء والمرضات والمعالجين، وما إلى ذلك) والمرضى. نوعية هذه العمليات يمكن دراستها وفق: معايير علمية ومهنية واجتماعية. المخرجات الصحية هي «تغيرات في حالة المريض الصحية الحالية والمستقبلية التي يمكن عزوها إلى رعاية صحية سابقة».^{١٦}

علاوة على ذلك، فإن واضعي السياسات الصحية، في أي بلد، يرون أن إدارة الجودة الشاملة تهدف إلى تحسين الحالة الصحية للمجتمع

ككل باستخدام الموارد المتاحة.^{١٧} ويعتمد نجاح تنفيذ وإدارة الجودة الشاملة بشكل عام وفي القطاع الصحي - على وجه الخصوص - على وجود رؤية موحدة بين مقدمي الخدمات والزبائن.^{١٨} وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في القطاع الصحي يتطلب دعماً قوياً للمشرَف الذي سيؤدي إلى تحسين فعالية أداء الموظفين.^{١٩} وذلك لأن مؤسسات الرعاية الصحية تتميز بوجود فجوة بين المستويات الإدارية والطبية التي ينبغي سدها من أجل ضمان نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة.^{٢٠}

البحث في تحسين النوعية

ركز الباحثون الأكاديميون الأوائل على مسألة المدى الذي يعتمد فيه تحسين الجودة على ثقافة القوة العاملة.^{٢١} البحوث تشير إلى أن طريقة الإدارة في أميركا الشمالية سيتغير عليها تغيير ممارساتها، وزيادة التزامها بالجودة للحصول على فوائد تحسين النوعية.

كانت دراسة إدارة الجودة تتم في الولايات المتحدة ومصنعي مكيفات غرف يابانيين، واتضح أن المواقف والسياسات لا تختلف حول الجودة فحسب، بل إن البلدين يواجهان مزيجاً مختلفاً من نوعية المشاكل؛ بسبب اختلاف الأداء فيما يتعلق بالجودة.^{٢٢} والحقل الثاني الذي خضع للبحث هو متطلبات نظام معلومات لدعم احتياجات تحسين النوعية. نشر الوظيفة (QFD)، وتدفع البيانات والرسوم البيانية كانت تستخدم في بناء نموذج للجودة لمرافق الخدمة.^{٢٣} والمجال الثالث هو مسألة القياس والتقويم للأداء عند تطبيق تحسين النوعية.

تمت دراسة مؤشرات الأداء التقليدية وغير التقليدية في أربع شركات أسترالية.^{٢٤} وقد تبين أنه على الرغم من أن تحسين الجودة كان له تأثير كبير على العمليات إلا أنه يمكن رد أي تحسن للتدابير التقليدية، مثل العائد على الاستثمار. إن أجندة تحسين الجودة تحتاج إلى الابتعاد عن محاولة الكشف عما إذا كانت تعمل أم لا باتجاه فهم كيف ولماذا تعمل. أوجه القصور الأكثر شيوعاً في البحوث السابقة كانت: الفشل في تحسين نوعية البرامج، والفشل في التنفيذ والتقييم، والفشل في تقييم النتائج، والفشل في التفسير وقياس التغيير.^{٢٥}

وقليلة هي البحوث التي قامت بقياس مدى فعاليتها، أو الشروط اللازمة لتنفيذ برامج الجودة بنجاح. وهذا يرجع جزئياً إلى صعوبة تقييم البرامج حيث إنها تتغير بمرور الوقت، ويتم تطبيقها في مؤسسات سريعة التغيير، كما أنه يجب أن تتم عملية التقييم من زوايا مختلفة. غير أن البحث يمكن أن ينتج معرفة صحيحة ومفيدة عن كيفية جعل مثل هذه البرامج ناجحة.^{٢٦}

إن المراجعة غير المنتظمة للبحوث تظهر أن قلة من مؤسسات الرعاية الصحية قد نجحت في تنفيذ برامج الجودة.^{٢٧} ومع ذلك، فإن الأدلة التي قدمتها الدراسات محدودة. وهناك مشكلة أخرى هي أن هناك العديد من معايير نجاح البرنامج. وعادةً ما تكون مخرجاتها على المدى القصير والمدى الطويل، وهذا غالباً ما يحتاج إلى دراسة من منظور مختلف الأطراف.

كما أنه من الصعب إثبات أن أي تغيير يعود

إلى البرنامج، نظراً للتطور في طبيعتها، وهدفها، والبيئة، والفترات الزمنية الطويلة.^{٢٨} والنماذج التالية عرضها الباحثون الذين يعتزمون تقييم وتحسين نوعية البرامج. ويعتمد اختيار التصميم على نوعية البرنامج (قصير أو طويل الأمد، مرن أو ملزم، مستقر أو متغير؟) ولصالح من يعمل الباحث، والمسائل التي يتعين بحثها، (وهل تم التنفيذ كما هو مخطط له؟ وهل تحققت الأهداف؟ وما هي النتائج؟ ما الذي يفسر نجاح أو فشل النتائج.^{٢٩}

نموذج تصميم وصفي

هذا المخطط يهدف إلى مجرد وصف البرنامج كما نفذ. وليست هناك أية محاولة لجمع البيانات عن النتائج، ولكن البيانات التي يتم الحصول عليها من أصحاب المصلحة مبنية على ما يتوقع من هذا البرنامج، وتصوراتهم لمواطن القوة والضعف في البرنامج. وهذا يمكن القيام به من خلال المراقبة والدراسات.

النظام المبني على المراقبة

يضع النظام المبني على المراقبة تصورات حول ما على الناس القيام به، على شكل بروتوكول أو خطة، ويقارن ذلك مع ما يفعلونه. هذا النظام من تقييم القليل التكلفة مفيد عندما يكون هناك دليل على أن تنفيذ برنامج أو بروتوكول سيؤدي إلى نتائج معينة. ويمكن استخدامه لوصف مدى التزام الموظفين والمديرين بصفات موضوعه لجودة البرامج والسبب وراء عدم التزامهم بها.

الأنظمة القبلية والبعدية

الدراسات القبلية والبعدية هي مستقبلية ويمكن أن تطبق على حالة واحدة أو تنحى منحى مقارناً. إن نظام الحالة الواحدة يقوم على جمع المعطيات عن الهدف من التدخل القبلي والبعدي (أو خلال) التدخل. النتائج هي الفوارق بين البيانات القبلية والبعدية. وتمثل المؤسسة والموظفون الهدف الآني للدراسة، ولكن في نهاية المطاف الهدف هو المرضى. إن نظام المقارنة القبلية والبعدية ينتج دليلاً أقوى على أن أية تغييرات هي بسبب البرنامج وليس بسبب أي شيء آخر.

أنظمة التقييم المتزامن أو بالأثر الرجعي

في هذه النماذج، يمكن للباحث استخدام إما نظرية الاختبار شبه تجريبية (الأسلوب النظري) أو نظرية البناء. مثال على الأسلوب النظري هو مسح الاختبار التنبؤي. الباحث يدرس النظريات السابقة أو البحوث التجريبية الافتراضية لتحديد العوامل الحاسمة للنجاح (على سبيل المثال، ما يكفي من الموارد، واستمرارية الإدارة، جوانب الثقافة) ومن ثم تجربتها للعثور على البرامج الناجحة وغير الناجحة.

أسئلة البحث

- سيحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:
- كيف تم اتخاذ البعد الاستراتيجي في عين الاعتبار عندما تم تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟
- كيف تم اتخاذ البعد الثقافي في عين

الاعتبار عندما تم تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟

- كيف تم اتخاذ البعد التقني في عين الاعتبار عندما تم تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟
- كيف تم اتخاذ البعد الهيكلي في عين الاعتبار عندما تم تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟

منهجية البحث

للإجابة عن أسئلة البحث السابقة، سيتم استخدام طريقة تحليل قائمة على الأسلوب النظري والملاحظة بالمشاركة عبر استخدام ملاحظة المشاركين كمنهج كمي في التحليل. وهذا الاختيار مدفوع بالتوصيات التي قدمتها الدراسات الحديثة والأبحاث المتعلقة بتحسين الجودة والتي أوصت بأن الشعور بضرورة تحسين جودة الرعاية الصحية يدفع باتجاه استخدام التدخلات المصحوبة بالشواهد القليلة. وتم تقديم الكثير من النماذج لتقييم برامج تحسين الجودة، من بين هذه النماذج نظرية الاختبار النظري^{٣٠}. ووفق هذا المنهج، فإن الباحثة ستدرس النظريات والأبحاث الإمبريقية السابقة لتقوم بتحديد العوامل الافتراضية الضرورية والأساسية لتطبيق تحسين الجودة. وسيتم فحص هذه المؤشرات بعد ذلك للوصول إلى أيها أكثر تلاؤماً مع البرامج الناجحة والبرامج غير الناجحة المعدة لتقييم مبادرات الرعاية الصحية. وفي هذا البحث تمت دراسة النماذج السابقة كما تمت دراسة نظريات تحسين الجودة، وتم الخلوصل إلى أن أكثر المؤشرات أو الأبعاد تكراراً وأهميةً لنجاح عملية تطبيق تحسين الجودة هي ذات أبعاد ثقافية وبنوية وفنية وإستراتيجية. وستتم دراسة هذه المؤشرات

باستخدام الملاحظة بالمشاركة كمنهج كمي، حيث إن الباحثة كانت مديرة برنامج تحسين الجودة منذ إنطلاقه العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٥. وسيتم تعزيز منهجية الملاحظة بالمشاركة ببيانات مستقاة من تقارير تقييم مختلفة تم نشرها بواسطة وزارة الصحة بوصفها المنتفعة من برنامج تطوير الجودة، ومن قبل البنك الدولي بوصفه الجهة المانحة.

الإجابة عن أسئلة البحث

السؤال الأول: كيف تم أخذ البعد الإستراتيجي في عين الاعتبار عندما تم تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟

للإجابة عن هذا السؤال فإن الشروط والآليات الأكثر إستراتيجية بالنسبة لوزارة الصحة والتي توفر لها الفرص الأكبر للتحسين يتم اختبارها. علاوة على ذلك علينا أن نختبر إذا ما كانت الأهداف المتتقة - ل يتم تحسينها - تتلاءم مع أولويات الوزارة الإستراتيجية وإذا ما تم وضع تحسين الجودة كجزء أساسي ومركزي في عملية التخطيط في الوزارة. منذ إنطلاق برنامج تحسين الجودة العام ٢٠٠٠ تحددت أهدافه في:

تحسين مقدرة وزارة الصحة الإدارية.

تحسين إمكانية الوصول إلى رعاية صحية أولية ذات جودة عالية ومتوافرة خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات.

ولتحقيق هذه الأهداف قد تكون برامج تحسين الجودة من المركبات التالية:

المركب ١- تطوير شبكة الرعاية الصحية الأولية ويشمل:

تطوير مستويات فعلية لتسهيلات الرعاية الصحية الصغيرة.

بناء قدرات لتحسين مقدرة طواقم وزارة الصحة على تخطيط وتصميم عيادات رعاية صحية أولية.

استبدال قرابة أربعين (٤٠) من التسهيلات القائمة للرعاية الصحية الأولية بما في ذلك التجهيزات والأثاث بعيادات تتوافق مع المعايير النموذجية.

المركب ٢ - تأسيس نظام معلومات خاص بالإدارة الصحية، ويشمل:

تأسيس وتطوير مركز المعلومات الصحية الذي يشمل التجهيزات وتدريب الطواقم لتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات لوزارة الصحة.

تطوير وصيانة أسس نظام معلومات خاص بالإدارة الصحية والذي يشمل تطوير نظام معلومات إلكتروني موحد خاص بدائرة التأمين الصحي الحكومي ومكتب العلاج الخاص الذي هو جزء من دائرة التأمين.

تطوير معلومات خاص بالعيادات وتنفيذ نماذج منه.

المركب ٣ - تحسين جودة وفعالية الرعاية عبر:

توسيع مدى برامج تحسين الجودة والتي تم إطلاقها عبر مشاريع سابقة لتأسيس معايير نموذجية للجودة وتقديم إجراءات تحسين الجودة خاصة الأمراض المعدية ذات الأولوية بالنسبة لوزارة الصحة.

دعم فني لتعزيز الاستخدام المنطقي للأدوية ويشمل ذلك دعماً مالياً وطباعة وتوزيع قائمة

بالأدوية الأساسية والتي تم تطويرها من قبل وزارة الصحة بدعم من المانحين خاصة منظمة الصحة العالمية.

تطوير معايير عملية لعيادات خدمات الرعاية الصحية الأولية ليتم تنفيذها في عيادات مختارة لتكتمل بذلك التحسينات الفيزيائية التي تحققت في المركب ١.

تطوير الدلائل الخاصة بالعيادات ومختبرات الفحص.

المركب ٤ - دعم إدارة المشروع ويشمل:

إنشاء وحدة تنفيذ المشروع والتي نفذت كل المهام الروتينية في إدارة المشروع والتي شملت التحضير للعمل والموازنة والإدارة المالية للمشروع والتوظيف والتنسيق بين المدخلات الفنية مع الدوائر المرافقة لها في وزارة الصحة والرقابة والتقييم وكتابة التقارير الدورية.

لجنة تنسيق المشروع والتي أنشئت لمراقبة تطبيق المشروع. واللجنة مسؤولة عن شروط الموافقة على برنامج عمل المشروع وعن التقارير وتوفر اللجنة إرشادات متعلقة بالسياسات والتأكد من وجود تنسيق فعال بين دوائر وزارة الصحة والمنظمات والمؤسسات الأخرى.

لقد تمت مناقشة الأهداف السابقة مع مركباتها والتفاوض بشأنها بين وزارة الصحة بوصفها المنتفعة من برنامج تحسين الجودة وبين البنك الدولي بوصفه المؤسسة المانحة. وتم أخذ القضايا التي اعتبرت أولوية بالنسبة لقطاع الصحة بعين الاعتبار، فيما تمت مراعاة الملاءمة بين المقدرة والتعقيد. حين اندلعت الانتفاضة الثانية أصبح الهدف الثاني أكثر

ملاءمة بسبب القيود القاسية على الحركة المفروضة خلال الانتفاضة الثانية. وسيكون تحقيق هدف بديل مثل التركيز على تغيرات مؤسسية داخلية رئيسة داخل وزارة الصحة المنشأة حديثاً في ذلك الوقت عسير التحقيق إن لم يكن مستحيلاً خلال الظروف التي كانت سائدة. لذا كان الخيار أن يتم التركيز على دعم خطوات إضافية ولكن مهمة لزيادة القدرات الإدارية لوزارة الصحة وتطوير مهارات أساسية وتدريباً تقديم إصلاحات تسمح لوزارة الصحة بلعب دور أكثر فاعلية في قطاع الصحة.^{٣١}

لقد توافقت أهداف برنامج تحسين الجودة مع جهود البنك الدولي في الاستمرار في تأهيل البنية التحتية الأساسية وبناء المؤسسات وتنفيذ إصلاحات مؤسسية. كما توافقت مع إستراتيجية البنك المتعلقة بقطاع الصحة. يجب ملاحظة أن أهداف برنامج تحسين الجودة تتلاءم مع الخلاصات الأولية التي استنتجها تقرير مراجعة القطاع الصحي الذي تقوم على تنفيذه وزارة الصحة والتعاون الإيطالي ودائرة المساعدات الدولية في المملكة المتحدة.^{٣٢}

وتوافقت أهداف برنامج تحسين الجودة مع الخطة الوطنية الإستراتيجية لوزارة الصحة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ والتي تطرقت إلى الحاجة لاستكمال شبكات الرعاية الصحية الأولية والتي توافقت مع إستراتيجية البنك الدولي الخاصة بالصفة الغربية وقطاع غزة المعدة العام ١٩٨٨ والتي أعطت الأولوية لتطوير الموارد البشرية ومحاربة الفقر وتوسيع وتحديث وتمويل استمرارية النظام الصحي. وتم تصنيف إنجاز أهداف

برنامج تحسين الجودة على أنه «مُرضٍ» وفق تقرير للبنك الدولي.^{٣٣} وأشار هذا التقرير إلى أنه رغم الصعوبات التي صاحبت عملية التنفيذ فقد ساهم المشروع في تطوير القدرات الإدارية داخل وزارة الصحة وفي تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات رعاية أولية ذات جودة خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي لا تتوفر فيه الخدمات.

ولربما كانت أكثر الإنجازات لفتاً للنظر قد تمت من خلال تطوير القدرات التخطيطية والإدارية لوزارة الصحة وتطوير نظام التأمين الصحي. كما يتم اقتراح بعض الشواهد حول تحقيق أهداف برنامج تحسين الجودة في نتائج التقييم التي توفرها برامج التدريب التي تم تقديمها خلال المشروع (٣٦ دورة تدريبية) وعدد الذين شاركوا في هذه الدورات. وأشارت اختبارات التقييم قبل وبعد التدريب غالباً إلى تحقيق أهداف التدريب الواسعة (مثلاً فيما كانت الإجابات الصحيحة في الاستبيانات القبليّة ١٩ بالمائة فقد ارتفعت إلى ٩٠ في الاستبيانات البعدية). وبهذا فقد تم تحقيق هدف التطوير الثاني. كما أن كل العيادات التي تم استبدالها تطابق المعايير. بالإضافة إلى ذلك فإن معدل الاستخدام في العيادات المستبدلة قد ارتفع بنسبة ٢٨ بالمائة مع نهاية العام ٢٠٠٤ (وهو آخر تاريخ تتوفر فيه البيانات) وتمت إضافة ٤٦ خدمة جديدة، وهذا يقترح أن إمكانية الوصول إلى خدمات ذات جودة قد تحسن. وبمقارنة ذلك مع الانخفاض العام في عدد الزيارات لعيادات غير تلك التي تديرها وزارة الصحة خلال الفترة نفسها، وربما كان مرد ذلك في جزء منه إلى

عمليات الإغلاق.

أخيراً وفيما من العسير قياس المخرجات الصحية التي تطورت فإن البيانات المتوافرة تشير إلى تحسينات أساسية في جودة الرعاية. ويشير تقرير البنك الدولي السابق إلى أن المخرجات المتعلقة بمرض السكري والتي يتم قياسها بالتحكم (metabolic) الجيد قد تحسنت. إضافة إلى ذلك فإن نسبة المصابين بالسكري والذين تحسّنوا ارتفعت من ٧ إلى ٤٥ بالمائة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤. علاوة على ذلك فإن الاستطلاع المتعلق بمقدرة المرضى على الوصول للخدمة ومدى رضاهم عنها يقترح ارتفاعاً ملحوظاً في رضى المرضى حول جودة الرعاية التي وفرتها تسهيلات البرنامج.

من الواضح أن مركبات المشروع الأربعة تستجيب بشكل كبير لأهداف برنامج تحسين الجودة. فالركبان ١ و ٢ بتركيزهما على تحسين شبكات الرعاية الصحية الأولية وجودة الرعاية الصحية من خلال الإرشادات المتعلقة بالعيادات والتدريب ونظام المعلومات المتعلقة بالعيادات قد مساهمة مباشرة لتحقيق الهدف الأول فيما كان الركبان ٢ و ٤ وأجزاء من المركبين ١ و ٣ أساسية لتحقيق الهدف الأول.

السؤال الثاني: كيف تم أخذ البعد الثقافي بعين الاعتبار حين تم تنفيذ تحسين الجودة؟

للإجابة عن هذا السؤال سننظر إلى القيم والمعتقدات والمبادرات والسلوكيات التي تدعم أو تمنع المبادرات المتعلقة بتحسين الجودة. إن الثقافة المثلى هي التي تشجع الانفتاح والتعاون والعمل الجماعي والتعلم من الأخطاء. بالإضافة

لذلك، فإن علينا أن نختبر إذا ما كانت وزارة الصحة بوصفها الجهة التنفيذية أخذت بعين الاعتبار حاجات موظفيها وزبائنها وإذا ما تعاون أو رفض الأطباء العمل في فريق المشروع. فإذا ما تم تقييم مشروع تحسين الجودة من منطلق بعده الثقافي فيمكننا القول بثقة إن الزبائن الداخليين والخارجيين لبرنامج تحسين الجودة كانوا في مركز استهداف نشاطات المشروع.^{٣٤}

لقد نفذ برنامج تحسين الجودة برنامج تأهيل شامل للرعاية الصحية الأولية والذي تم خلاله إنشاء ٣٥ عيادة (٥ في غزة و ٣٠ في الضفة الغربية) في المناطق الريفية أو تلك التي تتوافر فيها خدمات قليلة؛ وبذلك استفاد من هذه الخدمة ٣٦٥ ألف نسمة. إضافة لزيادة جودة العيادات من حيث الشكل، فقد تم تقديم خدمات جديدة. لقد تم تقديم ٤٦ خدمة جديدة -بالمجمل- بتكاليف بسيطة موزعة على ٢٦ عيادة وشملت هذه المختبرات والخدمات ومستشاري رعاية وخدمات تنظيم الأسرة. أحد أكثر عناصر تحسين الجودة أهمية كان تطوير الإرشادات المتعلقة بالعيادات بخصوص تسعة من أكثر الأمراض المزمنة التي تتم معالجتها على مستوى الرعاية الصحية الأولية. وخلال تطوير هذه الإرشادات تعاونت تسعة فرق مشكلة تخصصات مختلفة من داخل وزارة الصحة وعملت كفرق مهنية.

ورغم بيئة التعاون وعمل الفريق خلال عملية التطوير يجب التأكيد على أن الراتب الثابت ونظام المكافآت المقدم لموظفي وزارة الصحة لا يوفر دافعاً لتحسين الجودة. ورغم أن الانصياع الكامل

للإرشادات لن يكون ممكناً في ظل غياب نظم حوافز ومراقبة وآليات تعزيز فإن النتائج المتوافرة من الاختبارات النموذجية تشير إلى أن الإرشادات قد ساهمت في زيادة جودة الخدمات المقدمة . لقد تم تنفيذ عدد من الاستطلاعات والتحليل القبلي والبعدي لمراقبة تأثير النشاطات المنتقة على الزبائن الداخليين والخارجيين لبرنامج تحسين الجودة . من بين هذه الاستطلاعات الاستطلاع المتعلق بمقدرة المرضى على الوصول للخدمة ومدى رضاهم عنها والذي تم تنفيذه في ١٧ من بين العيادات الـ ٣٥ الجديدة . وشملت العينة التي شملها الاستطلاع مدراء العيادات (زبائن داخليين) ومرضى (زبائن خارجيين) . وكشفت نتائج هذه الدراسة عن أن المشروع أفلح في دعم خدمات الرعاية الأولية بين السكان الفقراء والمهمشين في المناطق الريفية ، حيث إن ٥٠ بالمائة من المتفعين كانوا تحت خط الفقر .

وأفاد الاستطلاع الخاص بالعيادات بزيادة بنسبة ٢٢ بالمائة في استخدام العيادات بعد تدخل المشروع ، حيث وجد المتفعون أن العيادات صارت توفر خدمات أفضل من بقية العيادات الأخرى المتوافرة في الجوار . كما وجد الاستطلاع أن مدراء العيادات ذكروا شواهد كثيرة على أفضلية العيادات الجديدة خاصة وجود المختبرات والتسهيلات والتجهيزات ومناطق الانتظار وغرف العلاج وجودة الخدمات المقدمة ، كما أفاد ٦٧ بالمئة من المستطعة آراؤهم بأن كمية العمل صارت أفضل من قبل . كما أشارت النتائج إلى أن ٩٠ بالمائة من المتفعين كانوا قانعين أو قانعين بشكل

كبير بأداء العيادات بشكل عام . إضافة إلى ذلك فقد أشارت غالبية مدراء العيادات إلى أن البرنامج نجح في تحسين الحيز في العيادات وشمل ذلك تسهيلات المختبرات والخدمات ووفر غرف معالجة وانتظار ملائمة .

السؤال الثالث : كيف تم أخذ البعد الفني بعين الاعتبار حين تم تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟ يتعلق هذا السؤال بأنظمة التدريب ودعم المعلومات . ويتعلق بإذا ما كان الأشخاص مدربين بشكل كافٍ وتتوافر لهم البيانات وأنظمة المعلومات لكي ينجحوا في جهودهم لتحسين جودة الرعاية .

ركز برنامج تحسين الجودة على تطوير قدرات وزارة الصحة الإدارية والتخطيطية . وتم تقديم تدريب لطواقم وزارة الصحة في تصميم معايير التسهيلات والإشراف وإدارة المناطق وصيانة العيادات . كما تم تقديم دعم فني في تخطيط المنشآت الصحية وإدارتها . ٣٦ دورة تدريبية - بالمجمل - تم تنفيذها لتحسين المقدرة الإدارية لطواقم وزارة الصحة . إن زيادة المقدرة الإدارية لطواقم وزارة الصحة لهي نتيجة لتقييم دورات التدريب التي تم تنفيذها (٣٦ دورة) إلى جانب عدد الأشخاص المستفيدين من هذه الدورات . لقد أشارت الاستبيانات القبلي والبعدي إلى نتائج تعليمية واسعة (مثل أن ١٩ بالمائة من المستطعين أجابوا إجابات صحيحة في الاستبيانات القبلي ١٩ بالمائة مقابل ٩٠ في الاستبيانات البعدي) . ٣٥ لقد وفر برنامج تحسين الجودة عدداً من النشاطات التدريبية لطواقم قائمة الأدوية الأساسية الفلسطينية

ودعماً فنياً ومالياً لمراجعة نشاطات توصيف الأدوية . وفي استجابة لنتائج المراجعة فقد قامت دائرة الصيدلة في وزارة الصحة وبرنامج تحسين الجودة بتطوير إرشادات حول كيفية تخفيف المخاطر المحتملة للتداخل الخطر للأدوية . وبجانب التدريب على هذه الإرشادات فقد تم تنفيذ آلية للتعرف إلى ومراقبة التفاعل المحتمل بين استخدام الأدوية في عدد من المستشفيات والعيادات وشكل تنوع معايير التعليم التي تلقاها الأطباء في الضفة الغربية وقطاع غزة تحدياً لجهود توحيد معايير جودة الصحة الأولية . ولمعالجة هذه القضية فقد دعم برنامج تحسين الجودة تطوير إرشادات للعيادات حول تسعة من أكثر الأمراض المزمنة معالجة على صعيد الخدمات الصحية . وتم اشتقاق هذه الإرشادات من المعايير الدولية بمشاركة مكثفة من مقبل خبراء محليين؛ لضمان قبولها محلياً وضمان إمكانية تطبيق هذه الإرشادات . وتم تحديد عدة أماكن لفحص هذه الإرشادات في منشآت مختارة وكانت النتائج مرضية . وتم تنفيذ تدريب مكثف حول اثنين من هذه الإرشادات (تلك المتعلقة بمرض السكري وضغط الدم) .

رغم الظروف التي صاحبت التنفيذ إلا أن مشروع تحسين الجودة ساهم في تحسين إمكانية الوصول لخدمة رعاية أولية ذات جودة ، خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي تتلقى خدمات قليلة . وأكثر التحسينات لفتاً للنظر هو تطوير قاعدة بيانات خاصة بالتأمين الصحي . إحدى أهم غايات برنامج تحسين الجودة كانت الوصول إلى سجل المتفعين من خلال أي مكتب للتأمين

الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهذا ممكن الآن . مقدرة المكاتب الإقليمية على الوصول إلى قاعدة البيانات المركزية كانت الفائدة الكبرى خلال هذه الفترة وهي أكثر مما كان متوقعاً ، حيث وفرت إمكانية التسجيل في الوقت المحدد والتأكد من وضعية المتفع عبر المكاتب الإقليمية وهو ما كان يستغرق أياماً إن لم يكن أسابيع أو شهوراً ؛ بسبب الإغلاقات والقيود المفروضة على الحركة .^{٣٦}

إن تطوير نظام معلومات خاص بالعيادات أدى إلى تغيرات في جدول تقديم الخدمة الصيدلانية في قطاع غزة ، بعد أن كان المتفعون يتكدسون في الأيام الأولى من الشهر حين تصل الأدوية ، كما ساهم في تحسين استخدام موارد العيادات . وتحديدًا فإن نسبة التراكم في وصفات الأدوية التي يتم وصفها في مراكز الصحة مع مرور اليوم الثالث من الشهر انخفضت إلى قرابة الثلث من ٣٣ إلى ٢٢ بالمائة بين العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ . إضافة إلى ذلك فإن مقدرة وزارة الصحة على توقع حاجتها للتزود بالأدوية قادت إلى انخفاض الكميات المطلوبة والمخزنة كل شهر .^{٣٧} علاوة على ذلك ، فقد تم إنشاء مركز معلومات صحي وتم تزويده وتأثيثه في نابلس وغزة . ويوفر مركز المعلومات الصحي المعلومات والتكنولوجيا وتحليل البيانات الإحصائية المستخدمة لغايات التخطيط وينشر تقريراً إحصائياً سنوياً يشمل البيانات الإحصائية الضرورية وبيانات حول التخطيط والإدارة الصحية . ولتعزيز مقدرة وزارة الصحة التخطيطية طور البنك الدولي - وهو المنظمة الداعمة لبرنامج تحسين الجودة مع وكالة التنمية الأميركية - نظام

معلومات جغرافي. ويحتوي نظام المعلومات الجغرافي على معلومات أساسية ستمكن من تطوير تخطيط منطقي وتوسع في شبكات المنشآت الصحية في المستقبل.

السؤال الرابع: كيف تم أخذ البعد الهيكلي بعين الاعتبار عند تنفيذ برنامج تحسين الجودة؟ يتعلق هذا السؤال بوجود أو غياب الآليات الملائمة لتسهيل عملية التعلم وانتشار أفضل الممارسات في عمل وزارة الصحة. وهذا يشمل مجموعات مهام ولجان ومجالس تحسين الجودة وما إلى ذلك. وكجزء من عملية تحسين الجودة فقد تم إنشاء لجنة لجودة الصيدلة. وتجتمع هذه اللجنة بشكل دوري في محاولة للإشراف على عملية جودة الصيدلة بما في ذلك جودة الأدوية وسياسات كتابة الوصفات الدوائية. إضافة إلى ذلك وكجزء من عملية تحسين الجودة فقد تم تشكيل لجنة استشارية لتحسين الجودة.

ورغم أن الإغلاقات منعت اللجنة الاستشارية من الاجتماع فقد تمكن فريق تحسين الجودة من طرح مجموعة من النشاطات الهادفة إلى مؤسسة عملية تحسين الجودة. وتم استخدام مجموعة من المقاربات من ضمنها خلق دمج بين عدد من دوائر وزارة الصحة والتي قامت لاحقاً بإدخال نشاطات تحسين الجودة في عملها اليومي. وتم تشكيل لجان تحسين جودة في عدد من المستشفيات وعيادات الرعاية الصحية الأولية لتكون نقاطاً أساسية في عملية تحسين الجودة. وتواصل هذه اللجان تطبيق مبادرات تحسين الجودة المقترحة من قبل البرنامج. ورغم أن البرنامج يدعم الخطوات الأولى نحو

تقبل ومأسسة تحسين الجودة فإن دور فريق تحسين الجودة ربما - من خلال دائرة شبه مستقلة للتأكد من الجودة - يكون أكثر أهمية إذا ما تم تنفيذ إصلاحات أخرى مثل حوافز قائمة على الأداء ومعايير تعاقد وامتيازات.

وفيما تمخضت نشاطات تحسين الجودة عن عدد من الإنجازات فإن استدامة هذه الجهود ستتطلب على الأقل إنشاء وحدة تحسين جودة بكامل طاقمها داخل وزارة الصحة. لقد تم إنشاء هذه الوحدة في الضفة الغربية وتواصل هذه الوحدة عملها مع لجان تحسين الجودة التي تم تأسيسها في المؤسسات الصحية بشكل عام.

استنتاجات

ركز هذا البحث على الأبعاد أو العوامل الأساسية لنجاح تنفيذ تحسين الجودة. وتمت دراسة هذه الأبعاد أو العوامل باستخدام بحث تحليلي قائم على الأسلوب النظري والملاحظة بالمشاركة كمنهج كمي في التحليل. أولاً، تمت دراسة البعد الإستراتيجي المهم لتنفيذ مبادرات تحسين الجودة، ووجدت الباحثة أن الأهداف والغايات التي حددها برنامج تحسين الجودة تم تنفيذها بشكل مرض. ثانياً، إن تحليل البعد الثقافي كشف عن أن حاجات الزبائن الداخليين والخارجيين تم أخذها بعين الاعتبار، لكن هناك حاجة للمزيد من تشجيع الانفتاح والتعاون والعمل الجماعي والتعلم من الأخطاء. ثالثاً، تم أخذ البعد الفني بعين الاعتبار حيث تم توفير التدريب الضروري وأنظمة المعلومات الأساسية لتطوير القدرات التخطيطية

والإدارية. أخيراً، فإن مكونات البعد الهيكلي - مثل توفير الآليات الملائمة لتسهيل التعليم وإشاعة أفضل الممارسات مثل تشكيل مجموعات المهام واللجان ومجالس تحسين الجودة - تم تقديمها.

توصيات

تشير رحلة تحسين جودة الرعاية الأولية في وزارة الصحة الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ إلى مجموعة من الدروس والتوصيات التي تشمل:

يجب مراجعة أهداف وتصميم مبادرات تحسين الجودة وفق بيئة تتميز بعدم استقرار سياسي واقتصادي عميق تؤثر على الخدمات العامة وعلى رفاه السكان الفلسطينيين. ويجب أن تتولى وزارة الصحة المسؤولية عن تنفيذ برنامج تحسين الجودة. وهذا يضمن تعاوناً أفضل ويعزز من ملكية واستدامة البرنامج.

قبل تصميم وتنفيذ أنظمة المعلومات المتعلقة بالإدارة الصحية والمشاريع التي ستعمل في مواقع متنوعة فإنه من المهم بداية الاستثمار في بناء قدرات المتفعين على تحضير تحليل عمليات التشغيل في المنشآت المختلفة وكذلك على تحليل أنواع المعلومات والتقارير التي يتوقع من البرنامج إنتاجها. كما يجب استبعاد العمل على تطوير البرنامج (software) لضمان تدريب تنفيذي ملائم وحل للمشاكل وصيانة للنظام.

حيث إن التدريب مهم فإن الجهود سرعان ما تخدم. إن التركيز على مؤشرات متعلقة بالمرجات ومرجعيات حول أداء الأفراد المزودين

بالخدمة أساسي لتغيير سلوك المزودين. إن ترتيب المزودين وفق الأداء وضمانة الجودة والحاجة للمكافآت مهمة في تعزيز تقبل الإرشادات المتعلقة بالممارسة في العيادات.

حين يتم تنفيذ برامج تحسين الجودة في سياقات لامركزية مثل الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يكون السفر صعباً أو مستحيلاً يجب إيلاء إنشاء آليات تعاون فعالة بين وحدات تنفيذ المشروع اهتماماً خاصاً.

ستكون برامج تحسين الجودة أكثر فعالية إذا تم شمل كل الأطراف المعنية خلال مرحلة تصميم البرنامج خاصة الجهات التنفيذية وأولئك الذين سيطبقون المشروع.

ستستفيد عملية تنفيذ برنامج تحسين الجودة كثيراً إذا تم تطوير خطة عمل متكاملة لسنة واحدة قبل الشروع في البرنامج. مثل خطة العمل هذه يجب ألا تشمل النشاطات المختلفة فحسب، بل تحدد المسؤوليات والموارد البشرية والعينية... إلخ، وتتوافق مع خطة عمل متعلقة بالتوظيف والمصادر المالية.

كما ستستفيد إدارة تحسين الجودة من مؤشرات التقييم والرقابة المحددة بشكل واضح والتي ستشكل دليلاً تتبعياً خلال تنفيذ المشروع.

سيكون مرغوباً بشكل كبير إشراك مستشارين محليين في مرحلة الإعداد للمشروع. ومن المتوقع أن يضمن هذا قدرات بناء محلية في تصميم المشروع والإعداد له وفهم أكثر للمشروع؛ وبالتالي تنفيذ فعال لمكوناته.

- EASTON, G., 1993. «The 1943 state of U.S. Total Quality Management: A Baldrige examiner's perspective», *California Management Review*, 35, 32.
- FISHER, J., 1992. "The impact of quality management on productivity", *International Journal of Quality & Reliability Management*, 9, 52-44.
- FORKER, L B., 1991. "Quality: American, Japanese, and Soviet perspectives", *Academy of Management Executive*, 5, pp 63.
- GARVIN, D A., 1986. "Quality problems, policies, and attitudes in the United States and Japan: An Exploratory study", *Academy of Management Journal*, 29, pp 653.
- HATTORI, Y., 1984. "TQC in Japan's distribution and service industries", *Japan Marketing /Advertising*, 2, pp 15.
- HAYWARD, S G. & DALE, B G., 1984. "Quality circle failures in U.K. manufacturing companies--A Study II", *Omega*, 11, pp 557-568.
- HILL, S., 1991. "Why quality circles failed but Total Quality Management might succeed", *British Journal of Industrial Relations*, 29, pp 568-541.
- JACKSON, S., 1990. "Calling in the gurus", *Director*, 44, pp 95.
- JAPAN, P., PALAPROM, K. & HORADAL, P., 2005. "An application of Total Quality Management for Thai Communities knowledge Management System", *Proceeding of the fourth International Conference on e Business*, Bangkok, Thailand, 20-November 19.
- KARATSU, H., 1982. "World's understanding of Japan's QC movement is incomplete", *Japan Marketing/Advertising*, 20, pp 29.
- KUNISHI, Y., 1984. "TQC improves productivity in service divisions", *Japan Marketing/Advertising*, 2, pp 9.
- Lawler, E. (1994). "Total Quality Management and employee involvement: Are they compatible?" *Academy of Management Executive*, 8, 68.
- Lewis, D A. (1992) "A comparison of
- الأحمدي، حنان عبد الرحيم، ٢٠٠٠. «التحسين المستمر للجودة: المفهوم وكيفية التطبيق في المنظمات الصحية». مجلة الإدارة العامة، ٤٠ (٣)، ٤٢.
- حلواني، محمد علي عبد العزيز، ٢٠٠٤. «مفهوم الجودة الشاملة». رسالة ماجستير. برنامج ماجستير إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- الخشروم، محمد و موسى، نبيل، ١٩٩٩. إدارة الأعمال مكتبة الشقري، الرياض.
- العساف، عساف، ٢٠٠١. «أهمية مبادئ الجودة بما في ذلك الاشتراك الفعلي مع العاملين في حل المشاكل». مجلة صحة الخليج، ٢٤.
- العمر، بدران بن عبد الرحيم، ٢٠٠٢. «مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مستشفيات مدينة الرياض: وجهة نظر ممارسي مهنة التمريض». مجلة الإدارة العامة، ٤٢ (٢)، ٣١١.
- العبيدة، محمد بن عبد العزيز، ٢٠٠٣. «علاقة الجودة الشاملة بالأداء الوظيفي في القطاع الصحي». رسالة ماجستير. قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- كاظم، خضير، ٢٠٠٠. إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- BIGELOW, B. & ARND, M., 1995. «Total quality management: field of dreams». *Health Care Manage Review*, 20 (4). 15-25.
- BLUMENTHAL, D. & KILO, C., 1998. "A report card on continuous quality improvement". *Milbank*, 76. 625-648.
- CHANG, C. & LIN, J T., 1991. "Data flow model of a total service quality management system", *Computers & Industrial Engineering*, 122-21. 117.
- CHORN, N H., 1991. "Total Quality Management: Panacea or pitfall?" *International Journal of Physical Distribution and Logistics Management*, 11. 31.
- WORLD BANK, 2005. Implementation completion report, Trust fund credit to the West Bank and Gaza for a Health System Development Project, Human Development Sector, Middle East and North Africa Region.
- DONABEDIAN, A., 1980. Explorations in quality assessment and monitoring: the definition of quality and approaches to its assessment, Health Administration Press, Ann Arbor, MI, Vol. Vol.

الهوامش

- Hill , & 568-Hayward & Dale, 1984, p.557 - 1
568-1991, p.541
- Kashroom and Mousa, 1999, p.431 - 2
- and Karatsu , 1982 , 19-Hattori, 1984 , p.15 - 3
31-p.29
- and Milakovich , 1991, 14-Kunishi, 1984 , p.9 - 4
213-p.195
- 123-McCabe & Lewin , 1992 , p.112- 5
71 - كاظم, 2000 الصفحة
- Janpen et al, 2005, p.2 - 7
- 280-Tari and Sabater, 2004, p.267 - 8
- 50-Prajogo and Sohal, 2006, P.35 - 9
- 10 - حلواني, 2005, صفحة 17
- 101-Jackson , 1990, p.95 - 11
- and Lawler, 1994 , 35-Chorn , 1991, p.31 - 12
76-p.68
- 26-Tickel , 1993, p.23 54-Easton , 1993, p.32 - 13
112-and Walter, 1993, p.111
- Donabedian , 1980, p.81 - 14
- 15 - كل شيء يتوفر في المستشفيات من مبان ومعدات
Donabedian, 1980, p. 83 - 16
- 17 - العمر, 2002, صفحة 311
- 18 - العساف, 2001, الصفحة 27
- Alomayrah, 2003, p.7 - 19
- 20 - الأحمدى, 2000, الصفحة 42
- 45-Lewis, 1992, p.42 ,74-Forker, 1991, p.63 - 21
91-and Oliver & Wilkinson, 1989, p.73
- 673-Garvin, 1986, p.653 - 22
- 122-Chang & Lin, (1991, p.117 - 23
52-Fisher, 1992, p.44 - 24
- 275-Øvretveit & Gustafson , 2002, p.270 - 25
761-Øvretveit, 2003, p. 759 - 26
- and 648-Blumenthal & Kilo, 1998, p.625 - 27
25-Bigelow & Arndt, 1995, p.15
- 749-Plsek & Wilson, 2000, p.746 - 28
761-Øvretveit , 2003 , p.759 - 29
761-Øvretveit , 2003, p.759- 30
- World Bank, 2005, p. 3 - 31
- 32 - المصدر السابق .
- 33 - المصدر السابق , صفحة ٤
- 34 - المصدر السابق صفحة ٥
- 35 - المصدر السابق
- 36 - المصدر السابق صفحة ٧
- 37 - المصدر السابق

- attitudes of Spanish and American quality assurance managers”. Production and Inventory .45-Management Journal. 33. 42
- McCabe, D M. And Lewin, D. (1992). “Employee voice: A human resource management perspective”. California Management Review. 123-34. 112
- Milakovich, M E. (1991). “Total Quality Management in the public sector”. National .213-Productivity Review, 10. 195
- Oliver, N. And Wilkinson, B. (1989). “Japanese manufacturing techniques and personnel and industrial relations practice in Britain: Evidence and implications “. British .91-Journal of Industrial Relations. 27. 73
- Øvretveit t, J. And Gustafson, D. (2002). “Evaluation of quality improvement programs”. -Quality and Safety in Health Care. 11. 270 .275
- Øvretveit, j. (2003). “Improving the quality of health care Using research to inform quality .programs “. BMJ. 326 (7392). 759-761
- Plsek, P. and Wilson, T. (2000) . “Complexity science: complexity, leadership, and management in healthcare organizations”. BMJ. 323. 746- .749
- Prajogo , I. D. and Sohal, S.A.(2006). “ The relationship between organization strategy, total quality management, and organization performance- the mediating role of TQM”, .50-Journal of Operation Research, 168. 35
- Shortell, S M. et al. (1998) .” Assessing the impact of continuous quality improvement on clinical practice: What will it take to accelerate the process”. The Milbank Quarterly. 76 (4). 624-593
- Tari ,J.J.and Sabater V., S.(2004).” Quality tools and techniques: Are they necessary of quality management? “. International Journal of .280-Production Economics, 92. 267
- Tickel, C M. (1993).”What Total Quality Management isn’t”. Engineering Management .26-Journal. 5. 23
- Walter, P. (1993).” When is a problem not a problem? Some problems do not warrant Total Quality Management”. New Directions for .112-Institutional Research. 78. 111

صعود القوة الإيرانية بين محفزات الواقع وتحديات المستقبل

محمد عباس ناجي*

الأول، دعم عالمية الإسلام. والثاني، الدعوة إلى تأسيس حكومة إسلامية عالمية من خلال استقطاب الجماهير ودفعها لتخلص من «الأنظمة الموالية للغرب».

كانت هذه الدعوة هي مضمون سياسة (تصدير الثورة) التي اعتمدت على استخدام ما يسمى (الرموز المكثفة) (Condensations Symbols)، مثل شعار (عدو الإسلام) الذي استخدم بكثافة ضد كل المناوئين لنظام الجمهورية الإسلامية، وشعار (ديف بزرگ) أو (الشيطان الأكبر) لوصف الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تمخض عن انتهاج إيران سياسة (تصدير الثورة) نتيجتان:

الأولى، توتير العلاقات مع الدول العربية، وتعرض إيران لعزلة دولية وإقليمية.

منذ نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية في العام ١٩٧٩ والنظام الإسلامي يؤكد أن الطريق الحقيقي لإنجاح الثورة وتأسيس حكومة إسلامية هو عدم التحالف مع أي من القوتين العظميين؛ لأن مثل هذا التحالف سيكون مساوياً للتبعية. وبلورت الثورة الإيرانية هذا الموقف في شعار (لا شرقية ولا غربية)، وهو الشعار الذي تضمن مبدئين أساسيين هما: معاداة الإمبريالية، وتحقيق الوحدة الإسلامية. وإذا كانت معاداة الإمبريالية - كما فسرهما قائد الثورة ومؤسس الجمهورية الإمام الخميني - تعني رفض الدول الإسلامية كل المساعدات العسكرية من أحلاف محكومة بقوى أجنبية، وتبني سياسات متضامنة مع حركات التحرر الوطني، فإن شعار الوحدة الإسلامية كان يتضمن العمل باتجاهين:

* باحث مصري متخصص في الشؤون الخليجية

والثانية، تصاعد الدور السياسي لبعض المؤسسات التي تعمل بمعزل عن سيطرة الحكومة مثل المؤسسات الخيرية كمؤسسة (المستضعفين)، و(الشهيد)، و(الإمام الرضا)، و(الخامس عشر من خرداد) وغيرها. وتمارس هذه المؤسسات أنشطة كثيرة تمتد من التجارة إلى التصنيع ونشر الدعوة الدينية / السياسية وتقديم الخدمات الاجتماعية، وهي معفاة من الضرائب وتتبع المرشد الأعلى للجمهورية مباشرة. وتستطيع هذه المؤسسات رعاية الأفراد وتعبئة الجماهير وغرس المعتقدات الدينية فيهم وقمع معارضي النظام، سواء في الداخل أو في الخارج، كما أنها تتمتع بقدرة غير محدودة على الوصول إلى أموال الدولة والعملة الصعبة بسعر الصرف الرسمي، كل ذلك جعل منها مؤسسات عملاقة تمتلك أرصدة مالية ضخمة استطاعت من خلالها مد شبكة نفوذها إلى خارج إيران.

لكن الدور السياسي الأهم اضطلع به الحرس الثوري الإيراني (الباسدران)، الذي كان بمثابة الذراع الطويلة لإيران لتصدير ثورتها إلى الخارج. فمنذ بداية تأسيسه في العام ١٩٧٩، مارس الحرس دوره باستقلالية كبيرة عن المؤسسات السياسية، حيث طور هيكلية رسمية لتجنيد وتدريب جنود الثورة الإسلامية وعملائها الذين حاولوا نشر الثورة في الخارج بجميع الوسائل، وأسسوا شبكة اتصالات وعلاقات واسعة مع العديد من المنظمات الراديكالية الموجودة في المنطقة.

هذه المرحلة (الثورية) التي عاشتها إيران في العقد الأول بعد الثورة، بدأت في التغير؛ على

خلفية تقلص تأثير الخطاب الأيديولوجي على الساحتين الداخلية والخارجية بعد وفاة الإمام الخميني العام ١٩٨٩، وانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء حالة الاستقطاب الدولي. وجاء تولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية في إيران في الفترة من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٧، لتبدأ مرحلة التحول من حالة الثورة إلى حالة الدولة. وقد ترسخت هذه المرحلة الجديدة بعد ذلك مع وصول الإصلاحيين إلى السلطة بقيادة الرئيس السابق محمد خاتمي الذي فاز في انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية التي أجريت في العام ١٩٩٧، ثم جدد فوزه في انتخابات الدورة الثامنة التي أجريت في العام ٢٠٠١.

المفارقة الجديرة بالاهتمام في هذا السياق هي أن معظم الأحداث التي شكلت منعطفاً بارزاً في تاريخ الشرق الأوسط والعالم أجمع وقعت خلال فترة وجود الإصلاحيين بقيادة الرئيس السابق محمد خاتمي في السلطة (١٩٩٧ - ٢٠٠٥)، بدءاً من تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١، وما تلاها من شن الحرب الأميركية على الإرهاب التي بدأت بغزو أفغانستان في العام ٢٠٠١، ثم العراق في العام ٢٠٠٣. في هذه الفترة بالتحديد، كان السؤال الأكثر أهمية هو: كيف تفاعلت إيران مع هذه الأحداث؟ وكيف استغلته لتدعيم نفوذها وتمددتها الإقليمي في الشرق الأوسط؟ وكيف أثر ذلك على علاقاتها مع الدول العربية؟.

أولاً - محددات الدور الإقليمي الإيراني
هذا السؤال اكتسب وجاهة خاصة في ضوء

حقيقة أن السياسة الإيرانية تجاه قضايا المنطقة كانت محصلة لتفاعل حزمة من المحددات الداخلية والخارجية كان أهمها محددان هما: ١ - تباين مواقف القوى السياسية الإيرانية تجاه قضايا الخارج. ٢ - تطور أزمة العلاقات الإيرانية / الأميركية التي بلغت ذروتها مع تصاعد الملف النووي الإيراني في العام ٢٠٠٢، وسعي الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات وعزلة إقليمية على إيران؛ لدفعها إلى وقف برنامجها النووي.

هذان المحددان كان لهما الدور الأساسي في صياغة إيران سياساتها ومواقفها تجاه قضايا المنطقة منذ نهاية الثمانينيات وحتى الآن، سواء كانت في شكل حرص على التنسيق والتعاون مع العديد من الفواعل الدولية وغير الدولية، أو في شكل استثمار بعض الملفات الإقليمية لخدمة ملفات أخرى مثل الملف النووي الإيراني.

تباين المواقف الداخلية تجاه القضايا الإقليمية

على خلاف القاعدة التي تقضي بأن قضايا السياسة الخارجية غالباً ما تحظى بإجماع داخلي، كان التطلع الإيراني للعب دور إقليمي مميز، في أحد جوانبه، محصلة للتفاعل، بل والصراع بين القوى السياسية الإيرانية التي تبنت رؤى وتوجهات متباينة تجاه القضايا الإقليمية. لكن اللافت للانتباه هو أن هذا التباين لم يكن بين التيارين الرئيسيين الموجودين على الساحة: الإصلاح والمحافظة فحسب، ولكن بين القوى المنتمية إليهما أيضاً، لدرجة وصلت في بعض الأحيان إلى حدوث

مفارقات، حيث تبنت بعض القوى المنتمية لتيار واحد مواقف متناقضة، فيما تبنت بعض القوى من التيارين مواقف متقاربة، بما يفسر جانباً من حالة السيولة في أنماط التحالفات والائتلافات التي تتسم بها التفاعلات الجارية بين هذه القوى.

ففي داخل التيار الإصلاحي، برز اتجاهان مميزان: الاتجاه الأول، تزعمه (مجمع روحانيون مبارز) (مجمع رجال الدين المناضلين) الذي يرأس لجنته المركزية الرئيس السابق محمد خاتمي، وحزب (اعتماد ملي) (الثقة الوطنية) بزعامة مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى السابق، وقام على الانفتاح على الخارج وتبني سياسة بناء الثقة ونبد التوتر مع الحرص على عدم التورط في أية أزمات إقليمية يمكن أن تؤثر على علاقات إيران الخارجية ولا سيما مع محيطها الإقليمي. أما الاتجاه الثاني، فتزعمه حزب (جبهت مشاركت إسلامي) (جبهة المشاركة الإسلامية) بزعامة محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس السابق محمد خاتمي، ومنظمة (سازمان مجاهدي انقلاب إسلامي) (منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية)، وقد دعا هذا الاتجاه إلى استغلال الملفات الإقليمية المتعددة لخدمة المصالح الإيرانية وعلى رأسها تقليص حدة التوتر وتسوية الخلافات العالقة مع الولايات المتحدة؛ تمهيداً لإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ قيام الثورة.

أما بالنسبة للتيار المحافظ، فقد بدا الفرز جلياً بين جناحين: الأول، هو الجناح التقليدي المتحالف مع طبقة التجار (البازار) والذي تمثله جمعية (روحانيت مبارز) (جمعية علماء الدين

هذه المواقف المتباينة التي تبنتها القوى السياسية الإيرانية كانت لها تداعيات مباشرة على صياغة السياسة الرسمية الإيرانية، خصوصاً أن معظم هذه القوى، سواء الإصلاحية أو المحافظة، كانت تسهم في عملية اتخاذ القرار، بشكل جعل هذه السياسة تبدو مترددة بل ومتناقضة في أحيان كثيرة .

أزمة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

منذ نجاح الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩، تشهد العلاقات الإيرانية / الأمريكية توتراً مستمراً؛ نتيجة اختلاف الأولويات وتقاطع المصالح بين الطرفين . وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها تجاه إيران من التحالف إلى العداء والسعي إلى محاصرة إيران داخل حدودها . هذا التحول في السياسة الأمريكية عكسه الموقف الأمريكي من الحرب العراقية / الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، الذي بدأ محايداً وقت أن كان العراق مسيطرًا على زمام الأمور في الميدان، ثم تحول منحازاً إلى جانب العراق ابتداءً من العام ١٩٨٢ بعد التغيير الذي حدث لإيران في الساحة العسكرية ونجاح القوات الإيرانية في عبور الحدود العراقية . الانحياز الأمريكي للعراق تأكد ابتداءً من العام ١٩٨٤ بعد أن قررت واشنطن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بغداد، وأمدت العراق بمعلومات استخباراتية، ووفرت له مساعدات ومبيعات تكنولوجية . كان هدف واشنطن من كل ذلك هو استنزاف

المناضلين)، وقد تبني موقفاً برجماتياً أقرب إلى موقف الاتجاه الإصلاحي الأول، حيث قام على ضرورة امتلاك أوراق إقليمية متعددة والتلويح بها في مواجهة الضغوط الأميركية المفروضة على إيران بسبب ملفها النووي، مع عدم التورط مباشرة في مشكلات إقليمية حتى لا تستخدمها الولايات المتحدة ذريعة لإحكام العزلة المفروضة على إيران . والثاني، هو الجناح الأصولي، الذي ينتمي إليه الرئيس محمود أحمددي نجاد، والذي انتهج موقفاً متشددًا قام على ضرورة الالتزام بسياسة (تصدير الثورة)، ودعم التمرد الإيراني على الساحة الإقليمية، مع معارضة أي وجود عسكري أميركي في المنطقة، والإشارة - على الأقل ضمنيًا - إلى ضرورة دعم العمليات التي تنفذ ضد القوات والمصالح الأميركية في المنطقة .

هذا الموقف المتشدد الذي تبناه الأصوليون -الذين يسيطرون حالياً على الحكومة ومجلس الشورى (البرلمان) - يعود إلى خلفيتهم الأيديولوجية والاجتماعية، فالأصوليون يمثلون تياراً اجتماعياً وليد الطبقة الفقيرة التي تشعر بالتمايز والفوارق الطبقة أمام الطبقة العليا التي ينتمي إليها كبار رجال الدين الذي يجمعون بين السلطة والثروة ويرتبطون بعلاقات قوية مع تجار (البازار) . وقد انضم أغلب عناصر هذا التيار إلى القوات المسلحة والحرس الثوري وتنظيم «حزب الله» اليمني المتشدد . وكان للظروف السياسية والاقتصادية القاسية التي تعرض لها هذا التيار تأثير مباشر على تبنيه نهجاً متشددًا في التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية مثل أزمة الملف النووي والعلاقات مع

كل من إيران والعراق، وذلك بإطالة أمد الحرب دون تمكين أي من طرفيها من الانتصار، كي تتمكن الولايات المتحدة من إعادة ترتيب الأوضاع في الخليج بما يدعم من قوة ودور القوى الصديقة (المحافظة) ويمكنها من الانخراط في ترتيبات أمنية مع واشنطن تسمح للولايات المتحدة بالحصول على التسهيلات العسكرية المطلوبة، وتصبح، بالتالي القوة الحقيقية في الخليج، على نحو ما تحقق فعلاً بعد حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ ووضع العراق وإيران معاً تحت طائلة احتواء أميركي مزدوج.

في خضم هذه التطورات، جاء تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني العام ٢٠٠٢، ليزيد من حدة التوتر بين إيران والولايات المتحدة، بعد إعلان ما يعرف بـ (المجلس الوطني للمقاومة) - وهو أحد فصائل المعارضة الإيرانية في المنفى - معلومات عن قيام إيران ببناء منشأتين نوويتين في منطقتي (آراك) و(ناتنز) لتخصيب اليورانيوم، بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي المعلومات التي أكدتها صور الأقمار الصناعية الأميركية، ومنذ ذلك الحين بدأت الإدارة الأميركية حربها ضد البرنامج النووي الإيراني، حيث راحت تؤكد أن هدف إيران هو امتلاك أسلحة نووية، وبذلت جهوداً حثيثة من أجل فرض عقوبات من جانب مجلس الأمن لإجبار إيران على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم، وسعت إلى فرض عزلة إقليمية عليها عن طريق التهويل من مخاطر التمدد الإيراني على الساحة الإقليمية.

هذه التحركات الأميركية المكثفة نظرت إليها

إيران بتشكك وارتياب شديدين، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز الوجود العسكري الأميركي في الخليج، باعتبار أن مثل هذا الوجود العسكري يمثل انتقاصاً مباشراً للنفوذ الإيراني في المنطقة، كما اعتبرت أن هدف واشنطن من تسليط الضوء على برنامجها النووي هو فرض مزيد من الضغوط والعزلة عليها، وربما تهئية المجال لشن هجوم عسكري على منشآتها النووية.

ولذا سعت إيران إلى التخلص من أي وجود عسكري أجنبي في المنطقة عموماً والخليج على سبيل الخصوص، وبذلت محاولات عديدة لتقليل حدة الضغوط الخارجية المفروضة عليها، ومن ثم اتجهت إلى مد نفوذها على الساحة الإقليمية من خلال إقامة تحالف مع سورية وبعض قوى الإسلام السياسي ولاسيما حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجihad الإسلامي في فلسطين. وفي هذه اللحظة بالتحديد ظهر تنظيم القاعدة على الساحة، فبدأت إيران في انتهاج سياسة براجماتية تجاه التنظيم لخدمة ملفاتها الخلافية مع الولايات المتحدة، دون أن تتطور تلك السياسة إلى إقامة تحالف إستراتيجي يمكن أن ينتج تداعيات سلبية في الأمد الطويل على المصالح الإيرانية.

اللافت للانتباه في هذا السياق أن الخلاف المذهبي لم يقف عائقاً أمام تطوير العلاقات بين الطرفين. وهذه الحقيقة بالتحديد كشف عنها قائد (فيلق القدس) التابع للحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني الذي أقر في ندوة عقدها مخيم لطلبة الدراسات الإستراتيجية والدفاعية بجامعة الإمام الحسين العام ٢٠٠٤، بتوفير إيران

الموقف الإيراني من أحداث أيلول والحرب على أفغانستان

جاءت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، لتشكل نقطة انعطاف في تاريخ منطقة الشرق الأوسط. وقد واجهت إيران معادلة صعبة إزاء تحديد موقفها من هذه الأحداث وما تبعها من الحرب الأميركية على الإرهاب التي بدأت بأفغانستان، فهي من ناحية كانت ترغب في التخلص من نظام طالبان، لكنها من ناحية أخرى كانت تخشى من استمرار الوجود العسكري الأميركي سواء في أفغانستان أو الدول المجاورة لها في الشمال والمطلّة على بحر قزوين؛ لأن مثل هذا الاحتمال سيجعلها تشعر بالتطويق المباشر والتهديد لمصادر ثرواتها في بحر قزوين. غير أن إيران استطاعت أن تحسم موقفها، وساعدها على ذلك خبرتها إبان الغزو العراقي للكويت العام ١٩٩٠ حين وجدت نفسها إزاء الموقف نفسه تقريباً.

فقد اتخذت إيران، التي كان يحكمها الإصلاحيون آنذاك، قرارها بمجاراة السياسة الأميركية في المنطقة بعد أحداث أيلول، ومن ثم كانت من أولى الدول التي نددت بالتفجيرات التي طالت المؤسسات الاقتصادية والعسكرية الأميركية ووصفتها بـ«العمل الإرهابي الشنيع». وجاءت رسالة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي التي وجهها إلى الشعب الأميركي، وليس للحكومة الأميركية، في ١١ أيلول ٢٠٠١ سريعة ومفاجأة، ليس فقط للأميركيين، وإنما أيضاً للأوساط السياسية الإيرانية خصوصاً المحافظة منها. فقد تفاجأ المحافظون المتشددون من مبادرة خاتمي

تسهيلات للزعيم السابق لـ(تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين) أبو مصعب الزرقاوي، مبرراً ذلك بـ«أن نشاطات الزرقاوي في العراق تخدم المصالح العليا للجمهورية الإسلامية وبينها منع قيام نظام علماني فيدرالي متعاون مع الولايات المتحدة». وأضاف سليمان: «لا يحتاج الزرقاوي وعناصر قيادته تنظيمه إلى رخصة مسبقة لدخول إيران، فهناك نقاط حدود معينة تمتد من حلبجة شمالاً إلى عيلام جنوباً، يستطيع الزرقاوي وما يزيد على عشرين مقاتلاً من مؤيديه دخول الأراضي الإيرانية متى يشاؤون». وقد رد العميد سليمان على تساؤلات أثارها بعض الطلبة بشأن أسباب دعم إيران لشخص معادٍ للشيعة مثل الزرقاوي، الذي سبق أن اتهمته أوساط قريبة من المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي بالضلوع في اغتيال محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقوله إن «تورط الزرقاوي في مقتل الحكيم ليس أمراً مؤكداً، فضلاً عن أن ما يقوم به الزرقاوي حالياً يخدم مصالح الجمهورية الإسلامية العليا، فقيام عراق علماني فيدرالي متعاون مع الولايات المتحدة أخطر بكثير من النظام البعثي السابق»، ذلك أن النظام الجديد سيشكل، حسب سليمان «تهديداً حقيقياً للإسلام الثوري المحمدي الخالص وولاية الفقيه»^٢.

ثانياً - حدود الاستجابة الإيرانية

هذه المحددات في مجملها انعكست على السياسة التي انتهجتها إيران تجاه العديد من القضايا الإقليمية، والتي يمكن تناولها في الآتي:

السريعة التي جاءت مساء يوم وقوع التفجيرات، حيث أغلق عليهم الطريق إدراكاً منه أنه لو تأخر لربما أجبروه على ألا يتخذ موقفاً محدداً تجاه الأحداث، انتظاراً لاستيضاح طبيعة رد فعل الولايات المتحدة التي انتهكت سيادتها إثر الهجوم المباغت على مؤسساتها الاقتصادية والعسكرية في نيويورك وواشنطن والذي لم يسبق له مثيل في تاريخها.

وقد كان للصدمة التي هزت المجتمع الأمريكي انعكاس مباشر على أقدم عدو للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث غابت الهتافات المعادية للولايات المتحدة وأهمها (مرك بر أميركا) أي (الموت لأميركا) من مراسم صلاة الجمعة في كل أنحاء البلاد مدة أسبوعين بعد وقوع الأحداث، خشية أي رد فعل أميركي ضد إيران. وقد تم ذلك بعد أن كان هذا الشعار هو السائد في إيران خلال الأعوام الثلاثة والعشرين المنصرمة. لكن سريعاً ما عادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل أحداث ١١ أيلول، وذلك بعد ما اطمأنت إيران إلى أنها ليست الهدف الفوري لأي هجوم أميركي آنذاك وأن الأولوية هي لضرب أفغانستان وحركة طالبان الحاكمة هناك.^٣

في هذه اللحظة، بدا أن ثمة فرساً ملحوظاً نشأ بين القوى السياسية الإيرانية حول أحداث أيلول ومن هم الذين يقفون وراءها والمواقف التي ينبغي اتخاذها إزاء حركة طالبان وتنظيم القاعدة والولايات المتحدة وحلفائها في المعسكر الذي أخذ يتشكل تحت راية التحالف المعادي للإرهاب. حيث برز اتجاه يدعو إلى الوقوف بجانب الولايات

المتحدة في حربها ضد طالبان وتنظيم القاعدة على اعتبار أن ذلك يصب في مصلحة إيران.

هذا الاتجاه رفضه المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي بلهجة حازمة وقاطعة منتقداً أولئك الذين يدعون إلى مثل هذا التعاون، رافضاً أي نوع من المحادثات مع الولايات المتحدة في هذا الوقت، لعدم سلامة النيات الأميركية، ولأن الولايات المتحدة نصبت فخاً كبيراً لإيران خلال حملتها على أفغانستان.^٤

لكن هذا الموقف الحاسم الذي أبداه المرشد والمحافظون لم يمنع إيران من انتهاج سياسة براجماتية في التعامل مع الحرب الأميركية على أفغانستان، حيث قررت إغلاق الحدود الإيرانية مع أفغانستان، وهو ما بدد قلق الإدارة الأميركية من قدرة إيران على إحكام قبضتها على الحدود وعدم السماح بتسلل مجموعات من حركة طالبان أو تنظيم القاعدة إلى إيران، كما أن ذلك القرار، الذي سمي «الحيد الإيجابي»، شكل ضماناً لمنع تهريب الأسلحة وتقديم الدعم إلى تلك المجموعات عبر الحدود الأفغانية / الإيرانية، فضلاً عن أنه انطوى على تغاضي إيران عن تعاون (تحالف الشمال) مع القوات الأميركية في الحرب ضد طالبان وتنظيم القاعدة، وهو التحالف الذي تدعمه إيران ولاسيما الجناح الطاجيكي الذي كان يقوده الرئيس السابق برهان الدين رباني والجنرال محمد فهميم.

الأكثر من ذلك أن إيران أقدمت على التعاون مع الولايات المتحدة لضرب عدوهما المشترك وهو حركة طالبان، وقد تركز هذا التعاون في

إيران والحرب الأميركية على العراق

أدركت إيران منذ تفجّر الأزمة بين الولايات المتحدة والعراق حقيقة الأهداف الأميركية وبالذات الدعوة الأميركية لإعادة رسم الخرائط السياسية في المنطقة، عبر حزمة من السياسات كان أهمها السعي إلى تغيير أنظمة الحكم التي تعتبر مسؤولة - في الرؤية الأميركية - عن «تفريخ» عناصر الإرهاب التي نفذت هجمات أيلول ٢٠٠١. هذا المخطط رأت إيران أنها جزء أساسي منه، وبسببه تم وضعها مع العراق تحت ضغوط دولية مكثفة. ولكن الخطوة التي اتخذها الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٢ بإعلانه في خطاب «حالة الاتحاد» وضع إيران مع كل من العراق وكوريا الشمالية ضمن ما يسمى (محور الشر) في العالم، كانت بمثابة إصرار أميركي على فرض ما يمكن تسميته (المصير الواحد) على كل من إيران والعراق.

ولذا تفاعلت إيران مع الأزمة الأميركية / العراقية، ثم الاحتلال الأميركي للعراق، من منطلق حرص شديد على رفض هذا المصير ومحاولة تجنبه بشتى الوسائل، مع استثمار نفوذها في العراق لضمان المشاركة في صنع القرار السياسي العراقي، وخدمة الملفات الأخرى العالقة مع الولايات المتحدة وفي مقدمتها الملف النووي. وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين مرحلتين مر بهما الموقف الإيراني من الأزمة.

في المرحلة الأولى التي سبقت الحرب، كانت إيران حريصة على مهادنة الولايات المتحدة وإرسال إشارات تكشف عن حرصها على التقارب بعد أن

مجال الاستخبارات والمعلومات. وبعد سقوط كابول كشفت بعض الحقائق عن تعاون إيران مع الولايات المتحدة ضد طالبان وتنظيم القاعدة، حيث قامت إيران بتدريب بعض أفراد قوات التحالف الشمالي، كما أن عدداً من (الهزارة) على وجه الخصوص تلقوا تدريبات في معسكرات الحرس الثوري، وكان هؤلاء ضمن القوات التي دخلت كابول بعد انسحاب طالبان، الأكثر من ذلك أن بعض الخبراء العسكريين الإيرانيين قد ساهموا في التخطيط لبعض العمليات العسكرية التي جرت في أفغانستان، بل شاركوا في هذه العمليات بالفعل إلى جانب قوات برهان الدين رباني.^٥

هذا التدخل الإيراني الميداني والعسكري في أفغانستان كان يهدف إلى تأمين مصالح إيران العليا وحفظ أمنها القومي وتأكيد دورها في أفغانستان، بشكل يمنع الولايات المتحدة من أن تنفرد بالساحة، بمعنى أن إيران قررت التدخل لتجنب أن تكون الحملة العسكرية مدخلاً أميركياً لمد النفوذ العسكري الأميركي المباشر إلى المحيط الحيوي المجاور لإيران أي آسيا الوسطى والقوقاز ناهيك عن أفغانستان نفسها. لذا وبعد انتهاء الحرب سعت إيران إلى استغلال مساعداتها لأفغانستان من أجل تفصيل دور مؤثر لها في السياسة الأفغانية الداخلية ومحاولة الإمساك بعناصر التأثير في السيناريوهات المستقبلية، ومن هنا كان حرصها على عدم قطع العلاقات مع أي طرف حتى لو كان تنظيم القاعدة في أفغانستان.

تأكدت أن الحرب واقعة لا محالة . ولذلك أعطت إيران الأولوية للتنسيق مع الولايات المتحدة بالقدر الذي يحمي المصالح الإيرانية ولا يضر السمعة والمكانة الإيرانية، وبالقدر الذي يحقق التوازن بين مطلب المصلحة الوطنية والاعتبارات الأيديولوجية الإسلامية . وأخذ التيار الإصلاحي زمام المبادرة بالدعوة إلى ضرورة التقارب مع الولايات المتحدة، أو على الأقل إظهار حسن النوايا والتبرؤ من إيواء أو حماية الإرهاب وبالتحديد عناصر تنظيم القاعدة .

الأهداف الإيرانية بهذا الخصوص كانت واضحة ومحددة وهي : إبعاد فرص أو احتمالات وضعها على أجندة الحرب الأميركية ضد «الإرهاب» بعد انتهاء الحرب على العراق، والحد من فرص الاحتكاك مع الولايات المتحدة، والتطلع إلى مجيء نظام حكم جديد في بغداد يحرص على نهج سياسة تعاون وصدافة مع طهران . بمعنى آخر كانت إيران تسعى إلى درء المخاطر بقدر سعيها إلى تعظيم المكاسب.⁶

أما في المرحلة الثانية والتي انتهت بسقوط بغداد، فقد بدأت إيران في انتهاج سياسة مغايرة تجاه الولايات المتحدة، ولاسيما بعد التحركات الأميركية لفرض عزلة وعقوبات دولية على إيران على خلفية أزمة الملف النووي الإيراني . هذه السياسة الجديدة قامت على عاملين : الأول، السعي إلى إبقاء الوجود العسكري الأميركي في العراق للفترة التي تسمح بتجاوز البرنامج النووي الإيراني مرحلة عنق الزجاجة أو التوصل إلى توافق إيراني / أميركي ضمن صفقة موسعة تتضمن

تفاهات حول : البرنامج النووي الإيراني، والعراق، والدور الإقليمي الإيراني . بعبارة أخرى، كانت إيران تطمع في الإبقاء على وجود عسكري أميركي متعثر وغير مستقر في العراق لأطول فترة ممكنة . فالوجود العسكري الأميركي المكثف في العراق ورقة ضغط قوية في يد إيران توظفها للحيلولة دون تمكين الإدارة الأميركية من شن أي عدوان ضد إيران . إذ إنه يمثل عقبة أمام الإدارة الأميركية للتفكير في فتح جبهة عسكرية ثالثة مع إيران في ظل التعثر العسكري الأميركي في العراق وأفغانستان، كما أن هذا الوجود العسكري الأميركي المكثف والمتعثر في العراق أعطى إيران فرصاً مواتية للتمدد الإقليمي ولتصليب موقفها من أزمة برنامجها النووي، فضلاً عن أنه كان يمثل مجالاً مهماً للمساومة مع الولايات المتحدة حول البرنامج النووي، بمعنى أن إيران المتمكنة بدرجة كبيرة من إدارة التفاعلات السياسية في العراق يمكن أن تتعاون مع الإدارة الأميركية للتخفيف من وطأة أزماتها في العراق وتأمين حل مشرف لخروج قواتها مقابل تفاهات أميركي / إيراني بخصوص البرنامج النووي .

لهذه الأسباب عملت إيران في بداية الأمر على منع توقيع الحكومة العراقية على الاتفاقية الأمنية الأميركية / العراقية، وسعت إلى فرض تعديلات مهمة وجوهرية على نصوصها بما يؤمن مصالحها، وقبلت على مضض إقرار الاتفاقية بعد حصولها على تعهدات من جانب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأن لا تستخدم الأراضي العراقية منطلقاً لأية هجمات عسكرية ضد إيران .

السوري، وفي ظل الدعم الإيراني لحزب الله في لبنان؛ ما أعطى انطباعاً مفاده أن هذا الخطر موجود فعلاً ومتصاعد ويمتد من إيران إلى العراق إلى سورية إلى لبنان، كما يشمل أطرافاً شيعية عربية خليجية، ويعمل على تفعيل الشيعة العرب للقيام بأدوار ضمن هذا التحالف من خلال تكرار تجربة «حزب الله» اللبناني في دول عربية بها كثافة شيعية.

مشروع الشرق الأوسط الإسلامي بوابة إيران للهيمنة على المنطقة

هذه الاتهامات التي واجهتها إيران اكتسبت وجاهة خاصة عندما أعلنت طهران عن مشروع لتأسيس الشرق الأوسط الإسلامي في مقابل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي حاولت الولايات المتحدة الترويج له في العام ٢٠٠٤. ويقوم هذا المشروع، حسب قول الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، على الديمقراطية والتطور والتنمية واحترام كرامة شعوب المنطقة. وفي أعقاب انتهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان في آب ٢٠٠٦، أعلنت إيران أن مشروع الشرق الأوسط الإسلامي في سبيله إلى التقدم على خلفية تطورين: الأول، ما اعتبرته إيران بمثابة مكاسب تمخضت عن الحرب الإسرائيلية على لبنان أهمها إسقاط أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، وتأکید عدم صعوبة إلحاق الهزيمة بإسرائيل حال دخولها في مواجهة مع قوات نظامية وأن ما يتردد عن قواتها التدميرية الهائلة له حدوده على الأرض ويمكن مواجهته بوسائل قتالية مضادة، إضافة إلى

والثاني، محاولة فرض المشروع السياسي الإيراني في العراق الذي يعد مشروعاً مأزوماً كونه أسير تداعيات وكوارث ومآسي الحرب العراقية / الإيرانية، وهو المشروع الذي يهدف أولاً إلى منع قيام حكم عدو لإيران في العراق، والعمل على جعل الحكم الجديد صديقاً إن لم يكن حليفاً، وليس هناك من وسيلة مأمونة لذلك إلا بمساعدة الأحزاب والقوى السياسية والشيعة الموالية لإيران على السيطرة على الحكم الجديد في العراق. ويهدف ثانياً إلى منع ظهور عراق قوي يكون قادراً على تهديد إيران مجدداً، ومنع قيام عراق ضعيف يكون سبباً في تهديد الاستقرار السياسي في إيران أو تهديد الأمن القومي الإيراني.

اندفاع إيران لتنفيذ هذا المشروع هو الذي جعلها تؤيد بقوة فرض سياسة الطائفية السياسية ونظام المحاصصة في توزيع القوة السياسية (الحكومة والبرلمان)، وجعلها تؤيد انخراط حلفائها في الحكم الجديد الموالي للاحتلال.

هذا الاندفاع والدعم الإيراني للأحزاب والمليشيات الشيعية جعل البعض يتحدث عن تحالف إيراني / أميركي داخل العراق، في وقت كانت إيران تقف فيه بقوة لدعم المقاومة في لبنان وفلسطين بتنسيق وتعاون كامل مع سورية. لكن الأخطر من ذلك هو أن دعم إيران للصعود السياسي القوي للشيعة في العراق أعطى ضوءاً أخضر لأقليات شيعية أخرى للتحرك للمطالبة بحقوق سياسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور اتهامات لإيران بالسعي إلى إقامة ما يسمى «الهلال الشيعي» خصوصاً في ظل التنسيق الإيراني /

أن الدعوات التي انطلقت خلال الحرب، وما بعدها، إلى إيران بالتدخل لتسوية الأزمة أكدت نفوذ إيران على الصعيد الإقليمي وقدرتها على التدخل لتسوية الملفات الإقليمية العالقة. والثاني، تعثر المشروع الأميركي في العراق وتداعياته السلبية المباشرة على الطموحات الإمبراطورية الأميركية التي تقوم على الهيمنة المطلقة والدائمة على العالم، وإجهاض أية محاولة لتحدي الولايات المتحدة حتى لو تم ذلك من خلال استخدام الآلة العسكرية.

ومنذ بداية ظهوره، أثار هذا المشروع تساؤلات عدة حول المضامين التي يطرحها، والأهداف التي تبغي إيران تحقيقها من خلاله، والآليات التي استخدمتها لتفعيله، وتأثير ذلك في مجمله على علاقات إيران مع دول الجوار وخصوصاً الدول العربية.

ويتأسس مشروع الشرق الأوسط الإسلامي الذي طرحته إيران على قاعدتين: الأولى، عقائدية تتجسد في إيمان إيران بحتمية قيام الحكومة العالمية للإسلام إن عاجلاً أم عاجلاً، وأن عليها مهمة كبيرة في تمهيد الساحة لإقامة هذه الحكومة. والثانية، إستراتيجية تنقسم بدورها إلى شقين: الأول، أمني حيث تشعر إيران بالقلق إزاء محاصرتها بقوات أجنبية من جميع الجوانب: أفغانستان شرقاً، والعراق غرباً، والخليج جنوباً، وتركيا شمالاً، وهو ما تحاول اختراقه عبر إبرام اتفاقات أمنية وتعاون ثنائي مع دول الجوار خاصة الدول التي توجد بها أعداد كبيرة من الشيعة. والثاني، سياسي يتمثل في الرد على مشروع

الشرق الأوسط الكبير، ومهاجمة أوجه قصوره، خصوصاً ما يتعلق بالتحيز المطلق لإسرائيل، والفشل في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة بدليل تعثر المشروع الأميركي في العراق.

وقد أكدت إيران مراراً أن مشروع الشرق الأوسط الإسلامي يمثل آلية مهمة لمحاربة الإرهاب في المنطقة، مثلما أكدت أن الوجود الإسرائيلي غير شرعي، وسعت إلى كسب مؤيدين وأنصار إلى مشروعها من أجل تحقيقه، حيث نشطت الدبلوماسية الإيرانية خلال الفترة الماضية لإقناع دول المنطقة بجدوى المشروع، وهو ما بدا جلياً في الزيارات المتكررة لعدد من المسؤولين الإيرانيين لدول الجوار من أجل عرض رؤية إيران بشأن المشروع.

وبالطبع ليس هدف إيران من هذا المشروع الإقليمي أن يكون حلفاً عسكرياً في مواجهة التحالف الأميركي الدولي تحسباً لتطور أزمة الملف النووي الإيراني إلى مواجهة عسكرية، لكن الجوانب الأمنية والسياسية والثقافية هي أبرز الجوانب التي تبغيها إيران من هذا المسعى، حيث تدرك أن الظروف لا تسمح الآن بتأسيس حلف عسكري جديد في المنطقة، كما أنها تدرك الارتباطات الخاصة للدول التي تسعى إيران لضمها إلى هذا المشروع، لذلك اعتمدت إيران على الاتفاقات الأمنية التي تعقدها مع دول المنطقة في مبادرة جديدة من نوعها، وسعت من خلالها إلى التركيز على التنسيق الأمني المشترك وتبادل العناصر المطلوبة أمنياً والإرهابيين، وهي مسألة مهمة بالنسبة لدول المنطقة التي لها عناصر مطلوبة

أمنياً في الخارج، وقد وفر لجوء بعض عناصر «تنظيم القاعدة» إلى إيران للحصول على الحماية أو الدعم فرصة أمام القيادة الإيرانية يمكن أن تستفيد منها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدول التي ترغب في استعادتهم.

ويدرك المتابع للتحركات الإيرانية على الساحة الإقليمية والدولية منذ بداية الأزمة العراقية أن إيران تحاول إقامة حزام أمني جديد لها، حيث تبين لها أن موقف الحياد الفعال الذي اتبعته خلال الحرب الأميركية على أفغانستان، ثم بداية الحرب الأميركية على العراق قد استفدت أغراضه، وأصبحت في حاجة إلى موقف جديد أكثر فعالية تستثمر فيه عدداً من الإيجابيات التي تحققت من خلال موقفها الأول، فضلاً عن رصيد باتت تنميه خلال تلك الفترة لها عند بعض دول المنطقة وخارجها، ومن ثم كان طرحها لمشروعات الوحدة والتعاون التي تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربي وإيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية والمنطقة الإسلامية في أفريقيا.

ورغم أن ثمة اعتبارات عدة تضيف على مشروع الشرق الأوسط الإسلامي نوعاً من التفردية والخصوصية عند مقارنته بغيره من المشروعات الإقليمية المطروحة. لكونه أولاً، نتاجاً لفكر شرق أوسطي، وليس مفروضاً من الخارج مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير، أو من قوى بعضها معاد بشدة للمصالح السياسية للشعوب العربية وبصفة أخص إسرائيل. ولأنه ثانياً، يتفق مع الحاجة الموضوعية لإنتاج تجربة ثقافية وسياسية أصيلة

وملهمة لشعوب هذه المنطقة بصرف النظر عن تعريفها الدقيق. رغم ذلك فإن ثمة ملاحظات أساسية ثلاث يجب وضعها في الاعتبار عند تأمل ودراسة مشروع الشرق الأوسط الإسلامي:

الملاحظة الأولى، أن مجرد تراجع الهيمنة الأميركية على الساحة الدولية على خلفية تعثر المشروع الأميركي في العراق، لا يعني في المقابل أن مشروع الشرق الأوسط الإسلامي يتقدم فعلاً حسب ما تدعيه إيران، لأن الولايات المتحدة ما زال بإمكانها، رغم تعثر مشروعها في العراق، الحيلولة دون اتخاذ خطوات ملموسة في سبيل تحقيق هذا المشروع، كما أن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا المشروع الذي يعني في المقام الأول تدعيم مكانة إيران كقوة إقليمية رئيسة في المنطقة. وقد كان ذلك أحد أهم أهدافها من حربي لبنان ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٩، ولا سيما أنها تعتبر حزب الله وحماس رأسي حربة لإيران تحاصرناها من الشمال والجنوب.

الملاحظة الثانية، أنه لا يوجد تعريف محدد لمشروع الشرق الأوسط الإسلامي. فالفكرة تستدعي الإسلام في بنية الشعار، ولكنها لا تقدم ولا تشرح دلالة المصطلح. كما أن المشروع، على خلاف المشروعات الإقليمية المطروحة، ليست له حدود جغرافية واضحة، فلا توجد صلة بين العالم الإسلامي الذي يشكل هلالاً هائلاً يمتد من حدود الصين حتى الشواطئ الشرقية للمحيط الأطلسي ومصطلح الشرق الأوسط. وقد لا يمكن وضع تركيا في مثل هذا المشروع رغم كونها دولة إسلامية في حالة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً.

هذا الغموض في تحديد معالم مشروع الشرق الأوسط الإسلامي دعمه عزوف إيران نفسها عن تقديم تعريف محدد لمصطلح الشرق الأوسط الإسلامي، بل وعدم منحه أي قدر من التفصيل الإجرائي تستطيع من خلاله دول الحوار، وعلى رأسها الدول العربية، التعاطي معه بوضوح، فكل ما قدمته طهران في هذا الإطار هو أطروحات للتعاون في ضمان أمن الخليج بين الدول المطلة عليه، أو أطروحات حوار وتفاهم حول القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

الملاحظة الثالثة والأهم هي أن ثمة مخاوف مشروعة من أن يكون طرح مشروع الشرق الأوسط الإسلامي مجرد تغطية على مشروع إيراني للهيمنة على المنطقة، وهو ما ينسف المشروع الأول من أساسه؛ لأن القاعدة الأساسية لأي مشروع إقليمي تنطلق من توازن المصالح بين الدول الأعضاء فيه. لكن الواضح هو أن السياسة الإيرانية تؤسس توجهاتها الإقليمية على مفاهيم القوة. وتشتمل هذه التوجهات على قدر لا يستهان به من العناصر المخيفة لكثير من الدول العربية. فثمة جانب كبير من الغموض في تصميم إيران على الانضمام إلى النادي النووي والمضي قدماً في استكمال البرنامج النووي الذي يثير قلقاً ملحوظاً لدى العديد من الدول العربية ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، إن لم يكن من زاوية الاستقرار الأمني والعسكري الإقليمي، فمن زاوية تأثيراته البيئية المحتملة.^٧

هذا القلق يكتسب وجاهة خاصة مع الأخذ في الاعتبار أن أزمة الملف النووي باتت مفتوحة على

سيناريوهين كلاهما ينتج تداعيات سلبية على أمن الدول العربية ومصالحها:

السيناريو الأول، هو التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة بين إيران والغرب، خصوصاً بعد دعوة إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إيران إلى إجراء مفاوضات غير مشروطة، وتخليها عن وقف عمليات التخريب كشرط مسبق لإجراء هذا الحوار. هذه التسوية المحتملة ربما تتم من خلال التوافق على نقاط مشتركة في «حزمة الخوافز الغربية» التي قدمتها دول مجموعة (١+٥) (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا) لإيران، والمقترحات التي قدمتها الأخيرة في المقابل، يتم على أساسها بدء عملية تفاوض جديدة قد تؤدي في النهاية إلى العمل بـ«الاقتراح السويسري» القائم على التجميد المزدوج، أي تجميد إيران عمليات تخريب اليورانيوم، مقابل تجميد العقوبات المفروضة عليها خلال ستة أسابيع هي مدة التفاوض يتم بعدها تقييم نتائج المفاوضات.

فيما يتمثل السيناريو الثاني في توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية سواء من جانب الولايات المتحدة أو من جانب إسرائيل، في حالة رفض إيران أية تسويات سياسية للأزمة النووية.

احتمالات حدوث هذا السيناريو بدت جلية في مؤشرين: أولهما، إصرار واشنطن على عدم استبعاد أي خيار في التعامل مع إيران بما في ذلك الخيار العسكري حتى مع تأكيد الإدارة الأميركية الجديدة أنها تفضل الحل الدبلوماسي لتسوية هذه

الأزمة. وثانيهما، حالة التحفز التي بدت عليها إسرائيل تجاه أزمة الملف النووي، والتي عكستها الجهود التي بذلتها لمحاصرة واشنطن في خياراتها ضد إيران والضغط عليها لعدم استبعاد الخيار العسكري.

المهم في ذلك كله أن تطورات الأزمة على هذا النحو تؤكد أن الدول العربية، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي ستكون أول من سيدفع ثمنها أيّاً كان سيناريو الحل المتصور.

ففي حالة التسوية السلمية سيكون هناك قبول دولي بأمرين: الأول، تمكين إيران من امتلاك قدرات نووية سلمية تحت رقابة دولية مشددة، وفي هذه الحالة تتخوف دول المجلس من التلوث البيئي الذي يمكن أن يدمر المنطقة إذا ما حدثت نكسة تسرب إشعاعي من مفاعل بوشهر القريب من عواصم دول خليجية أكثر من قربها من طهران. وسيترتب على تشغيل هذا المفاعل وغيره من المفاعلات المخطط إقامتها وعددها ١٠ مفاعلات خلال السنوات العشر المقبلة تسرب نفايات نووية إلى مياه الخليج وعلى وجه الخصوص باتجاه الكويت، حيث إن أغلب التيارات البحرية السفلية تجري باتجاه الكويت في أغلب أيام السنة، وهو ما يعني تلوث مياه الشرب بالمواد المشعة حيث تعتمد أغلب دول مجلس التعاون على تحلية مياه البحر للحصول على احتياجاتها من مياه الشرب، ناهيك عن تلوث الثروة السمكية.

والثاني، تقديم ضمانات أمنية لإيران، أو على الأقل ضمانات بمشاركة إيرانية في معادلة الأمن الإقليمي بموافقة وقبول أميركي، وهو ما تضمنته

سلة الحوافز الغربية التي قدمتها دول مجموعة (١+٥) لإيران، وهذا يعني أن دول مجلس التعاون ستكون مطالبة خلال مرحلة ما بعد تسوية الأزمة بقبول الدخول في مفاوضات مشتركة مع إيران حول ترتيبات الأمن الإقليمي في الخليج، قبل أن تتم تسوية الخلافات الأخرى العالقة معها وعلى رأسها قضية الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى.

أما في حالة فشل سيناريو التسوية وتطور الأزمة إلى شن ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، فإن دول المجلس ستكون مستهدفة من إيران، فقد تلجأ إلى تلغيم مياه الخليج، وستقوم بإغلاق مضيق هرمز كلفة خلق أزمة نفطية عالمية. كما أن القواعد العسكرية الأميركية الموجودة في أراضي دول المجلس وفي مياهها الإقليمية ستكون أهدافاً مؤكدة لإيران في وقت باتت تمتلك فيه الأخيرة ترسانة قوية ومتطورة من الصواريخ والأسلحة البحرية.

حرب غزة: اختبار قوة لإيران

جاءت الحرب الإسرائيلية على غزة التي بدأت في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨ وانتهت في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، في وقت شديد الصعوبة بالنسبة لإيران التي كانت تحاول ملزمة أوراقها الإقليمية المتعددة استعداداً لأية مفاوضات محتملة مع الولايات المتحدة بعد فوز باراك أوباما بانتخابات الرئاسة الأميركية. كما أنها مثلت محكاً مهماً لاختبار مصداقية إيران فيما يتعلق بتحالفها مع قوى المقاومة في المنطقة، في إطار مشروعها

لتأسيس الشرق الأوسط الإسلامي، الذي اعتبره خصومها عنواناً كبيراً يخفي في طياته أطماعاً إيرانيةً لتأسيس الهلال الشيعي. وفوق ذلك، فإن الحرب تزامنت مع محاولات بذلها خصوم إيران، الإقليميون والدوليون، لتقليص نفوذها وتقليل أظافرها الإقليمية.

ولذا وجدت إيران أن تبني سياسة متشددة من الحرب الإسرائيلية على غزة يكسبها أرضيةً جديدةً على حساب خصومها. فضلاً عن ذلك فإن الحرب في رؤية إيران سوف تضع عراقيل وتعقيدات عديدة أمام عملية التسوية السلمية، خصوصاً مع تصاعد الدعوات إلى وقف التطبيع مع إسرائيل وتجميد مبادرة السلام العربية التي رفضتها إيران. وما يزيد من حاجة إيران إلى مفاقمة هذه التعقيدات في وجه عملية التسوية أن الرئيس الأميركي باراك أوباما بدأ في التوجه نحو تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط وهو ما عبر عنه تعيين جورج ميتشيل - الدبلوماسي الأميركي المخضرم - منسقاً لعملية السلام في الشرق الأوسط، وزيارته (ميتشيل) السريعة إلى الشرق الأوسط لاستكشاف الأمور بعد الحرب. ودون شك فإن وجود عراقيل إضافية أمام عملية التسوية يكسب دور إيران أهميةً وزخماً خاصين، ذلك أنها تمثل ممراً حتمياً، من خلال علاقاتها القوية مع حماس وفصائل المقاومة الأخرى، لأي اتفاق سلام أو تهدئة بين إسرائيل والفلسطينيين، كما أن زج عملية التفاوض في أجواء بالغة التعقيد والتردي بعد العدوان الوحشي على غزة سيضيق من حرية الحركة وهامش المناورة المتاحة أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو

مازن) ويفرض عليه خيارات ضيقة سوف تجبره إما على التراجع عن الاستمرار في عملية التفاوض وإما التسليم بإرادة إيران وحليفها حماس. فضلاً عن ذلك، تعتقد طهران بأن الحرب على غزة أجهضت المحاولات الحثيثة التي تبذلها دول ما يسمى (معسكر الاعتدال) ممثلة في مصر والسعودية والأردن ومعها السلطة الفلسطينية، لإقناع حركة حماس بجدوى السلام واتفاقيات (أوسلو)، تمهيداً لتحقيق الهدف الأكبر والأهم وهو التضييق على نفوذ إيران في المنطقة.

كما أن الحرب أبرزت دور إيران الإقليمي الذي لن تستطيع أية مبادرة تجاهله في مسعاها لوقف الحرب، وهو ما تأكد في ضوء المساعي التي بذلتها كل من روسيا وفرنسا وبعض الدول الأخرى لدى إيران للتدخل والضغط على حماس لقبول وقف إطلاق النار، كذلك فإن أحد مكاسب إيران من الحرب هو توفير مبرر عملي للضغط على سورية ودفعها إلى التراجع عن مفاوضاتها غير المباشرة مع إسرائيل، والتي كادت تتحول إلى مفاوضات مباشرة بوساطة تركية قبيل الحرب مباشرة، وبالطبع فإن إجهاض مساعي التسوية بين إسرائيل وسورية يصب في صالح إيران في ظل إدراكها أن هدف المفاوضات هو فك تحالف سورية مع إيران وكل من حزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني.

لكن هذه المكاسب كانت مؤقتةً وسرعان ما خفت مفعولها مع مرور الوقت، بل يمكن القول إن مخاطر عديدة سوف تكون في انتظار إيران بعد هدوء الأوضاع نسبياً في الشرق الأوسط، فقد

كشفت حرب غزة مأزق إيران الحقيقي في الأزمة، فرغم الانتقادات الحادة التي وجهها مسؤولوها إلى الأنظمة العربية وعلى رأسهم المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي الذي وجه رسالة إلى إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في ٢٠ كانون الثاني الفائت، اتهم فيها العرب بالخيانة والتواطؤ مع العدوان، إلا أن إيران تصرف في الأزمة بمنطق الدولة التي تعي مصالحها القومية جيداً وليس بمنطق الثورة الملتزمة بسقف أيديولوجي، ومن ثم بدا أن ثمة تناقضاً أو فجوة واسعة بين خطاب إيران الإعلامي والسياسي تجاه الأزمة وبين خطابها الرسمي الحقيقي. فخامنئي الذي خوّن العرب تعتمد الظهور على شاشة التلفاز الرسمي لرفض دعوات بعض المتطوعين الإيرانيين (وصل عددهم إلى حوالي ٨٠ ألف متطوع) للذهاب إلى غزة ومحاربة الإسرائيليين، مؤكداً أن «هناك أساليب أخرى لمساعدة غزة»^٨.

هذا التناقض ربما يخصص من مكانة إيران ونفوذها الإقليمي، ويدفع حلفاءها الإقليميين إلى التحسب والحذر من الاعتماد المبالغ فيه على إيران كسند حقيقي وقت الأزمات. فضلاً عن ذلك، فإن موقف إيران من الأزمة وتصعيدها المتعمد ضد بعض الدول العربية كرس الخلافات الإيرانية / العربية ودفع هذه الدول إلى الدخول على خط مواجهة طموحات إيران الإقليمية والنووية، وهو ما بدا جلياً في مؤشرين:

الأول - الجهود التي بذلتها كل من السعودية والكويت لعقد مصالحة عربية بدأت خلال القمة الاقتصادية العربية بالكويت في ١٩ كانون الثاني

الماضي، وتوجت بقمة الرياض المصغرة التي عقدت في ١١ آذار الماضي وضمت كلاً من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، والرئيسين المصري حسني مبارك والسوري بشار الأسد.

والثاني - الجدل الساخن الذي شهده اجتماع الدورة العادية للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في القاهرة الذي عقد في ٣ آذار الماضي، على إثر ما طرحه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى من تساؤلات حول مسائل جوهرية طالب الوزراء بالبت فيها وبلورة موقف ومنهج إزاء كل منها، وكان من بين تلك المسائل الحوار العربي مع إيران. فقد دعا وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل صراحة إلى «بلورة رؤية مشتركة إزاء القضايا ذات المساس بالأمن العربي والتعامل مع التحدي الإيراني»، وأوضح أن هذا التحدي يشمل: الملف النووي الإيراني، وأمن الخليج، والتدخل في العراق ولبنان وفلسطين. أما وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد فقد رفض دعوة وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ إلى الحوار مع إيران، متسائلاً: كيف يمكن أن نفتتح حواراً مع دولة تحتل أرضاً عربية، في إشارة إلى الجزر الإماراتية الثلاث^٩.

كذلك فإن الهجوم على غزة ورغم أنه أحبط المساعي السورية لإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لاستعادة الجولان، خصوصاً بعد تأكيد الرئيس بشار الأسد وقف المفاوضات مع إسرائيل في قمة غزة التي عقدت في الدوحة يوم ٢٠ كانون الثاني الفائت، وإعلان تركيا أن الحرب

أوقفت كل مساعي التسوية، إلا أن هذا التوجه كان مؤقتاً وربما تعود المفاوضات من جديد إذا توافرت ظروف أكثر ملاءمة، وهو ما أكدته وزير الخارجية السوري وليد المعلم بقوله إن «مبادرة السلام العربية لن تلغي بل ستجمد في انتظار توافر ظروف أفضل»، وبالتالي تظل احتمالات عودة سورية إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل قائمة بل وقوية في ضوء حقيقة أن استعادة الجولان تمثل مصلحة عليا لسورية ومن ثم فإن أية مبادرات لفتح هذا الملف سوف تلقى ترحيباً من جانب دمشق التي وافقت على المشاركة في اجتماع (أنابوليس) في تشرين الثاني ٢٠٠٧ رغم التحفظ الإيراني، لأنه أدرج ملف الجولان على جدول المفاوضات، كما استوعبت كل الضغوط التي فرضتها عليها طهران ونجحت في فتح قناة غير مباشرة مع إسرائيل برعاية تركية. زد على ذلك أن اتجاه سورية لإجراء مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل كان أحد الأسباب الرئيسة في حدوث انفتاح دولي عليها بدا جلياً في الزيارات المتعددة التي قام بها مسؤولون أوروبيون لدمشق كان على رأسهم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وزيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى باريس في تموز ٢٠٠٨. وحتى في حالة حدوث تراجع في عملية التسوية، فإن ذلك لن يضمن بسهولة عودة سورية إلى أحضان إيران، خصوصاً أن التحالف الإيراني / السوري ليس من النوع شديد الصلابة، لأن التناقضات بين طرفيه ليست قليلة، كما أن بعضها قد لا يكون ثانوياً بالمعنى الدقيق، بفعل التطورات المتسارعة في المنطقة.

هذه النتائج السلبية التي أفرزتها حرب غزة، تراكمت مع ظهور تحديات عديدة في مواجهة إيران يمكن أن تخصم من قوتها ومكانتها الإقليمية وتفقد أوراقاً مهمة تحاول استخدامها في مساومة واشنطن للحصول على أكبر قدر من المكاسب. أول هذه التحديات قادم من العراق، حيث بدت الكفة تميل لغير صالح حلفاء إيران الذين منوا بهزيمة منكرة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية (البلديات) التي أجريت في ٣١ كانون الثاني الماضي. ففي محافظات الجنوب والوسط، تلقى المجلس الإسلامي الأعلى ضربة موجعة، حيث تراجعت القائمة التي يدعمها زعيم الائتلاف الشيعي عبد العزيز الحكيم وهي (شهيد المحراب)، والتي تسيطر حالياً على مجالس معظم المحافظات ذات الأغلبية الشيعية، بشكل واضح، ولم تصدر في أي من المحافظات، إذ حصلت على ٥٣ مقعداً في عشر محافظات. وينطبق الأمر نفسه على قائمة (الأحرار المستقلين) التي دعمها الزعيم الديني مقتدى الصدر والتي حصلت على ٤٣ مقعداً، بما جعلها تراجع من ١١٪ في انتخابات العام ٢٠٠٥ إلى ٣٪ في الانتخابات الحالية.

هذه النتائج كشفت عن توجهات جديدة لدى الناخب العراقي الذي منح صوته هذه المرة وفقاً للبرامج الانتخابية وابتعد بشكل كبير عن التيارات المتشددة دينياً التي فرضت سطوتها على الساحة السياسية خلال المرحلة التي تلت سقوط نظام صدام حسين. ويبدو أن الناخب يعاقب هذه القوى التي تسببت في مفاقمة

المسألة الطائفية بعد سقوط النظام العراقي العام ٢٠٠٣. فضلاً عن أن الممارسات القمعية التي تقوم بها بعض الميليشيات التابعة لها، خصوصاً (فيلق بدر) التابع للمجلس الإسلامي الأعلى، خصمت إلى حد كبير من قوة وثقل هذه القوى في الشارع العراقي.

إلى جانب ذلك، بدأت الدعوة إلى احتواء نفوذ إيران في العراق في التصاعد من جديد، وهو ما عكسته الأجواء المحتقنة التي صاحبت زيارة رئيس مجلس الخبراء رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني إلى العراق في آذار الماضي. فقد وصفها الحزب الإسلامي العراقي (السنّي) بأنها «غير مرحب بها»^{١٠}، وطالب الحكومة بفتح الملفات المتعلقة «بتدخلات» طهران في الشأن العراقي، والتي أضرت بالوضع الأمني والسياسي، وكادت تجر البلاد إلى ما وصفه بأنون الحرب الأهلية. كما قاطع نائب الرئيس العراقي رئيس الحزب طارق الهاشمي الزيارة. وجاءت تصريحات وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري التي أكد فيها وجود خلافات كثيرة بين العراق وإيران حول ترسيم الحدود البرية والبحرية وقال إن الجارتين لم تسويا التوترات القديمة رغم تحسن العلاقات بينهما، لتفاقم من حدة التوتر التي سببها رفض الحزب الإسلامي زيارة رفسنجاني.

هذه الأجواء المقلقة في العراق تزامنت مع بروز ملامح لتوجه أميركي لإعادة دمج العراق أمنياً مع من أسماهم الرئيس الأميركي باراك أوباما بـ «الأصدقاء والشركاء» بالنسبة لواشنطن،

وهم مجموعة دول الاعتدال العربي أو ما يسمى (مجموعة ٦ + ٢) أي دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والتي أصبحت تعرف بـ (مجموعة ٦+٣) بعد أن انضم إليها العراق.

فقد حرص الرئيس الأميركي، خلال إعلان موقفه الخاص بالعراق وبالذات جدية الانسحاب الكامل في نهاية ٢٠١١، على الحديث عن مسار «دبلوماسي» يرافق عملية الانسحاب «الحذر»، وأهم ما أشار إليه بهذا الخصوص هو الدعوة إلى «انخراط إقليمي شامل»، حيث قال: «يجب أن نعمل مع أصدقائنا وشركائنا لتأسيس إطار جديد يكرس أمنه وأمن المنطقة. لقد حان الوقت لأن يكون العراق شريكاً كاملاً في حوار إقليمي لتأسيس علاقات طبيعية معه»^{١١}. هذه الدعوة إلى دمج العراق أمنياً مع شركاء وأصدقاء واشنطن تعطي دلالات بوجود تصورات لنظام أمني جديد إقليمي يربط الخليج بالشرق العربي، بما يعني تقليم أظافر إيران الإقليمية وتقليص نفوذها الذي تسعى دوماً إلى تقويته.

أما الثاني، فيتمثل في الحوار الذي دعت إليه الولايات المتحدة وبدأت أولى تجلياته في الرسالة التي وجهها الرئيس أوباما إلى الشعب والقيادة في إيران لمناسبة عيد (النيروز) في ٢٠ آذار الماضي. فهذا الحوار بقدر ما يوفر فرصة لإيران لتحقيق طموحاتها، بقدر ما يفرض عليها تحديات جدية، ولاسيما أنه وضعها في مواجهة بدائل ضيقة بشكل يمكن أن يقلص من حرية الحركة وهامش المناورة المتاحين أمامها. فإذا وافقت إيران على إجراء حوار مع الولايات

المتحدة، فإن ذلك يعني دفعها إلى إبداء تنازلات ربما تكون مؤلمة في بعض الملفات وعلى رأسها الملف النووي. فضلاً عن أن أية تفاهات إيرانية / أميركية لن يكتب لها النجاح دون المرور عبر بوابة إسرائيل التي أعطت التعامل مع «الخطر الإيراني» الأولوية على عملية التسوية، خصوصاً مع تولي حكومة يمينية متطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو الحكم في تل أبيب.

أما إذا رفضت إيران هذا الحوار وأصرّت على موقفها بشأن ضرورة إجراء تغييرات جذرية في السياسة الأميركية تجاهها كشرط أساسي قبل الولوج فيه، وهو أمر مستبعد في الوقت الحالي، فإن ذلك سوف يعطي مصداقية للخطوات الأميركية البديلة، وسيسهل على واشنطن مهمة تكوين إجماع دولي ضد إيران لفرض عقوبات أكثر صرامة عليها، خصوصاً أنه في هذه اللحظة لن تستطيع كل من روسيا والصين الوقوف في وجه هذه التحركات الأميركية، بسبب رفض إيران إجراء حوار مع واشنطن، وهو الطلب الذي ألحت عليه هذه الدول قبل الموافقة على فرض عقوبات جديدة على طهران.

تلويح واشنطن باستخدام «العصا» مع طهران، في حالة ما إذا رفضت «الجزرة» التي قدمت لها وتمثلت في حوافز اقتصادية وتكنولوجية وسياسية مقابل المرونة في الملف النووي والملفات الإقليمية، عكسه أكثر من مؤشر:

الأول، الإبقاء على مسؤول الإرهاب والاستخبارات المالية بوزارة الخزانة في الإدارة السابقة ستيوارت ليفي في منصبه، وهو المعروف

بمهندس العقوبات الدولية على إيران، والذي قاد الجهود السابقة لفرض ضغوط وعقوبات دولية على طهران بسبب تمسكها بمواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم.

والثاني، الجهود الأميركية لفرض حصار «فعال» على إيران وقطع الطرق عليها لإيصال مساعداتها العسكرية والمالية إلى حلفاءها الإقليميين في المنطقة، وهو ما بدا جلياً في اعتراض البحرية الأميركية سفينة أسلحة إيرانية في البحر الأحمر قيل إنها كانت متجهة إلى سورية ومنها إلى حركة حماس في قطاع غزة، ورغم أن البحرية الأميركية أفرجت عن السفينة التي اتجهت إلى ميناء ليماسول جنوب قبرص، إلا أن السلطات القبرصية صادرت شحنة الأسلحة من السفينة وقالت إن لجنة تابعة للأمم المتحدة اعتبرت أن السفينة انتهكت قرارات الأمم المتحدة بنقلها أسلحة إيرانية الصنع.

والثالث، المساعي الأميركية لإقناع موسكو بالتخلي عن تقديم مساعدات فنية وعسكرية لطهران، متمثلة في بناء مفاعل بوشهر وتصدير أسلحة متقدمة مثل أنظمة صواريخ (أس ٣٠٠)١٢.

فقد لمّحت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون إلى أن واشنطن يمكن أن تراجع سياساتها فيما يتعلق بنشر مشروع الدرع الصاروخية الأميركي في أوروبا إذا اتجهت روسيا إلى تقليص تعاونها مع إيران وإقناعها بالتخلي عن برنامجها النووي، على أساس أن ذلك يمثل أحد أهم الأخطار المحدقة في الرؤية الأميركية، والتي تبرر تأسيس المشروع، ومن ثم فإن إقناع روسيا طهران

المراجع

- الشرق الأوسط، ٢٠٠٤/٨/١١. «إقرار إيراني بتقديم تسهيلات للزرقاوي في عملياته الإرهابية ضد العراق».
- عتريسي، طلال، ٢٠٠٢. «عقلانية» إيران في الحرب الأميركية على أفغانستان، مختارات إيرانية، العدد ١٨، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ٥٦-٥٧.
- العربية نت، ٢٠٠٩. «خامنئي يمنع المتطوعين من القتال بغزة ويدعو لوقف الحرب بالسياسة»، (وضع في ٨/١/٢٠٠٩) <http://www.alarabiya.net/articles/2009/01/08/63816.html> آخر دخول ٢٠٠٩/٤/١٥
- عزيزي، يوسف، ٢٠٠٢. «تحويلات وتيارات إيرانية في ضوء الرد الأميركي على مهاجمة نيويورك وواشنطن... أحداث أيلول زجت بـإيران في محور الشر»، جريدة الزمان، ٢٠٠٢/٩/١١.
- ناجي، محمدعباس، ٢٠٠٦. «إيران ومشروع الشرق الأوسط الكبير»، جريدة السياسة (الكويتية)، ٢٢/١٢/٢٠٠٦.
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٧/٢/٢٠٠٩.

الهوامش

- ١ المجلس الأعلى الإسلامي لاحقاً.
- ٢ انظر «إقرار إيراني بتقديم تسهيلات للزرقاوي في عملياته الإرهابية ضد العراق»، الشرق الأوسط، ١١/٨/٢٠٠٤.
- ٣ عزيزي، ٢٠٠٢.
- ٤ عتريسي، ٢٠٠٢، ص ٥٦-٥٧.
- ٥ المرجع السابق.
- ٦ الجزيرة نت ١١/٨/٢٠٠٢.
- ٧ ناجي، ٢٠٠٦.
- ٨ خامنئي يمنع المتطوعين من القتال بغزة ويدعو لوقف الحرب «بالسياسة»، العربية نت، ٨/١/٢٠٠٩.
- ٩ الشرق الأوسط، ٣/٧/٢٠٠٩.
- ١٠ الشرق الأوسط، ٤/٣/٢٠٠٩.
- ١١ وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٧/٢/٢٠٠٩.
- ١٢ الوطن القطرية، ٤/٢/٢٠٠٩.

بالتخلي عن برنامجها يمكن أن يدفع واشنطن للتراجع عن خطوة نشر الدرع الصاروخية التي تثير قلقاً شديداً لدى موسكو والتي تعتبرها موجهة لها بالأساس.

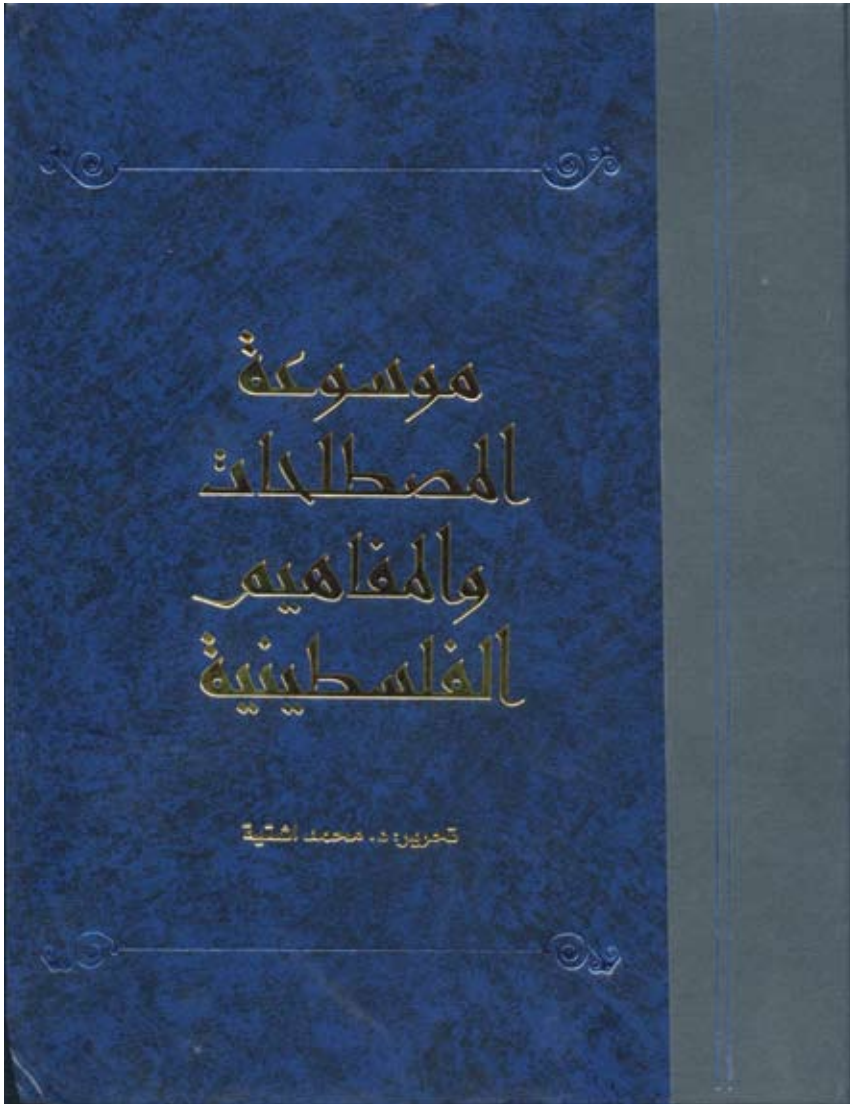
هذا المؤشر الأخير بالتحديد يثير قلقاً ملحوظاً لدى طهران، بسبب ما وصفه بعض المسؤولين الإيرانيين بـ«خطرسة موسكو» وعدم تحولها إلى صديق يمكن الوثوق به، حيث تشعر طهران أن (الكرملين) يستخدم علاقاته مع إيران للحصول على صفقات، وحين تتغير الصفقة يمكن أن يتغير كل شيء. وقد كشف الموقف الروسي من أزمة الغاز التي حدثت أخيراً مع أوروبا، لإيران عن مخاطر تحالفها مع روسيا، بعد حصول شركة (غازبروم) الروسية على عقد مخازن الغاز الإيرانية والإعلان عن الخطوة الأولى لتأسيس منظمة الدول المصدرة للغاز، إذ يصب ذلك كله في مصلحة تمكين موسكو من التحكم بسوق الغاز العالمية، والذي يعتبر أهم مادة مولدة للطاقة بعد النفط، وهو تطور سلبي يمكن أن يخضع من قوة إيران، ولاسيما في ظل الانفراجة التي تشهدها حالياً العلاقات الروسية / الأميركية والتي ربما تكون إيران أول من سيدفع ثمنها.

تطورات متسارعة وتحركات متقاطعة كلها تعني أن إيران مقبلة على منحنيات خطيرة، وأنها إذا لم تبد مرونة ملحوظة في الملفات الخلافية العالقة، فإنها تخاطر بفقدان دورها الإقليمي برمته.

موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية

تحرير الدكتور محمد اشتية

مراجعة زيد أبو العلا*



* كاتب فلسطيني، عمل سفيراً لفلسطين في عدد من الدول آخرها أثيوبيا

أصدر المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، في البيرة، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، من ستمائة وثمان وستين صفحة من القطع الكبير. تبدأ الموسوعة بقائمة من تسعة وستين باحثاً وكاتباً من الفلسطينيين والعرب والأجانب، يتقدمهم محرر الموسوعة الدكتور محمد اشتية رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، ونجد في القائمة أسماء عدد من الشخصيات الفلسطينية التي شغل بعضها مراكز قيادية في منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) قبل أن تغيّبه المنية مثل المناضل الراحل ممدوح نوفل، ومنهم من يتمتع بعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني مثل النائب قيس أبو ليلي، أو يشغل منصباً رسمياً في السلطة مثل محافظ طوباس الدكتور سامي مسلم، أو صحفي معروف كحسن البطل أو كاتب وصحافي مثل عبد الفتاح القلقيلي أو شاعر مثل خالد درويش، أو رجل دين مثل الشيخ عكرمة صبري، أو أستاذ جامعة مثل الدكتور عبد الستار قاسم.

وقد حرص المحرر على كتابة تعريف مختصر بأسماء المشاركين في هذا العمل القيم.

تبدأ الموسوعة بقائمة المحتويات، ثم المقدمة والإهداء، تلي ذلك عناوين الأبحاث والمواضيع مرتبة حسب الأحرف الهجائية دون أية فصول أو تبويب. يوضح المحرر في تقديمه للموسوعة أنها "تغطي مختلف حلقات تاريخ النضال الفلسطيني، من الحلقة العثمانية وحتى نهاية العام ٢٠٠٨"، ويقول إنها جاءت "موضحة للعديد

من المصطلحات والمفاهيم المتداولة في الموزاييك السياسي الفلسطيني في الداخل وفي الشتات" وهي تؤرخ لعدة مراحل من العمل النضالي... بطريقة سلسلة وميسرة للقارئ والباحثين^١.

ويشير المحرر إلى أنها تهدف إلى توثيق التاريخ الشفوي لبعض المحطات التي لم يتناولها الباحثون أو المؤرخون، وقد دفعه تعدد تفسيرات بعض المصطلحات والمفاهيم وتعدد الخلفيات التي ولدت منها مثل تعابير (الرقم الصعب) أو (فتح لاند) أو (ديمقراطية غابة البنادق) إلى الانحياز لإنجاز هذا العمل كمساهمة في العمل الوطني الذي يتعرض إلى هجمات تهدف إلى تزوير الهوية وتزوير تاريخ فلسطين وسرقة تراثها الشعبي. وتم تخصيص عدد محدد من الصفحات لكل موضوع للتركيز على المصطلح والمفهوم الفلسطيني فقط. أشارت المقدمة إلى عدم وجود أرشيف وطني فلسطيني لحفظ الذاكرة التراكمية منذ انطلاقة الثورة وهذا ما دفع، أيضاً، إلى إنجاز هذا العمل الضخم الذي استغرق إنجازه أكثر من عامين ونصف، وما كان له أن يتحقق دون نضال الشعب الفلسطيني - على كافة المستويات - وعطاءه الذي جعل معنى للوطن والمصطلح.

تضم الموسوعة مئتين وأربعة وثلاثين موضوعاً موزعة على ٦٢٤ صفحة يتراوح حجم الموضوع بين صفحتين إلى عشر صفحات مثل موضوع (بكدار) و(بواخر الترحيل)، في حين نجد عدة مواضيع لا يزيد بعضها على صفحة واحدة مثل (شركة كهرباء فلسطين) و(لَمَّ الشمل). تجدر

الملاحظة إلى أن تعدد المواضيع، والحجم الكبير لهذا العمل لا يسمح باستعراض كل ما جاء فيه في هذه القراءة؛ ولهذا السبب، سنقوم بتناول بعض المواضيع المهمة بشكل تعسفي لإعطاء فكرة معقولة عن هذا المجهود الضخم، ونورد بعض الملاحظات التي تفرضها طبيعة هذه القراءة.

يمكن إدراج بعض مصطلحات الموسوعة بموجب المواضيع التي تتناولها تحت العناوين التالية:

وقائع من التاريخ الحديث مثل: حرب ١٩٤٨ وثورة العام ١٩٣٦، أو التاريخ الوسيط مثل العهد العثماني، أو التاريخ القديم مثل البيوسيين.

نشأة الأحزاب والحركات والفصائل الفلسطينية المعاصرة في الوطن والشتات، مثل: حزب الشعب الفلسطيني، حركة الأرض، حركة أبناء البلد، حركة فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباقي الجهات الفلسطينية.

مصطلحات سياسية، مثل الاتفاق الأردني / الفلسطيني المشترك إلى اتفاق (أوسلو) وصولاً إلى اتفاقية المرحلة الانتقالية.

مصطلحات جغرافية مثل: إصبع الجليل والجولان.

مصطلحات دولية مثل: الانتداب، وحق تقرير المصير.

مفاهيم قانونية مثل: الحكم الذاتي، والحكومة المؤقتة.

مصطلحات رافقت الثورة الفلسطينية مثل: الرصد الثوري، وال٢٣.

مصطلحات ظهرت بعد تشكيل السلطة

الفلسطينية مثل: العائدون، المجلس التشريعي. مصطلحات ترافقت مع احتلال القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، مثل: النازحون، العقوبات الجماعية، لَم الشمل.

مصطلحات ترافقت مع النهوض الشعبي في الأراضي المحتلة، مثل: انتفاضة، منع التجول.

مصطلحات ارتبطت بالتسوية السياسية، مثل: مؤتمر مدريد، مبادرة الأمير فهد.

وتمثل هذه العناوين نماذج محدودة للمصطلحات والمفاهيم الواردة في الموسوعة. تبدأ الموسوعة بموضوع (أبطال العودة) لتعطي ملخصاً عن نشأة وعمل تلك المجموعة التي تبنت الكفاح

المسلح لتحرير فلسطين إثر اتفاق بين أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية المناضل الراحل أحمد الشقيري وحركة القوميين العرب، ومثلما تتحدث الموسوعة عن هذه المجموعة فهي تتحدث عن ستة عشر تنظيمًا مسلحاً وأربعة أحزاب فلسطينية،

وضمن المواضيع التي تشكل تهديداً مباشراً لأفراد الشعب الفلسطيني يأتي موضوع الإبعاد الذي تتم معالجته من نواح قانونية؛ كونه يشكل جريمة حرب من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني والاتفاقات الدولية التي تنصّ على حماية المدنيين أثناء الحرب، كما تنصّ على حماية سكان المناطق

الخاضعة للاحتلال الأجنبي وتمارس إسرائيل هذا السلوك غير عابئة بكل القوانين والمواثيق الدولية، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وهي الاتفاقية التي تتناولها الموسوعة بشكل موسع في موضوع مستقل.

مستقل.

ومن المواضيع المهمة التي توثقها الموسوعة، ملخصات تاريخية عن ثورة البراق وثورة العام ١٩٣٦، وقرار التقسيم، كما نجد تفصيلات عن الاتفاقات التي ما زالت تراوح مكانها رغم مضي قرابة عقدين من الزمن على انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وتشمل خمسة اتفاقات تلت اتفاق (أوسلو) بين (م.ت.ف) وإسرائيل، وقد احتوت على النصوص الكاملة لخطابات الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والتي تم توقيعها من قبل ياسر عرفات وإسحاق رابين قبل اللقاء الذي تم في ١٣/٩/١٩٩٣ في البيت الأبيض الأميركي. وإضافة إلى نصوص رسائل الاعتراف المتبادلة، فإننا نجد ملخصاً لأهم البنود التي تناولتها كل هذه الاتفاقيات بما فيها اتفاق القاهرة للعام ١٩٩٤.

تتناول الموسوعة بشيء من التفصيل، اتفاقية (سايكس بيكو) وهي الاتفاقية التي تقاسمت بموجبها دول الحلفاء الثلاث في الحرب (العالمية الأولى) - بريطانيا وفرنسا وروسيا - النفوذ الاستعماري في منطقة الشرق الأوسط، حيث تقاسمت الأطراف الثلاثة تركة الدولة العثمانية في المنطقة^٢ ولم يعرف العرب شيئاً عن هذه الاتفاقية إلى أن كشف عنها البلاشفة الذين استولوا على السلطة في روسيا، وحين طلب الشريف حسين من المندوب السامي البريطاني في القاهرة تفسيراً لما ورد في المذكرة التركية، حصل على رد مضلل من وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور لا يقر ولا ينفي الاتفاقية، وقد تعامل الشريف حسين بإيجابية

مع الرد البريطاني.

تعالج الموسوعة، أيضاً، موضوع إصبع الجليل، وهو مصطلح سياسي/ جغرافي، جاء نتيجة ترسيم الحدود بين فلسطين وسورية ولبنان من قبل حكومتي الانتداب البريطانية والفرنسية، وتشمل هذه المنطقة الجغرافية منابع بانياس ودان، وكل مرج الحولة حيث يصب نهر الحاصباني، وقد لعب مندوب الحركة الصهيونية دوراً في إقناع الحكومة الفرنسية إبقاء هذه المنطقة تحت الانتداب البريطاني.

كما تتناول الموسوعة بإسهاب موضوع أملاك الغائبين، وهو التعبير الذي استخدمته سلطة الاحتلال للسيطرة على أراضي وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين «من بقي منهم داخل الوطن، ومن طرد إلى دول الجوار بقوة السلاح». الترانسفير: «هو أحد المصطلحات السائدة في الفكر الصهيوني، ويقصد به ترحيل ونقل الفلسطينيين إلى بلاد مجاورة أو بعيدة»^٣ بهذا التعريف تتناول الموسوعة هذا الموضوع، وقد احتل هذا المفهوم موقعاً مركزياً في الفكر الاستراتيجي للحركة الصهيونية منذ العام ١٨٨٢ وعلى الرغم من تطبيق هذه الأفكار على نطاق واسع عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، فقد عاد هذا المفهوم لتصدر قائمة أولويات عمل الحكومة الإسرائيلية بهدف تحقيق هدفين رئيسين: ١- استكمال الاستيلاء على أرض فلسطين التاريخية. ٢- استكمال طرد الفلسطينيين إلى مكان آخر داخل بلدهم أو خارجها.

التوازن الديمغرافي: «هو الكم النسبي للسكان

الفلسطينيين في الداخل نتيجة الولادة أو الهجرة المعاكسة أو توقفها. إن تحليل التوجهات الديمغرافية للفلسطينيين يشير إلى أن العوامل المؤثرة في التغيرات السكانية تعتمد اعتماداً مباشراً على قوى خارجية تحدد حجم ومعدل التوزيع العمري للهجرة؛ بهذا التعريف تتحدث الموسوعة عن التطور الديمغرافي العربي واليهودي، وسنحاول إلقاء نظرة سريعة على هذين الموضوعين لارتباط كل منهما بالآخر من جهة، ونظراً لتأثيرهما الإستراتيجي المدمر والبعيد المدى على القضية الفلسطينية والصراع العربي / الإسرائيلي بمجمله.

في المصطلح الأول، يستخدم الإسرائيليون كلمة الترانسفير؛ لأنها «كلمة لينة أكثر نعومة من كلمة الطرد» وتعني كلمة (Transfer) الإنكليزية: «نقل الأموال والأموال»، تتناول الموسوعة هذا الموضوع باختصار جيد، منذ أقامت الحركة الصهيونية دولة إسرائيل على أساسه وحتى عودة هذه الأفكار إلى واجهة الأحداث في الوقت الراهن. ويهدف استخدام هذا الأسلوب إلى الحد من عدد السكان الفلسطينيين، لكون النمو السكاني الفلسطيني يشكل هاجساً مقلقاً يبالغ الإسرائيليون في الحديث عنه وفي تقدير خطورته لأسباب تستند ظاهرياً إلى زيادة معدل النمو الطبيعي للفلسطينيين عنه لدى اليهود، بينما تكمن الأسس في التفكير العنصري الذي بلورته، مؤخراً، أفكار أرنون سوفير، وتدرج الموسوعة هذه الأفكار التي أصبحت مرجعاً لليمين واليسار في إسرائيل في الحديث عن

الترانسفير، كما تدرج ملخصاً من أحد عشر بنداً لمشروع الترانسفير الذي وضعه حزب (موليدت) والذي تشاركه الدعوة إلى تطبيق هذا الاصطلاح أحزاب (الاتحاد الوطني) و(حيروت) و(المفدال).

في المفهوم الثاني، يلاحظ الكاتب في الحديث عن التوازن لدى الإسرائيليين وجود مرحلتين من الاستيطان في الضفة الغربية، تمتد الأولى بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٧ وتأتي الثانية بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٤ وهي الفترة التي سيطر فيها حزب (الليكود) على الحكم في إسرائيل. وقد سجلت المرحلة الأولى نمواً سكانياً بلغ ٦٥٪ وارتفع في المرحلة الثانية إلى ١٢١٪ وازداد النمو السكاني بدرجة كبيرة بعد العام ١٩٨٢ ليتضاعف خلال سنتين، وبلغت الزيادة السنوية ٥٤٠٠ مستوطن في عهد (الليكود) بينما كانت لا تتعدى ٧٧٠ مستوطناً في المرحلة الأولى. وفي الموسوعة معلومات إحصائية عن عدد المستوطنين وأماكن استيطانهم وتفاصيل عن عدد ونسبة المستوطنين في المستوطنات الصغيرة والكبيرة، ومعلومات إحصائية عن معدل حجم العائلة ومتوسط الأعمار ومكان ميلادهم قبل استيطانهم في الضفة الغربية.

تحت هذا العنوان، أيضاً، يتناول الكاتب الواقع الديمغرافي للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، ويشير إلى عدم توفر المعلومات الإحصائية عنهم، وعدم إجراء أي إحصاء للسكان منذ العام ١٩٦٧ ويشير إلى أرقام

إحصاء تقديرية ليقول في النهاية إن عدد سكان الضفة الغربية قد بلغ (٧٨٧) ألف نسمة العام ١٩٨٤ باستثناء السكان اليهود والعرب المقيمين في القدس إضافة إلى (١٥٠) ألف نسمة من حاملي هوية الضفة الذين يعيشون في الخارج، وبعد ذلك يعود إلى الحديث عن عدد السكان البالغ (٥٨٦) ألف نسمة، العام ١٩٦٧، ويتابع الحديث عن نسبة الزيادة والتغيرات التي طرأت عليها بعد النكسة والعوامل المؤثرة في تصاعد الهجرة أو استقرار عدد السكان خلال فترة الحكم الأردنية كما يشير إلى هجرة ٢٠٪ منهم نتيجة حرب العام ١٩٦٧. ويختصر الحديث عن الهجرة الداخلية لعدم توفر المعلومات، ويمر على الحوافز الأردنية للهجرة قبل الحرب، وتوقف الهجرة حين توافرت فرص العمل للعمال الفلسطينيين في إسرائيل.

يمكن القول: إن المطالب الإسرائيلي بالاعتراف بها كدولة للشعب اليهودي مبنية على مفهوم التطهير العرقي المشتق من أفكار سافير قبل تبلورها بفترة طويلة، وهنا يكمن مبرر طرد السكان العرب الذي حصل في العام ١٩٤٨ أو ١٩٦٧، كما ينبع التمهيد بطرد من بقي من العرب في المثلث والجليل والنقب، وهذا ما ألمحت إليه وثيقة (هرتسليا) الصادرة عن مؤتمر ميزان المانعة والأمن الوطني الإسرائيلي الذي عقد أول اجتماعاته السنوية أيام ١٩ - ٢١ كانون الأول من العام ٢٠٠٠، ويرتبط مفهوم الترانسفير بالعقيدة القائمة على/ والمطالبة بالاعتراف بإسرائيل

كدولة يهودية.

في الاصطلاح الثاني، تتحدث الموسوعة عن التغيير الديمغرافي خلال فترة محددة توقفت عند العام ١٩٨٥، ولا تتطرق إلى تسارع خطوات الاستيطان بعد ذلك التاريخ، كما تتجاهل الخطوات الحثيثة التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ توقيع اتفاق (أوسلو) حتى نهاية العام ٢٠٠٨. ولا تتحدث عن علاقة هذا الموضوع بسكان قطاع غزة. يدرك أبناء الشعب الفلسطيني - بشكل عام - أن الهجرات اليهودية، هي التي شكلت الأساس السكاني لقيام دولة إسرائيل، وبالتالي فهي تقف خلف الخسارة التي لحقت بالقضية الفلسطينية، وما استخدام تعبير الخطر الديمغرافي سوى ذريعة للتحذير من تكاثر الفلسطينيين في الداخل، وذريعة لحث الجاليات اليهودية على القدوم لمواجهة هذا الخطر وحماية إسرائيل من هذا التهديد الخطير.

ونتيجة لإدراك ما يعنيه بناء الاستيطان ورفع أعداد المستوطنين من تغيير ديمغرافي وسرقة الأراضي الفلسطينية، تأتي التصريحات المتكررة للرئيس الفلسطيني أبو مازن «بأن لا مفاوضات مع استمرار الاستيطان» ويبدو واضحاً أن هذه المشكلة بالذات، تشكل نقطة الضعف الأكثر سلبية في اتفاقية (أوسلو)، كما يبدو أن عدم قدرة الفلسطينيين على اشتراط وقف الاستيطان قبل توقيع الاتفاق، وقبولهم تأجيل موضوع الاستيطان إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، قد دق الإسفين

الأكثر خبثاً في مسار التسوية السياسية. ونلاحظ أن المصطلحين أعلاه لا يتطرقان إلى المخاطر التي ينطوي عليها كلاهما.

الجدار الفاصل: هو أحد المصطلحات التي تتناولها الموسوعة «وهو جدار إسمنتي عازل ارتفاعه ثمانية أمتار، ويعتبر من الناحية المادية منظومة من الوسائل والتجهيزات الهادفة إلى أداء وظيفة مزدوجة: منع عمليات التسلل والإنذار بحصولها. وهو يتكون من سياج إلكتروني يحذر من كل محاولة لاجتيازه. من شرق الجدار وبجواره يتم شق (طريق خدمة)، وإلى جانبه سياج وبعده قناة أو وسيلة أخرى ترمي إلى منع اقتحام السياج بمركبة. وغرب الجدار يخطط لإقامة ثلاثة طرق: لتقصي الأثر، يرمي إلى الكشف عن آثار اجتياز الجدار، وطرق دوريات وطريق مركبات مجنزرة. وقرب الطريق الأخير سيقام سياج آخر».

يشكل هذا الاقتباس المطول، النص الحرفي لتعريف الجدار كما ورد في الموسوعة، وتتبع ذلك معلومات عن متوسط عرض الجدار، والمرحلة الأولى التي أطلق عليها اسم مشروع جدار الفصل ثم أطلق عليه شارون اسم طريق آخر (أ)، وتمّ إنجازه بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٣١ بطول (١٢٨ كم) بين قرية سالم، قرب جنين، ومستوطنة (الكنا) وازداد طول الجدار من (١١٦ كم) أثناء مصادقة الحكومة عليه إلى (١٥٠ كم) وتتضمن هذه المرحلة بناء مقطعين بطول (٢٢,٥ كم) في مسار (غلاف القدس). في

المرحلة الثانية بناء طريق آخر (ب) في مسار يغلف مستوطنات (جلبوع) بين قريتي سالم وتياسير. وتتضمن المرحلتان الثالثة والرابعة بناء طريق آخر (ج) يمتد بين مستوطنة (الكنا) ومعسكر (عوفر) بطول (٢١٠ كم) وطريق آخر (د) يبدأ من جنوب القدس حتى (عراد) بطول (١٢٠ كم)، وتتضارب المعلومات التي تناقلتها وسائل الإعلام الإسرائيلية حول طول الجدار الحقيقي بين (٦٠٠-١٠٠٠ كم) ويتم ضمن هذه الفقرة مقارنة سريعة بين الجدار والسياج الذي بنته إسرائيل في السنوات الأولى لاحتلال قطاع غزة، ويتطابق هذا السياج مع خط الهدنة السابق لحرب حزيران مع تعديلات طفيفة ولا يؤثر على أنشطة سكان القطاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد أبقى على المنافذ البرية مفتوحة بين غزة ومصر وإسرائيل.

الآثار المباشرة التي ترتبت على بناء الجدار العازل: وهنا يورد الكاتب أحد عشر بنداً تتضمن تفاصيل عن أرقام مساحة الأراضي المصادرة في قرى الضفة الغربية. وعدد السكان الذين يعزلهم الجدار خاصة مواطني القدس الشرقية.

نظراً للأهمية التي ينطوي عليها هذا المصطلح، والأبعاد السياسية والاقتصادية التي تجعل الحديث عن قيام دولة فلسطينية، مجرد ثرثرة يطلق الإسرائيليون بالوناتهما حينما يلمسون بعض المؤشرات على توجه دولي لتطبيق حل الدولتين، وحيث تناول الكاتب ردود الفعل الواردة أعلاه، فسنعرض بعض الملاحظات التي لم يتم تناولها في

هذا المجال ومنها:

لم يتطرق الكاتب لمختلف التسميات التي أطلقت على هذا الجدار، فقد استخدم الفلسطينيون تعابير مثل الجدار العنصري، الجدار العازل، جدار الضم والفصل العنصري، واستخدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعبير (الجدار) واستخدم كاتب الموضوع المصطلح الإسرائيلي (جدار الفصل).

لم يتطرق الكاتب إلى إحالة الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الموضوع إلى محكمة العدل الدولية لأخذ رأيها حول قانونيته، ولم يشر من قريب أو بعيد إلى رأي هذه المحكمة، كما لم يشر إلى قرار الجمعية العامة حول هذا الموضوع، مع أنه تناول ردود الفعل الدولية والمواقف الأوروبية والأميركية والإسرائيلية.

أيضاً لم يشر الكاتب إلى موقف منظمة التحرير الفلسطينية، ومواقف منظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الإفريقي، ولا إلى القانون الدولي الذي يعتبر ضم أراضي الغير بالقوة أو الاستيلاء عليها جريمة حرب مخلة بسلم الإنسانية وأمنها.

لم يشر الكاتب إلى ردود الفعل الشعبية الفلسطينية المناهضة لبناء الجدار، ولا إلى عدد الشهداء والجرحى الذين سقطوا في المواجهات؛ دفاعاً عن أراضيهم المصادرة نتيجة بنائه. ويفضل الاهتمام بكل الملاحظات السابقة.

الموقف الأميركي: هنا يتحدث كاتب الموضوع عن تعامل الإدارة الأميركية مع قضية الجدار، ويورد أقوال بوش وتصريحات إدارته المتباينة بين القلق والانتقاد الصريح والتحفظ الضمني، ثم

تصريح المبعوث الأميركي بيرنز المطمئن لإسرائيل بأنه «إذا كان الجدار يتعلق بأمنها، فإننا نلتزم بذلك بشدة».

الموقف الأوروبي: نجد تحت هذا العنوان الفرعي، اختصاراً للموقف الأوروبي الذي لم يتبلور بشكل واضح، ولم يتعد الشجب والمطالبة بعودة الأمور إلى نصابها، فقد وصفه توني بلير بالأمر المقلق، وقالت الخارجية الفرنسية: «إنه يعيق تقدم عملية السلام». وقال مبعوث السلام الأوروبي مارك أوتي: «إنه إجراء لا مبرر له».

الموقف الإسرائيلي: وهنا يؤكد الكاتب أن إسرائيل واصلت صلفها؛ لأن الفلسطينيين لا يفهمون لغة أخرى، ويورد تحدي شارون للرئيس بوش وأقوال نتنياهو، كما يشير إلى الجدل الذي أثاره الجدار في أوساط المسؤولين الإسرائيليين من مختلف التيارات المؤيدة والمعارضة سياسياً واقتصادياً له، بما في ذلك تعليقات الصحافة الإسرائيلية.

الحروب العربية الإسرائيلية: تتناول الموسوعة باختصار جيد ومفيد مصطلحات: حرب ١٩٤٨، و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢. في الحرب الأولى من هذه الحروب، يتناول الموضوع الإطار السياسي لها ومقدماتها السياسية: وتشمل: أ- عقد المؤتمر الصهيوني الـ ٢٢ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٤٦ الذي نصت قراراته على تكليف ديفيد بن غوريون إعداد الجيش لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين. ب- في الثاني من نيسان ١٩٤٧ طلبت الحكومة البريطانية إدراج (المسألة

الفلسطينية) على جدول أعمال الأمم المتحدة .
ج - عقدت الجامعة العربية يوم ٧/١٠/١٩٤٧ مؤتمر (عاليه)، في لبنان، وقرراتخاذ الاحتياطات العسكرية، ورفع الخبراء العسكريون توصياتهم إلى مجلس الجامعة العربية، وعلى الأثر تقرر تعيين اللواء صفوت إسماعيل قائداً عاماً للقوات العربية خارج وداخل فلسطين وتعيين فوزي القوقجي قائداً عاماً لجيش الإنقاذ. د - في هذا الإطار بذلت الولايات المتحدة جهوداً لصالح الحركة الصهيونية ولقيت جهودها دعماً حاسماً من الاتحاد السوفيتي. هـ - يوم ٢٩/١١/١٩٤٧ عُرض قرار التقسيم رقم (١٨١) على التصويت وأُقر بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ١٣ صوتاً وامتناع ١٠ دول عن التصويت .

بعد هذا العرض الموجز، يتحدث الكاتب عن مراحل الحرب بشيء من التفصيل وثمة تضارب في تواريخ هذه المراحل حيث ورد في أحد العناوين الفرعية أن المرحلة الأولى امتدت من كانون الأول ١٩٤٧ إلى ١٤ أيار ١٩٤٨ (ص ٢٠٢ - ٢٠٣) وورد في الجدول (ص ٢٠٥) مرحلة القتال الأولى ١٥/٥ - ١٠/٦/١٩٤٨ . والتضارب نفسه بين التواريخ بين العنوان الفرعي (ص ٢٠٥) بأن المرحلة الثانية للحرب كانت بين ١٥/٥ - ١٣/٣/١٩٤٨ وفي الجدول (الصفحة نفسها) مرحلة القتال الثانية من ٩/٧ - ١٧/٧/١٩٤٨ ، لكن الموضوع يتحدث بالأرقام عن عدد القوات المتعلقة بميزان القوى العسكرية في المرحلة الأولى من الحرب ، في الجانب العربي كل من : ١-كتائب

الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني ومجموع عدد قواتها سبعة عشر ألف جندي موزعين على قوة ضاربة تضم بين ٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ مقاتل، ويضم التشكيل الثاني عدداً من المقاتلين المقيمين في قراهم ويقدر عددهم بعشرة آلاف مقاتل، وكانت هذه القوات تعاني من ضعف التسليح .
٢- جيش الإنقاذ وترجح بعض المصادر أن الذين دخلوا فعلاً من هذا الجيش إلى فلسطين لا يتجاوز ٤٦٦٠ مقاتلاً . وإلى جانبه عدد من المتطوعين من جماعة (الإخوان المسلمين) المصرية، وانضم إليها متطوعون من السودان وليبيا وتونس كما شارك معها متطوعون من جمعية (مصر الفتاة) . وضم الجانب الصهيوني في المرحلة الأولى من الحرب : ١- قوات (الهاغانة) من ١٢ لواء أبرزها (وحدات البالماخ) . ٢- المنظمات الإرهابية وأبرزها (الأرغون) وكان تسليحها جيداً ويتقدم باطراد، وتتفوق كمّاً ونوعاً على القوات العربية . أما المرحلة الثانية من الحرب، فقد جاءت بعد مرور أربعة أشهر على القرار الذي اتخذته رؤساء الوزراء العرب بأن «يتخذوا من التدابير ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم» وقرر مجلس الجامعة العربية يوم ١٢/٤/١٩٤٨ زحف الجيوش العربية على فلسطين وتلا ذلك اجتماع في عمّان يوم ٣٠/٤/١٩٤٨ وقرر حشد ستة فرق عسكرية كاملة التسليح وستة أسراب من الطائرات المقاتلة الفاذفة، ثم اجتمع ممثلو العرب يوم ١١/٥/١٩٤٨ في دمشق وقرروا إنشاء قيادة عامة لجميع القوات النظامية وغير النظامية يتولاها

الملك عبد الله ودخلت جيوش خمس دول عربية إلى فلسطين .

في نهاية المقال عن هذه الحرب يلخص أسباب الهزيمة بعدة بنود أبرزها عدم وضوح الغرض الإستراتيجي من هذه الحرب، وعدم تحديد هدف عملياتي واضح، وبدء الجيوش العربية الحرب بما لا يزيد على ٢٠ ألف مقاتل مقابل ٦٠ ألف مقاتل صهيوني . ونتج عن هذه الحرب احتلال ٧٨,٥٪ من أراضي فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني، وانتهت بإبرام أربع اتفاقيات هدنة دائمة بين إسرائيل وكل من مصر ولبنان والأردن على التوالي .

حرب ١٩٥٦ : وعرفت بالعدوان الثلاثي على مصر وجاءت إثر تأميم جمال عبد الناصر قناة السويس، وباستعراض الإطار السياسي لهذه الحرب نجد: أ - تحدد دور إسرائيل فيها من خلال توقيع اتفاقية (سيفر) التي نصت على أن تشن إسرائيل إغارة عسكرية قرب منطقة القناة وتشمل الإنزال الجوي عند ممر متلا . ب - ينبغي أن يذكر بعد بدء التنفيذ أن العملية تعرض قناة السويس للخطر كذريعة للتدخل البريطاني والفرنسي . ج - عملت إسرائيل على تهديد قناة السويس باحتلال الأراضي الواقعة إلى الشرق منها والاستيلاء على مضيق تيران، وتدمير القوات المصرية في سيناء، والقضاء على قواعد المقاومة في قطاع غزة . ثم يستعرض الكاتب وقائع هذه الحرب وتطوراتها بما في ذلك النتائج والاستنتاجات ليصل في نهاية الموضوع إلى القول إن مصر لم تحقق نصراً عسكرياً

في الحرب لكنها خرجت منتصرة سياسياً، وحرمت أطراف العدوان الثلاثي من تحقيق أهدافهم الأساسية .

حرب ١٩٦٧ : «هي الحرب الثالثة في الحروب العربية / الإسرائيلية، عرفت باسم حرب (حزيران) أو حرب (الأيام الستة) وقد تكون أقصر الحروب من حيث مداها الزمني ولكنها الأكثر عمقاً والأطول امتداداً من حيث مفاعيلها وتأثيراتها الإستراتيجية المتواصلة على مجمل الصراع العربي / الإسرائيلي»^٦ ومن خلال تناول هذا المصطلح، يتم إلقاء الضوء على الإطار الإستراتيجي لهذه الحرب من خلال متابعة التطورات والعوامل التي ساهمت في التقدم باتجاه الحرب، ومنها على سبيل المثال: أ - ملأت الولايات المتحدة الفراغ الذي خلفه الفشل السياسي لبريطانيا وفرنسا بعد حرب ١٩٥٦ وقدمت الضمان لإسرائيل بصدد حق مرور سفنها في خليج العقبة . ب - التدخل الأمريكي في لبنان إثر الحرب الأهلية اللبنانية العام ١٩٥٨ والتدخل البريطاني في الأردن بعد ثورة ١٤ تموز التي أنهت النظام الملكي في العراق . ج - بدأ توريد الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل . د - الإشارة الأمريكية الرسمية عن إمكانية حيازة إسرائيل القنبلة النووية، وتصريح جمال عبد الناصر: «... نحن، أيضاً، نستطيع صنعها» . هـ - تكليف أجهزة معاهدة الدفاع المشترك التخطيط لإحباط المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه روافد نهر الأردن إلى النقب من قبل مجلس الجامعة العربية

المنعقد بتاريخ ٢٨/٨/١٩٦٠. ح - قرر مؤتمر القمة العربي خلال اجتماعه ١٣-١٧/١/١٩٦٤ إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية. حددت القمة العربية في اجتماعها الثاني الذي عقد في ٥-١١/٩/١٩٦٤ هدفاً نهائياً هو تحرير فلسطين، وهدفاً عاجلاً هو تعزيز الدفاع في الدول التي تجري فيها روافد نهر الأردن.

* أصدرت القمة الثالثة (١٣-١٧/٩/١٩٦٥) ميثاق التضامن العربي.

* توافقت هذه القرارات مع تدهور العلاقات بين مصر وأميركا.

* التغير الجذري الذي طرأ على مستوى مبادرات الطلائع الشعبية الفلسطينية المستقلة، والتوجهات العربية الرسمية لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

بعد هذا الاستعراض، يتحدث الكاتب عن المقدمات المباشرة للحرب ومنها: أ - تحريك وحدات مقاتلة مصرية إلى سيناء. ب - طلب الخارجية المصرية من القوات الدولية التجمع في قطاع غزة ثم سحبها لاحقاً. ج - إعلان التعبئة العامة واستدعاء الاحتياط في إسرائيل. د - إعلان عبد الناصر إغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. هـ - توقعت تقارير الاستخبارات الروسية والأميركية نشوب الحرب في مطلع شهر حزيران، وأعلن عبد الناصر أنه يتوقع أن تبدأ إسرائيل الحرب خلال يومين أو ثلاثة ثم أكد أنها ستبدأ يوم ٥/٦/١٩٦٧. وهذا ما حصل وما يتحدث عنه كاتب الموضوع في الصفحة ٢١٢ -

٢١٣ من الموسوعة.

حرب ١٩٧٣: «هي الجولة الرابعة في الحروب العربية / الإسرائيلية التي اندلعت في السادس من تشرين الأول ١٩٧٣ م...»^٨ ويرد هنا أن هذه الحرب قد انطلقت من إستراتيجية عربية شاملة مقارنة بالجولات السابقة، وكانت لها أهداف عسكرية محدودة، وتميزت بإعداد أفضل من سابقتها وبمهارات أرقى في إدارتها، وبمستوى عال من التنسيق والتعاون العربي المشترك. وتحت العنوان الفرعي تتناول الموسوعة الإطار السياسي لهذه الحرب:

* تحول استرداد الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ إلى هدف واضح تخضع له جميع الأهداف الأخرى.

* جرت ترجمة التوجهات العربية بمعركة (رأس العش) بعد عشرين يوماً وإغراق المدمرة الإسرائيلية (إيلات) يوم ٢١/١٠/١٩٦٧.

* بدأت حرب الاستنزاف بتاريخ ٨/٣/١٩٦٨.

* دخلت الدبلوماسية الأميركية وعرضت مشروع (روجرز)^٩ يوم ٢٥/٦/١٩٧٠.

* سبق هذه المبادرة جهود عربية لحشد القوات العربية، وتم الاتفاق في مجلس الدفاع العربي المنعقد في ٣٠/١/١٩٧٣ على تقسيم مسرح العمليات إلى ثلاث جبهات: شمالية، وتشمل جميع القوات السورية والعربية التي توضع بإمرتها. وشرقية، وتشمل القوات الأردنية والعربية التي توضع تحت قيادتها. وغربية،

وتشمل القوات المصرية والعربية التي توضع تحت قيادتها .

* نشطت قوات الثورة الفلسطينية في تلك الفترة وشكلت معركة الكرامة في ٢١/٣/١٩٦١ نقطة تحوّل مفصلية، إلا أنها أجهضت نتيجة لأحداث أيلول ١٩٧٠ .

* تمكنت قوات الثورة من إعادة تنظيم صفوفها والاستعداد لتطويع حرب العصابات على أسس شبه نظامية مكنتها من لعب دور في جبهة رابعة في جنوب لبنان .

إضافة إلى هذا تتابع الموسوعة التطورات السياسية على الساحة الدولية وصولاً إلى: وقائع حرب ١٩٧٣ وتطوراتها: «هي الجولة الرابعة في الحروب العربية الإسرائيلية...»^{١٠} تتناول الموسوعة هذا المصطلح باتباع مجريات الحرب بدءاً من خطة الخداع والتمويه المصرية الناجحة إلى الضربة الجوية التمهيدية التي نفذتها مائتا طائرة مصرية وشاركت فيها مائة طائرة سورية قاذفة مقاتلة في تمام الساعة ١٤,٠٥ يوم

١٠/٦/١٩٧٣ إضافة إلى قصف مدفعي من ألفي مدفع ميدان وألف مدفع دبابة على كل المواقع الإسرائيلية المواجهة للجبهتين المصرية والسورية، ثم تقدّم القوات المصرية وعبور ٥٠٠ دبابة مصرية قناة السويس في اليوم التالي، وتقدّم القوات السورية واختراق الدفاعات الإسرائيلية في الجولان، إلى الهجوم الإسرائيلي المعاكس يوم ٨/١٠/١٩٧٣ إلى مشاركة اللواء المدرع العراقي على جبهة الجولان يوم ١٠/١٢ إلى

تطويع الهجوم المصري يوم ١٤/١٠، حتى يصل إلى دور قوات المقاومة الفلسطينية في هذه الحرب والتي يمكن العودة إليها في الصفحة رقم ٢١٧ - ٢١٨ من الموسوعة .

نتائج واستخلاصات حرب ١٩٧٣ : ترد في الموسوعة عشر نتائج أبرزها :

١- استخدام النفط كإحدى أدوات وأسلحة الإستراتيجية العربية .

٢ - تدخل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية غير المباشر عبر جسر جويين استخدم فيهما السوفيت ٩٣٥ طلعة جوية نقلت ٢٦٠٠٠ طن من الأسلحة إلى مصر وسورية، واستخدم الأميركيون ٨١٥ طلعة جوية نقلت ٢٨٠٠٠ طن من الأسلحة والذخائر إلى إسرائيل .

٣- شكلت الحرب الجوية أحد المظاهر الجديدة لهذه الحرب ولعبت القوات الجوية المصرية والسورية وبعض الأسراب العراقية دوراً مهماً في مجرياتها، ومثل ذلك كان دور الحرب الإلكترونية .

٤ - تميّزت هذه الحرب بالتداخل الشديد بين العناصر الحربية والمسلحة وبين العناصر السياسية والدبلوماسية، خاصةً بعد الاجتماع الأول بين الطرفين المصري والإسرائيلي عند الكيلومتر (١٠١) يوم ٢٨/١٠ .

٥ - من النتائج المهمة لهذه الحرب على الصعيد الفلسطيني، موافقة الأمم المتحدة على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل الشعب الفلسطيني لديها ومنحها صفة مراقب دائم

لتكون أول حركة تحرر تحظى بهذا الموقع في هذه المنظمة الدولية.

حرب ١٩٨٢: «هي الجولة الخامسة في الحروب العربية الإسرائيلية، الأطول زمناً من بينها، والأكثر أثراً وتأثيراً في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي مصير القضية الفلسطينية...»^{١١} بعد هذا التعريف تتناول الموسوعة تفاصيل هذه الحرب التي بدأت يوم ١٩٨٢/٦/٦ وانتهت فعلياً يوم ١٩٨٢/٨/٣١ وهي الحرب التي شنتها حكومة اليمن الإسرائيلي بزعامة مناحيم بيغن. وجاءت بعد التغيرات السياسية على الساحة الإقليمية - إثر معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية - والدولية بوصول الرئيس رونالد ريغن إلى البيت الأبيض في واشنطن، وثورة الخميني في إيران وانعكاساتها على النسيج الطائفي اللبناني.

المقدمات المباشرة لحرب ١٩٨٢: تورد الموسوعة عدة عناصر أبرزها: ١- تعزيز المكانة السياسية في الإستراتيجية الأميركية من وجهة نظر الرئيس ريغن الذي يرى في صراع الشرق الأوسط امتداداً للصراع الأساسي مع الاتحاد السوفيتي. ٢- لهفة الحكومة الإسرائيلية وخاصة وزير دفاعها شارون على توقيع «مذكرة التفاهم الإستراتيجي» مع الولايات المتحدة الأميركية، وقد أفصح بيغن عن هذه الرغبة بقوله لوزير الدفاع الأميركي: «إنه كان من عادة بن غوريون القول: إذا كنتم في صدد خوض سياسة يمكن

أن تنفضي إلى حرب، فمن الحيوي أن يكون لديكم قوة عظمى وراءكم». ٣ - استحقاق انتخابات الرئاسة في لبنان المقررة في منتصف صيف العام ١٩٨٢ وحرص إسرائيل وأميركا على فوز مرشحهما. ٤ - إطلاق يد إسرائيل في لبنان كتعويض عن انسحاب قواتها من سيناء في ٢٥ نيسان ١٩٨٢. ٥ - القصف المدفعي الفلسطيني المؤثر رداً على الاعتداء الواسع الذي شنته إسرائيل على مقر القيادة الفلسطينية وسط مدينة بيروت، وهو الرد الذي أثار خشية إسرائيل من تنامي قوة الفلسطينيين ودفعها إلى هذه الحرب.

بعد هذا العرض، تتناول الموسوعة مخطط وأهداف حرب ١٩٨٢: فقد حددت إسرائيل أهدافها ب: ١- تدمير (شبه الدولة) التي أقامتها منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وإيجاد حل يتطابق مع الأطماع الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتصفية مشكلة اللاجئين. ٢- طرد السوريين من لبنان وإضعاف دور سورية الإقليمي. ٣- إنشاء حكومة لبنانية تحميها الدولة العبرية. ٤ - تقدير شارون بأن نجاحه في هذه العملية سيؤدي إلى ضمان تفوق إسرائيلي لثلاثين سنة قادمة. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم شارون قواته العسكرية المتفوقة كماً ونوعاً، وأشرك كافة وسائطه الحربية، واعتمد على سرعة الحركة والمناورة بالقوات المحمولة جواً وبحراً لتحقيق أقصى اختراق ممكن في

أقصر وقت، واعتمد على كثافة النيران وتركيز القصف البري والجوي والبحري لإحداث صدمة في صفوف القوات الفلسطينية.

بعد هذا العرض المختصر، تتابع الموسوعة خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت: ويتحدث بالتفصيل عن وصول الموفد الأميركي فليب حبيب إلى بيروت يوم ٦/١٤، وضغوطه على «هيئة الإنقاذ الوطني» اللبنانية، ورفضه الحديث مع منظمة التحرير إلى أن تمكن من وضع خطة تقضي بخروج القوات الفلسطينية من بيروت وضمان أمن المخيمات الفلسطينية، وقد قبلت بالخطة كافة الأطراف يوم ٨/١٢، وأقرها مجلس الوزراء اللبناني يوم ٨/١٨، وبدأ تنفيذها يوم ٨/٢١ لغاية ٨/٣١/١٩٨٢.

في تقييم نتائج حرب ١٩٨٢: يخلص الموضوع إلى أن الانعكاسات العسكرية والسياسية لهذه الحرب على أطراف الصراع، ونتائجها المباشرة وغير المباشرة على منظمة التحرير، قد أدت إلى انطلاق المبادرات والمشاريع السياسية التي تبحث عن تسوية الصراع العربي / الإسرائيلي، وأولاها مبادرة الرئيس الأميركي ريغن ١٩٨٢/٩/٢.

تجدر الملاحظة أن استعراضنا لمصطلحات هذه الحروب، يتعلق بهذه النماذج التي أدرجتها الموسوعة، للاستفادة من دروسها؛ لأنها الأكثر تأثيراً على حاضر ومستقبل الصراع العربي / الإسرائيلي وعلى القضية الفلسطينية، وخاصة

ما نتج عن حرب ١٩٦٧ من تغيير عميق على الأهداف الإستراتيجية العربية التي تحولت من تحرير فلسطين إلى إزالة آثار العدوان. وأيضاً تأثير هذه الحروب السلبي على التوجه نحو التسويات السياسية، مع سقف من المطالب العربية والفلسطينية أدنى بكثير مما عرضه قرار تقسيم فلسطين.

من المواضيع الشيقة التي تتناولها الموسوعة مصطلح (سكة حديد الحجاز): «هو خط سكة حديد يربط بين دمشق في بلاد الشام والمدينة المنورة في الحجاز، وهو من محاسن الدولة العثمانية، ومن إنجازات عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٥-١٩٠٩م)»^{١٢} وقلما يتم الحديث عن هذه السكة التي لقيت اهتماماً واسعاً في العالم الإسلامي وصل إلى حد التبرع لبنائها حتى بين مسلمي الهند الأكثر فقراً، وقد تمّ تدمير أجزاء طويلة من هذا الإنجاز خلال الحرب العالمية الأولى، ومن المؤسف أن الدول العربية تجاهلت القيمة المجزية لهذا النوع من المواصلات المتدنية الكلفة، ولم تعمل على إعادة بنائه بعد مرور قرابة قرن كامل من تدميره.

ختاماً، يمكن القول: إن الجهود التي بذلت لتحقيق هذا الإنجاز وهذا العمل الموسوعي المهم، تستحق كل الشكر والتقدير لكل من بادر إلى التخطيط له ولكل من ساهم ولو بحرف واحد فيه؛ لكونه يتناول مصطلحات ومفاهيم فلسطينية تشكل عناوين بارزة لتوثيق أجزاء من إرث الشعب

الفلسطيني، يتعلق معظمها بتاريخه الحديث، وتأتي المفاهيم المتداولة حالياً مثل (الانتفاضة)، متداخلةً مع تلك المتعلقة بتاريخ الثورة الفلسطينية مثل (أبطال العودة) مع التعابير والمصطلحات الدولية كاتفاقية (سايكس - بيكو) مع التعابير التاريخية الموغلة في القدم مثل (الكنعانيون).

وإذ نلاحظ خلو الموسوعة من تثبيت فهرس المصادر للكثير من المفاهيم التي تحتاج إلى ذلك، وخلوها من أي تبويب أو تقسيم منهجي إلى فصول أو أجزاء، أو تسلسل تاريخي، فإننا نرجح أن مثل هذا الخلل المنهجي لم يغيب عن بال المحرر أو هيئة التحرير، لكن المقدمة التي كتبها المحرر لا توضح ذلك باستثناء الإشارة إلى اتباع التسلسل الهجائي، لجعل الموسوعة سهلة لمن يتناولها.

جاءت غالبية المفاهيم التي تناولتها الموسوعة واضحةً بشكل جيد؛ الأمر الذي يرقى بهذا العمل، بحيث يشكل مرجعاً مهماً، وربما ضرورياً لمعلمي المدارس وطلاب المراحل الثانوية والجامعية، ولكل مثقف يحتاج الرجوع إلى بعض المصطلحات أو المفاهيم الفلسطينية، بصرف النظر عن افتقار بعضها إلى الدقة وتوخي الحذر في جمع المعلومات وتوثيقها، كمصطلح (فتح لاند) في الصفحة (٤٠٧) مثلاً، ويذكر هنا أن بعض المصطلحات المهمة قد غابت عن الموسوعة، خاصة ما يتعلق بالدولة الأيوبية على الرغم من تناول مصطلح الحروب الصليبية، وكذلك غاب مصطلح المماليك بما فيه من أمور تتعلق بفلسطين كمعركة عين جالوت مثلاً، وباستثناء (سكة حديد

الحجاز) لا نجد شيئاً عن الفترة العثمانية، وغابت عن الموسوعة دولة ضاهر العمر وأحمد باشا الجزائر، وحصار عكا وغزوة نابليون، ونرجح أن يكون المحرر قد لاحظ غياب مثل هذه العناوين حين قال في مقدمته «إن هذا العمل لا يدعي الإحاطة بكل شيء»، ولا ندري ما إذا تركت عمداً لطبعة قادمة متقحة للموسوعة، أو لأجزاء تالية لها.

وبالطبع، لا تهدف هذه الملاحظات إلى التقليل من قيمة هذا العمل المهم بقدر ما تهدف إلى توخي الدقة في تنقيح وتوسيع الطبعات المستقبلية، وتجميلها بصفحة لصور أبواب القدس مثلاً، وأخرى لصور قديمة عن المدن الفلسطينية وأزيائها وريفها، وما إلى ذلك مما يريح القارئ من جفاف بعض المواد.

الهوامش

- ١ - الصفحة الأولى من المقدمة.
- ٢ - صفحة ٣٥.
- ٣ - صفحة ١٤٣.
- ٤ - صفحة ١٥٣.
- ٥ - صفحة ١٤٥.
- ٦ - تقرير سفير فلسطين لدى الأمم المتحدة في جنيف السيد/ نبيل رملاوي، وقد نشر في جريدة (القدس العربي) بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢.
- ٧ - صفحة ٢٠٩.
- ٨ - صفحة ٢١٣.
- ٩ - تورد الموسوعة تفسيراً لهذا المصطلح في الصفحة ٥٥٥.
- ١٠ - صفحة ٢١٣.
- ١١ - صفحة ٢١٩.
- ١٢ - صفحة ٣٣٤.



الكتاب: مؤشر بيرتلسمان
للتحول الديمقراطي ٢٠٠٨

الكاتب: معهد بيرتلسمان
(تحرير)

الناشر: مركز الخليج للأبحاث
تاريخ النشر: أيار، ٢٠٠٩
عدد الصفحات: ٥٩٦

جاء في ملخص الكتاب
التالي: يفرض التحوّل
السلمي للأنظمة السلطوية
نحو الديمقراطية واقتصاد
السوق تحديات هائلة على
المواطنين والسياسيين، على
حد سواء، ففي جميع أرجاء
العالم وفي ظروف مختلفة
ومعدلات نجاح متفاوتة،
تكافح الجماعات التوّاقة إلى
الإصلاح من أجل ديمقراطية
بلدانها وتعزيز اقتصاد السوق
فيها. لكن يبقى الحكم الرشيد
العامل الحاسم في نجاح أو
فشل أية عملية تحوّل.

هذا الكتاب هو ترجمة
للإصدار الثالث من مؤشر
بيرتلسمان للتحوّل الذي يُنشر مرةً
كل سنتين، وفق تصنيف عالمي
يعمل على قياس ومقارنة عمليات
التحول في كافة أرجاء العالم
استناداً إلى تقارير تفصيلية حول
كل بلد. فيقيس مؤشر بيرتلسمان
للتحول هذا بصورة شاملة حالة
الديمقراطية واقتصاد السوق على
مستوى عالمي، مقدماً معلومات
شاملة حول نوعية الإدارة السياسية
في ١٢٥ بلداً في حالة تحوّل أو في
البلدان النامية، بين عامي ٢٠٠٥
و٢٠٠٧.

كما تتضمن هذه الطبعة
العربية من الكتاب قسماً إضافياً
يحتوي على مجموعة فصول
حول حالة التحول الديمقراطي
واقتصاد السوق في عدد من
بلدان الخليج.

الكتاب: السياسة الخارجية
للولايات المتحدة في أعقاب
الحرب الباردة مُهيمن عالمي أم
شرطي متردد؟

الناشر: مركز الخليج للأبحاث
الكاتب: فريزر كامرون
تاريخ النشر: آذار، ٢٠٠٩
عدد الصفحات: ٣٩٠

يقدم هذا الكتاب تقييماً
لأداء السياسة الخارجية
الأميركية في عهد الرئيس
الأسبق بل كلنتون، والرئيسين
جورج بوش وابنه جورج
دبليو. بوش. ويبحث هذا
الكتاب كذلك في الأساليب
التي انتهجتها الولايات
المتحدة الأميركية عقب الحرب
الباردة، ثم يقيم التغيرات
الثورية التي شهدتها السياسة
الخارجية والأمنية الأميركية
بعد هجمات الحادي عشر من
أيلول ٢٠٠١، ويتطرق إلى
الاتجاهات غير الواقعية التي
سادت الفترة الرئاسية الأولى
من عهد جورج دبليو. بوش،
ويشير إلى التغيرات الممكنة
في سياسته الخارجية في فترته
الرئاسية الثانية.

ويخلص الكتاب إلى الحديث
عن أولويات السياسة الخارجية
الأميركية إزاء قضايا الإرهاب
والدول المارقة أو (الشريرة)
وترويج نشر الديمقراطية
والتجارة وقضية الشرق الأوسط
وغيرها. ويتضمن الكتاب
مراجعة للمناقشات الدائرة
داخل الولايات المتحدة.



الكتاب: الإستراتيجية
الروسية بعد الحرب الباردة
وانعكاساتها على المنطقة العربية
الكاتب: لمى مضر الأمانة
الناشر: مركز دراسات
الوحدة العربية

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٤٦٢

صدر عن مركز دراسات
الوحدة العربية كتاب
”الإستراتيجية الروسية بعد
الحرب الباردة وانعكاساتها على
المنطقة العربية“ ضمن سلسلة
أطروحات الدكتوراه (٧٣)
للدكتورة لمى مضر الأمانة .

تري الباحثة لمى مضر الأمانة
أن الإستراتيجية الروسية بعد
الحرب الباردة تمر بمرحلة تحوّل
انتقالية، فهي لا تزال في
مرحلة الصيرورة، وبالتالي
تعاني تحديات جدية، داخلياً

يقول لاري إليوت في
(الغارديان) في توصيف
الكتاب: ”مع اقتراب الحرب
العالمية الثانية من نهايتها
في العام ١٩٤٤ تمّ نشر
كتابين مهمّين في الاقتصاد
السياسي، كان أحدهما
لهايك (Hayek) وهو:
(الطريق إلى العبودية)، الذي
تحدّث عن القوة الدافعة وراء
تطور السوق الحرّة في الربع
الأخير من القرن العشرين،
والثاني لكارل بولاني،
وهو (التحوّل الكبير...)
هذا الكتاب يستحق القراءة،
فعلاً“. يقوم المترجم السوري
محمد فاضل الطباخ بترجمة
الكتاب.

كارل بولاني (١٨٨٦ -
١٩٦٤): هو من أكبر
المؤرخين الاقتصاديين في
القرن العشرين ومن أكثرهم
عمقاً في التحليل. كان أستاذاً
في جامعة أوكسفورد، وفي
جامعة لندن. من مؤلفاته:
The Essence of Fascism،
and Democracy and
the Slave Trade .



الكتاب: التحوّل الكبير:
الأصول السياسية والاقتصادية
لزمنا المعاصر
الكاتب: كارل بولاني،
ترجمة محمد فاضل طباخ
الناشر: المنظمة العربية
للترجمة

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٥٧٣

يحلّل كارل بولاني،
في هذا الكتاب، التغيّرات
الاقتصادية والاجتماعية التي
جلبها (التحوّل الكبير) بعد
الثورة الصناعية. ولا يكتفي
تحليله بشرح نواقص السوق
المنظّمة ذاتياً، بل يشمل،
أيضاً، النتائج الاجتماعية
الأليمة الممكنة لرأسمالية
السوق الجامحة. وأن ما
يستجدّ في عصر العولمة
والتجارة الحرّة يُسند إلى تحليل
بولاني أهمية متجددة.

وخارجياً. تمخضت مرحلة التحول هذه فولدت تحولات متوالية في الموقف السياسي، بدءاً من العام الأول الذي نشأت فيه روسيا الاتحادية بعد التفكك (١٩٩٢) وصولاً إلى بداية القرن الحادي والعشرين، مع وجود آفاق استمرارية، لا تبدو نهايتها قريبة حتى الآن. وقد رصدت الباحثة أبرز سمات الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة العربية، وهي الإستراتيجية التي اتسمت بالحيوية والمبادرات الإيجابية في الفترة التي تولى فيها بوتين الحكم، وذلك من خلال محاولات روسيا في عهده استمالة البلدان العربية في قضايا ذات اهتمام مشترك، وإبداء الرغبة في التوسط لحل الأزمات في المنطقة. وتتساءل الباحثة عن مدى التزام الرئيس الجديد ديميتري مدفيديف بالنهج الذي اتبعه سلفه حيال الوطن العربي. وخصوصاً بعد أن أصبح الغرب على مشارف حدود روسيا الاتحادية في إثر احتلاله أفغانستان والعراق.



الانتخابات الديمقراطية وواقع
الانتخابات في الأقطار العربية
الكاتب: علي خليفة
الكواري (محرراً)
الناشر: مركز دراسات
الوحدة العربية

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٤٣٠

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية" (ندوة)، تنسيق وتحرير الدكتور علي خليفة الكواري. يتضمن هذا الكتاب أعمال اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في الأقطار العربية، الذي انعقد في ١٨ آب ٢٠٠٧، في جامعة أوكسفورد البريطانية.

في الكتاب إحدى عشرة

ورقة بحثية، ومناقشات - شهدها اللقاء - تناولت في مجملها طبيعة الانتخابات التي أجريت في عدد من الأقطار العربية (الجزائر، الكويت، مصر، موريتانيا، فلسطين، لبنان، المغرب) من حيث مقاصدها ووظائفها، ومن حيث الكيفية التي تمت بها هذه الانتخابات، إضافة إلى دراسة خاصة بالديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية.

في البعد السياسي، لحظت أعمال اللقاء ما شهدته العقود الثلاثة الماضية، في الوطن العربي، من إجراء انتخابات على المستويين البرلماني والمحلي، وإجراء انتخابات مباشرة لاختيار رئيس الدولة، في بعض الأقطار العربية. وعلى الرغم من ذلك، لم تفض تلك الانتخابات، بمجملها، إلى تداول سلمي للسلطة، أو إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، أو حتى حدوث تغيير حقيقي في صلب الأنظمة السياسية الحاكمة وطبيعة عملية صنع القرار السياسي. كما لم

يتمكّن النخبون في أي قطر عربي من اختيار حكامهم وممثلهم بمحض إرادتهم، إن من خلال برلمان حقيقي يمثل فئات المجتمع ويعبر عن آمالها ومطالبها بشكل حقيقي بعيداً عن نفوذ السلطة القائمة، أو على مستوى رئاسة الدولة في انتخابات تنافسية حقيقية، بلا قيود تعجيزية.

في البعد النظري لمفهوم الانتخابات، لحظت الأوراق البحثية ضرورة توفر الإطار الدستوري والقانوني الذي تُجرى في سياقه الانتخابات، من حيث تمكين المواطنين من انتخاب مَنْ يكلّفونه تحمّل إحدى السلطات الدستورية مدة محدّدة، وفق إرادتهم الحرة، ودون وصاية من فرد، أو قلة، مهما تكن صفتها ومكانتها. وهذا هو شرط الفاعلية، ويضاف إلى هذا الشرط الجوهري شرطان يتكاملان معه، ويشكلان ضماناً لتحقيق مقاصد الانتخابات الديمقراطية، وهما شرطا الحرية والنزاهة.

الكتاب: البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع
الكاتب: مجموعة من الباحثين
الناشر: المنظمة العربية لمكافحة الفساد

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٢٠٦

صدر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد كتاب (البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع) مجموعة من الباحثين.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه الوقائع الكاملة للحلقة النقاشية حول: (البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع) التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت يوم ٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٨. وقد شارك في هذه الحلقة عدد من المفكرين والناشطين السياسيين والمهتمين بالشأن العام، واقتصاديون من عدة أقطار عربية، إضافة إلى بعض الفعاليات البحثية والأكاديمية ممن يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية

والفكرية والثقافية المهمة بالبنية الاقتصادية والنهج الاقتصادي في الأقطار العربية.

وكما ورد في تعريف الكتاب فقد أرادت المنظمة العربية لمكافحة الفساد من خلال هذه الحلقة النقاشية تسليط الضوء على نمط التنظيم الاقتصادي للمجتمع، والاتجاهات التي تتحكم في مسار تطوره من جهة، وبين قدرة المجتمع على المحافظة على قيمه المجتمعية من جهة أخرى؛ فالتحولات في الهيكليات الاقتصادية في الأقطار العربية الناتجة عن عدم قدرتها على مواجهة تحديات العولمة، تؤدي ليس فقط إلى إضعاف قدرتها على مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وإنما إلى إضعاف قدرتها أيضاً على مواجهة الفساد.

ويضيف الناشر إن المنظمة تأمل من وراء نشر هذا الكتاب، إثارة النقاش العلمي والموضوعي حول التحولات الاقتصادية التي تجري في أقطارنا، وتأثير محصلة ذلك في البنية الاجتماعية، بما في ذلك التغيير الناتج في القيم



الكتاب: صراع على
الشرعية: الإخوان المسلمون
ومبارك ١٩٨٢-٢٠٠٧
الكاتب: هشام العوضي
الناشر: مركز دراسات
الوحدة العربية
تاريخ النشر: كانون الثاني
٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٣٩٨
يصدر هذا الكتاب عن مركز
دراسات الوحدة العربية ضمن
سلسلة أطروحات الدكتوراه
(٧٤). يرى المؤلف أن العلاقة
بين (الإخوان المسلمين) ونظام
الحكم في مصر، منذ أيام الملك
فاروق وحتى اليوم تتأرجح
بين الهدوء النسبي والعنف
والتصادم الحاد. وإذ يركّز
على مرحلة هذا الصراع في
عهد الرئيس مبارك، يشير إلى
أن التسعينيات شكّلت مرحلة

عدم التيقن التي تصاحب ثورة
المعرفة التكنولوجية، اقتصادياً
 واجتماعياً وتقنياً، في ظروف
التحوّل مع بداية الألفية الثالثة.
ويدعو إلى: نبذ الاقتصاد
الكلاسيكي، وافترضاته القائمة
على التصرف الأمثل وعلى
التوازن، وإلى بناء علم اقتصاد
جديد يُعالج التحول الاقتصادي في
ظلّ العولمة والقائم على أساس عدم
التوازن أو التوازن عند الحافة.

ساهم في إعداد الكتاب ١٨ عالماً
بارزاً يعملون في مختلف الجامعات
والمؤسسات العلمية الغربية.

وتتجسد أهمية الكتاب في
شمولية موضوعاته المطروحة في
سياق ثورة المعرفة التكنولوجية
التي تعيش البشرية بداياتها
حالياً، إضافةً إلى أنّ تنوع هذه
الموضوعات وتكاملها بالعلاقة
مع الثورة التكنولوجية،
يجعل منه مرجعاً لا غنى عنه
للمثقفين وأهل العلم والفكر،
ومصدراً مهماً يسدّ شيئاً من
الفراغ في المكتبات العربية.
يعمل وليام هلال: بروفسوراً
لعلم الإدارة في جامعة
جورج واشنطن (George
Washington) فيما يعمل
كينث ب. تايلر بروفسوراً لعلم
الاقتصاد في جامعة فيلانوف.

وثقافة العمل والإنتاج. كما
تأمل أن تأتي هذه المساهمة في
سياق تعزيز القدرات المتاحة
من أجل خلق مناخ يؤدي إلى
تعزيز ثقافة مناهضة للفساد في
مجتمعاتنا، بما يتيح لها ممارسة
واعية لدورها في إقامة الحكم
الصالح، والسير في مشروعها
النهضوي لمواكبة التطورات
الحاصلة في العالم.



الكتاب: اقتصاد القرن
الحادي والعشرين: آفاق
اقتصادية - اجتماعية لعالم متغير
الكاتب: وليام هلال وكينث
ب. تايلر، ترجمة د. حسن
عبدالله بدر ود. عبد الوهاب
حميد رشيد

الناشر: المنظمة العربية للترجمة
تاريخ النشر: آذار ٢٠٠٩
عدد الصفحات: ٦٢٤
يبحث الكتاب في آفاق
اقتصاد القرن الحادي والعشرين،
ويحاول إيضاح كثير من حالات

فارقة في علاقة النظام المصري
بجماعة الإخوان المسلمين منذ
العام ١٩٨٢. معتبراً أن السبب
الجوهري في تفسير هذا التحول
والصراع بين الإخوان المسلمين
والنظام المصري هو سعي كلٍّ
منهما إلى تكريس شرعيته بكافة
أشكالها: السياسية والقانونية
والمجتمعية.

ثم يتناول المؤلف أبعاد
التطورات الجديدة في علاقة
هذا الصراع في القرن الحادي
والعشرين من خلال دراسة
التغيرات في مصر والعالم،
والتغيرات داخل النظام،
وداخل جماعة الإخوان، وأثر
كل ذلك على مستقبل علاقة
الدولة والمجتمع في مصر.

وكما يكتب جيمس
بيسكاتوري من مركز الدراسات
الإسلامية بجامعة أكسفورد
على غلاف الكتاب «عمل
يتسم بالعمق والتبصّر، ويقدم
مساهمة للمعرفة من خلال
تقديم معلومات مثيرة وجديدة
عن الإخوان المسلمين على وجه
الخصوص، وتوضيح خيارات
الحركة الإسلامية بصفة عامة».



الكتاب: طفل في فلسطين.

كرتون ناجي العلي

الكاتب: ناجي العلي مع

مقدمة جوساكو

الناشر: Verso

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ١٢٠

نشأ ناجي العلي في
مخيم عين الحلوة للاجئين
الفلسطينيين في جنوب لبنان
وكان موهوباً في الرسم منذ
صغره حيث اكتشفه الروائي
الفلسطيني غسان كنفاني في
الخمسينيات. في العقد التالي
غادر إلى الكويت حيث بدأ
مهنته في رسم ونشر صور
الكرتون في الصحف العربية
اليومية من القاهرة حتى بيروت
ولندن وباريس.

وبصوت مستقل ناضل

ناجي العلي من أجل التعبير
عن صوت المواطن العربي
العادي بسخرية قاسية ورمزية
عالية أصبحت أكثر ما يميزه.
وعبر طفله الشاهد على
الأحداث حنضلة انتقد ناجي
العلي الاحتلال الإسرائيلي
والأنظمة العربية ومعاناة
الشعب الفلسطيني مما جلب له
أعداداً كبيرة من الأعداء. هذه
المرّة التي يتم فيها تقديم واحد
من أعظم رسامي الكرتون
في العالم العربي. ويقتبس
التعريف من لقاء ناجي العلي
مع الكاتبة والروائية المصرية
رضوى عاشور

«هذا كان حين ولدت
شخصية حنضلة. كان حنضلة
الشاب حافي القدمين رمزاً
للطفولة، وكان في مثل سني
حين غادرت فلسطين، بمعنى
أنني ما زلت في ذلك السن
حتى اليوم وأشعر أنني أستطيع
استعادة الإحساس بكل شجرة
وكل حجر وكل بيت وكل نبتة
مررت بها حين كنت طفلاً
في فلسطين. كانت شخصية
حنضلة عبارة عن أيقونة

تحميني من السقوط حينما
أشعر أنني قد أتجاهل واجبي،
كان مثل رشفة ماء على جبيني
يوقظني ويلفت انتباهي ويقيني
من الخطأ والضياع».

يقوم رسام الكرتون المألطي
جو ساكو بتقديم ناجي العلي
وتقديم الكتاب. بقي أن
نذكر أن جو ساكو كان قد
جاء إلى فلسطين عدة مرات
وقام بعمل كتاب سردي عن
فلسطين عبارة رسوم كرتون
وشخصية قصصية قدمها في
هذه الرسومات في كتاب
شهير له بعنوان (فلسطين) كان
الراحل إدوارد سعيد قد قدمه
له بالإنكليزية.



اسم الكتاب: تقرير (مدار)
الإستراتيجي ٢٠٠٩، المشهد
الإسرائيلي ٢٠٠٨

الكاتب: مجموعة مؤلفين
(تحرير د. هنية غانم)
الناشر: المركز الفلسطيني
للدراسات والنشر (مدار)
تاريخ النشر: ٢٠٠٩
عدد الصفحات: ١٩٤
تقرير (مدار) الإستراتيجي،
تقرير سنوي، يصدر للسنة
السادسة على التوالي، ويقدم
قراءة في أبرز المستجدات
السنوية، في ستة محاور:
العلاقات الخارجية،
السياسي، الأمني، العسكري،
الاجتماعي، الفلسطينيون في
إسرائيل.

ويبلور التقرير سنوياً
مجموعة استخلاصات
واستشرافات لعموم الحراك
الإسرائيلي، وانعكاسه على
الموضوع الفلسطيني،
وتحديداً على سيرورة العملية
السياسية والتفاوضية الشرق
أوسطية.

ويكتسب تقرير، العام
الحالي، أهمية كبيرة؛ نظراً
إلى ما شهده العام ٢٠٠٨
من أحداث ساخنة تمثلت في
العدوان على غزة، وفوز

اليمين الكاسح في انتخابات
الكنيست الإسرائيلي،
والانكسار غير المسبوق
لليسر الإسرائيلي، هذا
إلى جانب التغير المحتمل
أميركياً؛ على ضوء فوز
أوباما في انتخابات الرئاسة
الأميركية، واتجاهه نحو
مقاربات جديدة في القضايا
الخارجية عموماً، والشرق
أوسطية خصوصاً، كل هذا
إلى جانب أزمة مالية عالمية
لم تتضح معالم آثارها بعد.

ويرى التقرير في ما يتعلق
بالتغيرات الأميركية أن
انخراط الإدارة الأميركية
بشكل فاعل في المفاوضات
الإسرائيلية / الفلسطينية - على
أساس خارطة الطريق ومؤتمر
(أنابوليس) في ظل حكومة
يمينية متصلبة - سيعني فتح
الباب عملياً أمام مواجهة بين
الإدارة الأميركية والإسرائيلية.

حيث شهدت الأيام الأولى
لحكومة نتنياهو بداية خلافات
ما زال من المبكر الحكم على
تطورها ومنحها المستقبل،
بإعلان أفيغدور ليبرمان وزير

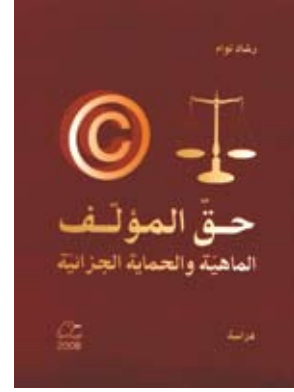
الخارجية الإسرائيلي رفضه مسار (أنابوليس) وعدم التزامه به.

ويوضح التقرير: «يبدو أن التوجه الأميركي الجديد الذي يتبناه أوباما يحمل بذور خلافات بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية. غير أنه من المهم الإشارة هنا إلى أننا لا نعتقد بأن هذه الخلافات ستصل حد التصادم أو حد المس بالتحالف الإستراتيجي بينهما، بل من الممكن أن تأخذ طابع خلافات عينية بقضايا ذات صلة ولن تتحوّل إلى تصادم شامل بين الإدارتين. إذ إن الخلاف مثلاً حول الملف الإيراني لن يعني بالضرورة توقف الدعم الأميركي العسكري والاقتصادي لإسرائيل، ولا التوقف عن دعمها سياسياً في الساحات والمحافل الدولية. وخلاصة القول إن التوتر أو الخلاف سيبقى في إطار التعامل مع إسرائيل بوصفها الحليف الإستراتيجي الأهم في الشرق الأوسط».

وفي موضوعة العدوان على غزة يرى التقرير أنها شكلت حدثاً مفصلياً على الصعيد المحلي الداخلي والإقليمي، جرى من خلاله تكريس المأزق الإستراتيجي العسكري الذي يتلخّص في عدم وجود إستراتيجية عسكرية واضحة للتعامل عسكرياً مع المنظمات المسلحة غير النظامية. لم تغفل إسرائيل في الحروب الأخيرة التي خاضتها - سواء في لبنان (٢٠٠٦) أو في غزة (٢٠٠٨) - هذا المأزق، وحاولت تلافيه من خلال تأكيدات أنها الهدف من حربها ليس القضاء على (حماس) بل من أجل إعادة الاعتبار لقوة (الردع) وترميم هيبة الجيش أمام مواطنيه أولاً وأمام عدوه ثانياً. وتنطلق هذه المقولة من الاعتراف الصريح بأن الحرب لا تشن من أجل هزيمة العدو والانتصار عليه عسكرياً كما

في الحروب التي تخوضها جيوش نظامية، بل في إخافة العدو وإضعافه كما يبيّن ذلك فادي نحاس في تقريره حول المشهد العسكري والأمني في إسرائيل.

ولفت التقرير إلى الأبعاد التي يحملها الاعتراف بعدم إمكانية الانتصار على القوات غير النظامية في مقابل التمسك بنظرية الردع. إذ إن سياسة الردع الإسرائيلية ترجمت في الحرب على غزة من خلال انتهاج «سياسة الجموح بوصفها سياسةً حربيةً»، حيث تظهر الدولة كمن فقدت السيطرة على نفسها وأطلقت العنان لذراعها العسكرية؛ الأمر الذي يعني رفع سقف خسائر عدوها ودبّ الرعب فيه دون الالتفات إلى القيود الدولية القانونية أو الأخذ بعين الاعتبار التمييز القانوني الدولي بين المسلحين والمدنيين.



اسم الكتاب: حق المؤلف،
الماهية والحماية الجزائية
الكاتب: رشاد توام
الناشر: مركز أوغاريت
الثقافي

تاريخ النشر: ٢٠٠٨
عدد الصفحات: ١٢٢ صفحة
الكتاب عبارة عن دراسة
مفاهيمية وقانونية في موضوع
حق المؤلف، وتكتسب أهمية
خاصة في ضوء قلة الدراسات
المتصدية لموضوع
الملكية الفكرية عموماً في
فلسطين، وفي ضوء الدعوات
المتصاعدة لتنظيم صناعة
الكتاب التي تشهد فوضى
يدفع ثمنها - بالدرجة الأولى -
المؤلف، الذي كثيراً ما يكون
آخر المستفيدين من منتجه
الإبداعي والفكري.

ويضع الكتاب، الذي

يصلح دليلاً للمؤلف حول
حقوقه القارئ في صورة
النقاشات حول مفهوم حق
المؤلف وجذوره الفلسفية
والتاريخية، مروراً بمراحل
اعتماده في فلسطين، ابتداءً
من الحقبة العثمانية وصولاً إلى
القانون السياسي الفلسطيني،
ومشروع القانون الوحيد
الذي عرض على المجلس
التشريعي الفلسطيني لسنة
١٩٩٨. ومن المثير للانتباه
ما اكتشفه الباحث من أن أي
قرار لم يصدر عن أية محكمة
فلسطينية في موضوع يتعلق
بحق المؤلف، عازياً ذلك -
بالدرجة الأولى - إلى جهل
المؤلفين بالقانون، ومدى
فعاليته للحقوق الفكرية «التي
نظمها القانون الفلسطيني
(الانتدابي) للعام ١٩٢٤،
بشكل يضاھي أحدث
التشريعات المعاصرة».

العناوين الأساسية التي
تندرج تحتها مضامين الكتاب:
ماهية حق المؤلف، وسائل
الحماية القانونية لحق المؤلف،
الجوانب الموضوعية للحماية

الجزائية لحق المؤلف، جريمة
التقليد، أحكام العقاب،
الجوانب الإجرائية للحماية
الجزائية لحق المؤلف.

ويجد الكتاب بخصوص
موقع فلسطين من المعاهدات
والمواثيق الدولية الخاصة
بحقوق المؤلف، أن فلسطين
فقدت عضويتها في اتفاقية
(برن)، بعد أن اكتسبتها في
العام ١٩٣٣م، وذلك بسبب
حرب العام ١٩٤٨، وسرقة
إسرائيل قانون ١٩١١ المطبق
بقانون ١٩٢٤، واكتسابها
(إسرائيل) بموجبه عضوية
الاتفاقية. إلا أن اتصالات
تجري الآن مع منظمة (الوايو)
لإعادة اكتساب العضوية.
كما اكتسبت فلسطين حديثاً
(٢٠٠٧) منصب عضو مراقب
في منظمة (الوايو). هذا
على المستوى دول العالم،
أما على المستوى العربي،
ففلسطين عضو كامل في
جميع المنظمات والاتفاقيات
الخاصة بهذا الموضوع.

وبالنسبة إلى مشروع القانون
الفلسطيني الخاص بحقوق

المؤلف للعام ١٩٩٨،
فيتضح أنه ما زال يقبع في أحد
أدراج المجلس التشريعي،
وذلك بعد الاطلاع عليه من
قبل النواب أعضاء اللجنة
القانونية. وقد أتى ببعض
من التعديلات على القوانين
الفلسطينية الانتدابية السارية،
كما أنه لم يكن بالشمول
الذي جاءت عليه القوانين
الفلسطينية السارية.

ويخلص الكتاب إلى
مجموعة مهمة من التوصيات،
وهي على النحو التالي:

«أولاً - تعديل القانون
الفلسطيني الانتدابي الساري
بما يوافق تطورات العصر،
بدلاً من إصدار قانون جديد
بموجب أي من المشروعات
المطروحة، وذلك لعدة
أسباب:

الأول (فني)، فقد جاء
في قرار الرئيس رقم (١)
لسنة ١٩٩٤، أن يبقى العمل
بالقوانين السارية إلى حين
إصدار قانون موحد لتطبيقه في
كل من الضفة الغربية وقطاع
غزة. وهذا القانون موحد

أصلاً بين شقي الوطن. أما
الثاني فهو (سياسي)، ومفاده
ضرورة التأكيد على وطنية هذا
القانون والحكومة التي صدر
في عهدها العام ١٩٢٤. أما
الثالث فهو (إعلامي)، ومفاده
التأكيد على أصالة الحماية
القانونية الوطنية لحق المؤلف
في فلسطين، وقدمها. أما
الرابع وهو الأهم، فهو
(موضوعي)، ومفاده أن هذا
القانون يمتاز بما جاء فيه عن
أغلب التشريعات الوطنية في
دول العالم الثالث.

ثانياً - أن يشمل تعديل
القانون ما يلي:

* استحداث مؤسسة وطنية
لمتابعة حقوق المؤلف، كالتي
نصّ عليها مشروع القانون
للعام ١٩٩٨. والتأكيد على
ضرورة وجود «إدارة جماعية
لحقوق المؤلف»، لرعاية
شؤون المؤلفين وحماية
مصنفاتهم.

* تشديد العقوبة المقررة
للاعتداء على حق المؤلف
كما جاءت في مشروع القانون

للعام ١٩٩٨. * تحديد ضابطة قضائية
مختصة بحق المؤلف،
وإنشاؤها بحيث تكون تابعة
للمؤسسة الوطنية الخاصة
بمتابعة حقوق المؤلف.

* النص على إيداع نسخ من
المصنف لدى وزارة الثقافة،
دون أن يترتب على التقصير
في ذلك الحرمان من الحماية
القانونية، بل الاكتفاء بغرامة
مالية معينة.

ثالثاً - العمل الجاد ودون
إبطاء من أجل حصول فلسطين
على عضوية المنظمات
والاتفاقيات الدولية الخاصة
بحقوق المؤلف.

رابعاً - توعية جمهور
المؤلفين بحقوقهم في مقاضاة
المعتدين على مصنفاتهم.

خامساً - قيام الجامعات
الفلسطينية، بالتعاون مع
المنظمة العالمية للملكية
الفكرية، بطرح مساق جامعي
حول الملكية الفكرية.